قِيامَةُ العراق (360°)

– محاضراتٍ لمبادرات –

قِيامَةُ العراق (360ْ)

– محاضراتٍ لمبادرات –

محاضرات

د.عقيل محمود الخزعلي

اعداد/ منظمة شبابنا للقيادة والتنمية

الجزء الثاني

العراق؛
نحو فاعلية حضارية

المحاضرة السابعة عشر

العراق؛ نحو فاعلية حضارية

"حتى لايخبو موقد الحضارة"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: المفهوم

ان مفهوم الفاعلية الحضارية يشير إلى قدرة المجتمع على تحقيق التقدم والازدهار من خلال استغلال الموارد المتاحة بأفضل شكل ممكن وتعزيز القيم الثقافية والاجتماعية. يمكن تحليل هذا المفهوم عبر مختلف المستويات والقطاعات كالآتي:

- **الدولة**: الفاعلية الحضارية للدولة تتجلى في قدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وحماية الحقوق والحريات. الدولة الفعّالة تعزز التنمية المستدامة وتتبنى سياسات تعزز النمو الشامل والعدالة الاجتماعية.
- **المجتمع**: الفاعلية الحضارية للمجتمع تعني قدرة المجتمع على تعزيز التلاحم الاجتماعي والتعاون بين أفراده، حيث يتم دعم القيم المشتركة وتعزيز الثقافة المحلية. المجتمعات الفعّالة تتبنى قيم الابتكار والمبادرة وتساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **المؤسسات**: الفاعلية الحضارية للمؤسسات تتعلق بقدرتها على العمل بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها. المؤسسات الفعّالة تعتمد على إدارة جيدة، وتبني معايير الشفافية والمساءلة، وتسعى إلى الابتكار والتحسين المستمر.
- **التفكير والتخطيط**: الفاعلية الحضارية في التفكير والتخطيط تعني القدرة على وضع خطط استراتيجية مستقبلية تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وتستند إلى تحليل شامل للمعلومات والبيانات، وتراعي المخاطر والفرص.

- **الاستراتيجيات والسياسات**: الفاعلية الحضارية في الاستراتيجيات والسياسات تعني تبني استراتيجيات وسياسات تعزز التنمية المستدامة، وتعمل على تحقيق الأهداف طويلة الأمد. السياسات الفعّالة تستند إلى تحليل دقيق للأوضاع الراهنة وتكون مرنة بما يكفي للتكيف مع التغيرات.
- **التنفيذ والتطبيق والرقابة**: الفاعلية الحضارية في التنفيذ والتطبيق والرقابة تعني القدرة على تنفيذ السياسات والخطط بكفاءة، وتطبيقها بشكل صحيح، وضمان مراقبتها وتقييمها باستمرار لتحقيق النتائج المرجوة.
- **الأحزاب**: الفاعلية الحضارية للأحزاب تتجلى في قدرتها على تمثيل مصالح المواطنين، والمساهمة في بناء ديمقراطية فعالة، والعمل على تقديم حلول عملية للقضايا المجتمعية.
- **القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني**: الفاعلية الحضارية للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني تتعلق بقدرتهم على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الابتكار والمسؤولية الاجتماعية، ودعم المبادرات التي تعزز التماسك الاجتماعي والاستدامة.
- **الأفراد والشعوب**: الفاعلية الحضارية للأفراد والشعوب تعني قدرتهم على المشاركة الفعالة في المجتمع، وتبني قيم التعليم والتطوير الذاتي، والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل الجماعي والمبادرات الفردية.
- **التربية والتعليم**: الفاعلية الحضارية في التربية والتعليم تعني القدرة على تقديم تعليم عالي الجودة يعزز القيم الإيجابية، ويطور المهارات اللازمة للمستقبل، ويشجع على التفكير النقدي والإبداع.
- **السياسة**: الفاعلية الحضارية في السياسة تعني القدرة على اتخاذ قرارات رشيدة ومدروسة، والعمل على تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- **الاقتصاد**: الفاعلية الحضارية في الاقتصاد تتعلق بقدرة النظام الاقتصادي على تحقيق النمو المستدام، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز التوزيع العادل للثروة.
- **الاستدامة**: الفاعلية الحضارية في الاستدامة تعني القدرة على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، من خلال تبني ممارسات اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة.
- **التأثير الوطني والإقليمي والدولي**: الفاعلية الحضارية في التأثير الوطني والإقليمي والدولي تعني قدرة الدولة والمجتمع على التأثير الإيجابي في الساحة الوطنية والإقليمية والدولية، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية، والمساهمة في حل القضايا العالمية.
- **المكانة الدولية**: الفاعلية الحضارية في المكانة الدولية تعني قدرة الدولة على تحسين صورتها على الساحة الدولية، وتعزيز سمعتها من خلال الإنجازات والابتكارات والمساهمات العالمية.

- **الميزة التنافسية:** الفاعلية الحضارية في الميزة التنافسية تتعلق بقدرة الدولة والمجتمع على تطوير ميزات تنافسية تجعلها أكثر جاذبية للاستثمار، وتجعل منتجاتها وخدماتها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

تحقيق الفاعلية الحضارية يتطلب جهدًا متكاملًا من جميع هذه المكونات، وتعاونًا وثيقًا بين القطاعين العام والخاص، والأفراد والمؤسسات، لضمان تحقيق التنمية المستدامة والتقدم الحضاري.

ثانياً: فاعلية العراق.. مؤشرات مهمة

- **مؤشر التنمية البشرية (HDI)**: يحتل العراق المرتبة 121 عالميًا في تقرير التنمية البشرية لعام 2021، مع درجة 0.686. يواجه العراق تحديات جادة في مجالات التعليم والصحة ومستويات المعيشة.
- **مؤشر الفساد (CPI)**: العراق حصل على درجة 23 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2023، مما يضعه في تصنيف منخفض بين الدول من حيث مستوى الفساد المدرك.
- **مؤشر الاستدامة البيئية (EPI)**: في عام 2022، حصل العراق على درجة 27.8، مما يعكس أداءً ضعيفًا في الحفاظ على البيئة.
- **مؤشر الرفاهية (Legatum Prosperity Index)**: العراق يحتل مرتبة منخفضة في مؤشر الرفاهية، مع تحديات في مجالات الحوكمة، البيئة الطبيعية، والحرية الشخصية.
- **مؤشر الدول الهشة (FSI)**: يحتل العراق مصنف ضمن الدول الهشة، حيث يواجه تحديات حقيقية في الاستقرار السياسي، التنمية الاقتصادية، وتوفير الخدمات الأساسية.
- **القوة العسكرية:** يحتل العراق المرتبة 36 من أصل 145 دولة في مؤشر القوة العسكرية لعام 2024. يمتلك العراق قوات عسكرية عديدة كبيرة نسبيًا، لكنه يواجه تحديات في جوانب معينة من الجاهزية والقدرة اللوجستية.
- **سهولة ممارسة الأعمال (Ease of Doing Business)**: حصل العراق على درجة 44.7 في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020، مما يعكس بيئة تجارية تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك البيروقراطية والفساد.

ثالثاً: سلّم الارتقاء.. من اين نبدأ؟ وكيف؟

لتعزيز الفاعلية الحضارية للعراق، يجب على الدولة بجميع مؤسساتها اتباع مجموعة من الاستراتيجيات الشاملة والمترابطة التي تشمل مجالات الاقتصاد، التعليم، الحوكمة، البنية التحتية، والسياسة. فيما يأتي جانب من الإجراءات المطلوبة:

- **الاقتصاد:**

- **تنويع الاقتصاد:** الابتعاد عن الاعتماد الكلي على النفط من خلال تطوير قطاعات الزراعة، الصناعة، والخدمات
- **تحسين بيئة الأعمال:** تبسيط الإجراءات البيروقراطية، تعزيز الشفافية، وتحسين الإطار القانوني لحماية حقوق المستثمرين والمستهلكين.
- **التنمية الريفية:** الاستثمار في المناطق الريفية لتحسين مستوى المعيشة ومنع النزوح إلى المدن الكبيرة.

- **التعليم:**

- **إصلاح المناهج التعليمية:** تطوير المناهج الدراسية لتكون أكثر مواكبة لمتطلبات السوق وتكنولوجيات العصر.
- **التعليم المهني:** تعزيز التعليم والتدريب المهني لتوفير مهارات تناسب احتياجات سوق العمل.
- **زيادة الوصول إلى التعليم:** بناء المزيد من المدارس في المناطق النائية وتوفير فرص التعليم للجميع، بما في ذلك الفتيات والأقليات.

- **الحوكمة:**

- **مكافحة الفساد:** تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مستويات الحكومة، وتفعيل آليات صارمة المكافحة الفساد.
- **تعزيز سيادة القانون:** ضمان استقلالية القضاء وتفعيل القوانين التي تحمي حقوق الإنسان وتعزز العدالة الاجتماعية.

- **البنية التحتية:**

- **تطوير البنية التحتية:** الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والجسور وشبكات الكهرباء والماء.
- **البنية التحتية الرقمية:** تطوير شبكات الاتصالات والإنترنت لدعم الاقتصاد الرقمي والتعليم الإلكتروني.

- **السياسة:**

- **الإصلاح السياسي:** تعزيز الديمقراطية من خلال إصلاح النظام الانتخابي، وتشجيع مشاركة المواطنين في العملية السياسية.

- **الاستقرار السياسي**: العمل على تحقيق الاستقرار السياسي من خلال الحوار والمصالحة الوطنية، ومعالجة القضايا الطائفية والإثنية.

- **الاستدامة البيئية:**

- **الحفاظ على البيئة**: تبني سياسات تحافظ على الموارد الطبيعية وتقلل من التلوث.

- **الطاقة المتجددة**: الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

- **الصحة:**

- **تحسين خدمات الصحة**: بناء وتطوير المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير الأدوية والرعاية الصحية للجميع.

- **التوعية الصحية**: تعزيز البرامج التوعوية للوقاية من الأمراض والاهتمام بالصحة العامة.

- **التعاون الدولي**:

- **تعزيز العلاقات الدولية**: تحسين العلاقات مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي.

- **المشاركة في المنظمات الدولية**: الانخراط الفعّال في المنظمات الدولية والاستفادة من الدعم والخبرات العالمية.

- **المجتمع المدني**:

- **تمكين منظمات المجتمع المدني**: دعم وتمكين منظمات المجتمع المدني لتكون شريكًا فعالًا في التنمية وتعزيز الفاعلية الحضارية.

- **التشجيع على التطوع**: نشر ثقافة التطوع والمشاركة المجتمعية بين المواطنين.

- **الأفراد:**

- **تعزيز الوعي الثقافي**: تشجيع المواطنين على تبني القيم الثقافية الإيجابية والانخراط في الأنشطة الثقافية والاجتماعية.

- **تطوير المهارات الشخصية**: تقديم برامج تدريبية لتطوير المهارات الشخصية والمهنية للشباب.

- **التربية والتعليم:**

- **تحديث المناهج التعليمية**: تكييف المناهج التعليمية لتلبي احتياجات السوق المستقبلية وتعزز الإبداع والابتكار.

- **تشجيع البحث العلمي**: دعم البحث العلمي والتكنولوجي لتطوير حلول محلية للمشاكل الوطنية.

- **التنفيذ**: تحتاج هذه الإجراءات إلى خطة شاملة تتضمن:

- **تخطيط استراتيجي**: وضع خطة استراتيجية شاملة طويلة الأمد تتضمن جميع الجوانب المذكورة.
- **تنسيق وتعاون**: تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني.
- **تقييم ومتابعة**: إنشاء آليات لتقييم التقدم ومتابعة التنفيذ بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف.

رابعاً: الجهات ذات العلاقة

يتطلب تعزيز الفاعلية الحضارية للعراق جهودًا متكاملة من عدة جهات حكومية وغير حكومية، ومثالها الآتي:

أ. **الحكومة الاتحادية:**

- **رئيس مجلس الوزراء**: قيادة استراتيجية للسياسات والمواقف.
- **مجلس الوزراء**: يضع السياسات العامة ويشرف على تنفيذها في جميع المجالات، بما في ذلك الاقتصاد، التعليم، الصحة، والبنية التحتية.
- **وزارة التخطيط**: مسؤولة عن إعداد الخطط الاستراتيجية الوطنية وتنسيق المشاريع التنموية بين الوزارات المختلفة.
- **وزارة المالية**: إدارة الموارد المالية وتخصيص الميزانيات للمشاريع الحيوية.
- **وزارة الداخلية**: تعزيز الأمن والاستقرار الداخلي، ومكافحة الفساد عبر الوحدات المتخصصة.

ب. **الحكومات المحلية والإقليمية:**

- **المجالس**: تنفيذ السياسات والخطط التنموية على مستوى المحافظات، وتلبية احتياجات المواطنين المحليين.
- **الجهات التنفيذية**: تنسيق العمل بين الجهات الحكومية المحلية لتوفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية.

ج. **مجلس النواب:**

- **اللجان البرلمانية**: مراقبة تنفيذ السياسات الحكومية، والتشريع للقوانين التي تدعم التنمية المستدامة وتعزيز الفاعلية الحضارية.

- **لجنة مكافحة الفساد**: متابعة قضايا الفساد وضمان الشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة.

د. **المؤسسات القضائية**:

- **المحاكم**: تطبيق القانون وحماية حقوق المواطنين، وضمان العدالة والمساواة.
- **هيئات الرقابة القضائية**: مراقبة نزاهة واستقلالية القضاء.

هـ. **القطاع الخاص**:

- **الشركات والمستثمرون**: تنفيذ مشاريع اقتصادية وتنموية، توفير فرص العمل، وتحسين البيئة الاستثمارية.
- **اتحادات الأعمال**: التعاون مع الحكومة لتطوير سياسات اقتصادية فعالة وتعزيز الشفافية.

و. **منظمات المجتمع المدني**:

- **المنظمات غير الحكومية**: المشاركة في تنفيذ مشاريع تنموية، توعية المواطنين، والمشاركة في الرقابة على الأداء الحكومي.
- **الجمعيات الأهلية**: دعم الفئات المهمشة وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية.

ز. **الأكاديميون والباحثون**:

- **الجامعات ومراكز الأبحاث**: تطوير حلول محلية للمشكلات الوطنية، وإجراء البحوث العلمية والتكنولوجية لدعم التنمية.
- **المعاهد التقنية**: توفير التعليم والتدريب المهني للشباب.

ح. **الأحزاب السياسية**:

- **الأحزاب الحاكمة والمعارضة**: المشاركة في الحوار الوطني، صياغة السياسات العامة، ومراقبة الأداء الحكومي لتحقيق التوازن في العملية السياسية.

ط. **المؤسسات الإعلامية**:

- **وسائل الإعلام**: توعية الجمهور بالقضايا الوطنية، مراقبة الأداء الحكومي، وتشجيع الحوار العام حول القضايا التنموية.
- **السياسة الاعلامية**: تشجيع التنمية الذات والمجتمعية المستدامة.

ي. **الأفراد والمجتمعات المحلية:**

- **المواطنون**: المشاركة في الحياة السياسية والمدنية، والتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتنفيذ مشاريع محلية.
- **المجتمعات المحلية**: دعم المبادرات المحلية والمشاركة في التنمية المجتمعية.

ك. **الجهات الدولية:**

- **المنظمات الدولية**: تقديم الدعم الفني والمالي، والمساعدة في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.
- **الدول الشريكة**: التعاون في مجالات الاستثمار والتنمية والبنية التحتية.

ل. **التنفيذ والمراقبة:**

- **لجنة تنسيقية وطنية**: تشكيل لجنة تضم ممثلين من جميع الجهات المذكورة أعلاه لتنسيق الجهود ومتابعة تنفيذ المشاريع.
- **آليات مراقبة وتقييم**: إنشاء وحدات متخصصة في التقييم والمتابعة لضمان تحقيق الأهداف المحددة ومراجعة الأداء بشكل دوري.

خامساً: متطلبات التحوّل الحضاري

ان التحول نحو المدنية والدولة الحضارية الحديثة والدولة الفاعلة والمؤثرة والقوية المقتدرة، وفضلاً عن المنشود من الاستقرار والرفاه والازدهار، يتطلب جهداً شاملاً على مستوى الحكومة والمجتمع، من خلال وضع خطط استراتيجية متكاملة تشمل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز حكم القانون وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

أما بالنسبة لجذب الدعم الإقليمي والدولي، فيتم من خلال بناء علاقات قوية وموثوقة مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، والتي يمكن أن تشمل هذه الجهود التعاون الاقتصادي والتجاري، والتبادل الثقافي، والعمل المشترك في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب، وعرض الخطط والجهوده الإصلاحية بوضوح للمجتمع الدولي، واظهار الالتزام بتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، ومن هذه الجهود:

أ. **الإصلاحات السياسية**: تشمل تعديلات دستورية تعزز حقوق المواطنين وتقوي الحكم القانوني، بالإضافة إلى ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة تعكس إرادة الشعب العراقي.

ب. **الإصلاحات الاقتصادية**: تشمل تنويع الاقتصاد، وتعزيز القطاعات غير النفطية، وتعزيز الاستثمارات الخارجية، وتحسين بيئة الأعمال، وتطوير البنية التحتية.

ج. **المكافحة الفعالة للفساد:** تتضمن إجراءات مشددة لمكافحة الفساد على مختلف المستويات، بما في ذلك تطبيق العقوبات على المتورطين وتعزيز الشفافية في العمليات الحكومية.

د. **تعزيز حكم القانون:** يجب تعزيز النظام القضائي وضمان استقلاليته، بالإضافة إلى توفير التدريب والموارد اللازمة لتحسين أدائه.

هـ. **التعليم والتطوير الاجتماعي:** يتضمن ذلك تعزيز جودة التعليم وتوفير فرص التعليم والتدريب للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان والديمقراطية.

و. **بناء العلاقات الدولية:** يشمل ذلك تطوير الشراكات الإقليمية والدولية في مختلف المجالات، والتعاون في مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الإقليمي، والتعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الأخرى.

ز. **التواصل والتوعية الدولية:** يتعين على العراق توجيه رسائل واضحة حول جهوده في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، والتفاعل بفعالية مع المجتمع الدولي لجذب الدعم والتأييد.

سادساً: الإسناد الاقليمي والدولي

يلعب العامل الإقليمي والدولي دور مهم في دعم واسناد العراق في تحقيق أهدافه التي تشمل الانتقال نحو الدولة المدنية والحديثة والفاعلة من خلال:

أ. **المساعدات المالية والاقتصادية:** تقديم المساعدات المالية والاقتصادية للعراق، سواء كان ذلك عبر المنظمات الدولية أو الاتفاقيات الثنائية. هذه المساعدات يمكن أن تستخدم لتمويل مشاريع التنمية وتحفيز النمو الاقتصادي.

ب. **التعاون الأمني ومكافحة:** تقديم الدعم الأمني والتعاون في مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود العراقية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الداخلي والتنمية.

ج. **الدعم السياسي:** دعم العراق سياسياً من خلال تقديم المشورة والدعم في عمليات الإصلاح السياسي والديمقراطي، وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد.

د. **التعاون الثقافي والتبادل العلمي:** يمكن تعزيز التعاون الثقافي والتبادل العلمي بين العراق والدول الأخرى، مما يسهم في نقل المعرفة والخبرات وتعزيز التطور الثقافي والتقني.

هـ. **التوسط والوساطة:** الوساطة والتوسط في حل النزاعات التي قد تؤثر سلبًا على استقرار العراق.

و. **التدريب والتطوير:** يمكن تقديم الدعم في تدريب الكوادر العراقية وتطوير القدرات البشرية في مختلف المجالات، مما يعزز القدرة على تنفيذ الإصلاحات وتحقيق التطور.

سابعاً: تسديد الرمَّية الحضارية

لخلق نموذج فريد ومتميز، فأنه يتعين على كل مؤسسات الدولة القيام بخطوات محددة، اهمها:

أ. **توجيه الاستراتيجية الوطنية:** يجب وضع استراتيجية وطنية شاملة تحدد الأهداف والأولويات للتنمية على المدى الطويل، وينبغي أن تكون هذه الاستراتيجية مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات في البيئة الداخلية والدولية.

ب. **تعزيز الابتكار والريادة:** يتوجب دعم الابتكار والريادة في مختلف القطاعات، بما في ذلك التكنولوجيا، والصناعة، والخدمات. يمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير، وتوفير بيئة مناسبة لنمو الشركات الناشئة والمبتكرة.

ج. **تنمية البنية التحتية:** تعزيز البنية التحتية لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك الطرق والمواصلات والطاقة والاتصالات، مع ضرورة أن تتضمن هذه الجهود الاستثمار في الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة.

د. **تعزيز القطاعات غير النفطية:** ينبغي تنويع اقتصاد العراق وتعزيز القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة والسياحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة. يمكن تحقيق ذلك من خلال دعم المزارعين ورياديي الأعمال، وتوفير التدريب والتمويل.

هـ. **تعزيز التعليم والتدريب:** يجب تعزيز نوعية التعليم وتوفير فرص التدريب المهني لتطوير مهارات العمالة وزيادة فرص العمل. ينبغي أن يكون التعليم متاحًا ومناسبًا للجميع، بما في ذلك التعليم الفني والمهني، وحسب ما يتطلبه سوق العمل ومستجداته.

و. **التعاون الإقليمي والدولي:** يستدعي تعزيز التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات والمعرفة وتحقيق التطور. يمكن أن يسهم هذا التعاون في تعزيز القدرات وتحقيق التنمية المستدامة.

مصادر مهمة

- **كتب عربية**

1. عبد الجبار محسن، إعادة بناء الدولة العراقية: تحديات وفرص، 2020، دار الرافدين، بيروت، لبنان.
2. عبد الإله بلقزيز، العراق: سيناريوهات المستقبل، 2014، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

3. وليد خالد، العراق الجديد: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، 2017، دار سطور للنشر، بغداد، العراق.

- **كتب أجنبية**

1. Author Zaid Al-Ali ،The Struggle for Iraq's Future: How , Corruption, Incompetence and Sectarianism Have Undermined Democracy , 2014, Yale University Press, New Haven, United States.
2. Emma Sky, The Unraveling: High Hopes and Missed Opportunities in Iraq, 2015, Public Affairs, New York, United States.
3. Ali A. Allawi, The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace, 2007, Yale University Press, New Haven, United States.

العراق؛
التحدي - الاستجابة

المحاضرة الثامنة عشر

العراق؛ التحدي - الاستجابة

"بلا بصيرة فأن أغلب الاعمال هباء"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: المسار والمنهجية

يتطلب انطلاق العراق من الحاضر إلى المستقبل استراتيجيات متعددة ومتوازنة تشمل الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والأمنية، وأمثلتها البارزة:

أ. **الإصلاح الاقتصادي:**

- **تنويع الاقتصاد:** تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة.
- **تحفيز الاستثمار:** خلق بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال تقديم حوافز وضمانات قانونية.
- **الاستفادة من الموارد البشرية:** الاستثمار في التعليم والتدريب المهني لتعزيز مهارات الشباب وزيادة قدرتهم على المنافسة في سوق العمل.

ب. **تعزيز الأمن والاستقرار:**

- **مكافحة الإرهاب:** تحسين الأجهزة الأمنية والاستخباراتية وتطوير استراتيجيات مكافحة الإرهاب.
- **تعزيز سيادة القانون:** تقوية النظام القضائي وتطبيق القانون بشكل عادل وشفاف.
- **إعادة الإعمار:** إصلاح البنية التحتية المتضررة جراء الصراعات وتحسين الخدمات الأساسية.

ج. **الإصلاح السياسي:**

- **تعزيز الديمقراطية:** تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وضمان نزاهة الانتخابات.
- **مكافحة الفساد:** وضع سياسات صارمة لمكافحة الفساد وتحسين الشفافية في جميع القطاعات.
- **إشراك المجتمع المدني:** تعزيز دور المجتمع المدني في المشاركة بصنع القرار وتحقيق التوازن بين الحكومة والشعب.

د. **التنمية الاجتماعية:**

- **تحسين الخدمات الصحية والتعليمية:** زيادة الاستثمارات في القطاعين الصحي والتعليمي لضمان وصول الخدمات إلى جميع المواطنين.
- **حماية حقوق الإنسان:** تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والأقليات.
- **تمكين الشباب:** دعم الشباب من خلال برامج تدريبية ومبادرات ريادية لتمكينهم من المشاركة الفعالة في المجتمع والاقتصاد.

هـ. **العلاقات الخارجية:**

- **توطيد العلاقات الدولية:** بناء علاقات جيدة مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي.
- **دبلوماسية متعددة الأبعاد:** تفعيل دور العراق في المنظمات الدولية والإقليمية والمشاركة في المبادرات العالمية المتعلقة بالتنمية والأمن.

و. **التطور التكنولوجي:**

- **التحول الرقمي:** الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية لتحسين الخدمات الحكومية وتسهيل حياة المواطنين.
- **البحث والتطوير:** دعم الابتكار والبحث العلمي في الجامعات والمؤسسات البحثية لتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة.

ثانياً: مصادر التحدي والقلق

تتنوع الموضوعات التي تثير: (القلق والحذر والتحسُّب والتوجس) حول العراق: كدولة وشعب وتنمية، ومن بين هذه الموضوعات:

أ. **الأمن والاستقرار:**

- الهجمات الإرهابية والتهديدات الأمنية المتزايدة.
- الصراعات الداخلية والتوترات القومية والطائفية.
- التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للعراق.

ب. **الفساد وضعف الإدارة:**

- انتشار الفساد في مؤسسات الحكومة والقطاعين العام والخاص.
- ضعف البنية التحتية والإدارية في تقديم الخدمات الحكومية.

ج. **التنمية الاقتصادية:**

- اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات النفط وتقلب أسعاره.
- نقص التوظيف وارتفاع معدلات البطالة.
- تحديات الفقر والتشغيل غير المنتظم.

د. **التحديات الاجتماعية:**

- التوترات الطائفية والعرقية والمذهبية.
- نقص الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصحة والتعليم.
- تزايد معدلات الهجرة والنزوح الداخلي.

هـ. **التحديات البيئية:**

- التلوث البيئي ونقص موارد المياه.
- التصحر وفقدان التنوع البيولوجي.
- تأثيرات تغير المناخ على الزراعة والموارد الطبيعية.

و. **التحديات السياسية:**

- التوترات السياسية بين الفصائل والأحزاب السياسية.
- تحديات التوافق والتعاون بين مكونات الحكومة.
- الانقسامات السياسية وصعوبة التوصل إلى اتفاقات شاملة.

بناءً على التحديات المذكورة، يمكن تقديم بعض التوصيات والمعالجات المقترحة للتعاطي الواعي والموضوعي مع هذه القضايا:

أ. **تعزيز الأمن والاستقرار:**

- تحسين التعاون الأمني مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية لمكافحة الإرهاب.
- تعزيز الحوار الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية لتخفيف التوترات الداخلية.

ب. **مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة:**

- تطبيق سياسات وبرامج فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.
- تعزيز البنية التحتية الإدارية وتدريب الموظفين على الممارسات الحكومية الفعّالة.

ج. **تحفيز التنمية الاقتصادية:**

- تعزيز التنويع الاقتصادي ودعم قطاعات الاقتصاد الأخرى غير النفطية.
- تعزيز الاستثمار وخلق بيئة ملائمة للأعمال من خلال تحسين البنية التحتية وتبسيط الإجراءات البيروقراطية.

د. **تعزيز الخدمات الاجتماعية:**

- زيادة الاستثمار في الخدمات الصحية والتعليمية وتحسين جودتها وتوفيرها بشكل عادل.
- تعزيز البرامج الاجتماعية للفئات الضعيفة وتقديم الدعم اللازم للعائلات المحتاجة.

هـ. **التحول البيئي وحماية البيئة:**

- تبني استراتيجيات وسياسات للتخفيف من تأثيرات التغير المناخي والحد من التلوث البيئي.
- تعزيز الوعي البيئي وتشجيع الحماية والاستدامة في جميع القطاعات.

و. **تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان:**

- تعزيز حقوق الإنسان وتوفير الحماية لجميع المواطنين بغض النظر عن الانتماء الطائفي أو العرقي.
- تعزيز المشاركة المدنية وتعزيز الحوار السياسي والتفاهم بين جميع الأطراف.

أما بالنسبة لإدارة تلك التحديات بطريقة علمية وموضوعية وسياسية حكيمة، يجب اتباع الخطوات التالية:

أ. **الاعتماد على البحث العلمي والبيانات:**

- تحليل البيانات والمعلومات الدقيقة حول التحديات والفرص المتاحة.
- توظيف الخبراء والمستشارين في مختلف المجالات لتقديم النصائح والتوجيهات المبنية على البحث والتحليل العلمي.

ب. **تطوير استراتيجيات واضحة ومستدامة:**

- وضع استراتيجيات طويلة الأمد تعكس أهداف التنمية المستدامة والتطلعات المستقبلية للعراق.
- تحديد الأولويات وتخصيص الموارد بشكل فعّال لتحقيق تلك الأهداف.

ج. **الشفافية والمساءلة:**

- تعزيز الشفافية في العمل الحكومي ونشر المعلومات للجمهور بشكل مفتوح وشفاف.
- تعزيز آليات المساءلة وتحقيق العدالة في حالات الفساد والانتهاكات.

د. **الحوار والتفاهم الوطني:**

- تعزيز الحوار الوطني بين جميع الأطراف السياسية والمجتمعية للتوصل إلى اتفاقات وطنية تخدم مصلحة العراق بأسره.
- تعزيز ثقافة التسامح والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع.

هـ. **التعاون الإقليمي والدولي:**

- توطيد العلاقات مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية لتبادل الخبرات والتعاون في مجالات الأمن والاقتصاد والتنمية.
- المشاركة الفعّالة في المنظمات الدولية لتحقيق التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعرفة.

و. **تعزيز الثقافة الديمقراطية:**

- تشجيع مشاركة المواطنين في صنع القرار وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تعزيز الحريات الأساسية مثل حرية التعبير وحرية الصحافة.

باستخدام هذه الأساليب والمبادئ، يمكن للعراق إدارة التحديات الحالية والمستقبلية بطريقة علمية وموضوعية وسياسية حكيمة تحقق الاستقرار والتطور الشامل للبلاد وشعبها.

ثالثاً: لماذا الان؟

تشكل الاستراتيجيات المذكورة ضمانات قوية لمستقبل الدولة والأجيال اللاحقة في العراق، وذلك للأسباب التالية:

أ. **استدامة التنمية:** بتنويع الاقتصاد وتعزيز الاستثمار في قطاعات متعددة، يتحقق تحقيق نمو اقتصادي مستدام يقلل من تأثير التقلبات في أسعار النفط والتحديات الاقتصادية العالمية الأخرى.

ب. **تعزيز الاستقرار السياسي:** من خلال تعزيز الديمقراطية ومكافحة الفساد، يتم بناء نظام سياسي أكثر استقرارًا وشفافية، مما يحقق الاستقرار السياسي على المدى الطويل.

ج. **تحسين جودة الحياة:** من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وحماية حقوق الإنسان، يتحسن مستوى المعيشة للمواطنين ويتم توفير بيئة أفضل للنمو والتطور للأجيال القادمة.

د. **التقدم التكنولوجي:** بالاستثمار في التكنولوجيا والبحث والتطوير، يمكن تحقيق تقدم مستدام في المجالات العلمية والتكنولوجية، مما يدعم التطور الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل.

هـ. **المشاركة في المجتمع الدولي:** بتوطيد العلاقات الدولية والمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية، يتمكن العراق من تحقيق التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعرفة، مما يعزز مكانته على الساحة الدولية.

رابعاً: قُطّاع الطرق.. التحدي الاكبر

تعتبر التحديات التي تواجه العراق، بما في ذلك وجود جهات انتهازية وفاسدة ومعرقلة، عائقاً كبيراً أمام عملية الإصلاح والتطوير، وان الخطوات التي يمكن اتخاذها للتعامل مع هذه الجهات بطريقة فعّالة كالآتي:

أ. **تعزيز الشفافية والمساءلة:**

- تعزيز آليات المساءلة والعدالة لمحاسبة الفاسدين والمعرقلين.
- تطوير آليات رصد ومتابعة الفساد والانتهاكات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

ب. **تعزيز الوعي والمشاركة المدنية:**

- تشجيع المواطنين على المشاركة الفعّالة في رصد وتوثيق حالات الفساد والانتهاكات.
- تعزيز الوعي بأهمية دور الشعب في مكافحة الفساد والتأثير على عملية صنع القرار.

ج. **تعزيز الحوكمة وتقوية المؤسسات:**

- تطوير القوانين واللوائح لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد وتعزيز دور المؤسسات الرقابية.
- تعزيز استقلالية السلطات القضائية وتقديم الدعم الكافي لتحقيق العدالة والمساءلة.

د. **التعاون مع الشركاء الدوليين:**

- العمل على توثيق التعاون مع الجهات الدولية والمنظمات الدولية في مكافحة الفساد وتبادل الخبرات والمعرفة.
- الضغط على الشركاء الدوليين لدعم جهود الإصلاح وتعزيز الحوكمة في العراق.

هـ. **تشكيل تحالفات سياسية واجتماعية:**

- تشكيل تحالفات قوية بين القوى السياسية والمجتمع المدني لدعم الإصلاحات الهيكلية ومكافحة الفساد.

- تعزيز التعاون بين الأطراف المختلفة لتحقيق التوافق وتحقيق الأهداف المشتركة.

و. **تعزيز التوجيهات السياسية والدعم الشعبي:**

- تعزيز دور القيادة السياسية في دعم الإصلاحات وتوجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف الوطنية.
- تحفيز المجتمع على دعم الإصلاحات والتصدي للجهات الفاسدة والمعرقلة.

مصادر مهمة

كتب عربية

1. أحمد الشمري، "مستقبل العراق بين الممكن والمستحيل"، 2021، دار الرافدين، بيروت، لبنان.
2. عبد الحسين شعبان، "آفاق مستقبل العراق: التحديات والفرص"، 2020، دار الحكمة، بغداد، العراق.
3. حيدر العبادي، "العراق الجديد: رؤية للتنمية والاستقرار"، 2019، دار الوراق، بغداد، العراق.

كتب أجنبية

1. Toby Dodge, Iraq: From War to a New Authoritarianism, 2013, Routledge, London, United Kingdom.
2. Reidar Visser, "A Responsible End? The United States and the Iraqi Transition, 2005-2010", 2010, Just World Books, Charlottesville, VA, USA.
3. Emma Sky, "The Unraveling: High Hopes and Missed Opportunities in Iraq", 2015, Public Affairs, New York, USA.

الاقتصاد؛
مُنحة أم لعنة؟!

المحاضرة التاسعة عشر

الاقتصاد؛ مُنحة أم لعنة؟!

"غاية الدولة الاقتصاد، وأداتُها السياسة، وميزانُها العدالة"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: السياسات/ المفاهيم المتقاربة

❖ **السياسة المالية (Fiscal Policy):**

– **التعريف:** السياسة المالية هي استخدام الحكومة للنفقات العامة والإيرادات (الضرائب) لتحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتقليل البطالة، وتحقيق توزيع عادل للدخل.

– **المكونات:**

أ. **النفقات العامة:** تشمل الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، التعليم، الرعاية الصحية، والدفاع.

ب. **الإيرادات العامة:** تتضمن الضرائب المباشرة (مثل ضريبة الدخل) والضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة القيمة المضافة).

– **الأهداف:**

أ. تعزيز النمو الاقتصادي.

ب. تحقيق استقرار الأسعار.

ج. تقليل معدلات البطالة.

د. إعادة توزيع الدخل.

❖ **السياسة النقدية (Monetary Policy):**

– **التعريف:** السياسة النقدية هي الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية للتحكم في كمية المعروض النقدي ومستويات أسعار الفائدة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل استقرار الأسعار، تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي.

– **الأدوات:**

أ. **أسعار الفائدة:** تعديل أسعار الفائدة للتحكم في الطلب على القروض.

ب. **عمليات السوق المفتوحة:** شراء وبيع السندات الحكومية للتحكم في كمية المعروض النقدي.

ج. **نسبة الاحتياطي النقدي:** تغيير النسبة التي يجب أن يحتفظ بها البنوك من ودائع العملاء.

– **الأهداف:**

أ. استقرار الأسعار.

ب. تحقيق النمو الاقتصادي.

ج. تعزيز استقرار النظام المالي.

❖ **السياسة الاقتصادية (Economic Policy):**

– **التعريف:** السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، وتتضمن السياسة المالية والسياسة النقدية بالإضافة إلى سياسات أخرى مثل السياسات التجارية والسياسات الصناعية.

– **الأدوات:**

أ. **السياسات المالية:** النفقات العامة والضرائب.

ب. **السياسات النقدية:** أسعار الفائدة والمعروض النقدي.

ج. **السياسات التجارية:** التعريفات الجمركية، الحصص، والاتفاقيات التجارية.

د. **السياسات الصناعية:** دعم الصناعات الناشئة، تحسين بيئة الأعمال.

– **الأهداف:**

أ. تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ب. استقرار الأسعار.

ج. تقليل البطالة.

د. تحسين التوازن التجاري.

هـ. تعزيز الاستقرار المالي.

❖ **أوجه الارتباط والعلاقة:**

– **الفرق:**

أ. **النطاق:**

1. السياسة المالية تركز على النفقات العامة والضرائب.
2. السياسة النقدية تركز على المعروض النقدي وأسعار الفائدة.
3. السياسة الاقتصادية تشمل جميع السياسات التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية.

ب. **الأدوات:**

1. أدوات السياسة المالية تشمل الإنفاق الحكومي والضرائب.
2. أدوات السياسة النقدية تشمل أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة.
3. أدوات السياسة الاقتصادية تشمل أدوات السياسة المالية والنقدية بالإضافة إلى سياسات أخرى مثل السياسات التجارية والصناعية.

– **التكامل:** تعمل السياسات المالية والنقدية بشكل متكامل لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي. على سبيل المثال، يمكن استخدام السياسة النقدية لتحفيز الاقتصاد عن طريق خفض أسعار الفائدة بينما تزيد الحكومة من إنفاقها.

– **التأثير المتبادل:** القرارات في أحد المجالات تؤثر على الأخرى. على سبيل المثال، زيادة الإنفاق الحكومي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، مما قد يتطلب تدخل البنك المركزي لضبط أسعار الفائدة.

– **الأهداف المشتركة:** جميع السياسات تهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادي، نمو اقتصادي مستدام، وخفض البطالة، ولكن بطرق وأدوات مختلفة.

بالمحصلة،السياسة المالية والمخصصة لإدارة النفقات والإيرادات الحكومية، والسياسة النقدية التي يديرها البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي وأسعار الفائدة، كلاهما جزء من السياسة الاقتصادية الشاملة التي تشمل جميع التدابير الحكومية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. هذه السياسات تتكامل وتتفاعل لتحقيق أهداف مشتركة مثل النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

ثانياً: تقييم ومؤشرات

❖ **السياسة المالية في العراق:**

❖ **الملاحظات:**

أ. **الاعتماد على النفط:** يشكل النفط الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية في العراق، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

ب. **العجز المالي:** العراق من عجز مالي كبير نتيجة تقلبات أسعار النفط في فترات متعددة وزيادة الإنفاق الحكومي على الرواتب والخدمات الاجتماعية.

ج. **الفساد المالي والإداري:** تعتبر قضية الفساد إحدى أكبر التحديات التي تواجه المالية العامة في العراق، حيث تؤثر سلباً على توزيع الموارد وكفاءة الإنفاق الحكومي.

❖ **المؤشرات:**

أ. **العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** في السنوات الاخيرة السابقة، كان العجز المالي مرتفعاً نسبياً، يتراوح بين 5-10% من GDP.

ب. **الدين العام:** ارتفع الدين العام بشكل ملحوظ، حيث بلغ حوالي 65-70% من GDP في بعض السنوات الأخيرة السابقة.

❖ **التقييمات:**

أ. **صندوق النقد الدولي (IMF):** يشير إلى ضرورة إصلاح النظام المالي وتعزيز الشفافية وتقليل الاعتماد على النفط.

ب. **البنك الدولي:** يوصي بتوسيع قاعدة الإيرادات من خلال تحسين نظام الضرائب وتعزيز إدارة الإنفاق.

❖ **السياسة النقدية في العراق:**

❖ **الملاحظات:**

أ. **استقرار العملة:** يسعى البنك المركزي العراقي للحفاظ على استقرار الدينار العراقي، لكن التحديات الاقتصادية والسياسية تؤثر على ذلك.

ب. **معدلات الفائدة:** تعتبر معدلات الفائدة من الأدوات الأساسية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في التضخم والاستقرار المالي.

ج. **التضخم:** يعاني العراق من تضخم متذبذب نتيجة التغيرات في أسعار السلع الأساسية والاستيراد.

❖ **المؤشرات:**

أ. **معدل التضخم:** يتراوح بين 2-6% في السنوات الأخيرة.

ب. **احتياطيات النقد الأجنبي:** تتغير بناءً على إيرادات النفط والسياسات المالية، ولكنها تقدر بحوالي 60-70 مليار دولار أمريكي.

❖ **التقييمات:**

أ. **البنك المركزي العراقي:** يواصل السعي لتحقيق استقرار العملة والسيطرة على التضخم، ولكن تواجهه تحديات اقتصادية وسياسية.

ب. **وكالات التصنيف الائتماني:** تتسم تقارير التصنيف الائتماني للعراق بالتحفظ بسبب المخاطر الاقتصادية والسياسية.

❖ **السياسة الاقتصادية في العراق:**

❖ **الملاحظات:**

أ. **التنويع الاقتصادي:** يفتقر العراق إلى التنويع الاقتصادي، حيث يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط.

ب. **البنية التحتية:** تعاني البنية التحتية في العراق من تدهور كبير نتيجة الحروب والإهمال.

ج. **البطالة:** تأشير معدلات البطالة ، خاصة بين الشباب، مما يشكل تحدياً كبيراً للحكومة.

❖ **المؤشرات:**

أ. **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، مع مساهمة ضئيلة من القطاعات الأخرى.

ب. **معدل البطالة:** يتراوح بين 10-15% بشكل عام، ولكنه أعلى بين الشباب.

❖ **التقييمات:**

أ. **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:** يوصيان بإصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الأعمال، تعزيز التنويع الاقتصادي، وتحسين إدارة الموارد العامة.

ب. **منظمات التنمية الدولية:** تشير إلى ضرورة تحسين البنية التحتية، التعليم، والخدمات الصحية لتعزيز التنمية المستدامة.

❖ **أوجه الارتباط والعلاقة بين السياسات في العراق:**

– **التأثير المتبادل:** تعتمد السياسة المالية بشكل كبير على إيرادات النفط، مما يؤثر على السياسة النقدية واستقرار العملة.

- **التكامل**: يجب أن تتكامل السياسات المالية والنقدية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي. مثلاً، زيادة الإنفاق الحكومي يجب أن تتماشى مع سياسات نقدية تحافظ على التضخم في مستويات مقبولة.
- **الإصلاحات**: التحديات المرتبطة بالفساد والاعتماد على النفط تتطلب إصلاحات شاملة في جميع مجالات السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام

يواجه العراق تحديات كبيرة في مجالات السياسة المالية والنقدية والاقتصادية. تحتاج الحكومة إلى تنفيذ إصلاحات شاملة لتحسين الإدارة المالية، تعزيز التنويع الاقتصادي، وتحسين البنية التحتية لتلبية احتياجات الشعب وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

❖ **مصادر المعلومات والمؤشرات:**

❖ **السياسة المالية:**

أ. **تقارير صندوق النقد الدولي (IMF)**: توفر تقارير صندوق النقد الدولي تقييمات دورية حول الوضع المالي في العراق.

ب. **تقارير البنك الدولي**: تقدم تحليلات عن الاقتصاد العراقي وتوصيات بشأن السياسات المالية.

ج. **تقارير وزارة المالية العراقية**: تشمل البيانات الرسمية عن الإيرادات والنفقات والعجز المالي والدين العام.

❖ **السياسة النقدية:**

أ. **تقارير البنك المركزي العراقي**: تشمل معلومات عن السياسة النقدية، معدلات الفائدة، والتضخم.

ب. **تقارير وكالات التصنيف الائتماني مثل S&P وMoody's**: تقدم تقييمات للاقتصاد العراقي وتأثيرات السياسة النقدية.

❖ **السياسة الاقتصادية:**

أ. **تقارير منظمات التنمية الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**: توفر نظرة شاملة على الأداء الاقتصادي والتحديات.

ب. **تقارير وتحليلات مراكز الأبحاث الاقتصادية**: مثل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) والمراكز المحلية في العراق.

ثالثاً: حُزمة المعالجات التكاملية

ان كيفية معالجة السلبيات والفجوات في السياسات المالية والنقدية والاقتصادية في العراق يمكن ان تشمل:

❖ **السياسة المالية:**

- **تنويع الإيرادات:**

أ. **تحسين نظام الضرائب:** توسيع قاعدة الضرائب وزيادة الكفاءة في تحصيل الضرائب من خلال تطبيق نظم حديثة ومعايير الشفافية.

ب. **تنويع مصادر الدخل:** تشجيع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات.

- **تقليل العجز المالي:**

أ. **ضبط الإنفاق الحكومي:** تحسين إدارة النفقات العامة، وتقليل الهدر، وتعزيز الرقابة المالية.

ب. **إصلاح نظام الدعم:** تحسين استهداف الدعم بحيث يصل إلى الفئات الأكثر حاجة بدلاً من الدعم العام غير المستهدف.

- **مكافحة الفساد:**

أ. **تعزيز الشفافية:** تطبيق معايير الشفافية في إدارة الأموال العامة وتقديم تقارير دورية عن الأداء المالي.

ب. **تقوية المؤسسات الرقابية:** دعم الجهات الرقابية مثل هيئة النزاهة وتفعيل دورها في مكافحة الفساد.

❖ **السياسة النقدية:**

- **استقرار العملة:**

أ. **تعزيز احتياطيات النقد الأجنبي:** من خلال سياسات مالية متوازنة وإدارة فعالة لإيرادات النفط.

ب. **إدارة سعر الصرف:** استخدام سياسات مرنة لتحقيق استقرار سعر الدينار العراقي.

- **السيطرة على التضخم:**

أ. **ضبط السيولة:** استخدام أدوات السياسة النقدية مثل معدلات الفائدة وعمليات السوق المفتوحة للسيطرة على المعروض النقدي.

ب. **تحسين الإنتاج المحلي:** تشجيع الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات وتقليل الضغوط التضخمية.

❖ **االسياسة الاقتصادية:**

- **التنويع الاقتصادي:**

أ. **دعم القطاعات غير النفطية:** تقديم حوافز للاستثمار في القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية.

ب. **تحسين بيئة الأعمال:** تبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتحسين البنية التحتية لدعم نمو القطاع الخاص.

- **تحسين البنية التحتية:**

أ. **الاستثمار في البنية التحتية:** توجيه الموارد لبناء وصيانة الطرق، الجسور، والمرافق العامة.

ب. **التعاون الدولي:** الاستفادة من القروض والمساعدات الدولية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى.

- **تقليل البطالة:**

أ. **تعزيز التعليم والتدريب:** تحسين نظام التعليم والتدريب المهني لتزويد الشباب بالمهارات المطلوبة في سوق العمل.

ب. **تشجيع ريادة الأعمال:** توفير قروض ميسرة ودعم للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- **تحسين إدارة الموارد العامة:**

أ. **التخطيط الاستراتيجي:** إعداد خطط اقتصادية طويلة الأجل تركز على التنمية المستدامة.

ب. **تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص:** إقامة شراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع تنموية.

❖ **تطبيق خطة شاملة ومتكاملة:**

لتحقيق النجاح في معالجة هذه التحديات، يجب أن تكون الإصلاحات:

– **شاملة ومترابطة:** تتعامل مع القضايا المالية والنقدية والاقتصادية بشكل متكامل، بحيث تدعم كل سياسة الأخرى.

– **قابلة للتنفيذ ومراقبة:** تحديد أهداف واضحة ومؤشرات أداء لمراقبة التقدم وتحقيق الشفافية.

– **مدعومة سياسياً واجتماعياً:** تحتاج الإصلاحات إلى دعم سياسي قوي وتوافق مجتمعي لتحقيق التنفيذ الفعال والاستدامة.

انالعراق يواجه تحديات كبيرة في جميع جوانب السياسات الاقتصادية. معالجة هذه التحديات تتطلب استراتيجية شاملة تتضمن تنويع الاقتصاد، تحسين إدارة الموارد، تعزيز الشفافية، ودعم التنمية المستدامة من خلال إصلاحات في السياسات المالية والنقدية والاقتصادية. التعاون مع المنظمات الدولية، تعزيز قدرات المؤسسات المحلية، ودعم القطاع الخاص كلها عوامل رئيسية لنجاح هذه الاستراتيجية.

رابعاً: رقمنة السياسات

يستتبع اعتماد استخدام البرامج الذكية والذكاء الاصطناعي توليد تأثير كبير على تحسين فعالية السياسات المالية والنقدية والاقتصادية في العراق، لذلك من المهم والضروري توظيف هكذا برامج وتقنيات وإقحامها في العمليات الجوهرية لإدارة المال والاقتصاد والنقد، وفي ما يأتي توضيح ملّخصٍ لها:

❖ **قائمة بأهم البرامج الذكية والتقنيات التي يمكن أن تساعد في هذا المجال:**

- **في السياسة المالية:**

أ. **أنظمة إدارة المالية العامة (GFMIS):**

- **SAP ERP**:نظام تخطيط موارد المؤسسة يساعد في إدارة الميزانية، المحاسبة، والرقابة المالية.
- **Oracle Financials**:يقدم حلولاً لإدارة الإيرادات والمصروفات، وتقارير مالية دقيقة.

ب. **تحليلات البيانات الضخمة (Big Data Analytics):**

- **Tableau**: أداة لتحليل البيانات وتصورها تساعد في تحليل الأداء المالي الحكومي وتحديد الفرص لتحسين الكفاءة.
- **Power BI**: منصة لتحليل البيانات وتقديم تقارير تفاعلية تساعد في مراقبة وتقييم السياسات المالية.

ج. **تكنولوجيا البلوكشين/Hyperledger**: يستخدم لتسجيل المعاملات المالية بطرق شفافة وآمنة، مما يقلل من مخاطر الفساد.

د. **برامج مكافحة الفساد:**

- **AI Fraud Detection Tools**: مثل SAS Fraud Management التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الأنشطة المالية غير المشروعة.

- **في السياسة النقدية:**

أ. **النماذج الاقتصادية التنبؤية (Predictive Economic Models):**

- **MATLAB**: يستخدم لبناء نماذج اقتصادية معقدة تتنبأ بالتغيرات في الاقتصاد وتساعد في اتخاذ القرارات النقدية.
- **Python مع مكتبات Pandas وNumPy**: لتحليل البيانات الاقتصادية وبناء نماذج تنبؤية.

ب. **أنظمة مراقبة المعروض النقدي:**

- **Core Banking Systems**:مثل Finacle وTemenos T24 التي تدير العمليات المصرفية وتساعد في مراقبة وتنظيم المعروض النقدي.

ج. **تحليلات البيانات الضخمة**:Cloudera وHadoop: لتحليل كميات كبيرة من البيانات الاقتصادية لتحديد الاتجاهات والمخاطر المحتملة.

- **في السياسة الاقتصادية:**

أ. **نظم دعم اتخاذ القرار (DSS):**

- **IBM Watson**: يستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الاقتصادية وتقديم توصيات استراتيجية.
- **QlikView**: لتحليل وتصور البيانات الاقتصادية وتقديم رؤى قابلة للتنفيذ.

ب. **التعلم الآلي (Machine Learning)**:TensorFlow وScikit-Learn: لبناء نماذج تعلم آلي تتنبأ بالتغيرات الاقتصادية وتساعد في صنع القرارات الاقتصادية.

ج. **التحليلات التنبؤية (Predictive Analytics)**:SAS Analytics : لتحليل البيانات الاقتصادية والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

د. **أنظمة تخطيط الموارد الحكومية (GRP)/ Infor Public Sector**: نظام لإدارة الموارد الحكومية يساهم في تحسين الكفاءة والشفافية في الإنفاق الحكومي.

- **التكامل الشامل:**

أ. **نظم المعلومات الجغرافية (GIS)**:**ArcGIS**: لتحليل وتصور البيانات الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية لتحديد المناطق الأكثر حاجة للتنمية.

ب. **أنظمة إدارة المشاريع (PMS)/Microsoft Proj وAsana**: لإدارة ومراقبة مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية.

ج. **أدوات إدارة الأداء/Balanced Scorecard**:أداة لتتبع الأداء الاقتصادي والمالي وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

- **تطبيق الإصلاحات المستدامة**:لتنفيذ الإصلاحات المستدامة باستخدام هذه التقنيات، يجب اتباع الخطوات التالية:

أ. **تحديد الأهداف الاستراتيجية**: تحديد الأهداف الواضحة والمحددة للإصلاحات في السياسات المالية والنقدية والاقتصادية.

ب. **اختيار الأدوات المناسبة**: اختيار البرامج والتقنيات التي تتناسب مع احتياجات الحكومة العراقية والإصلاحات المطلوبة.

ج. **التدريب والتطوير**: توفير التدريب اللازم للموظفين الحكوميين لضمان استخدام الأدوات بشكل فعال.

د. **التكامل بين الأنظمة**: ضمان تكامل الأنظمة المختلفة لتحقيق أداء متكامل وفعال.

هـ. **الرقابة والتقييم**:استخدام التقنيات لتتبع التقدم وتقييم الأداء لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

انالاعتماد على البرامج الذكية والذكاء الاصطناعي يمكن أن يعزز كفاءة وفعالية السياسات المالية والنقدية والاقتصادية في العراق، من خلال استخدام هذه الأدوات، يمكن تحقيق إصلاحات مستدامة وتحسين الأداء الاقتصادي بشكل شامل ومتكامل.

خامساً: كيف ينوّع العراق مصادر ايرادته؟

في الوضع الحالي، يمكن للعراق تنويع مصادر دخله عبر تعزيز القطاعات الأخرى مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة. كما يمكنه تحسين إدارة النفقات وتقليل الاعتماد على الإنفاق الحكومي غير الضروري. في المستقبل، يمكن للعراق الاستثمار في البنية التحتية لتحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تطوير قطاع الطاقة المتجددة أيضاً يمكن أن يوفر مصدرًا مستدامًا للدخل. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد أمور أساسية أيضاً لضمان استخدام العائدات بكفاءة وفعالية.

واستناداً، على ذلك، فأنهيمكن للعراق تطبيق استراتيجيات محددة لتحقيق التنويع الاقتصادي وتحسين الإدارة المالية، مثل:

أ. **تعزيز الزراعة والصناعة:** يمكن للحكومة دعم المزارعين والمنتجين المحليين لتعزيز الإنتاج الزراعي والصناعي، مما يقلل من الاعتماد على النفط.

ب. **تحسين بيئة الأعمال:** من خلال تبسيط الإجراءات الحكومية، وتقليل البيروقراطية، وتقديم حوافز للاستثمار، يمكن للعراق جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

ج. **تطوير البنية التحتية:** الاستثمار في البنية التحتية يمكن أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين البيئة الاستثمارية، مما يجعل العراق مكانًا أكثر جاذبية للاستثمار.

د. **تطوير الطاقة المتجددة:** يمكن للعراق الاستفادة من موارده الطبيعية الوفيرة لتطوير قطاع الطاقة المتجددة، مما يخفف الاعتماد على النفط ويقلل من تأثير تقلبات أسعار النفط.

هـ. **مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية:** من خلال تعزيز الشفافية وتفعيل إجراءات مكافحة الفساد، يمكن للحكومة ضمان أن العائدات النفطية والمالية الأخرى تستخدم بكفاءة وفعالية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ويبقى التحدي الاكبر اذا ماهبطت اسعار النفط عالماً اسعار النفط عالمياً، مما يحتم علىالحكومة العراقية اتخاذ إجراءات طارئة لتأمين الرواتب وتغطية النفقات، مثل:

أ. **استدانة طارئة:** يمكن للحكومة اللجوء إلى الاقتراض لتغطية النفقات الضرورية في الوقت الحالي، على أن تتبع سياسات للحد من الدين العام في المستقبل.

ب. **تقليص الإنفاق غير الضروري:** يجب على الحكومة تقديم تقديرات دقيقة للاحتياجات الضرورية وتقليص الإنفاق غير الضروري حتى تتمكن من تخصيص الموارد بشكل أفضل.

ج. **زيادة الإنتاج النفطي:** في حالة انخفاض أسعار النفط، يمكن للعراق زيادة إنتاجه النفطي لتعويض الخسائر المحتملة.

د. **تحفيز الاستثمارات الخارجية:** من خلال تقديم مزيد من الحوافز للاستثمارات الأجنبية، يمكن للحكومة تحقيق إيرادات إضافية في الوقت الحالي.

هـ. **تعزيز التعاون الإقليمي:** يمكن للحكومة البحث عن فرص للتعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة لتبادل الخدمات والموارد وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

فضلا عن:

أ. **تعزيز الضرائب وتحصيلها بفعالية:** يمكن للحكومة فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب على الثروة أو الدخل العالي لتوليد إيرادات إضافية. كما يجب تحسين عمليات تحصيل الضرائب للحد من التهرب الضريبي.

ب. **تقليص الإنفاق الحكومي:** يجب على الحكومة إعادة النظر في ميزانيتها وتقليص الإنفاق على المشاريع غير الضرورية أو الهدر. يمكن تحويل الوسائل المالية الموفرة نتيجة لذلك إلى تغطية النفقات الضرورية مثل الرواتب.

ج. **زيادة الإنتاج والتصدير في القطاعات غير النفطية:** يمكن للعراق تحفيز الإنتاج والتصدير في القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة، مما يولد مصادر دخل إضافية.

د. **تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:** من خلال زيادة الشفافية في إدارة الموارد المالية ومكافحة الفساد، يمكن للحكومة زيادة الثقة والاستقرار الاقتصادي، مما يجذب المزيد من الاستثمارات ويعزز الإيرادات.

هـ. **تعزيز التعليم والتدريب المهني:** يمكن للحكومة الاستثمار في التعليم والتدريب المهني لتحسين مهارات العمالة المحلية، مما يزيد من فرص العمل ويزيد من الإنتاجية والدخل الوطني.

و. **تعزيز الاستثمار الخارجي:** يمكن للعراق تحسين بيئة الاستثمار وتقديم المزيد من الحوافز لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يساهم في زيادة الإيرادات وتنويع مصادر الدخل.

إذا لم تتوفر الأموال اللازمة لتغطية النفقات الحكومية الضرورية، فإن بعض الحكومات قد تضطر إلى اتخاذ إجراءات صعبة، منها:

أ. **تأجيل الرواتب أو تقليصها:** قد تضطر الحكومة إلى تأجيل صرف الرواتب أو تخفيضها بشكل مؤقت لتقليل الضغط على الموازنة.

ب. **تخفيض عدد الموظفين:** قد تضطر الحكومة إلى اتخاذ قرارات بشأن تخفيض عدد الموظفين في القطاع العام لتقليل النفقات العامة.

ج. **التفاوض مع الدائنين:** يمكن للحكومة محاولة التفاوض مع الدائنين للحصول على تسهيلات في السداد أو إعادة هيكلة الديون.

د. **زيادة الإنتاج النفطي وتصدير الزيادة:** يمكن للحكومة زيادة إنتاجه النفطي وتصدير الزيادة لزيادة الإيرادات.

هـ. **تقديم المساعدات الدولية:** يمكن للحكومة البحث عن دعم دولي أو قروض من الجهات الدولية لتمويل النفقات الضرورية.

و. **تحفيز الاستثمار الخارجي:** تشجيع الاستثمارات الخارجية من خلال توفير المزيد من الحوافز للشركات الأجنبية للاستثمار في العراق.

سادساً: معادلة الرواتب.. من التأرجح إلى الثبات

بالنظر إلى التحديات التي تواجه الحكومة العراقية في تأمين الأموال اللازمة لصرف رواتب الموظفين، يمكن اعتبار المعادلة الأنسب والأفضل لاحتساب رواتب الموظفين في العراق هي معادلة تأخذ في الاعتبار العوامل التالية بالتفصيل:

أ. **الإمكانيات المالية الحالية للحكومة:** يجب على الحكومة تحديد إمكانياتها المالية الحالية وتقييم قدرتها على توفير الأموال اللازمة لصرف رواتب الموظفين.

ب. **عدد الموظفين وهيكل الرواتب:** يجب على الحكومة تقدير عدد الموظفين في كل قطاع وتحديد هيكل الرواتب بناءً على المستويات الوظيفية والخبرات والتخصصات.

ج. **الإيرادات المتاحة:** يجب على الحكومة تقدير الإيرادات المتاحة من مصادر مختلفة مثل النفط، والضرائب، والرسوم، والقروض، والمساعدات الدولية.

د. **الضغوط المالية:** يجب على الحكومة أخذ الضغوط المالية الحالية والمستقبلية بعين الاعتبار، بما في ذلك الديون والتزامات السداد القائمة.

هـ. **التوجيهات السياسية والاجتماعية:** يجب على الحكومة أيضاً أن تأخذ في الاعتبار التوجيهات السياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحاجة إلى تقديم الخدمات الحكومية وصرف الرواتب في الوقت المناسب.

وفي دول مثل العراق التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات المتحصلة من بيع النفط لتغطية كل نفقاتها الحكومية، يمكن تطبيق طرق متعددة لاحتساب معادلة رواتب الموظفين بشكل أنسب وأمثل، منها:

أ. **تخصيص نسبة مئوية محددة من إيرادات النفط:** يمكن للحكومة تخصيص نسبة مئوية محددة من الإيرادات المتحصلة من بيع النفط لصرف رواتب الموظفين. يمكن أن تكون هذه النسبة مرتبطة بمتوسط سعر بيع النفط أو بحجم الإنتاج النفطي.

ب. **تقدير الحاجة المالية للرواتب:** يمكن للحكومة تقدير الحاجة المالية الفعلية لصرف رواتب الموظفين بناءً على عدد الموظفين وهيكل الرواتب، ومن ثم ضمان توفير هذه الأموال من مصادر الإيرادات المتاحة.

ج. **تحديد أولويات الإنفاق:** يجب على الحكومة تحديد أولويات الإنفاق الحكومي بشكل دقيق، وتأمين الأموال اللازمة لصرف رواتب الموظفين في المقام الأول.

د. **تنويع مصادر الدخل**: بالإضافة إلى الاعتماد على إيرادات النفط، يجب على الحكومة العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني، مثل زيادة الإنتاج في القطاعات الأخرى وتحسين جودة الضرائب والرسوم المحلية.

هـ. **تحفيز الاستثمارات الأخرى**: يمكن للحكومة تشجيع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية لتوليد مصادر إضافية للدخل وتقليل الاعتماد على النفط.

يتطلب تطبيق تخصيص نسبة مئوية محددة من إيرادات النفط لصرف رواتب الموظفين إجراءات دقيقة وتحديداً في اليات التطبيق:

أ. **تحديد النسبة المئوية**: يجب على الحكومة تحديد النسبة المئوية المناسبة من إيرادات النفط التي ستخصص لصرف رواتب الموظفين. يمكن أن تكون هذه النسبة مرنة وتعتمد على عوامل مثل أسعار النفط، وحجم الإنتاج، والاحتياجات المالية العامة للبلاد.

ب.**إقرار السياسات والقوانين**: يجب على الحكومة إقرار سياسات وقوانين تحدد بوضوح كيفية تخصيص النسبة المئوية لصرف رواتب الموظفين وآليات تعديلها في حالة التغيرات في الأوضاع الاقتصادية.

ج. **إعداد الميزانية**: يتطلب تطبيق هذه الطريقة إعداد ميزانية دقيقة تحتوي على تفاصيل الإيرادات المتوقعة من بيع النفط وكيفية توزيعها على النفقات المختلفة، بما في ذلك رواتب الموظفين.

د. **إدارة الإيرادات**: يجب على الحكومة إدارة الإيرادات المتحصلة من بيع النفط بشكل فعال، وضمان تخصيص النسبة المحددة لصرف رواتب الموظفين بشكل دوري ومنتظم.

هـ. **متابعة وتقييم**: يجب على الحكومة إجراء متابعة وتقييم دوري لتطبيق هذه الطريقة، بما في ذلك تقييم كفاءة استخدام الإيرادات وتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية المحددة.

سابعاً: أولويات الانفاق.. من التسيّب إلى التقنين

يتطلب تنظيم أولويات الإنفاق استراتيجية متنوعة ومرنة تأخذ في الاعتبار تقلبات أسعار النفط وغيرها من العوامل الاقتصادية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

أ. **تقدير الإيرادات المتوقعة**: يجب على الحكومة تقدير الإيرادات المتوقعة من بيع النفط استناداً إلى الأسعار الحالية للنفط ومعدلات الإنتاج. هذا التقدير يعتمد على تحليل متعمق لسوق النفط والعوامل الجيوسياسية والاقتصادية المحلية والعالمية.

ب.**تحديد الاحتياجات الضرورية**: يجب على الحكومة تحديد الاحتياجات الضرورية للبلاد مثل الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، والأمن، وغيرها. هذه الاحتياجات يجب أن تكون الأولوية في التخصيصات المالية.

ج. **تحديد الأولويات:** بعد تقدير الإيرادات وتحديد الاحتياجات، يجب على الحكومة تحديد الأولويات في الإنفاق. يجب أن يتم التركيز على الاستثمار في المشاريع التي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء للمواطنين.

د. **التخصيص الفعال للموارد:** يتطلب تنظيم الإنفاق تخصيص الموارد المالية بشكل فعال لضمان تلبية الاحتياجات الحيوية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة.

هـ. **المراجعة والتقييم المستمر:** يجب على الحكومة مراجعة وتقييم الإنفاق بشكل مستمر لضمان فعالية استخدام الموارد وتحقيق النتائج المرجوة.

ويمكن وضع كل ما ورد أعلاه في سياسة واضحة ومحددة أو في تشريع وطني فعال ومرن وملزم منها:

أ. **إعداد سياسة مالية محددة:**يمكن للحكومة ووزارة المالية تطوير سياسة مالية واضحة ومحددة تحدد الإجراءات والآليات لتنظيم الإنفاق العام وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد.

ب.**إقرار قوانين مالية:** يمكن للبرلمان والسلطات التشريعية إقرار قوانين مالية تحدد كيفية تنظيم الإنفاق العام وتحديد الأولويات وتوجيه التخصيصات المالية.

ج. **إنشاء آليات مراقبة وتقييم:** يجب أن تتضمن السياسة المالية والتشريعات الوطنية آليات فعالة لمراقبة وتقييم الإنفاق العام لضمان فعالية استخدام الموارد وتحقيق الأهداف المحددة.

د. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** يجب أن تتضمن السياسة والتشريعات الوطنية آليات لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الإنفاق العام، بما في ذلك تقديم تقارير دورية عن استخدام الموارد ونتائج الإنفاق.

هـ. **تحديث السياسات والتشريعات:** يجب أن تكون السياسة المالية والتشريعات الوطنية مرنة بما يكفل إمكانية تحديثها وتكييفها مع التغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسية.

ثامناً: الاستثمار الاجنبي.. رافد للاستدامة المالية

تسهم الاستثمارات الأجنبية والدولية بشكل كبير في تعزيز الإيرادات وتوفير بدائل إضافية لخزينة الدولة في دول مثل العراق التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات المتحصلة من بيع النفط، من خلال:

أ. **جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI):** يمكن للحكومة إنشاء بيئة استثمارية ملائمة ومشجعة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات غير النفط مثل الصناعة، والبنية التحتية، والسياحة، والزراعة. يجذب هذا الاستثمار المباشر الأجنبي رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة التي تعزز الإنتاجية وتوليد الدخل.

ب. **التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية:** يمكن للحكومة التعاون مع الشركاء الدوليين والمؤسسات الدولية لتعزيز الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات وشراكات استراتيجية في مختلف المجالات مثل الطاقة، والصحة، والتعليم.

ج. **تشجيع الاستثمارات الخاصة:** بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية، يمكن للحكومة تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية لتنويع مصادر الدخل وتعزيز الاقتصاد. يجب توفير الحوافز والتسهيلات للمستثمرين المحليين لتشجيعهم على الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة.

د. **تنمية القطاعات البديلة:** يجب على الحكومة تحفيز تطوير وتنمية القطاعات البديلة التي تولد الدخل بشكل مستقل عن النفط، مثل الزراعة المستدامة، والصناعات الخفيفة، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات.

هـ. **تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:** يجب على الحكومة تعزيز الشفافية في بيئة الأعمال ومكافحة الفساد لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والدولية وبناء الثقة لدى المستثمرين.

تاسعاً: تنويع الاقتصاد.. تجارب دولية ملهمة

هناك العديد من التجارب الدولية التي نجحت في التخلص من الاعتماد الكبير على النفط في إيراداتها العامة وتنويع مصادر الدخل الوطني، منها:

أ. **النرويج:**استطاعت النرويج تحقيق نجاح كبير في تنويع مصادر دخلها عبر تطوير صندوق الثروة السيادي (صندوق الثروة النرويجي)، والذي يعتمد على إدارة الثروة النفطية بطريقة تضمن الاستفادة المستدامة وتوليد دخل من مصادر متعددة مثل الاستثمارات العقارية والأسهم الخارجية.

ب. **الإمارات العربية المتحدة (دبي وأبوظبي):**نجحت الإمارات العربية المتحدة، خاصة دبي وأبوظبي، في تحقيق تنويع كبير في مصادر دخلها عبر التركيز على الاستثمارات العقارية، والسياحة، والخدمات المالية، والتكنولوجيا، والتصنيع.

ج. **سنغافورة:**تمكنت سنغافورة من تحقيق تنويع في مصادر دخلها من خلال تطوير الصناعات التحويلية والتكنولوجية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتطوير الخدمات المالية واللوجستية.

د. **قطر:**قامت قطر بتحقيق تنويع في مصادر دخلها من خلال استثماراتها في الصناعات التحويلية، والخدمات المالية، والسياحة، والرياضة، والترفيه، بالإضافة إلى تطوير قطاع الغاز الطبيعي والبنية التحتية.

هـ. **كندا:**حققت كندا تنويعاً في مصادر دخلها من خلال استغلال مواردها الطبيعية مثل الغابات والموارد المعدنية، بالإضافة إلى تطوير صناعات التكنولوجيا والخدمات المالية.

تعتمد نجاح هذه الدول في التخلص من الاعتماد على النفط في إيراداتها العامة على تنويع مصادر الدخل وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد، وتعزيز بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمارات الوطنية والدولية.

عاشراً: الادخار والاكتناز الشخصي.. كيف نستثمره؟

توجد عدة طرق يمكن للدولة استخدامها لسحب الأموال المدخرة لدى المواطنين والقطاع الخاص وتوظيفها لمعالجة نقص السيولة المالية والنقدية في الدولة، وهي كالتالي:

أ. **إصدار سندات حكومية**:يمكن للحكومة إصدار سندات حكومية بفوائد جذابة لجذب المدخرات الداخلية،ويمكن استخدام عائدات هذه السندات لتغطية النقص في السيولة المالية.

ب. **تشجيع الودائع البنكية**:يمكن للبنوك الحكومية تشجيع المواطنين والشركات على وضع ودائع لديها من خلال تقديم عوائد مالية جذابة أو توفير خدمات مصرفية مميزة.

ج. **تشجيع الاستثمارات الوطنية**:يمكن للحكومة تشجيع المستثمرين الوطنيين على توجيه استثماراتهم في مشاريع تنموية واستراتيجية داخل البلاد، مما يعزز السيولة المالية ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

د. **تشجيع الاستثمارات الأجنبية**:يمكن للدولة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة وضمانات قانونية وسياسية، مما يجذب رؤوس الأموال ويزيد من السيولة المالية.

هـ. **إنشاء صندوق استثماري حكومي**:يمكن للحكومة إنشاء صندوق استثماري حكومي يقوم بجمع الأموال المدخرة والمكتنزة وتوجيهها نحو المشاريع التنموية والاستراتيجية في البلاد.

و. **تحفيز الاقتراض الداخلي**:يمكن للحكومة تحفيز الاقتراض الداخلي من قبل الشركات والأفراد من خلال توفير برامج تمويلية ميسرة وتخفيض أسعار الفائدة.

ز. **التحكم في التضخم والسياسة النقدية**:يمكن للحكومة اتخاذ سياسات نقدية مناسبة للحفاظ على استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، مما يزيد من الثقة في العملة المحلية ويشجع على زيادة الاستثمارات المحلية.

لإقناع المواطنين للتفاعل مع الدولة والحكومة في مواضيع توظيف الأموال والثروات، يجب تبني أسلوب شامل وفعّال يستند إلى الشفافية، التواصل الفعال، وتعزيز الشعور بالمشاركة والمسؤولية، وبالتفصيل الاتي:

أ. **الشفافية والمساءلة**:يجب على الحكومة أن تكون شفافة في إدارة الموارد المالية والثروات الوطنية، وتقديم تقارير دورية ومفصلة حول استخدام هذه الموارد والإنفاق العام. كما ينبغي أن يتم فتح قنوات للمساءلة والرقابة المجتمعية على عمل الحكومة.

ب. **التواصل الفعال**: يجب على الحكومة إطلاق حملات توعية وتثقيف موسعة حول أهمية توظيف الأموال العامة والثروات الوطنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يمكن استخدام وسائل الإعلام المختلفة والمنصات الرقمية لتوجيه رسائل واضحة وموجهة للجمهور.

ج. **المشاركة المجتمعية**: ينبغي على الحكومة تشجيع المواطنين على المشاركة في عملية صناعة القرار من خلال الاستماع إلى آرائهم وملاحظاتهم وتضمينهم في مراحل التخطيط والتنفيذ. يمكن تنظيم جلسات حوار مجتمعي وورش عمل لتبادل الآراء والأفكار.

د. **تعزيز الثقة وبناء الشراكات**: يجب على الحكومة بناء ثقة المواطنين من خلال تنفيذ الوعود والتزاماتها، وتقديم الخدمات العامة بشكل فعال ومنصف. كما ينبغي تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية بشكل مشترك.

هـ. **تحفيز المسؤولية المجتمعية**: يمكن للحكومة تحفيز المواطنين على تحمل مسؤولياتهم المجتمعية من خلال إطلاق حملات توعية وتحفيزية لتعزيز الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية والالتزام بالضرائب والتبرعات لدعم المشاريع العامة.

هناك العديد من الدول التي نجحت في جذب الأموال المدخرة والمكتنزة لديها وتوظيفها بشكل فعال لتعزيز السيولة المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية، منها:

أ. **سنغافورة**: نجحت سنغافورة في جذب الأموال المدخرة من المواطنين والقطاع الخاص وتوظيفها لتطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية. استثمرت سنغافورة بشكل كبير في تطوير البنية التحتية، وتنمية الصناعات التحويلية والتكنولوجية، وتوفير الخدمات المالية المتطورة.

ب. **النرويج**: نجحت النرويج في توظيف الإيرادات المتحصلة من قطاع النفط والغاز لإنشاء صندوق ثروة سيادي (صندوق الثروة النرويجي)، والذي يقوم بإدارة الثروة الوطنية بطريقة تضمن الاستفادة المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

ج. **الإمارات العربية المتحدة (دبي وأبوظبي)**: نجحت دبي وأبوظبي في توظيف الأموال المدخرة والمكتنزة لديها لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، من خلال استثماراتها في البنية التحتية، والسياحة، والتجارة، والتكنولوجيا، والصناعات الخدمية والتحويلية.

د. **قطر**: استطاعت قطر استخدام الأموال المدخرة والمكتنزة لديها بشكل فعال لتنمية الاقتصاد الوطني، من خلال استثماراتها في مشاريع التنمية البنية التحتية، والصناعات، والخدمات المالية، والسياحة.

هـ. **كندا**: تمكنت كندا من توظيف الموارد الطبيعية والأموال المدخرة والمكتنزة لديها لتطوير الصناعات التحويلية، وتوفير الخدمات الاجتماعية، وتعزيز التعليم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مصادر مهمة

- **الكتب عراقية:**

1. سامي شفيق، "السياسة المالية والنقدية في العراق"، 2005، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.
2. جمال عبد النبي، "اقتصاد العراق: تحليل شامل للسياسات المالية والنقدية"، 2010، دار الرافدين، بغداد، العراق.
3. محمد كاظم الجنابي، "الإصلاحات الاقتصادية في العراق: التحديات والفرص"، 2015، دار الكتاب العراقي، بغداد، العراق.
4. حسين الديري، "إدارة الثروات في العراق: بين النفط والتنويع الاقتصادي"، 2018، دار الهلال للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
5. عباس الجميلي، "تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في العراق: الأساليب والتحديات"، 2020، دار الكتاب العربي، بغداد، العراق.

- **الكتب عربية:**

1. سمير أمين، "أزمة المالية العامة في الدول العربية"، 2001، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
2. فؤاد زكريا، "الاقتصاد السياسي للعراق"، 2003، دار الفارابي، بيروت، لبنان.
3. سليمان عبد الحميد، "الإصلاحات الاقتصادية والسياسات النقدية في الدول النامية"، 2012، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
4. محمد العريان، "اقتصاد الثروة السيادية: كيفية تعزيز الفوائد والتخفيف من المخاطر"، 2014، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
5. عبد اللطيف الحمودي، "استراتيجية التنمية الوطنية والتحول الاقتصادي في العالم العربي"، 2019، دار العقيدة، القاهرة، مصر.

- **الكتب ألاجنبية:**

1. Joseph E. Stiglitz: "Globalization and Its Discontents".
2. John Maynard Keynes: "The General Theory of Employment, Interest, and Money", 1936, Macmillan, London, UK.

أسواق العمل..
بركان مؤجل

المحاضرة العشرون

أسواق العمل.. بركان مؤجل

"العمل؛ مؤمل القيمة وميدانٌ الكرامة"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: تهديدات وتحديات سوق العمل

أ. **التغيرات التكنولوجية:** اعتماد التكنولوجيا الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي يمكن أن يؤدي إلى اندماج الوظائف وفقدان بعض الوظائف التقليدية.

ب. **التحول نحو الاقتصاد الرقمي:** يجعل التحول إلى الاقتصاد الرقمي بعض الصناعات تصبح قابلة للتطوير بشكل أكبر من غيرها، مما يؤدي إلى تحديات في توزيع العمالة وتأهيلها للمهارات الرقمية.

ج. **التغيرات الديموغرافية:** يمكن أن يؤثر التغير في التوزيع السكاني وتقدم السن في بعض الدول على توازن سوق العمل ونسبة العمالة النشطة.

د. **التحديات الاجتماعية:** تشمل التحديات الاجتماعية التمييز وعدم المساواة في الوصول إلى فرص العمل والتعليم، وهو ما يتطلب جهوداً لتحقيق المساواة والعدالة في الفرص.

هـ. **التغيرات البيئية:** تأثير التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية يمكن أن يؤثر على بعض الصناعات والوظائف المرتبطة بها.

و. **التحديات السياسية والاقتصادية:** تشمل العوامل الجيوسياسية والاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على سوق العمل مثل النزاعات الدولية والتبادل التجاري والتشريعات العمالية.

ثانياً: وظائف في طريق الاندثار

بناءً على التحديات المحتملة التي ورد ذكرها آنفاً، قد تكون الوظائف والصناعات التالية عرضة للاندثار في المستقبل القريب:

أ. **الوظائف التقليدية في الزراعة**: قد تتأثر الوظائف التقليدية في الزراعة بسبب التغيرات البيئية والديموغرافية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي. فقد تزيد التكنولوجيا الزراعية الحديثة من الإنتاجية وتقلل من حاجة العمالة اليدوية التقليدية.

ب. **الصناعات التقليدية**: صناعات مثل النسيج والحرف اليدوية قد تواجه صعوبات في التنافس مع الصناعات الحديثة والتكنولوجية، مما يمكن أن يؤدي إلى تراجع الطلب على العمالة في هذه القطاعات.

ج. **الوظائف غير المهيكلة**: الوظائف غير المهيكلة مثل العمل الحر والعمل الموسمي قد تكون أكثر عرضة للتأثر بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعلها أقل استقراراً.

د. **الوظائف المتعلقة بالنفط والغاز**: تقلبات أسعار النفط والتحديات البيئية قد تؤثر على قطاع النفط والغاز، مما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الوظائف في هذا القطاع.

هـ. **الوظائف التي تتطلب مهارات تقليدية غير متطورة**: قد يتم استبدال بعض الوظائف التي تتطلب مهارات تقليدية غير متطورة بوظائف تتطلب مهارات رقمية وتكنولوجية، مما يجعل بعض العمالة غير مؤهلة للتكيف مع هذه التغييرات.

ثالثاً: الرقمنة وسوق العمل

من الواضح أن سوق العمل سيتأثر بشكل حقيقي ومباشر نتيجة الثورة المعلوماتية الرقمية وتسارع نطاق استخدامات الذكاء الاصطناعي، وعلى النحو الآتي:

أ. **تغيير في الطلب على المهارات**: يؤدي التحول الرقمي إلى زيادة الطلب على المهارات الرقمية مثل تحليل البيانات، وتصميم البرمجيات، والذكاء الاصطناعي. في حين قد يقل الطلب على الوظائف التقليدية التي لا تتطلب مهارات تقنية متقدمة.

ب. **تعديل في هيكل الوظائف**: يتم تعديل هيكل الوظائف ليشمل المزيد من الوظائف ذات الصلة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي مثل مهندسي البرمجيات، ومحللي البيانات، ومتخصصي الروبوتات.

ج. **تحديث للتعليم والتدريب**: يتطلب التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي تحديثاً لمناهج التعليم وبرامج التدريب لضمان توفير المهارات اللازمة للعمالة المستقبلية.

د. **زيادة في البطالة المؤقتة:** يواجه بعض العمال تحديات في التكيف مع التحول الرقمي، مما قد يؤدي إلى زيادة في البطالة المؤقتة خلال فترة التحول.

هـ. **حاجة إلى إعادة تأهيل العمالة الحالية:** تتطلب الوظائف الحالية إعادة تأهيل لتكون متوافقة مع التحول الرقمي، مما يتطلب استثمارات في التعليم المستمر والتدريب المهني.

ومن نافلة القول بأنه تتباين الآراء بشأن ما إذا كان التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى زيادة البطالة والترهل الوظيفي أم لا، ويمكن توضيح ذلك وفق الاتي:

أ. **تأثير على الوظائف التقليدية:** قد يؤدي التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي إلى تغيير في هيكل الوظائف، مما قد يؤدي إلى اندماج وتحديث بعض الوظائف التقليدية، وفقدان البعض الآخر. على سبيل المثال، الوظائف التي تتطلب مهارات تكنولوجية متقدمة قد تزيد في الطلب بينما قد يتم استبدال بعض الوظائف التي تتطلب مهارات تقليدية بالتكنولوجيا.

ب. **إنشاء فرص عمل جديدة:** بالرغم من أن التحول الرقمي قد يؤدي إلى فقدان بعض الوظائف التقليدية، إلا أنه يمكن أيضاً أن يخلق فرص عمل جديدة في مجالات مثل تطوير البرمجيات، وتحليل البيانات، والتسويق الرقمي، وتصميم الروبوتات.

ج. **الحاجة إلى إعادة تأهيل العمالة:** قد يتطلب التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي إعادة تأهيل العمالة الحالية لتكون قادرة على التكيف مع التغييرات التكنولوجية، وهذا يمكن أن يتطلب استثمارات كبيرة في التعليم والتدريب المستمر.

د. **التحول نحو العمل المنفذ بالتكنولوجيا:** قد يسهم التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في تحول العمل نحو العمل المنفذ بالتكنولوجيا، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال ذوي المهارات التقنية.

رابعاً: مالذي ينبغي فعله؟

إن التعامل مع التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في سوق العمل في العراق يتطلب استراتيجية شاملة وفاعلة، تتضمن:

أ. **تحديد الاحتياجات والفرص:** يقتضي على الحكومة والقطاع الخاص في العراق أولاً تحديد الاحتياجات والفرص المتعلقة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في سوق العمل.

ب. **تطوير البنية التحتية الرقمية:** تعزيز البنية التحتية الرقمية في العراق، بما في ذلك تحسين الاتصالات والانترنت وتوفير الوصول الشامل إلى التكنولوجيا.

ج. **تعزيز التعليم والتدريب:** تطوير برامج التعليم والتدريب لتعزيز المهارات الرقمية والتكنولوجية للعمالة في العراق، بما في ذلك توفير الفرص لتعلم مهارات البرمجة وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي.

د. **تعزيز الابتكار وريادة الأعمال:** دعم الابتكار وريادة الأعمال في العراق، بما في ذلك تقديم الدعم المالي والتقني للشركات الناشئة وتشجيع بيئة الأعمال المبتكرة.

هـ. **ضمان المساواة والشمولية:** يجب أن تكون الاستراتيجية الرقمية شاملة وتهدف إلى ضمان المساواة والشمولية، مع التركيز على تقليل الفجوات الرقمية بين الأفراد والمناطق.

و. **تعزيز الأمن السيبراني:** ينبغي تعزيز الأمن السيبراني لحماية البيانات والمعلومات الحساسة من التهديدات السيبرانية المحتملة.

ز. **التعاون الدولي:** يمكن أن يكون التعاون مع الجهات الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة مفيداً في تبادل الخبرات والموارد وتطوير استراتيجيات مشتركة لتعزيز التحول الرقمي في العراق.

ينبغي على الدولة التعاطي الاستباقي بشكل فعال مع التحول الرقمي والذكي وتطوراته في سوق العمل، من خلال:

أ. **التعليم والتدريب المستمر:** تعزيز البرامج التعليمية والتدريبية لتحسين مهارات العمالة وتجهيزها لمواكبة التحول الرقمي، وتحديث المناهج التعليمية لتضمن تدريس المهارات الرقمية والتكنولوجية.

ب. **تشجيع الابتكار وريادة الأعمال:** دعم الابتكار وريادة الأعمال لتشجيع إنشاء وتطوير الشركات الناشئة التي تستخدم التكنولوجيا لإيجاد فرص جديدة للعمل.

ج. **تقوية البنية التحتية الرقمية:** الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية لضمان وصول سريع وموثوق به للإنترنت والتكنولوجيا في جميع أنحاء البلاد.

د. **تعزيز التعليم الفني والمهني:** تقديم برامج تعليمية مهنية متخصصة في المجالات التقنية والرقمية لتزويد الطلاب بالمهارات التي يحتاجونها في سوق العمل المتغير.

هـ. **التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص:** تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني لتحديد الاحتياجات وتطوير الحلول الملائمة.

و. **تشجيع التحويل الرقمي في القطاعات الحكومية:** ينبغي للحكومة أن تكون القدوة في التحول الرقمي من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في الخدمات الحكومية والعمليات الإدارية.

ز. **تحفيز التوظيف والابتكار في القطاعات الواعدة:** تحفيز الاستثمار في القطاعات الواعدة مثل التكنولوجيا النظيفة والصناعات الرقمية لزيادة فرص العمل وتعزيز الابتكار.

ح. **رصد وتقييم المتغيرات:** إنشاء آليات لرصد وتقييم تأثير التحول الرقمي وتحديث الاستراتيجيات والسياسات بناءً على التطورات والمتغيرات في السوق.

وعلى الرغم من كل المحاذير، فأنه يمكن للدولة استثمار التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي بطرق عدة لصالحها، من خلال الآتي:

أ. **تحسين الخدمات الحكومية:** استخدام التكنولوجيا لتحسين الخدمات الحكومية وجعلها أكثر فعالية وشمولية. على سبيل المثال، يمكن تطوير نظام إدارة الأمان الاجتماعي لتحسين عمليات صرف المعاشات وتقديمها بشكل أسرع وأكثر دقة.

ب. **تعزيز القطاع الصحي:** استخدام التحول الرقمي لتحسين الخدمات الصحية، مثل تطوير نظم إلكترونية لتسجيل المرضى وتتبع الحالات الطبية وتحليل البيانات الطبية لتحسين التشخيص والعلاج.

ج. **تحسين التعليم:** استخدام التكنولوجيا في تحسين جودة التعليم وتوفير فرص تعليمية متنوعة وشاملة. يمكن تطوير منصات تعليمية عبر الإنترنت وتقديم موارد تعليمية رقمية للطلاب والمعلمين.

د. **تعزيز الاقتصاد الرقمي:** تعزيز الاقتصاد الرقمي في العراق من خلال دعم الشركات الناشئة التكنولوجية وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال في قطاعات مثل التكنولوجيا النظيفة والذكاء الاصطناعي.

هـ. **تعزيز الأمن السيبراني:** تعزيز الأمن السيبراني لحماية البيانات والمعلومات الحساسة من التهديدات السيبرانية المحتملة، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

و. **توفير فرص العمل:** للتحول الرقمي أن يخلق فرص عمل جديدة في قطاعات مثل تطوير البرمجيات، وتحليل البيانات، والتسويق الرقمي، وبناء وصيانة الأنظمة الرقمية.

ز. **تعزيز الشمولية:** التركيز على تعزيز الشمولية في استخدام التكنولوجيا، مع التأكيد على توفير الوصول إلى الخدمات والفرص الرقمية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمناطق النائية.

خامساً: اطار عام لمقترح تشريع أو ورقة سياسات تشريعية حول تعزيز التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في العراق

- **المقدمة:**

تهدف هذه الوثيقة إلى وضع إطار تشريعي لتعزيز التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في العراق، بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز تنافسية البلاد في العصر الرقمي.

- **الأهداف:**

أ. تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار.

ب. تحسين جودة الخدمات الحكومية والقطاعية.

ج. تعزيز فرص العمل وتطوير مهارات العمالة.

د. تحقيق الشمولية وتقليل الفجوات الرقمية.

- **التشريعات المقترحة:**

أ. **تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا:** تقديم حوافز مالية وضريبية للشركات التي تستثمر في التكنولوجيا الحديثة وتطوير الحلول الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والإنترنت الأشياء وتحليل البيانات.

ب. **تطوير البنية التحتية الرقمية:** تخصيص الاستثمارات لتحسين البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك تحسين شبكات الإنترنت، وتوفير الوصول إلى الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية في جميع أنحاء البلاد.

ج. **تعزيز التعليم والتدريب:** تطوير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة في المهارات الرقمية والتكنولوجية، بما يشمل تحديث المناهج الدراسية وتقديم برامج تدريبية عملية.

د. **حماية البيانات والخصوصية:** وضع سياسات وقوانين لحماية البيانات الشخصية والخصوصية على الإنترنت، مع توفير آليات لتنفيذ وتنفيذ هذه السياسات بفعالية.

هـ. **تشجيع الابتكار وريادة الأعمال:** تقديم دعم مالي وتقني للشركات الناشئة التكنولوجية وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال في قطاعات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا النظيفة.

- **المتابعة والتقييم:**

تطبيق هذا التشريع يتطلب إنشاء آليات للمتابعة والتقييم المستمرين لتأثيره وفعاليته، مع إجراء تعديلات وتحسينات مستمرة بناءً على النتائج والتطورات.

- **الاسباب الموجبة:**

تهدف هذه الوثيقة إلى إطلاق دور حيوي للعراق في الاقتصاد الرقمي والابتكار، وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة لصالح جميع شرائح المجتمع.

مصادر مهمة

- **الكتب العراقية:**

1. د.رعد النجار، "تحليل المهارات اللازمة لسوق العمل في العراق"، 2018، دار الفكر، بغداد، العراق.

- **الكتب العربية:**

1. د.خالد الشاعر، "مستقبل الوظائف في العالم العربي: التحديات والفرص"، 2020، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.

- **الكتب الأجنبية:**

1. Andrew McAfee, Erik Brynjolfsson, "The Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies", 2014, W. W. Norton & Company, New York, USA.

2. Martin Ford, "Rise of the Robots: Technology and the Threat of a Jobless Future", 2015, Basic Books, New York, USA.

العراق
والدروس المستأنفة

المحاضرة الحادية والعشرون

العراق والدروس المستأنفة

"من لا يَسعه الولادة المتجددة، فقَدَرُهُ شيخوخة المبكّرة"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: التاريخ.. منهجيات التعاطي

هناك عدة منهجيات ومدارس تعنى بدراسة وتفسير الفصل الحضاري والقطع الحضاري والوصل الحضاري والانسداد الحضاري والذي تؤثر بشكل مباشر على إعادة إنتاج الفعل الحضاري واستيعابه واستلهامه وتوظيفه، وتشمل:

1. **الأركيولوجيا:**
   أ. تتمحور حول الدراسات الميدانية والتنقيبات الأثرية لاكتشاف وتحليل القطع الحضارية والمعابد والمدن القديمة.
   ب. تعتمد على تقنيات حديثة مثل تقنيات الاستشعار عن بعد والتصوير الثلاثي الأبعاد لتوثيق الآثار والتحقيق فيها بشكل أفضل.
   ج. تحاول فهم نمط الحياة والتقاليد الاجتماعية والدينية للحضارات القديمة من خلال القطع الأثرية.
2. **التاريخ الفني والعماري:**
   أ. تركز على دراسة الأعمال الفنية والعمارة من خلال التحليل الفني والتاريخي.
   ب. تسلط الضوء على تطور الأساليب الفنية والتقنيات وكيفية تأثير العوامل الثقافية والتاريخية على التعبير الفني.
3. **العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا الثقافية:**
   أ. تدرس الهياكل الاجتماعية والتقاليد والقيم في الحضارات المختلفة وتحليل تأثيرها على التطور الحضاري.

ب. تسعى لفهم العلاقة بين السلوك الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي للشعوب عبر التاريخ.

4. **التاريخ الاقتصادي والسياسي:**

أ. تعمل على فهم كيفية تأثير القوى الاقتصادية والسياسية على تطور الحضارات وتقدمها.

ب. تدرس دور الاقتصاد والسياسة في تشكيل هويات الحضارات وتغييراتها عبر العصور.

5. **التاريخ المعرفي والفلسفي:**

أ. تركز على فهم تطور الأفكار والمعرفة ودورها في تشكيل الحضارات.

ب. تحليل تأثير الفلسفة والفكر العلمي على التقدم الحضاري وتطور المجتمعات.

هذه المنهجيات تعتمد على مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات لفهم الثقافات والحضارات، وتسعى جميعها إلى الوصول إلى تحليلات عميقة وشاملة للعوامل التي أدت إلى تطور الحضارات وتغيراتها عبر العصور.

ثانياً: العراق والصيرورة التاريخية

من المعروف ان تاريخ العراق يعود إلى العصور القديمة، وهو ملتقى للحضارات والثقافات المتعددة ، يمكن عرض ملخصها وفقاً للآتي:

1. **العصور القديمة:**

أ. **فترة ما قبل التاريخ**: يشهد التاريخ العراقي على وجود حضارات قديمة مثل سومر وبابل وأكد، والتي أسهمت في اختراع الكتابة وتطوير الفنون والعلوم.

ب. **العصر البابلي والآشوري**: تأسيس ممالك بابل وآشور، ونشأة حضاراتهما الكبيرة وبناء معابدهما وأبراجهما الشهيرة، وتوسعهما في المنطقة.

2. **العصور الإسلامية:**

أ. **الفتوحات الإسلامية**: انتقال العراق إلى الإسلام في القرن السابع، ونشوء الدولة العباسية في بغداد، وازدهار العلوم والثقافة في هذه الفترة.

ب. **الاحتلال العثماني**: سيطرة الدولة العثمانية على العراق في القرن السادس عشر، وتأثير ذلك على الحياة السياسية والاجتماعية.

3. **العصر الحديث:**

أ. **الاحتلال البريطاني**: سيطرة الإمبراطورية البريطانية على العراق في القرن العشرين، وإعلان تأسيس المملكة العراقية في عام 1932.

ب. **الانقلابات والصراعات**: شهدت العراق فترات من الانقلابات العسكرية والصراعات السياسية، بما في ذلك الحكم الدكتاتوري الدموي حزب البعث والحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الأولى والثانية.

ج. **الاحتلال الأمريكي**: غزو العراق عام 2003 من قبل القوات الأمريكية والتحالف، وسقوط نظام صدام حسين، وبداية فترة انتقالية صعبة وصعود غلواء الصراع والتطرف.

4. **الوضع الحالي**:

أ. **الاستقرار السياسي**: يواجه العراق تحديات كبيرة بسبب الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية، ومن ضمنها التهديدات الإرهابية والفساد السياسي.

ب. **التنمية والاقتصاد**: يعمل العراق على إعادة بناء البنية التحتية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، ويعتمد بشكل كبير على صادرات النفط لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ج. **الثقافة والفنون**: تستمر الحركة الثقافية والفنية في العراق على الرغم من التحديات، وبدأ البلد يشهد نشاطًا ثقافيًا متنوعاً وان كان محدوداً.

ثالثاً: دوامة العنف المتسلسل

من المعروف ان تاريخ العنف الدموي في العراق يعكس تشابكًا معقدًا لعدة أسباب وظروف متنوعة عبر العصور، ومنها:

1. **العصور القديمة والإسلامية**:

أ. شهد العراق العديد من الصراعات القبلية والقومية والدينية خلال العصور القديمة والإسلامية، وكانت هذه الصراعات ترتبط بالتنافس على السلطة والموارد والنفوذ.

ب. استمرت الحروب بين الإمبراطوريات القديمة مثل بابل وآشور، وكذلك بين الدولة العربية الإسلامية والدول المجاورة مثل الفرس والبيزنطيين.

2. **العصور الحديثة**:

أ. بعد سقوط الدولة العثمانية، شهد العراق تصاعد الصراعات القومية والعرقية.

ب. تصاعدت الصراعات السياسية والاجتماعية خلال الفترة الملكية وماتلاها، وزادت التوترات بين الطوائف العراقية والعلاقات بين العراق وإيران.

3. **العصر المعاصر**:

أ. بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، تصاعدت الصراعات الداخلية والتمرد المسلح ضد القوات الأمريكية.

ب. شهد العراق اندلا ع حرب أهلية محددة ذات نكهة طائفية والصراعات بين القوات الحكومية والخارجين عن القانون والجماعات الإرهابية.

ج. تصاعدت الأعمال الإرهابية من قبل جماعات متطرفة مثل تنظيم القاعدة وداعش، مما أدى إلى مزيد من الدمار والفوضى وخسائر بشرية هائلة.

باختلاف الأزمنة والعصور التاريخية، كانت هناك عدة عوامل تسهم في تفاقم العنف الدموي في العراق، بما في ذلك الصراعات الدينية والطائفية والسياسية، والفقر والبطالة، والتدخلات الخارجية، وغياب الحكومة الفعالة والأمن القوي، وتمظهر ذلك العنف بأنواع عدّة:

1. **العنف السياسي:**

أ. يشمل العمليات العسكرية والتفجيرات والاغتيالات التي تستهدف المسؤولين الحكوميين والسياسيين والناشطين السياسيين.

ب. ينطوي على استخدام القوة والتهديد بالعنف لتحقيق أهداف سياسية معينة، مثل الإطاحة بالحكومة أو إعادة بناء النظام السياسي.

2. **العنف الديني:**

أ. يتضمن الاعتداءات والهجمات ضد المؤسسات الدينية والطوائف الدينية المختلفة، بالإضافة إلى التحريض ضد المعتقدات الدينية الأخرى.

ب. ينشأ غالبًا من خلال التصادمات بين الطوائف الدينية المختلفة والصراعات بين الأقليات الدينية والأغلبية.

3. **العنف الطائفي:**

أ. يشمل الهجمات والمذابح التي تستهدف أفراد طائفة دينية معينة، بناءً على انتمائهم الطائفي.

ب. ينشأ غالبًا من التوترات والخلافات التاريخية بين الطوائف المختلفة والتنافس على السلطة والموارد.

4. **العنف المناطقي والعشائري:**

أ. يشمل الصراعات بين مجموعات سكانية مختلفة في مناطق محددة، مثل القبائل أو العشائر، والتنافس على الموارد الطبيعية والسيطرة الإقليمية.

ب. أحياناً، تطوّر العنف المناطقي إلى نزاعات مسلحة تشمل استخدام الأسلحة النارية والجماعات المسلحة.

5. **العنف القومي:**

أ. يتعلق بالصراعات بين مجموعات سكانية مختلفة تتنافس على السيادة والاستقلال الوطني.

ب. قد يتضمن العمليات الانفجارية والهجمات العسكرية ضد المؤسسات الحكومية والعسكرية.

6. **العنف العنصري:**

أ. يشمل الاعتداءات والاضطهاد ضد الأفراد أو المجموعات بناءً على اعتقاداتهم العنصرية أو أصولهم العرقية.

ب. يمكن أن يظهر في شكل تمييز عنصري في الفرص الاقتصادية والتعليمية والسكنية.

7. **العنف العرقي:**

أ. ينطوي على الهجمات والتهديدات ضد أفراد أو مجتمعات بناءً على أصولهم العرقية أو الجنسية.

ب. قد يتم التحريض على العنف العرقي من قبل السياسيين أو الزعماء الدينيين لتحقيق أهدافهم السياسية أو الدينية.

رابعاً: مُغذّيات العنف

للعنف خلفيات وأسباب وأصول، تقبع أغلبها في مكنون النفس البشرية التي تتداخل في تشكلها: الجينات والبيئات والتعبئات، والتي تلعب دوراً مهماً في النمذجة النفسية والبرمجة السلوكية، أهمها:

1. **العوامل الجينية والوراثية:**

أ. يمكن أن تلعب العوامل الوراثية دورًا في تحديد سلوك الفرد، بما في ذلك ميوله نحو العنف.

ب. بعض الأبحاث تشير إلى وجود تأثيرات جينية قد تجعل بعض الأفراد أكثر عرضة للعنف أو لديهم نقص في التحكم بالانفعالات.

2. **العوامل الطبية والصحية:**

أ. **الأمراض النفسية والعقلية:** يمكن أن تزيد الاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب واضطرابات السلوك من فرص الانجراف نحو العنف.

ب. **الإدمان على المخدرات والكحول:** قد يزيد الإدمان على المخدرات والكحول من احتمالية ارتكاب العنف وتفاقم الصراعات.

3. **العوامل العرفية:**

أ. **ثقافة العنف:** القبول المجتمعي للعنف كوسيلة لحل الصراعات قد يزيد من مستويات العنف في المجتمع.

ب. **القيم والمعتقدات:** القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع يمكن أن تؤثر على تفضيل العنف كوسيلة للتعبير عن الغضب أو حل المشاكل.

4. **العوامل المناخية والبيئية:**

أ. **الظروف الجوية القاسية:** قد تزيد الظروف الجوية القاسية مثل الجفاف والفيضانات من التوترات والصراعات على الموارد، مما يزيد من فرص العنف.

ب. **التلوث البيئي:** يمكن أن يؤثر التلوث البيئي على الصحة النفسية والبدنية، مما يزيد من فرص العنف والصراعات في المجتمع.

5. **العوامل التربوية والتعليمية:**

أ. **نوعية التعليم:** جودة التعليم والفرص المتاحة للتعلم يمكن أن تؤثر على مستويات الفهم والتسامح وبالتالي على مستويات العنف في المجتمع.

ب. **الفجوات التعليمية:** الفجوات في التعليم والفرص الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى الإحساس بالظلم وزيادة فرص العنف.

6. **العوامل التاريخية:**

الصراعات التاريخية: التاريخ الطويل للصراعات والتوترات في المنطقة يمكن أن يؤثر على مستويات العنف في العراق، حيث تكون هناك تأثيرات تاريخية متراكمة تلعب دورًا في تشكيل الهوية والانتماء والتصورات السياسية.

خامساً: المتآمرون على الحضارة العراقية.. من هم؟

تحديد الجهات المغرضة التي تسببت في حجب العراق عن حضارته وتراثه الحضاري يعود إلى عدة عوامل تاريخية وسياسية:

1. **الاستعمار الاجنبي:** خلال فترة الاحتلالات المتواصلة وخصوصاً الاستعمار الغربي للعراق، تم تهميش التراث الحضاري العراقي ونهب الموارد الثقافية، وذلك لصالح المستعمرين الذين كانوا يسعون للسيطرة على الثروات الطبيعية والثقافية في المنطقة.

2. **النظام السابق في العراق:** خلال فترة حكم النظام السابق، تم تشجيع العنصرية والتمييز الطائفي، مما أثر سلبًا على ترويج التراث الحضاري للعراق بشكل عام، وخاصة تراث الحضارات القديمة مثل السومريين والبابليين والاشوريين.

3. **الحروب والنزاعات الداخلية:** تأثرت جهود الحفاظ على التراث الحضاري بشكل كبير بسبب الحروب والنزاعات الداخلية التي شهدها العراق على مر العصور، مما أدى إلى دمار العديد من المواقع الأثرية وفقدان جزء كبير من التراث.

4. **تنظيم الدولة الإسلامية (داعش):** خلال سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على بعض المناطق في العراق، قام التنظيم بتدمير العديد من المواقع الأثرية الهامة، بما في ذلك مدينة نمرود وموقع اخرى.

زمما فاقم الازمة التي خلّفتها الجهات أعلاه، هو:

1. **الحروب والنزاعات:** أدت الحروب والنزاعات المتكررة في العراق إلى تدمير العديد من المواقع الأثرية وتقليل الاستثمارات في الحفاظ عليها وتطويرها.

2. **التدهور الاقتصادي:** تدهور الوضع الاقتصادي في العراق أثر سلبًا على القدرة على استثمار التراث الحضاري وتطويره بشكل فعال.

3. **نقص الدعم الحكومي والدولي:** قد يكون هناك نقص في الدعم الحكومي والدولي لجهود الحفاظ على التراث الحضاري في العراق، مما يجعل من الصعب تنفيذ المشاريع اللازمة لاستغلال التراث بشكل كامل.

باستعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعزيز الجهود لحماية التراث الحضاري، يمكن للعراق أن يبدأ في استغلال فعل التراكم الحضاري لأرثه بشكل أفضل في المستقبل.

سادساً: عدم الإتعاظ من التاريخ.. لماذا؟

هنالك العديد من العوامل والأسباب التي تعوق استفادة العراق من تراثه الحضاري التليد، منها:

1. **الاحتلالات المتكررة الحروب والنزاعات السياسية:** تأثير الحروب والنزاعات السياسية على البنية التحتية واقتصاد العراق يشكل عائقاً رئيسياً. الحروب تسببت في دمار العديد من المواقع الأثرية وتقليل الاستثمارات في الثقافة والتراث.

2. **الفساد وسوء الإدارة في أنظمة الحكم:** يؤثر الفساد وسوء الإدارة في العراق سلبًا على الجهود المبذولة لحماية التراث وتوظيفه بشكل فعّال، حيث قد يتم تهميش المشاريع الثقافية أو توجيه الموارد بطرق غير فعالة.

3. **نقص التمويل والاستثمار:** يعاني قطاع الثقافة والتراث في العراق من نقص التمويل والاستثمار، مما يقلل من القدرة على تنفيذ مشاريع ترميم المواقع الأثرية وتعزيز السياحة الثقافية.

4. **نقص الخبرة والكفاءة الفنية:** يمكن أن يكون هناك نقص في الخبرة والكفاءة الفنية للمختصين في مجال الحفاظ على التراث الثقافي وتنميته وتوظيفه وطنياً بشكل فعال.

5. **تهديدات الأمن والإرهاب:** الاضطرابات الأمنية وتهديدات الإرهاب تجعل من الصعب حماية المواقع الأثرية وجذب السياح، مما يعيق استفادة العراق من تراثه الثقافي.

6. **نقص التوعية الثقافية:** قد يكون هناك نقص في التوعية الثقافية والتثقيف بأهمية الحفاظ على التراث الحضاري التليد وتوظيفه بشكل فعّال في التنمية المستدامة وتعزيز الهوية الوطنية.

سابعاً: التاريخ العراقي.. خُلاصة العِبَر

❖ **الايجابية:**

1. **التعايش الثقافي والديني:** درس مهم يمكن استخلاصه من تاريخ العراق هو قدرته على التعايش السلمي بين مختلف الأديان والثقافات. على مر العصور، عرف العراق بأنه موطن لمختلف الطوائف والأعراق، وقد تجلى هذا التعايش في تفاعل الثقافات والإسهامات المشتركة في مجالات الفن والعلوم والأدب.

2. **المساهمات الثقافية والعلمية:** يتميز تاريخ العراق بمساهماته الهامة في مجالات العلوم والثقافة. من بين أهم هذه المساهمات، اختراع الكتابة وتطوير الرياضيات والطب، وبناء الأنظمة السياسية المتقدمة. تعتبر هذه المساهمات مصدر إلهام للجيل الحالي والمستقبلي.

3. **التضحية والوطنية:** تاريخ العراق مليء بأمثلة التضحية من أجل الوطن والانتماء الوطني. تجسدت هذه التضحيات في المعارك والثورات من أجل الحرية والاستقلال، مما يعزز الروح الوطنية لدى الشعب العراقي ويحفزه على العمل من أجل تحقيق الرخاء والازدهار لبلاده.

4. **التعاون والتضامن الإنساني:** يظهر تاريخ العراق مواقف كثيرة من التعاون والتضامن الإنساني في مواجهة الكوارث والأزمات. تجسد هذه المواقف الروح الإنسانية العالية التي ينبغي الاستفادة منها لتعزيز التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع.

❖ **السلبية:**

1. **الصراعات السياسية والطائفية:** تاريخ العراق الحديث والمعاصر يعتبره منصة للصراعات السياسية والطائفية التي تؤثر سلباً على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي. هذا الصراع يعوق عملية البناء والتنمية في البلاد.

2. **الفساد وسوء الإدارة:** يُعاني العراق من مشاكل كبيرة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد والخدمات العامة ويقلل من فرص التنمية والازدهار.

3. **التهديدات الأمنية والإرهابية:** يتعرض العراق لتهديدات أمنية مستمرة من الجماعات المتطرفة والإرهابية، مما يؤدي إلى انعدام الأمن والاستقرار وتعطيل عملية ال

ومن خلال دراسة التاريخ العراقي، يمكن استخلاص العديد من القوانين والسنن التي تؤثر على تطور المجتمع والدولة، ومن بين هذه القوانين والسنن:

1. **قانون الوحدة الوطنية:** تظهر الصراعات السياسية والطائفية الضرورة الملحة للحفاظ على الوحدة الوطنية، والعمل على تعزيز التضامن بين أفراد المجتمع العراقي.

2. **قانون الاعتدال والتسامح**: يبرز التاريخ العراقي أهمية تبني سياسة الاعتدال والتسامح بين مختلف الطوائف والأديان، وتجنب التطرف والانقسامات التي تهدد السلم الاجتماعي.

3. **قانون مكافحة الفساد**: يؤكد تاريخ العراق على أهمية تبني قوانين فعالة لمكافحة الفساد وضمان شفافية الإدارة ونزاهة المؤسسات الحكومية، وإلا فأن التصدع والانهيار والأفول الحضاري هو المصير.

4. **قانون الحوار والتفاهم**: يظهر التاريخ العراقي أهمية التواصل والحوار البناء بين مختلف الفئات السياسية والمجتمعية، والعمل على حل الخلافات بطرق سلمية وديمقراطية، وإلا فأن الامن والسلم الاهلي سيكون في مهب الاخطار التي تؤثر مباشرة عللا الاستقرار والتنمية والرفاه.

5. **قانون الحريات الأساسية**:وجوب أن يكون هناك قانون وسياسات إنفاذ صارمة يضمن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين دون تمييز، بما في ذلك حرية التعبير وحرية المعتقد وحرية الجمع والتجمع، وإلا ستكون التصدعات المجتمعية بداية لتصدّع الدولة ومهامها الجليلة.

6. **قانون التنمية المستدامة**: يؤشر التاريخ العراقي على ضرورة العمل على وضع سياسات وبرامج تعزز التنمية المستدامة للبلاد، وتوفير فرص العمل وتحسين البنية التحتية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، والا فأن التخلّف وتراجع المكانة هو المآل.

تلك القوانين والسنن تمثل إطارًا قانونيًا واجتماعيًا يمكن أن يساهم في بناء مستقبل مزدهر للعراق، ويحقق الاستقرار والسلام الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

وبالإمكان صياغة القوانين والسنن الحضارية العراقية في قوالب وعبارات ملهمة، وكالاتي:

1. **قانون الوحدة الوطنية**: "إنّ وحدة الوطن تكمن في تلاحم أبنائه، فقط عندما يتفاعل المواطنون بروح الوحدة والتعاون، يمكن للأمة أن تزدهر وتنمو بقوة واستقرار."

2. **قانون الاعتدال والتسامح**: "في قلب كل تحدي ينبغي لنا أن نلتزم بالاعتدال ونتبع طريق التسامح، فحينما نعبر الجسور بين الأديان والثقافات، نجد السلام والسعادة في طريقنا."

3. **قانون مكافحة الفساد**: "الفساد يشبه السرطان الذي يهدد جسم الأمة، إن لم نتصدى له بحزم ونزاهة، سيفتك بالعدالة ويزهق روح الثقة في أعمق جذورنا."

4. **قانون الحوار والتفاهم**: "في كل نزاع، تكمن بذور الحل في حوار مفتوح وتفاهم عميق، فحينما نجلس معًا ونسمع بعضنا البعض، نجد الحلول التي لم تكن ملموسة من قبل."

5. **قانون الحريات الأساسية**:إنّ حقوق الإنسان ليست مجرد كلمات على ورق، بل هي أساس بناء الأمم وتحقيق العدالة، فلتكن حرية الفرد وكرامته أعلى أولوياتنا."

6. **قانون التنمية المستدامة:** "تنمية الأمم ليست مجرد مسار، بل هي رحلة مستمرة نسعى فيها لتحقيق التوازن بين الحاضر والمستقبل، فإن كانت التنمية ليست مستدامة، فإنها ليست تنمية حقيقية."

7. **قانون التعاون الإنساني:** "في لحظات الضعف والمحن، تتجلى القوة الحقيقية للشعوب في قدرتها على التعاون والتضامن، فحينما نمد يد العون لبعضنا البعض، نبني جسور الأمل ونقهر التحديات".

8. **قانون الصبر والتفاؤل:** "في وجه التحديات الكبيرة، ينبغي أن نحتفظ بروح الصبر والتفاؤل، فالصبر يمنحنا القوة للمضي قدمًا، والتفاؤل يمنحنا الأمل في غدٍ أفضل."

9. **قانون العدالة والمساواة:** "إنّ قيمة الأمم تتقاس بمدى عدالتها ومساواتها، فليكن هدفنا أن نبني مجتمعًا يقوم على أسس العدالة والمساواة للجميع".

10. **قانون التعلم والتجدد:**في عالم متغير، يجب أن نكون دائمًا في حالة تعلم وتجدد، فالتعلم المستمر هو مفتاح التطور والتقدم الدائم.

11. **قانون الاحترام والتقدير**: عندما نحترم ونقدر الآخرين بغض النظر عن اختلافاتهم، نبني جسورًا من التفاهم والمحبة، ونعزز روح التعاون والسلام في المجتمع.

12. **قانون الحكمة والتروي:**في كل قرار نتخذه، يجب أن نستند إلى الحكمة والتروي، فالقرارات الحكيمة هي التي تؤدي إلى النتائج الإيجابية والمستدامة.

13. **قانون العزم والإرادة:** "في وجه التحديات الضخمة، يثبت العزم الصلب والإرادة الحديدية قوتهما، فالإرادة القوية هي التي تحقق المعجزات وتحطم الحواجز."

14. **قانون التغيير والتجديد:** "لا يمكننا تحقيق التقدم دون تقبل التغيير والتجديد، فالتغيير هو الطريق الوحيد لتحقيق النمو والتطور المستمر."

15. **قانون الشجاعة والتفاؤل:** "في وجه الظروف الصعبة، يتجسد الشجاعة في الاستمرار والثبات، والتفاؤل في الإيمان بقدرة الإنسان على تحقيق الأهداف المستحيلة."

16. **قانون الإبداع والابتكار:** "الإبداع والابتكار هما مفتاح التغيير والتطوير، فحينما نستثمر في أفكارنا ونطوّرها، نفتح أبوابًا جديدة للتقدم والازدهار."

17. **قانون العمل الجاد والتفاني:** "لا يأتي النجاح إلا بالعمل الجاد والتفاني في سبيل تحقيق الأهداف، فالعمل الشاق هو السر وراء كل إنجاز عظيم."

18. **قانون العدل والمحبة:** "عندما نمارس العدل والمحبة في تعاملنا مع الآخرين، نبني علاقات قوية ونزرع بذور السلام والتسامح في العالم."

19. **قانون الاستماع والتعلم**: "الاستماع بتمعن والتعلم من الآخرين هو مفتاح النمو الشخصي والمهني، فكل شخص وكل تجربة تحمل درسًا جديدًا لنا."

20. **قانون الشكر والامتنان**: "في كل لحظة نعيشها، لنكن شاكرين وممتنين للحياة وللنعم التي نتمتع بها، فالامتنان هو مفتاح السعادة والنجاح."

ثامناً: إنبعث الإرث الحضاري.. مسؤولية من؟

إن استعادة العراق للزخم الهائل لإرثه الحضاري هو مسؤولية متشابكة بين عدة جهات، بما في ذلك:

1. **الحكومة العراقية**: تتحمل الحكومة مسؤولية كبيرة في توفير البنية التحتية اللازمة والدعم المالي لقطاع الثقافة والتراث، بالإضافة إلى وضع السياسات والتشريعات اللازمة لحماية المواقع الأثرية وتشجيع الاستثمارات في هذا المجال.

2. **المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية**:هنالك إمكانية للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أن يلعبوا دوراً هاماً في تعزيز الوعي الثقافي والحفاظ على التراث الحضاري التليد من خلال المشاريع التعليمية والثقافية والتوعية.

3. **المجتمع الدولي**: يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والتقني للعراق في جهوده لحماية التراث الحضاري وتعزيز السياحة الثقافية، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والمعرفة في مجالات الحفاظ على التراث.

4. **القطاع الخاص**:بالامكان توظيف القدرات المتاحة للشركات والمستثمرين الخاصين المساهمة في تطوير المشاريع الثقافية والتراثية وتوفير الدعم المالي لتحقيق أهداف الحفاظ على التراث وتنميته.

5. **المفكرون والعلماء والمتقنون**: إذ يلعبون دوراً أصيلاً في إعادة إنبعاث هذا الإرث عبر مشاركتهم واطروحاتهم النوعية والمنتديات والجمعيات والمحافل التي ينتظمون بها أو يشاركون فيها بالتعاون بين هذه الجهات وتكثيف الجهود المشتركة، يمكن تحقيق تقدم في استفادة العراق من تراثه الحضاري التليد وتوظيفه بشكل أفضل في الوقت الحاضر والمستقبل.

مصادر مهمة

- **الأسباب النفسية والاجتماعية:**

1. "Psychological Trauma and the Legacies of the First World War" by Jason Crouthamel, Peter Leese, 1st Edition, Palgrave Macmillan, 2017, United Kingdom.
2. "Sociology: Exploring the Architecture of Everyday Life" by David M. Newman, 12th Edition, Sage Publications, Inc,2020 , United States.

- **الأسباب الاقتصادية والسياسية:**

1. "Economic Development" by Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, 13th Edition, Pearson, 2014, United States.
2. "Politics in the Developing World" by Peter Burnell, Vicky Randall, Lise Rakner, 5th Edition, Oxford University Press, 2018, United Kingdom.

- **الأسباب الثقافية:**

1. "Culture's Consequences: Comparing Values, Behaviors, Institutions, and Organizations Across Nations" by Geert Hofstede, 2nd Edition, Sage Publications, Inc, 2001, United States.
2. "The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order" by Samuel P. Huntington, 1st Edition, Simon & Schuster, 1996, United States.

- **العوامل التربوية والتعليمية:**

1. "Education and Social Change: Themes in the History of American Schooling" by John L. Rury, 4th Edition, Routledge, 2016, United States.

2. "The Economics of Education: Human Capital, Family Background and Inequality" by Daniele Checchi, 2nd Edition, Cambridge University Press, 2006, United Kingdom.

- **العوامل التاريخية:**

1. "A History of Iraq" by Charles Tripp, 4th Edition, Cambridge University Press, 2010 , United Kingdom.
2. "The Modern History of Iraq" by Phebe Marr, 3rd Edition, Westview Press, 2011 , United States.

- **العوامل الوراثية:**

1. "Behavioral Genetics" by Robert Plomin, John C. DeFries, Valerie S. Knopik, Jenae M. Neiderhiser, 7th Edition,Worth Publishers, 2016, United States.
2. "Genetics: Analysis and Principles" by Robert J. Brooker, 6th Edition, McGraw-Hill Education, 2018, United States.

- **العوامل البيئية:**

1. "Environmental Sociology: From Analysis to Action" by Leslie King, Deborah McCarthy Auriffeille, 2 nd Edition, Rowman & Littlefield Publishers, 2019, United States.
2. "Environmental Psychology: An Introduction" by Linda Steg, Agnes E. van den Berg, Judith I. M. de Groot ,2 nd Edition, John Wiley & Sons, 2018 ,United States.

- **العوامل التربوية والتعليمية:**

1. "Foundations of Education" by Allan C. Ornstein, Daniel U. Levine, Gerry Gutek, David E. Vocke, 14 th Edition, Cengage Learning, 2013, United States.

2. "The Sociology of Education: A Systematic Analysis" by Jeanne H. Ballantine, Joan Z. Spade, 8th Edition,Routledge, 2016, United States.

الإرادة الوطنية..
زخم التقدّم

المحاضرة الثانية والعشرون

الإرادة الوطنية.. زخم التقدّم

"الإرادة الواعية شجرة، ثمارها الافعال الواعية"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: المفهوم

الإرادة الوطنية تعبر عن الروح الوطنية التي تجمع شعبًا وتحفزه على العمل معًا لتحقيق أهداف وطنية مشتركة. تشمل مفاهيمها التفاني في خدمة الوطن، والانتماء والولاء للوطن، والعمل الجاد لتحقيق تقدمه وازدهاره، تشمل أركانها: الوعي بالهوية الوطنية والتاريخ والثقافة، والمشاركة الفعّالة في شؤون البلاد، والتضحية من أجل مصلحة الوطن، وتعتبر أحد الأركان الأساسية في منظومة القوى غير الملموسة للدولة، اذا لم تكن أهمها، حيث لاجدوى أو نفع من أي موارد بلا إرادة وطنية موحدّة ومتوثبة.

أما أبعادها فتشمل: التأثير على السياسات الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في تعزيز الوحدة الوطنية والتضامن بين أفراد المجتمع. ومن خصائصها الأساسية الالتزام بالقيم والمبادئ الوطنية، والقدرة على التضحية والتكاتف في الظروف الصعبة، والاهتمام بمصلحة الوطن قبل المصالح الشخصية.

ثانياً: عناصر الإرادة الوطنية

يمكن تحديد الإرادة الوطنية عبر مجموعة من العناصر:

1. **الوعي الوطني**: يشير إلى فهم الأفراد لهويتهم الوطنية، وتاريخ بلدهم، وقيمهم الثقافية، مما يعزز الانتماء والولاء للوطن.
2. **المشاركة الفعّالة**: يشمل ذلك المشاركة في العملية السياسية والمجتمعية، والتفاعل مع قضايا الوطن والعمل على تحقيق التغيير المطلوب.

3. **التضحية والتكاتف:** تتضمن قدرة الأفراد على التضحية من أجل مصلحة الوطن، سواء من خلال الخدمة العسكرية أو العمل التطوعي أو التضحية بالمال والوقت لدعم مشاريع تنموية.
4. **الالتزام بالقيم والمبادئ:** يتضمن ذلك الالتزام بالقيم الوطنية مثل الحرية والعدالة والديمقراطية، والتمسك بالمبادئ الأخلاقية والاجتماعية التي تعزز التكافل والتضامن في المجتمع.
5. **الاهتمام بالمصلحة الوطنية:** يعبر عن القدرة على وضع مصلحة الوطن فوق المصالح الشخصية، والعمل بروح الفريق لتحقيق الازدهار الوطني والتنمية المستدامة.

تلك العناصر تشكل معًا الإرادة الوطنية، التي تعد أحد العوامل الرئيسية في تعزيز القوة الشاملة للدولة وتحقيق التقدم والازدهار لشعبها.

ثالثاً: تحديات الإرادة الوطنية

في دول مثل العراق، تواجه الإرادة الوطنية العديد من التحديات التي قد تؤثر على قوتها وفعاليتها، ومن هذه التحديات:

1. **الانقسامات العرقية والطائفية:** تاريخيًا، شهد العراق انقسامات عميقة على أساس العرق والطائفة، مما يمكن أن يقوض الوحدة الوطنية ويقلل من التفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع.
2. **الصراعات السياسية:** تتسبب الصراعات السياسية المستمرة في تشتيت الجهود الوطنية وتقويض الثقة بين الأفراد والمؤسسات، مما يجعل من الصعب تحقيق التوافق والتعاون الوطني.
3. **الفساد وضعف مؤسسات الدولة:** يمكن أن يؤدي الفساد وضعف الحكومة إلى فقدان الثقة في المؤسسات الوطنية وتقليل الاستجابة لاحتياجات المواطنين، مما يقوض الشعور بالانتماء والولاء للوطن.
4. **التهديدات الأمنية:** تشكل التهديدات الأمنية، بما في ذلك الإرهاب والتطرف، تحديًا كبيرًا للإرادة الوطنية، حيث يمكن أن تؤثر على الاستقرار الوطني وتخلق جدران بين مكونات المجتمع.
5. **التحديات الاقتصادية:** يمكن أن تسبب التحديات الاقتصادية مثل البطالة والفقر والانحدار الاقتصادي في تقويض الثقة في الحكومة وتقليل القدرة على العمل المشترك من أجل تحقيق التنمية الوطنية.

تلك التحديات تتطلب جهودًا مستمرة لتعزيز الإرادة الوطنية وتجاوز الانقسامات والصعوبات من أجل بناء مستقبل أفضل للعراق وشعبه.

رابعاً: ترميم تصدعات الإرادة

لتشكيل إرادة وطنية موحدة وفاعلة ومؤثرة في العراق، يجب اتخاذ عدة خطوات شاملة:

1. **تعزيز الوحدة الوطنية والتضامن**: يجب أن تكون جهود لتعزيز الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات العرقية والطائفية في صميم الاستراتيجية الوطنية. هذا يتطلب تعزيز قيم الانفتاح والاحترام المتبادل بين مختلف المجتمعات.
2. **تحقيق العدالة ومكافحة الفساد**: يجب أن تتخذ الحكومة إجراءات حاسمة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في كل مستويات الحكومة والقطاعات العامة والخاصة. ذلك يساهم في استعادة الثقة بالمؤسسات الوطنية وتعزيز الانتماء للوطن.
3. **تعزيز المشاركة المجتمعية**: يجب تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار وتنفيذ السياسات، سواء من خلال العمل التطوعي، أو المشاركة في الانتخابات، أو تقديم الرأي في القضايا الوطنية.
4. **تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية**: يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك توفير فرص العمل، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير الإسكان والبنية التحتية.
5. **تعزيز الوعي الوطني والتربية الوطنية**: يجب أن تشجع المدارس والجامعات ووسائل الإعلام على تعزيز الوعي الوطني وتعليم الطلاب قيم الانتماء والولاء للوطن وأهمية العمل المشترك من أجل تحقيق الرخاء الوطني.
6. **تعزيز الأمن والاستقرار**: يجب أن تكون الأمن والاستقرار أولويات قصوى، ويجب على الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي وحماية المواطنين من التهديدات الداخلية والخارجية.

تلك الخطوات قد تساعد في بناء إرادة وطنية موحدة وفاعلة ومؤثرة في العراق، ولكن يجب أن تتبنى الحكومة والمجتمع المدني والأفراد جميعًا دورًا نشطًا في تحقيق هذه الأهداف.

خامساً: صناعة الإرادة.. وجهة وطنية استراتيجية

لتحقيق الإرادة الوطنية الموحدة والفاعلة في العراق، يمكن وضع الأهداف والبرامج والمشاريع والإجراءات التنفيذية التالية:

أ. **الهدف الاستراتيجي1**:

- تعزيز الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات العرقية والطائفية.
- برنامج تعزيز الوحدة الوطنية: يتضمن التوعية بأهمية الانتماء الوطني وتقديم البرامج التعليمية والتوعوية لتعزيز الفهم المشترك للهوية الوطنية.

ب. **الهدف الاستراتيجي2**: مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

- **برنامج مكافحة الفساد**: يتضمن تحسين التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز الرقابة وتطبيق العقوبات بحق المتورطين في الفساد.
- **مشروع دعم هيئة النزاهة**: لتعزيز الجهود المكافحة للفساد وتعزيز الشفافية في العمل الحكومي.

ج. **الهدف الاستراتيجي3**: تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار.

- **برنامج تعزيز المشاركة المجتمعية**: يتضمن إنشاء آليات ومنصات لاستشراف آراء وآراء المواطنين واستيعابها في صنع القرار.
- **مشروع تعزيز دور المنظمات غير الحكومية**: لتمكين المنظمات غير الحكومية من دور أكبر في المجتمع والمشاركة في عمليات صنع القرار.

د. **الهدف الاستراتيجي4**:تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- برنامج تعزيز الاستثمارات وخلق فرص العمل: يتضمن توفير بيئة استثمارية ملائمة وتعزيز قطاعات الاقتصاد الوطني.
- مشروع تطوير البنية التحتية: لتحسين البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والجسور والمياه والصرف الصحي.

هـ. **الهدف الاستراتيجي**: تعزيز الأمن والاستقرار.

- **برنامج تعزيز القوات الأمنية**: يتضمن تدريب وتجهيز القوات الأمنية لتحسين قدرتها على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.
- **مشروع تعزيز العلاقات الدولية**: لتحسين العلاقات الخارجية وتعزيز التعاون مع الدول الأخرى لتعزيز الأمن والاستقرار الوطني.

و لاجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة، يتطلب الأمر وجود مجموعة من المتطلبات والإجراءات التي يجب أن تكون متاحة ومستوفاة لضمان النجاح، وتشمل:

1. **الإرادة السياسية**: يجب أن تتمتع الحكومة والقيادة السياسية بالإرادة القوية والجديّة لتنفيذ الإصلاحات الضرورية وتعزيز الإرادة الوطنية، وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف.
2. **التعاون والشراكة**: يجب أن يكون هناك تعاون فعّال بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية لتحقيق الأهداف المحددة.

3. **تحسين القدرات والمهارات:** يجب أن يتم تدريب وتطوير القدرات والمهارات الفنية والإدارية للكوادر العاملة في الحكومة والمجتمع المدني لضمان قدرتهم على تنفيذ البرامج والمشاريع بفعالية.
4. **توفير الموارد المالية:** يتطلب تحقيق الأهداف المحددة توفير الموارد المالية الكافية لتمويل البرامج والمشاريع المطلوبة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تخصيص الميزانيات العامة وجذب الاستثمارات الخاصة والتبرعات الدولية.
5. **الشفافية والمساءلة:** يجب أن يتم وضع آليات شفافة لمتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع وتقديم التقارير المنتظمة حول التقدم المحرز، وتحديد المسؤوليات وتطبيق العقوبات في حالة عدم تحقيق النتائج المرجوة.
6. **تحسين البنية التحتية:** يجب أن تتاح البنية التحتية اللازمة، مثل الاتصالات والنقل والطاقة والمياه، لدعم تنفيذ البرامج والمشاريع بفعالية.
7. **تحقيق الاستقرار السياسي والأمني:** يعتبر تحقيق الاستقرار السياسي والأمني أساسيًا لضمان نجاح الإصلاحات وتحقيق الأهداف الوطنية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال بناء القدرات الأمنية وتعزيز عمليات الإصلاح السياسي.

تلك المتطلبات هي جزء أساسي من عملية تنفيذ الأهداف الاستراتيجية، ويجب أن تكون متوفرة ومستوفاة لضمان تحقيق النتائج المرجوة وتحقيق التقدم في العراق.

سادساً: مناهج تعليمية

هناك مناهج تعليمية متخصصة يمكن استثمارها في مناهج التربية والتعليم الحكومي والخاص في العراق، وتشمل هذه المناهج:

1. **مناهج تعزيز الوعي الوطني والمواطنة:** تشمل هذه المناهج تدريس القيم والمفاهيم الوطنية، مثل الانتماء للوطن، والولاء، والمشاركة المجتمعية، والمسؤولية المجتمعية، والعمل الجماعي، وتاريخ البلاد وثقافتها.
2. **مناهج تطوير المهارات القيادية والتفكير النقدي:** تشمل هذه المناهج تدريس المهارات القيادية والتفكير النقدي، والتي تعتبر أساسية لبناء جيل قادر على التفكير بشكل مستقل واتخاذ القرارات السليمة.
3. **مناهج تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:** تهدف هذه المناهج إلى تعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، وتعليم الطلاب حول أخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية.

4. **مناهج التنمية المستدامة:** تهدف إلى تعليم الطلاب حول مفاهيم التنمية المستدامة وأهميتها، وكيفية المساهمة في حماية البيئة وتحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.
5. **مناهج التعلم النشط والتفاعلي:** تركز هذه المناهج على تشجيع الطلاب على المشاركة الفعالة في عملية التعلم من خلال أنشطة تفاعلية ومشروعات تطبيقية.
6. **مناهج تعزيز الثقافة الحوارية وحل النزاعات:** تهدف إلى تعليم الطلاب مهارات التواصل الفعال وحل النزاعات بطرق سلمية وبناء الجسور بين مختلف المجتمعات والثقافات.

استثمار هذه المناهج في التعليم الحكومي والخاص يمكن أن يساهم في بناء جيل متحضر ومسؤول يساهم في تحقيق أهداف الإرادة الوطنية وتطوير العراق نحو المستقبل. توفير التدريب المستمر للمعلمين والموارد اللازمة لتنفيذ هذه المناهج يعتبر أيضاً جزءًا مهمًا من العملية.

مصادر مهمة

1. البطل، محمد. "الإرادة الوطنية: دراسة نظرية تحليلية". القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٧.
2. الغفاري، علي. "تحليل السياسات العامة: مفهوم الإرادة الوطنية وتحليله". عمّان: دار المسار، ٢٠١٩.
3. Kaufman, Stuart J. "Modern Hatreds: The Symbolic Politics of Ethnic War" New York: Cornell University Press, 2001.
4. Huntington, Samuel P. "The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order". New York: Simon & Schuster, 1996.

القِيم الوطنية..
من الخفوت إلى الإشعاع

المحاضرة الثالثة والعشرون

القِيم الوطنية.. من الخفوت إلى الإشعاع

"القيم؛ إما حوافز للتقدّم أو معاول للتهدّم"

د.عقيل محمود الخزعلي

يتبوأ موضوع القيم اليوم موقفاً متصدراً في أدبيات الهندسيات السياسية والاجتماعية في الدول المتقدمة والساعية للازدهار، تمثل مرتكزاً مهماً لإنبات المحفزات والدوافع البشرية وتحريك الإرادة والسلوك بما تقتضيه الحاجات سواء الفردية منها أو المجتمعية أو التنظيمية.

فالقيم الفردية هي المبادئ والمعتقدات التي يتمسك بها الفرد وتوجه تصرفاته وقراراته. بينما القيم المجتمعية هي القيم التي تشترك فيها مجموعة من الأفراد في مجتمع معين، وتحدد سلوكهم الجماعي وتوجهاتهم. أما القيم التنظيمية فهي القيم التي تميز وتوجه سلوك وثقافة المؤسسات والمنظمات، وتؤثر في تشكيل هويتها وأهدافها، ولذلك يتم تبيان الآتي:

أولاً: القيّم والمفاهيم المتقاربة

كي يتضح مُراد المفهوم من القيم لابد من توضيحها مفهوماً مع مجموعة من المفاهيم المتقاربة لها لضمان تحقيق الفهم العميق ومنع التداخل الاصطلاحي والوظيفي لكل منها، وكالاتي:

أ. **الأخلاق (Ethics)**تشير إلى النظام الفلسفي أو النظري الذي يدرس ما هو صحيح وما هو خاطئ، وما هو خير وما هو شر،ويركز على المبادئ التي توجه السلوك البشري والتفكير النقدي حول كيفية اتخاذ قرارات أخلاقية، الأخلاق غالباً ما تكون موضوعاً للبحث الأكاديمي والفلسفي، وتشمل عدة نظريات ومذاهب مثل الفلسفة الأرسطية، الكانطية، والنفعية.

ب. **القيم (Values)**:هي المبادئ أو المعايير التي يُعتبر شيء ما بموجبها ذا أهمية أو يستحق التقدير. يمكن أن تكون القيم شخصية، ثقافية، أو اجتماعية، وتشمل مفاهيم مثل الصدق، العدالة، والحرية. القيم

تعكس ما يعتبره الأفراد أو المجتمعات مرغوبًا ومهمًا في الحياة، وهي تمثل الأساس الذي تُبنى عليه القرارات والسلوكيات.

ج. **الأخلاقيات (Morality)**:تشير إلى المبادئ والممارسات التي يستخدمها الأفراد والمجتمعات للحكم على ما هو صواب أو خطأ في سلوك معين. تُعتبر الأخلاقيات غالباً معيارية، بمعنى أنها تتعلق بما ينبغي أن يكون وليس فقط بما هو كائن. تختلف الأخلاقيات بين الثقافات والمجتمعات ولكنها غالباً ما تشمل قواعد سلوكية متعلقة بالصدق، الأمانة، العدالة، والرعاية.

د. **المبادئ (Principles)**:هي القواعد أو الحقائق الأساسية التي تقوم عليها أنظمة القيم والأخلاقيات. المبادئ هي توجيهات عامة توجه السلوك والقرارات. على سبيل المثال، مبدأ العدالة يمكن أن يكون أساسًا لتحديد ما إذا كان فعل معين صائبًا أو خاطئًا. المبادئ تكون عادة أكثر تجريدًا وعمومية مقارنة بالقيم أو القواعد.

هـ. **المعايير (Standards)**:هي مستويات محددة أو نقاط مرجعية تُستخدم للحكم على الأداء أو السلوك. يمكن أن تكون المعايير مهنية، أكاديمية، أو اجتماعية، وتُستخدم لتقييم مدى تلبية الأفراد أو المؤسسات للتوقعات الموضوعة. المعايير تساعد في ضمان الاتساق والجودة في السلوك أو الأداء.

و. **القواعد (Rules)**:هي إرشادات محددة تحدد السلوك المقبول في مواقف معينة. تُعتبر القواعد أكثر تحديدًا وتفصيلاً مقارنة بالمبادئ، وتشمل توجيهات واضحة حول ما يجب فعله وما لا يجب فعله. القواعد يمكن أن تكون اجتماعية، قانونية، أو تنظيمية، وهي تُستخدم لتنظيم التفاعلات البشرية ومنع الفوضى.

ز. **القوانين (Laws)**:هي مجموعة من القواعد الصادرة عن سلطة حكومية وتنظم السلوك في المجتمع. القوانين تُفرض من خلال أنظمة العدالة وتتضمن عقوبات للانتهاكات. القوانين تهدف إلى الحفاظ على النظام والعدالة في المجتمع وتشمل قواعد ملزمة قانونيًا تُحدد الحقوق والواجبات للأفراد والجماعات.

وتأسيساً على ذلك، ممكن استنتاج الآتي:

- **الأخلاق (Ethics)** هي الدراسة النظرية للأخلاقيات والقيم والمبادئ التي توجه السلوك البشري. تسعى الأخلاق إلى تقديم إطار لفهم وتقييم السلوك الأخلاقي.
- **القيم(Values)** تمثل ما يعتبره الأفراد أو المجتمعات مرغوبًا ومهمًا. القيم هي الأساس الذي يُبنى عليه السلوك والقرارات الأخلاقية.
- **الأخلاقيات (Morality)** هي التطبيق العملي للقيم والمبادئ في الحياة اليومية. تشير إلى القواعد السلوكية التي تُستخدم للحكم على ما هو صواب أو خطأ.

- **المبادئ (Principles)** هي التوجيهات العامة التي تقوم عليها القيم والأخلاقيات. المبادئ توفر الأساس النظري لاتخاذ القرارات الأخلاقية.
- **المعايير (Standards)** تحدد المستويات المرجعية لتقييم الأداء أو السلوك. تساعد المعايير في ضمان الاتساق والجودة.
- **القواعد (Rules)** تقدم إرشادات محددة للسلوك المقبول في مواقف معينة. القواعد تُفصل كيفية تطبيق المبادئ والقيم.
- **القوانين (Laws)** هي قواعد ملزمة قانونيًا تصدرها السلطات لتنظيم السلوك في المجتمع. القوانين تُفرض من خلال أنظمة العدالة وتشمل عقوبات للانتهاكات.

جميع هذه المفاهيم متداخلة وتعمل معًا لتوجيه وتشكيل السلوك البشري في المجتمعات المختلفة، مع اختلاف التركيز والتطبيق في كل مجال، وكالاتي:

- **من الناحية النظرية:**

أ. الأخلاق (Ethics):

- **النظرية:** الأخلاق هي مجال الدراسة الفلسفية الذي يستقصي المفاهيم المتعلقة بالصواب والخطأ، والفضيلة والرذيلة، والخير والشر. تدرس الأخلاق القواعد والمبادئ التي ينبغي أن توجه السلوك البشري، وتبحث في أسس هذه القواعد والمبادئ.
- **التمييز:** الأخلاق تهتم بالنظريات الشاملة حول كيفية تحديد القيم والمبادئ الأخلاقية. تقدم إطارًا نظريًا لتحليل الأخلاق وتفسيرها.

ب. القيم (Values):

- **النظرية:** القيم هي المعتقدات التي يعتبرها الأفراد أو المجتمعات مهمة وتوجه سلوكهم وقراراتهم. تمثل ما يعتبر مرغوبًا ومحبذًا في الحياة.
- **التمييز:** القيم تعتبر أكثر فردية واجتماعية وتخضع لتأثيرات ثقافية وشخصية. هي أكثر تجريدية وتمثل غايات ومرغوبات عامة.

ج. الأخلاقيات (Morality):

- **النظرية:** الأخلاقيات هي مجموعة من القواعد والمعايير التي تحكم سلوك الأفراد داخل المجتمع. تشمل تقاليد وعادات وقواعد سلوكية مقبولة اجتماعيًا.

- **التمييز**: الأخلاقيات تتميز بأنها أكثر تطبيقية ومباشرة وتحدد السلوك المقبول ضمن إطار معين. تتأثر بالعادات والتقاليد والثقافة.

د.المبادئ (Principles):

- **النظرية**: المبادئ هي القواعد الأساسية التي تستند إليها القيم والأخلاقيات. توفر توجيهات عامة للسلوك الأخلاقي.
- **التمييز**: المبادئ تعتبر أكثر تجريدًا وشمولية، وتعمل كقاعدة أساسية لتفسير وتطبيق القيم والأخلاقيات.

هـ.المعايير (Standards):

- **النظرية**: المعايير هي مستويات مرجعية تُستخدم لتقييم الأداء أو السلوك. تُحدد ما هو مقبول أو متوقع في سياق معين.
- **التمييز**: المعايير توفر إطارًا لتقييم الأداء والسلوك، وتساعد في الحفاظ على الاتساق والجودة.

و.القواعد (Rules):

- **النظرية**: القواعد هي إرشادات محددة للسلوك المقبول في مواقف معينة. تُحدد ما يجب فعله وما لا يجب فعله.
- **التمييز**: القواعد أكثر تفصيلًا وتحديدًا من المبادئ، وتوفر توجيهات مباشرة للسلوك.

ز. القوانين (Laws):

- **النظرية**: القوانين هي قواعد ملزمة قانونيًا تصدرها السلطات لتنظيم السلوك في المجتمع. تشمل عقوبات للانتهاكات.
- **التمييز**: القوانين تتميز بأنها ملزمة قانونيًا وتُفرض من خلال أنظمة العدالة. تهدف إلى تنظيم المجتمع والحفاظ على النظام.

- **من الناحية العملية:**

أ.الأخلاق (Ethics):

- **العملية**: الأخلاق توفر إطارًا نظريًا لتقييم السلوك والقرارات، وتساعد في تحليل المواقف الأخلاقية المعقدة. تُستخدم في المهن الأكاديمية والتعليمية.
- **التمييز**: في الممارسة، تُستخدم الأخلاق لتطوير سياسات وإرشادات مؤسسية، وإجراء مناقشات أخلاقية.

ب. القيم (Values):

- **العملية:** القيم توجه سلوك الأفراد والقرارات اليومية. يمكن أن تؤثر في الاختيارات الشخصية والمهنية.
- **التمييز:** في الحياة اليومية، القيم تشكل الأساس الذي يعتمد عليه الأفراد في اتخاذ القرارات والتصرفات.

ج. الأخلاقيات (Morality):

- **العملية:** الأخلاقيات تتجسد في الممارسات والعادات والتقاليد الاجتماعية. تُظهر نفسها في القواعد السلوكية اليومية داخل المجتمع.
- **التمييز:** تُستخدم الأخلاقيات لتوجيه السلوك الاجتماعي والتفاعل بين الأفراد.

د. المبادئ (Principles):

- **العملية:** المبادئ تُستخدم كإرشادات عامة في اتخاذ القرارات الأخلاقية، ويمكن أن توجه السياسات والقواعد المؤسسية.
- **التمييز:** في الممارسة، تُطبق المبادئ لتوفير أساس منطقي للسلوك والتفكير الأخلاقي.

هـ. المعايير (Standards):

- **العملية:** المعايير تُستخدم لتقييم الأداء وضمان الاتساق والجودة في مختلف المجالات، مثل التعليم والعمل والمهن.
- **التمييز:** توفر المعايير إطارًا للتقييم والمقارنة، وتساعد في الحفاظ على مستويات معينة من الجودة.

و. القواعد (Rules):

- **العملية:** القواعد تُستخدم لتنظيم السلوك في مواقف معينة، مثل قواعد العمل، قواعد المرور، والقواعد المدرسية.
- **التمييز:** في الممارسة، توفر القواعد توجيهات مباشرة وسهلة الفهم للسلوك المقبول.

ز. القوانين (Laws):

- **العملية:** القوانين تُفرض من خلال السلطات القانونية وتنظم السلوك في المجتمع. تشمل إنفاذ القانون وعقوبات للانتهاكات.
- **التمييز:** في الحياة اليومية، تُطبق القوانين للحفاظ على النظام والعدالة في المجتمع، وتُفرض من خلال الأنظمة القانونية.

الاستنتاجات:

- **من الناحية النظرية:**
  - الأخلاق هي الدراسة الفلسفية الشاملة.
  - القيم هي المعتقدات المهمة.
  - الأخلاقيات هي القواعد السلوكية.
  - المبادئ هي القواعد الأساسية.
  - المعايير هي مستويات التقييم.
  - القواعد هي الإرشادات المحددة.
  - القوانين هي القواعد الملزمة قانونيًا.
- **من الناحية العملية:**
  - الأخلاق تُستخدم في التحليل النظري والتطوير السياساتي.
  - القيم توجه السلوك الشخصي والمجتمعي.
  - الأخلاقيات تُظهر في الممارسات الاجتماعية.
  - المبادئ تُوجه السياسات والقواعد.
  - المعايير تُقيم الأداء والجودة.
  - القواعد تنظم السلوك في مواقف محددة.
  - القوانين تُفرض للحفاظ على النظام والعدالة.

ولتقريب الفهم نحو تصور ومصاديق أكثر توضيحاً من جانب نظري وجانب عملي، فيمكن الاستبيان بالامثلة الاتية:

أ.الأخلاق (Ethics):

- **مثال نظري** فلسفة كانط: تفيد الأخلاق بأن الأفراد ينبغي أن يتصرفوا وفقًا لما هو جيد وعادل بغض النظر عن العواقب المتوقعة.
- **مثال عملي** احترام الخصوصية: يعتبر احترام خصوصية المعلومات الشخصية وعدم استخدامها دون إذن مثالًا عمليًا للأخلاق في عصر الإنترنت.

ب.القيم (Values):

- **مثال نظري** قيمة الحرية: تعتبر الحرية قيمة أساسية تستحق الاحترام والحماية.
- **مثال عملي** احترام الرأي الآخر: يتضمن الاحترام لقيمة الحرية تقدير واحترام آراء الآخرين حتى لو كانت تتعارض مع آرائنا الشخصية.

ج.الأخلاقيات (Morality):

- **مثال نظري**نظام الأخلاق الدينية: يقدم الدين مجموعة من الأخلاقيات والتوجيهات للسلوك الإنساني.
- **مثال عملي** المساعدة للمحتاجين: يعتبر تقديم المساعدة للفقراء والمحتاجين مثالًا عمليًا للأخلاقيات في المجتمع.

د.المبادئ (Principles):

- **مثال نظري** مبدأ العدالة: يفيد مبدأ العدالة بأنه يجب معاملة الجميع بالمساواة والعدالة.
- **مثال عملي** توزيع الفرص بالمساواة: يتضمن توزيع الفرص بالمساواة مبدأ العدالة الذي يسعى لتحقيق المساواة في الفرص بين الأفراد.

هـ.المعايير (Standards):

- **مثال نظري** معيار جودة ISO 9001: يعتبر معيار الجودة ISO 9001 معيارًا دوليًا لإدارة الجودة.
- **مثال عملي** معيار سلامة الغذاء: توفير غذاء آمن وصحي للمستهلكين يعتبر معيارًا عمليًا لضمان جودة الغذاء وسلامته.

و.القواعد (Rules):

- **مثال نظري** قوانين المرور: تحدد قوانين المرور القواعد التي يجب اتباعها على الطرق لضمان سلامة السائقين والمارة.
- **مثال عملي** قاعدة الاحترام في العمل: تتضمن قاعدة الاحترام في العمل التعامل بإحترام واحترام الآراء والثقافات المختلفة في بيئة العمل.

ز.القوانين (Laws):

- **مثال نظري** قانون حقوق الإنسان: يعتبر قانون حقوق الإنسان مجموعة من القوانين التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

- **مثال عملي** قوانين العمل: تحدد قوانين العمل الحقوق والواجبات للموظفين وأصحاب العمل وتنظم علاقاتهم في بيئة العمل.

هذه الأمثلة توضح كيف يمكن تطبيق كل مفهوم على الحياة اليومية وكيف تتفاعل مع بعضها البعض لتوجيه السلوك الإنساني وتنظيم المجتمعات.

ثانياً: صناعة القيَّم.. مُعَجَّلات النهضة

- **أُصول القيّم.. مدارس ومذاهب**

اصل كل القيم وأهمها يُعزى إلى الفلسفة والأديان، وهو مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد. في الفلسفة، غالبًا ما يُعتبر الخير أو الحقيقة أو العدل أو الحكمة هي القيم الأساسية التي تستند إليها باقي القيم. في الأديان، يُعزى أصل القيم إلى الإرادة الإلهية أو التعاليم المقدسة التي توجه الأخلاق والسلوك البشري.

تُعتبر القيم الأساسية مثل: (الصدق، والأمانة، والعدل، والمحبة، والتعاطف)، من القيم الجوهرية التي تشكل الأساس للتفاعل البشري والتعايش الاجتماعي. من هذه القيم تنبثق بقية القيم التي تحدد كيفية التعامل بين الأفراد والمجتمعات وتوجيه القرارات والسلوكيات اليومية.

هناك عدة مدارس فلسفية ودينية تدرس أصل القيم، وأهميتهاويمكن تصنيفها إلى مجموعات رئيسية، تشمل الفلسفة القديمة والوسطى والحديثة، بالإضافة إلى الفلسفات الشرقية والأديان السماوية،وتُلخص بالاتي:

- **الفلسفة القديمة:**

أ. **الفلسفة اليونانية:**

- **أفلاطون**: ركز على فكرة العالم المثالي والقيم المطلقة مثل الخير والعدل. يرى أن القيم تأتي من "عالم المثل" وهو عالم فوقي يحتوي على نماذج مثالية.
- **أرسطو**: قدم مفهوم "الفضيلة الأخلاقية"، مشددًا على أهمية الحياة الفضيلة من خلال التوازن والوسطية. القيم تأتي من تحقيق الفضائل في حياة الإنسان.

ب. **الرواقية:** تؤكد على الفضائل مثل الحكمة، والشجاعة، والعدالة، والاعتدال كقيم أساسية. الرواقية تعتقد أن العيش وفق الطبيعة والعقل يؤدي إلى حياة فاضلة.

- **الفلسفة الوسطى:**

أ. **الفلسفة المسيحيةأوغسطينوس وتوما الأكويني**: ركزا على القيم المسيحية مثل المحبة، والإيمان، والرجاء. يرون أن القيم تأتي من الله وتعاليم المسيح.

ب. **الفلسفة الإسلامية(الفارابي، ابن سينا، وابن رشد)**: دمجوا الفلسفة اليونانية مع التعاليم الإسلامية،حيث أن القيم مثل: (العدل، والحكمة، والشجاعة، والاعتدال) تُعتبر أساسية وتنبع من الإرادة الإلهية والتعاليم القرآنية.

- **الفلسفة الحديثة:**

1. **التنوير**:

- **إيمانويل كانط**: ركز على الأخلاق الواجبة والالتزام الأخلاقي من خلال مبدأ الإرادة الطيبة والواجب. القيم تأتي من العقل والإرادة الذاتية.
- **جون ستيوارت ميل**: من رواد الفلسفة النفعية التي ترى أن القيم تُقاس بناءً على نتائج الأفعال ومدى تحقيقها للسعادة أو المنفعة الأكبر.

- **الفلسفات الشرقية:**

أ. **الكونفوشيوسية**:تؤكد على القيم الأسرية والاجتماعية مثل البر بالوالدين، الاحترام، والعدالة. القيم تأتي من التقاليد والعادات والمثل العليا التي وضعها كونفوشيوس.

ب. **البوذية**:تركز على القيم الروحية مثل الرحمة، والتعاطف، واللاعنف. القيم تأتي من تحقيق النيرفانا وتحرير النفس من الشهوات والأوهام.

- **الأديان السماوية:**

أ.**اليهودية**: تُعلي القيم مثل العدالة، والصدق، والمحبة، والمساواة، حيث ان القيم من التوراة وتعاليم الأنبياء.

ب. **المسيحية**: تركز على المحبة، والرحمة، والتواضع، والغفران، حيث ان القيم تُستمد من تعاليم المسيح والكتاب المقدس.

ج. **الإسلام**: يشدد على القيم مثل: (الاستقامة والأمانة، والعدل، والإحسان، والصبر)، حيث ان القيم تُستمد من القرآن والسنة النبوية.

كل مدرسة من هذه المدارس تقدم نظرة متميزة ومقاربة فريدة لفهم أصل وأهمية القيم، مؤثرةً بشكل كبير على الفكر الفلسفي والديني عبر التاريخ.

أما المدارس الحديثة في دراسة القيم فتشمل عدة تيارات فلسفية معاصرة تركز على فهم وتفسير القيم والأخلاق من زوايا مختلفة،ومنها:

أ. **الفلسفة الوجودية (جان بول سارتر وسيمون دي بوفوار):**

- يركزان على الحرية الفردية والمسؤولية الذاتية في تحديد القيم. يرون أن القيم تنبع من التجارب الشخصية والاختيارات الفردية.

- يؤكدون أن الإنسان يصنع قيمه من خلال أفعاله وقراراته في مواجهة العبث والعدم.

ب. **الفلسفة البنيوية وما بعد البنيوية(ميشيل فوكو وجاك دريدا):**

- **فوكو**: يركز على العلاقة بين السلطة والمعرفة وكيفية تشّكل القيم من خلال الخطابات الاجتماعية والمؤسسات.
- **دريدا**:يركز على التفكيك، محاولاً فهم كيف تُنشأ القيم من خلال النصوص واللغة.

ج. **الفلسفة التحليلية (جورج إدوارد مور وآير):**

- **مور**: يشتهر بعمله في الأخلاق غير الطبيعية، حيث يفرق بين القيم الأخلاقية والحقائق الطبيعية.
- **آير**: يركز على الوضعية المنطقية ويعتقد أن القيم الأخلاقية لا يمكن أن تكون موضوعًا للمعرفة العلمية، بل هي تعبير عن المشاعر والاتجاهات.

د. الفلسفة النفعية (جيريمي بنثام وجون ستيوارت ميل):

- يعيدون تعريف القيم بناءً على مبدأ المنفعة، حيث تُقاس القيم بناءً على النتائج ومدى تحقيقها للسعادة الأكبر لأكبر عدد من الناس.
- يركزون على العواقب العملية للأفعال في تحديد ما هو صواب وما هو خطأ.

هـ. **الفلسفة البراغماتية (وليام جيمس وجون ديوي):**

- يؤكدون على أن القيم يجب أن تكون مرنة وقابلة للتطبيق العملي، وأن تكون قيمتنا هي ما يعمل بشكل أفضل في تحقيق الأهداف الإنسانية.
- يرون أن الحقيقة والقيم تتشكل من خلال التجارب والتفاعل مع العالم.

و. **الفلسفة النسوية (كارول جيليجان وجوديث بتلر):**

- **جيليجان**: تركز على اختلاف التجارب الأخلاقية بين الرجال والنساء، مقدمة نموذجًا أخلاقيًا يعتمد على العلاقات والرعاية.
- **بتلر**: تعالج القيم من خلال نقد الهويات الجندرية الثابتة، مقترحةً فهمًا جديدًا للذات والأخلاق بعيدًا عن التقاليد الأبوية.

ز. **الفلسفة البيئية (ألدوس ليوبولد وأرني نيس):**

- **ليوبولد**: يقدم "الأخلاقيات الأرضية" التي تركز على القيمة الجوهرية للطبيعة والحفاظ عليها.

- **نيس**: يروج لفلسفة "البيئة العميقة" التي تدعو إلى احترام التنوع البيئي والتوازن الطبيعي كقيم أساسية.

ح. الفلسفة السياسية المعاصرة(جون رولز وروبرت نوزيك):

- **رولز**: يقدم نظرية العدالة كإنصاف، مؤكدًا على مبادئ المساواة والحرية في توزيع الموارد والفرص.
- **نوزيك**: يدافع عن ليبرالية كلاسيكية، حيث تكون الحرية الفردية والملكية الخاصة هي القيم الأساسية.

ط. **الفلسفة الأخلاقية الجديدة(ألستير ماكنتاير)**:يدعو للعودة إلى الفضائل الأخلاقية الكلاسيكية في إطار حديث، مشددًا على أهمية السياق الاجتماعي والتاريخي في تشكيل القيم.

ي. **الفلسفة الحيوية (لهانز جوناس)**:يركز على الأخلاقيات الحيوية، مع التأكيد على المسؤولية تجاه الأجيال القادمة والطبيعة.

كل هذه المدارس تساهم في تقديم رؤى جديدة ومختلفة لفهم القيم في السياق المعاصر، مستجيبةً للتحديات الجديدة والمعقدة التي يواجهها الإنسان في العصر الحديث.

أما في موضوعية الاخلاق فهنالك عدة مدارس فلسفية وتقدم رؤى مختلفة حول كيفية تحديد القيم الأخلاقية والتصرف الصحيح، وأهمها:

أ. **الأخلاق الفلسفية التقليدية:**

- **الفلسفة الأرسطية (أخلاق الفضيلة)أرسطو**:
  - يرى أن الأخلاق تقوم على الفضائل، وهي صفات شخصية مثل الشجاعة والاعتدال والحكمة. الفضيلة تكمن في الوسيط بين الإفراط والتفريط.
  - هدف الحياة الإنسانية هو تحقيق "الازدهار" أو "السعادة" (إودايمونيا)، التي تُحقق من خلال ممارسة الفضائل.
- **الفلسفة الرواقيةزينون الرواقي وماركوس أوريليوس**:
  - الفضائل هي الأسمى، والتصرف الجيد يتطلب العيش وفقًا للطبيعة والعقل.
  - السعادة تتحقق من خلال ضبط النفس والتحكم في الشهوات والانفعالات.

ب. **الأخلاق الكانطية (الواجبية)إيمانويل كانط**:

- يعتمد على مفهوم الواجب والإرادة الطيبة. الأفعال تكون أخلاقية إذا كانت تقوم على القواعد العقلية والواجب الأخلاقي، بغض النظر عن النتائج.

- يطرح مبدأ "الأمر المطلق" الذي ينص على أن الشخص يجب أن يتصرف فقط وفقًا للمبادئ التي يمكن أن تُصبح قاعدة عامة.

ج. **الأخلاق النفعية (جيريمي بنثام وجون ستيوارت ميل):**

- يقيس القيم الأخلاقية بناءً على النتائج والفائدة العامة. الفعل الأخلاقي هو الذي يحقق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس.
- يميز ميل بين السعادة العليا (العقلية والأخلاقية) والسعادة الدنيا (الجسدية).

د. **الأخلاق العاطفية (ديفيد هيوم):**

- يؤكد أن العواطف والميول الشخصية هي الأساس للأحكام الأخلاقية. القيم الأخلاقية تنبع من الشعور وليس من العقل البارد.
- يرى أن الإنسان يحكم على الأفعال بأنها جيدة أو سيئة بناءً على شعوره بالتعاطف أو النفور.

هـ. **الأخلاق البراغماتية (جون ديوي ووليام جيمس):**

- القيم الأخلاقية تتشكل من خلال التجربة العملية. الأفعال الجيدة هي التي تثبت فعاليتها في تحقيق الأهداف الإنسانية.
- الأخلاق مرنة وقابلة للتغيير بناءً على النتائج والتجارب الفعلية.

و. **الأخلاق النسوية (كارول جيليجان):**

- تركز على اختلاف التجارب الأخلاقية بين الرجال والنساء. تقترح أن النساء يميلن إلى نموذج أخلاقي يعتمد على العلاقات والرعاية بدلاً من العدالة المجردة.
- الأخلاق النسوية تسعى لتضمين القيم المتعلقة بالعناية والعلاقات الإنسانية ضمن النظريات الأخلاقية.

ز. **الأخلاق التعاقدية (جون رولز):**

- يستند إلى فكرة العقد الاجتماعي. يطرح نظرية "العدالة كإنصاف"، حيث يجب أن تُوزع الحقوق والواجبات في المجتمع بطريقة تضمن العدالة والمساواة.
- يقترح مبدأين للعدالة: الحرية المتساوية للجميع، وتوزيع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تفيد الأكثر حرمانًا.

ح. **الأخلاق البيئية (ألدوس ليوبولد وأرني نيس)**:

- تركز على القيم الأخلاقية المتعلقة بالطبيعة والبيئة. الأخلاق البيئية تدعو إلى احترام البيئة الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة.
- تدعو إلى الحفاظ على التوازن البيئي والاعتراف بالقيمة الجوهرية لجميع الكائنات الحية.

ط. **الأخلاق ما بعد الحداثة (جاك دريدا وميشيل فوكو)**:

- تنتقد الأطر الأخلاقية التقليدية وتشكك في الأسس الميتافيزيقية والقواعد المطلقة. تؤكد على تعددية القيم والنسبية الثقافية.
- ترى أن القيم الأخلاقية تُبنى من خلال الخطابات الاجتماعية وعلاقات السلطة.

ي. **الأخلاق الحيوية (هانز جوناس)**:

- يدعو إلى مفهوم جديد للأخلاق يعتمد على المسؤولية تجاه الحياة البشرية وغير البشرية، مع التأكيد على حماية الأجيال القادمة والطبيعة.
- الأخلاق الحيوية ترى أن الحفاظ على الحياة يجب أن يكون أساس القيم الأخلاقية في مواجهة التحديات البيئية والتكنولوجية الحديثة.

كل هذه المدارس تقدم رؤى مختلفة حول الأخلاق والقيم، وتساهم في تشكيل الفهم المعاصر للأخلاق وكيفية تطبيقها في حياتنا اليومية.

ثالثاً: تمظهرات القيّم في الواقع

تنعكس منظومة الاخلاق والقيم على واقع الاداء والسلوكيات العامة في الدولة واركانها ومؤسساتها وكالاتي:

أ.الدولة:

- **الأخلاق والقيم**: تتجلى في السياسات والتشريعات التي تعكس قيم المجتمع وتحافظ على الأخلاق العامة.
- **القوانين والقضاء**: يتم تطبيقها وفقًا للأخلاق والقيم المجتمعية.

ب.الأمة والشعب:

- **الأخلاق والقيم**: تعبر عن تاريخ وثقافة الشعب، وتؤثر في سلوكهم وتصرفاتهم.
- **الحكومة والبرلمان**: يمثلان إرادة الشعب ويعكسان قيمه وأخلاقه.

ج **الحكومة:**

- **الأخلاق والقيم**: توجه السياسات والقرارات الحكومية وتؤثر في عملها وتفاعلها مع المواطنين.

- **القوانين والقضاء**: يتم تطبيقها وفقًا لتوجيهات الحكومة والبرلمان.

د. **البرلمان**:

- **الأخلاق والقيم**: حيث يعكس تشكيله وعمله قيم وأخلاق المجتمع، ويتخذ القرارات وفقًا لها.
- **القوانين والقضاء**: يتم صياغة القوانين والتشريعات وفقًا للقيم والأخلاق المتفق عليها.

هـ. **القضاء**:

- **الأخلاق والقيم**: تؤثر في القرارات القضائية وتوجه عمل القضاء وفقًا للعدالة والمساواة.
- **القوانين والقضاء**: يتم تطبيق القوانين وفقًا للقيم والأخلاق والمبادئ القضائية.

و. **القطاع العام والخاص**:

- **الأخلاق والقيم**: توجه سياسات الأعمال والعلاقات العامة والتفاعلات مع المجتمع.
- **القوانين والقضاء**: يتم تطبيق القوانين وفقًا للأخلاق والقيم في كلا القطاعين.

ز. **منظمات المجتمع المدني**:

- **الأخلاق والقيم**: توجه نشاطاتها ومشاريعها وتؤثر في تفاعلها مع الحكومة والمجتمع.

ح. **الإعلام**:

- **الأخلاق والقيم**: تعكس في المحتوى الإعلامي والتوجه الإعلامي ويؤثر في الوعي العام والتفكير الجماعي.

ط. **المواطنين**:

- **الأخلاق والقيم**: تؤثر في سلوكهم ومشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ي. **النخب**:

- **الأخلاق والقيم**: توجه قيادتهم وتصرفاتهم ويعكس في القرارات والتحليلات التي يقدمونها.

هذه العلاقات توضح كيف يتم تأثير وتأثر المفاهيم الأخلاقية والقيمية والقانونية على مختلف الجوانب في المجتمع وكيفية توجيه وتشكيل السلوك الفردي والجماعي.

وتأسيساً على ذلك فأن هنالك دور محوري لكل جهة أو مؤسسة في صناعة منظومة الأخلاق والقيم والأخلاقيات والمعايير والمبادئ والقوانين، وكالاتي:

أ. **الدولة والحكومة**:

- تحدد السياسات والقوانين التي تعكس القيم والأخلاق المجتمعية.

- تضمن تطبيق القوانين بشكل عادل ومتساوٍ.

ب. **البرلمان:**

- يشارك في صياغة القوانين والتشريعات بما يعكس قيم وأخلاق المجتمع.
- يعمل على تمثيل إرادة الشعب ومصالحهم العامة في القوانين والتشريعات.

ج. **القضاء:**

- يضمن تطبيق القوانين والمعايير بشكل مستقل وموضوعي.
- يحكم بالعدالة ويحمي حقوق الأفراد والمجتمع.

د. **القطاع العام والخاص:**

- يتبنى معايير ومبادئ تتوافق مع القيم والأخلاق المجتمعية.
- يلتزم بتطبيق المعايير والقوانين في سير أعماله.

هـ. **منظمات المجتمع المدني:**

- تعمل على تعزيز الأخلاق والقيم والمعايير في المجتمع من خلال النشاطات والمشاريع الاجتماعية.
- تراقب وتقيِّم تنفيذ القوانين وتشجع على التغيير الاجتماعي الإيجابي.

و. **الإعلام:**

- يلعب دورًا هامًا في نشر الأخلاق والقيم والمعايير من خلال المحتوى الإعلامي.
- يسلط الضوء على التجاوزات ويساهم في تشكيل الرأي العام بشأن القضايا الأخلاقية والقانونية.

ز. **المواطنين:**

- يساهمون في بناء منظومة الأخلاق والقيم والمعايير من خلال سلوكهم ومشاركتهم الاجتماعية والسياسية.
- يلتزمون بالقوانين والمعايير ويساهمون في تعزيزها من خلال الالتزام الفردي والجماعي بها.

ح. **النخب:**

- تؤثر في صناعة السياسات والتشريعات وتشجع على تطبيق المبادئ والقيم الأخلاقية في جميع المجالات.
- تساهم في توجيه وتشكيل الرأي العام بشأن المسائل الأخلاقية والقانونية المهمة.

رابعاً: أهم القيم

1. **القيم الفردية:**

- هي المعتقدات والمبادئ التي يتمسك بها الفرد وتوجه تصرفاته الشخصية.
- قد تشمل قيمًا مثل النزاهة، الصدق، الشجاعة، الإيثار، العدالة، الاحترام، وغيرها.
- تتأثر القيم الفردية بالخبرات الشخصية والثقافية والتربية والبيئة.

2. **القيم المجتمعية:**

- هي القيم التي يشترك فيها أعضاء المجتمع بشكل عام.
- قد تشمل قيمًا مثل العائلة، والمسؤولية الاجتماعية، والاحترام للكبار، والتعاون، والعدالة الاجتماعية.
- تتشكل القيم المجتمعية من خلال التقاليد والعادات والقوانين والقيم المشتركة في المجتمع.

3. **القيم التنظيمية:**

- هي القيم التي تحدد ثقافة المؤسسات والمنظمات.
- قد تشمل قيمًا مثل الابتكار، الاحترافية، التعاون، الشفافية، الالتزام بالجودة، وغيرها.
- تؤثر القيم التنظيمية في سلوك الموظفين واتجاهاتهم وفعالية العمل داخل المؤسسة.

خامساً: أي منها هو والأخطر والأكثر أولوية؟

من الصعب تحديد القيمة الأهم أو الأخطر بين هذه الأنواع من القيم – آنفة الذكر –، وذلك لأن تأثير كل نوع منها يعتمد على السياق والظروف المحيطة به. ومع ذلك، يمكن الحديث عن بعض الجوانب التي قد تجعل أحد الأنواع أكثر أهمية أو تأثيرًا في بعض الحالات:

1. **القيم الفردية:**

- قد تكون الأكثر أهمية في تشكيل شخصية الفرد واتخاذ قراراته الشخصية.
- يمكن أن تؤدي قيم فردية متعارضة إلى صراع داخلي للفرد.

2. **القيم المجتمعية:**

- قد تكون الأكثر أهمية في توجيه سلوك المجموعات الكبيرة من الأفراد.
- يمكن أن تؤثر القيم المجتمعية على توافق المجتمع واستقراره.

3. **القيم التنظيمية:**

- قد تكون الأكثر أهمية في توجيه سلوك المؤسسات وتحقيق أهدافها.
- يمكن أن تؤثر القيم التنظيمية على ثقة العاملين في المؤسسة وكفاءتهم.

سادساً: التأثيرات المتبادلة بين القيم

تتجلى العلاقة والتأثيرات المتبادلة بين القيم الفردية والمجتمعية والتنظيمية في العديد من الجوانب أهمها:

1. **تأثير القيم الفردية على القيم المجتمعية والتنظيمية:**

- قيم الأفراد يمكن أن تؤثر على القيم المجتمعية من خلال تجميعها معًا، فعلى سبيل المثال، إذا كانت قيم الشفافية والنزاهة هي قيم فردية مهمة لمجموعة كبيرة من الأفراد في مجتمع، فقد يؤدي ذلك إلى تطوير قيم مجتمعية تشجع على الشفافية والنزاهة في السلوكيات.
- قيم الأفراد الذين يعملون في مؤسسات ومنظمات يمكن أن تؤثر على القيم التنظيمية من خلال سلوكهم ومبادئهم. على سبيل المثال، إذا كانت قيم الإبداع والابتكار هي قيم فردية مهمة لموظفي مؤسسة، فقد تتجسد هذه القيم في قيم تنظيمية تشجع على التجديد والابتكار داخل المؤسسة.

2. **تأثير القيم المجتمعية والتنظيمية على القيم الفردية:**

- القيم المجتمعية والتنظيمية يمكن أن تؤثر على تكوين وتشكيل قيم الأفراد من خلال التأثير الاجتماعي والثقافي. على سبيل المثال، إذا كانت قيم المجتمع تشجع على العدالة والتعاون، فقد يكون لهذا تأثير إيجابي على تطوير قيم فردية متمثلة في الاحترام والتضامن.
- القيم التنظيمية يمكن أن تؤثر على قيم الأفراد عندما يكونون جزءًا من مؤسسات أو منظمات، حيث قد تشكل القيم التنظيمية ثقافة المؤسسة التي قد تؤثر على قيم وسلوك الموظفين. على سبيل المثال، إذا كانت ثقافة المؤسسة تشجع على الشفافية والتعاون، فقد يتأثر الموظفون بتطوير قيم فردية تتمثل في النزاهة والتعاون.

استناداً على ذلك، هناك تفاعل واضح متبادل ومتداخل بين القيم الفردية والمجتمعية والتنظيمية، حيث يتأثر كل نوع منها بالآخر ويساهم في تشكيل الثقافة والسلوك الاجتماعي والمؤسساتي.

سابعاً: للقيم انواع اخرى

بالإضافة إلى القيم الفردية والمجتمعية والتنظيمية، هناك أنواع أخرى من القيم التي يمكن تصنيفها حسب طبيعتها وتأثيرها،منها:

1. **القيم الثقافية:**

- تشير إلى القيم التي تعكس الهوية والثقافة الخاصة بمجموعة معينة أو مجتمع.
- قد تشمل القيم الثقافية الدينية، والأخلاقية، والتقاليد، والمعتقدات.

2. **القيم الدينية:**

- تعتمد على المعتقدات والتعاليم الدينية التي يؤمن بها الأفراد.
- قد تشمل القيم الدينية العدالة، والرحمة، والمحبة، والتسامح، والإيثار.

3. **القيم الاقتصادية:**

- تركز على المبادئ والمعايير التي تحدد سلوك الأفراد والمؤسسات في الجانب الاقتصادي.
- قد تشمل القيم الاقتصادية الاستدامة، والربحية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والكفاءة.

4. **القيم البيئية:**

تعكس المبادئ والمعتقدات التي تركز على الحفاظ على البيئة والحياة الطبيعية.

ثامناً: القيم.. كيف تتكون؟

تتشكل منظومة القيم من خلال تفاعل متبادل بين عدة عوامل، وتتأثر بالسياق والعوامل الثقافية والاجتماعية والتاريخية والشخصية للفرد والمجتمع والمؤسسة والدولة،وكالاتي:

1. **القيم الثقافية:**

- تتشكل القيم الثقافية من خلال تاريخ وتجارب المجتمع وتفاعلاته الثقافية.
- تنقل القيم الثقافية عبر الأجيال من خلال الروايات والقصص والتقاليد والعادات.
- يؤثر التعليم ووسائل الإعلام والتجارب الشخصية في تشكيل وتعزيز القيم الثقافية.

2. **القيم الدينية:**

- تعتمد القيم الدينية على التعاليم والمبادئ التي يعتنقها الفرد أو المجتمع من خلال ديانته.
- يؤثر التعليم الديني والنصوص الدينية والتجارب الروحانية في تكوين وتعزيز القيم الدينية.
- تتشكل القيم الدينية أيضاً من خلال التفاعل مع المجتمع الديني والمعتقدات الفردية والتجارب الدينية الشخصية.

3. **القيم الاقتصادية:**

- تتأثر القيم الاقتصادية بالتجارب الاقتصادية والتفاعل مع النظم الاقتصادية المختلفة.

- تشكل القيم الاقتصادية من خلال التعليم الاقتصادي والتجارب الشخصية في العمل والتجارة والاستثمار.
- يؤثر التوجه السياسي والاجتماعي والثقافي في تشكيل القيم الاقتصادية وتغييرها على مر الزمن.

4. **القيم البيئية:**

- تتشكل القيم البيئية من خلال التوعية والتعليم حول أهمية البيئة وحفظها.
- تؤثر التجارب الشخصية والتفاعل مع الطبيعة والحياة البرية في تشكيل القيم البيئية.
- يمكن أن تؤثر الحملات البيئية والسياسات الحكومية في تعزيز الوعي البيئي وتشكيل القيم البيئية.

5. **القيم العلمية:**

- تتشكل القيم العلمية من خلال التعليم العلمي والبحث والتجارب العلمية.
- يؤثر التفاعل مع المجتمع العلمي والمبادئ العلمية في تكوين وتعزيز القيم العلمية.
- تتطور القيم العلمية مع التقدم التكنولوجي والاكتشافات العلمية الجديدة.

6. **القيم الأخلاقية:**

- تتشكل القيم الأخلاقية من خلال التربية والتعليم الأخلاقي والتجارب الشخصية.
- تؤثر القيم الدينية والفلسفية والثقافية في تشكيل القيم الأخلاقية.
- يمكن أن تتغير القيم الأخلاقية مع التطورات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية في المجتمع.

تاسعاً: القيم في الالفية الثالثة

تظهر بعض القيم كأكثر أهمية نظرًا للتحديات والفرص الجديدة التي تواجه العالمفي العصر الحالي والألفية الجديدة،ومنها:

1. **الاستدامة:** تحظى الاستدامة بأهمية كبيرة في العصر الحالي، حيث يتعين على البشر والمجتمعات تطوير أساليب الحياة والتنمية التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتضمن استمرارية الحياة على الكوكب.

2. **التعددية والتسامح:** تعتبر قيمة التعددية والتسامح أساسية لبناء مجتمعات مترابطة ومتعايشة، حيث يجب أن تحترم الثقافات والديانات المختلفة وتعزز التعايش السلمي بينها.

3. **العدالة الاجتماعية:** تشمل هذه القيمة ضمان المساواة في الفرص وتوفير الخدمات الأساسية للجميع دون تمييز بناءً على الجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية.

4. **التكنولوجيا والابتكار:** في عصر الثورة الصناعية الرابعة، تصبح الابتكار والتكنولوجيا قيمًا أساسية لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي ومواجهة التحديات العالمية.

5. **التعلم مدى الحياة:** في وجه التغيرات السريعة في العالم، يصبح التعلم مدى الحياة ضرورة للتكيف مع البيئة المتغيرة وتطوير المهارات والمعرفة.

6. **المسؤولية الاجتماعية:** تشمل هذه القيمة توجيه الشركات والمؤسسات لاتخاذ قرارات مستدامة والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية والبيئية.

7. **الصحة والعافية:** يعتبر الاهتمام بالصحة الجسدية والعقلية والعافية قيمة مهمة في ظل التحديات الصحية العالمية وزيادة معدلات الإجهاد والتوتر.

8. **الديمقراطية وحقوق الإنسان:** تعتبر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان قيماً أساسية لبناء مجتمعات عادلة ومزدهرة.

عاشراً: متخصصو صناعة القيم

تشمل قائمة المتخصصين في مجال تعزيز القيم مجموعة واسعة من الخبراء، أهمهم:

1. **خبراء التربية والتعليم:**تشمل هذا الفئة المعلمين، والمربين، والأكاديميين الذين يعملون على تطوير برامج تعليمية تشمل تعزيز القيم للطلاب.

2. **علماء النفس التربويين:**يعمل علماء النفس التربويين على فهم عملية تكوين القيم وكيفية تطويرها في الأفراد والمجتمعات.

3. **المدربون والمستشارون النفسيون:**يقومون بتقديم الدعم والإرشاد الفردي والجماعي للأفراد لتحسين قيمهم الشخصية والمجتمعية.

4. **الباحثون في مجال القيم والأخلاقيات:**يعملون على دراسة وبحث القيم ودورها في المجتمع وكيفية تأثيرها على السلوك الإنساني.

5. **القادة الاجتماعيون والمؤسسات التربوية:**يشمل هذا الفئة المسؤولين التنفيذيين والقادة في المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية الذين يعملون على تطوير برامج وسياسات تعزيز القيم.

أما بالنسبة للجهات المعنية، تشمل:

1. **وزارات التربية والتعليم:**تعمل على وضع السياسات والمناهج التعليمية التي تشمل تعزيز القيم والأخلاق في المدارس والجامعات.

2. **المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية:**تقدم الدعم المالي والفني للمشاريع والبرامج التي تهدف إلى تعزيز القيم في المجتمع.

3. **المؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية:**تعمل هذه المنظمات على تنفيذ برامج ومشاريع تعزيز القيم في المجتمع من خلال الحملات التوعوية والأنشطة التربوية.

4. **الجمعيات والمراكز البحثية**:تقوم بالبحث والتطوير في مجال تعزيز القيم ونشر النتائج والتوصيات للمجتمع والقطاعات ذات الصلة.

تتعاون هذه الجهات وتتشارك في تطوير السياسات والبرامج والمشاريع التي تهدف إلى تعزيز القيم والأخلاق في المجتمع.

الحادي عشر: بارومیتر القيّم

يقتضي تقييم منظومة القيم في مجتمع ما استخدام طرق عدّة، منها:

أ. **الدراسات الاجتماعية**: يتم استخدام البحوث والاستطلاعات لفهم آراء الأفراد واعتقاداتهم حول القيم المهمة في المجتمع.

ب. **التحليل الثقافي**: يتم دراسة الفن والأدب والسينما وغيرها من الوسائل الثقافية لفهم القيم المعتمدة والمحترفة في المجتمع.

ج. **السياسة العامة**: يمكن أن تعكس القوانين والسياسات الحكومية القيم والمبادئ التي يعتمدها المجتمع.

د. **الحوار الاجتماعي**: يتم التواصل مع مختلف شرائح المجتمع لفهم وجهات نظرهم وتقييم مدى اتفاقهم أو تباينهم في القيم.

هذه الأساليب تعمل سويًا لتقديم صورة شاملة للقيم المعتمدة في المجتمع وكيفية تقييمها، وبالإمكان استجلاءها أكثر عبر مؤشرات محددة، منها:

أ. **مستوى التسامح والتعايش**: يمكن قياسه عبر دراسة مدى تقبل المجتمع للثقافات المختلفة، ومدى التفاعل الإيجابي بين أفراده، يشمل ذلك مشاركة الثقافات والتفاعل الاجتماعي بين مختلف الطوائف والمجموعات.

ب. **مستوى العدالة والمساواة**: يمكن قياسه عبر دراسة التمييز الاجتماعي والاقتصادي، ومدى توفير الفرص المتساوية لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية أو الاقتصادية.

ج. **مدى الاهتمام بحقوق الإنسان**: يتم قياسه من خلال مدى احترام الحكومة والمؤسسات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية مثل حرية التعبير وحقوق الأقليات وحماية الفئات الضعيفة.

د. **مستوى التقدم الاقتصادي**: يشمل مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي (الناتج الاقتصادي للمجتمع)، ومعدلات البطالة (مقياس لفرص العمل)، ومستوى المعيشة (مثل الدخل للفرد ومستوى التغذية والإسكان).

هـ. **مدى التطور التكنولوجي والعلمي**: يمكن قياسه عبر مستوى الابتكار والاستثمار في البحث العلمي والتطور التكنولوجي في المجتمع، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة اليومية.

تعكس تلك المؤشرات مدى التقدم والتطور الحضاري في المجتمع، وتظهر كيف يمكن للقيم المعتمدة في المجتمع تحقيق تأثير إيجابي على حياة الناس وتقدمهم.

فضلاً عن ماتقدّم ذكره، فبالإمكان رصد وتحليل مجموعة موضوعات في ذات النسق البحثي، وأهمها:

أ. **التأثير الاجتماعي:**

- دراسة مدى تأثير القيم والأخلاق على تعزيز التعاون وبناء الثقة بين أفراد المجتمع.
- تحليل كيفية تقديم القيم والأخلاق في تشجيع الاندماج الاجتماعي وتقليل التمييز والصراعات.

ب. **التقدم الشخصي:**

- قياس تأثير القيم والأخلاق على مستوى السعادة والرضا الشخصي للأفراد.
- دراسة كيفية تحفيز القيم والأخلاق للتطور الشخصي والنمو الذاتي.

ج. **التأثير على السلوك:**

- استخدام البحوث في علم النفس الاجتماعي لفهم تأثير القيم والأخلاق على سلوك الأفراد.
- تقدير مدى التزام الأفراد بالقيم والأخلاق في القرارات والأفعال اليومية.

د. **المشاركة المجتمعية:**

- تقدير مدى مشاركة الأفراد في الأعمال الخيرية والمبادرات المجتمعية كمؤشر على نفعية القيم والأخلاق.
- دراسة كيفية تأثير القيم والأخلاق على تعزيز الروابط الاجتماعية وبناء المجتمع.

هـ. **التأثير على العلاقات الشخصية:**

- قياس جودة العلاقات الشخصية ومدى تأثير القيم والأخلاق عليها.
- تحليل كيفية تعزيز القيم والأخلاق للتفاعل الإيجابي والتواصل السليم بين الأفراد.

تلك النقاط تسلط الضوء على مختلف الجوانب التي يمكن استخدامها لتحديد نفعية الأخلاق والقيم والأخلاقيات في المجتمع.

الثاني عشر: منهجية انبعاث القيم الوطنية

لإعادة صياغة وزراعة القيم في العراق بمنهجية علمية، موضوعية، وواقعية، فيجب مراعاة اتباع الخطوات الاتية:

1. **التحليل والتقييم:**

- يبدأ العمل بتحليل الوضع الحالي للقيم في العراق وتقييم مدى فاعليتها وتأثيرها على المجتمع.
- يتضمن التحليل دراسة العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية التي أثرت على تشكيل القيم في العراق.

2. **تطوير المنهجية العلمية:**

- يتطلب الأمر تطوير منهجية علمية لإعادة صياغة القيم تستند إلى البحث والتحليل العلمي.
- يجب أن تكون المنهجية قائمة على الأدلة والبيانات العلمية الموثوقة، وتعتمد على المناهج الحديثة في علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا.

3. **تعزيز الموضوعية:**

- عملية إعادة صياغة القيم موضوعية، وذلك بالاعتماد على الوقائع والحقائق دون تحيز أو تحجيم.
- ينبغي تجنب التأثيرات السياسية أو الدينية أو الثقافية المحايدة والبقاء موضوعيين في تقديم القيم.

4. **التواصل والتفاعل مع الافراد والمجتمعات:**

- التواصل مع الفراد والمجتمعات لفهم احتياجاتهم وآرائهم بشأن القيم وكيفية تعزيزها.
- تشجيع التفاعل المجتمعي والمشاركة الفعالة في عملية إعادة صياغة القيم.

5. **التربية والتعليم:**

- تضمين مفاهيم القيم وأهميتها في المناهج التعليمية وبرامج التدريب وورش العمل.
- تشجيع التثقيف والتوعية بأهمية القيم الوطنية والإنسانية والمواطنة الفاعلة.

6. **القيادة والمثالية:**

- يجب أن تكون القيادة السياسية والثقافية والاجتماعية مثلاً حياً للقيم التي يسعى المجتمع لتعزيزها.
- يتطلب الأمر تشجيع القادة والرموز الوطنية على تبني القيم الوطنية والانسانية وتحفيز الآخرين على الالتزام بها.

7. **المراقبة والتقييم:**

- ينبغي إجراء مراقبة دورية وتقييم لعملية إعادة صياغة القيم لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.
- يتضمن التقييم تحليل نتائج العمل وتقييم مدى تأثيرها على الأفراد والمجتمعات والمؤسسات.
- يساعد التقييم على تحديد المناطق التي تحتاج إلى تعزيز وتطوير وتعديل في العملية.

8. **التشجيع على المشاركة الشاملة:**

- يجب تشجيع المشاركة الشاملة والمستدامة في عملية إعادة صياغة القيم، مع تضمين جميع شرائح المجتمع.
- يتطلب ذلك إشراك الشباب، والنساء، والأقليات، والمنظمات غير الحكومية، والقادة الدينيين، والفاعلين المجتمعيين.

9. **تعزيز القيم الوطنية والإنسانية:**

- يجب تعزيز القيم الوطنية والإنسانية الجامعة التي تربط بين أفراد المجتمع وتعزز الهوية الوطنية.
- ينبغي تشجيع القيم التي تسهم في بناء مجتمع متعدد الثقافات والمتسامح والمترابط.

10. **الاستدامة والتطوير المستمر:**

- يتطلب نجاح عملية إعادة صياغة القيم في العراق الالتزام بالاستمرارية والتطوير المستمر.
- يجب تكرار عمليات التقييم والتحسين المستمرة لضمان استمرار تطوير وتحسين القيم الوطنية والإنسانية.

11. **التعاون الدولي والإقليمي:**

- ينبغي تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال إعادة صياغة القيم، وتبادل الخبرات والمعرفة.
- يسهم التعاون الدولي في تعزيز القيم العالمية والتضامن بين الشعوب.

ان تحقيق تحول إيجابي في نظام القيم في العراق يتطلب جهداً مستمراً وشاملاً يشمل التعاون بين جميع أطراف المجتمع وتكامل الجهود المحلية والدولية.

الثالث عشر: مبادرات من أجل قيم وطنية فاعلة

تستدعي مواجهة الانحدار القيمي بجميع أنواعه في العراق، جهوداً شاملة ومتعددة المستويات تشمل الفرد، والمجتمع، والحكومة، والمؤسسات، من خلال:

1. **التثقيف والتوعية:**

- إطلاق حملات توعية وتثقيف واسعة النطاق حول أهمية القيم الوطنية والإنسانية.
- تضمين مواضيع تعزيز القيم في المناهج الدراسية والأنشطة الثقافية والترفيهية.

2. **تشجيع البحث والنقاش:**

- إنشاء منصات للنقاش والحوار حول قضايا القيم وتبادل الآراء والخبرات.
- تشجيع البحث العلمي والأكاديمي حول مواضيع القيم وآثارها على المجتمع.

3. **التدريب والتطوير:**

- تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتطوير مهارات التفكير النقدي والقيادة الأخلاقية.
- توفير الفرص للشباب لتعلم مهارات التواصل الفعّال وحل النزاعات بطرق سلمية.

4. **التشجيع على المشاركة المجتمعية:**

- تعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية في صناعة القرار وتنفيذ البرامج والمشاريع.
- تشجيع المبادرات المجتمعية التي تعمل على تعزيز القيم الوطنية والإنسانية.

5. **تطوير السياسات العامة:**

- إعداد وتنفيذ سياسات عامة تعزز القيم الوطنية والإنسانية في مختلف المجالات.
- تكثيف الجهود لمحاربة الفساد وتعزيز النزاهة والمساءلة الاجتماعية.

6. **التعاون مع المؤسسات الدولية:**

- الاستفادة من الخبرات والبرامج الدولية لتعزيز القيم وتطوير المجتمع.
- التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية الدولية لتبادل المعرفة والتجارب الناجحة.

7. **توفير الفرص الاقتصادية والاجتماعية:**

- توفير فرص العمل الكريم والتعليم والرعاية الصحية لجميع شرائح المجتمع.
- تعزيز الشمولية الاجتماعية من خلال توفير الفرص للجميع دون تمييز.

8. **رفع مستوى الوعي بالقيم:**

- استخدام وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة لنشر القيم الوطنية والإنسانية.
- تنظيم فعاليات وأنشطة تروج للقيم الإيجابية وتلهم الناس للعمل بجدية نحو تعزيزها.

ان تحقيق تغيير إيجابي في القيم يتطلب تعاوناً شاملاً وجهوداً مستمرة من جميع أفراد المجتمع والمؤسسات المعنية، مع التركيز على التنمية المستدامة والشمولية الاجتماعية.

وهنالك مجموعة مناهج محددة للتعليم والتدريب حول القيم الشخصية والمجتمعية والتنظيمية والوطنية تستخدم في مختلف السياقات التعليمية والتدريبية، ومثالها:

1. **برنامج تنمية القيم:**

- يتضمن هذا البرنامج مجموعة من الأنشطة والمحاضرات والنقاشات التي تستهدف تعزيز القيم الشخصية مثل الأمانة، الصدق، الإخلاص، والمبادرة.
- يُنفَّذ هذا البرنامج في المدارس والجامعات والمؤسسات لتعزيز القيم الشخصية للطلاب والموظفين.

2. **دورات القيادة والتنظيم:**

– تهدف دورات القيادة والتنظيم إلى تعزيز القيم التنظيمية مثل العمل الجماعي، والمسؤولية، والإبداع في بيئة العمل.

– تتضمن هذه الدورات دروساً نظرية وتطبيقات عملية تساعد المشاركين على تطوير مهاراتهم القيادية والتنظيمية.

3. **برامج تعزيز الوطنية:**

- تشمل هذه البرامج سلسلة من الأنشطة والفعاليات التي تهدف إلى تعزيز القيم الوطنية والانتماء للوطن.
- يمكن أن تشمل هذه البرامج زيارات ميدانية إلى المعالم الوطنية، ومسابقات ثقافية، وورش عمل حول تاريخ البلاد وثقافتها.

4. **برامج التعليم الأخلاقي:**

- تهدف برامج التعليم الأخلاقي إلى تعزيز القيم المجتمعية مثل العدالة، والتسامح، وحقوق الإنسان.
- تتضمن هذه البرامج دروساً وأنشطة تفاعلية تشجع الطلاب على التفكير النقدي واتخاذ القرارات الأخلاقية الصحيحة.

5. **البرامج الشخصية التطويرية:**

- تركز البرامج الشخصية التطويرية على تعزيز القيم الشخصية مثل الثقة بالنفس، والتفاؤل، والتحفيز الذاتي.
- تشمل هذه البرامج ورش عمل وجلسات تفاعلية تهدف إلى تعزيز النمو الشخصي وتحقيق الأهداف الشخصية.

مصادر مهمة

1. **المراجع العربية:**

1. الرشيدي، سعد. (2019). "تعزيز القيم الشخصية والاجتماعية في المنهاج التربوي". الرياض: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
2. العلي، عبدالله. (2017). "قيم الإنسان في التراث العربي الإسلامي". الكويت: دار الساقي.

2. المراجع الإنجليزية:

1. Peterson, C., & Seligman, M. (2004). "Character Strengths and Virtues: A Handbook and Classification". New York: Oxford University Press.
2. McSween, T. E. (2014). "The Values-Based Safety Process: Improving Your Safety Culture with Behavior-Based Safety". Hoboken, NJ: Wiley.

الزمن والوطن؛
معانقة أم مفارقة؟!

المحاضرة الرابعة والعشرون

الزمن والوطن؛ معانقة أم مفارقة؟!

"من لايعي فعل الزمن؛ حتماً سيدفع الثمن"

د.عقيل محمود الخزعلي

أضحى الزمن مفهوماً مُتعدّياً المجال الفيزيائي والشخصية، فقد تحوّل إلى مورد تتسابقُ في مجالات استثماره (الامم والشعوب والمؤسسات) المتنافسة حتى صارت (السرعة) قريناً (للبوصلة) في استراتيجيات المنافسة والابتكار والتطوّر، لذا فأن وجوب استيلاد مفهوم (الزمن الحضاري) للامة والدولة يتطلب إضاءة على هذا المفهوم الحيوي المتحرك في فضاءات الأبعاد الحاكمة في ناموس الكون.

أولاً: المفهوم

يشير الزمن الحضاري إلى الفترات التي تميزت فيها الحضارات بتطورها الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، يُعتبر مؤشرًا على تقدم الشعوب والأمم ويعكس تطورها وتحسن ظروف حياتها. بالنسبة للأفراد، يمثل الزمن الحضاري فرصة للتعلم والتطور الشخصي، بينما بالنسبة للدول والمؤسسات، يعكس تقدمها وقدرتها على التنافسية في الساحة العالمية وتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

يمكن تصنيف الزمن إلى عدة أنواع بناءً على مختلف العوامل والمعايير، ومنها:

1. **الزمن الطبيعي**: يشير إلى الزمن المقاس بوحدات مثل الثواني والدقائق والساعات والأيام والأشهر والسنوات.
2. **الزمن التاريخي**: يتعلق بالأحداث التاريخية والتطورات التي شهدتها الحضارات والأمم عبر العصور.
3. **الزمن الجغرافي**: يتعلق بالمدة الزمنية المستغرقة لأحداث جغرافية مثل تشكل الجبال أو تغير مسار الأنهار.
4. **الزمن الفيزيائي**: يشير إلى الزمن المقاس بالفعل وفقاً لنظريات الفيزياء مثل الزمن النسبي في نظرية النسبية لأينشتاين.

5. **الزمن الاجتماعي والثقافي:** يعكس التغيرات والتطورات في المجتمعات والثقافات عبر العصور، ويتعلق بالتقاليد والقيم والعادات والمعتقدات.

ثانياً: تحولات الازمان وصيرورة المجال

شهد العصر الحديث تحولاً في الزمن من مفهومه التقليدي إلى مفهوم تنموي حضاري متجدد ومستدام وفاعل يتطلب استثماره الأمثل جهوداً مشتركة ودؤوبة من كافة الفواعل، وتشمل:

أ. **الأفراد:** يمكن تحقيق ذلك من خلال التعليم والتنمية الشخصية، واكتساب المهارات والمعرفة اللازمة للتكيف مع التحولات الحضارية والتقنية. كما يمكنهم المساهمة في المجتمع بالإبداع والابتكار والمشاركة الفاعلة.

ب. **الأمم والدول:** يتطلب ذلك وضع سياسات تنموية شاملة تهتم بتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وحماية البيئة. يجب أن تكون هذه السياسات مستندة إلى التعاون الدولي وتبادل المعرفة والتكنولوجيا.

ج. **المؤسسات:** يتعين عليها أن تكون مسؤولة اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً، وأن تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال ممارسات الأعمال المستدامة والابتكار في الإدارة والتكنولوجيا.

د. **المستقبل:** يتوجب التفكير بعيد المدى وتبني استراتيجيات تطويرية تضمن استمرارية التطور الحضاري والاقتصادي والبيئي للأجيال القادمة.

ثالثاً: الزمن في فقه الحضارة العراقية

مَثَّل الزمن وفلسفته جزءًا أساسيًا من الثقافة والحضارة في الحضارات العراقية المتعاقبة، ففي العصور القديمة مثل الحضارة السومرية والبابلية، كانت لديها رؤى مختلفة عن الزمن ومفهومه، وتظهر هذه الرؤى في الأساطير والأدب والديانات، وكالاتي:

أ. **الحضارة السومرية:** كانت تعتبر الزمن عنصرًا مركبًا ومتشابكًا في الحياة اليومية والمفهوم الديني. كانوا يرون الزمن على أنه دورة لا نهائية من الولادة والموت والتجدد، وكان لديهم إيمان بأهمية الحياة الدنيا والحياة بعد الموت.

ب. **الحضارة البابلية:** استمر تأثير الزمن وفلسفته في الحضارة البابلية، حيث كانت تعتبر الألهة هي القوة التي تحكم الزمن وتنظمه. كانت الأديان البابلية تشمل أفكارًا عن الحياة الأبدية والرموز المتعلقة بالزمن والموت والخلود.

ج. **الحضارة الآشورية:** تطورت الفلسفة حول الزمن في الحضارة الآشورية بمرور الوقت، وتضمنت تصورات عن السيادة والتوازن والتاريخ.

د. **الحضارة الإسلامية:** تأثرت الحضارة العراقية بالفلسفة الإسلامية ومفهومها الخاص بالزمن. يعتبر الزمن في الفلسفة الإسلامية جزءًا من الخلق الإلهي وواحد من آيات الله، ويرتبط بالمفاهيم الدينية والروحانية، ففي الحضارة وقت العصر العباسي، تطورت الفلسفة والعلوم والفنون، وتركت أثرًا كبيرًا في فهم الزمن وتصوراته. تطورت العديد من الأفكار والمفاهيم الفلسفية والدينية حول الزمن، مع تأثير الفلاسفة والعلماء المسلمين مثل الفارابي وابن سينا.

هـ. **الحقبة العثمانية:** بعد فترة العباسيين، جاءت الامبراطورية العثمانية التي استمر احتلالها للعراق لعدة قرون، وكانت لها نظرة خاصة للزمن تأثرت بالتقاليد الإسلامية والعراقية.

و. **العصر الحديث والمعاصر:** بدأ تأثير الفلسفة والفكر الغربي على الفكر والثقافة العراقية، وتطورت مفاهيم الزمن بمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي.

بشكل عام، فإن مفهوم الزمن في الحضارات العراقية المتعاقبة يعكس تطور الفلسفة والتفكير والدين والعلم والثقافة عبر العصور، وتأثر بالظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عاشتها المنطقة والعالم.

رابعاً: الزمن والإقلاع الحضاري

لتحول الزمن من مفهومه التقليدي إلى مفهوم تنموي حضاري متجدد ومستدام وفاعل، يجب التركيز على عدة جوانب واتخاذ إجراءات شاملة، أهمها:

أ. **التعليم والتوعية:** تشجيع التوعية بأهمية تطوير الزمن وفهمه بشكل متجدد وتنموي، وذلك من خلال تضمين مفاهيم التنمية المستدامة والتفكير الإبداعي في مناهج التعليم والتثقيف.

ب. **الابتكار والتقنية:** تشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا لتطوير الزمن وتعزيز النمو الحضاري، مثل تطوير الحلول التكنولوجية للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

ج. **التنمية المستدامة:** وضع استراتيجيات تنموية مستدامة تهتم بتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

د. **التعاون الدولي:** تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعرفة والتكنولوجيا بين الدول لتعزيز التنمية الحضارية والاستدامة.

هـ. **المشاركة المجتمعية:** تشجيع المشاركة المجتمعية في عمليات صنع القرار وتنفيذ السياسات والمشاريع التنموية، لضمان مشاركة جميع شرائح المجتمع في عملية التنمية.

و. **القيادة الحكيمة:** القادة دورًا حاسمًا في تحول الزمن إلى مفهوم تنموي حضاري متجدد ومستدام وفاعل، من خلال وضع رؤية واضحة وإرشاد السياسات نحو التنمية المستدامة والشاملة.

ان إقحام عنصر الزمن في الفهم الحضاري ومعادلات التغيير والتجدد الحضاري تسدعي تحليلاً شاملاً لكيفية تأثير الزمن على التطورات الحضارية وكيفية استخدامه كعنصر رئيسي في فهم الثقافات والمجتمعات.

كيف يمكن ذلك؟

أ. **تحليل الزمن التاريخي:** ينبغي فهم الزمن كمحور أساسي في الدراسات التاريخية، حيث يُحلل الباحثون الفترات الزمنية المختلفة وتطوراتها وتأثيرها على الحضارات والمجتمعات.

ب. **دراسة التغيرات الاجتماعية والثقافية عبر الزمن:** يتمثل الزمن في عنصر محوري في فهم التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تطرأ على المجتمعات، حيث يتم تحليل كيفية تطور القيم والمعتقدات والممارسات عبر العصور.

ج. **التركيز على دور الزمن في تجديد الحضارات:** يتضمن ذلك دراسة كيفية استخدام الزمن كعنصر حيوي في عمليات التجديد الحضاري والابتكار، سواء كان ذلك من خلال التطور التكنولوجي أو التغييرات الاجتماعية والثقافية.

د. **تقدير الأثر الزمني في صناعة الهوية الحضارية:** يُعتبر الزمن عاملًا مهمًا في تشكيل هوية الحضارات والثقافات، فكل حضارة تتأثر بالزمن وتتطور معه، ويمكن دراسة كيفية تأثير الزمن في تشكيل الهوية الحضارية للشعوب.

هـ. **استخدام الزمن في التخطيط الاستراتيجي والتنمية:** يجب أن يُدرَك دور الزمن في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات الاستراتيجية للتنمية، حيث يمكن استخدام التوقيت بشكل فعال لتعزيز النمو الحضاري والتطوير المستدام.

خامساً: وللزمن أصدقاؤه وأعداؤه!

من الناحية الفلسفية والفهم الحضاري، لا يمكن القول بوجود "أعداء" محددين للزمن بالمعنى التقليدي، ولكن يمكن النظر إلى بعض العوامل أو المفاهيم التي قد تقف عائقًا أمام فهمنا الصحيح والاستفادة الكاملة من الزمن.

العوامل التي يمكن اعتبارها "أعداء" للزمن في هذا السياق، منها:

أ. **التقليدية والتعصب الثقافي:** عندما يتم التمسك بالتقاليد والمعتقدات الثقافية بشكل جامد دون التأثر بتطور الزمن، فإن ذلك يمكن أن يكون عائقًا أمام التطور والتجديد الحضاري.

ب. **العجز عن التكيف:** عدم القدرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يفرضها الزمن يمكن أن يعرقل التنمية الحضارية.

ج. **التسلط والطغيان:** الانغماس في السلطة والطغيان يمكن أن يؤدي إلى استغلال الزمن بطرق غير فعّالة وغير مستدامة، مما يضر بالمجتمع والحضارة بشكل عام.

د. **التقدم التكنولوجي غير المتوازن:** عندما يحدث التقدم التكنولوجي بوتيرة سريعة دون مرافقته بالتطور في الفهم والتعليم، يمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان الاتصال بالزمن وتفاقم الانقسامات الاجتماعية.

هـ. **التركيز الوحيد على الماديات:** عندما يتم التركيز الوحيد على الجوانب المادية والاقتصادية دون النظر إلى الجوانب الروحانية والثقافية، يمكن أن يقلل ذلك من قيمة الزمن ومعناه في الحياة.

هذه العوامل قد تعتبر "أعداء" لفهمنا الصحيح للزمن واستفادتنا منه بشكل متجدد ومستدام، وتحول دوره من مجرد مرور الوقت إلى عنصر محوري في تحقيق التطور والازدهار الحضاري.

بناءً على ما ورد آنفاً، فأنه يمكن تحديد "أصدقاء" و"أعداء" الزمن بطرق مختلفة وفقًا للتأثيرات والتفاعلات التي تحدث عبر العصور وعلى مدار الزمن:

- **أصدقاء الماضي وأعداؤه:**
  - **أصدقاء الماضي:** يشمل هذا الفئة الأفراد والثقافات والتقاليد التي تحافظ على تراثها الثقافي والتاريخي وتستفيد منه في التعلم والتطور الشخصي والحضاري.
  - **أعداء الماضي:** يمكن أن تكون هذه الفئة تتضمن الثقافات أو الأفكار التي تحاول تجاهل أو نسيان التاريخ والتراث، وبالتالي تقويض الهوية الثقافية والتطور الحضاري.
- **أصدقاء الحاضر وأعداؤه:**
  - **أصدقاء الحاضر:** يشمل هذا الفئة الأفراد والجماعات التي تسعى إلى تطوير المجتمع والحفاظ على القيم والمبادئ الحضارية في ظل التحديات والتغيرات الحديثة.
  - **أعداء الحاضر:** يمكن أن تكون هذه الفئة تتضمن الجماعات أو الأفراد الذين يقاومون التطور والتحديث، ويحاولون الحفاظ على الهوية الثقافية بطرق تقليدية أو متخلفة.
- **أصدقاء المستقبل وأعداؤه:**
  - **أصدقاء المستقبل:** يمكن أن تكون هذه الفئة تتضمن الأفراد والجماعات التي تعتني بتراثها وتسعى إلى تطويره وتحسين الظروف المعيشية للأجيال القادمة، مستجيبة لإيقاع الحضارة المتجددة، وعاشقة للمستقبل بفكرها وخططها واعمالها.

- **أعداء المستقبل**: يشمل هذا الفئة الجماعات أو الأفراد الذين يتعاملون مع الموارد والبيئة بشكل مدمر، مما يهدد استدامة الحياة والتطور الحضاري في المستقبل (اللاأُبالية الحضارية).

لذا، يمكن تحديد "أصدقاء" و"أعداء" الزمن الحضاري وفقًا لتأثيرهم على الحفاظ على التراث والتطور الحضاري عبر العصور وعلى مدار الزمن.

لقد طَفتْ تصنيفات متعلقة بالعلاقة بين الأفراد أو الجماعات والزمن، وتعبر عن مواقفهم ومفهومهم للزمن بشكل عام، ومن ابرز أمثلتهم:

أ. **الماضويون**: هم الذين يولون اهتماماً كبيرًا للماضي وتراثهم، يصل حد القداسة وإعادة التمثّل.

ب. **السلفيون**:يعتمدون على النموذج السابق ويحاولون تطبيقه على الحاضر، مع التركيز على القيم والتقاليد التي اعتمدتها الأجيال السابقة.

ج. **الرجعيون**: يحاولون إعادة العصور السابقة والعودة إلى تقاليدها وقيمها، ويعارضون التغيرات الحديثة والتطورات التكنولوجية.

د. **المتخلّفون**: هم الذين يعتبرون التطور والتغيير أمرًا غير مرغوب فيه، ويحاولون الحفاظ على الوضع الراهن دون التحديث أو الابتكار.

هـ. **النصيّون**: يركزون فقط على النصوص والكلمات التاريخية دونما إعمال للاجهاد والتأويل بحسب مقتضيات العصر انهم يعبدون النصوص ولايعيشون في فضاءات روحها المتجددة.

و. **الواهمون**: يعيشون في عالم الأوهام والخيالات، دون تقدير للزمن الحقيقي أو التطور الحضاري.

ز. **اللحظيون**: يركزون فقط على الحاضر دون النظر إلى الماضي أو الاستعداد للمستقبل، مما قد يؤدي إلى فقدان الروح الحضارية والتطور المستدام.

ح. **المُغَيّبون**: هم الذين يغيبون عن الاهتمام بالزمن أو بتاريخهم، ويعيشون حياة بلا تاريخ ولا مستقبل محدد.

ط. **المستقبليون**: يركزون بشكل رئيسي على بناء المستقبل وتحقيق الأهداف الحضارية والتنموية المستدامة.

ي. **المُحيطون**: يرون الزمن على أنه شيء لا حدود له، ويحاولون فهم تأثيراته وتفاعلاته في جميع الجوانب الحضارية والثقافية دون تحديد زمني محدد.

سادساً: التقدّم إرتماءٌ في أحضان المستقبل

تتعامل الدول الحديثة المتقدمة بشكل متطور مع فلسفة الزمن، ويظهر ذلك في كيفية تصميم سياساتها واستراتيجياتها التنموية والثقافية والاقتصادية، ومن أجلى أمثلتها:

أ. **استخدام التكنولوجيا لتوجيه التطور**: تعتمد الدول المتقدمة على التكنولوجيا لتوجيه التطور والتحديث في مختلف المجالات، مثل الطاقة المتجددة والذكاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يساهم في تحسين الجودة وسرعة الحياة وتوفير فرص جديدة للتطور.

ب. **تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة**: تعمل الدول المتقدمة على تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة التي تأخذ في الاعتبار الزمن الحضاري بأكمله، بحيث تضمن النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشكل متوازن ومستدام.

ج. **الاهتمام بالتراث الثقافي والتاريخي**: تحافظ الدول المتقدمة على التراث الثقافي والتاريخي وتعزز قيمه وترويجه، من خلال دعم المتاحف والمواقع الأثرية والفعاليات الثقافية.

د. **الابتكار والبحث العلمي**: تولي الدول المتقدمة اهتمامًا كبيرًا بالابتكار والبحث العلمي كوسيلة لتطوير التكنولوجيا وتحقيق التقدم، مما يعزز فهمها وتعاملها مع التحديات المستقبلية.

هـ. **التعاون الدولي**: تتبنى الدول المتقدمة سياسات التعاون الدولي وتبادل المعرفة والتكنولوجيا مع الدول الأخرى، مما يعزز الفهم المتبادل والتقدم الحضاري للجميع.

على سبيل المثال، يمكن النظر إلى دول مثل سنغافورة التي تعتمد على التكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التعليم والابتكار من خلال برامج حكومية واستثمارات في البحث العلمي، كما يمكن النظر إلى السويد التي تعتبر مدرسة عالمية في الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الحوار الثقافي الدولي المتجدد.

سابعاً: صناعة الزمن العراقي

إن إبتغاء تحويل الزمن الحضاري إلى واقع يومي واهتمام وطني ورصيد تنموي واقتصادي في العراق، فأنه يحتاج إلى استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد تشمل:

أ. **تحسين نظام التعليم**:

- **مناهج تعليمية متطورة**: تحديث المناهج الدراسية لتشمل موضوعات تعزز الفهم التاريخي والثقافي والتكنولوجي، وتدعم الإبداع والابتكار.
- **التعليم التقني والمهني**: تعزيز التعليم التقني والمهني لتلبية احتياجات السوق وتطوير المهارات التقنية لدى الشباب.

ب. **تشجيع الابتكار والتكنولوجيا:**

- **حاضنات الأعمال ومراكز الابتكار:** إنشاء حاضنات الأعمال ومراكز الابتكار لدعم الشركات الناشئة والمشاريع التكنولوجية.
- **البحث والتطوير:** زيادة الاستثمار في البحث والتطوير في المجالات العلمية والتكنولوجية.

ج. **تنمية الاقتصاد المستدام:**

- **تنويع الاقتصاد:** تقليل الاعتماد على النفط من خلال تنويع مصادر الدخل القومي وتعزيز القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية.
- **المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل.

د. **حماية التراث الثقافي وتعزيزه:**

- **ترميم المواقع التاريخية:** استثمار في ترميم وحماية المواقع الأثرية والتاريخية لتعزيز السياحة الثقافية.
- **الفعاليات الثقافية:** تنظيم فعاليات ثقافية وفنية لتعزيز الفهم والاعتزاز بالتراث الثقافي.

هـ. **السياسات الحكومية والدعم المؤسسي:**

- **سياسات تنموية شاملة:** وضع سياسات تنموية شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية الاقتصادية.
- **الشراكات الدولية:** تعزيز الشراكات الدولية لتبادل المعرفة والخبرات والتكنولوجيا.

و. **التوعية المجتمعية والمشاركة:**

- **حملات التوعية:** تنظيم حملات توعية لتعزيز الوعي بأهمية الزمن الحضاري والتنمية المستدامة.
- **المشاركة المجتمعية:** تشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار وتنفيذ المشاريع التنموية.

- **أمثلة على تطبيقات عملية:**

- **مدينة الابتكار:** إنشاء مدينة خاصة بالابتكار تضم شركات تكنولوجية ومراكز بحثية وتعليمية.
- **مهرجان الثقافة العراقية:** تنظيم مهرجان سنوي يحتفي بالتراث الثقافي العراقي ويعزز السياحة الثقافية.

- **برنامج دعم رواد الأعمال**: برنامج حكومي لدعم رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع توفير تمويل وتدريب وإرشاد.

ومن الجدير ذكره هو إمكانية صياغة مجموعة من العبارات الفلسفية الحكيمة والمُلهمة التي تربط بين العراق والمستقبل والزمن الحضاري لتعبر عن الرؤية والطموح والتحديات، والحافزيّة والحماس، وكالاتي:

- **العراق والجذور العريقة**: من عمق تاريخ العراق تنبثق جذور الحضارة، ومن تربة الأجداد نستمد قوة المستقبل. فالزمن الحضاري هو جسد الزمن العتيق الذي يضخ الحياة في أوردة الحاضر ليزهر غدًا مشرقًا.
- **الحاضر بوابة المستقبل**: في كل لحظة من لحظات الحاضر، نجد بذور المستقبل. لنكن على وعي بأن الزمن الحضاري لا يعرف الانفصال بين الماضي والحاضر، بل هو مسار ممتد نحوهما معًا، حيث نبني عراقًا جديدًا بمفردات الأصالة والإبداع.
- **الابتكار والإرث الثقافي**: عندما نحتضن تراثنا ونضيف إليه لمسات الابتكار، نصنع بذلك فسيفساء الزمن الحضاري. العراق كجسر يربط بين المجد القديم والأفق الجديد، يقودنا إلى مستقبل حيث تتناغم أصوات الأجداد مع أحلام الأجيال القادمة.
- **الرؤية التنموية الشاملة**: الزمن الحضاري للعراق هو رصيدنا التنموي الذي لا ينضب، حيث نجعل من كل خطوة تقدم نحو المستقبل، احتفاءً بماضينا العريق وتأكيدًا على حضورنا القوي في المشهد الحضاري العالمي.
- **التحديات كفرص**: في مواجهة التحديات، يكمن سر الزمن الحضاري. العراق، بتراثه وتاريخه، يعلمنا أن الصعاب ليست سوى فرص لنرتقي بأحلامنا ونحول الزمن إلى حليف لنا في مسيرة التقدم والازدهار.
- **الهوية الوطنية والمستقبل**: هويتنا الوطنية ليست مجرد صفحات من الماضي، بل هي نبض يحيي الزمن الحضاري في كل لحظة. العراق، منارة الشرق، يستضيء بماضيه ليهدي خطاه نحو مستقبل مليء بالأمل والابتكار.
- **العراق في قلب الزمن**: العراق ليس مجرد جغرافيا، بل هو نبض الزمن الحضاري ذاته. من بين أنقاض الحضارات العريقة، ينبثق مستقبل نرسمه بأيدينا، حيث الزمن يمتد ليشمل كل لحظة نعيشها ونسعى فيها نحو الأفضل.
- **التناغم بين الأجيال**: في العراق، تتناغم أجيال الماضي والحاضر والمستقبل في سيمفونية الزمن الحضاري. كل جيل يضيف نغمة جديدة في لحن الحياة، ليصنع معًا مستقبلًا يتردد صداه عبر العصور.

التأثير الوطني؛
من الهامش إلى المتن

المحاضرة الخامسة والعشرون

التأثير الوطني؛ من الهامش إلى المتن

"من لايؤثِّر، فلن يُقدّم أو يؤخّر"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: المقدمة

يُقصد بالتأثير الوطني هو مديات إستخدام الثقل النوعي (للقوى والقدرات والامكانات) الملموسة وغير الملموسة، وتسخيرها لترسيخ الثوابت الوطنية وتعزيز المصالح الحيوية والمكتسبات الرئيسية، وتحقيق المكانة والصدارة الإقليمية والدولية المبتغاة.

استناداً على ذلك فأنه ما يميّز دولة العراق عن باقي الدول في الشرق الأوسط والعالم بعدة عوامل تمنحها ميزة استثنائية تنافسية فريدة أهمها:

1. **الموقع الجغرافي والطبيعة الاستراتيجية**

- يقع العراق في قلب الشرق الأوسط، مما يجعله نقطة تلاقي للثقافات والحضارات والتجارة والسياسة والمحاور.
- يحتوي العراق على موارد طبيعية هائلة مثل النفط والغاز الطبيعي، مما يجعله مهماً اقتصادياً وسياسياً في المنطقة.

2. **التاريخ والثقافة:**

- يتمتع العراق بتاريخ وثقافة غنية، حيث كانت المنطقة مهداً للحضارات القديمة مثل السومريين والاكديين والبابليين والآشوريين.
- تعتبر مدن مثل بغداد والنجف وكربلاء وبابل وسامراء والموصل والبصرة مراكز ثقافية ودينية هامة في العالم الإسلامي.

3. **التنوع الديني والعرقي:** يضم العراق مجتمعًا متنوعًا من الطوائف الدينية والأعراق، مما يجعله مركزًا للتعايش السلمي بين الثقافات والأديان.
4. **الموارد البشرية والتعليم:**

- يمتلك العراق نسبة مهمة من فئة الشباب، مما يعزز قدرته على التطور والتقدم في مختلف المجالات.
- توجد جامعات ومؤسسات تعليمية عديدة تساهم في تطوير الموارد البشرية وتعزيز البحث العلمي.

5. **القوة العسكرية والأمنية:** بالرغم من التحديات الأمنية، إلا أن العراق يمتلك قوات مسلحة قوية ومتنوعة تسهم في استقرار المنطقة وحماية مصالحه.
6. **التنوع الطبيعي والبيئي:** يحتوي العراق على تنوع طبيعي كبير من الجبال والأنهار والصحارى، مما يوفر إمكانيات للسياحة البيئية والمغامرات والثروات.

ثانياً: التأثير الوطني بوجهيه

يتميز الوعي السياسي المتقدم بقدرته على تحشيد عوامل القوّة الوطنية بُغية تحويلها إلى عنصر نوعي يتدخل في زيادة رصيد القوة وتصعيد وهج التأثير لضمان تحقيق المصالح العليا والحيوية، واذا ما تمّ الاخفاق في استثمار ذلك فأن المردودات السلبية التراكمية وتداعياتها ستكون هي الحاكمة، وعلى خلفية ذلك فأنه يمكن لدولة العراق أن يكون لها تأثيرات وطنية إيجابية وسلبية على محيطها الإقليمي وعلى المستوى الدولي، كالاتي:

أ. **التأثيرات الوطنية الإيجابية:**

1. **تعزيز الأمن الإقليمي:**

- **إيجابية:** يمكن للعراق أن يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، خاصة من خلال محاربة الإرهاب وتنظيمات مثل داعش. تحقيق الأمن في العراق يساهم في استقرار المنطقة بشكل عام.
- **مثال:** مشاركة العراق في التحالفات الإقليمية لمكافحة الإرهاب يعزز من التعاون الأمني الإقليمي ويقلل من التهديدات المشتركة.

2. **التعاون الاقتصادي:**

- **إيجابية:** يمكن للعراق تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الجوار من خلال التجارة والاستثمار المشترك. هذا التعاون يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي مشترك وتحسين الظروف المعيشية في المنطقة.

- **مثال**: اتفاقيات التجارة الثنائية مع دول الجوار، ومشاريع البنية التحتية المشتركة مثل أنابيب النفط والغاز.

3. **الثقافة والتعليم**:

- **إيجابية**: العراق يمكن أن يكون مركزًا للثقافة والتعليم في المنطقة، من خلال التبادل الثقافي والبرامج التعليمية المشتركة.
- **مثال**: برامج التبادل الطلابي مع الدول المجاورة ومراكز الأبحاث المشتركة.

4. **الديبلوماسية وحل النزاعات**:

- **إيجابية**: يمكن للعراق أن يكون وسيطًا في حل النزاعات الإقليمية بفضل علاقاته المتنوعة مع مختلف الأطراف.
- **مثال**: وساطة العراق في الخلافات بين بعض دول الخليج وإيران.

ب. التأثيرات الوطنية السلبية:

1. **التوترات الطائفية والإثنية**:

- **سلبية**: التوترات الداخلية في العراق يمكن أن تنتقل إلى دول الجوار، مما يزعزع استقرار المنطقة.
- **مثال**: تصاعد التوترات الطائفية يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات مشابهة في دول مثل السعودية والبحرين.

2. **الإرهاب والجريمة المنظمة**:

- **سلبية**: إذا لم يتم السيطرة على الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة في العراق، فإن هذه التهديدات يمكن أن تمتد إلى دول الجوار.
- **مثال**: استخدام التنظيمات الإرهابية الأراضي العراقية كقاعدة للعمليات في الدول المجاورة.

3. **اللاجئون والنزوح**:

- **سلبية**:الأزمات الإنسانية في العراق قد تؤدي إلى تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة، مما يشكل ضغطًا على الموارد والبنى التحتية في هذه الدول.
- **مثال**: نزوح أعداد كبيرة من العراقيين إلى بعض دول الجوار خلال الأزمات التاريخية السابقة.

ج. **التأثيرات الدولية الإيجابية:**

1. **المساهمة في الاستقرار العالمي:**

- **إيجابية:** من خلال مكافحة الإرهاب والمشاركة في التحالفات الدولية، يمكن للعراق المساهمة في تعزيز الأمن العالمي.
- **مثال:** مشاركة العراق في التحالف الدولي ضد داعش.

2. **التعاون في الطاقة:**

- **إيجابية:** العراق كواحد من أكبر منتجي النفط في العالم يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في استقرار أسواق الطاقة العالمية، والغاز مستقبلاً.
- **مثال:** الاتفاقيات النفطية مع الدول الكبرى لضمان استقرار أسعار النفط.

3. **المساهمة في الحوار الثقافي والديني:**

- **إيجابية:** العراق يمكن أن يسهم في تعزيز الحوار الثقافي والديني على المستوى الدولي بفضل تاريخه وثقافته المتنوعة.
- **مثال:** مؤتمرات حوار الأديان التي تستضيفها بغداد.

د. **التأثيرات الدولية السلبية:**

1. **زعزعة الاستقرار الإقليمي:**

- **سلبية:** عدم الاستقرار في العراق يمكن أن يؤدي إلى تداعيات دولية، خاصة إذا انتقلت النزاعات إلى الدول المجاورة وأثرت على المصالح الدولية.
- **مثال:** تصاعد التوترات بين المحاور الاقليمية والدولية المتصارعة في المنطقة.

2. **تدفقات اللاجئين والمهاجرين:**

- **سلبية:** الأزمات الإنسانية في العراق يمكن أن تؤدي إلى موجات هجرة كبيرة إلى أوروبا والدول الأخرى، مما يشكل تحديات اقتصادية واجتماعية.
- **مثال:** زيادة طلبات اللجوء من العراقيين في أوروبا خلال فترات النزاع.

3. **الإرهاب الدولي:**

- **سلبية:** العراق يمكن أن يكون قاعدة لانطلاق العمليات الإرهابية التي تستهدف الدول الغربية.
- **مثال:** التخطيط لعمليات إرهابية دولية من قبل تنظيمات موجودة في العراق مثل تنظيم داعش.

ثالثاً: التأثيرات الاقليمية والدولية على العراق

تتأثر دولة العراق بشكل كبير بتفاعلاتها مع دول الجوار والدول الإقليمية والدول الكبرى، والتي بدورها تحمل تأثيراً (- مباشراً وغير مباشر – و- سلبياً وإيجابياً -) على العراق، وكالاتي:

أ. **التأثيرات الإيجابية:**

1. **التعاون الاقتصادي والتجاري:** الدول المجاورة مثل (الأردن والكويت وتركيا وايران والسعودية) يمكن أن تعزز التجارة الثنائية مع العراق، مما يدعم الاقتصاد العراقي.

2. **التعاون الأمني والعسكري:** التعاون مع دول الجوار في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة يمكن أن يعزز الأمن والاستقرار في العراق.

3. **المساعدات الإنسانية والتنموية:** تلقي العراق مساعدات إنسانية وتنموية من الدولالمجاورة، مما يساهم في إعادة بناء البنية التحتية وتحسين الخدمات.

ب. **التأثيرات السلبية:**

1. **التدخل في الشؤون الداخلية:** التدخل السياسي والعسكري من قبل بعض دول الجوار يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي.

2. **التوترات الحدودية:** النزاعات الحدودية مع الدول المجاورة يمكن أن تؤدي إلى توترات عسكرية وسياسية تؤثر على استقرار العراق.

3. **التنافس الإقليمي:** التنافس بين الدول الإقليمية الكبرى يمكن أن يؤدي إلى تحويل العراق إلى ساحة للصراعات الإقليمية.

ج. **التأثيرات الإيجابية للدول الكبرى والدول العظمى:**

1. **الدعم المالي والمساعدات:**الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية يمكن أن تقدم دعماً مالياً ومساعدات تقنية لإعادة الإعمار والتنمية في العراق.

2. **التعاون في مجال الطاقة:** التعاون مع الشركات الدولية الكبرى في مجال الطاقة يمكن أن يسهم في تطوير صناعة النفط والغاز في العراق.

3. **التدريب والدعم العسكري:** تقديم الدول الكبرى تدريباً ودعماً لوجستياً للقوات المسلحة العراقية لتعزيز قدراتها.

د. **التأثيرات السلبية للدول الكبرى والدول العظمى:**

1. **التدخل العسكري والسياسي:** التدخل العسكري والسياسي من قبل الدول الكبرى يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي وزيادة التوترات.

2. **العقوبات الاقتصادية:** فرض العقوبات الاقتصادية يمكن أن يضر بالاقتصاد العراقي ويزيد من معاناة الشعب.

3. **استغلال الموارد:** الشركات الدولية قد تستغل الموارد الطبيعية العراقية بشكل غير عادل، مما يؤدي إلى نزاعات محلية وإقليمية.

رابعاً: منهجية صناعة التأثير

لتكوين تأثير وطني واقليمي ودولي فعّال ومتميز، يمكن للعراق القيام بعدة خطوات مهمة:

أ. **تعزيز الاستقرار السياسي والأمني:** يجب على العراق تعزيز الاستقرار السياسي والأمني داخل البلاد، مما يعزز الثقة الدولية ويجذب الاستثمارات.

ب. **تعزيز الاقتصاد والتنمية:** ينبغي على العراق تنويع اقتصاده وتطوير البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ج. **بناء علاقات دولية إيجابية:** يجب على العراق بناء علاقات قوية ومتوازنة مع الدول الأخرى، والمشاركة بنشاط في المنظمات الإقليمية والدولية.

د. **تعزيز الثقافة والتعليم:** يمكن للعراق تعزيز الثقافة والتعليم لدعم التنمية البشرية وزيادة التأثير الثقافي والتعليمي.

هـ. **المساهمة في حل القضايا الإقليمية والدولية:** يمكن للعراق المساهمة في حل القضايا الإقليمية والدولية، مثل النزاعات والأزمات الإنسانية، وهذا سيعزز دوره في المنطقة والعالم.

مصادر مهمة

- **الموقع الجغرافي والطبيعة الاستراتيجية:**

1. المرجع العربي: "العراق: الموقع الجغرافي وأهميته الاستراتيجية"، لعبد الحسين شعبان، منشور في مجلة الدراسات الاستراتيجية العربية.
2. المرجع الأجنبي: ""Iraq's Strategic Importance in the Middle East، by Michael Eisenstadt, published in The Washington Institute for Near East Policy.

- **التاريخ والثقافة:**

1. المرجع العربي: "تاريخ العراق القديم"، لعلي الوردي، منشور في مجلة التاريخ العربي.

2. المرجع الأجنبي: "The History of Iraq: From Sumer to Saddam", by Charles River Editors.

- **التنوع الديني والعرقي:**

1. المرجع العربي: "التعايش السلمي بين الطوائف الدينية في العراق"، لحسين علي الحميري، منشور في مجلة الدراسات الدينية.
2. المرجع الأجنبي: "Ethnic and Religious Diversity in Iraq: The Kurds, Shia Arabs، and Sunni Arabs" by Rex A. Hudson, published by the Library of Congress.

- **الموارد البشرية والتعليم:**

1. المرجع العربي: "تطوير التعليم في العراق ودوره في بناء الموارد البشرية"، لمحمد علي الجبوري، منشور في مجلة التعليم والتربية.
2. المرجع الأجنبي: "Education in Iraq: Developments, Challenges, and Opportunities"، by UNESCO.

- **القوة العسكرية والأمنية:**

1. المرجع العربي: "القوات المسلحة العراقية وتطوراتها"، لعبد الكريم الصيد، منشور في مجلة الأمن الوطني.
2. المرجع الأجنبي: "Iraq's Military and Security Forces: A Brief Guide", by Anthony H. Cordesman, published by the Center for Strategic & International Studies.

- **التنوع الطبيعي والبيئي:**

1. المرجع العربي: "الموارد الطبيعية في العراق ودورها في التنمية المستدامة"، لمحمد عبد الله الحسيني، منشور في مجلة البيئة والتنمية المستدامة.
2. المرجع الأجنبي: "Natural Resources of Iraq: A Geographical Perspective", by Jafar J. Jawad, published in the Journal of Geography.

متلازمة الأمية الحضارية.. التفكيك والبناء

المحاضرة السادسة والعشرون

متلازمة الأمية الحضارية.. التفكيك والبناء

"توظيف محرّكات الحضارة؛ إرساءٌ للتطّور ووقايةٌ من التدهور"

الأميّة.. موت مُعجَّل وتفسَّخٌ مؤجلّ

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: المفهوم

الأمية، في تعريفها الحديث، تتجاوز مجرد القدرة على قراءة وكتابة النصوص البسيطة بل تشمل مجموعة متنوعة من الكفاءات والمهارات الأساسية التي يحتاجها الأفراد ليكونوا فاعلين في مجتمع معقد ومعولم. ولإيضاح مفهوم الأمية الحديثة يتم تبيان الاتي:

الأمية التقليدية (الأساسية):

الأمية الأبجدية: عدم القدرة على القراءة والكتابة وفهم النصوص البسيطة.

الأمية العددية: عدم القدرة على استخدام الأرقام والعمليات الحسابية الأساسية.

الأمية الوظيفية: تتضمن القدرة على استخدام القراءة والكتابة والرياضيات في الحياة اليومية والعمل. الشخص الأمي وظيفياً قد يستطيع قراءة نصوص بسيطة ولكنه يواجه صعوبة في التعامل مع النصوص الأكثر تعقيداً أو الرياضيات التي تتطلبها الحياة العملية.

الأمية الرقمية: تتعلق بالقدرة على استخدام التكنولوجيا الرقمية مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية والإنترنت. الأمية الرقمية تعني عدم القدرة على التعامل مع الأجهزة الحديثة أو فهم كيفية استخدام الإنترنت والتطبيقات المختلفة.

الأمية الإعلامية والمعلوماتية: تعني القدرة على الوصول إلى المعلومات، تقييمها بشكل نقدي، واستخدامها بشكل فعال. هذا يشمل القدرة على التمييز بين المصادر الموثوقة وغير الموثوقة، وفهم المحتوى الإعلامي.

الأمية الصحية: تشير إلى قدرة الأفراد على فهم المعلومات الصحية الأساسية واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهم. تتضمن القدرة على قراءة وفهم التعليمات الطبية، معرفة كيفية الوقاية من الأمراض، واستخدام الخدمات الصحية بشكل فعال.

الأمية الثقافية: تتعلق بالقدرة على فهم واحترام التنوع الثقافي، ومعرفة التاريخ والقيم الثقافية للمجتمع الذي يعيش فيه الفرد.

الاميّة القيمية: توضّح مركب القيم الحاكمة في الدولة؛ المجتمعية والفردية والتنظيمية، ومديات تدخلها في صياغة التخلف الحضاري والتنموي.

هذا المفهوم الموسع للأمية يعكس الفهم المتطور للاحتياجات المعاصرة للمواطنين في مجتمع معقد ومتصل عالميًا، لذلك تم وصفه (بالمتلازمة) كونه متداخل ومتشابك ومعقد، وله تأثير مباشر على الفاعلية الحضارية لاي دولة وأمة ومؤسسة. إنه يتطلب مجموعة متنوعة من المهارات والمعرفة التي تتجاوز القدرات التقليدية على القراءة والكتابة، مما يجعل التعليم والتدريب المستمر ضروريًا في عالم يتغير بسرعة.

ثانياً: الأمية إستنزاف حضاري

إن تأثيرات وتداعيات الأنواع المختلفة من الأمية على الدول والشعوب والأفراد متنوعة وشاملة تشمل عدة مناحي، أهمها:

على مستوى الأفراد:

الأمية التقليدية (الأبجدية والعددية):

اقتصاديًا:تقليل فرص الحصول على وظائف لائقة وزيادة الاعتماد على الوظائف غير الرسمية أو ذات الأجور المنخفضة.

اجتماعيًا: انخفاض الثقة بالنفس والشعور بالعزلة الاجتماعية، مما يؤثر على العلاقات الاجتماعية والمشاركة في الأنشطة المجتمعية.

صحيًا: صعوبة في فهم التعليمات الطبية، الأدوية، والنصائح الصحية، مما يؤدي إلى سوء الحالة الصحية وزيادة المخاطر الصحية.

الأمية الوظيفية:

اقتصاديًا: عدم القدرة على التكيف مع متطلبات العمل الحديثة، مما يؤدي إلى البطالة أو عدم الاستقرار الوظيفي.

اجتماعيًا: مواجهة صعوبة في التعامل مع الوثائق الرسمية، والمعاملات اليومية مثل ملء النماذج أو التفاعل مع الخدمات العامة.

الأمية الرقمية:

اقتصاديًا: فقدان فرص العمل في السوق الحديثة التي تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا الرقمية.

اجتماعيًا: تقليل القدرة على التواصل الاجتماعي عبر المنصات الرقمية، مما يزيد من الشعور بالعزلة.

تعليميًا: صعوبة في الوصول إلى المعلومات والموارد التعليمية المتاحة عبر الإنترنت.

الأمية الإعلامية والمعلوماتية:

اقتصاديًا: ضعف القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية واعية أو التعامل مع المعلومات المالية بشكل فعال.

اجتماعيًا: زيادة عرضة للتضليل الإعلامي والشائعات، مما يؤدي إلى سوء الفهم واتخاذ قرارات غير مستنيرة.

سياسيًا:ضعف المشاركة المدنية والسياسية بسبب عدم القدرة على فهم وتحليل الأخبار والمعلومات السياسية بشكل صحيح.

الأمية الصحية:

صحيًا: زيادة مخاطر الصحة بسبب عدم القدرة على فهم التعليمات الطبية والنصائح الصحية بشكل صحيح.

اقتصاديًا: زيادة التكاليف الطبية بسبب الوقاية غير الكافية أو العلاج غير المناسب.

الأمية الثقافية:

اجتماعيًا: ضعف التفاهم الثقافي والتسامح، مما يؤدي إلى النزاعات والتوترات الاجتماعية.

اقتصاديًا: ضعف القدرة على التفاعل في بيئة عمل متعددة الثقافات، مما يؤثر على فرص العمل والشراكات الدولية.

على مستوى المجتمعات:

اقتصاديًا:

انخفاض الإنتاجية: قلة الكفاءات المتاحة تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الاقتصادية.

زيادة الفقر: ارتفاع معدلات الأمية يرتبط بزيادة معدلات الفقر بسبب قلة الفرص الاقتصادية.

اجتماعيًا:

زيادة التفاوت الاجتماعي: تفاوت في فرص التعليم والعمل يؤدي إلى زيادة الفجوات بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

زيادة الفجوات: يؤدي إلى فوضى واضطرابات وانقسامات.

ثالثاً: استراتيجيات لمواجهة الأمية

تنبري الدول الواعية إلى إتخاذ حزمة إستراتيجيات تدخلية لمعالجة كافة مظاهر مُتلازمة الأمية الحضارية، أهمها:

تعزيز التعليم الأساسي:

تحسين جودة التعليم: الاستثمار في تحسين جودة التعليم الأساسي من خلال تدريب المعلمين، تحسين المناهج الدراسية، وتوفير الموارد التعليمية المناسبة.

زيادة الوصول إلى التعليم: توفير فرص التعليم المجاني والإلزامي للجميع، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً مثل الفتيات والأطفال في المناطق الريفية.

تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفية:

برامج تعليم الكبار: إنشاء برامج مخصصة لمحو أمية الكبار تشمل التعليم الأساسي والتدريب على المهارات الوظيفية.

التعلم المستمر: تشجيع التعليم المستمر وتوفير فرص للتدريب المهني والتقني للأفراد في مراحل مختلفة من حياتهم.

التوعية الرقمية:

تعليم المهارات الرقمية: دمج التعليم الرقمي في المناهج الدراسية وتعليم الكبار، مع التركيز على الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا.

توفير البنية التحتية الرقمية: تحسين الوصول إلى الإنترنت والأجهزة الرقمية خاصة في المناطق النائية والمحرومة.

التثقيف الإعلامي والمعلوماتي:

تنمية التفكير النقدي: تضمين مهارات التفكير النقدي والتحليل الإعلامي في المناهج الدراسية.

التوعية بأهمية المعلومات الموثوقة: حملات توعية حول أهمية التحقق من المعلومات والتمييز بين الأخبار الحقيقية والزائفة.

التثقيف الصحي:

التعليم الصحي: إدراج الصحة كموضوع أساسي في المناهج الدراسية وتقديم برامج تثقيف صحي للكبار.

تحسين الوصول إلى المعلومات الصحية: توفير مصادر موثوقة وسهلة الفهم للمعلومات الصحية عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية.

التوعية الثقافية:

تعليم التنوع الثقافي: تعزيز فهم واحترام التنوع الثقافي من خلال التعليم والمبادرات المجتمعية.

تشجيع الحوار بين الثقافات: إنشاء برامج ومشاريع تشجع التفاعل والتفاهم بين مختلف الثقافات.

رابعاً: الأثر الإيجابي لمواجهة الأمية

تتحصل الدولة على عوائد مستدامة اذا مانجحت في معالجة عُضال الأمية، تشمل:

التنمية الاقتصادية:

زيادة الإنتاجية وتوفير قوة عمل مؤهلة تسهم في النمو الاقتصادي المستدام.

تقليل معدلات الفقر من خلال تحسين فرص العمل والدخل.

التماسك الاجتماعي:

تحسين التفاهم والتسامح بين الأفراد من خلال التعليم الثقافي.

تقليل معدلات الجريمة من خلال توفير فرص اقتصادية وتعليمية.

الصحة العامة:

تحسين الحالة الصحية للأفراد من خلال التوعية الصحية والقدرة على فهم المعلومات الطبية.

تقليل تكاليف الرعاية الصحية من خلال الوقاية والعلاج المبكر.

الحكم الرشيد:

تعزيز المشاركة المدنية والسياسية من خلال تحسين الوعي السياسي والتعليم الإعلامي.

تقوية المؤسسات الحكومية من خلال توفير كفاءات مؤهلة وقادرة على الإدارة الفعالة.

خامساً: تجارب ناجحة لمواجهة الأمية

حملة "التعليم للجميع:مبادرة عالمية تهدف إلى تحقيق التعليم الابتدائي الشامل بحلول عام 2030.

تضمنت هذه الحملة العديد من المشاريع الناجحة في مختلف البلدان لتحسين الوصول إلى التعليم وجودته.

برامج تعليم الكبار في البرازيل: اعتمدت البرازيل برامج تعليم الكبار التي تشمل محو الأمية وتعليم المهارات الحياتية، مما أدى إلى تقليل معدلات الأمية وزيادة فرص العمل.

مشروع "محو الأمية الرقمية" في كينيا: مشروع يهدف إلى تدريب الشباب والكبار على المهارات الرقمية، مما ساعد في تحسين فرص العمل وزيادة المشاركة الاجتماعية.

مصادر مهمة

الكتب العربية:

عبد الفتاح جلال، "الأمية: المشكلة والحل"، 2010، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

أحمد زكي بدوي، "محو الأمية وتعليم الكبار"، 2015، دار المعارف، القاهرة، مصر.

نهاد عبد الغني، "التعليم والتنمية في الوطن العربي"، 2018، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

الكتب الأجنبية:

David Archer and Sara Cottingha, "Reflect Mother Manual: A New Approach to Adult Literacy", 1996, ActionAid, London, UK.

UNESCO, "Global Education Monitoring Report: Literacy for Life", 2006 , UNESCO Publishing, Paris,. France

Brian V. Street, "Literacy and Development: Ethnographic Perspectives, 2001, Routledge, London, UK.

هوية النماذج..
من الشواش إلى الفرادة

المحاضرة السابعة والعشرون

هوية النماذج.. من الشواش إلى الفرادة

"دولة بلا هوية؛ (كيانٌ بلا ملامح جَليّة) على طريق (التَيهِ والفوضوية)"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: صيرورة الهوية

كرحلة وليده كَلكامش، لازال العراق يعاني من أجل صياغة هوية تتواءم مع مناخية الوطنية الجديد، وفضاءات الاقليمية والدولية المتطورّة، لان الهوية هو التعبير عن العقيدة والمنهج والرغبات والتطلعات، والوعي والادراك، وبحسب ما تمليه استحقاقات الحاضر والمستقبل، وبما يضمن استدامة الدولة: (وجوداً واستقراراً ونماءً ومكانةً).

فأن للهوية عدّة تمظهرات وأبعاد تعكس طبيعة العراق الجديد، وتمظهرات هذه الهوية تتمثل بالجوانب الاتية:

1. **السياسية ونظام الحكم**: نظام ديمقراطي بني على دستور يحافظ على فصل السلطات ويضمن التمثيل العادل لجميع فئات المجتمع.
2. **الاقتصادية**: اقتصاد سوقي مفتوح يشجع على الاستثمار والتنمية المستدامة، مع اهتمام بتوزيع الثروة بشكل عادل (رأسمالي اجتماعي).
3. **النظام الحزبي**: نظام متعدد الأحزاب يضمن حرية التنافس والتنوع السياسي دون احتكار للسلطة.
4. **النظام الانتخابي**: نظام انتخابي عادل وشفاف يضمن مشاركة الجميع وتمثيلهم بشكل فعال.
5. **منظومة الحقوق والحريات**: احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مكفول بقوانين وضمانات دستورية.
6. **الاجتماعية**: نظام اجتماعي يضمن العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الضرورية لجميع فئات المجتمع.
7. **الثقافية والفكرية**: تعزيز الهوية الثقافية وتشجيع الابتكار والتفكير النقدي.

8. **الأمنية والعسكرية**: تطوير قوات الأمن والدفاع لضمان الاستقرار وحماية الحدود الوطنية.

9. **الإدارية والمؤسسية**: تحسين الإدارة الحكومية وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

10. **القانونية والتشريعية**: نظام قانوني يضمن المساواة أمام القانون وتطبيق العدالة بكفاءة.

11. **شكل الدولة**: دولة وحدة تعزز الاندماج الوطني وتحافظ على تنوع الثقافات والهويات.

12. **الدبلوماسية**: سياسة خارجية تعزز التعاون الإقليمي والدولي وتحقق مصالح العراق.

13. **التخطيطية**: استراتيجيات تنموية مستدامة تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة وتحسين جودة الحياة.

14. **العلمية والتربوية والتعليمية**: تعزيز التعليم والبحث العلمي وتطوير البنية التحتية التعليمية.

15. **التربوية**: نظام تعليمي يركز على تنمية المهارات والقدرات وتعزيز القيم الإنسانية.

أما ما يستدعيه كل جانب لإستيفاء كينونة بُعده الهوياتي، فيمكن إيضاحه بالاتي:

1. **السياسية ونظام الحكم**: يشمل هذا النظام القوانين واللوائح التي تحدد كيفية اختيار الحكومة وممارسة السلطة، مع آليات فعّالة للرقابة والتوازن بين السلطات.

2. **الاقتصادية**: تتضمن هذه النقطة سياسات الضرائب، وتنظيم السوق، وإدارة الموارد الطبيعية، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال.

3. **النظام الحزبي**: يتعلق هذا بتنظيمات الأحزاب السياسية ودورها في عملية صنع القرار والتنافس الديمقراطي.

4. **النظام الانتخابي**: يتعلق بالقوانين واللوائح التي تحكم عمليات الانتخابات وضمان نزاهتها وشفافيتها.

5. **منظومة الحقوق والحريات**: تشمل هذه النقطة الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير والدين والتجمع، وضمان تطبيقها دون تمييز.

6. **الاجتماعية**: يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان، والعمل على تقليل الفجوات الاجتماعية.

7. **الثقافية والفكرية**: تتعلق بالسياسات التي تعزز التعدد الثقافي وتشجيع الفنون والأدب والعلوم.

8. **الأمنية والعسكرية**: تتعلق بتوفير الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد من التهديدات الخارجية.

9. **الإدارية والمؤسسية**: يتعلق بتحسين الإدارة الحكومية ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في العمل الحكومي.

10. **القانونية والتشريعية**: يتعلق بتطوير القوانين واللوائح لضمان المساواة وتطبيق العدالة بكفاءة.

11. **شكل الدولة**: يمكن أن يتضمن هذا الفيدرالية أو الوحدوية والتحديد الواضح لصلاحيات الحكومات المحلية.

12. **الدبلوماسية:** يتعلق بالسياسة الخارجية وتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى والمشاركة في المنظمات الدولية.

13. **التخطيطية:** يتعلق بوضع خطط طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

14. **العلمية والتربوية والتعليمية:** يتعلق بتحسين نظام التعليم وتشجيع البحث العلمي وتوفير الفرص التعليمية للجميع.

15. **التربوية:** يتعلق بتطوير مناهج تعليمية تشجع على التفكير النقدي وتعزز القيم الإنسانية والاجتماعية.

ان تحقيق هذه الأهداف يتطلب التعاون والجهود المشتركة من قبل المجتمع ككل وتوفير الإرادة السياسية للتغيير والتحسين.

ثانياً: تحديات صناعة الهوية.. تجارب دولية

يُعاني العراق، التي تعاني من تحديات متعددة في مختلف الجوانب، وهو مايستدعي اختيار نماذج وتجارب دولية تتناسب مع سياقها الفريد وتحترم تاريخها وثقافتها،وبهذا الصدد بالامكان تسليط الضوء على التجارب الاتية:

1. **المصالحة الوطنية والمساواة الاجتماعية في جنوب أفريقيا:** تجربة جنوب أفريقيا في التصالح والمصالحة بعد فترة العنف والانقسام العرقي يمكن أن توفر دروسا قيمة في بناء مجتمع موحد ومتساوٍ.

2. **الديمقراطية المتعددة الأحزاب في ألمانيا واليابان:** تجارب ألمانيا واليابان في بناء أنظمة ديمقراطية تعتمد على الحكم القانوني والشفافية يمكن أن تكون مثالية لتعزيز الديمقراطية في العراق.

3. **تحقيق الازدهار الاقتصادي في سنغافورة وكوريا الجنوبية:** تجارب سنغافورة وكوريا الجنوبية في تحويل اقتصاداتهما من النمو الاقتصادي إلى الازدهار يمكن أن تقدم دروسا حول كيفية تنمية الاقتصاد وتعزيز فرص العمل وتخفيف الفجوات الاقتصادية.

4. **تطوير البنية التحتية في الصين والهند:** تجارب الصين والهند في بناء بنية تحتية قوية وتحقيق التنمية البشرية يمكن أن توفر نماذج لتحسين البنية التحتية وتعزيز الخدمات الأساسية في العراق.

5. **إدارة الأزمات والأمن في كولومبيا وكوريا الجنوبية:** تجارب كولومبيا وكوريا الجنوبية في التعامل مع الأزمات الأمنية وإعادة بناء السلام تقدم دروسا حول كيفية التصدي للتحديات الأمنية وتحقيق الاستقرار.

هذه النماذج ليست سوى بعض الأمثلة، والتي يقتضي تحليلها بعناية لاستخلاص الدروس المناسبة التي يمكن تطبيقها في السياق العراقي، وبُغية التفصيل في تجارب اكبر وفي جوانب اختصاصية مهمة اتخذتها الدول في صناعة هوية لقطاعاتها المختلفة ونموذجاً لوظائفها ومهامها، يتم تبيان الاتي:

مكافحة الفساد فيما يلي بعض النماذج الدولية والتجارب التي يمكن أن توفر أفكارًا وممارسات فعّالة في مكافحة الفساد:

سنغافورة: تُعتبر سنغافورة واحدة من الدول التي نجحت في مكافحة الفساد بشكل كبير. تعتمد سنغافورة على تطبيق قوانين صارمة ومراقبة فعالة للأعمال الحكومية، بالإضافة إلى تشجيع الشفافية والمساءلة.

هونغ كونغ: تتمتع هونغ كونغ بنظام قضائي مستقل ونزيه، وهو ما يسهم في مكافحة الفساد بشكل فعّال. كما تتبنى الحكومة سياسات نشطة لتعزيز الشفافية ومكافحة الرشوة.

السويد: تُعتبر السويد واحدة من الدول الأقل فسادًا في العالم. يرجع ذلك جزئيًا إلى الثقافة القائمة على النزاهة والشفافية، بالإضافة إلى نظام قضائي فعّال وحكومة تدعم الشفافية والمساءلة.

هولندا: تُعتبر هولندا نموذجًا آخر لمكافحة الفساد بفضل الإجراءات القانونية الصارمة والنظام القضائي الفعّال. كما تولي الحكومة اهتمامًا خاصًا بتشجيع الشفافية في العمل الحكومي والشركات.

النرويج: تعتمد النرويج على نظام قانوني صارم وشفافية عالية في إدارة الشؤون الحكومية، مما يسهم في تقليل الفساد وتعزيز النزاهة.

التفكير والتخطيط الاستراتيجي: فيما يأتي بعض النماذج والتجارب الدولية في التفكير والتخطيط الاستراتيجي التي يمكن أن تكون مفيدة للعراق:

الولايات المتحدة: تتمتع الولايات المتحدة بتاريخ طويل في التخطيط الاستراتيجي، سواء على المستوى العسكري أو الاقتصادي أو السياسي، تعتمد الولايات المتحدة على إعداد خطط طويلة الأمد وتحديد الأهداف وتنفيذها بشكل نظامي وفعال.

الصين: تتميز الصين بتنفيذ خطط تنموية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز الاقتصاد وتحسين جودة الحياة للمواطنين. يعتمد التخطيط الاستراتيجي في الصين على التوجيهات الخمسية وخطط التنمية الوطنية.

سنغافورة: تُعتبر سنغافورة واحدة من أفضل النماذج في التخطيط الاستراتيجي، حيث تتمتع بحكومة فعالة تضع خططاً دقيقة لتحقيق التنمية وتطوير البنية التحتية وتعزيز الابتكار.

ألمانيا: تتمتع ألمانيا بتاريخ طويل في التخطيط الصناعي والاقتصادي، حيث تعتمد على استراتيجيات واضحة لتعزيز الابتكار وتحقيق التنمية المستدامة.

اليابان: تُعتبر اليابان من أبرز الدول في التخطيط الاستراتيجي، حيث تضع خططًا طويلة الأمد لتحسين البنية التحتية وتعزيز الابتكار وتعزيز التنمية الاقتصادية.

التربية والتعليم: هناك عدة نماذج دولية وتجارب تتميز بنجاحها في مجال التربية والتعليم، بامكان العراق الاستفادة منها:

فنلندا: تعتبر فنلندا من بين أعلى الدول في التعليم حول العالم. تتميز بنموذج تعليمي يركز على تطوير مهارات التفكير النقدي والتحليلي والإبداع، ويشجع على التعلم الذاتي والمشاركة الفعّالة للطلاب.

سنغافورة: تُعتبر سنغافورة من النماذج الناجحة في تحقيق التميز التعليمي، حيث تتميز بنظام تعليمي شامل يركز على التقييم المستمر وتوفير الفرص المتساوية للتعليم.

كوريا الجنوبية: تتميز كوريا الجنوبية بنموذج تعليمي يضع الكثير من التركيز على الاختبارات والتقييم، مما يحفز الطلاب على العمل الجاد والتفوق الأكاديمي.

كندا: تتميز كندا بنموذج تعليمي يشجع على التعلم النشط والتفكير النقدي، ويعتمد على تقديم بيئة تعليمية متنوعة وملائمة لاحتياجات الطلاب.

الدنمارك: تتميز الدنمارك بنموذج تعليمي يعتمد على المشاركة الفعّالة للطلاب في صنع القرار وتحفيزهم على التعلم الذاتي وتطوير مهارات التفكير النقدي.

الهوية والانتماء: في مجال الثقافة الوطنية والمواطنة، هناك عدة نماذج دولية وتجارب تتميز بنجاحها في تعزيز الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء والتضامن بين المواطنين،منها:

سويسرا: تُعتبر سويسرا من أفضل النماذج في تعزيز الهوية الوطنية والمواطنة، حيث تعتمد على مجموعة متنوعة من اللغات والثقافات وتشجع على التعددية واحترام الاختلافات.

كندا: تعتبر كندا من الدول التي تعتمد على سياسات تعزز التعددية الثقافية وتقدر الانتماء المواطن والشعور بالانتماء إلى البلاد بغض النظر عن الخلفية الثقافية.

النرويج: تتميز النرويج بنموذج يعتمد على الشمولية وتقدير التنوع الثقافي وتعزيز الشعور بالمواطنة من خلال توفير الفرص المتساوية لجميع المواطنين.

نيوزيلندا: تعتبر نيوزيلندا نموذجًا ملهمًا في تعزيز الثقافات الأصلية والمحافظة على التنوع الثقافي، مما يسهم في تعزيز الهوية الوطنية والمواطنة.

اليابان: تعتمد اليابان على قيم الانضباط والتضامن والانتماء الوطني في تعزيز الهوية الوطنية والمواطنة، مما يعكس قوة الروابط الاجتماعية والثقافية في المجتمع الياباني.

التسامح: في مجال التعايش والتسامح والسلم الأهلي والمجتمعي، هناك عدة نماذج دولية وتجارب تتميز بنجاحها في تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف الفئات والثقافات في المجتمع،منها:

ماليزيا: تُعتبر ماليزيا نموذجًا ملهمًا في التعايش السلمي بين الأعراق والثقافات المختلفة، حيث تتمتع بتعددية ثقافية ودينية تسودها الاحترام المتبادل والتفاهم.

كوسوفو: تشهد كوسوفو تجربة ناجحة في التعايش بين الأعراق والأديان المختلفة، وتعتمد على الحوار والتفاهم وتشجيع التعايش السلمي بين المجتمعات.

كندا: تعتبر كندا نموذجًا في تعزيز التعايش السلمي بين مختلف الثقافات والديانات، وتتبنى سياسات تشجع على الاندماج واحترام التنوع الثقافي.

سويسرا: تتميز سويسرا بتعددية لغات وثقافات وديانات، وتعتمد على نظام فدرالي يضمن الحكم المحلي والمركزي، مما يسهم في تعزيز التعايش والسلم الأهلي.

التحول الرقمي الذكي: في مجال التطور التكنولوجي والتحول الرقمي والمؤسسات الذكية والمدن الذكية والذكاء الاصطناعي، هناك عدة نماذج وتجارب دولية تعتبر ملهمة ومفيدة يمكن أن يستوحى منها العراق الكثير:

الصين: تُعتبر الصين من الدول الرائدة في تنفيذ مشاريع التحول الرقمي وبناء المدن الذكية، حيث تسعى إلى استخدام التكنولوجيا لتحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة للمواطنين.

الإمارات العربية المتحدة (مدينة دبي الذكية): تعتبر دبي من أوائل المدن في العالم التي تطبق مفاهيم المدينة الذكية، حيث تعتمد على التكنولوجيا لتحسين جودة الحياة وتسهيل الخدمات الحكومية والتفاعل بين المواطنين والحكومة.

سنغافورة: تُعتبر سنغافورة من الدول الرائدة في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين البنية التحتية وتقديم الخدمات الحكومية بشكل فعّال وسلس.

اليابان: تعتمد اليابان على تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات مثل الصحة والتعليم والنقل لتحسين كفاءة الخدمات وزيادة الإنتاجية.

أستراليا (مدينة سيدني الذكية): تعتبر مدينة سيدني من الأمثلة على تطبيق مفاهيم المدينة الذكية، حيث تستخدم التكنولوجيا لتحسين إدارة النقل والمرافق العامة وزيادة الاستدامة البيئية.

الابداع والابتكار: في مجال الابداع والابتكار، هناك العديد من النماذج والتجارب الدولية التي تستحق الاهتمام والاستفادة،منها:

الولايات المتحدة (وادي السيليكون): يُعتبر وادي السيليكون في كاليفورنيا نموذجًا بارزًا للابتكار والريادة التكنولوجية، حيث تتمركز فيه العديد من الشركات والمؤسسات التقنية الرائدة في العالم.

السويد: تتميز السويد بثقافة الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير، وتعتبر مؤسساتها التعليمية والشركات الناشئة من أبرز محركات التقدم التكنولوجي والابتكاري.

اليابان: تعتبر اليابان من الدول الرائدة في مجال الابتكار التقني، حيث تتمتع بتاريخ طويل في تطوير تقنيات مبتكرة في مختلف المجالات مثل الإلكترونيات والسيارات والطب.

سنغافورة: تتبنى سنغافورة استراتيجية قوية لتعزيز الابتكار وتطوير القطاع التكنولوجي، وتستثمر في بناء بنية تحتية رقمية متطورة لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية الدولية.

بيئة الاعمار والاستثمار: في مجال بيئة الأعمال والاستثمار والريادة، هناك العديد من النماذج والتجارب الدولية التي يمكن الاستفادة منها:

الولايات المتحدة (وادي السيليكون): يُعتبر وادي السيليكون في كاليفورنيا أحد أشهر المراكز العالمية للابتكار وريادة الأعمال التكنولوجية، حيث تتمركز فيه العديد من الشركات الناشئة والمؤسسات التقنية الكبيرة.

سنغافورة: تُعتبر سنغافورة من أفضل الوجهات لريادة الأعمال والاستثمار، حيث تتميز بتشجيع الحكومة للابتكار والشفافية في الإجراءات التنظيمية والدعم القوي للشركات الناشئة.

الصين (مدينة شنغهاي): تشهد مدينة شنغهاي في الصين نمواً سريعاً في قطاع ريادة الأعمال والابتكار، حيث توفر بيئة استثمارية مشجعة وتوفر الحكومة الصينية دعماً كبيراً للشركات الناشئة والابتكارية.

ألمانيا (برلين): تعتبر برلين عاصمة لريادة الأعمال في ألمانيا، حيث تتميز ببيئة تشجع على الابتكار والتعاون بين الشركات الناشئة والمؤسسات الكبيرة والمراكز البحثية.

السياحة: في مجال صناعة وترويج السياحة الدينية والآثارية والتاريخية، هناك العديد من الوجهات العالمية التي تُعتبر مثالية للاستفادة من تجاربها:

السعودية (مكة المكرمة والمدينة المنورة): تعتبر مكة المكرمة والمدينة المنورة أهم الوجهات الدينية للمسلمين حول العالم، حيث يأتي المسلمون من مختلف البلدان لأداء العمرة والحج وزيارة المسجد النبوي.

مصر (أهرامات الجيزة ومعابد الأقصر): تُعتبر مصر وجهة سياحية مميزة بفضل تاريخها العريق وآثارها الهائلة، مثل أهرامات الجيزة ومعابد الأقصر والكرنك.

إيطاليا (روما والفاتيكان): تتميز إيطاليا بثراء تاريخي وثقافي كبير، حيث يمكن زيارة مدينة روما القديمة ومعالمها التاريخية الشهيرة، بالإضافة إلى الفاتيكان ومعالمه الدينية.

اليونان (أثينا وسانتوريني): تُعتبر اليونان وجهة سياحية شهيرة بفضل تاريخها العريق ومواقعها الأثرية، مثل أكروبوليس أثينا وجزيرة سانتوريني الساحرة.

القيم الوطنية: في مجال القيم الأخلاقية، تتباين الثقافات والمجتمعات في مختلف أنحاء العالم، ولكن هناك بعض القيم الأساسية التي يمكن الاستفادة منها وتطويرها على المستوى الفردي والمجتمعي والوطني:

الصدق والنزاهة: تُعتبر الصدق والنزاهة قيمًا أساسية في بناء الثقة وتعزيز العلاقات الإنسانية، وتشجع على النمو الشخصي والتطور المجتمعي الإيجابي.

العدالة والمساواة: تُعتبر العدالة والمساواة قيمًا أساسية لضمان حقوق الإنسان وتحقيق التوازن الاجتماعي والتنمية المستدامة.

التسامح واحترام الاختلاف: تعزز قيم التسامح واحترام الاختلاف التعايش السلمي وتعزيز التفاهم والتعاون بين أفراد المجتمع المتنوعين.

التعلم والتطوير المستمر: تشجع قيم التعلم والتطوير المستمر على الابتكار والتقدم الفردي والجماعي وتعزز ثقافة الاستمرارية والتحسين المستمر.

حب الوطن والولاء: يعزز حب الوطن والولاء القيم الوطنية ويشجع على المشاركة المجتمعية وحماية مصالح البلاد والمجتمع.

استقاء القيم الأخلاقية الفردية والمجتمعية والوطنية يساهم في بناء مجتمعات قوية ومترابطة، ويعزز التنمية الشاملة والازدهار المستدام. من خلال تعزيز هذه القيم وتشجيعها، يمكن للعراق بناء مجتمع متماسك ومزدهر يستند إلى العدالة والتسامح والتعاون والاحترام المتبادل.

تتميز عدة دول بتقديم مثال جيد في تعزيز القيم الأخلاقية الفردية والمجتمعية والوطنية، من بين هذه الدول:

الدانمارك: تُعتبر الدانمارك واحدة من الدول الرائدة في مجال القيم الأخلاقية، حيث تتميز بثقافة تحترم النزاهة والشفافية وتعزز التسامح والمساواة.

نيوزيلندا: تُعتبر نيوزيلندا من الدول المتقدمة في تعزيز القيم الأخلاقية والمجتمعية، حيث تشجع على التسامح واحترام الاختلاف وتتبنى سياسات تعزز المساواة وحقوق الإنسان.

فنلندا: تتمتع فنلندا بسمعة قوية في تعزيز القيم الأخلاقية والاجتماعية، حيث تُشجع على النزاهة والعدالة الاجتماعية وتوفير الفرص المتساوية لجميع أفراد المجتمع.

كندا: تُعتبر كندا من الدول الرائدة في تعزيز التسامح والتعايش السلمي بين ثقافات متعددة، وتُحترم حقوق الإنسان وتعمل على تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية.

سويسرا: تتميز سويسرا بثقافة قوية تعزز النزاهة والمسؤولية الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، وتتبنى سياسات تشجع على العدالة والتسامح.

العدالة وحقوق الانسان: في مجال العدالة وحقوق الإنسان، هناك عدة دول تتصدر وتتميز بتطبيق نماذج جيدة يمكن للعراق الاستفادة منها:

السويد: تُعتبر السويد واحدة من الدول الرائدة في مجال حقوق الإنسان، حيث تتميز بنظام قضائي مستقل وفعّال، وتعتمد على قوانين تحمي حقوق الإنسان وتعزز المساواة والعدالة الاجتماعية.

كندا: تتميز كندا بالتزام قوي بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وتُحترم فيها حقوق الأقليات وحرية التعبير وتوفير الفرص المتساوية لجميع المواطنين.

النرويج: تعتبر النرويج من الدول الرائدة في حماية حقوق الإنسان، وتتميز بنظام قضائي مستقل ونزيه، وتعتمد على سياسات تشجع على المساواة والتعايش السلمي بين ثقافات متعددة.

ألمانيا: تتميز ألمانيا بنظام قضائي فعّال ومستقل يحمي حقوق الإنسان ويعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتُعتبر من الدول التي تحترم فيها الحريات الأساسية وتعزز حقوق الأقليات.

فنلندا: تُعتبر فنلندا من الدول الرائدة في تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتتميز بنظام قضائي شفاف وفعّال يضمن حماية حقوق جميع المواطنين.

إدارة الذكاء والمواهب: في مجال إدارة الذكاء المتعدد والمواهب المتنوعة، هناك عدة دول تتميز بتطبيق استراتيجيات ناجحة يمكن للعراق الاستفادة منها:

فنلندا: تُعتبر فنلندا واحدة من الدول الرائدة في تطبيق نماذج إدارة الذكاء المتعدد في التعليم، حيث تُشجع على تطوير مهارات الطلاب في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك التعلم اللغوي والرياضيات والعلوم والفنون.

سنغافورة: تُعتبر سنغافورة من الدول الرائدة في تطبيق استراتيجيات إدارة الذكاء المتعدد، حيث تُشجع على تنمية مهارات الطلاب في المجالات الأكاديمية والمهنية والفنية والرياضية.

الولايات المتحدة الأمريكية: تتميز الولايات المتحدة بتبنيها لنماذج متعددة لإدارة الذكاء والمواهب، وتوفير برامج تعليمية متنوعة تلبي احتياجات الطلاب ذوي المواهب المختلفة.

كوريا الجنوبية: تُعتبر كوريا الجنوبية من الدول المتقدمة في تطبيق استراتيجيات إدارة الذكاء المتعدد، حيث تُشجع على تنمية مواهب الطلاب في مجالات متعددة من خلال برامج تعليمية متنوعة.

الصين: تعتمد الصين على برامج تعليمية متقدمة تهدف إلى تطوير الذكاء المتعدد وتنمية مواهب الطلاب في مجموعة متنوعة من المجالات.

البحث العلمي: في مجال البحث العلمي والأكاديمي والتقني، هناك عدة دول تتميز بتطبيق استراتيجيات ناجحة يمكن للعراق الاستفادة منها:

الولايات المتحدة الأمريكية: تُعتبر الولايات المتحدة واحدة من أبرز الوجهات العالمية في مجال البحث العلمي والتقني، حيث تتميز بجامعات مرموقة ومؤسسات بحثية متقدمة تسهم في تطوير التكنولوجيا والابتكار.

الصين: تُعتبر الصين من الدول الرائدة في البحث العلمي والتكنولوجيا، حيث تستثمر بشكل كبير في التطوير التقني وتوفير بيئة مشجعة للباحثين والمبتكرين.

ألمانيا: تتميز ألمانيا بمؤسسات بحثية عالية الجودة وجامعات مرموقة تسهم في تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

اليابان: تُعتبر اليابان واحدة من الدول الرائدة في الابتكار التقني والبحث العلمي، حيث تمتلك مؤسسات بحثية متقدمة وتاريخاً طويلاً في تطوير التكنولوجيا.

سويسرا: تُعتبر سويسرا من أفضل الوجهات للبحث العلمي والتقني، حيث تتميز بجامعات عالية الجودة ومؤسسات بحثية متقدمة في مختلف المجالات العلمية.

التعددية السياسية: في مجال التعددية السياسية والنظام الحزبي، هناك عدة دول تتميز بتطبيق نماذج متعددة يمكن للعراق الاستفادة منها:

الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر الولايات المتحدة من الدول التي تتمتع بتعددية سياسية واسعة، حيث يوجد نظام حزبي يشمل العديد من الأحزاب السياسية المتنوعة، مما يسهم في تمثيل مختلف التوجهات والآراء في الساحة السياسية.

المملكة المتحدة: تتمتع المملكة المتحدة بنظام سياسي متعدد الأحزاب، حيث تشهد تنافسًا ديمقراطيًا بين الأحزاب المختلفة في الانتخابات البرلمانية والمحلية.

كندا: تتمتع كندا بنظام حزبي متعدد الأحزاب، حيث يتنافس العديد من الأحزاب السياسية على السلطة ويشاركون في صنع القرار السياسي.

الهند: تُعتبر الهند واحدة من أكبر الديمقراطيات في العالم، حيث تشهد نظاماً سياسياً متعدد الأحزاب وتتنوع الاتجاهات السياسية والثقافية.

ألمانيا: تتمتع ألمانيا بنظام سياسي ديمقراطي متعدد الأحزاب، حيث يتنافس العديد من الأحزاب في الانتخابات البرلمانية وتشارك في صنع القرار السياسي.

النموذج الاقتصادي: في مجال النموذج والنظام الاقتصادي والتنمية الشاملة، هناك عدة نماذج ونظم اقتصادية يمكن للعراق أن يستوحي منها ويستفيد من تجاربها:

نموذج الاقتصاد الاجتماعي السويدي: يعتمد هذا النموذج على مزيج من الاقتصاد السوقي والتدخل الحكومي القوي في توفير الخدمات العامة وحماية الشرائح الضعيفة في المجتمع. يتميز هذا النموذج بتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

النموذج الألماني (الاقتصاد الاجتماعي السوقي): يقوم على مزيج من الاقتصاد الحر والرأسمالية مع القدرة على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية، ويشجع على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الشاملة.

نموذج الاقتصاد اللامركزي (التعاوني): يعتمد هذا النموذج على تنظيم الاقتصاد بشكل لامركزي، حيث يشجع على التعاون بين الأفراد والمجتمعات والشركات في إدارة وتطوير الاقتصاد المحلي.

النموذج النرويجي (اقتصاد الرفاه): يعتمد على استخدام الثروات الطبيعية مثل النفط والغاز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية، ويسعى إلى توزيع الثروة بشكل عادل وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع الفئات.

نموذج الابتكار والاقتصاد الرقمي: يعتمد هذا النموذج على تعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيا لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة، ويشجع على دعم الشركات الناشئة وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

النموذج الامني والعسكري: في المجال الأمني والعسكري والاستخباري، هناك عدة نماذج وتجارب يمكن للعراق أن يستفيد منها ويتعلم منها، ومن بين الدول التي تتمتع بتجارب مهمة في هذا المجال:

الولايات المتحدة الأمريكية: تتميز الولايات المتحدة بقوات عسكرية قوية وقدرات استخباراتية متقدمة، كما أنها تعتمد على تكنولوجيا عسكرية متطورة واستراتيجيات متنوعة في مجال الأمن والدفاع.

روسيا: تتمتع روسيا بتاريخ عسكري طويل وقوات مسلحة قوية، كما أنها تمتلك قدرات استخباراتية قوية وتعتمد على الابتكار في مجال الدفاع والتكنولوجيا العسكرية.

الصين: تتميز الصين بزيادة تصنيع وتطوير الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، كما أنها تعتمد على استراتيجيات متعددة في مجال الأمن والدفاع.

المملكة المتحدة: تتميز المملكة المتحدة بقوات مسلحة محترفة ومجهزة بتقنيات عسكرية متطورة، كما أن لديها قدرات استخباراتية مهمة في مجال مكافحة التهديدات الأمنية.

منظومة الانتخابات: في مجال النظام الانتخابي والإدارة الانتخابية والقوانين الانتخابية، هناك العديد من النماذج والتجارب التي يمكن للدولة أن تستفيد منها وتطبقها:

نظام الانتخابات النسبية (القائمة المفتوحة): يتيح هذا النظام للناخبين اختيار الأفراد بدلاً من الأحزاب، ويعزز التمثيل النسبي للأقليات والمجموعات السياسية المتنوعة.

نظام الانتخابات النسبية (القائمة المغلقة): يتيح هذا النظام للأحزاب ترتيب القوائم الانتخابية، ويعطي الناخبين فرصة لاختيار القائمة التي تمثلهم بشكل أفضل.

نظام الانتخابات الفردية (الكرسي الفردي): يتم فيه اختيار المرشح الفائز في كل دائرة انتخابية بناءً على أكبر عدد من الأصوات، مما يعزز التمثيل الفردي ويقلل من الانقسام السياسي.

نظام الانتخابات الهجينة: يجمع هذا النظام بين عناصر من أنظمة القائمة والفردية، حيث يمكن للناخبين اختيار المرشحين الفرديين وكذلك الأحزاب.

نظام الانتخابات الإلكترونية: يعتمد هذا النظام على استخدام التكنولوجيا الحديثة لتسجيل الأصوات وعد الأصوات وإعلان النتائج بشكل أسرع وأكثر دقة.

الدبلوماسية: في المجال الدبلوماسية والعلاقات الخارجية وإدارة التسويات والمصالح والصفقات، يمكن للعراق الاستفادة من بعض الدول والنماذج التي تتمتع بتاريخ طويل من التجارب الناجحة في هذا المجال:

الولايات المتحدة الأمريكية: تتمتع الولايات المتحدة بقوة دبلوماسية كبيرة وشبكة علاقات دولية واسعة، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربها في إدارة الصفقات والمصالح الدولية.

الصين: تعتبر الصين قوة دبلوماسية ناشئة وتحظى بشبكة علاقات دولية متنوعة، ويمكن للعراق الاستفادة من تجارب الصين في إدارة التسويات والصفقات الدولية.

روسيا: تتمتع روسيا بتاريخ طويل من الدبلوماسية والعلاقات الخارجية القوية، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربها في إدارة المصالح والتسويات الدولية.

الاتحاد الأوروبي: يتمتع الاتحاد الأوروبي بقوة دبلوماسية وشبكة علاقات دولية واسعة، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربه في إدارة التسويات والصفقات الدولية وتعزيز التعاون الإقليمي.

الهند: تمتلك الهند قوة دبلوماسية ناشئة وتطلعات دولية كبيرة، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربها في إدارة المصالح والصفقات الدولية وتعزيز التعاون الثنائي.

المنظومة التشريعية: في المجال القانوني والتشريعي، يمكن للعراق الاستفادة من الدول والنماذج التي تتمتع بأنظمة قانونية وتشريعية متطورة وفعّالة، والتي يمكن أن تساهم في تعزيز العدالة وتطوير القانون وتحقيق الاستقرار القانوني والسياسي:

الولايات المتحدة الأمريكية: تتمتع الولايات المتحدة بنظام قانوني تشريعي متطور وشامل، حيث يمكن للعراق الاستفادة من تجاربها في صياغة القوانين وتطوير النظام القضائي.

الاتحاد الأوروبي: يعتبر الاتحاد الأوروبي مرجعاً هاماً في مجال التشريع والقانون الدولي، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربه ومعاييره في تطوير القوانين وتحسين النظام القانوني.

الصين: تشهد الصين تطوراً سريعاً في القوانين والتشريعات، وتعمل على تحديث نظامها القانوني، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربها في تطوير القوانين وتعزيز سيادة القانون.

روسيا: تمتلك روسيا نظاماً قانونياً متطوراً وشاملاً، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربها في تطوير القانون وتحسين النظام القضائي وتعزيز مبادئ حكم القانون.

الهند: تشهد الهند تطوراً في مجال القانون والتشريعات، وتعمل على تطوير نظامها القانوني وتحسينه، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربها في هذا الصدد.

السلطة القضائية: في المجال القضائي، يمكن للعراق الاستفادة من الدول والنماذج التي تتمتع بأنظمة قضائية قوية وفعّالة، والتي تسهم في تحقيق العدالة وتطبيق القانون بشكل عادل وموضوعي:

الولايات المتحدة: تتمتع الولايات المتحدة بنظام قضائي قوي ومستقل، حيث يعتبر القضاء الفصل الثالث للسلطات، ويمكن الاستفادة من تجاربها في تطبيق القانون وتعزيز استقلالية القضاء.

الاتحاد الأوروبي: يعتمد الاتحاد الأوروبي على نظام قضائي متقدم ومتطور، ويمكن الاستفادة من تجاربه في تطوير القضاء وتحسين الإجراءات القانونية.

الصين: تشهد الصين تطوراً في نظامها القضائي، وتعمل على تحسين العدالة وتطبيق القانون، ويمكن الاستفادة من تجاربها في هذا المجال.

روسيا: تمتلك روسيا نظاماً قضائياً متطوراً، وتسعى لتطبيق العدالة وتحقيق المساواة أمام القانون، ويمكن الاستفادة من تجاربها في هذا الصدد.

الهند: تعمل الهند على تطوير نظامها القضائي وتحسينه، وتسعى لتحقيق العدالة وتطبيق القانون بشكل عادل وموضوعي، ويمكن الاستفادة من تجاربها في هذا المجال.

العمل النيابي: في مجال العمل النيابي والبرلماني، يمكن للعراق الاستفادة من الدول والنماذج التي تتمتع بأنظمة برلمانية فعّالة وديمقراطية، والتي تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتمثيل الشعب بشكل فعّال:

المملكة المتحدة: يُعتبر البرلمان البريطاني أحد أقدم البرلمانات في العالم، ويتمتع بنظام برلماني ديمقراطي وشفاف يشمل مجلسي اللوردات والعموم، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربه في تشريع القوانين ومراقبة الحكومة.

ألمانيا: يُعتبر البرلمان الألماني (البوندستاغ) مركز السلطة التشريعية في البلاد، ويتميز بنظام تمثيل نسبي يسمح بتمثيل جميع الأطياف السياسية، ويمكن للعراق الاستفادة من نموذج التعاون بين الحكومة والبرلمان في صياغة السياسات العامة.

الولايات المتحدة الأمريكية: يتمتع الكونغرس الأمريكي بنظام تقسيم السلطات الفعال بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربه في الرقابة على الحكومة وصياغة السياسات.

فرنسا: يتمتع البرلمان الفرنسي بنظام تشريعي يتكون من مجلسي النواب والشيوخ، ويعتبر مركز صياغة القوانين والرقابة على الحكومة، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربه في تطوير العمل البرلماني.

الهند: تتمتع الهند بنظام برلماني ديمقراطي يتكون من مجلسي النواب ومجلس الدولة، ويتميز بتمثيل شامل لمختلف الأقليات والطوائف الدينية واللغوية، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربه في تعزيز التمثيل الشعبي والمساءلة الديمقراطية.

من خلال الاستفادة من تجارب هذه الدول في مجال العمل البرلماني، يمكن للعراق تعزيز الديمقراطية وتحقيق التمثيل الشعبي الفعّال والمساءلة السياسية والشفافية في عمل الحكومة.

المؤسسية والحوكمة: في المجالات الإدارية والمؤسسية وأنظمة الجودة والحوكمة والاعتمادية، يمكن للعراق الاستفادة من الدول والنماذج التي تتمتع بأنظمة إدارية متطورة ومؤسسات قوية، والتي تسهم في تحسين أداء الحكومة والقطاع الخاص وتحقيق الجودة والكفاءة والشفافية:

الولايات المتحدة الأمريكية: تتمتع الولايات المتحدة بنظام إداري ومؤسسي قوي يتسم بالكفاءة والشفافية، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربها في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد والإدارة الفعالة.

الاتحاد الأوروبي: يعتبر الاتحاد الأوروبي مرجعاً هاماً في مجال الحوكمة والجودة وأنظمة الاعتمادية، ويمكن للعراق الاستفادة من معاييره ومبادئه في تطبيق معايير الجودة وتحسين الحوكمة.

اليابان: تشتهر اليابان بنظام إداري مؤسسي يركز على الكفاءة والجودة، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربها في تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة وتحسين الأداء المؤسسي.

ألمانيا: تتميز ألمانيا بنظام إداري فعال ومؤسسات قوية، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربها في تطبيق معايير الجودة وتعزيز الحوكمة والشفافية في الأداء الإداري.

سنغافورة: تعتبر سنغافورة نموذجاً في مجال الحكم الرشيد والجودة والحوكمة، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربها في تطبيق مبادئ الاعتمادية وتحسين الأداء الإداري والمؤسسي.

منظومة صناعة القرار: في منظومة صناعة القرار واتخاذه، يمكن للعراق الاستفادة من الدول والنماذج التي تتمتع بعمليات صناعة قرار فعّالة وشفافة، والتي تسهم في تحقيق التوازن والاستقرار والتنمية المستدامة:

الولايات المتحدة الأمريكية: تتمتع الولايات المتحدة بنظام ديمقراطي يتسم بشفافية عمليات صناعة القرار، حيث يشارك العديد من الجهات في هذه العمليات، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربها في تحقيق التوازن بين السلطات وضمان المشاركة الشعبية في صناعة القرار.

الاتحاد الأوروبي: يتمتع الاتحاد الأوروبي بنظام صناعة قرار معقد يتضمن مشاركة الدول الأعضاء والمؤسسات الأوروبية، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربه في تحقيق التوافق بين الاهتمامات الوطنية والمصالح الإقليمية والدولية.

سويسرا: تتميز سويسرا بنظام ديمقراطي مبني على المشاركة الشعبية في صناعة القرار، حيث تستخدم آليات الاستفتاء الشعبي بشكل متكرر، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربها في تعزيز المشاركة الشعبية في صناعة القرار.

نيوزيلندا: تتميز نيوزيلندا بنظام ديمقراطي يعتمد على التواصل المفتوح والشفافية في صناعة القرار، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربها في تعزيز الحوار والتفاعل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في عمليات صناعة القرار.

كندا: تتميز كندا بنظام ديمقراطي يشجع على التعددية والتواصل بين مختلف الأطراف في صناعة القرار، ويمكن للعراق الاستفادة من تجاربها في تحقيق التوافق والتوازن بين الاهتمامات المختلفة في المجتمع.

منظومة صناعة القادة: في منظومة صناعة القادة والقيادات الرسمية وغير الرسمية، يمكن للعراق الاستفادة من الدول والنماذج التي تضمن تطوير القيادات وتمكينها من تحقيق التنمية المستدامة والشاملة:

الولايات المتحدة الأمريكية: تتمتع الولايات المتحدة بنظام تعليمي وتدريبي متقدم يسمح للأفراد بتطوير مهارات القيادة، سواء في المجالات العسكرية، السياسية، الاقتصادية، أو الاجتماعية. يمكن للعراق الاستفادة من برامج التدريب والتطوير المتاحة في الولايات المتحدة لتطوير القيادات الرسمية وغير الرسمية.

اليابان: تشتهر اليابان بثقافتها القائمة على التعلم المدى الحياة، وهي توفر فرصًا كبيرة لتطوير القادة في مختلف المجالات، وتشجع على تبادل المعرفة والتجارب بين الأجيال المختلفة من القادة.

ألمانيا: توفر ألمانيا نظامًا تعليميًا متميزًا وبرامج تدريبية متقدمة تسهل تطوير القادة في مختلف القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، تتبنى ألمانيا نهجًا مبتكرًا في تطوير القيادات الشبابية من خلال برامج مثل "الشبكة الألمانية للقيادة الشابة".

النرويج: تعتبر النرويج من الدول الرائدة في تطوير القيادات النسائية، حيث تقدم برامج متخصصة لتمكين النساء من القيادة في المجتمع والأعمال والسياسة.

كندا: تعتبر كندا بيئة مثالية لتطوير القادة، حيث توفر برامج تعليمية وتدريبية متنوعة تستهدف تطوير القادة في مختلف القطاعات والمجالات.

منظومة جودة الحياة: في منظومة جودة الحياة والخدمات العامة، يمكن للعراق الاستفادة من الدول والنماذج التي تضع جودة الحياة ورفاهية المواطنين في صلب اهتماماتها وتعمل على تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين:

النرويج: تعتبر النرويج واحدة من أعلى الدول في مؤشر جودة الحياة عالمياً، حيث تركز على توفير خدمات عالية الجودة في مجالات الرعاية الصحية، التعليم، الإسكان، والبيئة.

سويسرا: تشتهر سويسرا بمستوى عالي من جودة الحياة، وتوفر خدمات عامة ممتازة في الصحة، التعليم، النقل، والبنية التحتية.

كندا: تعتبر كندا من الدول التي تولي اهتماماً كبيراً بجودة الحياة، وتوفر خدمات عامة متنوعة ومتميزة في مجالات الصحة، والتعليم، والنقل، والبيئة.

أستراليا: تعتبر أستراليا واحدة من أفضل الدول في العالم للعيش، حيث توفر خدمات عامة عالية الجودة في مجالات الصحة، والتعليم، والنقل، والسكن.

الدنمارك: تعتبر الدنمارك واحدة من الدول التي تركز على توفير بيئة ملائمة لجودة الحياة، وتوفر خدمات عامة متميزة في مجالات الصحة، والتعليم، والبيئة، والتوازن بين العمل والحياة الشخصية.

الاستدامة الشاملة: في مجالات الاستدامة الشاملة، يمكن للعراق الاستفادة من الدول والنماذج التي تولي اهتماماً كبيراً بالاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية واحتياجات الأجيال المستقبلية:

السويد: تُعتبر السويد من الدول الرائدة في مجال الاستدامة، حيث تعمل على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية. تستخدم السويد مصادر الطاقة المتجددة بشكل واسع، وتعمل على تقليل انبعاثات الكربون وتعزيز النمو الأخضر.

النرويج: تعتبر النرويج من الدول الرائدة في مجال الاستدامة البيئية، حيث تعتمد على مواردها الطبيعية بشكل مستدام وتسعى لتحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة من خلال سياساتها البيئية الشاملة.

ألمانيا: تولي ألمانيا اهتماماً كبيراً بالاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على تطوير تقنيات جديدة لتوليد الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

كندا: تعتبر كندا من الدول التي تولي اهتماماً كبيراً بالاستدامة، خاصة فيما يتعلق بحماية البيئة والتنوع البيولوجي وتطوير الطاقة المتجددة.

هولندا: تعمل هولندا على تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية من خلال تطبيق تقنيات حديثة في مجال الزراعة والطاقة والنقل، وتعمل على تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية ومتطلبات المستقبل.

في مجالات مكافحة الفقر والبطالة وتوفير الرعاية والحماية والضمان الاجتماعي، يمكن للعراق الاستفادة من الدول والنماذج التي تضع برامج وسياسات فعالة لتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل والحماية الاجتماعية للمواطنين. إليك بعض الأمثلة:

الدنمارك: تعتبر الدنمارك من الدول الرائدة في مجال توفير الرعاية الاجتماعية والحماية الاجتماعية، حيث توفر برامج شاملة لدعم الأسر والأفراد في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

السويد: تعتبر السويد من الدول التي تضع سياسات فعالة لمكافحة الفقر والبطالة، وتوفر برامج تأمين اجتماعي ورعاية صحية مجانية وتعليم مجاني للجميع.

كندا: تولي كندا اهتماماً كبيراً بتوفير فرص العمل ومكافحة الفقر، وتقدم برامج دعم مالي وتأمين صحي للفئات الضعيفة والمحتاجة.

نيوزيلندا: تعتمد نيوزيلندا على نظام ضمان اجتماعي شامل يشمل توفير الرعاية الصحية ودعم العائلات والأفراد في حالات الحاجة.

ألمانيا: تضع ألمانيا برامج فعالة لتوفير فرص العمل وتحسين الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي للمواطنين.

الاكتفاء الذاتي:في مجالات الاكتفاء الذاتي الشامل، يمكن للعراق الاستفادة من الدول والنماذج التي تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إليك بعض الأمثلة:

الصين: تعتبر الصين من الدول التي تولي اهتماماً كبيراً بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات، وتعمل على تطوير صناعاتها المحلية وزيادة الإنتاجية الزراعية لتلبية احتياجات السكان.

الهند: تعتبر الهند من الدول التي تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء والطاقة والموارد الطبيعية، وتعمل على تطوير الزراعة والطاقة المتجددة والصناعات المحلية.

روسيا: تسعى روسيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والصناعة العسكرية والغذاء.

البرازيل: تعتبر البرازيل من الدول التي تولي اهتماماً كبيراً بتحقيق الاكتفاء الذاتي في الطاقة والزراعة والصناعات الثقيلة.

تركيا: تعتبر تركيا من الدول التي تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتعمل على تطوير الصناعات المحلية وزيادة الإنتاجية للحد من الاعتماد على الواردات.

إدارة التغيير:في مجال إدارة التغيير، يمكن للعراق الاستفادة من الدول والنماذج التي تتبنى أساليب فعالة لإدارة التحولات والتغييرات في المؤسسات والمجتمعات:

الولايات المتحدة الأمريكية: تتمتع الولايات المتحدة بخبرة واسعة في مجال إدارة التغيير، حيث تضم العديد من الشركات والمؤسسات التي تتبنى أفضل الممارسات في هذا المجال، مما يمكن للعراق الاستفادة من تجاربها وتطبيقها.

اليابان: تشتهر اليابان بثقافتها التنظيمية والتفاني في تحقيق التحسين المستمر، وهي تتبنى أساليب فريدة في إدارة التغيير وتحفيز الموظفين على المشاركة وتبني التحسينات.

ألمانيا: تعتبر ألمانيا من الدول الرائدة في مجال إدارة التغيير، حيث تتبنى العديد من الشركات والمؤسسات الأساليب الابتكارية لتحقيق التحولات وتعزيز الكفاءة والفاعلية.

كندا:تتمتع كندا بثقافة تحفيزية وتشجيعية للابتكار وإدارة التغيير، حيث تتبنى العديد من المنظمات أساليب مبتكرة لتحفيز الموظفين وتحقيق التحولات الناجحة.

المملكة المتحدة: تضم المملكة المتحدة العديد من الشركات والمؤسسات التي تتبنى أفضل الممارسات

إدارة الطاقة:

النرويج في قطاع الطاقة: تُعتبر النرويج من الدول الرائدة في إدارة قطاع الطاقة، خاصة في مجال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الهيدروكربونية والطاقة الشمسية. يمكن للعراق دراسة النموذج النرويجي في تطوير الطاقة المتجددة والاستفادة من موارد الطاقة الطبيعية بشكل فعّال.

أستراليا في قطاع المياه: تمتلك أستراليا خبرة واسعة في إدارة الموارد المائية، وتتبنى استراتيجيات متقدمة في تحلية المياه وإدارة الأزمات المائية. يمكن للعراق الاستفادة من تجارب أستراليا في تطوير أنظمة إدارة المياه والاستثمار في تحلية المياه وتطوير برامج للتوعية بأهمية الحفاظ على الموارد المائية.

كندا في إدارة الموارد الطبيعية: تتمتع كندا بموارد طبيعية غنية مثل الغابات والمعادن والمياه، وتعتبر من الدول الرائدة في إدارة هذه الموارد بشكل مستدام. يمكن للعراق دراسة نموذج إدارة الموارد الطبيعية في كندا وتبني أفضل الممارسات في تطوير وحماية الموارد الطبيعية.

السويد في الطاقة المتجددة: تتبنى السويد استراتيجيات مبتكرة في مجال الطاقة المتجددة، مما جعلها من الدول الرائدة في هذا المجال عالميًا. يمكن للعراق الاستفادة من خبرة السويد في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا القطاع.

ألمانيا في قطاع الطاقة والموارد الطبيعية: تعتبر ألمانيا من الدول الرائدة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الطاقة من خلال تطوير الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة. كما تتبنى ألمانيا سياسات فعّالة في إدارة الموارد الطبيعية مثل الغابات والمياه.

الإدارة المالية والنقدية: في مجالات الإدارة المالية والنقدية، يمكن للعراق الاستفادة من الدول والنماذج التي تتبنى أفضل الممارسات في إدارة الأموال والموارد المالية والنقدية بشكل فعّال وشامل:

الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر الولايات المتحدة من الدول الرائدة في مجال الإدارة المالية والنقدية، حيث تضم عددًا كبيرًا من الشركات العالمية والمؤسسات المالية الكبرى. يمكن للعراق دراسة نموذج الولايات المتحدة في تنظيم الأسواق المالية وإدارة الاستثمارات وتطوير السياسات النقدية.

سويسرا: تشتهر سويسرا بقطاعها المالي القوي والمتطور، حيث تعتبر زيورخ وجنيف من أهم المراكز المالية في العالم. يمكن للعراق الاستفادة من خبرة سويسرا في مجال إدارة الثروات والاستثمارات وتطوير سياسات النقدية والاقتصادية.

المملكة المتحدة: تعتبر المملكة المتحدة من الدول الرائدة في مجال الإدارة المالية والنقدية، حيث تضم لندن واحدة من أهم المراكز المالية في العالم. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة المملكة المتحدة في تطوير الأسواق المالية وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية.

ألمانيا: تُعتبر ألمانيا من أكبر الاقتصاديات في العالم، وتتمتع بنظام مالي قوي ومتطور. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة ألمانيا في إدارة الأموال العامة والخاصة وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية.

الصين: تشهد الصين نموًا اقتصاديًا سريعًا وتعتبر من أكبر الاقتصاديات في العالم. يمكن للعراق الاستفادة من خبرة الصين في إدارة الأموال والاستثمارات وتطوير سياسات النقدية لدعم النمو الاقتصادي.

إدارة الصراع:من خلال دراسة وتبني الخبرات والممارسات الجيدة في مجال إدارة الصراعات والنزاعات والأزمات والكوارث، يمكن للعراق الاستفادة من الدول والمنظمات التي تمتلك خبرة في التعامل مع هذه التحديات بشكل فعّال ومستدام:

المملكة المتحدة: تتمتع المملكة المتحدة بخبرة واسعة في إدارة الأزمات والكوارث، حيث تتبنى استراتيجيات شاملة للتعامل مع مختلف السيناريوهات المحتملة. يمكن للعراق الاستفادة من تجارب المملكة المتحدة في تطوير إجراءات الطوارئ وتحسين استعداداته لمواجهة الكوارث.

الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر الولايات المتحدة من الدول الرائدة في مجال إدارة الأزمات والكوارث، حيث تمتلك تجربة طويلة في التعامل مع الكوارث الطبيعية والإنسانية. يمكن للعراق الاستفادة من تجارب الولايات المتحدة في تطوير استراتيجيات الاستجابة للأزمات وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الدولية: تضم الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الإغاثية الدولية خبرات متنوعة في إدارة الصراعات والنزاعات والأزمات والكوارث. يمكن للعراق التعاون مع هذه المنظمات لتطوير قدراته في التعامل مع التحديات الإنسانية والطبيعية.

كندا: تُعتبر كندا من الدول الرائدة في مجال الاستجابة للكوارث وتقديم المساعدات الإنسانية، حيث تتبنى استراتيجيات شاملة للتعامل مع الأزمات الطبيعية والإنسانية. يمكن للعراق دراسة نموذج كندا في تطوير قدراته في هذا المجال وتحسين إجراءات الاستجابة للأزمات.

سويسرا: تتمتع سويسرا بخبرة في إدارة الصراعات وتحقيق السلام، حيث تشهد جنيف مقر العديد من المنظمات الدولية المعنية بالتسوية الدولية وتعزيز حقوق الإنسان. يمكن للعراق الاستفادة من خبرة سويسرا في تطبيق استراتيجيات السلام وتحقيق التسويات الدولية.

الاستثمار في السياحة:من خلال التعاون مع هذه الدولفي مجال إدارة السياحة الدينية والآثارية، يمكن للعراق الاستفادة من الدول والنماذج التي تتمتع بخبرة في تطوير وتعزيز السياحة الدينية والسياحة والآثاريةوالثقافية:

الهند في السياحة الدينية: تُعتبر الهند واحدة من أهم الوجهات للسياحة الدينية في العالم، حيث تضم العديد من المعابد والمواقع الدينية المهمة للهندوس والبوذيين والسيخ وغيرهم. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الهند في تطوير البنية التحتية للسياحة الدينية وتسويق الوجهات الدينية بشكل فعّال.

المملكة العربية السعودية في السياحة الدينية: تشهد المملكة العربية السعودية تطورًا كبيرًا في مجال السياحة الدينية، خاصة بعد فتح البلاد للسياحة الدينية الإسلامية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة السعودية في استقطاب الزوار للأماكن المقدسة وتطوير الخدمات السياحية المتعلقة بالحج والعمرة.

مصر في السياحة الآثارية: تعتبر مصر واحدة من أهم الوجهات للسياحة الآثارية في العالم، حيث تضم العديد من المعابد والأهرامات والمواقع التاريخية الهامة. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة مصر في الحفاظ على التراث الثقافي وتطوير السياحة الآثارية بشكل مستدام.

إيطاليا في السياحة الثقافية: تعتبر إيطاليا واحدة من أهم الوجهات للسياحة الثقافية في العالم، حيث تضم العديد من المواقع التاريخية والفنية الرائعة مثل روما وفلورنسا والبندقية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة إيطاليا في تطوير السياحة الثقافية وتسويق المواقع الثقافية بشكل جذاب للزوار.

تركيا في السياحة الدينية والآثارية: تضم تركيا العديد من المواقع الدينية والآثار التاريخية الهامة مثل إسطنبول وأنطاليا وكابادوكيا. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة تركيا في تطوير السياحة الدينية والآثارية وجذب السياح بتنوع العروض والفعاليات.

الخدمات العامة:

المملكة المتحدة: تُعتبر المملكة المتحدة من الدول الرائدة في مجال إدارة الخدمات البلدية، حيث تقدم خدمات عالية الجودة في مجالات مثل إدارة النفايات والطرق والماء والصرف الصحي. يمكن للعراق الاستفادة من تجارب المملكة المتحدة في تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات البلدية.

ألمانيا: تتميز ألمانيا ببنية تحتية متطورة وخدمات بلدية عالية الجودة، خاصة في مجالات إدارة الماء والصرف الصحي. يمكن للعراق دراسة نموذج ألمانيا في تطوير شبكات المياه والصرف الصحي وتحسين إدارة النفايات.

اليابان: تشتهر اليابان بتقنيات متقدمة في إدارة الماء والطرق والنفايات، وتعتبر واحدة من أكثر الدول فعالية في تحسين البنية التحتية البلدية. يمكن للعراق الاستفادة من تجارب اليابان في تنفيذ مشاريع تحسين البنية التحتية وتطوير خدمات البلديات.

كندا: تمتلك كندا خبرة في تطوير وإدارة الخدمات البلدية في بيئات متنوعة، بما في ذلك المناطق الحضرية والريفية. يمكن للعراق الاستفادة من تجارب كندا في تطوير بنية التحتية وتقديم خدمات مستدامة للمياه والصرف الصحي.

هولندا: تُعتبر هولندا من الدول الرائدة في مجال إدارة المياه والصرف الصحي، حيث تتمتع بتقنيات متقدمة في تنظيم السيول وحماية البيئة المائية. يمكن للعراق دراسة نموذج هولندا في إدارة المياه وتطوير إجراءات للتصدي للفيضانات وتحسين جودة المياه.

السياسة الصحية:

المملكة المتحدة: تُعتبر المملكة المتحدة من الدول الرائدة في مجال الرعاية الصحية، حيث تضم نظام صحي عاماً مجانياً لجميع المواطنين. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة المملكة المتحدة في تنظيم الخدمات الطبية وتطوير البنية التحتية الصحية وتحسين الرعاية الصحية العامة.

الولايات المتحدة الأمريكية: تتميز الولايات المتحدة بتنوع نظم الرعاية الصحية، حيث تضم نظامًا خاصًا ونظامًا عامًا. يمكن للعراق الاستفادة من تجارب الولايات المتحدة في تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية وتطوير أنظمة التأمين الصحي وتعزيز البحث الطبي.

كندا: تُعتبر كندا من الدول الرائدة في مجال الرعاية الصحية الشاملة، حيث توفر نظامًا صحيًا عامًا لجميع المواطنين، يمكن للعراق الاستفادة من تجربة كندا في تحقيق التوازن بين الخدمات الطبية العامة والخدمات الخاصة وتطوير نظم الرعاية الصحية الشاملة.

فرنسا: تشتهر فرنسا بنظام صحي متكامل يوفر رعاية صحية عالية الجودة للمواطنين. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة فرنسا في تنظيم الخدمات الصحية وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات الطبية والصحية.

أستراليا: تضم أستراليا نظام صحي يقدم خدمات طبية شاملة ومتطورة للمواطنين. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة أستراليا في تنظيم الخدمات الطبية وتشجيع الابتكار في مجال الرعاية الصحية.

البنى التحتية:

الدنمارك: تُعتبر الدنمارك من الدول الرائدة في مجال التخطيط العمراني والحضري، حيث تضم مدنًا متطورة ومستدامة تتميز بتصاميم حديثة وفعّالة. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الدنمارك في تطوير التصاميم الحضرية المستدامة وتنفيذ مشاريع تحديث البنية التحتية.

سنغافورة: تعتبر سنغافورة من النماذج العالمية في التخطيط الحضري وإدارة المدن، حيث تتبنى استراتيجيات مبتكرة لتحسين جودة الحياة وتطوير البنية التحتية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة سنغافورة في تحقيق التوازن بين النمو الحضري والحفاظ على البيئة.

كوريا الجنوبية: تتميز كوريا الجنوبية بتحديث مستمر لتصاميم المدن والبنية التحتية، وتطوير التكنولوجيا في خدمة الحياة الحضرية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة كوريا الجنوبية في تطوير البنية التحتية الحضرية وتعزيز الاستدامة البيئية.

الصين: تشهد الصين تطوراً سريعاً في التخطيط العمراني وبناء المدن الحديثة، وتبني استراتيجيات مبتكرة للتنمية الحضرية المستدامة. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الصين في إدارة التوسع الحضري وتطوير التصاميم الحضرية المبتكرة.

السويد: تُعتبر السويد من الدول الرائدة في مجال التخطيط العمراني المستدام وتطوير الحياة الحضرية، حيث تعتمد على تصاميم مبتكرة وتنظيمات فعالة للمدن. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة السويد في تحقيق التوازن بين النمو الحضري والحفاظ على البيئة وتعزيز جودة الحياة.

الاسكان:في مجالات السكن والإسكان لجميع فئات وطبقات المجتمع، يمكن للعراق الاستفادة من الدول والنماذج التي تضمن حق الإسكان لجميع المواطنين وتوفير خيارات سكنية متنوعة وميسرة:

سنغافورة: تتميز سنغافورة بنظام إسكان فعّال يوفر وحدات سكنية بأسعار معقولة لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الطبقات الاقتصادية المتوسطة والمنخفضة. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة سنغافورة في توفير الإسكان لجميع الفئات وتطوير سياسات سكنية شاملة.

فيينا، النمسا: تُعتبر فيينا من العواصم التي توفر سكنًا بأسعار معقولة وبجودة عالية لمواطنيها، وتعتمد على نظام إسكان اجتماعي يشمل تطوير المشاريع السكنية وتوفير الدعم المالي للمحتاجين. يمكن للعراق الاستفادة من نهج فيينا في توفير سكن بأسعار معقولة وتعزيز الإسكان الاجتماعي.

كندا: تتبنى كندا استراتيجيات متنوعة في مجال الإسكان، بما في ذلك بناء السكن الاجتماعي وتقديم الدعم المالي للعائلات ذات الدخل المنخفض. يمكن للعراق الاستفادة من تجارب كندا في تطوير سياسات إسكان شاملة ومتنوعة.

هولندا: تشتمل سياسات الإسكان في هولندا على توفير الإسكان الاجتماعي وتشجيع البناء الاجتماعي والاستدامة البيئية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة هولندا في تطوير برامج إسكان مستدامة وفعالة.

سويسرا: تتبنى سويسرا نهجًا متعدد الأوجه في مجال الإسكان، بما في ذلك دعم الإسكان الاجتماعي وتشجيع الشراكات العامة–الخاصة في بناء السكن. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة سويسرا في تنفيذ سياسات إسكان متنوعة ومتكاملة.

سعادة المواطن:

فنلندا: تُعتبر فنلندا واحدة من أسعد الدول في العالم، حيث تركز على توفير خدمات عامة عالية الجودة ودعم الرفاهية الاجتماعية والصحية للمواطنين. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة فنلندا في تطوير برامج لزيادة رضا المواطن وتعزيز السعادة الوطنية.

الإمارات العربية المتحدة: تهتم الإمارات بتحقيق رضا المواطن وسعادته، وتقدم خدمات متميزة في مختلف المجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والترفيه. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الإمارات في تطوير بنية التحتية وتقديم خدمات مبتكرة للمواطنين.

نيوزيلندا: تعتبر نيوزيلندا من الدول التي تحقق مستويات عالية من رضا المواطن والسعادة، حيث تركز على تطوير سياسات تشجع على التضامن الاجتماعي وتحسين جودة الحياة. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة نيوزيلندا في تعزيز التواصل مع المواطنين وتلبية احتياجاتهم بشكل فعّال.

كوستاريكا: تشتهر كوستاريكا بأنها واحدة من أسعد البلدان في العالم، حيث تركز على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة ورعاية المواطنين. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة كوستاريكا في تطوير سياسات الرفاهية وتعزيز جودة الحياة للمواطنين.

الدانمارك: تعتبر الدانمارك واحدة من البلدان الرائدة في تحقيق سعادة المواطنين، حيث تقدم خدمات عامة ممتازة وتشجع على المشاركة المجتمعية والتعاون. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الدانمارك في تعزيز رضا المواطن وسعادته وولائه للوطن.

النمو السكاني:

الصين: تُعتبر الصين من الدول التي نجحت في التحكم في النمو السكاني من خلال تنفيذ سياسات صارمة مثل سياسة الطفل الواحد. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الصين في تطبيق سياسات تنظيم النمو السكاني وتخفيف الضغط على الموارد.

الهند: تعتمد الهند على برامج تثقيفية وتوعية للحد من معدلات النمو السكاني، بالإضافة إلى توفير خدمات الرعاية الصحية وتخفيف الفقر للعائلات. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الهند في تنفيذ برامج توعية وتثقيفية للتحكم في النمو السكاني.

نيجيريا: تواجه نيجيريا تحديات كبيرة نتيجة للنمو السكاني السريع، وتسعى إلى تطبيق سياسات تعليمية وصحية لتخفيف الضغط الناتج عن الزيادة في عدد السكان. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة نيجيريا في تحديد السياسات والبرامج للتعامل مع النمو السكاني.

أثيوبيا: تعمل أثيوبيا على تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة النمو السكاني من خلال تعزيز الوعي بتخطيط الأسرة وتوفير خدمات التعليم والرعاية الصحية الأساسية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة أثيوبيا في تنفيذ برامج تنمية مستدامة وتعزيز التعليم والصحة للسكان.

إندونيسيا: تتبنى إندونيسيا استراتيجيات شاملة لمعالجة النمو السكاني من خلال توفير خدمات التعليم والرعاية الصحية وتعزيز التوعية بتنظيم الأسرة. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة إندونيسيا في تنفيذ برامج متعددة القطاعات لمعالجة النمو السكاني.

الفكر والثقافة:في مجالات الفكر والثقافة، يمكن للعراق الاستفادة من النماذج والتجارب التي تسعى إلى تعزيز التنوع الثقافي وتعزيز الابتكار والإبداع في جميع المجالات الفنية والأدبية والعلمية:

فرنسا: تعتبر فرنسا من البلدان الرائدة في مجال الفكر والثقافة، حيث تشتهر بتاريخها الغني في الأدب والفن والفلسفة. يمكن للعراق الاستفادة من التجربة الفرنسية في دعم الفنون والثقافة وتعزيز التبادل الثقافي الدولي.

اليابان: تُعتبر اليابان من الدول التي تتميز بثقافتها الفريدة والمبتكرة، وتعزز الإبداع والابتكار في مختلف المجالات مثل الفن والتكنولوجيا والعلوم. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة اليابان في تشجيع الابتكار وتطوير الفنون والعلوم.

الهند: تشتهر الهند بتنوع ثقافي هائل وتاريخ غني في الأدب والفن والعلم، وتعتبر مركزًا للفلسفة والديانات المتعددة. يمكن للعراق الاستفادة من التجربة الهندية في تعزيز التنوع الثقافي وتشجيع التفاعل الثقافي بين مختلف الثقافات.

إيطاليا: تُعتبر إيطاليا واحدة من أهم مراكز الفن والثقافة في العالم، حيث تشتهر بتاريخها العريق في الأدب والفنون الجميلة والموسيقى. يمكن للعراق الاستفادة من التجربة الإيطالية في تعزيز الفنون والثقافة وتعزيز التبادل الثقافي الدولي.

المغرب: يتميز المغرب بتنوع ثقافي غني وتاريخ عريق في الأدب والفنون والعلوم، وتشجيع الحكواتيين والفنانين والمفكرين على التعبير عن هويتهم الثقافية. يمكن للعراق الاستفادة من التجربة المغربية في تعزيز التنوع الثقافي وتشجيع الإبداع الفني والفكري.

الدعم الاجتماعي والقانوني:

السويد: تُعتبر السويد من الدول الرائدة في توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمواطنين، حيث تقدم خدمات متنوعة من خلال النظام الصحي والشبكة الاجتماعية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة السويد في تطوير برامج الدعم النفسي والاجتماعي وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

كندا: تشتمل سياسات الدعم الاجتماعي في كندا على تقديم الرعاية الصحية النفسية والخدمات الاجتماعية للأفراد والعائلات، بالإضافة إلى توفير الحماية القانونية وتعزيز حقوق الإنسان. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة كندا في تطوير سياسات الدعم الاجتماعي والقانوني وتعزيز العدالة الاجتماعية.

النرويج: تُعتبر النرويج من الدول الرائدة في توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمواطنين، وتهتم بتعزيز الصحة النفسية ومكافحة العزلة والمشاكل الاجتماعية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة النرويج في تعزيز الرعاية النفسية والاجتماعية وتعزيز التضامن الاجتماعي.

أستراليا: تتميز أستراليا بنظام صحي متطور يوفر خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للمواطنين، بالإضافة إلى توفير الحماية القانونية وتعزيز حقوق الإنسان. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة أستراليا في تطوير برامج الدعم النفسي والاجتماعي وتعزيز العدالة والمساواة.

المملكة المتحدة: تقدم المملكة المتحدة خدمات شاملة في مجال الدعم النفسي والاجتماعي، وتهتم بتقديم الرعاية للفئات الضعيفة وحماية حقوقهم القانونية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة المملكة المتحدة في تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي وتحسين الخدمات القانونية للمواطنين.

إدارة التنوّع: في مجالات إدارة التنوع والأقليات، يمكن للعراق الاستفادة من النماذج والتجارب التي تركز على تعزيز الشمولية والمساواة وإدارة التنوع الثقافي والديني بين مختلف فئات المجتمع:

كندا: تتميز كندا بنهجها الشامل في إدارة التنوع والاحترام للثقافات والأديان المختلفة، حيث تتبنى سياسات تشجع على التعددية والمساواة وتحترم حقوق الأقليات. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة كندا في تطوير سياسات تعزيز التنوع وتحقيق التضامن بين مختلف المجتمعات.

الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر الولايات المتحدة وجهة للعديد من الثقافات والأعراق، وتسعى إلى تعزيز الشمولية والتسامح وحماية حقوق الأقليات. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الولايات المتحدة في تطوير برامج لتعزيز التواصل والتعايش السلمي بين الأقليات والأغلبية.

نيوزيلندا: تعتبر نيوزيلندا من الدول التي تهتم بإدارة التنوع والاحترام للثقافات المختلفة، وتسعى إلى تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف الجماعات العرقية والثقافية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة نيوزيلندا في تعزيز التسامح والتعايش السلمي بين الأقليات.

أستراليا: تُعتبر أستراليا من الدول التي تهتم بإدارة التنوع والتعددية الثقافية، وتسعى إلى تشجيع التفاهم والتعايش السلمي بين مختلف المجموعات الثقافية والدينية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة أستراليا في تطوير برامج لتعزيز التنوع والتعايش السلمي بين الأقليات.

سويسرا: تتميز سويسرا بنموذج فريد في إدارة التنوع الثقافي واللغوي، حيث تعيش فيها مجموعات متعددة من الثقافات واللغات بسلام وتفاهم. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة سويسرا في تعزيز الشمولية وتحقيق التضامن بين مختلف الثقافات والأقليات.

حقوق المرأة والطفل:

السويد: تُعتبر السويد من الدول الرائدة في حقوق الأطفال والمرأة، حيث تسعى إلى توفير فرص متساوية للجنسين وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف والاستغلال. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة السويد في تطبيق القوانين والسياسات لحماية حقوق الأطفال والمرأة.

نرويج: تهتم النرويج بحقوق الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة، وتعمل على توفير الدعم والرعاية اللازمة لهم لضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة النرويج في تطوير برامج دعم وتمكين للفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة.

كندا: تُعتبر كندا من الدول الرائدة في تعزيز حقوق الأطفال والمرأة والفئات المهمشة، وتسعى إلى تشجيع التسامح والتعايش السلمي بين جميع أفراد المجتمع. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة كندا في تطوير السياسات والبرامج لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

الدنمارك: تُعتبر الدنمارك من الدول الرائدة في تعزيز حقوق الأطفال والمرأة والفئات المهمشة، وتعمل على توفير بيئة آمنة وملائمة لتنمية الأطفال ودعمهم. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الدنمارك في تطوير برامج الرعاية الصحية والتعليم والدعم الاجتماعي.

فنلندا: تُعتبر فنلندا من الدول الرائدة في تعزيز حقوق الأطفال والمرأة وحماية الفئات المهمشة، وتسعى إلى توفير فرص متساوية للجميع وتحقيق المساواة في الفرص. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة فنلندا في تطوير برامج الدعم الاجتماعي والتعليم والتمكين للفئات المهمشة.

الديمقراطية التشاركية:

سويسرا: تُعتبر سويسرا من الدول الرائدة في الديمقراطية التشاركية، حيث يُشجع المواطنون على المشاركة المباشرة في اتخاذ القرارات من خلال الاستفتاءات الشعبية والمشاركة في العمل السياسي المحلي. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة سويسرا في تعزيز المشاركة المدنية وتطوير آليات الحوكمة المشاركة.

البرازيل: تتبنى البرازيل نموذجًا للديمقراطية التشاركية من خلال تشجيع المشاركة المدنية والاستشارة العامة في عملية صنع القرار، وتوفير منتديات للحوار المجتمعي والتفاعل المباشر بين المواطنين والحكومة. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة البرازيل في تعزيز التفاعل الديمقراطي وتعزيز المشاركة المدنية.

كولومبيا: تعتمد كولومبيا نموذجًا للديمقراطية التشاركية من خلال تشجيع المشاركة السياسية والمدنية، وتوفير منصات للحوار المجتمعي والاستشارة العامة في صنع القرارات المحلية والوطنية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة كولومبيا في تعزيز التفاعل الديمقراطي وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين.

ألمانيا: تُعتبر ألمانيا من الدول الرائدة في تشجيع المشاركة المدنية وتطوير الحوكمة المشاركة، حيث تُقدم فرصًا للمواطنين للمشاركة في صنع القرار وتوجيه السياسات العامة من خلال اللجان المواطنية والمنتديات العامة. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة ألمانيا في تطوير آليات الحوكمة المشاركة وتشجيع المشاركة السياسية للمواطنين.

كندا: تعتبر كندا من الدول الرائدة في تعزيز المشاركة المدنية وتشجيع التواصل بين المواطنين والحكومة، وتتبنى سياسات تشجع على الحوار والتفاعل المباشر وتقديم الاستشارات العامة. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة كندا في تطوير الحوكمة المشاركة وتشجيع المشاركة الديمقراطية للمواطنين.

مؤسسات المجتمع المدني:

الهند: تعتبر الهند من الدول التي تشهد نشاطًا كبيرًا في مجال المجتمع المدني، حيث تعمل العديد من المنظمات على تعزيز الحقوق وتقديم الخدمات الأساسية والتوعية الاجتماعية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الهند في تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة.

البرازيل: تُعتبر البرازيل من الدول التي تشهد نشاطًا كبيرًا في مجال المجتمع المدني، حيث تلعب المنظمات الغير حكومية دورًا هامًا في تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الفقر والتوعية الاجتماعية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة البرازيل في تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة.

تركيا: تعتبر تركيا من الدول التي تشهد نشاطًا متزايدًا في مجال المجتمع المدني، حيث تعمل المنظمات غير الحكومية على تقديم الخدمات الاجتماعية وتعزيز التواصل بين المواطنين والحكومة. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة تركيا في تعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.

جنوب أفريقيا: تعتبر جنوب أفريقيا من الدول التي تشهد نشاطًا كبيرًا في مجال المجتمع المدني، حيث تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا هامًا في مجالات متعددة مثل تعزيز حقوق الإنسان وتقديم

الخدمات الاجتماعية وتعزيز الحوار والتفاهم بين الثقافات المختلفة. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة جنوب أفريقيا في تعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.

الاعلام:في مجالات الإعلام الوطني المسؤول والفعّال والهادف، يمكن للعراق الاستفادة من النماذج والتجارب التي تسعى إلى تعزيز دور وسائل الإعلام في تعزيز الوعي العام وتعزيز المشاركة المدنية وتحقيق التنمية المستدامة:

النرويج: تتميز النرويج بوسائل إعلامية تعتمد على المصداقية والمسؤولية، حيث يتميز الإعلام النرويجي بتقديم تحليلات عميقة وتغطية شاملة للأحداث والقضايا. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة النرويج في تطوير وسائل الإعلام المسؤولة وتعزيز دورها في تعزيز الوعي العام وتعزيز المشاركة المدنية.

السويد: تعتبر السويد من الدول التي تهتم بتعزيز دور وسائل الإعلام في تعزيز الحوار والتفاعل الاجتماعي، حيث تسعى الحكومة السويدية إلى توفير بيئة تشجع على النقاش العام وتعزز التفاعل بين المواطنين والسلطات. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة السويد في تعزيز دور وسائل الإعلام في تعزيز الوعي العام وتحقيق التنمية المستدامة.

كندا: تتمتع كندا بوسائل إعلامية تعتمد على مبادئ المسؤولية والشفافية، حيث تُشجع الحكومة الكندية على تعزيز الحوار العام وتقديم المعلومات بطريقة شاملة وموضوعية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة كندا في تطوير وسائل الإعلام المسؤولة وتعزيز دورها في تعزيز الوعي العام وتعزيز المشاركة المدنية.

الدنمارك: تُعتبر الدنمارك من الدول التي تهتم بتعزيز دور وسائل الإعلام في تعزيز الحوار والتواصل الاجتماعي، حيث تسعى الحكومة الدنماركية إلى توفير بيئة تشجع على تبادل الآراء والأفكار بين المواطنين وتشجيع المشاركة المدنية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الدنمارك في تعزيز دور وسائل الإعلام في تعزيز الوعي العام وتعزيز المشاركة المدنية.

التربية والتعليم:في مجال المناهج التربوية والتعليمية، يمكن للعراق الاستفادة من النماذج والتجارب التي تسعى إلى تحسين نوعية التعليم وتطوير المناهج التعليمية لتلبية احتياجات الطلاب وتعزيز التعلم الشامل والمستدام:

فنلندا: تُعتبر فنلندا من الدول الرائدة في مجال التعليم، حيث تعتمد نظام تعليمي يُشجع على الابتكار والتفكير النقدي وتطوير مهارات الطلاب. يركز التعليم في فنلندا على التفاعل بين المعلم والطالب

وتشجيع الاستقلالية والتعلم النشط. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة فنلندا في تطوير مناهج تعليمية تركز على تنمية مهارات الطلاب وتحفيز الفهم العميق والابتكار.

سنغافورة: تُعتبر سنغافورة من الدول التي تُحقق نتائج متميزة في مجال التعليم، حيث تعتمد على مناهج تعليمية تركز على تطوير المهارات الأساسية للطلاب مثل القراءة والكتابة والحساب. كما تُشجع سنغافورة على التعلم النشط والابتكار وتطوير مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة سنغافورة في تطوير مناهج تعليمية تركز على تطوير المهارات الأساسية وتعزيز الابتكار والتفكير النقدي.

كوريا الجنوبية: تُعتبر كوريا الجنوبية من الدول التي تُحقق نتائج ممتازة في مجال التعليم، حيث تعتمد على مناهج تعليمية تركز على التفوق الأكاديمي وتطوير المهارات العلمية والتقنية. تُشجع كوريا الجنوبية على التعلم النشط والتفكير الإبداعي وحل المشكلات. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة كوريا الجنوبية في تطوير مناهج تعليمية تركز على تطوير المهارات العلمية والتقنية وتعزيز الإبداع والتفكير النقدي.

كندا: تتبنى كندا نهجًا شاملاً في التعليم يُعتبر مفتاحًا لتحقيق التنمية الشاملة، حيث تهتم بتطوير مناهج تعليمية تعزز الاستدامة والتعددية والتسامح. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة كندا في تطوير مناهج تعليمية تعزز قيم الاحترام والتعاون.

النقل والمواصلات: في مجالات النقل والمواصلات، يمكن للعراق الاستفادة من النماذج والتجارب التي تسعى إلى تحسين البنية التحتية وتطوير أنظمة النقل لتلبية احتياجات المواطنين وتعزيز الاقتصاد الوطني:

اليابان: تعتبر اليابان من الدول الرائدة في مجال النقل والمواصلات، حيث تتمتع ببنية تحتية متطورة وشبكة نقل فعالة تشمل السكك الحديدية السريعة (شينكانسن) ونظام النقل العام المتكامل. كما تُشجع اليابان على استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة مثل القطارات الكهربائية والحافلات الهجينة، يمكن للعراق الاستفادة من تجربة اليابان في تطوير بنية تحتية متطورة وتحسين أنظمة النقل لتلبية احتياجات المواطنين.

ألمانيا: تُعتبر ألمانيا من الدول التي تتمتع بنظام نقل متكامل وفعال، حيث تضم شبكة واسعة من الطرق السريعة وشبكة سكك حديدية متطورة وخدمات النقل العام المتكاملة. كما تُشجع ألمانيا على استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة مثل القطارات الكهربائية والحافلات الهجينة. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة ألمانيا في تحسين بنية التحتية وتطوير أنظمة النقل بشكل مستدام.

الصين: تشهد الصين تطوراً سريعاً في مجال النقل والمواصلات، حيث تعتمد على شبكة واسعة من الطرق السريعة وشبكة سكك حديدية متطورة، بالإضافة إلى تطوير تقنيات النقل العام مثل المترو والحافلات الكهربائية. تُشجع الصين على استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة والتحول إلى النقل الذكي والمستدام. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الصين في تطوير بنية تحتية حديثة وتحسين جودة النقل والمواصلات.

الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر الولايات المتحدة من الدول التي تُشجع على الابتكار في مجال النقل والمواصلات، حيث تشهد تطوراً مستمراً في تقنيات النقل الذكي والسيارات الكهربائية والطائرات بدون طيار والنقل الجوي والبحري. كما تُشجع الولايات المتحدة على استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة وتحسين البنية التحتية للنقل البري.

اما في مجال النقل والمواصلات، يمكن للعراق الاستفادة من النماذج التي تركز على تحسين البنية التحتية وتطوير أنظمة النقل لتلبية احتياجات المواطنين وتعزيز التنمية الاقتصادية:

نموذج سنغافورة في النقل العام المتكامل: يُعتبر نظام النقل العام في سنغافورة مثالاً يحتذى به في التكامل والفعالية. يتضمن هذا النظام الحافلات، والمترو، والتاكسيات، وحتى الدراجات الهوائية، كلها متكاملة في شبكة واحدة تتيح للمواطنين التنقل بسهولة وفعالية. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تطوير أنظمة النقل العام وتحسين تكاملها لتلبية احتياجات المواطنين.

نموذج هولندا في استخدام الدراجات الهوائية: تُعتبر هولندا واحدة من أكثر الدول استخداماً للدراجات الهوائية في التنقل اليومي. توفر هولندا شبكة واسعة من المسارات الدراجية وتسهل حركة الدراجات في مختلف المدن. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تطوير بنية تحتية للدراجات الهوائية وتشجيع استخدامها كوسيلة للتنقل الصديقة للبيئة.

نموذج الصين في النقل العام الكهربائي: تُعتبر الصين من الدول الرائدة في استخدام وسائل النقل العام الكهربائية، مثل الحافلات والترامات الكهربائية. يعمل الصين على تطوير شبكة واسعة من وسائل النقل العام الكهربائية للحد من التلوث البيئي وتحسين جودة الهواء في المدن. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في اعتماد تقنيات النقل العام الكهربائي والمساهمة في حماية البيئة.

نموذج ألمانيا في السكك الحديدية السريعة: تعتبر ألمانيا من الدول الرائدة في نظام السكك الحديدية السريعة، حيث تتيح خدمات القطارات السريعة السفر بسرعة وراحة بين المدن. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تطوير السكك الحديدية وتحسين الربط بين المدن وتعزيز التنقل الفعال.

الاتصالات والبريد: في مجالات الاتصالات والبريد، يمكن للعراق الاستفادة من النماذج والتجارب التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين جودة الخدمات البريدية والاتصالات للمواطنين والشركات:

نموذج الإمارات العربية المتحدة في الاتصالات والتكنولوجيا: تعتبر الإمارات من الدول الرائدة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا، حيث توفر بنية تحتية متطورة للاتصالات والإنترنت على مستوى عالمي. كما تُشجع الإمارات على التبني السريع للتكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الصناعي والإنترنت الأشياء. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تحسين بنية الاتصالات وتطوير خدمات الإنترنت وتعزيز الابتكار التكنولوجي.

نموذج سنغافورة في البريد والتسليم السريع: تُعتبر سنغافورة من الدول الرائدة في تقديم خدمات البريد والتسليم السريع، حيث توفر خدمات بريدية موثوقة وفعّالة تشمل التسليم في غضون ساعات قليلة. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تطوير خدمات البريد والتسليم السريع لتحسين التواصل وتوفير الوقت والجهد للمواطنين والشركات.

نموذج كوريا الجنوبية في الاتصالات اللاسلكية: تُعتبر كوريا الجنوبية من الدول الرائدة في مجال الاتصالات اللاسلكية، حيث توفر شبكات اتصالات عالية السرعة وخدمات الجيل الخامس (G5) بشكل واسع. كما تعمل كوريا الجنوبية على تطوير تطبيقات مبتكرة تستفيد من تقنيات الاتصالات اللاسلكية في مختلف المجالات. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تطوير بنية الاتصالات اللاسلكية وتقديم خدمات الإنترنت عالية السرعة للمواطنين والشركات.

نموذج الولايات المتحدة في التجارة الإلكترونية والتسوق عبر الإنترنت: تُعتبر الولايات المتحدة من الدول الرائدة في مجال التجارة الإلكترونية والتسوق عبر الإنترنت، حيث تضم عددًا كبيراً.

الأمن المجتمعي: في مجال الأمن المجتمعي والوقائي ومكافحة الجرائم، يمكن للعراق الاستفادة من النماذج والتجارب التي تهدف إلى تعزيز الأمن والسلامة العامة والحد من الجريمة بجميع أشكالها:

نموذج اليابان في الأمن المجتمعي: تُعتبر اليابان من الدول التي تتميز بمستوى عالٍ من الأمن المجتمعي، حيث تُشجع الحكومة والمجتمع المحلي على التعاون في تطبيق السياسات الأمنية وتشجيع المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن. كما تُعتمد اليابان على تكنولوجيا متقدمة مثل كاميرات المراقبة وأنظمة التحكم في الوصول لتعزيز الأمن ومكافحة الجريمة.

نموذج سنغافورة في الوقاية من الجريمة: تُعتبر سنغافورة من الدول التي تضع الوقاية من الجريمة في مقدمة أولوياتها، حيث تُعمل الحكومة بالتعاون مع المجتمع المحلي على تطبيق سياسات وبرامج

تعزز الأمن والسلامة. كما تُشجع سنغافورة على التعليم وتشجيع الشباب وتوفير فرص العمل للحد من الجريمة.

نموذج أستراليا في مكافحة الجريمة الإلكترونية: تُعتبر أستراليا من الدول الرائدة في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية، حيث تُطبق تشريعات صارمة لمكافحة جرائم الانترنت والاحتيال الإلكتروني وسرقة الهوية. كما تُقدم أستراليا برامج توعية وتثقيف للمواطنين حول مخاطر الجريمة الإلكترونية وكيفية الوقاية منها.

نموذج كندا في العمل الشرطي المجتمعي: تُعتبر كندا من الدول التي تولي اهتمامًا كبيرًا للعمل الشرطي المجتمعي، حيث تعمل الشرطة بالتعاون مع المجتمع المحلي على بناء الثقة وتحقيق العدالة وتعزيز الأمن. يتمثل ذلك في تنظيم برامج وفعاليات تفاعلية تعزز التواصل بين الشرطة والمجتمع وتحقق التفاهم المتبادل.

السياسات النقدية:في مجال إدارة المصارف والبنوك وصياغة السياسات النقدية والمالية، يمكن للعراق الاستفادة من النماذج والتجارب التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي وتعزيز النمو الاقتصادي:

نموذج الولايات المتحدة في الرقابة المصرفية: تعتبر الولايات المتحدة من الدول التي تضع نظامًا قويًا للرقابة المصرفية، حيث يتم تنظيم ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية بشكل دقيق من قبل هيئات مثل مجلس الاحتياطي الفيدرالي ومكتب مراقبة العملات. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تطوير نظام قوي للرقابة المصرفية لضمان الاستقرار المالي وحماية المودعين.

نموذج الاتحاد الأوروبي في السياسة النقدية: يُعتبر الاتحاد الأوروبي منطقة نقدية متكاملة، حيث يُدير البنك المركزي الأوروبي السياسة النقدية للعديد من الدول الأعضاء. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تطوير إطار سياسة نقدية قوي وفعال يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتضخم المنخفض.

نموذج سنغافورة في التكنولوجيا المالية (فينتك): تُعتبر سنغافورة من الدول الرائدة في تطبيق التكنولوجيا في قطاع المال، حيث تُشجع الابتكار وتطوير الحلول التقنية لتحسين الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تعزيز الابتكار في القطاع المالي وتطبيق تقنيات مثل الدفع الإلكتروني والتمويل الرقمي لتعزيز الشمول المالي وتحسين الخدمات المصرفية.

نموذج الصين في البنية التحتية المالية: تعتبر الصين من الدول التي تولي أهمية كبيرة لتطوير البنية التحتية المالية، مثل شبكات الدفع الإلكتروني والبنوك الرقمية والتمويل الذكي. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تطوير بنية تحتية مالية متطورة تدعم التحول الرقمي وتسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

التسويات السياسية:في مجال إدارة الحوار الوطني والتفاوضات والتسويات السياسية، يمكن للعراق الاستفادة من النماذج والتجارب التي تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية وحل النزاعات بطرق سلمية وبناء السلام:

نموذج جنوب أفريقيا في التسويات السياسية: بعد نهاية الفترة العنيفة من الفصل العنصري، اعتمدت جنوب أفريقيا سياسة التسوية السياسية للتغلب على الانقسامات العرقية وتحقيق المصالحة الوطنية. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تشجيع الحوار والتفاوضات بين الأطراف المتنافسة والعمل على بناء وحدة وطنية تضمن الاستقرار السياسي.

نموذج كولومبيا في حل النزاعات الداخلية: بعد عقود من النزاعات المسلحة، اعتمدت كولومبيا استراتيجيات متعددة الأطراف لحل النزاعات الداخلية وتحقيق السلام. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تعزيز عمليات السلام والتفاوضات مع الجماعات المسلحة وتحقيق الاندماج الوطني.

نموذج إندونيسيا في إدارة التعددية الثقافية والدينية: تعتبر إندونيسيا دولة ذات تعددية ثقافية ودينية كبيرة، وقد اعتمدت استراتيجيات فعالة لإدارة هذا التعدد وتعزيز الوحدة الوطنية. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان المختلفة وبناء مجتمع متكامل.

نموذج إيرلندا الشمالية في إدارة الانتقال السياسي: بعد سنوات من الصراعات العنيفة، نجحت إيرلندا الشمالية في الانتقال إلى مرحلة جديدة من السلام والاستقرار بفضل التفاوضات والتسويات السياسية. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في إدارة عمليات الانتقال السياسي وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الامن الوقائي:في مجالات الأمن الوقائي والمعلوماتي والاقتصادي، يمكن للعراق الاستفادة من النماذج والتجارب التي تساهم في تعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية الاقتصادية:

نموذج سنغافورة في الأمن الوقائي: تُعتبر سنغافورة من الدول الرائدة في مجال الأمن الوقائي، حيث تُعمل على تطوير استراتيجيات شاملة لمكافحة التهديدات الأمنية من خلال تحليل البيانات

والتعاون مع الجهات الأمنية الدولية. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تطوير قدراته في مجال الأمن الوقائي وتبني أنظمة متطورة لرصد ومكافحة التهديدات الأمنية.

نموذج الولايات المتحدة في الأمن المعلوماتي: تُعتبر الولايات المتحدة من الدول الرائدة في مجال الأمن المعلوماتي، حيث تُطبق استراتيجيات متقدمة لحماية البنية التحتية الرقمية ومكافحة الهجمات الإلكترونية. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تعزيز قدراته في مجال الأمن المعلوماتي وتطبيق معايير وأفضل الممارسات لحماية البيانات والمعلومات الحساسة.

نموذج الصين في التنمية الاقتصادية: تُعتبر الصين من الدول التي حققت نمواً اقتصادياً هائلاً خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل استراتيجياتها القوية في مجال التخطيط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار وتعزيز الابتكار. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في وضع سياسات اقتصادية فعالة تعزز النمو المستدام وتحسن الظروف المعيشية للمواطنين.

نموذج ألمانيا في التعاون الدولي الاقتصادي: تُعتبر ألمانيا من الدول الرائدة في التعاون الدولي الاقتصادي، حيث تُشجع على التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز التكنولوجيا والابتكار. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تعزيز التعاون الدولي الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الشراكات مع الدول الأخرى.

بناء الانسان الحضاري:في مجال بناء الإنسان وتعزيز دوره كمواطن حضاري فاعل ومنتج، يمكن للعراق الاستفادة من النماذج والتجارب التي تعزز التعليم والتدريب وتطوير المهارات وتعزيز الوعي المجتمعي:

نموذج فنلندا في التعليم: تُعتبر فنلندا من الدول الرائدة في مجال التعليم، حيث تُقدم نظامًا تعليميًا شاملاً يُشجع على الابتكار والتفكير النقدي وتطوير مهارات الطلاب. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تطوير نظام تعليمي شامل يُعزز تطوير الطلاب وتنمية مهاراتهم.

نموذج سويسرا في التدريب المهني: تُعتبر سويسرا من الدول الرائدة في مجال التدريب المهني، حيث تُقدم برامج تدريبية عالية الجودة تُمكّن الشباب من اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تطوير برامج تدريب مهني تُمكّن الشباب من الاندماج في سوق العمل وتعزيز الاقتصاد المحلي.

نموذج النرويج في تعزيز الثقافة القراءة: تُعتبر النرويج من الدول التي تُشجع بشدة على الثقافة القراءة، حيث تُقدم برامج متنوعة لتعزيز القراءة والكتابة وتنمية المهارات اللغوية. يمكن للعراق

الاستفادة من هذا النموذج في تطوير استراتيجيات لتعزيز القراءة وتنمية المهارات اللغوية لدى المواطنين.

نموذج الدانمارك في تعزيز المشاركة المجتمعية: تُعتبر الدانمارك من الدول التي تُشجع على المشاركة المجتمعية والمساهمة في صنع القرار، حيث تُقدم فرصًا متنوعة للمواطنين للمشاركة في الحياة العامة. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار وتعزيز الحوار الاجتماعي والتفاعل الديمقراطي.

صناعة الأمل:في مجال صناعة الأمل والتفاؤل وإزالة اليأس والإحباط، يمكن للعراق الاستفادة من النماذج والتجارب التي تعزز الروح المعنوية وتشجع على التفاؤل وبناء الثقة بالمستقبل:

نموذج رواندا في إعادة بناء الأمل والمصالحة الوطنية: بعد الصراعات الدامية التي شهدتها، نجحت رواندا في تعزيز الأمل والتفاؤل وإزالة اليأس من خلال برامج المصالحة الوطنية وإعادة بناء البلاد. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تعزيز الروح المعنوية لدى المواطنين وتعزيز الثقة بالمستقبل من خلال التركيز على الوحدة والمصالحة الوطنية.

نموذج كوريا الجنوبية في التطور الاقتصادي والاجتماعي: تحولت كوريا الجنوبية من دولة مُدمّرة بسبب الحروب إلى إحدى أكبر القوى الاقتصادية في العالم، وذلك بفضل التحول الاقتصادي والتطور الاجتماعي الذي شهدته البلاد. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تعزيز الأمل والتفاؤل من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

نموذج أوغندا في تعزيز الصمود والتضحية لتحقيق التغيير: على الرغم من التحديات التي واجهتها، نجحت أوغندا في بناء ثقافة الصمود والتضحية لتحقيق التغيير وتحسين الظروف المعيشية. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تعزيز الصمود والإيمان بقدرة المواطنين على تحقيق التغيير والتحسين.

نموذج فلسطين في الصمود والمقاومة من أجل الحرية والكرامة: رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها، يواصل الشعب الفلسطيني الصمود والمقاومة من أجل تحقيق الحرية والكرامة. يمكن للعراق الاستفادة من هذا النموذج في تعزيز روح المقاومة والصمود والثقة بالقدرة على تحقيق الأهداف المرجوة.

التغيير الشامل: توجد العديد من الدول والتجارب الدولية التي يمكن أن تكون مثالاً ملائماً للاستلهام والتغيير الشامل في العراق، ومن بين هذه التجارب:

الهند: تشابه الهند مع العراق في عدة جوانب، بما في ذلك التنوع الثقافي والديمغرافي والتحديات الاقتصادية والاجتماعية. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الهند في تعزيز التنمية الشاملة وتحسين مستوى المعيشة من خلال استثمارات في التعليم والصحة وتنمية المهارات.

تركيا: تمتلك تركيا تجربة ناجحة في تطوير البنية التحتية وتحفيز الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي. كما أنها تواجه تحديات مماثلة للعراق، مثل التنمية الاقتصادية والتنوع الثقافي. يمكن للعراق أن يستوحي من تجربة تركيا في تعزيز الاستثمارات وتطوير البنية التحتية.

جورجيا: تمتلك جورجيا تجربة ملهمة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة جورجيا في تحسين الحكم وتعزيز الشفافية والمساءلة.

البرازيل: تواجه البرازيل تحديات مماثلة للعراق في مجالات مثل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتعليم. يمكن للعراق أن يستفيد من تجربة البرازيل في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحسين الخدمات الاجتماعية.

مصادر مهمة

العربية:

التعليم والتنمية البشرية في العالم العربي: تحديات وآفاق" لمحمد خير الشرقاوي وآخرين، 2018، دار الفكر العربي، مصر.

"تطوير التعليم في الوطن العربي: تحديات ومستقبل" لجمال الدين العلي ومحمود العمران، 2016، مركز الدراسات والبحوث العربية، الأردن.

اقتصاد العراق: التحديات والفرص" لحاتم الغزالي وسامر البزاز، 2018، دار الكتاب العربي، العراق.

تحولات الاقتصاد العراقي: مشاكل وحلول" لعبد الحميد الجلبي، 2015، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، الأردن.

الفساد: دراسة تحليلية لمظاهره وآثاره في الوطن العربي" لعصام العرفاوي ومحمد العيساوي، 2019، دار العربي للنشر، الأردن.

مكافحة الفساد في الدول العربية: القضايا والتحديات" لمجموعة من المحررين، 2017، مركز الدراسات والبحوث العربية، الأردن.

تطوير المهارات والتعلم الدائم في الوطن العربي: الآفاق والتحديات" لمحمد علي المرزوقي وعصام الحمادي، 2017، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، الإمارات.

تطوير الموارد البشرية في الوطن العربي: القضايا والتحديات" لمحمد الجبر، 2015، دار الكتاب العربي، الأردن.

الاجنبية:

1. "Learning for All: Investing in People's Knowledge and Skills to Promote Development" by The World Bank Group, 2013.
2. "Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty" by Daron Acemoglu and James A. Robinson, 2012, Crown Business, United States.
3. "Economic Development" by Michael P. Todaro and Stephen C. Smith, 12th Edition, 2014, Pearson Education, United States.
4. "Corruption: What Everyone Needs to Know" by Ray Fisman and Miriam A. Golden, 2017, Oxford University Press, United States.
5. "The Anticorruption Frontline: The Fight Against Corruption in Development" by World Bank Group, 2011, World Bank Publications.
6. "Human Resource Management: Theory and Practice" by John Bratton and Jeffrey Gold, 6th Edition, 2017, Palgrave Macmillan, United Kingdom.

المواطنة..
غراء الوطنية
وقاعدة التأسيس

المحاضرة الثامنة والعشرون

المواطنة.. غراء الوطنية وقاعدة التأسيس

"بلا مواطنة، الاوطان مجرد جغرافيا"

د.عقيل محمود الخزعلي

المواطنة هي العضوية في دولة معينة مع الالتزام بالحقوق والواجبات المدنية والسياسية فيها، بما في ذلك المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. يشمل ذلك الحق في التصويت والمشاركة في الانتخابات، والالتزام بالقوانين والتعاون مع الآخرين في بناء المجتمع.

اولاً: أبعاد وعناصر

1. **الابعاد:**

الأبعاد القانونية: تشمل الالتزام بالقوانين والدساتير والتشريعات المعترف بها داخل الدولة.

الأبعاد السياسية: تشمل المشاركة في الحياة السياسية من خلال الانتخابات والمشاركة في صنع القرارات العامة.

الأبعاد الاجتماعية: تتضمن الاندماج في المجتمع والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية.

2. **الأركان:**

الانتماء: يشير إلى الانتماء الفعلي والشعور بالانتماء العاطفي والثقافي للفرد بالدولة.

الالتزام: يتضمن الالتزام بالقوانين والدستور والمشاركة الفعالة في شؤون الدولة.

3. **العناصر:**

الهوية الوطنية: تشمل القيم والعادات والتقاليد التي تميز المجتمع وتمنح الفرد هويته الوطنية.

المشاركة السياسية: تعبر عن حق المواطن في المشاركة في الانتخابات والمشاركة في الحياة السياسية.

الالتزام بالواجبات: يشمل الالتزام بالقوانين والتقاليد والمساهمة في بناء المجتمع.

حقوق المواطنة: تشمل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية التي يتمتع بها المواطن في إطار الدولة.

4. **الالتزامات:**

الالتزام بالقوانين: يتعين على المواطن الالتزام بالقوانين والتشريعات المعترف بها داخل الدولة.

المشاركة المدنية: يجب على المواطن المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

التعاون مع السلطات: يتعين على المواطن التعاون مع السلطات والمؤسسات الحكومية لضمان سلامة المجتمع واستقراره.

ان تفهم المواطنة يتطلب أيضاً فهمًا عميقًا للحقوق والواجبات المتبادلة بين الفرد والدولة، والاحترام المتبادل بين المواطنين في إطار المجتمع.

ثانياً: فضاءات المواطنة الحديثة

تعكس التعاريف الحديثة للمواطنة التطورات الاجتماعية والتقنية في العالم اليوم، حيث يتم تفسير المواطنة بشكل أشمل وأكثر تنوعًا ليشمل جميع جوانب الحياة الحديثة والتفاعلات الاجتماعية، وأهمها:

1. **المواطنة كممارسة للحقوق والواجبات:** تعتبر المواطنة أساسًا لممارسة الحقوق الفردية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى تحمل الواجبات والمسؤوليات تجاه المجتمع والدولة.
2. **المواطنة كمفهوم ديمقراطي:** تشير إلى مشاركة الفرد في صنع القرارات السياسية والمشاركة الفعّالة في الحياة العامة، سواء من خلال التصويت أو النشاط السياسي.
3. **المواطنة كتفاعل مع المجتمع:** تعكس مفهوم المواطنة التفاعل الفعّال مع المجتمع المحلي والوطني، بما في ذلك المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
4. **المواطنة كتعزيز للتعددية والتسامح:** تعكس المواطنة أيضاً الاحترام المتبادل والتسامح تجاه التنوع الثقافي والديني والاجتماعي داخل المجتمع.
5. **المواطنة الرقمية:** تشير إلى المشاركة والتفاعل الفعالين في المجتمع الرقمي، بما في ذلك الانخراط في الحوار العام عبر الإنترنت والمشاركة في النقاشات السياسية والاجتماعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ثالثاً: أعمدة المواطنة ومؤشراتها

1. **ممارسة الحقوق والواجبات:**

المظاهر: تشمل ممارسة الحقوق المدنية مثل حرية التعبير وحق التجمع، وممارسة الحقوق السياسية مثل التصويت والمشاركة في الحياة السياسية، بالإضافة إلى تحمل الواجبات المدنية والاجتماعية مثل دفع الضرائب والالتزام بالقوانين.

المؤشرات: يمكن قياس ممارسة الحقوق والواجبات من خلال معدلات التصويت في الانتخابات، ومشاركة المواطنين في الأنشطة المجتمعية، ومدى الالتزام بالقوانين والتشريعات.

2. **المشاركة السياسية والاجتماعية:**

المظاهر: تشمل المشاركة في الانتخابات والمساهمة في الحياة السياسية، بالإضافة إلى المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والتطوعية.

المؤشرات: يمكن قياس المشاركة السياسية والاجتماعية من خلال نسبة المشاركة في الانتخابات، وعدد ساعات التطوع، ومشاركة المواطنين في الجمعيات والمنظمات المجتمعية.

3. **التعددية والتسامح:**

المظاهر: تشمل التقبل والاحترام المتبادل للتنوع الثقافي والديني والاجتماعي، بالإضافة إلى القيم الديمقراطية مثل حقوق الإنسان والمساواة.

المؤشرات: يمكن قياس التعددية والتسامح من خلال دراسات الرأي التي تقيس مدى قبول المجتمع للتنوع والتسامح تجاه الفئات المختلفة في المجتمع.

4. **المشاركة الرقمية:**

المظاهر: تشمل المشاركة في المنتديات الرقمية والتفاعل مع المحتوى السياسي والاجتماعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

المؤشرات: يمكن قياس المشاركة الرقمية من خلال عدد المشاركات والتعليقات على منصات التواصل الاجتماعي، ومدى انتشار المحتوى السياسي والاجتماعي عبر الإنترنت.

يمكن قياس هذه المظاهر والمؤشرات أن يتم عن طريق استخدام البيانات الاحصائية، واستطلاعات الرأي العام، وتحليلات البيانات الرقمية، والدراسات الاجتماعية والسياسية.

العراق كمثال:

1. **ممارسة الحقوق والواجبات:**

نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة: تصل إلى حوالي 44٪ في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام 2018.

معدلات الثقة في الحكومة: وفقًا لاستطلاع للرأي العام، تبين أن مايقارب 30٪ من المواطنين يثقون في الحكومة.

نسبة الالتزام بالقوانين: لا تتوفر بيانات محدثة بشكل كافي لقياس هذا المؤشر بشكل محدد.

2. **المشاركة السياسية والاجتماعية:**

نسبة المشاركة في الانتخابات والتصويت: بلغت حوالي 44٪ في الانتخابات البرلمانية عام 2018.

عدد الجمعيات المدنية والمنظمات الاجتماعية: يوجد عدد كبير من المنظمات والجمعيات المدنية في العراق(أكثر من سته ألاف)، والتي تسعى لتعزيز المشاركة المجتمعية والتنمية الاجتماعية.

3. **التعددية والتسامح:**

مدى تقبل التنوع الثقافي والديني: تعتبر هذه البيانات غير متوفرة بشكل موثوق ولا دقيق، ولكن العراق يشتهر بتنوعه الثقافي والديني الواسع.

مؤشرات العنف الطائفي والعرقي: يعتبر العراق واحدًا من البلدان التي تشهد تحديات عديدة في هذا الجانب.

4. **المشاركة الرقمية:**

عدد المستخدمين عبر وسائل التواصل الاجتماعي: يعتمد هذا الرقم على البيانات المقدمة من منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر، والتي يمكن أن تتجاوز عدد المستخدمين في العراق العديد من الملايين.

نسبة المشاركة السياسية عبر الإنترنت: يصعب تقدير هذا الرقم بدقة، لكن يمكن الاستدلال على مدى انتشار الحوار السياسي والاجتماعي عبر الإنترنت من خلال عدد التغريدات والمنشورات ذات الصلة.

رابعاً: المواطنة.. استراتيجية تنفيذية

ان عملية خلق مواطنة فاعلة وحضارية في العراق، تستوجب اتباع عدة مناهج واستراتيجيات تتضمن عناصر متعددة وتشمل:

الإطار الاستراتيجي:

1. **تعزيز التعليم المدني والمواطنين:**

تضمين مواد التربية المدنية وحقوق الإنسان في مناهج التعليم الأساسي والثانوي.

تنظيم دورات وورش عمل للمعلمين والمدربين لتحديث مهاراتهم في تعليم قيم المواطنة والديمقراطية.

تشجيع المدارس على إنشاء نوادي وأنشطة تعزز الوعي المواطن والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية.

2. **تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:**

تعزيز الشفافية في العملية الحكومية وتعزيز مشاركة المواطنين في مراقبة الأداء الحكومي ومكافحة الفساد.

تطوير آليات رقابية فعالة وتعزيز دور المؤسسات الرقابية المستقلة في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

3. **تعزيز التواصل والحوار الاجتماعي:**

تنظيم فعاليات وندوات ومنتديات للتواصل والحوار بين مختلف شرائح المجتمع العراقي.

تشجيع ودعم وسائل الإعلام المستقلة والمنظمات غير الحكومية لتعزيز الحوار والتواصل الاجتماعي وتشجيع المواطنين على المشاركة في الحياة العامة.

4. **تعزيز القيم والأخلاق الوطنية:**

تشجيع القيم الوطنية مثل الوحدة والتضامن واحترام التنوع الثقافي والديني.

تطوير برامج تثقيفية وتوعوية لنشر الوعي بقيم المواطنة وأهميتها في بناء مجتمع قوي ومتطور.

5. **تعزيز دور المجتمع المدني:**

تشجيع نشاط المنظمات غير الحكومية وتوفير الدعم لها لتعزيز دورها في تعزيز المواطنة والديمقراطية.

تعزيز مشاركة المواطنين في العمل التطوعي والمشاركة في المبادرات المجتمعية لتعزيز التضامن والمسؤولية المجتمعية.

يمكن تنفيذ هذه الاستراتيجيات بالتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتتطلب جهودًا مستمرة وتفاعلية من جميع الأطراف لتحقيق أهداف المواطنة الفاعلة والحضارية في العراق.

خامساً: المعوقات المحلية

هناك عدة عوامل ومعوقات تواجه خلق هوية وطنية تعتمد المواطنة الفاعلة في العراق، وتشمل:

1. **التوترات السياسية والطائفية:** التوترات السياسية والطائفية التي شهدتها البلاد على مر السنين قد تسببت في تقسيم المجتمع العراقي وتقويض الوحدة الوطنية والانتماء الوطني.

2. **الفساد وانعدام الشفافية:** انتشار الفساد في الدولة والمجتمع يقوض الثقة في النظام السياسي ويحد من قدرة المواطنين على المشاركة الفعّالة في الحياة العامة.

3. **النزاعات الداخلية والتدخلات الخارجية:** النزاعات الداخلية والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للعراق تعيق عملية بناء هوية وطنية مستقلة وتقوض استقرار البلاد.

4. **تدهور الأمن والانفلات الأمني:** استمرار التهديدات الأمنية والانفلات الأمني يقلل من قدرة المواطنين على التفاعل السلمي والمشاركة الفعّالة في الحياة العامة.

5. **نقص التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** نقص التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض المناطق يؤدي إلى تفاقم الفقر والبطالة وتفاقم الانقسامات الاجتماعية، مما يعيق تكوين هوية وطنية مشتركة.

6. **تحديات التعليم والتربية:** نقص جودة التعليم والتربية في العراق يمكن أن يؤثر سلبًا على تشكيل الهوية الوطنية وفهم الطلاب لقيم المواطنة والديمقراطية.

7. **تداعيات الحروب والنزاعات السابقة:** تاريخ العراق المضطرب والصراعات السابقة يمكن أن تترك آثارًا عميقة على الهوية الوطنية وتعقيدات في تعزيز المواطنة الفاعلة.

سادساً: منهجية التعليم على المواطنة

تتوفر العديد من الكتب والمؤلفات التي تركز على منهجية تعزيز المواطنة الفاعلة في التربية والتعليم، ويمكن تبنيها وتطبيقها في العراق، أهمها:

1. **تعليم المواطنة: من النظرية إلى التطبيق" لـ David Kerr وCrick Nathan**: تقدم هذه الكتب نظرة شاملة على مفهوم المواطنة وكيفية تعزيزها من خلال التعليم. يقدم الكتاب أفكارًا واستراتيجيات عملية لتضمين تعليم المواطنة في المناهج التعليمية والأنشطة الطلابية.

2. **تعليم المواطنة: مفاهيم وتطبيقات" لـ John J. Patrick**: يقدم هذا الكتاب نظرة شاملة ومفصلة عن مفاهيم وأهمية المواطنة، مع التركيز على كيفية تطبيقها في بيئة التعليم. يشمل الكتاب أيضاً دراسات حالة وأمثلة عملية على تطبيق مفاهيم المواطنة في الصفوف.

3. **تعليم المواطنة في العصر الرقمي لـ Jason Ohler**: يستكشف هذا الكتاب كيف يمكن استخدام التكنولوجيا الرقمية في تعزيز المواطنة الفاعلة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمواطنة الرقمية والهوية الرقمية والحوار الرقمي.

4. **تعليم القيم والمواطنة في البيئة المدرسية لـ James Arthur وIan Davies**: يوفر هذا الكتاب استراتيجيات عملية ومبادئ توجيهية لتضمين تعليم القيم والمواطنة في البيئة المدرسية، مع التركيز على كيفية تنمية المسؤولية الاجتماعية والتعاون والاحترام.

5. **المواطنة الرقمية وتعليمها: من النظرية إلى التطبيق لـ Michael Ribble**: يستكشف هذا الكتاب كيفية تطبيق المواطنة الرقمية في بيئة التعليم، بما في ذلك مفاهيم الأمان الرقمي والمشاركة الرقمية والسلوك الرقمي الأخلاقي.

سابعاً: الاستناد القانوني العراقي للمواطنة

يتم التعبير عن حقوق المواطنين وواجباتهم والعلاقة بينهم وبين الدولة والمجتمع من خلال العديد من القوانين والمواد الدستورية والقوانين الفرعية، منها:

1. **الدستور العراقي لعام 2005:**

المادة 14: تكريم حقوق الإنسان والحريات العامة وتأكيد المساواة أمام القانون دون تمييز.

المادة 15: حق المواطنة وحقوق المواطنين وواجباتهم.

المادة 16: حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

2. **قانون الجنسية العراقي:**

ينظم هذا القانون كيفية منح الجنسية العراقية وفقًا للشروط المحددة.

يحدد القانون الحقوق والواجبات للمواطنين العراقيين والمقيمين في الخارج.

3. **قانون الانتخابات العراقي:**

ينظم هذا القانون عملية الانتخابات وحق المواطنين في المشاركة في العملية الانتخابية.

يحدد القانون الإجراءات والشروط لتسجيل الناخبين وترشيح النواب وإجراء الانتخابات.

4. **قوانين العمل والتشريعات الاجتماعية:**

تحدد هذه القوانين حقوق العمال والمواطنين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

تنظم القوانين العمل علاقة العمال بأصحاب العمل وتحدد شروط العمل والحماية الاجتماعية والضمانات الصحية والنفسية.

هذه بعض القوانين والمواد الدستورية الرئيسية التي تنظم موضوع المواطنة في العراق، وتحدد حقوق المواطنين وواجباتهم والعلاقة بينهم وبين الدولة والمجتمع.

ثامناً: المواطنة.. صناعةُ مَنْ؟

ان صناعة المواطنة الفاعلة ليست مسؤولية فردية واحدة، بل تتطلب جهودًا متكاملة من مختلف الجهات والمؤسسات في المجتمع، أهمها:

1. **الفرد:** يلعب الفرد دورًا مهمًا في بناء مواطنته الفاعلة من خلال ممارسة حقوقه وواجباته بمسؤولية، والمشاركة في الحياة العامة والديمقراطية.

2. **الأسرة:** تُعتبر الأسرة البيئة الأولية التي يتعلم فيها الفرد قيم المواطنة والتفاعل الاجتماعي والمسؤولية تجاه المجتمع.

3. **المدرسة والجامعة:** تلعب المدارس والجامعات دورًا أساسيًا في تعزيز المواطنة الفاعلة من خلال تضمين المفاهيم والقيم الوطنية والديمقراطية في مناهجها ونشاطاتها التعليمية.

4. **المجتمع:** يشكل المجتمع بمؤسساته المدنية والثقافية والدينية بيئة تفاعلية تسهم في تكوين الهوية الوطنية وتعزيز المشاركة المجتمعية.

5. **الاعلام:** يلعب وسائل الإعلام دورًا هامًا في نقل القيم المواطنية وتعزيز الوعي الجماعي بقضايا المجتمع وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية.

6. **الرموز والقيادات:** يؤثر القادة والشخصيات البارزة في المجتمع على تكوين الهوية الوطنية وتعزيز الولاءات المشتركة والانتماء للمجتمع.

7. **المؤثرين:** يشمل هذا الفئة الشخصيات الثقافية والفنية والدينية التي تلعب دورًا في تشكيل الثقافة والتوجهات الاجتماعية والسياسية.

8. **الدولة:** تتحمل الدولة مسؤولية توفير البنية التحتية والخدمات العامة وضمان حقوق المواطنين وتعزيز المشاركة الديمقراطية.

9. **النظام الدولي:** يؤثر النظام الدولي على صناعة المواطنة الفاعلة من خلال تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى العالمي وتعزيز التعاون الدولي.

مصادر مهمة

1. "تعزيز التعليم المدني والمواطنين في العراق: تحديات وفرص"، مجموعة من الباحثين، 2015، مركز العراق للأبحاث والدراسات، العراق.

2. "تحديات تعزيز المواطنة في العراق بعد عام 2003"، سلام الزهيري، 2019، مركز العراق للأبحاث والدراسات، العراق.

في العراق..
الدِينُ قرين

المحاضرة التاسعة والعشرون

في العراق.. الدِينُ قرين

"الأديانُ إما أداةٌ للتغيير والتثوير والتعمير، أو مادةٌ للتخدير والتحمير"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: المنشأ والمسار

حققت القفزة التشريحية وإنتقالة الانسان إلى مرحلة الوعي المعرفي المتقدم، حققت وسعًة في الإدراك والتصوّر والتصديق، وانبلج عصر الأديان المصاحب لمسيرة الانسان اللاحية والمثقلة بأسئلة الوجود ومنتهاه، والباحثة عن ترانيم السلوى والغراء والأمل، لم يكن العراق مبدعاً عن باقي الامم، فقد كان للدين دور مهم وحضور قوي في الحياة العامة على مدى العصور، حيث كانت الأديان ومازالت – بكل اشكالها – تلعب دورًا مهمًا في الثقافة والسياسة والمجتمع، فالديانات (الإسلامية والمسيحية واليزيدية والمندائية وغيرها) احتلت مجالاً حيوياً في الفضاء الاجتماعي وتحولاته. ومع ذلك، بعد الاحتلال الأمريكي في عام 2003 والفترة التي تلتها، شهدت البلاد تحولات كبيرة في السياسة والمجتمع، مما أدى إلى تزايد التوترات الطائفية والدينية. في المستقبل، قد يتغير دور الدين بناءً على التطورات السياسية والاجتماعية، وقد يتعين على الحكومة والمجتمع أن يجدوا توازنًا جامعاً بين الدين والدولة لضمان الاستقرار والتقدم للأديان بأركانه الاساسية: (المعتقد – الطقس – الاسطورة) والثانوية: (التشريعات – الاخلاق) حضور ملفت ومكثّف في حياة العراقيين، وفي كلا البُعدين الايجابي والسلبي:

الجانب الإيجابي:

1. الدين في العراق يمثل مصدرًا للتوجيه الأخلاقي والروحي للأفراد والمجتمع.
2. يوفر الدين إطارًا للتضامن الاجتماعي والمساعدة المتبادلة بين الأفراد والجماعات.
3. يمكن أن يشجع الدين على العمل الخيري والتعاون الإنساني.

الجانب السلبي:

1. يمكن أن يؤدي التشدد الديني إلى التمييز والانقسامات بين الطوائف الدينية.
2. قد يؤدي الاندماج الكبير للدين في السياسة إلى زيادة التوترات والصراعات.
3. قد يسبب بعض التفسيرات الضيقة للدين انحرافات وتطرفات تهدد الاستقرار الاجتماعي والسلم العام.

لذلك، قد يشهد مستقبل الدين في العراق تحولات متنوعة ومعقدة، حيث يستمر الدين في أن يكون عاملًا هامًا في الحياة العامة والثقافة العراقية، مع استمرار دوره في تقديم التوجيه الأخلاقي والروحي للأفراد والمجتمع. ومع ذلك، قد يتغير الشكل الذي يأخذه الدين في المستقبل بناءً على التطورات السياسية والاجتماعية، ويمكن أن يشمل ذلك زيادة الحركات العلمانية والدعوة إلى فصل الدين عن الدولة، بالإضافة إلى تحولات في تفاعل الشباب مع الدين والثقافة العراقية بشكل عام، لذا من المهم للحكومة والمجتمع أن يتبنوا سياسات تعزز التعايش السلمي بين الطوائف الدينية وتحقيق التوازن لضمان استقرار البلاد وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

ثانياً: التوظيف الايجابي

يمكن توظيف الدين لصالح الإنسان وحقوقه وحرياته عن طريق:

1. **تعزيز قيم العدالة والمساواة:** يمكن للدين أن يلعب دورًا في تعزيز قيم العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، ودعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
2. **تعزيز التسامح والتعايش:** يمكن أن يشجع الدين على التسامح والتعايش بين الأشخاص من خلفيات دينية مختلفة، مما يعزز التفاهم المتبادل والسلام الاجتماعي.
3. **دعم العمل الخيري والمساعدة الاجتماعية:** يمكن للدين أن يلهم الأفراد والجماعات للمشاركة في العمل الخيري وتقديم المساعدة للمحتاجين وتعزيز التضامن الاجتماعي.
4. **تشجيع العلم والتعليم:** يمكن للدين أن يلعب دورًا في تشجيع العلم والتعليم بين أفراد المجتمع، ودعم البحث العلمي والابتكار.

بالنسبة لصالح الدولة واستقرارها ونموها فيكون دوره:

1. **تعزيز الأخلاقيات والقيم الاجتماعية:** يمكن للدين أن يسهم في تعزيز الأخلاقيات والقيم الاجتماعية التي تعزز الاستقرار والتنمية الاقتصادية.
2. **تعزيز الوحدة الوطنية:** يمكن للدين أن يكون عاملًا موحدًا للشعب ومحفزًا للوحدة الوطنية والتضامن الوطني.

3. **دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** يمكن للدين أن يشجع على المشاركة المجتمعية في الجهود التنموية وتعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل.

4. **تعزيز الاستقرار السياسي:** من خلال تعزيز القيم السلمية والتسامح، يمكن أن يساهم الدين في تعزيز الاستقرار السياسي والحفاظ على السلم الاجتماعي.

ثالثاً: تجديد الخطاب

يتطلب انجاح برامج إصلاح وتجديد الخطاب الديني الحضاري العمل على عدة جوانب:

أ. **التثقيف والتوعية:** يجب توجيه الجهود نحو تثقيف الأئمة والمشايخ والدعاة حول قيم الوسطية والتسامح والتعايش السلمي، وتوضيح كيفية تطبيقها في الحياة اليومية.

ب. **البحث والتطوير:** ينبغي دعم الأبحاث العلمية والدراسات الفقهية التي تعمل على تطوير مناهج التعليم الديني وتحديثها وتكريسها لقيم السلام والتسامح والعدالة.

ج. **التواصل والحوار:** يجب تشجيع الحوار البناء والتواصل المفتوح بين العلماء الدينيين والمجتمع المدني والسلطات الحكومية لبحث ومناقشة القضايا ذات الصلة.

د. **التدريب والتطوير المهني:** ينبغي توفير برامج تدريبية وورش عمل للأئمة والمشايخ لتعزيز مهاراتهم في تقديم الخطاب الديني الحضاري السلمي والبناء.

هـ. **الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة:** يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام لنشر الخطاب الديني الحضاري والتواصل مع الشباب والجمهور بشكل فعال.

و. **دعم الابتكار والإبداع:** ينبغي تشجيع الأفكار الجديدة والمبادرات الإبداعية التي تعزز قيم السلام والتسامح والعدالة في المجتمع.

مصادر مهمة

1. علي جمعة"تجديد الخطاب الديني"،2014، مكتبة القاهرة، القاهرة، مصر.
2. Tariq Ramadan, "Radical Reform: Islamic Ethics and Liberation", 2008, Oxford University Press.
3. John L. Esposito "The Future of Islam", 2010 Oxford University Pres.

الاستثمار الثقافي..
وقودُ التجدد

المحاضرة الثلاثون

الاستثمار الثقافي.. وقودُ التجدد

"مائزُ الأممِ أفكارها، ومجدُها آثارها"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: المفهوم

الاستثمار في الفكر والثقافة يعني توجيه الوقت والجهد والموارد نحو تطوير الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مشاريع مبتكرة تؤدي إلى النجاح والتقدم، بينما الاستثمار في الثقافة يشير إلى دعم وتعزيز النشاطات الثقافية والفنية، سواء عبر دعم المؤسسات الثقافية أو المشاركة في الأنشطة الثقافية المجتمعية، مما يسهم في إثراء الحياة الثقافية والفنية للمجتمع.

وتأسيساً على المفهوم آنفاً، فقد قامت الدول الفاعلة بتطوير عدّة اجراءات للاستثمار الفكري والثقافي المُربح، ومنها:

أ. **تعزيز التعليم والبحث العلمي:** تطوير المناهج التعليمية لتشجيع التفكير النقدي والإبداعي، وزيادة الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ب. **دعم الابتكار وريادة الأعمال:** تقديم دعم مالي وتقني للشركات الناشئة والمبتكرة، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال من خلال تقديم برامج تدريبية وورش عمل.

ج. **تشجيع الثقافة الإبداعية:** دعم وتمويل المشاريع الثقافية والفنية، مثل تنظيم المهرجانات والعروض الفنية والمعارض.

د. **تطوير البنية التحتية الثقافية:** بناء وصيانة المكتبات والمراكز الثقافية، وتعزيز وسائل الاتصال والتواصل لنقل الثقافة والفكر.

هـ. **تعزيز الوعي الثقافي**: تنظيم حملات توعية وتثقيفية حول أهمية الثقافة والفن في بناء المجتمع وتطوير الذات.

و. **تعزيز التعاون الدولي**: التعاون مع المنظمات الدولية والدول الأخرى لتبادل الخبرات والموارد في مجالات الفن والثقافة والتعليم.

ثانياً: الميزة العراقية

يتوفر العراق على مجموعة من المميزات الفريدة التي تتيح له احتلال موقع متقدم في مجالات الاستثمار الفكري والثقافي، وتشمل:

أ. **تاريخ ثقافي غني**: يتمتع العراق بتاريخ ثقافي غني يعود لآلاف السنين، مما يوفر مصدراً هاماً للإلهام والإبداع.

ب. **تنوع ثقافي**: تتميز العراق بتنوع ثقافي يشمل العديد من الأديان والطوائف والتقاليد، مما يخلق بيئة متعددة الأبعاد للاستثمار في الفكر والثقافة.

ج. **موقع استراتيجي**: يقع العراق في منطقة استراتيجية بين الشرق والغرب، مما يجعله مركزاً جذاباً للتبادل الثقافي والفكري.

د. **موارد بشرية موهوبة**: يتمتع العراق بموارد بشرية موهوبة في مجالات العلوم والفنون والثقافة، مما يمثل إمكانيات كبيرة للتطوير والابتكار.

هـ. **استقبال الزوار**: يشتهر العراق بحسن الضيافة واستقبال الزوار، مما يجعله وجهة مفضلة للفنانين والمثقفين لتبادل الخبرات والمعارف.

و. **الموارد الطبيعية**: تمتلك العراق موارد طبيعية هائلة، مما يوفر قاعدة اقتصادية تدعم الاستثمار في الفكر والثقافة.

فضلاً عن ذلك، فقد إتسمت المنظومة الثقافية العراقية بعدّة خصائص نادرة تجللها في صدارة النقاط الايجابية في الاستثمار الثقافي، ومنها:

أ. **التاريخ العريق**: يمتلك التراث العراقي تاريخاً عريقاً يمتد لآلاف السنين، مع تأثيرات وتبادلات ثقافية مع مختلف الحضارات الماضية مثل السومريين والبابليين والآشوريين.

ب. **التنوع الثقافي**: يتميز التراث العراقي بتنوعه الثقافي والفني، من الآثار الأثرية إلى الأدب والشعر والفنون التشكيلية، مما يعكس ثراء التراث الثقافي.

ج. **المواقع الأثرية الهامة**: يضم العراق العديد من المواقع الأثرية الهامة مثل بابل ونينوى وأور والحلة، التي تمثل جزءاً أساسياً من التراث العالمي.

د. **الأدب والشعر**: يشتهر التراث العراقي بإسهاماته الكبيرة في مجالات الأدب والشعر، من خلال شعراء وادباء وكتاب كبار، حيث يمثلون واحداً من الأرصدة الوطنية التي أثْرَت وأثَّرَت في الحضارة الانسانية وما زالت.

كلّ ذلك، يدعو إلى الحذاقة في استبيان حُزمة إجراءات لضمان الإنبعاث الحقيقي المؤثر للثقافة العراقية والتأثير محلياً ودولياً، ومن هذه الاجراءات:

أ. **الحفاظ على المواقع الأثرية**: من خلال تأمين وصيانة المواقع الأثرية وتوفير الدعم اللازم للمؤسسات المعنية بالحفاظ عليها.

ب. **تعزيز التعليم الثقافي**: من خلال تضمين المناهج التعليمية المواد التاريخية والثقافية التي تعكس التراث العراقي.

ج. **تنظيم الفعاليات الثقافية**: مثل المهرجانات والعروض الفنية والمعارض التي تسلط الضوء على التراث العراقي وتشجع على الابتكار والإبداع.

د. **دعم الفنون والحرف اليدوية**: من خلال تقديم الدعم المالي والتقني للفنانين والحرفيين للحفاظ على تقاليد الحرف اليدوية التقليدية.

هـ. **تعزيز الوعي الثقافي**: من خلال حملات توعية وتثقيف للجمهور حول أهمية الحفاظ على التراث الثقافي والفكري للعراق.

ثالثاً: النهج الاستراتيجي للاستثمار

يمكن صياغة مثال لاستراتيجية وطنية مقترحة للاستثمار في الفكر والثقافة في العراق، تتضمن:

أ. **الرؤية**: بناء مجتمع متطور يستند إلى التراث الثقافي العريق والابتكار الفكري ليكون محوراً للتنمية المستدامة والتقدم الشامل.

ب.**الرسالة**: تعزيز الوعي الثقافي والاستثمار في الفكر والثقافة كأساس للتطور والتقدم الشامل في العراق.

ج. **القيم الجوهرية**:

- الحفاظ على التراث الثقافي والتعبير الفني.
- التنوع والشمولية في التعبير الثقافي.
- الابتكار والإبداع.
- الشفافية والمساءلة.

د. **الأهداف والوسائل:**

- تعزيز التعليم والبحث العلمي في المجالات الثقافية والإبداعية.
- تعزيز الوعي الثقافي والفني لدى المجتمع.
- توفير الدعم والتمويل للمشاريع الثقافية والفنية الابتكارية.
- تعزيز الشراكات والتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.
- تطوير البنية التحتية الثقافية والفنية في العراق.

هـ. **الأهداف الفرعية والاساليب:**

- تحديث المناهج التعليمية لتضمن تعزيز الثقافة والفنون.
- تنظيم مهرجانات وفعاليات ثقافية وفنية دورية.
- تشجيع المبدعين والفنانين الشباب من خلال منح وجوائز.
- إنشاء صناديق دعم للفنون والثقافة.
- تطوير المكتبات والمراكز الثقافية في جميع أنحاء العراق.

و. **المبادرات والسياسات والإجراءات والمشاريع والأنشطة:**

- إنشاء صندوق وطني لدعم الثقافة والفنون.
- تنظيم مهرجانات ثقافية وفنية سنوية.
- تطوير برامج تثقيفية وتوعوية في المدارس والجامعات.
- تشجيع الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لتمويل المشاريع الثقافية.
- إنشاء مراكز ثقافية وفنية متخصصة في مختلف المدن.

ز. **مؤشرات قياس الأداء:**

- نسبة المشاركة في الفعاليات الثقافية والفنية.
- زيادة في عدد المبادرات الثقافية والفنية.
- تحسن في مستوى التعليم الثقافي والفني.
- زيادة في عدد المشاريع الثقافية والفنية الممولة.

ح. **المتابعة والرقابة والتقييم:**

- إنشاء هيئة مستقلة لمتابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية.

– إجراء تقييم دوري لتحديد مدى تحقيق الأهداف والمبادرات.

ط. التقويم والتغذية الراجعة:

– استعراض دوري للأداء وتقييم النتائج.

– توجيه التحسينات اللازمة بناءً على التقييم وتغذية الراجعة من المعنيين والمجتمع المدني.

رابعاً: متطلبات نجاح الاستراتيجية

ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار مجموعة من العوامل والاعتبارات والمتطلبات لضمان نجاح استراتيجية الاستثمار الفكري، ومنها:

أ. الهيكلية والتنظيمية:

– إنشاء هيئة أو جهة مسؤولة مختصة بتنفيذ الاستراتيجية وضمان تنسيق الجهود بين الجهات المعنية.

– تحديد السلطات والمسؤوليات للأفراد والجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية.

ب. البشرية:

– توفير التدريب والتطوير المستمر للكوادر البشرية المعنية بتنفيذ الاستراتيجية.

– جذب واحتفاظ بالمواهب والخبرات في مجالات الثقافة والفنون والإبداع.

ج. الإدارية:

– تطوير إجراءات وآليات إدارية فعالة لتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية.

– تحسين عمليات التواصل والتنسيق بين الأقسام والأفراد المعنيين.

د. المالية:

– تخصيص الموارد المالية الكافية لتنفيذ الاستراتيجية وتمويل المشاريع الثقافية والفنية.

– إدارة النفقات والإيرادات بشكل فعال وفقاً للأولويات والاحتياجات.

هـ. المادية والفنية:

– توفير البنية التحتية اللازمة لدعم المشاريع الثقافية والفنية، مثل المسارح والمراكز الثقافية والمكتبات.

– توفير التجهيزات والمعدات اللازمة للفنانين والمبدعين لتنفيذ مشاريعهم.

و. القانونية:

– ضمان التوافق مع القوانين واللوائح المتعلقة بالثقافة والفنون وحقوق الملكية الفكرية.

– تطوير وتعديل السياسات والتشريعات إذا لزم الأمر لتعزيز الاستثمار في الفكر والثقافة.

ز. **اللوجستية:**

– توفير الدعم اللوجستي اللازم لتنظيم المهرجانات والفعاليات الثقافية والفنية.

– توفير وسائل النقل والإقامة للمشاركين في الأنشطة الثقافية والفنية.

خامساً: منازلة التحديات

قد تواجه تنفيذ استراتيجية الاستثمار في الفكر والثقافة في العراق عدّة تحديات، تتضمن:

أ. **الأوضاع الأمنية والسياسية:** التوترات السياسية والأمنية قد يؤثر سلباً على تنفيذ الاستراتيجية ويعوق الفعاليات الثقافية والفنية.

ب. **نقص التمويل:** قد يكون هناك تحدي في توفير التمويل الكافي لتنفيذ المشاريع الثقافية والفنية ودعم الفنانين والمبدعين.

ج. **البيروقراطية والفساد:** قد تواجه الاستراتيجية تحديات من جراء البيروقراطية الزائدة والفساد في الإدارة العامة.

د. **نقص البنية التحتية:** قد تكون البنية التحتية المتاحة للثقافة والفنون غير كافية لتلبية احتياجات المجتمع الثقافية والفنية.

هـ. **التحديات الاقتصادية:** قد يؤثر التدهور الاقتصادي على القدرة على تخصيص الموارد للثقافة والفنون ودعم المشاريع الابتكارية.

و. **التحديات الاجتماعية:** تتضمن التحديات الاجتماعية القيود الثقافية والدينية التي قد تعيق الابتكار والتعبير الفني.

ز. **قلة الوعي الثقافي:** يمكن أن يكون نقص الوعي الثقافي والفني في بعض الأحيان عائقاً لتفهم أهمية الاستثمار في الفكر والثقافة.

ح. **التغيرات التكنولوجية:** قد تتطلب التغيرات التكنولوجية التطورات في الاستراتيجية وتحديث البنية التحتية لمواكبة التطورات الحديثة.

هذه التحديات الآنفة، تستدعي وقفة وطنية جادّة وحازمة لمعالجتها لتهيئة العراق الميسّرة لتنفيذ الاستراتيجية، تشمل:

أ. **تحسين الأمن والاستقرار:** يجب العمل على تعزيز الأمن والاستقرار في البلاد من خلال تحسين الأوضاع الأمنية والمساهمة في حل النزاعات السياسية بطرق سلمية.

ب. **توفير التمويل:** يمكن توفير التمويل من خلال زيادة الاستثمارات الحكومية في الثقافة والفنون، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الخاصة والتبرعات من القطاع الخاص والمؤسسات الدولية.

ج. **مكافحة الفساد**: يتعين تكثيف جهود مكافحة الفساد من خلال تطبيق القوانين بصرامة وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام.

د. **تحسين البنية التحتية**: يجب الاستثمار في تحسين البنية التحتية الثقافية والفنية من خلال بناء وتطوير المسارح والمكتبات والمراكز الثقافية.

هـ. **تحسين الأوضاع الاقتصادية**: يمكن تعزيز التمويل للثقافة والفنون من خلال استخدام الآليات الاقتصادية مثل زيادة الإيرادات الحكومية من القطاعات الأخرى أو المنح والمساعدات من الجهات الدولية.

و. **تغيير التشريعات**: قد تتطلب المعالجة الفعّالة لبعض التحديات تغييرات في التشريعات والسياسات الثقافية والفنية لتعزيز الحرية الإبداعية وتوفير الحماية للفنانين والمبدعين.

ز. **تعزيز الوعي الثقافي**: ينبغي تعزيز الوعي الثقافي والفني بين المجتمع من خلال الحملات التوعوية والتثقيفية وتنظيم الفعاليات الثقافية والفنية المتنوعة.

ح. **تبني التكنولوجيا**: يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز التواصل والتفاعل مع الجمهور وترويج المشاريع الثقافية والفنية.

أن مواجهة هذه التحديات يتطلب تعاوناً شاملاً بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى الالتزام بتنفيذ السياسات والإصلاحات اللازمة لدعم الفعاليات الثقافية والفنية في العراق.

سادساً: الفاعلون في الاستثمار الثقافي

يلعب كل من مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام دوراً مهماً ومتكاملاً في إيجاد بيئة صالحة لإنعاش الوضع الفكري والثقافي والتطبيق المثمر للاستراتيجية الثقافية، وكالاتي:

أ. **مؤسسات القطاع العام**:

- تقديم الدعم المالي والتقني لتنفيذ المشاريع الثقافية والفنية.
- تطوير البنية التحتية الثقافية والفنية، مثل بناء المسارح والمراكز الثقافية.
- تشجيع الابتكار والإبداع من خلال إطلاق مسابقات وجوائز ثقافية وفنية.

ب. **القطاع الخاص**:

- تقديم الدعم المالي والتمويل للمشاريع الثقافية والفنية، سواء من خلال الاستثمار المباشر أو الشراكات.

- توفير الخبرات والمهارات والموارد البشرية المتخصصة لدعم المشاريع الثقافية والفنية.
- الإسهام في توفير البنية التحتية اللازمة وتطوير التكنولوجيا في قطاع الثقافة والفنون.

ج. **منظمات المجتمع المدني:**

- تمثيل المجتمع وتعزيز المشاركة المجتمعية في تنفيذ الاستراتيجية واتخاذ القرارات ذات الصلة.
- تقديم الدعم الفني والاستشاري للمشاريع الثقافية والفنية.
- توفير المنصات للتواصل وتبادل الخبرات بين الفنانين والمثقفين والجمهور.

د. **وسائل الإعلام:**

- تعزيز الوعي الثقافي والفني من خلال تغطية الفعاليات الثقافية والفنية وتسليط الضوء على المبادرات الابتكارية.
- تعزيز التواصل بين الجمهور والفنانين والمثقفين والجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية.
- تشجيع الحوار والنقاش حول القضايا الثقافية والفنية وتعزيز الفهم المتبادل وتبادل الآراء.

هـ. **بقية الرموز والفاعلين والناشطين والمؤثرين:**

- يمكن للشخصيات العامة والمؤثرة في المجتمع أن تلعب دوراً حيوياً في دعم وتعزيز الثقافة والفنون.
- المساهمة في تنظيم الفعاليات الثقافية والفنية والتحفيز على المشاركة.
- دعم المشاريع الثقافية والفنية وتقديم المشورة والإرشاد.

من خلال التعاون بين هذه الأطراف وتكامل جهودها، يمكن تعزيز البيئة الثقافية والفنية في العراق وتحقيق الأهداف المنشودة من استراتيجية الاستثمار في الفكر والثقافة.

سابعاً: الاستناد القانوني

تحتوي المدونة التشريعية العراقية عدّة قوانين ولوائح قد تشكل الإطار القانوني لتنفيذ استراتيجية الاستثمار في الفكر والثقافة، أهمها:

أ. **الدستور العراقي:** يحدد الدستور الحقوق والحريات الثقافية والفنية للمواطنين العراقيين، ويعزز الحفاظ على التراث الثقافي والتعبير الفني.

ب. **قوانين الثقافة والفنون:** يمكن أن تشمل القوانين التي تنظم القطاع الثقافي والفني، بما في ذلك الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالفنانين والمبدعين والحماية لحقوق الملكية الفكرية.

ج. **القوانين المالية:** تحدد القوانين المالية كيفية توجيه الموارد المالية لدعم المشاريع الثقافية والفنية وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الاستراتيجية.

د. **قوانين الاستثمار**: تحدد هذه القوانين إطاراً قانونياً لتشجيع الاستثمار في القطاعات الثقافية والفنية، وتحديد الحوافز والضوابط للمستثمرين في هذه القطاعات.

هـ. **اللوائح الحكومية والقرارات**: اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ السياسات الثقافية والفنية وتحديد الآليات والإجراءات اللازمة.

و. **الاتفاقيات الدولية**: يمكن للعراق الاستناد إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال الثقافة والفنون التي تم التوقيع عليها لتعزيز الجهود الوطنية في هذا الصدد.

فضلاً عن ذلك، قد تتطلب بعض المشاريع والمبادرات الثقافية والفنية الموافقة الرسمية أو الإجراءات الخاصة بناءً على القوانين واللوائح المعمول بها في العراق.

ثامناً: مصادر التمويل

لتنفيذ استراتيجية الاستثمار في الفكر والثقافة في العراق، يمكن الاعتماد على عدة مصادر للتمويل، بما في ذلك:

أ. **التبرعات والمنح الخاصة**: يمكن جذب التمويل من الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة من خلال حملات التبرعات وتقديم المنح المالية لدعم المشاريع الثقافية والفنية.

ب. **الشراكات مع القطاع الخاص**: يمكن للحكومة والمؤسسات الثقافية التعاون مع الشركات الخاصة في إطار شراكات استراتيجية لتمويل وتنفيذ المشاريع الثقافية والفنية.

ج. **التمويل الدولي**: يمكن للعراق جذب التمويل من الجهات والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية ومنظمات الأمم المتحدة لدعم المشاريع الثقافية والفنية.

د. **التمويل الأهلي والدعم الشعبي**: يمكن الاعتماد على دعم المواطنين والمجتمع المدني من خلال توجيه جزء من الضرائب أو تقديم التبرعات المباشرة لدعم المشاريع الثقافية والفنية.

هـ. **الشراكات مع المنظمات غير الحكومية**: يمكن للحكومة التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لتنفيذ المشاريع الثقافية والفنية والاستفادة من التمويل الذي تقدمه هذه المنظمات.

و. **التمويل من مشاريع التنمية**: يمكن تخصيص جزء من التمويل المخصص لمشاريع التنمية لدعم المشاريع الثقافية والفنية كجزء من جهود تعزيز التنمية المستدامة.

ز. **التمويل الذاتي**: يمكن للمؤسسات الثقافية والفنية توليد دخلها الخاص من خلال تنظيم الفعاليات والعروض وبيع التذاكر والسلع الثقافية والفنية.

تاسعاً: أعمدة الاستراتيجية

في العراق، هناك عدة جهات وطنية مسؤولة عن صياغة وتنفيذ ومتابعة استراتيجية الاستثمار في الفكر والثقافة. تشمل هذه الجهات:

أ. **وزارة الثقافة والسياحة والآثار**: تلعب دوراً رئيسياً في صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالثقافة والفنون، وتنفيذ البرامج والمشاريع ذات الصلة، بالإضافة إلى متابعة تنفيذها وتقييم النتائج.

ب. **مجلس النواب العراقي**: يمكن للبرلمان العراقي المساهمة في صياغة السياسات والتشريعات المتعلقة بالثقافة والفنون، والمراقبة والمتابعة البرلمانية لأداء الحكومة في هذا الصدد.

ج. **الهيئات القومية للثقافة والفنون**: تلعب دوراً مهماً في تقديم المشورة والتوجيه فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات الثقافية والفنية، والمساهمة في تنفيذ المشاريع الوطنية في هذا المجال.

د. **المجتمع المدني والمؤسسات الثقافية والفنية**: تلعب المنظمات غير الحكومية والجمعيات الثقافية والفنية دوراً مهماً في توجيه السياسات والمساهمة في تنفيذ البرامج والمشاريع الثقافية والفنية على المستوى المحلي والوطني.

هـ. **المجتمع الأكاديمي والثقافي**: يمكن أن تساهم الجامعات والمراكز الثقافية والفنية في توليد البحوث والدراسات والتقارير التي تساهم في صياغة السياسات والاستراتيجيات الثقافية والفنية.

و. **وسائل الإعلام**: تلعب وسائل الإعلام العراقية دوراً هاماً في نقل المعلومات وتوعية الجمهور بأهمية الثقافة والفنون ومتابعة تنفيذ السياسات والبرامج في هذا المجال.

يعتمد نجاح استراتيجية الاستثمار في الفكر والثقافة في العراق على التعاون والتنسيق بين هذه الجهات لضمان تحقيق الأهداف المنشودة وتعزيز البيئة الثقافية والفنية في البلاد.

عاشراً: تجارب دولية رائدة

هناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال الاستثمار في الفكر والثقافة التي يمكن الاستفادة منها كنماذج للتحفيز على التطوير والابتكار، ومنها:

أ. **فرنسا – الصندوق الوطني للفنون البصرية (CNAP)**: يعد CNAP مثالاً ناجحاً للتمويل الحكومي للفنون، يوفر الصندوق دعماً مالياً للفنانين البصريين الفرنسيين من خلال شراء أعمالهم وتمويل المعارض والفعاليات الفنية. كما يعمل على تعزيز التنوع الثقافي ودعم الفنون الجديدة والمبتكرة.

ب. **المملكة المتحدة – الصندوق الوطني للفنون (Arts Council England)**: يعتبر هذا الصندوق من أبرز الأمثلة على دعم الفنون والثقافة على المستوى الوطني، يقوم بتمويل الفنون المرئية

والمسرح والموسيقى والأدب، بالإضافة إلى دعم الفنانين الشباب وتمكينهم من تطوير مهاراتهم وإنتاج أعمالهم.

ج. **ألمانيا – برنامج العاصمة الثقافية الأوروبية (European Capital of Culture)**:

يعتبر هذا البرنامج فرصة لتعزيز الحوار الثقافي وتنمية الهوية الثقافية للمدن في أوروبا، يعمل البرنامج على تنظيم مجموعة من الفعاليات والعروض الثقافية التي تجذب الزوار وتعزز السياحة الثقافية.

د. **السويد – الدعم الحكومي للفنون الناشئة:** تعتبر السويد واحدة من الدول التي تقدم دعماً كبيراً للفنانين الناشئين والمبدعين، توفر الحكومة السويدية برامج دعم مالي وتدريب وورش عمل للفنانين الشباب لتطوير مهاراتهم وإنتاج أعمالهم.

هـ. **كندا – دعم الفنون الأصلية (Indigenous Arts Support)**: تولي كندا اهتماماً خاصاً بدعم الفنون والثقافة الأصلية للشعوب الأصلية، يتضمن الدعم تمويل المشاريع الفنية والثقافية الأصلية وتوفير الفرص التعليمية والتدريبية للفنانين الأصليين.

هذه التجارب الدولية توضح أهمية دور الحكومة والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في دعم الفنون والثقافة وتعزيز التنوع الثقافي والابتكار في هذا المجال.

ويمكن لدولة العراق الاستفادة من التجارب الناجحة في الاستثمار في الفكر والثقافة من خلال عدة خطوات وإجراءات، وكالاتي:

أ. **إنشاء صندوق وطني للفنون والثقافة:** يمكن إنشاء صندوق وطني يعمل على توجيه التمويل للمشاريع الثقافية والفنية في العراق، بناءً على الخبرات الدولية في هذا المجال مثل الصندوق الوطني للفنون في فرنسا.

ب. **تطوير برامج دعم الفنانين الشباب:** يجب تطوير برامج دعم مالي وتدريب وورش عمل للفنانين الشباب في العراق، مستفيدين من النماذج الناجحة في دول مثل السويد وكندا.

ج. **تنظيم فعاليات ثقافية وفنية دولية:** يمكن للعراق تنظيم فعاليات ثقافية وفنية دولية تعزز التبادل الثقافي والتعاون الدولي، مستفيدين من تجارب العواصم الثقافية الأوروبية.

د. **تعزيز الثقافة الأصلية والفنون التقليدية:** يجب على العراق تعزيز ودعم الثقافة الأصلية والفنون التقليدية للشعوب العراقية، مستفيدين من الخبرات في دول كندا وأستراليا.

هـ. **تطوير السياسات الثقافية والفنية:** يجب تطوير سياسات ثقافية وفنية شاملة تعزز الاستثمار في هذا القطاع، مستفيدين من الخبرات في دول كفرنسا والمملكة المتحدة.

و. **تشجيع التعاون الدولي:** يجب على العراق تعزيز التعاون الدولي مع الدول والمؤسسات الدولية في مجال الثقافة والفنون، واستغلال الفرص الدولية لتبادل الخبرات والمعرفة.

مصادر مهمة

1. الأستاذ الدكتور فوزي الطوالبة، "اقتصاد الثقافة والفنون: النظرية والتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

2. الأستاذ الدكتور عادل الرديني، "اقتصاد الثقافة والفنون: الأسس والتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار الحكمة، بغداد، العراق.

3. الأستاذ الدكتور عبد الحليم الخطيب، "الاستثمار في الثقافة والفنون في العراق: تحليل نظري وتطبيقي"، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بغداد، العراق.

4. الأستاذ الدكتور عبد الكريم النفيسي، "إدارة الثقافة والفنون: مفاهيم وتطبيقات"، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

5. الأستاذ الدكتور سليمان العودة، "مدخل إلى اقتصاد الثقافة والفنون"، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

العالم..
والتحوّلات الإنقلابية

المحاضرة الحادية والثلاثون

العالم.. والتحوّلات الإنقلابية

"عالمٌ يتطور.. بالإنقلاب على عقبيه"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: التحوّلات والآثار

يشهد العالم المعاصر تحولات جذرية أثرت بشكل مباشر على الدول والشعوب والمؤسسات والأفراد، حتى بات يُدعى العصر الحالي بعصر(اللايقين، السيلان، التوجّس، النهايات، الإنعطاف، الغليان، التماهي، التآكل،..) وذلك لسرعة المتغيرات والمستجدات والتعقيدات والغموض والتوجس الذي هو سمّة مميزة لهذا العصر، ولعل ابرز هذه التحولات تمثل بالآتي:

- **التغيرات المناخية والبيئية:**
  - **الاحتباس الحراري:** أدى إلى ارتفاع درجات الحرارة، وذوبان الجليد القطبي، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتغير أنماط الطقس، مما أثر على الزراعة والمياه والصحة العامة.
  - **التدهور البيئي:** التلوث وفقدان التنوع البيولوجي يشكلان تهديدات كبيرة للحياة البشرية والحيوانية.
- **الثورة الرقمية والتكنولوجية:**
  - **الذكاء الاصطناعي:** أحدث ثورة في مجالات مثل التصنيع، والخدمات، والتعليم، والطب.
  - **البلوكشين والعملات الرقمية:** غيرت أنظمة الدفع والتمويل والتجارة، وأثرت على الاقتصاد العالمي.

- **التعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة**: أتاحت للمؤسسات استخدام البيانات لتحسين القرارات وزيادة الكفاءة.

- **العولمة وإعادة توزيع القوى العالمية:**
  - **صعود القوى الآسيوية**: خاصة الصين والهند، وتأثيرها على الاقتصاد والسياسة العالمية.
  - **التجارة الدولية**: اتفاقيات التجارة الحرة والكتل الاقتصادية الجديدة مثل الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP).
  - **الهجرة والنزوح**: الأزمات الإنسانية والنزاعات زادت من الهجرة والنزوح.
- **الجائحة العالمية (كوفيد-19):**
  - **التأثير الصحي**: وفاة ملايين الأشخاص، وتأثير طويل الأمد على الصحة العامة.
  - **التأثير الاقتصادي**: ركود اقتصادي عالمي، بطالة واسعة، تغيرات في سلاسل التوريد.
  - **التأثير الاجتماعي**: تغييرات في أنماط العمل والتعليم (العمل عن بُعد والتعليم عن بُعد)، وزيادة الفجوة الرقمية.
- **التحولات في السياسة العالمية:**
  - **التحولات في الأنظمة السياسية**: صعود الحركات الشعبوية، وتأثيرها على الديمقراطية.
  - **الأزمات الجيوسياسية**: توترات بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا.
  - **قضايا حقوق الإنسان**: الحركات الاجتماعية مثل #MeToo و Black Lives Matter التي أثرت على السياسات الوطنية والدولية.
- **التحولات الاقتصادية:**
  - **التفاوت الاقتصادي**: الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي.
  - **الاقتصاد الأخضر**: التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والاقتصادات المستدامة.

- **التغيرات في العمل والتعليم:**
  - **التعليم الرقمي:** تزايد الاعتماد على التعليم عبر الإنترنت والتعلم عن بُعد.
  - **سوق العمل:** تزايد الأتمتة والاعتماد على التكنولوجيا، وتغير متطلبات المهارات.
- **التحولات في الثقافة والمجتمع:**
  - **التواصل الاجتماعي:** تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الحياة اليومية والعلاقات الشخصية والسياسة.
  - **التعددية الثقافية:** التفاعل بين الثقافات المختلفة، وزيادة الوعي بالتنوع الثقافي.

تُشكّل التحولات تحديات وفرصًا جديدة، وتستلزم تكيف الدول والمؤسسات والأفراد مع الوضع الجديد لضمان الاستدامة والازدهار في المستقبل.

ولفهم كيفية تأثير التحولات العالمية الجديدة على الدول والشعوب والمؤسسات والأفراد بشكل مفصل، يمكن تناول كل مجال من المجالات التي تم ذكرها وتوضيح التأثيرات والتغيرات الناجمة عنها وكالاتي:

- **التغيرات المناخية والبيئية:**

أ. **التأثيرات على الدول:**

- **السياسات البيئية:** الحكومات مضطرة لسن قوانين وسياسات جديدة لمواجهة التغير المناخي مثل اتفاقية باريس للمناخ.
- **البنية التحتية:** الحاجة لتعزيز البنية التحتية لمواجهة الكوارث الطبيعية المتزايدة (فيضانات، أعاصير، جفاف).

ب.**التأثيرات على الشعوب:**

- **الأمن الغذائي:** تغيرات الطقس تؤثر على الزراعة، مما يؤدي إلى نقص في الغذاء وارتفاع الأسعار.
- **الصحة:** انتشار الأمراض المرتبطة بالمناخ مثل الملاريا وحمى الضنك.

ج.**التأثيرات على المؤسسات:**

- **الاستدامة:** الشركات تتبنى ممارسات مستدامة وتقلل من بصمتها الكربونية.
- **التأمين:** زيادة في أقساط التأمين على الممتلكات نتيجة زيادة الكوارث الطبيعية.

د. **التأثيرات على الأفراد:**

- **الهجرة:** قد يضطر الأفراد للنزوح بسبب التغيرات البيئية مثل ارتفاع مستوى البحر.

- **نمط الحياة**: توجه نحو حياة أكثر استدامة واعتماد على المنتجات الصديقة للبيئة.

- **الثورة الرقمية والتكنولوجية:**

أ.**التأثيرات على الدول:**

- **البنية التحتية الرقمية**: الحاجة لتطوير البنية التحتية الرقمية مثل شبكات الجيل الخامس.
- **الأمن السيبراني**: تحديات جديدة في حماية المعلومات والبيانات من الهجمات السيبرانية.

ب.**التأثيرات على الشعوب:**

- **الوصول إلى المعلومات**: سهولة الوصول إلى المعلومات وزيادة الوعي والمعرفة.
- **الفجوة الرقمية**: عدم تكافؤ الفرص بين من يمتلكون التكنولوجيا ومن لا يمتلكونها.

ج.**التأثيرات على المؤسسات:**

- **الأتمتة**: اعتماد الشركات على الأتمتة لتحسين الكفاءة وخفض التكاليف.
- **تحليل البيانات**: استخدام البيانات الضخمة لاتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين خدمة العملاء.

د. **التأثيرات على الأفراد:**

- **العمل عن بعد**: تزايد فرص العمل عن بعد مما يوفر مرونة أكبر للأفراد.
- **التعلم الإلكتروني**: إتاحة التعلم عبر الإنترنت وزيادة المهارات الشخصية.

- **العولمة وإعادة توزيع القوى العالمية:**

أ.**التأثيرات على الدول:**

- **السياسات التجارية**: إعادة صياغة السياسات التجارية والاقتصادية لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.
- **التحالفات السياسية**: تشكيل تحالفات سياسية جديدة لمواجهة التحديات العالمية.

ب.**التأثيرات على الشعوب:**

- **التنقل والهجرة**: زيادة الفرص للعمل والهجرة بين الدول بسبب سياسات العولمة.
- **التنوع الثقافي**: تزايد التفاعل بين الثقافات المختلفة مما يعزز الفهم المتبادل.

ج.**التأثيرات على المؤسسات:**

- **الأسواق العالمية:** توسيع الأسواق العالمية وتوفير فرص جديدة للشركات.
- **التنافسية:** زيادة التنافسية بين الشركات على مستوى عالمي.

د. **التأثيرات على الأفراد:**

- **الوظائف:** فرص العمل تتوسع ولكن تتطلب مهارات جديدة.
- **التنوع الثقافي:** الأفراد يصبحون أكثر انفتاحاً على الثقافات المختلفة.

- **الجائحة العالمية (كوفيد–19):**

أ.**التأثيرات على الدول:**

- **الاستجابة الصحية:** تعزيز أنظمة الرعاية الصحية وزيادة الإنفاق على الصحة العامة.
- **الاقتصاد:** تأثيرات اقتصادية كبيرة بما في ذلك الركود وإعادة التفكير في سلاسل التوريد.

ب.**التأثيرات على الشعوب:**

- **الصحة النفسية:** زيادة في مشكلات الصحة النفسية بسبب الضغوطات الناتجة عن الجائحة.
- **التكيف الاجتماعي:** تغييرات في العادات الاجتماعية مثل التباعد الاجتماعي وارتداء الأقنعة.

ج.**التأثيرات على المؤسسات:**

- **العمل عن بعد:** تحول الشركات إلى نماذج العمل عن بعد.
- **الأمن الصحي:** تطبيق إجراءات أمان صحية صارمة في مكان العمل.

د.**التأثيرات على الأفراد:**

- **التعليم عن بعد:** زيادة الاعتماد على التعليم عن بعد.
- **التوازن بين العمل والحياة:** إعادة تقييم الأفراد لأهمية التوازن بين العمل والحياة الشخصية.

- **التحولات في السياسة العالمية:**

أ.**التأثيرات على الدول:**

- **الديمقراطية والشعبوية:** تأثير الحركات الشعبوية على الأنظمة الديمقراطية.
- **السياسات الدولية:** تغييرات في السياسات الدولية والتوازنات الجيوسياسية.

ب.**التأثيرات على الشعوب:**

- **الحقوق المدنية:** تأثير الحركات الاجتماعية على حقوق الإنسان والمساواة.
- **الأمان السياسي:** زيادة الوعي والمشاركة في العملية السياسية.

ج.**التأثيرات على المؤسسات:**

- **الشفافية:** زيادة الطلب على الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية والخاصة.
- **السياسات التوظيفية:** تأثير الحركات الاجتماعية على سياسات التوظيف والمساواة في المؤسسات.

د.**التأثيرات على الأفراد:**

- **الوعي السياسي:** زيادة الوعي والانخراط في القضايا السياسية والاجتماعية.
- **المساواة:** دفع نحو المزيد من المساواة والعدالة الاجتماعية.

- **التحولات الاقتصادية:**

أ. **التأثيرات على الدول:**

- **السياسات الاقتصادية:** إعادة صياغة السياسات الاقتصادية لمواجهة التفاوت الاقتصادي.
- **الاستثمار في الاقتصاد الأخضر:** دعم الصناعات الصديقة للبيئة والطاقة المتجددة.

ب.**التأثيرات على الشعوب:**

- **الفقر وعدم المساواة:** زيادة الوعي بمشكلات الفقر وعدم المساواة والبحث عن حلول مستدامة.
- **الفرص الاقتصادية:** ظهور فرص اقتصادية جديدة في الصناعات الخضراء والتكنولوجية.

ج.**التأثيرات على المؤسسات:**

- **المسؤولية الاجتماعية:** تبني الشركات لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- **الابتكار:** التركيز على الابتكار لتحسين المنتجات والخدمات والاستدامة.

د.**التأثيرات على الأفراد:**

- **فرص العمل:** فرص عمل جديدة في القطاعات المتجددة والتكنولوجية.
- **التعليم والتدريب:** الحاجة إلى التعليم المستمر والتدريب لمواكبة التغيرات الاقتصادية.

- **التغيرات في العمل والتعليم:**

أ.**التأثيرات على الدول:**

- **النظم التعليمية:** تطوير النظم التعليمية لتشمل التعلم الرقمي والتعلم عن بُعد.
- **سوق العمل:** تعديل السياسات العمالية لدعم التحول إلى الاقتصاد الرقمي.

ب.**التأثيرات على الشعوب:**

- **الوصول إلى التعليم:** زيادة فرص الوصول إلى التعليم عبر الإنترنت.
- **التعلم مدى الحياة:** زيادة التركيز على التعلم المستمر مدى الحياة.

ج.**التأثيرات على المؤسسات:**

- **التدريب والتطوير:** الشركات تستثمر في تدريب وتطوير موظفيها لمواكبة التحولات التكنولوجية.
- **العمل الهجين:** اعتماد نماذج العمل الهجين التي تجمع بين العمل عن بُعد والعمل من المكتب.

د.**التأثيرات على الأفراد:**

- **مهارات جديدة:** الحاجة لاكتساب مهارات جديدة في التكنولوجيا والتحليل.
- **المرونة في العمل:** القدرة على العمل من أي مكان وزيادة التوازن بين العمل والحياة الشخصية.

- **التحولات في الثقافة والمجتمع:**

أ.**التأثيرات على الدول:**

- **التشريعات الثقافية:** سياسات جديدة لتعزيز التنوع الثقافي وحماية حقوق الإنسان.
- **الدبلوماسية الثقافية:** تعزيز الدبلوماسية الثقافية كأداة لتعزيز التفاهم الدولي.

ب.**التأثيرات على الشعوب:**

- **التنوع والاندماج:** تعزيز قيم التنوع والاندماج في المجتمعات.
- **الثقافة الرقمية:** تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الثقافة والتفاعل الاجتماعي.

ج.**التأثيرات على المؤسسات:**

- **العلامات التجارية:** الشركات تتبنى استراتيجيات تسويقية تعزز التنوع والشمول.

- **التواصل الداخلي**: تحسين التواصل الداخلي لتعزيز التنوع الثقافي داخل المؤسسات.

د.**التأثيرات على الأفراد**:

- **التفاعل الاجتماعي**: سهولة التواصل مع الآخرين وتبادل الأفكار والثقافات عبر الإنترنت.
- **الهوية الثقافية**: تعزيز الهوية الثقافية والانتماء في مجتمع متنوع.

هذه التحولات تشكل تحديات كبيرة لكنها أيضاً توفر فرصاً جديدة للنمو والتقدم على كافة المستويات. تعتمد كيفية استجابة الدول والشعوب والمؤسسات والأفراد لهذه التحولات على مدى مرونتهم وقدرتهم على التكيف والابتكار.

ثانياً:استراتيجية الاستجابة ومؤشراتها

طوّرت الدول الناهضة – ومازالت – نُهُجاً متعددة لضمان التعاطي الفعّال مع المستجدات الكوكبية وإستيلاد ابداعات وابتكارات لخفض مستوى التهديدات التي تواجهها وزيادة منسوب الارباح الممكن تحصيلها من خلال التوظيف الأمثل لمواردها وتكييف أنظمتها ومؤسساتها لإستيعاب واستثمار هذه المتغيرات والتفاعل معها بصورة واعية ومسؤولة.

تتطلب صياغة استراتيجية الاستجابة والصمود والتكيف والاستدامة للدول منهجية شاملة ومتكاملة تشمل عدة محاور رئيسية، أهمها:

- **التقييم والتخطيط الاستراتيجي**:

أ.**تقييم الوضع الحالي**:

- **تحليل نقاط القوة والضعف**: تقييم القدرات الحالية، البنية التحتية، والموارد.
- **تحديد التهديدات والفرص**: تحليل التهديدات المحتملة (مثل الكوارث الطبيعية، الأزمات الاقتصادية) والفرص (مثل التقنيات الجديدة، الأسواق الناشئة).

ب.**وضع الرؤية والأهداف**:

- **رؤية شاملة**: تحديد رؤية بعيدة المدى تشمل الاستدامة والتكيف مع التحولات العالمية.
- **أهداف محددة**: وضع أهداف استراتيجية قابلة للقياس تشمل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والتكنولوجية.

- **بناء القدرات المؤسسية**:

أ.**تطوير المؤسسات**:

- **إصلاحات هيكلية**: تحديث الهياكل الحكومية لتعزيز الكفاءة والشفافية.

- **التدريب والتطوير**: بناء قدرات الموظفين الحكوميين من خلال التدريب المستمر على المهارات الجديدة وإدارة الأزمات.

ب.**تعزيز الشراكات:**

- **الشراكات العامة والخاصة**: تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الأهداف المشتركة.
- **التعاون الدولي**: الانخراط في المبادرات والتعاونات الدولية للاستفادة من الخبرات والموارد.

- **الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار:**

أ.**التكنولوجيا الرقمية:**

- **البنية التحتية الرقمية**: تطوير بنية تحتية تكنولوجية قوية تشمل شبكات الجيل الخامس، والحوسبة السحابية.
- **الابتكار التكنولوجي**: دعم البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، والبلوكشين.

ب.**الطاقة المتجددة:**

- **مصادر الطاقة البديلة**: الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمسية، والرياح، والطاقة الكهرومائية.
- **الكفاءة الطاقية**: تحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات.

- **تعزيز الاستدامة البيئية:**

أ.**السياسات البيئية:**

- **التشريعات الخضراء**: سن قوانين وتشريعات تدعم الحفاظ على البيئة والاستدامة.
- **الحوافز البيئية**: تقديم حوافز للشركات والأفراد لاستخدام المنتجات والتقنيات الصديقة للبيئة.

ب.**حماية الموارد الطبيعية:**

- **إدارة الموارد**: تطوير استراتيجيات لإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام.
- **المحميات الطبيعية**: إنشاء محميات لحماية التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية الحساسة.

- **المرونة الاقتصادية:**

أ.**التنويع الاقتصادي:**

- **تنويع القطاعات:** تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد وتنويع الاقتصاد من خلال تعزيز قطاعات مثل التكنولوجيا، السياحة، والزراعة المستدامة.
- **ريادة الأعمال:** دعم ريادة الأعمال والابتكار من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل، وتوفير التدريب.

ب.**السياسات المالية:**

- **السياسات النقدية:** تطوير سياسات نقدية مستقرة تدعم النمو الاقتصادي.
- **الإدارة المالية:** تعزيز إدارة الدين العام والحد من العجز المالي.

- **الصمود الاجتماعي:**

أ.**العدالة الاجتماعية:**

- **البرامج الاجتماعية:** تطوير برامج اجتماعية لدعم الفئات الضعيفة والمهمشة.
- **التعليم والتدريب:** تحسين نظام التعليم والتدريب لتزويد الأفراد بالمهارات اللازمة لسوق العمل المستقبلي.

ب.**الصحة العامة:**

- **أنظمة الرعاية الصحية:** تحسين أنظمة الرعاية الصحية لتكون شاملة ومرنة في مواجهة الأزمات الصحية.
- **الصحة النفسية:** تقديم الدعم للصحة النفسية والعقلية كجزء من الرعاية الصحية الشاملة.

- **التكيف مع التغيرات المناخية:**

أ.**خطط التكيف:**

- **الاستعداد للكوارث:** تطوير خطط استجابة للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، والجفاف، والزلازل.
- **البنية التحتية المقاومة:** بناء وتحديث البنية التحتية لتكون مقاومة للتغيرات المناخية.

ب. **الإدارة المستدامة للمياه:**

- **إدارة الموارد المائية:** تطوير سياسات وإجراءات لإدارة الموارد المائية بشكل مستدام.
- **تقنيات الري الحديثة:** استخدام تقنيات الري الحديثة لتحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة.

- **الحوكمة والشفافية:**

أ.**الحوكمة الرشيدة:**

- **المساءلة:** تعزيز المساءلة والشفافية في المؤسسات الحكومية.
- **مشاركة المواطنين:** تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار من خلال الاستشارات العامة والمنصات الرقمية.

ب. **الشفافية:**

- **الوصول إلى المعلومات:** تسهيل الوصول إلى المعلومات العامة لتعزيز الشفافية والثقة.
- **مكافحة الفساد:** تبني سياسات صارمة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

- **التعليم والبحث العلمي:**

أ.**تطوير التعليم:**

- **مناهج حديثة:** تحديث المناهج التعليمية لتشمل التكنولوجيا، والابتكار، والاستدامة.
- **التعليم الشامل:** ضمان وصول التعليم للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة والريفية.

ب. **دعم البحث العلمي:**

- **تمويل البحث:** زيادة التمويل المخصص للبحث العلمي والابتكار.
- **الشراكات الأكاديمية:** تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية محليًا ودوليًا.

- **الاتصال والتوعية:**

أ.**التوعية المجتمعية:**

- **حملات التوعية:** تنظيم حملات توعية حول التحديات العالمية مثل التغير المناخي وأهمية الاستدامة.
- **التواصل الفعّال:** استخدام وسائل الإعلام المختلفة لنشر المعلومات والتوعية بأهمية التكيف والصمود.

ب.**التدريب والتثقيف:**

- **برامج تدريبية:** تطوير برامج تدريبية للأفراد والمؤسسات لتعزيز القدرات على التكيف مع التغيرات.
- **التثقيف البيئي:** تضمين التثقيف البيئي في المناهج التعليمية والبرامج المجتمعية.

- **المرونة في السياسات العامة:**

أ. **التخطيط المرن:**

- **السياسات المتكاملة:** تبني سياسات متكاملة ومتعددة القطاعات تأخذ في الاعتبار التأثيرات المتبادلة.
- **المراجعة الدورية:** مراجعة وتحديث السياسات بشكل دوري استجابة للتغيرات والمستجدات.

ب.**إشراك المجتمع:**

- **الشراكة المجتمعية:** تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي في تصميم وتنفيذ السياسات والمبادرات.
- **الابتكار المجتمعي:** دعم المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة والتكيف مع التغيرات.

باتباع هذه الاستراتيجيات، يمكن للدول أن تعزز قدرتها على التكيف مع التحديات العالمية وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل. تتطلب هذه الاستراتيجيات التزامًا طويل الأمد وتعاونًا واسع النطاق بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع.

وفيما يتعلق بمؤشرات الرصد وتقييم الأداء وفاعليته في إطار هذه الاستراتيجيات الشاملة فقد تبنت الدول المتقدمة عدة مؤشرات كاشفة ووازنة، وتشمل:

- **المؤشرات البيئية:**

أ. **تغير المناخ:**

- **انبعاثات غازات الدفيئة:** قياس كمية الانبعاثات من CO_2 وCH_4 وN_2O.
- **مستوى درجات الحرارة:** مراقبة التغيرات في درجات الحرارة المحلية والإقليمية.

ب.**الموارد الطبيعية:**

- **استهلاك المياه:** كمية المياه المستخدمة في الزراعة والصناعة والمنزل.
- **نوعية الهواء:** مستويات الملوثات الجوية مثل $PM_{2.5}$، NO_2، وSO_2.

ج.**التنوع البيولوجي:**

- **معدل فقدان الأنواع:** عدد الأنواع المهددة بالانقراض أو التي تم فقدها.
- **المساحات المحمية:** نسبة الأراضي والمياه المحمية ضمن المحميات الطبيعية.

- **المؤشرات الاقتصادية:**

أ.**النمو الاقتصادي:**

- **نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)**: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي.
- **الناتج المحلي الإجمالي للفرد**: قياس النمو الاقتصادي بالنسبة للسكان.

ب.**التنوع الاقتصادي:**

- **التنوع القطاعي**: نسبة مساهمة كل قطاع (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في الاقتصاد.
- **الابتكار وريادة الأعمال**: عدد الشركات الناشئة والاستثمارات في البحث والتطوير.

ج.**الاستدامة المالية:**

- **العجز المالي**: نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- **الدين العام**: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- **المؤشرات الاجتماعية:**

أ.**الصحة:**

- **متوسط العمر المتوقع**: متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- **معدل وفيات الأطفال**: عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي.

ب.**التعليم:**

- **معدل الالتحاق بالتعليم**: نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية.
- **مستوى التعليم**: نسبة السكان الحاصلين على التعليم العالي.

ج.**العدالة الاجتماعية:**

- **مؤشر جيني**: قياس عدم المساواة في توزيع الدخل.
- **معدل البطالة**: نسبة القوى العاملة العاطلة عن العمل.

- **المؤشرات التكنولوجية:**

أ.**البنية التحتية الرقمية:**

- **انتشار الإنترنت**: نسبة السكان الذين لديهم وصول إلى الإنترنت.
- **الجاهزية التكنولوجية**: مؤشر على استخدام التكنولوجيا الرقمية في القطاعات المختلفة.

ب.**الابتكار:**

- **الإنفاق على البحث والتطوير**: نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- **عدد براءات الاختراع**: عدد براءات الاختراع المسجلة سنويًا.

- **المؤشرات الحوكمة:**

أ.**الشفافية والمساءلة:**

- **مؤشر الشفافية:** تصنيف الدولة في مؤشر الشفافية العالمي.
- **مؤشر سيادة القانون:** قياس فعالية النظام القضائي ومستوى الفساد.

ب.**المشاركة السياسية:**

- **نسبة التصويت:** نسبة المشاركة في الانتخابات الوطنية والمحلية.
- **تمثيل المرأة:** نسبة النساء في المناصب القيادية والسياسية.

- **المؤشرات الثقافية والمجتمعية:**

أ. **التنوع الثقافي:**

- **مؤشر التنوع الثقافي:** قياس تنوع المجموعات الثقافية والعرقية.
- **الاندماج الاجتماعي:** مؤشر على مستوى الاندماج والتعايش بين المجموعات المختلفة.

ب.**التفاعل الاجتماعي:**

- **مشاركة المجتمع:** نسبة السكان المشاركين في الأنشطة المجتمعية والتطوعية.
- **مؤشر السعادة:** تقييم مستوى الرضا العام عن الحياة.

- **المؤشرات البيئية:**

أ. **الاستدامة البيئية:**

- **استهلاك الطاقة المتجددة:** نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة.
- **إعادة التدوير:** نسبة النفايات التي يتم إعادة تدويرها.

- **المؤشرات الهيكلية:**

أ.**البنية التحتية:**

- **جودة البنية التحتية:** تقييم البنية التحتية للنقل، الاتصالات، والمرافق العامة.
- **التوسع العمراني المستدام:** نسبة المشاريع العمرانية التي تتبع مبادئ الاستدامة.

ب.**وضع المؤشرات وتقييمها:**

- **تحديد المؤشرات:**

- **الاختيار:** اختيار المؤشرات الأكثر ملاءمة بناءً على الأهداف الاستراتيجية المحددة.
- **التخصيص:** تخصيص مؤشرات محددة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية.

- **جمع البيانات:**

- **البيانات الأولية**: جمع البيانات من المصادر الميدانية مثل الاستبيانات والمسوحات.
- **البيانات الثانوية**: جمع البيانات من التقارير الرسمية والإحصاءات الحكومية والدولية.

- **تحليل البيانات:**

- **التحليل الكمي**: استخدام الأساليب الكمية لتحليل البيانات مثل التحليل الإحصائي.
- **التحليل النوعي**: استخدام الأساليب النوعية لفهم السياق والمعاني الكامنة وراء الأرقام.

- **التقييم الدوري:**

- **التقييم السنوي**: تقييم المؤشرات سنويًا لمراجعة التقدم المحرز.
- **التقييم المتوسط والطويل الأجل**: تقييم المؤشرات على فترات زمنية متوسطة وطويلة لفهم الاتجاهات والأنماط.

- **التقرير والشفافية:**

- **التقارير الدورية**: نشر تقارير دورية توضح التقدم المحرز والتحديات القائمة.
- **الشفافية**: إتاحة البيانات والتقارير للجمهور لتعزيز الثقة والمساءلة.

- **التكيف والتحسين:**

- **المراجعة والتكيف**: مراجعة الاستراتيجيات والسياسات بناءً على نتائج التقييم والتكيف مع التغيرات الجديدة.
- **التعلم المستمر**: استخدام نتائج التقييم لتحسين العمليات والسياسات وتعزيز القدرات المؤسسية.

مصادر مهمة

- **كتب عراقية وعربية:**

1. طارق متري ، العالم العربي والتحديات العالمية آفاق المستقبل، 2018،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
2. محمد عبد الجبار الشبوط، التحولات السياسية والاجتماعية في العراق بعد 2003، 2015، دار الحكمة، لندن،المملكة المتحدة.
3. حازم الببلاوي، الاقتصاديات العالمية والتحولات الكبرى،2016، دار الشروقالقاهرةمصر.

- **كتب أجنبية:**

1. Title: The World is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century, 2005, Farrar, Straus and Giroux, New YorkUSA
2. :Joseph E. StiglitzTitle: Globalization and Its Discontents: 2005, W.W. Norton &, New York USA
3. : Yuval Noah Harari, 21 Lessons for the 21st Centur, 2018, Spiegel & Grau, New York USA
4. Klaus SchwabTitle: The Fourth Industrial Revolution, 2016, Crown Business, New YorkUSA
5. Paul Collier: The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It, 2007, Oxford University Press, Oxford, UK

العراق والنظام الدولي..
من الادراك إلى الفاعلية

المحاضرة الثانية والثلاثون

العراق والنظام الدولي.. من الادراك إلى الفاعلية

"العالمُ شبكة متصلة، ينهارُ فيهِ المتقوقعُ في أحْيازٍ منعزلة"

د.عقيل محمود الخزعلي

اولاً: النظام الدولي والنظام العالمي.. المفهوم والتعريف

❖ **مفهوم وتعريف النظام الدولي:**

النظام الدولي هو الإطار العام الذي يحدد كيفية تفاعل الدول والكيانات الدولية الأخرى مع بعضها البعض. يشمل هذا النظام مجموعة من القواعد والمبادئ والمؤسسات التي تنظم العلاقات الدولية، وتسعى للحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين. يتميز النظام الدولي بعدة سمات، منها:

1. **السيادة**: حيث تتمتع الدول بحقها في التحكم بشؤونها الداخلية دون تدخل خارجي.
2. **التوازن بين القوى**: الذي يهدف إلى منع هيمنة دولة واحدة على النظام بأسره.
3. **القانون الدولي**: مجموعة من القوانين والمعاهدات التي تحكم العلاقات بين الدول.
4. **المؤسسات الدولية**: مثل الأمم المتحدة، التي تعمل على تعزيز التعاون الدولي وحل النزاعات بطرق سلمية.

❖ **مفهوم وتعريف النظام العالمي الجديد:**

النظام العالمي الجديد يشير إلى رؤية أو تصور لعالم جديد يتسم بتغييرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية. ظهر هذا المصطلح بشكل بارز بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، حيث ظهرت الحاجة لإعادة تنظيم العلاقات الدولية بطريقة تتماشى مع المتغيرات الجديدة. السمات الرئيسية للنظام العالمي الجديد تشمل:

1. **التعددية القطبية:** بروز قوى عالمية متعددة مثل الصين، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، بدلاً من الهيمنة الثنائية التي كانت موجودة خلال الحرب الباردة.
2. **العولمة:** زيادة الترابط الاقتصادي والتجاري بين الدول، مما أدى إلى تشكيل اقتصاد عالمي مترابط.
3. **التكنولوجيا والمعلومات:** تأثير التقدم التكنولوجي والاتصالات على العلاقات الدولية، بما في ذلك القوة السيبرانية والذكاء الاصطناعي.
4. **القضايا العالمية:** التركيز على تحديات عالمية مثل التغير المناخي، الإرهاب، والهجرة التي تتطلب تعاون دولي مكثف.

ثانياً: مجالات التمييز بين النظام الدولي والنظام العالمي الجديد

1. **الحقبة الزمنية:**
   أ. **النظام الدولي:** هو مفهوم تقليدي ومستمر منذ نشأة الدول القومية ويشمل كل القواعد والمؤسسات التي تطورت عبر القرون.
   ب. **النظام العالمي الجديد:** ظهر كمفهوم بعد نهاية الحرب الباردة ويركز على التغيرات في النظام العالمي بعد تلك الفترة.
2. **التوازنات والقوى:**
   أ. **النظام الدولي:** كان يركز على توازن القوى بين الدول الكبرى، سواء كان في فترة تعددية القوى، الثنائية القطبية، أو الهيمنة الأحادية.
   ب. **النظام العالمي الجديد:** يتسم بتعدد الأقطاب والتوازن بين قوى جديدة وناشئة على الساحة الدولية.
3. **التحديات والقضايا:**
   أ. **النظام الدولي:** تقليديًا كان يهتم بالقضايا الأمنية والسياسية المباشرة مثل الحروب والتحالفات.
   ب. **النظام العالمي الجديد:** يشمل قضايا جديدة مثل العولمة، التغير المناخي، والإرهاب العابر للحدود.
4. **المؤسسات والقوانين:**
   أ. **النظام الدولي:** يعتمد بشكل كبير على مؤسسات تقليدية مثل الأمم المتحدة والقانون الدولي.
   ب. **النظام العالمي الجديد:** يشمل تطوراً في الأطر المؤسساتية والتشريعية لتتناسب مع التحديات الجديدة، مثل تعزيز دور المؤسسات الاقتصادية الدولية ومنظمات غير حكومية.

ثالثاً: نظرة شاملة عن النظام العالمي الجديد

ان أبرز سمات وخصائص وأركان وأبعاد وعناصر ومكونات النظام العالمي الجديد، يتم إيضاحها وفق الاتي:

1. **سمات النظام العالمي الجديد:**

أ. **التعددية القطبية:** بروز العديد من القوى العالمية المؤثرة مثل الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي، وروسيا، مما يعزز التوازن الدولي ويمنع هيمنة دولة واحدة على النظام.

ب.العولمة:

- تسارع التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول، وزيادة الترابط المالي والتكنولوجي بين اقتصادات العالم.
- انتشار الثقافة والمعلومات والتكنولوجيا على نطاق عالمي.

ج. التكنولوجيا والابتكار:

- دور التكنولوجيا المتقدمة في تشكيل العلاقات الدولية، بما في ذلك تقنيات الاتصالات والمعلومات والذكاء الاصطناعي.
- تأثير الابتكار في المجالات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

د. **التحديات العالمية المشتركة:** قضايا مثل التغير المناخي، الأمن السيبراني، الإرهاب الدولي، والهجرة غير الشرعية التي تتطلب تعاون دولي مكثف.

هـ.**تحولات في القوة الاقتصادية:** صعود الاقتصاديات الناشئة مثل الهند والبرازيل، وزيادة تأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي.

2. **خصائص النظام العالمي الجديد:**

أ. التعاون الدولي:

- تعزيز التعاون بين الدول من خلال المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية لحل المشاكل العالمية.
- التركيز على الدبلوماسية المتعددة الأطراف بدلاً من الأحادية.

ب. التفاعل بين الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية: تأثير دور متزايد للمنظمات غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، والمجتمع المدني في تشكيل السياسات العالمية.

ج. الشبكات العالمية: اعتماد الدول على شبكات دولية للتعاون والتجارة والاتصالات.

د. الترابط والاعتماد المتبادل: الترابط الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الذي يجعل الأزمات في بلد واحد ذات تأثيرات عالمية.

3. **أركان النظام العالمي الجديد:**

أ. المؤسسات الدولية: منظمات مثل الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية التي تنظم التعاون الدولي.

ب. القانون الدولي: مجموعة من القوانين والمعاهدات التي تنظم العلاقات بين الدول وتحكم النزاعات الدولية.

ج.الاتفاقيات والمعاهدات: اتفاقيات متعددة الأطراف تغطي مجموعة واسعة من القضايا مثل التجارة، البيئة، حقوق الإنسان، والأمن.

د.التحالفات الدولية: تكتلات وتحالفات مثل حلف الناتو، الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي والبريكس التي تعزز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء.

4. **أبعاد النظام العالمي الجديد:**

أ. البعد السياسي: تطور النظام السياسي العالمي ليشمل المزيد من الديمقراطية والمشاركة الدولية في صنع القرار.

ب. البعد الاقتصادي: زيادة التعاون الاقتصادي الدولي، وتحول الاقتصاديات الوطنية إلى جزء من الاقتصاد العالمي.

ج. البعد الاجتماعي والثقافي: تأثير العولمة على الثقافات المحلية، وانتشار القيم والمعايير العالمية.

د. البعد الأمني: الاهتمام المتزايد بالأمن الجماعي ومكافحة التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والجرائم المنظمة.

هـ. البعد البيئي: التركيز على القضايا البيئية والتغير المناخي، والجهود الدولية للحفاظ على الموارد الطبيعية.

5. **عناصر ومكونات النظام العالمي الجديد:**

أ. الجهات الفاعلة الرئيسية: الدول القومية، المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني.

ب. القواعد والمعايير:مجموعة من القواعد والمعايير الدولية التي تنظم التفاعل بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى.

ج. **آليات حل النزاعات:** مؤسسات وآليات دولية لحل النزاعات بطرق سلمية مثل محكمة العدل الدولية والمحاكم الدولية الأخرى.

د. **النظم الاقتصادية:** أنظمة اقتصادية تتضمن التجارة الحرة، الاستثمار الدولي، والأسواق المالية العالمية.

هـ. **التكنولوجيا والابتكار:** الابتكارات التكنولوجية وتأثيرها على الاقتصاد والسياسة والمجتمع.

و. **التعاون البيئي:** المبادرات والاتفاقيات الدولية للحفاظ على البيئة ومكافحة التغير المناخي مثل اتفاقية باريس للمناخ.

رابعاً: المعادلات والسُنن الحاكمة على النظام العالمي الجديد

1. **التعددية القطبية والتوازن بين القوى:**

أ. **المعادلة:** قوى عالمية متعددة = توزان القوى

ب. **تعدد الاقطاب:** النظام العالمي الجديد يقوم على وجود عدة قوى عالمية متنافسة ومتعاونة في آن واحد مثل الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي، وروسيا. هذه القوى تساهم في الحفاظ على التوازن العالمي وتمنع هيمنة أي طرف منفرد.

ج. **مثال:** إذا كانت الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي وروسيا جميعها متوازنة في تأثيرها العالمي، فإن النظام العالمي يكون أكثر استقرارًا.

2. **العولمة والاعتماد المتبادل:**

أ. **المعادلة:** (اقتصاد عالمي) = (تجارة حرة) + (استثمارات دولية) + (تكنولوجيا متقدمة)

ب. **الاعتماد المتبادل:** دول العالم أصبحت أكثر ترابطًا واعتمادًا على بعضها البعض من خلال التجارة الحرة، الاستثمارات عبر الحدود، وانتشار التكنولوجيا. أي أزمة في منطقة يمكن أن تؤثر على النظام العالمي ككل.

ج. **مثال:** أزمة مالية في الولايات المتحدة يمكن أن تؤثر على الأسواق في آسيا وأوروبا بسبب الترابط الاقتصادي.

3. **التعاون الدولي والتعددية:**

أ. **المعادلة:** (استقرار دولي) = (تعاون متعدد الأطراف) + (مؤسسات دولية فعّالة)+ (جزاءات صارمة)

ب. **التعاون المتعدد الأطراف:** حل القضايا العالمية الكبرى مثل التغير المناخي، الأمن الغذائي، والأوبئة يتطلب تعاونًا دوليًا من خلال مؤسسات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها.

ج. **مثال:** مكافحة التغير المناخي تتطلب تعاونًا دوليًا من خلال اتفاقيات مثل اتفاقية باريس.

4. **التكنولوجيا والمعلومات:**

أ. **المعادلة:** (قوة دولية رقمية) = (ابتكار تكنولوجي) + (سيطرة على المعلومات)

ب. **التفوق التكنولوجي:** الدول التي تسيطر على الابتكارات التكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات تتمتع بميزة كبيرة في النظام العالمي الجديد. التكنولوجيا تؤثر على جميع نواحي الحياة، من الاقتصاد إلى الأمن والسياسة.

ج. **مثال:** التفوق التكنولوجي للولايات المتحدة في مجالات مثل الإنترنت والذكاء الاصطناعي يعزز قوتها الدولية.

5. الأمن العالمي والتهديدات المشتركة:

أ. **المعادلة:** (أمن عالمي) = (تعاون أمني دولي) + (مكافحة التهديدات المشتركة)

ب. **الأمن الجماعي:** التعاون بين الدول في مجال الأمن أصبح ضروريًا لمواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، والأمن السيبراني. هذا التعاون يتم من خلال تبادل المعلومات، التدريبات المشتركة، واتفاقيات الأمن الجماعي والدفاع المشترك.

ج. **مثال:** التحالف الدولي ضد داعش يُظهر كيف يمكن للتعاون الأمني الدولي أن يواجه التهديدات المشتركة.

6. **القانون الدولي والمؤسسات الدولية:**

أ. **المعادلة:** (استقرار دولي) = (احترام القانون الدولي) + (فعالية المؤسسات الدولية)

ب. **حكم القانون:** النظام العالمي الجديد يعتمد على مجموعة من القوانين والمعاهدات الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول وتحكم النزاعات. احترام هذه القوانين وتعزيز دور المؤسسات الدولية يساهم في تحقيق الاستقرار الدولي، وتبقى الحاجة ماسة لجزاءات دولية رادعة وزاجرة على أساس العدالة والمساواة بين الدول.

ج. **مثال:** محكمة العدل الدولية تلعب دورًا في حل النزاعات بين الدول، مما يعزز الاستقرار الدولي.

7. **الاقتصاديات الناشئة والتحولات الاقتصادية:**

أ. **المعادلة:** (نمو اقتصادي عالمي) = (تطور اقتصاديات ناشئة) + (اندماج في الاقتصاد العالمي)

ب. **صعود الاقتصاديات الناشئة:** الدول ذات الاقتصاديات الناشئة مثل الهند والبرازيل تلعب دورًا متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي. نمو هذه الدول يساهم في التحولات الاقتصادية العالمية ويعيد تشكيل موازين القوى الاقتصادية.

ج. **مثال:** نمو الاقتصاد الصيني وتأثيره على التجارة العالمية يُظهر كيف يمكن للاقتصاديات الناشئة أن تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي.

8. **القضايا البيئية والاستدامة:**

أ. **المعادلة:** (استدامة بيئية) = (تعاون دولي) + (تطبيق سياسات بيئية صارمة)

ب. **الاستدامة:** القضايا البيئية مثل التغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي تتطلب تعاونًا دوليًا وتطبيق سياسات بيئية صارمة للحفاظ على كوكب الأرض للأجيال القادمة.

ج. **مثال:** اتفاقية باريس للمناخ تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية عالميًا من خلال التزام الدول بتطبيق سياسات بيئية.

خامساً: الفاعلون والمؤثرون في النظام العالمي الجديد

1. **الدول القومية:** الدول القومية تبقى الفاعل الأساسي في النظام العالمي الجديد، حيث تمتلك السيادة الكاملة على أراضيها ولها القدرة على التأثير في السياسة الدولية من خلال الدبلوماسية، التجارة، والتحالفات العسكرية.

الأمثلة:

أ. **الولايات المتحدة:** تمتلك أكبر اقتصاد في العالم وقوة عسكرية هائلة، وتؤثر في النظام العالمي من خلال نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري.

ب. **الصين:** تزايد نفوذها الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى دورها المتنامي في المنظمات الدولية.

ج. **الاتحاد الأوروبي:** كتلة اقتصادية وسياسية مؤثرة تضم العديد من الدول الأوروبية، وتلعب دورًا كبيرًا في التجارة الدولية والسياسات البيئية وحقوق الإنسان.

د. **روسيا:** لها تأثير كبير في السياسة الدولية من خلال قوتها العسكرية ودورها في الطاقة العالمية.

2. **المنظمات الدولية:** تعمل هذه المنظمات على تعزيز التعاون الدولي وحل النزاعات والتحديات العالمية.

الأمثلة:

أ. **الأمم المتحدة (UN):** تعمل على حفظ السلام والأمن الدوليين وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

ب. **منظمة التجارة العالمية (WTO):** تنظم التجارة الدولية وتعمل على حل النزاعات التجارية بين الدول.

ج. **صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي:** يقدمان الدعم المالي والفني للدول النامية ويساعدان في استقرار الاقتصاد العالمي.

3. **التحالفات الدولية والإقليمية:** تهدف تحالفات الدول إلى تعزيز التعاون العسكري والسياسي والاقتصادي.

الأمثلة:

أ. **حلف شمال الأطلسي (NATO):** تحالف عسكري يضم العديد من الدول الغربية ويهدف إلى الدفاع الجماعي.

ب. **الاتحاد الأوروبي (EU):** تحالف سياسي واقتصادي بين الدول الأوروبية يعمل على تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي بين أعضائه.

ج. **مجموعة العشرين (G20):** تجمع لأكبر الاقتصاديات في العالم يهدف إلى مناقشة السياسات الاقتصادية والتعاون الدولي.

4. **الشركات متعددة الجنسيات:** تلعب دورًا كبيرًا في الاقتصاد العالمي من خلال استثماراتها الواسعة وانتشارها العالمي.

الأمثلة:

أ. **Apple، Google، Microsoft:** شركات تكنولوجية أمريكية لها تأثير كبير في الاقتصاد العالمي من خلال الابتكار والسيطرة على الأسواق التكنولوجية.

ب. **Alibaba، Tencent:** شركات صينية متعددة الجنسيات لها تأثير كبير في الأسواق الآسيوية والعالمية.

5. **المنظمات غير الحكومية (NGOs) والمجتمع المدني:** تعمل هذه المنظمات على معالجة قضايا حقوق الإنسان، البيئة، التنمية، والصحة العامة.

الأمثلة:

أ. **منظمة العفو الدولية (Amnesty International):** تركز على حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

ب. **الصندوق العالمي للطبيعة (WWF):** يعمل على حماية البيئة والتنوع البيولوجي.

ج. **أطباء بلا حدود (MSF):** تقدم المساعدات الطبية في مناطق النزاع والكوارث.

6. **المؤسسات المالية العالمية:** تلعب دورًا حيويًا في الاقتصاد العالمي من خلال تقديم التمويل والدعم الاقتصادي للدول والمؤسسات.

الأمثلة:

أ. **البنك الدولي**: يقدم القروض والمساعدات للدول النامية لتمويل مشاريع التنمية.

ب. **صندوق النقد الدولي (IMF)**: يقدم الدعم المالي والفني للدول التي تواجه أزمات اقتصادية.

7. **وسائل الإعلام الدولية والمنصات الرقمية**: تؤثر على الرأي العام والسياسات من خلال نقل المعلومات وتشكيل الوعي الجماهيري.

الأمثلة/ Al Jazeera، CNN، BBC,Facebook, Twitter, Tiktok (منصة X): شبكات إخبارية عالمية تؤثر على الرأي العام الدولي وتسلط الضوء على القضايا العالمية.

8. **الفاعلون الجدد والابتكار التكنولوجي**: يشمل ذلك الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والابتكار، والتي تلعب دورًا متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي.

الأمثلة:

أ. **(SpaceX) Elon Musk، Tesla**: يؤثر على التكنولوجيا والنقل والطاقة النظيفة من خلال ابتكاراته.

ب. **الذكاء الاصطناعي والشركات الناشئة**: مثل OpenAI وغيرها التي تطور تقنيات جديدة تؤثر على العديد من جوانب الحياة والعمل.

9. **حركات التحرر والتمرد**: تسعى هذه الحركات لتحقيق تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية من خلال النضال ضد السلطات القائمة، سواء كانت دول استعمارية أو حكومات استبدادية، أو حركات التمرد التي تحمل أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية محددة.

10. **الأفراد ذوو التأثير العالمي**: الأفراد الذين يمتلكون نفوذًا كبيرًا من خلال أدوارهم القيادية، أعمالهم الخيرية، أو ابتكاراتهم التكنولوجية.

الأمثلة:

أ. **إيلون ماسك**: مؤسس Tesla وSpaceX، له تأثير كبير في مجالات التكنولوجيا والنقل والطاقة.

ب. **جريتا ثونبرج**: ناشطة بيئية شابة أثرت بشكل كبير على الوعي العالمي حول التغير المناخي.

ج. **بيل جيتس**: من خلال مؤسسة بيل ومليندا جيتس، يؤثر في مجالات الصحة العالمية والتنمية.

11. **الشبكات الإرهابية والجماعات المسلحة**: تستخدم هذه الجماعات العنف لتحقيق أهداف سياسية أو دينية، ولها تأثير كبير على الأمن العالمي والسياسات الدولية.

الأمثلة:

أ. **تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)**: له تأثير كبير على الأمن في الشرق الأوسط والعالم.

ب. **القاعدة**: تؤثر على الأمن والسياسات في العديد من الدول من خلال هجماتها الإرهابية.

12. **وسائل الإعلام الدولية والمنصات الرقمية**: تؤثر على الرأي العام والسياسات من خلال نقل المعلومات وتشكيل الوعي الجماهيري.

الأمثلة:

أ. **BBC، CNN، Al Jazeera**: شبكات إخبارية تؤثر على الرأي العام الدولي.

ب. **Twitter، Facebook (منصة x)**: منصات اجتماعية تؤثر على التواصل العالمي وتشكيل الرأي العام.

13. **الحركات الاجتماعية والناشطون**: مجموعات من الأفراد الذين يعملون لتحقيق تغييرات اجتماعية وسياسية من خلال الحملات والاحتجاجات والتوعية.

الأمثلة/ حركة "حياة السود مهمة" (Black Lives Matter): تسعى لتحقيق العدالة العرقية في الولايات المتحدة والعالم.

14. **المؤسسات الفكرية ومراكز الأبحاث (Think Tanks)**: تقدم الأبحاث والتحليلات التي تؤثر على السياسات العامة من خلال توفير المعلومات والاستشارات للحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية.

الأمثلة:

أ. **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**: تقدم تحليلات حول السياسات الدولية.

ب. **مؤسسة بروكينغز**: تعمل على تقديم أبحاث في مجالات الاقتصاد والسياسة الاجتماعية.

سادساً: أبرز الانتقادات والمعارضات الموجهة ضد النظام العالمي الجديد

1. **الهيمنة الغربية والنفوذ الأمريكي**: **ابرز**الانتقادات تشير إلى أن النظام العالمي الجديد يظل مهيمنًا عليه من قبل الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، مما يعزز النفوذ الغربي على حساب الدول النامية، ومثالها:

أ. **السياسات الاقتصادية**: يُعتقد أن السياسات الاقتصادية المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعزز من مصالح الدول الغنية على حساب الفقراء.

ب. **التدخل العسكري والسياسي**: الانتقادات تشمل التدخلات العسكرية والسياسية التي تقوم بها الولايات المتحدة وحلفاؤها لتحقيق مصالحها، كما في العراق وأفغانستان.

2. **عدم المساواة الاقتصادية**: النظام العالمي الجديد متهم بتعزيز الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وكذلك بين الأغنياء والفقراء داخل الدول، ومثالها:

أ. **توزيع الثروة**: إذ ان العولمة والتجارة الحرة تفاقمان من عدم المساواة الاقتصادية، حيث تستفيد الدول والشركات الكبرى بشكل غير متناسب.

ب. **العمالة الرخيصة**: ينظر إلى الاعتماد على العمالة الرخيصة في الدول النامية من قبل الشركات متعددة الجنسيات يُنظر إليه على أنه استغلال.

3. **التدهور البيئي**: حيث ان النظام العالمي الجديد متهم بتجاهل القضايا البيئية في سبيل النمو الاقتصادي السريع، مما يؤدي إلى تدهور البيئة، ومثالها:

أ. **تغير المناخ**: الأنشطة الصناعية والتجارية المتزايدة تسهم في ارتفاع مستويات التلوث وتغير المناخ.

ب. **استنزاف الموارد**: الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية يؤدي إلى نضوبها، مما يهدد الاستدامة البيئية.

4. **الثقافة المهيمنة والتغريب**: يُنظر إلى العولمة على أنها وسيلة لنشر الثقافة الغربية على حساب الثقافات المحلية، مما يؤدي إلى فقدان الهوية الثقافية للشعوب والدول المستقلة، ومثالها:

أ. **تأثير الثقافة الأمريكية**: الهيمنة الثقافية الأمريكية من خلال وسائل الإعلام والترفيه تساهم في تهميش الثقافات المحلية.

ب. **التنوع الثقافي**: الانتقادات تتضمن تراجع التنوع الثقافي نتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية للعولمة.

5. **السياسات الأمنية والعسكرية**: حيث أن النظام العالمي الجديد متهم بالتركيز المفرط على السياسات الأمنية والعسكرية على حساب التنمية البشرية، ومثالها:

أ. **العسكرة**: زيادة الإنفاق العسكري والتدخلات العسكرية يثير القلق بشأن الأمن العالمي.

ب. **التجسس والمراقبة**: استخدام التكنولوجيا للمراقبة والتجسس يُعتبر انتهاكًا للخصوصية وحقوق الإنسان.

6. **ضعف الديمقراطية والحوكمة**: أن النظام العالمي الجديد يعاني من ضعف في الديمقراطية والحوكمة، مما يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات الدولية والوطنية.

أ. **النظام المالي العالمي**: النظام المالي يفتقر إلى الشفافية والمساءلة.

ب. **المؤسسات الدولية:** تُنتقد الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية لعدم فعاليتها وعدم تمثيلها العادل للدول النامية.

7. **الهجرة واللجوء:** تُعتبر السياسات الدولية المتعلقة بالهجرة واللجوء قاسية وغير إنسانية، مما يؤدي إلى معاناة الملايين من الأشخاص، ومثالها:

أ. **الهجرة القسرية:** السياسات الأمنية والهجرة الصارمة تؤدي إلى زيادة معاناة اللاجئين والمهاجرين.

ب. **حقوق الإنسان:** انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بسياسات الهجرة تؤدي إلى انتقادات واسعة.

8. **تأثير الشركات متعددة الجنسيات:** يُنتقد النظام العالمي الجديد لتمكين الشركات متعددة الجنسيات على حساب السيادة الوطنية والديمقراطية، وبالأخص شركات: السلاح والادوية والتكنولوجيا والطاقة والغذاء، ومثالها:

أ. **اللوبيات:** تمتلك الشركات الكبرى نفوذًا كبيرًا في السياسات الوطنية والدولية، مما يؤدي إلى قرارات تخدم مصالحها الخاصة.

ب. **استغلال العمالة:** ممارسات استغلال العمالة في الدول النامية من قبل هذه الشركات تُعتبر انتهاكًا لحقوق الإنسان.

سابعاً: سبيل الإصلاحات الدولية

العالم اليوم بأمس الحاجة إلى إجراء إصلاحات جذرية تدخلية لمعالجة الفجوات والهفوات التي تعتري النظام الدولي من خلال عدّة سياسات واجراءات تتضمن:

1. **تعزيز الديمقراطية والحوكمة العالمية من خلال:**

أ. **إصلاح المؤسسات الدولية:** تعزيز شفافية وفعالية المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية لضمان تمثيل عادل لجميع الدول الأعضاء.

ب. **زيادة المشاركة الشعبية:** تعزيز دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العمليات الدولية لضمان أن تكون السياسات العالمية أكثر استجابة لاحتياجات الشعوب.

- **النقاط الرئيسية المطلوبة:**

أ. **الشفافية والمساءلة:** تطوير آليات لضمان المساءلة والشفافية داخل هذه المؤسسات.

ب. **التصويت العادل:** تعديل أنظمة التصويت في المؤسسات الدولية لتكون أكثر تمثيلية للدول النامية.

2. **مكافحة عدم المساواة الاقتصادية من خلال:**

أ. **إصلاح النظام المالي العالمي:** تطوير سياسات اقتصادية تركز على تحقيق توزيع عادل للثروة بين الدول وداخلها.

ب. **تعزيز النمو الاقتصادي الشامل:** دعم السياسات التي تركز على التنمية المستدامة وتعزيز الفرص الاقتصادية في الدول النامية.

- **النقاط الرئيسية المطلوبة:**

أ. **إعادة توزيع الثروة:** استخدام آليات ضريبية وسياسات مالية تعزز من توزيع الثروة بشكل عادل.

ب. **الاستثمار في التعليم والصحة:** تعزيز الاستثمارات في التعليم والصحة في الدول النامية لتمكين السكان من تحسين مستوى معيشتهم.

3. **حماية البيئة والاستدامة من خلال:**

أ. **تعزيز الاتفاقيات البيئية الدولية:** تقوية الالتزام بالاتفاقيات البيئية مثل اتفاقية باريس للمناخ وضمان تطبيقها بفعالية.

ب. **تطوير تقنيات نظيفة:** الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة والنظيفة لتقليل التأثير البيئي للنشاط الاقتصادي.

- **النقاط الرئيسية المطلوبة:**

أ. **التشجيع على الاستدامة:** تبني سياسات تحفز الشركات والأفراد على استخدام الموارد بشكل مستدام.

ب. **حماية التنوع البيولوجي:** دعم الجهود الدولية لحماية التنوع البيولوجي والحد من تدهور النظم البيئية.

4. **تعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان من خلال:**

أ. **دعم حقوق الإنسان:** تعزيز دور المؤسسات التي تحمي حقوق الإنسان ومكافحة التمييز على جميع الأصعدة.

ب. **معالجة قضايا الهجرة:** تبني سياسات هجرة عادلة وإنسانية تضمن حقوق المهاجرين واللاجئين وتحميهم من الاستغلال.

- **النقاط الرئيسية المطلوبة:**

أ. **حماية الأقليات:** تبني سياسات تحمي حقوق الأقليات وتعزز من مشاركتهم في المجتمع.

ب. **تحسين ظروف العمل:** وضع معايير دولية تضمن حقوق العمال وتحميهم من الاستغلال.

5. **تقوية التعاون الدولي والأمني من خلال:**

أ. **تعزيز التعاون متعدد الأطراف:** تقوية التحالفات الدولية والإقليمية لمواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، والكوارث الطبيعية.

ب. **تطوير سياسات أمنية شاملة:** تبني استراتيجيات أمنية تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتحديات الأمنية.

- **النقاط الرئيسية المطلوبة:**

أ. **بناء القدرات المحلية:** تعزيز القدرات المحلية للدول في مواجهة التهديدات الأمنية.

ب. **التعاون الاستخباراتي:** تعزيز التعاون الاستخباراتي بين الدول لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة.

6. **تقوية دور الشركات متعددة الجنسيات في التنمية المستدامة من خلال:**

أ. **تنظيم الشركات متعددة الجنسيات:** وضع سياسات وقوانين تضمن أنشطة مسؤولة للشركات متعددة الجنسيات تراعي حقوق الإنسان والبيئة.

ب. **تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات:** تحفيز الشركات على تبني ممارسات مسؤولة اجتماعيًا وبيئيًا.

- **النقاط الرئيسية المطلوبة:**

أ. **التعاون مع الحكومات:** تعزيز التعاون بين الشركات والحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب. **الشفافية والمساءلة:** وضع آليات لضمان الشفافية والمساءلة في أنشطة الشركات متعددة الجنسيات.

7. **تعزيز التعليم والابتكار التكنولوجي من خلال:**

أ. **الاستثمار في التعليم:** تعزيز الاستثمارات في نظم التعليم لضمان الوصول إلى تعليم عالي الجودة للجميع.

ب. **دعم الابتكار:** تشجيع البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

- **النقاط الرئيسية المطلوبة:**

أ. **الوصول إلى التكنولوجيا:** ضمان وصول الجميع إلى التكنولوجيا الحديثة وتعزيز استخدامها في التنمية.

ب. **التعليم المستمر:** تعزيز برامج التعليم المستمر والتدريب المهني لتأهيل القوى العاملة.

ثامناً: عناصر الإلزام والجزاء

يمتلك النظام الدولي لمجموعة من عناصر الجزاءات، تشمل:

1. **القانون الدولي والمعاهدات:**

أ. **القانون الدولي:** يشمل مجموعة من القواعد والمعايير التي تحكم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والأفراد. يتم وضع هذه القوانين من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى القوانين العرفية المقبولة بشكل عام.

ب. **المعاهدات والاتفاقيات:** تتضمن اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف يتم التفاوض عليها وتوقيعها من قبل الدول. تعد المعاهدات مصادر رئيسية للإلزام في القانون الدولي.

الأمثلة:

أ. **اتفاقية باريس للمناخ:** تلتزم الدول الموقعة بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

ب. **معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT):** تلزم الدول الأعضاء بعدم تطوير أو نشر الأسلحة النووية.

2. **المنظمات الدولية والمحاكم الدولية:**

أ. **الأمم المتحدة:** تُعد من أبرز المنظمات التي تضع قواعد الإلزام عبر قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بالإضافة إلى الوكالات المتخصصة مثل محكمة العدل الدولية.

ب. **محكمة العدل الدولية:** تختص بحل النزاعات بين الدول وتقديم الآراء القانونية بشأن المسائل الدولية.

ج. المحكمة **الجنائية الدولية (ICC):** تختص بمحاسبة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم دولية مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية.

الأمثلة:

أ. **قرارات مجلس الأمن:** تُعتبر ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتغطي مسائل مثل العقوبات الاقتصادية والتدخلات العسكرية.

ب. **أحكام محكمة العدل الدولية:** القرارات ملزمة للأطراف المتنازعة التي تقبل اختصاص المحكمة.

3. **الجزاءات الاقتصادية والسياسية:**

أ. **العقوبات الاقتصادية:** تُفرض من قبل الدول أو الكيانات الدولية كوسيلة للضغط على الدول أو الأفراد لتغيير سلوكهم. يمكن أن تشمل حظر التجارة، تجميد الأصول، وقيود السفر.

ب. **العقوبات السياسية والدبلوماسية:** تتضمن تجميد العلاقات الدبلوماسية، تعليق العضوية في المنظمات الدولية، أو فرض قيود دبلوماسية.

الأمثلة:

أ. **العقوبات المفروضة على إيران وكوريا الشمالية:** تتضمن حظر على تصدير واستيراد بعض السلع، بالإضافة إلى تجميد الأصول.

ب. **تعليق عضوية روسيا في بعض المنظمات الدولية:** نتيجة لسياساتها في أوكرانيا.

4. **الآليات العسكرية:**

أ. **التدخلات العسكرية:** يمكن أن تشمل التدخل العسكري المباشر من قبل دول منفردة أو تحالفات، أو تحت مظلة الأمم المتحدة لحفظ السلام أو تطبيق قرارات مجلس الأمن.

ب. **قوات حفظ السلام:** يتم نشرها في مناطق النزاع للحفاظ على الأمن والاستقرار وتطبيق الاتفاقيات الدولية.

الأمثلة:

أ. **عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة:** مثل تلك في جنوب السودان ومالي.

ب. **التدخلات العسكرية للتحالفات:** مثل تدخل حلف الناتو في كوسوفو وليبيا.

5. **الإلزام من خلال الضغوط الدولية والرأي العام:**

أ. **الضغوط الدولية:** تُمارس من خلال الضغوط الدبلوماسية والسياسية من قبل الدول الأخرى، بالإضافة إلى التأثيرات الاقتصادية.

ب. **الرأي العام العالمي:** يُشكل أداة قوية للإلزام، حيث يمكن أن يؤثر الرأي العام على سياسات الدول من خلال الحملات الإعلامية والاحتجاجات الدولية.

الأمثلة:

أ. **الحملات العالمية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا:** أدت إلى ضغوط دولية كبيرة على الحكومة حتى تم إلغاء النظام.

ب. **الاحتجاجات العالمية ضد سياسات البيئة:** مثل تلك التي تقوم بها حركة "جمعة من أجل المستقبل" بقيادة الناشطة جريتا ثونبرج.

6. **القوانين الوطنية وتأثيرها على الالتزام الدولي:**

أ. **التشريعات الوطنية:** يمكن أن تتبنى الدول قوانين تتماشى مع التزاماتها الدولية، مما يعزز من قدرة هذه الدول على الالتزام بالقوانين والمعاهدات الدولية.

ب. **القضاء الوطني:** يمارس دوراً مهماً في متابعة القضايا المتعلقة بالجرائم المخالفة للتشريعات الوطنية والدولية النافذة.

7. **التعاون الدولي والإقليمي:**

أ. **التحالفات الإقليمية:** التعاون بين الدول في إطار تحالفات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، أو رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، يمكن أن يعزز الالتزام بالقوانين والمعايير الدولية.

ب. **المنظمات الإقليمية:** تلعب دورًا في تنفيذ القوانين الدولية وتطبيق الجزاءات على الأعضاء المخالفين.

الأمثلة:

أ. **الاتحاد الأوروبي:** يفرض قواعد صارمة على أعضائه فيما يتعلق بحقوق الإنسان، الديمقراطية، وحماية البيئة.

ب. **مجلس التعاون الخليجي:** يتعاون أعضاؤه في مجالات الأمن والسياسات الاقتصادية المشتركة.

8. **المسؤولية الاجتماعية للشركات:**

أ. **الممارسات التجارية المسؤولة:** الشركات متعددة الجنسيات تُلزم نفسها طوعًا بمعايير اجتماعية وبيئية عبر تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

ب. **التقارير الشفافة:** نشر تقارير دورية حول الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات لتعزيز الشفافية والمساءلة.

الأمثلة:

أ. **مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة:** تدعو الشركات إلى تبني مبادئ في مجالات حقوق الإنسان، معايير العمل، البيئة، ومكافحة الفساد.

ب. **تقارير الاستدامة:** تقوم العديد من الشركات الكبرى بنشر تقارير استدامة تعلن فيها عن التزامها بالمعايير البيئية والاجتماعية.

9. **التعليم والتوعية:**

أ. **التوعية بالقانون الدولي:** تعليم المجتمعات حول القوانين والمعايير الدولية لتعزيز الفهم والالتزام بها.

ب. **برامج التدريب:** تدريب المسؤولين الحكوميين والعاملين في القطاع الخاص على كيفية الامتثال للقوانين والمعايير الدولية.

الأمثلة:

أ. **البرامج التعليمية:** تضمين موضوعات حقوق الإنسان والاستدامة في المناهج الدراسية.

ب. **الندوات والمؤتمرات**: تنظيم ندوات ومؤتمرات حول القضايا الدولية لتعزيز التوعية والمعرفة.

10. **الأدوات الرقمية والتكنولوجيا**:

أ. **استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية**: تطبيقات وتقنيات رقمية لمتابعة الالتزام بالقوانين والمعايير الدولية.

ب. **الأدوات التحليلية**: استخدام البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي لتحليل الامتثال والتنبؤ بالمخالفات.

الأمثلة:

أ. **المنصات الرقمية للشفافية**: مواقع ومنصات تتيح متابعة وتقييم أداء الدول والشركات فيما يتعلق بالالتزامات الدولية.

ب. **أنظمة المراقبة**: أنظمة تعتمد على التكنولوجيا لمراقبة الانبعاثات الكربونية أو تتبع انتهاكات حقوق الإنسان.

على الرغم من ذلك كلّه، يبقى الإنتقاد الجوهري إلى مدى عدالة هذه الجزاءات وإنصافها وحياديتها، ومدى إلزاميتها وقدرة إنفاذها وفاعليتها، مما يقتضي وجوب اجراء مراجعة شاملة لها على أسس العدالة والانصاف والمسؤولية الانسانية والحضارية.

تاسعاً: التوجهات الدولية المؤدلجة

تتدافع عدّة خلفيات ايديولوجية ذات حمولات سياسية وثقافية ودينية في المشهد العالمي، أهمها:

أ. **الواقعية السياسية**: تركز على السعي لتحقيق المصالح الوطنية واستخدام القوة كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية.

ب. **الليبرالية الدولية**: تؤمن بأهمية الحوار والتعاون الدولي، وتعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان كقيم أساسية.

ج. **الواقعية الاشتراكية**: تسعى إلى تحقيق التوازن بين الاقتصاد والسياسة الداخلية والخارجية، وتؤمن بضرورة تقديم المساعدات للدول النامية.

د. **القومية الشعبوية**: تشدد على أهمية الهوية الوطنية والحفاظ على السيادة الوطنية، وقد تتبنى مواقف عدائية تجاه الأجانب.

تتأثر هذه التوجهات وغيرها بعوامل مثل التاريخ الوطني، والثقافة، والاقتصاد، والتحولات السياسية، وقد تتغير مع مرور الوقت وتغير الظروف العالمية.

هذه التوجهات قد تشكل جزءاً من سياسات أو استراتيجيات معينة تتبناها بعض الجهات، ولكنها ليست ضمن المبادئ العامة للعلاقات الدولية. يمكن استخدام هذه التوجهات من قبل بعض الأطراف لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المجتمعات والدول الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن استخدام مثل هذه التكتيكات قد يثير الاحتجاج والمعارضة من قبل المجتمع الدولي.

عاشراً: التدمير المبطّن

تسعى بعض الجهات والدول إلى إعتماد مجموعة ادوات ووسائل تضر بالدول الاخرى، لتحقيق مختلف المقاصد والغايات، ومن هذه الأساليب:

أ. **تفتيت الدول**: يمكن أن يشمل ذلك دعم التمرد والفوضى داخل دولة معينة من قبل أطراف خارجية لتقويض وحدتها وثباتها. مثال على ذلك دعم بعض الجهات للتمرد في دول مثل سوريا أو العراق.

ب. **تقسيم المجتمعات والشعوب**: يمكن أن يتم عن طريق إثارة التوترات العرقية أو الدينية أو الاقتصادية داخل مجتمع معين، مما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي والانقسام. على سبيل المثال، تشهد بعض الدول النزاعات الداخلية نتيجة لصراعات عرقية أو دينية.

ج. **الاغراق الاقتصادي**: يمكن أن يتم زيادة الديون أو زيادة تكاليف المشاريع الاقتصادية الضخمة داخل دولة معينة بهدف إضعاف اقتصادها وتقويض استقرارها الاقتصادي.

د. **الابتزاز السياسي والاقتصادي**: يمكن أن يتضمن ذلك استخدام القوة السياسية أو الاقتصادية لفرض مطالب أو تهديدات على الدول الأخرى، مثل فرض عقوبات اقتصادية أو تهديد بالعمل العسكري.

هذه الأمثلة توضح كيف يمكن استخدام هذه التوجهات لتحقيق أهداف معينة على حساب المجتمعات والدول الأخرى، وقد تكون هذه الأمثلة نتيجة لتفاعلات معقدة بين القوى الدولية والمحلية.

كما يمكن أن يُستخدم الاغراء والترهيب والتشويه كأدوات لتحقيق أهداف معينة في السياسة الدولية:

أ. **الاغراء**: يمكن استخدام الأموال أو الوعود بالتعاون الاقتصادي لجذب الدول أو الجماعات إلى الجانب الخاص بالمحسن.

ب. **الترهيب والتخويف**: قد يُهدد الدول بالعقوبات الاقتصادية أو العسكرية في محاولة لتحقيق أهدافها. على سبيل المثال، يمكن للدول تهديد دول أخرى بالعقوبات الاقتصادية إذا لم تلتزم بمعايير معينة.

ج. **التشويه:** يمكن استخدام الحملات الإعلامية السلبية لتشويه صورة دولة أو جماعة معينة، سواء كان ذلك عبر تضليل الرأي العام أو نشر معلومات كاذبة حولها.

د. يمكن استخدام تكتيكات الخداع والتضليل لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية، وقد تكون هذه الأهداف غير معلنة بشكل علني وقد تثير الشكوك والتساؤلات بين الناس.

من الضروري أن ندرك أن هذا النوع من السلوك لا يعكس بالضرورة الأخلاقيات أو القيم في السياسة والدبلوماسية. ومع ذلك، يبقى من الصعب تحديد بالضبط مدى استخدام هذه الاستراتيجيات بدقة، حيث أنها غالباً ما تكون مخفية وتحتاج إلى تحليل دقيق ومراقبة من قبل الخبراء لتحديد صحتها ومصداقيتها.

الحادي عشر: القوة الناعمة.. إحلال بدل الإحتلال

القوة الناعمة هي مصطلح يُستخدم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية لوصف القدرة على التأثير والتغيير من خلال الجاذبية والإقناع بدلاً من القوة العسكرية أو الاقتصادية المباشرة. يعتمد استخدام القوة الناعمة على القدرة على إثارة الاهتمام والتأثير على الآخرين من خلال الجذب والإقناع بالقيم والثقافة والديمقراطية والتطوير الاقتصادي والتنمية البشرية.

❖ **تشمل مكونات القوة الناعمة مجموعة من الأدوات والوسائل، بما في ذلك:**

أ. **الدبلوماسية الثقافية:** تشمل النشر الثقافي والفنون والأدب والسينما والموسيقى التي تعكس الثقافة والقيم والهوية الوطنية للدولة.

ب. **التعليم والتبادل الثقافي:** يشمل تقديم المنح الدراسية والبرامج التعليمية والتبادل الثقافي لتعزيز التفاهم والتعاون بين الشعوب.

ج. **التنمية الاقتصادية:** يشمل تقديم المساعدات الاقتصادية والاستثمارات والتجارة العادلة لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار.

د. **الديمقراطية وحقوق الإنسان:** تعزيز قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان كأساس للتقدم والاستقرار.

هـ. **التكنولوجيا ووسائل الإعلام:** تشمل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الدولي لنشر الأفكار والرسائل والتأثير على الرأي العام.

- يستخدم مصطلح "القوة الناعمة" في الأدبيات السياسية لوصف القدرة على التأثير والتغيير من خلال الجاذبية والإقناع بدلاً من القوة العسكرية أو الاقتصادية المباشرة. يشير هذا المصطلح

إلى القدرة على تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية عبر استخدام الثقافة والديمقراطية والتعليم والتنمية الاقتصادية وغيرها من الوسائل السلمية واللاعسكرية.

من خلال بناء العلاقات الإيجابية وتبادل الأفكار والقيم والتكنولوجيا، يمكن للدول والجماعات تحقيق تأثير كبير وتعزيز مصالحها الوطنية والدولية بطرق غير عدوانية.

- في الحرب الباردة كانت هنالك فترة من التوتر السياسي والعسكري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهما، بدأت بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى نهاية الثمانينات تقريباً. كانت هذه الفترة مميزة بالصراع الإيديولوجي بين النظامين الشيوعي والرأسمالي، وتضمنت سباق التسلح والتنافس في كل من الفضاء والتكنولوجيا والنفوذ السياسي.

خلال هذه الفترة، كانت هناك جهود مستمرة للتأثير على الدول والمجتمعات لصالح القوى الرئيسية، ولكن بطرق غير مباشرة مثل دعم الثورات الشيوعية أو الرأسمالية في الدول النامية، والمنافسة الاقتصادية والعسكرية، والحروب النفسية والمعلوماتية.

بالرغم من عدم وقوع مواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، إلا أن هذه الفترة شهدت عدة نزاعات وأزمات عالمية مثل أزمة الصواريخ الكوبية وأزمة فيتنام، تنتهي الحرب الباردة رسمياً بانهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 وتفكك مجتمع دوله، مما يجعل الولايات المتحدة القوة الوحيدة العظمى في العالم.

- الحروب بالوكالة هي أحد الأساليب التي استخدمت في الحرب الباردة، حيث كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يقومان بدعم الجماعات المتحاربة أو الأنظمة المحلية في دول ثالثة لتحقيق أهدافهما السياسية والاقتصادية والايديولوجية دون التدخل المباشر في الصراع.

في هذه الحروب، تقوم الدول الكبرى بتمويل وتسليح الجماعات المحلية أو الأنظمة الداعمة لها، وتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي، وهذا يعطي الدول الكبرى فرصة للتأثير على الأحداث في مناطق معينة بدون تحمل التكاليف السياسية والعسكرية للتدخل المباشر.

مثل هذه الحروب شهدتها عدة دول في العالم، بما في ذلك الصراعات في فيتنام وأفغانستان والشرق الأوسط. وكانت هذه الصراعات ذات تأثير كبير على السياسة الدولية والاقتصاد العالمي، وأدت في بعض الأحيان إلى نتائج غير متوقعة وغير مرغوب فيها.

- تمويل الثورات والاحتجاجات والتمردات والنزاعات المسلحة كان جزءاً من سياسات الدول الكبرى خلال الحرب الباردة وحتى بعدها. كانت هذه الدول تستخدم القوة الناعمة لتحقيق

أهدافها السياسية والاقتصادية والايديولوجية عن طريق دعم الجماعات المحلية التي تعارض الأنظمة القائمة أو تسعى للتغيير.

على سبيل المثال، قدمت الولايات المتحدة دعمًا ماليًا وعسكريًا للجماعات المناهضة للشيوعية في دول مثل فيتنام وأفغانستان خلال فترة الحرب الباردة. ومن جانبها، قامت الاتحاد السوفيتي بدعم الجماعات المناهضة للرأسمالية في مختلف أنحاء العالم.

- تُستخدم هذه السياسات لزعزعة استقرار الأنظمة القائمة وتحقيق مصالح الدول الكبرى دون تحمل تكاليف العمليات العسكرية المباشرة. ومع ذلك، فإن هذه السياسات قد تؤدي أحيانًا إلى تفاقم النزاعات والصراعات المسلحة وزعزعة الاستقرار الإقليمي.

❖ **التدخلات المباشرة وغير المباشرة في شؤون الدول والشعوب كانت ولا تزال جزءًا من السياسات الدولية والاستراتيجيات الجيوسياسية. يشمل ذلك مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك:**

أ. **التدخل العسكري المباشر (قوة صلبة)**: يتضمن ذلك استخدام القوة العسكرية لتغيير النظام أو حماية المصالح الوطنية في دولة أخرى.

ب. **التدخل السياسي والدبلوماسي (قوة ناعمة)**: يمكن أن يشمل ذلك تقديم الدعم للمجموعات المعارضة أو تمويل الحملات الانتخابية لتحقيق أهداف سياسية معينة.

ج. **التدخل الاقتصادي (قوة ناعمة)**: يمكن أن يتضمن فرض العقوبات الاقتصادية أو تقديم المساعدات المالية لتحقيق الأهداف السياسية.

د. **التدخل الإعلامي (قوة ناعمة)**: يمكن استخدام وسائل الإعلام للتأثير على الرأي العام في الدول الأخرى وتشويه الصورة العامة للأنظمة المعارضة.

❖ **الطرق التي يمكن أن تُسهم فيها القوة الناعمة في التأثير على الدول المستهدفة:**

أ. **تشويه الصورة العامة:** يمكن استخدام القوة الناعمة لتقديم صورة مشوهة عن الدولة المستهدفة، سواء عبر وسائل الإعلام أو الدعاية والإعلان، وهذا يمكن أن يؤثر على تصور العالم للدولة وقيمها وسياساتها.

ب. **تغيير السلوك السياسي والاقتصادي**: يمكن استخدام القوة الناعمة للتأثير على السلوك السياسي والاقتصادي للدول المستهدفة، على سبيل المثال من خلال دعم المعارضة أو تشجيع إصلاحات سياسية واقتصادية.

ج. **تعزيز التواجد الثقافي والديني**: يمكن أن تُساهم القوة الناعمة في تعزيز التواجد الثقافي والديني للدول المستهدفة، مما يسمح بتعميق الروابط الثقافية والدينية وبناء العلاقات الثقافية الجيدة.

د. **تحقيق الأهداف الاقتصادية**: يمكن أن تُساهم القوة الناعمة في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول المستهدفة، وتشجيع الاستثمارات والتبادل التجاري.

هـ. **تعزيز الشراكات الدولية**: يمكن أن تساهم القوة الناعمة في بناء الشراكات الدولية وتعزيز التعاون بين الدول، مما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الدولي.

❖ **أما بالنسبة للأهداف المعلنة والمخفية للدول المستخدمة للقوة الناعمة:**

أ. **الأهداف المعلنة الإيجابية**: تتمثل في تعزيز الثقافة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزيز الازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ب. **الأهداف المعلنة السلبية**: تتمثل في تعزيز السيطرة السياسية والاقتصادية على الدول المستهدفة، وتعزيز التأثير الثقافي والديني للدولة المستخدمة للقوة الناعمة.

ج. **الأهداف المخفية الإيجابية**: قد تتمثل في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، وتعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

د. **الأهداف المخفية السلبية**: تتمثل في زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول المستهدفة، وتعزيز النفوذ والسيطرة الجيوسياسية.

الثاني عشر: النهج السياسي.. من العفوية إلى الموضوعية

1. **المفهوم**: النهج السياسي هو مصطلح يستخدم للإشارة إلى الأساليب والاستراتيجيات التي يتبعها الأفراد أو الجماعات لتحقيق أهدافهم السياسية. يشمل هذا المصطلح مجموعة واسعة من الأنشطة والتكتيكات التي تهدف إلى التأثير على عملية صنع القرار داخل المؤسسات السياسية أو على المجتمع ككل.

يمكن تقسيم النهج السياسي إلى عدة جوانب رئيسية:

أ. **الإيديولوجية**: تشمل الأفكار والمعتقدات التي تشكل رؤية السياسي أو الحزب السياسي للمجتمع والدولة وكيف يجب أن يُدارا. تتنوع الإيديولوجيات من ليبرالية، اشتراكية، محافظة، قومية، إلى غيرها.

ب.**التكتيكات والاستراتيجيات**: تتضمن الطرق المحددة التي تُستخدم لتحقيق الأهداف السياسية، مثل الحملات الانتخابية، اللوبيات، التحالفات، المناظرات العامة، والعصيان المدني. تختلف هذه التكتيكات باختلاف السياقات والأهداف.

ج. **العلاقات العامة والاتصالات**: كيفية تقديم السياسات والأفكار للجمهور، ويشمل ذلك استخدام وسائل الإعلام، الخطابات، والإعلانات. تُعتبر إدارة الصورة والعلاقات العامة جزءاً أساسياً من النهج السياسي.

د. **التفاوض والوساطة**: السعي لتحقيق الأهداف من خلال التفاوض مع الأطراف المختلفة، سواء كانت أحزاباً سياسية أخرى، جماعات ضغط، أو دول أخرى. يتطلب ذلك مهارات دبلوماسية وقدرة على تقديم التنازلات.

هـ. **التنظيم**: بناء وتنظيم القواعد الشعبية، سواء من خلال الأحزاب السياسية، النقابات، أو منظمات المجتمع المدني. يشمل ذلك تنظيم التجمعات، المظاهرات، وحملات جمع التبرعات.

و. **التشريعات والسياسات العامة**: تطوير واقتراح القوانين والسياسات التي تُترجم الأهداف السياسية إلى واقع عملي. يتطلب ذلك فهماً عميقاً للعمليات التشريعية وكيفية التأثير عليها.

ز. **الأخلاق والمسؤولية**: تتعلق بالقيم والمبادئ التي توجه السلوك السياسي. يشمل ذلك النزاهة، الشفافية، والمساءلة، بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وبالمحصلة، فأن النهج السياسي هو الإطار الذي من خلاله يسعى الفاعلون السياسيون لتحقيق مصالحهم وأهدافهم، ويتطلب ذلك مزيجاً من الفكر الاستراتيجي، المهارات التكتيكية، والقدرة على التواصل والتأثير.

2. **صنوف النهج السياسي**: يمكن تصنيف النهج السياسي إلى عدة أنواع وفقًا لمجموعة متنوعة من المعايير، مثل الإيديولوجية، الأساليب المستخدمة، والأهداف المستهدفة، وكالاتي:

أ. **نهج الإيديولوجية**:

- **النهج الليبرالي**: يركز على الحريات الفردية، حقوق الإنسان، والسوق الحر. يدعم التدخل المحدود للدولة في الاقتصاد ويركز على المبادرات الخاصة.
- **النهج المحافظ**: يسعى إلى الحفاظ على التقاليد والقيم الاجتماعية الراسخة. يميل إلى تفضيل الاستقرار والنظام والحد من التغيرات الاجتماعية السريعة.
- **النهج الاشتراكي**: يدعو إلى توزيع أكثر عدالة للثروة وتحقيق المساواة الاجتماعية من خلال تدخل الدولة في الاقتصاد وتقديم خدمات اجتماعية واسعة.
- **النهج القومي**: يركز على تعزيز هوية الأمة، السيادة الوطنية، وتعزيز مصالح الدولة على الساحة الدولية.

- **النهج البيئي**: يهتم بحماية البيئة والتعامل مع القضايا البيئية من خلال السياسات المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

ب. **نهج الأساليب والتكتيكات**:

- **النهج الديمقراطي**: يعتمد على المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات من خلال الانتخابات، الاستفتاءات، والمؤسسات التمثيلية.
- **النهج الاستبدادي**: يتميز بتركيز السلطة في يد فرد أو مجموعة صغيرة دون المشاركة الشعبية الواسعة. غالبًا ما يُستخدم القمع للحفاظ على السيطرة.
- **النهج الثوري**: يسعى إلى التغيير الجذري والشامل للنظام السياسي والاجتماعي من خلال الثورة أو الوسائل الراديكالية.
- **النهج الإصلاحي**: يسعى إلى التغيير التدريجي من خلال الوسائل السلمية والمؤسسات القائمة، مثل التشريعات والسياسات العامة.

ج. **نهج العلاقات الدولية**:

- **النهج الأحادي**: يعتمد على اتخاذ القرارات بشكل مستقل دون الاعتماد على التعاون الدولي أو التحالفات.
- **النهج متعدد الأطراف**: يفضل التعاون الدولي والعمل من خلال المنظمات الدولية والتحالفات لتحقيق الأهداف المشتركة.
- **النهج الواقعي**: يركز على المصالح الوطنية وتحقيق القوة والنفوذ، ويعتبر السياسة الدولية ساحة تنافسية.
- **النهج المثالي**: يسعى لتحقيق أهداف إنسانية وقيمية مثل السلام، حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة.

د. **نهج التنمية والسياسات الاقتصادية**:

- **النهج الليبرالي الجديد**: يركز على الخصخصة، تحرير الأسواق، وتقليل دور الدولة في الاقتصاد.
- **النهج التنموي**: يشدد على دور الدولة في التخطيط والتوجيه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **النهج الحمائي**: يسعى لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية من خلال التعريفات الجمركية والقيود التجارية.
- **النهج العولمي**: يفضل التكامل الاقتصادي العالمي والتبادل التجاري الحر بين الدول.

هـ. **نهج الحقوق المدنية والاجتماعية:**

- **النهج الحقوقي**: يركز على تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية للأفراد، مثل حرية التعبير، المساواة أمام القانون، وحقوق التصويت.
- **النهج الاجتماعي**: يعنى بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية من خلال السياسات الاجتماعية مثل الصحة العامة، التعليم، والضمان الاجتماعي.

كل نوع من هذه النهج له تأثيره الخاص على كيفية صياغة وتنفيذ السياسات العامة وكيفية تفاعل الحكومات مع المواطنين والدول الأخرى.

3. **النهج السياسي الوطني.. بوصلة المصالح**: يجب ان يعي سياسة العراق ان النهج السياسي الواقعي الموضوعي المناسب داخلياً وخارجياً هو الذي بنظر الاهتمام للاتي:

- **داخلياً:**

أ. **تعزيز الاستقرار والأمن:**

- **محاربة الإرهاب**: مواصلة الجهود العسكرية والأمنية لمكافحة التنظيمات الإرهابية مثل داعش، مع تعزيز قدرات القوات الأمنية.
- **إصلاح المؤسسات الأمنية**: تطوير المؤسسات الأمنية بما يضمن كفاءتها واحترافيتها، وتجنب الفساد والانقسامات الطائفية داخلها.

ب. **تحقيق المصالحة الوطنية:**

- **الحوار الوطني**: تشجيع الحوار بين مختلف الفصائل السياسية والطوائف لتجاوز الانقسامات التاريخية وبناء قاعدة مشتركة للتعايش السلمي.
- **الإصلاح القانوني والمؤسساتي**: إجراء إصلاحات قانونية تضمن حقوق جميع المكونات وتؤسس لنظام قضائي مستقل وعادل.

ج. **التنمية الاقتصادية والاجتماعية:**

- **تنويع الاقتصاد**: تقليل الاعتماد على النفط من خلال تنمية القطاعات الأخرى مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات.

- **الاستثمار في البنية التحتية**: تحسين البنية التحتية الأساسية كالكهرباء، المياه، الطرق، والنقل لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.
- **مكافحة الفساد**: تنفيذ سياسات صارمة لمكافحة الفساد والشفافية في إدارة الموارد المالية للدولة.

د. **تعزيز الحوكمة والإدارة:**

- **الإصلاح الإداري**: تبني سياسات تهدف إلى تحسين الكفاءة والفعالية في الإدارة الحكومية.
- **اللامركزية**: تعزيز اللامركزية ومنح السلطات الإقليمية والمحافظات مزيداً من الصلاحيات، مع ضمان التوازن بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات.

- **خارجياً:**

أ. **سياسة خارجية متوازنة:**

- **عدم الانحياز**: تبني موقف عدم الانحياز في الصراعات الإقليمية والدولية، والتركيز على مصالح العراق الوطنية.
- **تعزيز العلاقات مع الجيران**: العمل على بناء علاقات ودية ومتوازنة مع الدول المجاورة مثل إيران، تركيا، والسعودية، مع الحفاظ على سيادة العراق وعدم التدخل في شؤون الآخرين.

ب. **التعاون الإقليمي والدولي:**

- **الانخراط في التحالفات الإقليمية**: المشاركة في المبادرات الإقليمية التي تعزز الأمن والاستقرار مثل التعاون مع مجلس التعاون الخليجي، الجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.
- **الشراكة مع القوى الكبرى**: تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الصين وروسيا لتحقيق التوازن والحصول على الدعم الاقتصادي والسياسي.

ج. **الدبلوماسية الاقتصادية:**

- **جذب الاستثمار الأجنبي**: خلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال تحسين التشريعات الاقتصادية وتقديم حوافز للاستثمار الأجنبي.
- **تنمية العلاقات التجارية**: توسيع العلاقات التجارية مع دول المنطقة والعالم لتعزيز الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

د. **الالتزام بالقانون الدولي:**

- **الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية:** الالتزام بحل النزاعات بالطرق السلمية، والمساهمة في الجهود الدولية لحفظ السلم والأمن.
- **المشاركة في المنظمات الدولية:** تعزيز دور العراق في المنظمات الدولية والمساهمة الفعالة في القضايا العالمية مثل مكافحة الإرهاب، التغير المناخي، والتنمية المستدامة.

يتطلب النهج السياسي الواقعي الموضوعي للعراق توازنًا دقيقًا بين تعزيز الأمن والاستقرار الداخلي وتحقيق المصلحة الوطنية والتنمية الاقتصادية، مع تبني سياسة خارجية متوازنة تعتمد على التوازن والتعاون الإقليمي والدولي. هذا النهج يهدف إلى بناء دولة قوية ومستقرة داخلياً وقادرة على التفاعل بشكل إيجابي وفعال مع المجتمع الدولي.

الثالث عشر: العراق والواقعية السياسية

الواقع والواقعية السياسية هما مصطلحان يشيران إلى فهم الشؤون السياسية واتخاذ القرارات السياسية بناءً على الوقائع والحقائق الفعلية، بدلاً من الأفكار العقائديّة الجزمية أو الأهداف المثالية، يمكن تلخيص مفهوم **الواقعية السياسية** بالنقاط التالية:

1. **تحليل الوقائع:** يتضمن النظر إلى الوضع الحالي للشؤون السياسية بشكل واقعي وتحليل المعلومات المتاحة بدقة وموضوعية.
2. **تقدير المصالح والقوى:** يعتمد على فهم المصالح والقوى المؤثرة في الساحة السياسية، بما في ذلك الجهات الحكومية، والمؤسسات، والجماعات، والدول الأخرى.
3. **التعامل مع الواقع الدولي:** يأخذ بعين الاعتبار الظروف الدولية والتحديات الدولية التي تؤثر على السياسات الداخلية، مثل العلاقات الدولية، والتجارة، والأمن الإقليمي.
4. **التعامل مع القيود والتحديات:** يدرك أن هناك قيودًا وتحديات تحول دون تحقيق الأهداف بشكل مثالي، ويسعى لتحديد السياسات والإجراءات التي يمكن تنفيذها بشكل فعال في هذه الظروف.
5. **التكيف والمرونة:** يتطلب الواقعية السياسية التكيف مع التغيرات والمرونة في التعامل مع الظروف المتغيرة، دون الالتزام بأي استراتيجية صارمة أو سياسة ثابتة بشكل مطلق.

الواقعية السياسية تعتبر نهجاً منطقياً وعقلانياً في اتخاذ القرارات السياسية، حيث يتم التوجه نحو تحقيق الأهداف الممكنة في الظروف الراهنة، مع الاستفادة من الموارد المتاحة والتقنيات المتاحة، وتقدير النتائج المحتملة بناءً على الوقائع الحالية.

أما الفرق بين الواقعية السياسية والبراغماتية السياسية والنفعية السياسية والعملانية السياسية والصوابية السياسية فأنه يتمثل في التركيز الأساسي والمنهجية المستخدمة في كل منها، وكالاتي:

- **الواقعية السياسية:**
  - **التركيز الأساسي:** يركز على فهم الوضع السياسي بناءً على الوقائع والحقائق الفعلية.
  - **المنهجية:** يستخدم منهجاً واقعياً في تحليل السياسات واتخاذ القرارات، مع التركيز على الوضع الراهن والمصالح الوطنية.
  - **الهدف:** تحقيق المصلحة الوطنية والأمن القومي من خلال اتخاذ القرارات الواقعية والمدروسة.
- **البراغماتية السياسية:**
  - **التركيز الأساسي:** يركز على تحليل العلاقات القوة والمصالح بين الأطراف المختلفة في الساحة السياسية.
  - **المنهجية:** يستخدم منهج البراغماتية لفهم كيفية توجيه وتشكيل السياسات واتخاذ القرارات بناءً على القوى المؤثرة.
  - **الهدف:** تحقيق المصالح السياسية للأطراف المعنية والحفاظ على السلطة والنفوذ.
- **النفعية السياسية:**
  - **التركيز الأساسي:** يركز على تحقيق أقصى قدر من المنافع أو تحقيق الأهداف المرغوبة في السياسة.
  - **المنهجية:** يستخدم منهج النفعية في تحليل السياسات واتخاذ القرارات، مع التركيز على تحقيق المنافع القصوى للمجتمع أو الفئة أو الدولة.
  - **الهدف:** تحقيق النفع القصوى للمصالح المعنية أو تحقيق الهدف المطلوب بأقل تكلفة ممكنة.
- **العملانية السياسية:**
  - **التركيز الأساسي:** يركز على اتباع النهج العملي والمنطقي في اتخاذ القرارات السياسية.
  - **المنهجية:** يستخدم منهج العملانية في تحليل السياسات واتخاذ القرارات، مع التركيز على الخيارات الواقعية والقابلة للتنفيذ.
  - **الهدف:** تحقيق الأهداف السياسية بشكل فعّال وفي الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة.

- **الصوابية السياسية:**

- **التركيز الأساسي:** يركز على اتباع المبادئ الأخلاقية والقيم السياسية الصوابية في اتخاذ القرارات.
- **المنهجية:** يستخدم منهج الصوابية في تحليل السياسات واتخاذ القرارات، مع التركيز على الخيارات التي تتماشى مع المبادئ الأخلاقية والقيم السياسية.
- **الهدف:** تحقيق الصواب والعدالة في السياسة واتخاذ القرارات بناءً على المبادئ الأخلاقية والقيم السياسية الصوابية.

يعتمد اختيار النهج الأفضل لدولة مثل العراق على الظروف والتحديات التي تواجهها وعلى أولوياتها وأهدافها الوطنية، ولكن بالامكان تأثير جملة من الاراء تجاه ذلك، وكالاتي:

- **في الواقعية السياسية:**

- **الملاءمة:** تعتبر الواقعية السياسية مناسبة للعراق نظرًا للتحديات الكبيرة التي يواجهها، مثل الفساد، والانقسامات السياسية، والتهديدات الأمنية.
- **المزايا:** يمكن للواقعية السياسية أن تساعد في تحقيق الاستقرار والتنمية من خلال اتخاذ القرارات العملية والواقعية التي تتناسب مع الظروف الراهنة.
- **التحديات:** قد يكون التركيز الكبير على الوقائع والحقائق الفعلية على حساب القيم والمبادئ الأخلاقية.

- **في البراغماتية السياسية:**

- **الملاءمة:** قد تكون البراغماتية السياسية مناسبة في ظل الصراعات السياسية والمصالح المتعارضة في العراق.
- **المزايا:** يمكن أن تساعد البراغماتية في إيجاد توازن بين القوى المتنافسة وتحقيق المصالح المشتركة بينها.
- **التحديات:** قد يؤدي التركيز الشديد على المصالح السياسية للأطراف المعنية إلى تجاهل الاحتياجات والمصالح العامة للشعب.

- **في النفعية السياسية:**

- **الملاءمة:** يمكن أن تكون النفعية السياسية مناسبة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق من خلال تحقيق أقصى قدر من المنافع للشعب.

- **المزايا**: يمكن للنفعية السياسية أن تعزز الفعالية في اتخاذ القرارات وتحقيق النتائج الملموسة في السياسات العامة.
- **التحديات**: قد يتسبب التركيز الشديد على المنافع الشخصية أو الفئوية في التنافس السياسي وازدياد الانقسامات الاجتماعية.

- **في العملانية السياسية:**
  - **الملاءمة**: تعتبر العملانية السياسية مناسبة للعراق حيث يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف السياسية بشكل عملي وفعّال.
  - **المزايا**: يمكن أن تساعد العملانية في إيجاد الحلول العملية للتحديات السياسية والاجتماعية المعقدة.
  - **التحديات**: قد يكون من الصعب تحقيق التوافق بين الأطراف المختلفة على السياسات العملانية القابلة للتنفيذ.
- **في الصوابية السياسية:**
  - **الملاءمة**: قد تكون الصوابية السياسية ملائمة في تعزيز العدالة والمساواة وحقوق الإنسان في العراق.
  - **المزايا**: يمكن للصوابية السياسية أن تساعد في تحقيق الأهداف الأخلاقية والإنسانية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.
  - **التحديات**: قد يكون من الصعب تحقيق الصوابية في بيئة سياسية معقدة مثل العراق وفي ظل تنافس القوى المختلفة والمصالح المتعارضة.

وبالمحصلة، فأنه يتضح أن النهج الامثل للعراق قد يكون توازناً بين الواقعية والبراغماتية والعملانية، مع التركيز على تحقيق المصالح الوطنية والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول في هذا المضمار، ومنها:

أ. **الولايات المتحدة الأمريكية:**

- تعتمد الولايات المتحدة على مزيج من الواقعية والبراغماتية والعملانية في سياستها الخارجية والداخلية.
- تستند سياستها الخارجية على فهم القوى والمصالح الدولية والعمل بناءً على المصلحة الوطنية.
- تتبنى مواقف عملانية في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية.

ب. **الصين:**

- تتبنى الصين نهجًا واقعيًا وبراغماتيًا وعملانيًا في سياستها الخارجية والاقتصادية.
- تتبنى استراتيجية خارجية مبنية على تعزيز العلاقات الدولية وتحقيق المصالح الوطنية.
- تتبنى سياسات اقتصادية عملانية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

ج. **ألمانيا:**

- تتبنى ألمانيا نهجًا يجمع بين الواقعية والبراغماتية والعملانية في سياستها الداخلية والخارجية.
- تعتمد على الواقعية في فهم التحديات الدولية وتبني السياسات الخارجية الملائمة لتحقيق الاستقرار والسلام.
- تتبنى سياسات اقتصادية عملانية تهدف إلى تعزيز التنمية وخلق فرص العمل للمواطنين.

الرابع عشر: القوة المدركة للعراق

أ. **أبرز نقاط القوة:**

- **الموارد الطبيعية**: يمتلك العراق موارد طبيعية هائلة مثل النفط والغاز الطبيعي، مما يمنحه موقعًا استراتيجيًا في السوق العالمية.
- **الثقافة والتاريخ**: يمتلك العراق تاريخاً وثقافة غنية، مما يمكنه من الاستفادة من السياحة وتعزيز الهوية الوطنية.
- **الموقع الجغرافي**: يقع العراق في منطقة تشهد أهمية جيوسياسية كبيرة، مما يمنحه فرصًا للتعاون الإقليمي والدولي.
- **التنوع الديموغرافي**: تضم العراق مجتمعًا متنوعًا من الأعراق والطوائف، مما يمكنه من الاستفادة من موارد بشرية متنوعة.

ب. **أبرز الفرص:**

- **إعادة إعمار**: يمثل إعادة إعمار العراق فرصة لتحسين البنية التحتية وتعزيز الاستثمارات وتوفير فرص عمل.
- **التعاون الإقليمي والدولي**: يمكن للعراق استغلال موقعه الجغرافي لتعزيز التعاون مع الدول الجارة والمجتمع الدولي في مجالات مختلفة مثل التجارة والأمن.

- **التنمية الاقتصادية**: يمكن للعراق تنويع اقتصاده بعيدًا عن الاعتماد الكبير على النفط من خلال تعزيز القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة.
- **الشباب والابتكار**: يشكل الشباب نسبة كبيرة من سكان العراق، مما يمنحه فرصًا لتعزيز الابتكار وتطوير مجتمع المعرفة والتكنولوجيا.

- **كيف نغتنم القوة والفرص؟**

1. **تعزيز الاستقرار السياسي**: يجب العمل على تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تعزيز الحوار الوطني وتعزيز الشراكات السياسية للتوصل إلى اتفاقات تضمن استقرار البلاد.
2. **مكافحة الفساد**: يتطلب ذلك تعزيز الشفافية وتقويض ثقافة الفساد من خلال تطبيق قوانين صارمة وتعزيز الرقابة وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في مراقبة مؤسسات الدولة.
3. **تعزيز الأمن**: يجب تعزيز الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف من خلال تعزيز القدرات الأمنية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة هذه التهديدات.
4. **تحسين البنية التحتية**: ينبغي الاستثمار في تحسين البنية التحتية، بما في ذلك الكهرباء والمياه والنقل، لتوفير بيئة أفضل للاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.
5. **التنمية المستدامة**: يجب تنويع اقتصاده والاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة لتحقيق التنمية المستدامة وتخفيف الاعتماد على النفط.
6. **تعزيز الوحدة الوطنية**: يجب تعزيز الوحدة الوطنية وتعزيز الحوار البناء بين الطوائف المختلفة لتقوية النسيج الاجتماعي والسياسي، وتحديد (الثوابت والمصالح والمطالب) الوطنية الجامعة.
7. **استغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام**: يجب على العراق استخدام موارده الطبيعية بشكل مستدام وتطوير سياسات للحفاظ على البيئة وتقليل التأثيرات السلبية على الطبيعة.

في سياق معادلة القوة المدركة للدولة، يمكن تقدير عنصر الكتلة الحرجة الحيوية للعراق من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بعض هذه المؤشرات قد تشمل:

أ. **عدد السكان**: يمكن أن يكون حجم السكان مؤشرًا على قوة الكتلة الحرجة، حيث يزيد عدد السكان يزيد من قوة الضغط الاجتماعي والسياسي.

ب. **النسبة المئوية للشباب**: يعتبر ارتفاع نسبة الشباب في السكان مؤشرًا إيجابيًا، حيث يمكن أن يسهم الشباب في تحقيق التغيير وتحديث المجتمع.

ج. **مستوى التعليم:** يمكن أن يكون مستوى التعليم المتوسط ومعدلات الجامعة مؤشرًا على مدى الوعي والقدرة على المشاركة السياسية والاقتصادية.

د. **نسبة البطالة:** قد تكون نسبة البطالة عاملًا يعكس قوة الكتلة الحرجة، حيث يمكن أن يزيد ارتفاع معدلات البطالة من الضغط على الحكومة لتوفير فرص العمل.

هـ. **التنمية الاقتصادية:** يمكن أن يكون الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي مؤشرات على استقرار الاقتصاد وقدرته على تلبية احتياجات السكان.

و. **مستوى الحرية السياسية:** يمكن أن يعكس مستوى الحرية السياسية وحقوق الإنسان مدى القدرة على التغيير والمشاركة السياسية للمواطنين.

تتضمن معادلة القوة المدركة للدولة عدة عوامل تؤثر في تحديد مستوى القوة المدركة لدولة معينة، وتختلف هذه العوامل من دولة إلى أخرى. من الصعب تحديد درجة محددة للقوة المدركة للعراق دون تحليل شامل للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد. ومن الممكن استخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير لتقدير مستوى القوة المدركة، مثل مستوى الاستقرار السياسي، ومستوى التنمية الاقتصادية، ومدى التأثير الدولي، والقدرة على التأثير في الشؤون الإقليمية والدولية.

بناءً على هذه المعايير، يمكن تقدير القوة المدركة للعراق بنتائج متعددة تشمل درجات مختلفة. على سبيل المثال، يمكن تقديم درجة منخفضة إذا كان العراق يعاني من استقرار سياسي ضعيف واقتصاد متدهور وتأثير دولي محدود، بينما يمكن تقديم درجة مرتفعة إذا كان هناك استقرار سياسي نسبي واقتصاد ناشط وتأثير دولي قوي.

الخامس عشر: العراق كلاعب ومؤثر

يمكن للعراق أن يلعب دوراً مهماً في النظام العالمي بالتفاعل بأقل قدر من الخسائر والأضرار، وزيادة الفوائد والأرباح والعوائد والمصالح عبر الخطوات التالية:

1. **التعزيز والمساهمة في حل النزاعات الإقليمية:** المساهمة في تعزيز السلم والأمن في المنطقة عن طريق دعم الحلول السلمية للنزاعات والتوسط بين الأطراف المتنازعة.
2. **المشاركة الفعّالة في المنظمات الدولية:** عبر المشاركة في منظمات دولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، يمكن للعراق أن يؤثر في صياغة القرارات والسياسات الدولية ويحمي مصالحه الوطنية.
3. **تعزيز التجارة والاقتصاد الوطني:** تطوير العلاقات التجارية مع دول أخرى وتنويع مصادر دخله من خلال تعزيز قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.

4. **مكافحة الإرهاب والتطرف**: بالتعاون مع المجتمع الدولي، يمكن للعراق مكافحة التطرف والإرهاب، وتعزيز الأمن الداخلي والاستقرار في البلاد.

5. **تعزيز العلاقات الدولية والدبلوماسية**: من خلال بناء علاقات وثيقة مع دول العالم، يمكن للعراق تعزيز مكانته الدولية وزيادة تأثيره في صياغة السياسات العالمية.

6. **تعزيز حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية**: من خلال تعزيز حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، يمكن للعراق تحسين صورته في المجتمع الدولي وزيادة مصداقيته.

مصادر مهمة

1. د.ابتسام العقابي، "الاحتواء سياسة النظام العالمي الجديد (العراق انموذجاً)"، 2024، نور النشر (Omniscriptum)، لندن، المملكة المتحدة.
2. عمار جاسم العبودي، "القوة الناعمة في العلاقات الدولية: النظرية والتطبيق"، 2016، مركز الأبحاث العلمية والترجمة، بغداد، العراق.
3. زياد عبد العزيز الشامي، "القوة الناعمة: مفهومها وتطبيقاتها في السياسة الخارجية للدول"، 2018، دار الرافدين للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.
4. "Iraq's Role in the New World Order", John Smith, Oxford University Press, First Edition, 2020, United Kingdom.
5. أحمد خالد، "Iraq's Foreign Policy in the New World Order" , مركز الدراسات الإستراتيجية , 2021.
6. معهد , "The Role of Iraq in Shaping the New World Order" الدراسات العالمية، مركز الأبحاث العالمي , 2019.
7. Joseph S. Nye Jr,. "Soft Power: The Means to Success in World Politics" ,2004 ,Public Affairs, USA.
8. Nouriel Roubini, Stephen Mihm, "Crisis Economics: A Crash Course in the Future of Finance", 2010, Penguin Press, USA.

9. Robert Kagan, "The Jungle Grows Back: America and Our Imperiled World", 2018 , Knopf, USA.

العراق
وجغرافية التأثير

المحاضرة الثالثة والثلاثون

العراق وجغرافية التأثير

"ما تُقطّعَهُ الجغرافية.. تجمعهُ المصالح"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: الانواع

تتوافر العديد من انواع الجغرافيات التي تؤثر وتتأثر بالأوضاع: (الوطنية والاقليمية والدولية)، والتي ينبغي على قادة الدولة والقرار فيها، فهمها ووعيها، وأهمها:

أ. **الجغرافية السكانية**: دراسة توزيع السكان على الأرض وعوامل تحديد هذا التوزيع مثل العمر والجنس والمهنة والدخل والتعليم.

ب. **الجغرافية الحضارية**: تحليل للعلاقة بين العوامل الجغرافية والثقافية، بما في ذلك التأثير المتبادل بين البيئة الجغرافية والحضارة البشرية.

ج. **الجغرافية السياسية**: دراسة توزيع السلطة والسيادة والحكم على الأرض، بالإضافة إلى الحدود السياسية والعلاقات الدولية.

د. **الجغرافية الاقتصادية**: التركيز على دراسة العوامل الاقتصادية مثل الإنتاج والتجارة والموارد الطبيعية وتأثيرها على تطور المجتمعات والمناطق.

هـ. **الجغرافية الاجتماعية**: التركيز على التفاعلات والعلاقات الاجتماعية على أساس الجغرافيا، بما في ذلك الطبقات الاجتماعية والهجرة والهوية الثقافية.

و. **الجغرافية الرقمية**: استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد لتحليل وتصور البيانات الجغرافية.

ز. **الجغرافية المعرفية**: دراسة كيفية اكتساب وتبادل المعرفة حول الجغرافيا وتأثير ذلك على فهمنا للعالم واتخاذ القرارات.

ح. **الجغرافية الثقافية**: التركيز على العلاقة بين الجغرافيا والثقافة، بما في ذلك تأثير البيئة على الثقافات المحلية والتنوع الثقافي في العالم.

وفيما يأتيتقييمًا موجزًا للعراق في كل مجال:

أ. **الجغرافية السكانية:**

- العراق يعاني من توزيع سكاني غير متوازن بين المناطق الحضرية والريفية.
- هناك تحديات في توزيع السكان بسبب النزاعات السياسية والاقتصادية التي أثرت على التهجير الداخلي.

ب. **الجغرافية الحضارية:**

- العراق يعتبر مهدًا للحضارات القديمة مثل حضارة سومر وأكد وبابل وآشور.
- يشهد العراق تنوعًا ثقافيًا كبيرًا نتيجة لتأثيرات الحضارات المتعاقبة على مر العصور.

ج. **الجغرافية السياسية:**

- يعاني العراق من استقرار سياسي حذر بسبب التدافعات الداخلية والتدخلات الخارجية.
- الحدود السياسية قد تعاني من التوترات بسبب النزاعات الحدودية والتنازعات الإقليمية.

د. **الجغرافية الاقتصادية**:يتمتع العراق بموارد طبيعية هائلة مثل النفط والغاز الطبيعي، ولكن الاقتصاد يعاني من التبعيّة الكبيرة للنفط.

ثانياً: من حيز الجغرافيا إلى فضاءات التأثير

نتيجة لاهمية البحث في ابعاد (الجغرافية)؛ فلابد من الاستغراق في بحث المظاهر والفوارق التي تمثلها: الجغرافية السياسية والجيوبولتيك والجيواستراتيجية والجيوفضائية، وكالاتي:

أ. **الجغرافية السياسية:**

- تركز على دراسة التوزيع الجغرافي للسلطة والحكم، وتحليل العلاقات السياسية بين الدول وتأثيرها على السلام والأمن الدولي.
- مثال: تحليل العلاقات بين الدول العربية الكيان الصهيوني على مدار التاريخ وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي.

ب. **الجيوبوليتيك:**

- يركز على دراسة العلاقات الجغرافية بين الدول وتأثيرها على السياسة الخارجية والصراعات الإقليمية والعالمية.
- مثال: تحليل التنافس بين القوى العظمى على النفوذ الإقليمي في الشرق الأوسط وتأثيره على الأمن والاستقرار في المنطقة.

ج. **الجيواستراتيجية:**

- تركز على تحليل الاستراتيجيات الجغرافية للدول والمنظمات الدولية في استخدام الموارد الجغرافية لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية.
- مثال: استراتيجية الولايات المتحدة في استخدام النفوذ الجغرافي لمكافحة الإرهاب الدولي في مناطق مختلفة من العالم، أو تحقيق الهيمنة والسيطرة والنفوذ.

د. **الجيوفضائية:**

- تركز على دراسة الاستخدامات الفضائية في التنمية الاقتصادية والأمن الوطني والبيئي، بالإضافة إلى الاستكشاف الفضائي.
- مثال: استخدام الأقمار الصناعية في رصد التغيرات المناخية وتحليل التضاريس لتخطيط المدن والزراعة.

- **الاختلاف والتفريق:**

- الجغرافية السياسية تركز على العلاقات السياسية والحكم، بينما الجيوبوليتيك تركز على العلاقات الجغرافية وتأثيرها على الصراعات الإقليمية.
- الجيواستراتيجية تركز على الاستخدام الاستراتيجي للموارد الجغرافية، بينما الجيوفضائية تركز على الاستخدامات الفضائية.
- كلهاتدرس تأثير الجغرافيا على السياسة والأمن والاقتصاد، لكن بتركيز مختلف.

- **تقييم موقع العراق بالنسبة للمواضيع المذكورة:**

أ. **الجغرافية السياسية:**

- يقع العراق في منطقة استراتيجية هامة في الشرق الأوسط، مما يجعله محورًا للعديد من الصراعات والتحالفات السياسية.

- تأثرت الجغرافية السياسية للعراق بشكل كبير بالغزو الأمريكي لعام 2003 وما تلاه من اضطرابات سياسية وأمنية.

ب. **الجيوبوليتيك:**

- يحتل العراق موقعًا استراتيجيًا في قلب الشرق الأوسط، حيث يحده من الشمال تركيا ومن الشرق إيران ومن الجنوب الكويت والسعودية.
- تاريخياً، شهد العراق صراعات جيوبوليتيكية بين القوى الإقليمية والعالمية من أجل النفوذ والتأثير.

ج. **الجيواستراتيجية:**

- يتمتع العراق بموارد طبيعية هائلة مثل النفط والغاز الطبيعي، مما يجعله محط اهتمام للدول العالمية من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية.
- يحتاج العراق إلى استراتيجية جيواستراتيجية فعالة لتنمية وتوزيع ثرواته الطبيعية بشكل عادل واستدامة.

د. **الجيوفضائية:**

- يوجد العراق في موقع استراتيجي مهم على الأرض، ولكنه يعاني من ضعف في الاستخدام الفعال للتقنيات الفضائية.
- هناك فرصة كبيرة للاستفادة من التكنولوجيا الفضائية في تحسين البنية التحتية وإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة الإرهاب.

ثالثاً: خلفيات الاهتمام الدولي بالعراق

بالامكان ادراج عدة أسباب للاهتمام الإقليمي والدولي بالعراق، أهمها:

أ. **الموقع الاستراتيجي**: يقع العراق في قلب الشرق الأوسط، وهو يحده من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الجنوب الكويت والسعودية، مما يجعله محوراً للتواصل والتجارة بين دول المنطقة.

ب. **الثروات الطبيعية**: يحتوي العراق على احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، مما يجعله محط اهتمام للدول والشركات العالمية في مجال الطاقة والاقتصاد.

ج. **الأمن الإقليمي والدولي**: يشكل الاستقرار السياسي والأمني في العراق عنصراً مهماً للأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها، وهو ما يجعل الدول المجاورة والدول الكبرى تهتم بمستقبل العراق.

د. **التأثير الثقافي والديني**: يعتبر العراق موطناً لعدة ثقافات وأديان، وتاريخه العريق يجعله مركزاً للتأثير الثقافي والديني في المنطقة.

هـ. **التحديات الإنسانية**: يواجه العراق العديد من التحديات الإنسانية مما يجعل الدول والمنظمات الدولية تهتم بتقديم الدعم والاسناد له.

بشكل عام، فإن العراق يمثل عنصراً رئيسياً في الديناميات الإقليمية والدولية، وله تأثير كبير على سياسة واقتصاد المنطقة بأسرها.

يقع العراق في منطقة تعتبر واحدة من أكثر المناطق تعقيدًا وتوترًا جيواستراتيجيًا في العالم، وذلك بسبب موقعه الاستراتيجي في قلب الشرق الأوسط والعديد من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية التي تؤثر عليه.

- **بعض الجوانب التي تجعل العراق محورًا لخطوط الصدع الجيواستراتيجية:**

أ. **النزاعات الإقليمية والدولية**:يعاني العراق من اختلافات مع البيئة الإقليمية والدولية، وهو ما يجعله مركزًا للتنافس والتصعيد الجيوسياسي في المنطقة.

ب. **التوترات العرقية والدينية**:تشكل التوترات العرقية والدينية في المنطقة مصدرًا للصراعات الداخلية والخارجية التي تؤثر على الاستقرار في المنطقة.

ج. **الموارد الطبيعية**:يتمتع العراق بثروات طبيعية هائلة مثل النفط والغاز الطبيعي، مما يجعله هدفًا للتنافس والصراعات الاقتصادية الدولية.

د. **التحولات السياسية والاجتماعية**:يعاني العراق من التحولات السياسية والاجتماعية المستمرة بعد سنوات من الاحتلال الأمريكي وسقوط نظام صدام حسين، مما يؤثر على توجهاته وسياساته وعلاقاته مع الدول الأخرى.

هـ. **التهديدات الأمنية**:تشكل التهديدات الأمنية من الجماعات المتطرفة مثل داعش وتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة تحديًا كبيرًا للأمن والاستقرار في العراق والمنطقة بأسرها.

و. **التأثيرات الإقليمية والدولية**:تتأثر دولة العراق بشكل كبير بالتدخلات الإقليمية والدولية من قبل القوى العظمىوالكبرى والدول المجاورة، مما يؤثر على سياسته الخارجية واستقراره الداخلي.

بشكل عام، يمكن القول إن العراق يقع في خطوط الصدع الجيواستراتيجية نتيجة لتداخل العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة، مما يجعله مركزًا للتوترات والتحديات والفرص في الشرق الأوسط، وهو يستدعي الوعي القيادي الأقصى لاستثمار هذه المنحة الاستراتيجية لتحويلها إلى فرص للمصالح الوطنية المستدامة.

رابعاً: الجيوعراقية الجديدة

ان مصطلح "الجيوعراقية" كمفهوم مبتكرمنّا يمكن أن يشير إلى مفهوم متعدد التفسيرات، ولكن يمكن تعريفه بشكل عام على النحو التالي:

أ. الجيوعراقية يمكن أن تشير إلى دراسة وتحليل الجغرافيا الفيزيائية والبشرية والاقتصادية والسياسية للعراق.

ب. يركز هذا المفهوم على فهم العوامل الجغرافية التي تؤثر على تطور العراق ومستقبله، بما في ذلك الموارد الطبيعية، والتنوع الثقافي، والعوامل السياسية والاقتصادية.

ج. يمكن أن يشير مصطلح "الجيوعراقية" إلى مجموعة من الدراسات الجغرافية المتخصصة في العراق، تشمل تحليلات متعددة المجالات مثل الجيوبوليتيك والجغرافية السكانية والجغرافية الاقتصادية وغيرها.

د. يهدف هذا المفهوم إلى تعزيز فهمنا للعراق ككيان جغرافي متعدد الأبعاد، وتحديد التحديات والفرص التي تواجهه، وتقديم الحلول والاقتراحات لتعزيز التنمية والاستقرار في البلاد.

بشكل عام، يمكن أن يكون مفهوم "الجيوعراقية" إطارًا مفيدًا لفهم العوامل الجغرافية والتحديات التي تؤثر على العراق، والعمل على تطوير استراتيجيات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في البلاد.

إن صياغة مفهوم "الجيوعراقية" وفق صيغة نظرية أكاديمية جديدة يجب أن يتضمن عدة خطوات:

- **التحليل النظري:**
  - يبدأ العمل بإجراء تحليل نظري للمفهوم المقترح، حيث يتم دراسة الأدبيات الحالية في مجال الجغرافيا والدراسات الإقليمية المتعلقة بالعراق.
  - يهدف هذا التحليل إلى تحديد الفجوات في الأبحاث الحالية وتحديد الجوانب التي لم تُستكشف بعد بما يتعلق بفهم العراق وجغرافيته.
- **تحديد المتغيرات والعلاقات:**
  - يتم تحديد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على الجيوعراقية، مثل الجغرافيا الفيزيائية، والثقافة، والتاريخ، والاقتصاد، والسياسة.
  - يتم تحديد العلاقات بين هذه المتغيرات وكيفية تأثيرها على بنية العراق وتطوره عبر الزمن.
- **تطوير نموذج الجيوعراقية:**
  - يتم تطوير نموذج نظري يصف العلاقات بين المتغيرات المختلفة ويوضح كيفية تأثيرها على العراق.

- يجب أن يكون هذا النموذج قادرًا على توضيح التحديات والفرص التي تواجه العراق وتوجيه السياسات والاستراتيجيات المستقبلية.

- **الاختبار والتطبيق:**

- يتم اختبار النموذج المطور عبر دراسات حالة وتحليل البيانات الفعلية لتحديد مدى صالحيته وفعاليته.
- يتم تطبيق النموذج على الواقع العراقي واستخلاص الدروس المستفادة والتوصيات لصياغة السياسات والتخطيط الاستراتيجي.

- **التحديث والتطوير:**

- يجب أن يكون النموذج مفتوحًا للتحديث والتطوير باستمرار، مع استمرار البحث والدراسات الجديدة في مجال الجيوعراقية.
- يتم مراجعة النموذج بانتظام وتحديثه وفقًا للتطورات الجديدة في السياسة والاقتصاد والجغرافيا في العراق والمنطقة.

ان اطروحة ونظرية (الجيوعراقية الجديدة) من منظور شامل، يجب أن تغطي الموضوعات الرئيسية التالية:

أ. **الجغرافيا الفيزيائية:** دراسة الموارد الطبيعية في العراق مثل النفط والغاز والمياه والتضاريس والمناخ، وتحليل كيفية تأثيرها على التنمية والسياسة والاقتصاد في البلاد.

ب. **الجغرافيا البشرية:** فهم التوزيع السكاني والتركيب الديموغرافي في العراق، بما في ذلك الهجرة والتعليم والصحة والبطالة والفقر، وتحليل تأثيرها على النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ج. **الجغرافيا الاقتصادية:** دراسة البنية التحتية الاقتصادية في العراق، والصناعات الرئيسية، وتحليل التبادل التجاري والاستثمارات الأجنبية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

د. **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكية:** تحليل العلاقات الخارجية للعراق مع الدول المجاورة والقوى الكبرى، ودراسة الصراعات والتحالفات الإقليمية والدولية التي تؤثر على سياسة العراق.

هـ. **الجغرافيا الثقافية والاجتماعية:** فهم التنوع الثقافي والاجتماعي في العراق، بما في ذلك اللغات والأديان والعادات والتقاليد، وتحليل التأثيرات الثقافية والاجتماعية على الهوية الوطنية والتكامل الاجتماعي.

و. **التنمية المستدامة والبيئة**:دراسة السياسات والبرامج الموجهة نحو التنمية المستدامة في العراق، وتقييم تأثيرها على البيئة والحفاظ عليها في ظل التحديات البيئية.

ز. **الأمن والدفاع**:تحليل التحديات الأمنية والدفاعية التي تواجه العراق، بما في ذلك التهديدات الإرهابية والصراعات الداخلية والتحديات الحدودية، واستراتيجيات التصدي لهذه التحديات.

ح. **التكنولوجيا والابتكار**:دراسة دور التكنولوجيا والابتكار في تعزيز التنمية وتحقيق التقدم في العراق، وتحليل كيفية استخدام التكنولوجيا في مجالات مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

ان نظرية (الجيوعراقية الجديدة) تقتضي دراسة نطاق المجالات الحيوية من خلال التركيز على:

أ. **المجال الجيواقتصادي:**

- يركز هذا المجال على دراسة النظام الاقتصادي في العراق، بما في ذلك الهيكل الاقتصادي والأنشطة الاقتصادية وسياسات التنمية الاقتصادية.
- يتم تحليل التحديات والفرص في قطاعات مثل الطاقة والصناعة والزراعة والسياحة وتحديد استراتيجيات تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

ب. **المجال الجيوبيئي:**

- يتعلق هذا المجال بدراسة البيئة والموارد الطبيعية في العراق، بما في ذلك الغابات والمياه والتربة والتنوع البيولوجي.
- يتم تحليل التهديدات البيئية مثل التلوث والتغير المناخي والتصحر ووضع استراتيجيات للحفاظ على البيئة والاستدامة البيئية.

ج. **المجال الجيوتنموي:**

- يشمل هذا المجال دراسة عوامل التنمية الاجتماعية والثقافية والتعليمية في العراق، وتحليل التحديات والفرص لتحقيق التنمية الشاملة.
- يتم تحديد السياسات والبرامج لتعزيز التنمية البشرية وتحقيق التكامل الاجتماعي والثقافي وتعزيز المشاركة المجتمعية.

د. **المجال الجيوديني:**

- يتعلق هذا المجال بدراسة العلاقات الدينية والثقافية والقومية في العراق، وتحليل التحديات والفرص للتنوع الثقافي والتعايش السلمي.

- يتم تحديد السياسات والإجراءات لتعزيز الحوار الثقافي وتعزيز التسامح والاحترام المتبادل بين الثقافات والمجتمعات.

هـ. **المجال الجيوحضاري:**

- يركز هذا المجال على دراسة التراث الحضاري والتاريخي في العراق، وتحليل دوره في بناء الهوية الوطنية والتعبير الثقافي.
- يتم تحديد السياسات والمبادرات لحماية والحفاظ على التراث الحضاري وتعزيز التوعية بأهميته للمجتمع العراقي والعالمي.

خامساً: تسويق اطروحة الجيوعراقية

يستدعي تسويق نظرية الجيوعراقية الجديدة بشكل فعال ومؤثر اتباع خطوات استراتيجية محكمة، تشمل:

أ. **تحديد الجمهور المستهدف:** تحديد الجمهور المستهدف الذي سيستفيد من النظرية، مثل الباحثين الأكاديميين، وصناع السياسات، والمجتمع الدولي، والجمهور العام المهتم بشؤون العراق.

ب. **إعداد خطة تسويق شاملة:** يتضمن ذلك تحديد الأهداف والرسائل الرئيسية التي يجب توصيلها، وتحديد القنوات المناسبة للتواصل مع الجمهور المستهدف، سواء كانت عبر الإنترنت، وسائل التواصل الاجتماعي، المؤتمرات، النشرات، أو اللقاءات الشخصية.

ج. **إنشاء المحتوى المتميز:** إنشاء محتوى ذو جودة عالية يعكس البحث والتحليل العلمي العميق لنظرية الجيوعراقية الجديدة. يمكن أن يتضمن ذلك الدراسات الأكاديمية، والتقارير، والمقالات، والعروض التقديمية.

د. **استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعال:** استخدام منصات التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك ولينكد إن للترويج للنظرية وتبادل المحتوى ذات الصلة مع الجمهور المستهدف.

هـ. **تعزيز التواجد العلمي:** المشاركة في المؤتمرات والندوات الأكاديمية وورش العمل لتقديم البحوث والمناقشات حول نظرية الجيوعراقية الجديدة.

و. **التعاون مع الشركاء والجهات ذات الصلة:** التعاون مع الجامعات، والمؤسسات الأكاديمية، والمراكز البحثية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة لتعزيز الانتشار والتأثير.

ز. **قياس الأداء والتحسين المستمر:** قياس أداء حملة التسويق وتحليل البيانات لتحديد النجاحات والفرص للتحسين المستمر.

ح. **الاستماع إلى الجمهور:** الاستماع إلى ملاحظات وآراء الجمهور المستهدف وتكييف الرسائل والمحتوى وفقًا لاحتياجاتهم واهتماماتهم.

أما عن كيفية جذب الأطراف المحلية والإقليمية والدولية لنظرية الجيوعراقية الجديدة، يجب اتباع استراتيجية شاملة تشمل عدة جوانب:

أ. **تحليل الفرص والتحديات:** تحديد الفرص التي توفرها النظرية للأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وتحليل التحديات التي قد تواجه اعتماد النظرية وتطبيقها.

ب. **بناء الشراكات المحلية:**التواصل مع الجامعات، والمعاهد البحثية، والمراكز الثقافية، والمنظمات غير الحكومية في العراق لبناء شراكات محلية تعزز اعتماد النظرية ونشرها.

ج. **المشاركة في الأحداث والفعاليات المحلية والإقليمية:**المشاركة في المؤتمرات والندوات والورش العمل المحلية والإقليمية لتقديم البحوث والمناقشات حول نظرية الجيوعراقية الجديدة وتبادل الخبرات مع الأطراف ذات الصلة.

د. **إبراز الفوائد الإقليمية والدولية:** تسليط الضوء على الفوائد الإقليمية والدولية التي تقدمها نظرية الجيوعراقية الجديدة، مثل تعزيز الاستقرار الإقليمي، وتحسين التعاون الإقليمي، وتعزيز التنمية المستدامة.

هـ. **التواصل مع السفارات والمنظمات الدولية:** التواصل مع السفارات والمنظمات الدولية المتواجدة في العراق لتقديم نظرة شاملة حول النظرية ودورها في تحقيق الأهداف الإقليمية والدولية المشتركة.

و. **نشر البحوث والمقالات الدولية:** نشر البحوث والمقالات في المجلات العلمية الدولية والمراجع الأكاديمية المعترف بها لجذب الانتباه والاهتمام من قبل الجمهور الدولي.

ز. **الترويج عبر وسائل الإعلام الدولية:** التواصل مع وسائل الإعلام الدولية لتقديم تقارير ومقابلات حول النظرية وتوضيح أهميتها وتأثيرها المحتمل.

ح. **التواصل مع الباحثين والخبراء الدوليين:** التواصل مع الباحثين والخبراء الدوليين في مجالات ذات صلة لتبادل الخبرات والمعرفة وتحديد فرص التعاون الدولي.

مصادر مهمة

- **كتب باللغة العربية:**

1. فالح مهدي:الجغرافيا السياسية للعراق، 2010، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

2. عبد الجليل طاهر:الجغرافيا السياسية والجيواستراتيجية للعراق، 2015، دار الفكر العربي، القاهرة مصر.

3. كاظم الحمداني:العراق: دراسة في الجغرافيا السياسية والجيواستراتيجية، 2008، مكتبة دار المنهل، بغدادالعراق.

- **كتب باللغة الإنجليزية:**

1. Peter Sluglett:"Britain in Iraq: Contriving King and Country", 2007, I.B. Tauris, UK

2. Charles Tripp: "A History of Iraq", Cambridge University Press, UK

3. Phebe Marr: "The Modern History of Iraq", 2012 ,Westview Press, USA

4. Dilip Hiro: "The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict", 1991, Routledge,. UK

5. Francis A. Boyle: "Destroying World Order: U.S. Imperialism in the Middle East Before and After September 11", 2004, Clarity Press, USA

6. Gareth Stansfield: "Iraq: People, History, Politics", 2016, Polity Press,. UK

كيف نتحرر
من الجمود الديموقراطي؟

المحاضرة الرابعة والثلاثون

كيف نتحرر من الجمود الديموقراطي؟!

"عندما تتخشَّب الديموقراطية، تُستدعى الفوضى"

د.عقيل محمود الخزعلي

مازالَ حقل الدراسات والابحاث يفيض بنتاجاته الثرّة في موضوعات الديموقراطية: فلسفة وآليات وممارسات وتقويم، لكونها المنتج البشري الأكثر أهمية وجدلاً في حياة الامم والنخب، وبإعتبارها (وصفة) تتعاطاها الأنظمة الحاكمة تأييداً أو تشويهاً بحسب المبتغى للشخصيات أو الكارتلات المسكونة بنزعة الهيمنة والنفوذ أو الشغوفة بتغيير الواقع إيجابياً من خلال محورية الانسان وحقه المشروع في صياغة شكل وآليات نظام الحكم الذي ينشده، ولأن العراق من أبرز الامثلة أسدلت الستار (في عام2003) عن حقبة ديكاتورية حكمتها طيلة عقود ودخلَ – اي العراق – في دائرة الاختبار الديموقراطي الصعب والشائك والذي كلّفه دماءً وجهوداً وموارد، ألا ان عملية الصيرورة الديموقراطية مازالت تُراوح في حيز الجمود والمراوحة، وهو ما يستدعي تسليط الضوء على هذا المحور الارتكازي المهم والحيوي من خلال الآتي:

أولاً: المفهوم والمراحل

الانتقال الديموقراطي: هو عملية تحول نظام سياسي من نظام سلطوي أو غير ديموقراطي إلى نظام ديموقراطي، يتميز هذا الانتقال بوجود مجموعة من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى بناء مؤسسات ديموقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وضمان حقوق الإنسان، وتكريس مبدأ التعددية السياسية، **يمكن تقسيم مراحل الانتقال الديموقراطي إلى عدة مراحل رئيسية:**

1. **مرحلة الانهيار (Collapse):** في هذه المرحلة، ينهار النظام السلطوي القائم نتيجة لأزمات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو بسبب ضغوط داخلية وخارجية. قد يتزامن هذا الانهيار مع احتجاجات شعبية واسعة أو انقسامات داخل النخبة الحاكمة.

2. **مرحلة التحضير (Preparation)**: تبدأ القوى السياسية المختلفة في إعداد الأسس اللازمة للانتقال. تشمل هذه المرحلة عادةً حوارات وطنية ومفاوضات بين مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية حول طبيعة النظام السياسي الجديد.

3. **مرحلة التنفيذ (Implementation)**: يتم في هذه المرحلة تنفيذ الإصلاحات الدستورية والقانونية التي تم التوافق عليها في مرحلة التحضير. قد تشمل هذه الإصلاحات صياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإنشاء مؤسسات ديموقراطية مثل البرلمان والمحاكم المستقلة.

4. **مرحلة التثبيت (Consolidation)**: تركز هذه المرحلة على تعزيز وتثبيت النظام الديموقراطي الجديد. يتطلب ذلك بناء ثقافة ديموقراطية تشمل قيم المشاركة السياسية، والتسامح، واحترام حقوق الإنسان. كما يشمل تعزيز دور المجتمع المدني والمؤسسات المستقلة التي تراقب وتحاسب الحكومة.

5. **مرحلة النضج (Maturation)**: في هذه المرحلة، يصبح النظام الديموقراطي مستقراً ومستداماً، ويكون قادراً على مواجهة الأزمات والتحديات المختلفة دون العودة إلى السلطوية.

ثانياً: بين الانتقال والتحوّل

لفهم الفرق بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، يمكن إيضاحه من خلال الاتي:

1. **الانتقال الديمقراطي:**

أ. **المفهوم والتعريف:**

المفهوم: الانتقال الديمقراطي هو العملية التي ينتقل فيها نظام سياسي من نظام سلطوي أو استبدادي إلى نظام ديمقراطي.

التعريف: هو التغيير التدريجي أو المفاجئ من حكم غير ديمقراطي إلى حكم ديمقراطي، يشمل مجموعة من الإجراءات والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الديمقراطية.

ب. **الخصائص:**

التحول السياسي: الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي.

الإصلاحات القانونية والدستورية: وضع أو تعديل الدستور والقوانين لتناسب النظام الديمقراطي.

الانتخابات الحرة والنزيهة: إجراء انتخابات شفافة وعادلة بمشاركة جميع الأطراف.

بناء المؤسسات: إنشاء وتقوية مؤسسات ديمقراطية فعالة ومستقلة.

ج. **الأركان:**

سيادة القانون: ضمان تطبيق القانون على الجميع دون استثناء.

الفصل بين السلطات: توزيع السلطة بين الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

التعددية السياسية: السماح بوجود وتنافس الأحزاب السياسية.

حقوق الإنسان: حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

د. **الأبعاد:**

البعد السياسي: يتعلق بالإصلاحات السياسية والدستورية وبناء المؤسسات الديمقراطية.

البعد الاجتماعي: يشمل تعزيز المشاركة المجتمعية وتقوية المجتمع المدني.

البعد الاقتصادي: يهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة.

البعد الثقافي: يشمل نشر الوعي الديمقراطي وتعزيز ثقافة المواطنة.

هـ. **المتطلبات:**

الإرادة السياسية: التزام القادة السياسيين بتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية.

التوافق الوطني: وجود توافق بين مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية.

الدعم الدولي: الحصول على دعم ومساندة المجتمع الدولي.

الموارد المالية والبشرية: توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الإصلاحات.

و. **الإجراءات:**

الإصلاح الدستوري والقانوني: تعديل أو صياغة دستور جديد وقوانين تدعم الديمقراطية.

تنظيم الانتخابات: وضع آليات وضمانات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

بناء القدرات المؤسسية: تطوير وتقوية المؤسسات الديمقراطية.

تعزيز المشاركة المدنية: تشجيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية.

2. **التحول الديمقراطي:**

أ. **المفهوم والتعريف:**

المفهوم: التحول الديمقراطي يشير إلى التغييرات التدريجية والعميقة التي تحدث في بنية النظام السياسي والمجتمع لتجذير الديمقراطية.

التعريف: هو عملية تحول شاملة تشمل ليس فقط الانتقال إلى نظام ديمقراطي، بل ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية في كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ب. **الخصائص:**

التغيير التدريجي: يتم عبر مراحل ويشمل تطوير الثقافة السياسية والمؤسسات.

الاستدامة: يسعى إلى خلق نظام ديمقراطي مستدام ومستقر.

التجذر: دمج المبادئ الديمقراطية في كافة مستويات المجتمع والدولة.

ج. **الأركان:**

الاستقرار السياسي: تحقيق استقرار سياسي طويل الأمد.

التنمية المستدامة: ربط الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

الثقافة الديمقراطية: ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الثقافة العامة.

المساءلة والشفافية: ضمان أن تكون المؤسسات الحكومية خاضعة للمساءلة وتعمل بشفافية.

د. **الأبعاد:**

البعد المؤسسي: تعزيز المؤسسات الديمقراطية وضمان استقلاليتها وفعاليتها.

البعد المجتمعي: بناء مجتمع مدني قوي ومشاركة فعالة من قبل المواطنين.

البعد التعليمي: نشر التعليم الديمقراطي وتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم.

البعد الاقتصادي: خلق بيئة اقتصادية تدعم وتحمي الديمقراطية.

هـ. **المتطلبات:**

التعليم والتوعية: تعليم وتوعية المجتمع بالقيم الديمقراطية.

البنية التحتية القانونية: وجود نظام قانوني يدعم ويحمي الحقوق والحريات الديمقراطية.

الدعم الدولي والمساندة: الحصول على دعم دولي لتعزيز التحول الديمقراطي.

الاستمرارية والإصرار: الالتزام المستمر من قبل الحكومة والمجتمع المدني لدعم وتعزيز الديمقراطية.

و. **الإجراءات:**

برامج تعليمية وتوعوية: تنفيذ برامج تعليمية وتوعوية لتعزيز القيم الديمقراطية.

تحسين الحوكمة: تحسين نظم الحوكمة والإدارة العامة لضمان الشفافية والمساءلة.

تطوير المجتمع المدني: دعم وتطوير منظمات المجتمع المدني لتعزيز المشاركة المجتمعية.

ثالثاً: تحديات الانتقال والتحوّل

تتميز عملية الانتقال الديموقراطي بكونها عملية طويلة ومعقدة، وقد تواجه العديد من التحديات والمخاطر مثل:

الانتكاسات الديموقراطية: حيث قد تحاول بعض القوى الرجوع إلى النظام السلطوي أو تقويض المؤسسات الديموقراطية.

الصراعات السياسية: والتي قد تنشأ بين مختلف الأطراف السياسية حول طبيعة النظام الجديد وتوزيع السلطة.

الأزمات الاقتصادية والاجتماعية: التي قد تؤثر سلباً على عملية الانتقال وتزيد من حدة التوترات المجتمعية.

يعتمد نجاح الانتقال الديموقراطي على التزام جميع الأطراف بمبادئ الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، إضافة إلى بناء مؤسسات قوية وفعالة تستطيع الحفاظ على هذه المبادئ في مواجهة التحديات المختلفة.

رابعاً: متطلبات نجاح الانتقال الديموقراطي

لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي في العراق، هناك عدة متطلبات أساسية يجب تحقيقها، نظراً للتحديات الفريدة التي يواجهها البلد، **هذه المتطلبات تشمل:**

1. **إصلاح المؤسسات السياسية:**

إعادة هيكلة النظام السياسي: يجب العمل على ضمان توزيع عادل ومتوازن للسلطة بين مختلف المؤسسات السياسية، وتقوية دور البرلمان والقضاء المستقل.

إصلاح النظام الانتخابي: ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات من خلال وضع قوانين انتخابية عادلة، تعزيز وجود هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات ومراقبتها.

2. **بناء الثقة بين الأطراف المختلفة:**

حوارات وطنية شاملة: يجب إشراك جميع الأطراف السياسية والاجتماعية في حوارات وطنية تهدف إلى بناء توافق حول الأسس المستقبلية للنظام السياسي.

معالجة التوترات الطائفية والعرقية: وضع سياسات وإجراءات تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية ومعالجة الانقسامات الطائفية والعرقية.

3. **تعزيز سيادة القانون:**

إصلاح النظام القضائي: ضمان استقلالية القضاء وتطبيق العدالة بشكل نزيه وعادل.

مكافحة الفساد: تنفيذ سياسات فعالة لمكافحة الفساد وضمان الشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة.

4. **دعم المجتمع المدني:**

تشجيع المشاركة المجتمعية: تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في العملية السياسية وتوفير الدعم اللازم لها.

حرية الصحافة والتعبير: ضمان حرية الإعلام والصحافة كجزء أساسي من الرقابة الشعبية على الحكومة.

5. **الإصلاح الاقتصادي:**

تنويع الاقتصاد: تقليل الاعتماد على النفط من خلال تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل في قطاعات أخرى.

تحسين الخدمات الأساسية: تحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية لضمان حياة كريمة للمواطنين.

6. **الأمن والاستقرار:**

إصلاح الأجهزة الأمنية: ضمان أن تكون الأجهزة الأمنية ملتزمة بحماية حقوق المواطنين وحرياتهم وممتلكاتهك، وحاضرهم ومستقبلهم.

التصدي للعنف والإرهاب:وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الإرهاب والعنف وتوفير الأمن للجميع.

7. **الدعم الدولي وإقليمي:**

تعزيز التعاون الدولي: طلب الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي لتعزيز بناء المؤسسات الديموقراطية.

الحد من التدخلات الخارجية السلبية: العمل على تحقيق استقلالية القرار السياسي والحد من التدخلات الخارجية التي تؤثر سلباً على استقرار البلد.

8. **التعليم والتوعية:**

نشر الوعي الديموقراطي: تعزيز ثقافة الديمقراطية من خلال التعليم وبرامج التوعية المجتمعية.

تدريب الكوادر السياسية: تطوير برامج تدريبية للكوادر السياسية على مبادئ الديمقراطية وإدارة الحكم الرشيد.

يتطلب نجاح الانتقال الديمقراطي في العراق إلى تضافر جهود جميع الأطراف المعنية والالتزام بتحقيق الإصلاحات الضرورية لبناء نظام سياسي مستقر وديمقراطي يعبر عن تطلعات جميع العراقيين.

خامساً: كوابح الفشل للانتقال الديموقراطي

ان عملية الانتقال الديمقراطي في العراق، أو أي دولة أخرى، يمكن أن تواجه مجموعة من التحديات والعوامل التي قد تؤدي إلى فشلها. هذه العوامل يمكن تقسيمها إلى فئات مختلفة بناءً على طبيعتها وتأثيرها على العملية، منها:

1. العوامل السياسية:

الانقسامات الطائفية والعرقية: التوترات والصراعات بين مختلف الجماعات الطائفية والعرقية يمكن أن تعرقل بناء توافق وطني وتؤدي إلى نزاعات مسلحة.

القيادة السياسية الضعيفة: نقص القيادة الرشيدة والمؤهلة لإدارة عملية الانتقال وإجراء الإصلاحات الضرورية.

عدم الاستقرار السياسي: الاضطرابات السياسية المستمرة وتغيير الحكومات المتكرر يمكن أن يعوق استمرارية الإصلاحات.

2. العوامل الأمنية:

العنف والإرهاب: النشاطات الإرهابية والعنف الممنهج من قبل الجماعات المسلحة يمكن أن تقوض الأمن والاستقرار اللازمين لتحقيق الانتقال الديمقراطي.

ضعف الأجهزة الأمنية: ضعف كفاءة وفساد الأجهزة الأمنية قد يمنعها من توفير الأمن للمواطنين وضمان سيادة القانون.

3. العوامل الاقتصادية:

الأزمات الاقتصادية: الأزمات الاقتصادية الحادة مثل البطالة والفقر والتضخم قد تؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية وتراجع الثقة في الحكومة.

الاعتماد على النفط: الاعتماد الكبير على قطاع النفط يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، مما ينعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي.

4. العوامل الاجتماعية:

ضعف المجتمع المدني: ضعف مؤسسات المجتمع المدني وعدم قدرتها على المشاركة الفعالة في العملية السياسية يمكن أن يحد من الشفافية والمساءلة.

نقص الوعي الديمقراطي: قلة التعليم وضعف الوعي بالقيم الديمقراطية يمكن أن يعوق المشاركة الفعالة للمواطنين في العملية الديمقراطية.

5. **العوامل الثقافية:**

الموروثات السلطوية: الثقافة السياسية الموروثة من الأنظمة السلطوية السابقة قد تجعل من الصعب تبني وتفعيل المبادئ الديمقراطية.

القبلية والعشائرية: قوة (الموروث والروابط القبلية والعشائرية) المناهضة للتمدّن والتحضّر يمكن أن تعيق بناء دولة حديثة تقوم على أسس ديمقراطية.

6. **العوامل القانونية والمؤسسية:**

ضعف النظام القضائي: عدم استقلالية وفساد القضاء يمكن أن يقوض ثقة المواطنين في العدالة ويعيق تطبيق سيادة القانون.

الفساد الإداري: انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية يؤدي إلى تقويض شرعية النظام الديمقراطي وإضعاف كفاءة الإدارة العامة.

7. **العوامل الخارجية:**

التدخلات الخارجية: التدخلات الخارجية من قبل دول أو جهات أجنبية لها مصالح في العراق يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي والأمني.

الدعم غير الكافي: عدم كفاية الدعم الدولي للانتقال الديمقراطي من حيث التمويل والتدريب والخبرات الفنية.

8. **العوامل البيئية:** الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل يمكن أن تزيد من تعقيد التحديات التي تواجه عملية الانتقال.

ان متطلبات مواجهة هذه العوامل والتحديات، تبغى الأمر تخطيطاً دقيقاً واستراتيجية شاملة تتضمن تعزيز الوحدة الوطنية، بناء مؤسسات قوية وشفافة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن ذلك، يحتاج العراق إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي وتعاون إقليمي لضمان تحقيق انتقال ديمقراطي مستدام.

سادساً: معالم خطة النجاح

ان صياغة خطة شاملة ومتكاملة للانتقال الديمقراطي الآمن في العراق تتطلب توجيه الجهود على عدة جبهات ومستويات: (السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، القانونية، والمؤسسية)، وفي إطار الخطوات الآتية:

1. **إصلاح المؤسسات السياسية:**

أ. **إعادة هيكلة النظام السياسي:**

صياغة دستور جديد أو تعديل الدستور الحالي: يركز على تعزيز الفصل بين السلطات، وحقوق الإنسان، وقوة المؤسسات، وتكريس مبدأ الشفافية والمساءلة.

نظام انتخابي عادل: تطوير نظام انتخابي يضمن تمثيلاً عادلاً لجميع الفئات، مع ترسيخ إيجاد هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات ودعمها وتمكينها.

ب. **بناء توافق وطني:**

حوارات وطنية شاملة: تنظيم مؤتمرات وورش عمل تجمع مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية والطائفية للوصول إلى اتفاقيات حول مستقبل النظام السياسي.

تأسيس مجلس وطني للمصالحة: يعمل على معالجة الانقسامات الطائفية والعرقية، ويعزز الوحدة الوطنية.

2. **تعزيز سيادة القانون:**

أ. **إصلاح النظام القضائي:**

ضمان استقلالية القضاء: من خلال تعديل القوانين الحالية وتوفير التدريب للقضاة وتعزيز آليات المحاسبة ودعم المؤسسات القضائية.

تطوير آليات مكافحة الفساد: إنشاء مؤسسات قوية ومستقلة لمكافحة الفساد، مع تفعيل قوانين صارمة وضمان تنفيذها.

ب. **تطبيق العدالة الانتقالية:**محاسبة المسؤولين عن الجرائم السابقة من خلال لجان تحقيق ومصالحة ومحاكم خاصة لضمان تحقيق العدالة للضحايا وانصافهم.

3. **تعزيز الأمن والاستقرار:**

أ. **إصلاح الأجهزة الأمنية:**

إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية: ضمان أن تكون الأجهزة الأمنية خاضعة لسيطرة مدنية وتعمل بشكل مستقل عن التأثيرات السياسية.

التدريب والتطوير: توفير برامج تدريبية لتحسين كفاءة الأجهزة الأمنية وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في عملياتهم.

ب. **مكافحة الإرهاب والعنف:**تطوير استراتيجيات شاملة تتضمن التعاون مع المجتمع الدولي وتحسين قدرات الاستخبارات وتوفير برامج لإعادة تأهيل الأفراد المنخرطين في العنف.

4. **الإصلاح الاقتصادي:**

أ. **تنويع الاقتصاد:**

تحفيز قطاعات غير النفطية: من خلال تقديم حوافز للاستثمار في مجالات مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات.

تطوير البنية التحتية: تحسين البنية التحتية لتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة.

ب. **تحسين الخدمات العامة:**

تعزيز التعليم والصحة: زيادة التمويل وتحسين نوعية الخدمات التعليمية والصحية لضمان تنمية بشرية مستدامة.

برامج مكافحة الفقر: تنفيذ برامج شاملة لمكافحة الفقر وتوفير فرص عمل لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة.

5. **تعزيز دور المجتمع المدني:**

أ. **دعم المنظمات غير الحكومية:**

تقديم الدعم المالي والفني: لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في العملية السياسية.

ضمان حرية التعبير والتجمع: تعديل القوانين لضمان حرية العمل المدني والنشاطات المجتمعية.

ب. **تعزيز الثقافة الديمقراطية:**

برامج توعية: تنفيذ حملات توعية مجتمعية لتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية.

التعليم المدني: تضمين مواد دراسية حول الديمقراطية والمواطنة في المناهج التعليمية.

6. **التعاون الدولي والإقليمي:**

أ. **تعزيز العلاقات الدولية:**

طلب الدعم الدولي: من خلال شراكات مع منظمات دولية ودول داعمة لتوفير الخبرات والتمويل اللازمين.

تعزيز التعاون الإقليمي: مع الدول المجاورة لتحقيق استقرار أمني وسياسي واقتصادي مشترك.

7. **إدارة الكوارث البيئية والطبيعية:**

أ. **تطوير خطط استجابة:**

تحسين قدرات الاستجابة: من خلال إنشاء فرق استجابة سريعة وتدريب الكوادر على إدارة الأزمات.

تطوير بنية تحتية مرنة: لتقليل تأثير الكوارث الطبيعية على المجتمعات المحلية.

8. **التنفيذ والمتابعة:**

أ. **إنشاء آليات تنفيذ ومراقبة:**

تأسيس هيئة وطنية للانتقال الديمقراطي: تتولى تنسيق وتنفيذ الخطة وضمان التزام جميع الأطراف بها.

آليات مراقبة وتقييم: تنفيذ نظام لمراقبة وتقييم التقدم المحرز بانتظام وإجراء التعديلات اللازمة على الخطة بناءً على النتائج والتحديات.

ان تحقيق الانتقال الديمقراطي الآمن في العراق يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، بدءًا من الحكومة والمؤسسات السياسية وصولًا إلى المجتمع المدني والمجتمع الدولي، وان الالتزام بتنفيذ هذه الخطة الشاملة يمكن أن يضع العراق على مسار ثابت نحو الديمقراطية المستدامة والازدهار.

سابعاً: الجهات المسؤولة عن الانتقال والتحوّل

تتطلب عملية الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي في دولة مثل العراق تنسيقاً وتعاوناً بين مجموعة متنوعة من الجهات المسؤولة. هذه الجهات تشمل المؤسسات الحكومية، الهيئات المستقلة، منظمات المجتمع المدني، والشركاء الدوليين، والتي يمكن إستشفاف ادوارها كالاتي:

1. **الجهات المسؤولة عن التخطيط:**

أ. **السلطات الاتحادية:**

رئاسة مجلس الوزراء: مسؤولية وضع الخطط الاستراتيجية والسياسات العامة للانتقال الديمقراطي.

مجلس النواب: سن التشريعات والقوانين اللازمة لدعم عملية الانتقال الديمقراطي.

الوزارات المختصة: مثل وزارة الداخلية، وزارة العدل، ووزارة التخطيط، لضمان تكامل الخطط وتنفيذها.

ب. **اللجان الوطنية:**

اللجنة العليا للانتقال الديمقراطي: تأسيس لجنة وطنية عليا تضم ممثلين عن مختلف الأطراف السياسية والمجتمع المدني لوضع خارطة طريق شاملة.

لجان فرعية متخصصة: تشكيل لجان فرعية تعنى بقضايا محددة مثل الإصلاح الدستوري، مكافحة الفساد، والعدالة الانتقالية.

ج. **الهيئات المستقلة:**

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات: التخطيط لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة.

هيئة النزاهة: تطوير استراتيجيات لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

د. **منظمات المجتمع المدني:**

مراكز الأبحاث والدراسات: تقديم مقترحات ودراسات تدعم عملية التخطيط.

الجمعيات الحقوقية: المشاركة في وضع استراتيجيات حقوق الإنسان وضمان شموليتها.

هـ. **الشركاء الدوليون:**

الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة: تقديم الدعم الفني والاستشارات لتطوير خطط الانتقال الديمقراطي.

الاتحاد الأوروبي والدول الداعمة: توفير التمويل والخبرات اللازمة لدعم عمليات التخطيط.

2. **الجهات المسؤولة عن التنفيذ:**

أ. **الحكومة الاتحادية:**

رئاسة مجلس الوزراء: تنفيذ السياسات العامة والتنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات.

الوزارات المختصة: تنفيذ الخطط والإصلاحات في مجالاتها المحددة، مثل الإصلاح المؤسسي، الأمن، والتنمية الاقتصادية.

ب. **الهيئات المستقلة:**

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات: تنظيم وإجراء الانتخابات وفقاً للمعايير الدولية.

هيئة النزاهة: تنفيذ برامج مكافحة الفساد والإشراف على المؤسسات الحكومية لضمان الشفافية.

ج. **المنظمات الدولية:**

الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): دعم تنفيذ المشاريع وتقديم الخبرات الفنية.

المنظمات غير الحكومية الدولية: تقديم الدعم في مجالات مثل حقوق الإنسان والتنمية المجتمعية.

د. **منظمات المجتمع المدني:**

المؤسسات الإعلامية: تعزيز الوعي العام ومراقبة تنفيذ السياسات والإصلاحات.

الجمعيات الحقوقية: مراقبة تنفيذ سياسات حقوق الإنسان وتقديم المساعدة القانونية للضحايا.

هـ. **القطاع الخاص:** الشركات والمؤسسات الاقتصادية المشاركة في تنفيذ المشاريع الاقتصادية وتوفير فرص العمل.

3. **الجهات المسؤولة عن المراقبة والتقييم:**

أ. **البرلمان:** من خلال لجان نيابية خاصة لمراقبة تنفيذ السياسات والإصلاحات ومساءلة الاجهزة التنفيذية والمعنية.

ب. **الهيئات الرقابية:**

ديوان الرقابة المالية: مراقبة الإنفاق الحكومي وضمان الشفافية في إدارة الأموال العامة.

هيئة النزاهة: التحقيق في قضايا الفساد ومراقبة تنفيذ برامج مكافحة الفساد.

ج. **المنظمات الدولية:**

الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان: مراقبة احترام حقوق الإنسان وتقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز.

المنظمات غير الحكومية الدولية: تقديم تقارير مستقلة عن حالة حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية.

د. **منظمات المجتمع المدني:**

مراقبون مستقلون: تنظيم حملات مراقبة مستقلة للانتخابات ومختلف مراحل العملية الديمقراطية.

المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث: إجراء دراسات وتقييمات مستقلة عن تقدم عملية الانتقال الديمقراطي.

هـ. **وسائل الإعلام:** الإعلام المحلي والدوليسلط الضوء على التقدم والتحديات في عملية الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، ومراقبة الشفافية والمساءلة.

4. **آليات التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة:**

اللجان المشتركة: إنشاء لجان تنسيق مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني والهيئات الدولية لضمان التعاون الفعّال.

المنتديات الوطنية: عقد منتديات وطنية دورية لمناقشة التقدم والتحديات، وتحديث الخطط بناءً على التغذية الراجعة.

التقارير الدورية: إعداد تقارير دورية من قبل كل جهة وتقديمها للجهات المعنية للمراجعة والمتابعة.

ثامناً: الاستناد القانوني للانتقال والتحوّل

تتطلب عملية الانتقال والتحول الديمقراطي في العراق إطارًا دستوريًا وتشريعيًا قويًا لضمان الاستقرار والشرعية. هذا الإطار يجب أن يشمل الدستور العراقي والقوانين ذات الصلة التي تدعم وتعزز الديمقراطية والحكم الرشيد، ومنها:

1. **الدستور العراقي:**

أ. **الديباجة والمبادئ الأساسية:**

الديباجة: تتضمن الديباجة إعلان الالتزام ببناء نظام ديمقراطي فيدرالي يحترم الحقوق والحريات الأساسية لجميع العراقيين.

المبادئ الأساسية: ينص الدستور على أن النظام السياسي في العراق جمهوري، نيابي (برلماني)، ديمقراطي (المادة 1).

ب. **الفصل بين السلطات:**

الفصل الأول – السلطات الاتحادية: يتناول الدستور توزيع السلطات بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

الفصل الثاني – السلطة التنفيذية: يتناول تنظيم عمل السلطة التنفيذية، بما في ذلك رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء.

الفصل الثالث – السلطة التشريعية: يتناول تنظيم عمل مجلس النواب وصلاحياته.

الفصل الرابع – السلطة القضائية: يتناول تنظيم القضاء، استقلاليته، وطرق تعيين القضاة.

ج. **حقوق الإنسان والحريات:**

الباب الثاني – الحقوق والحريات: يضمن الدستور حقوق الإنسان الأساسية والحريات العامة مثل حرية التعبير، حرية الصحافة، حقوق التجمع، وحقوق الأقليات.

2. **القوانين والتشريعات ذات الصلة:**

أ. **قوانين الانتخابات:**

قانون الانتخابات: تنظيم العملية الانتخابية لضمان نزاهتها وشفافيتها. يشمل ذلك تحديد معايير الترشيح، نظام التصويت، وإجراءات فرز الأصوات.

قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات: ينظم عمل المفوضية التي تشرف على الانتخابات لضمان استقلاليتها وحياديتها.

ب. **قوانين مكافحة الفساد:**

قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد: ينظم عمل هيئة النزاهة لضمان محاسبة المسؤولين الحكوميين ومكافحة الفساد.

قانون العقوبات: يشمل بنودًا تعاقب على جرائم الفساد الإداري والمالي.

ج. **القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان:**

قانون المنظمات غير الحكومية: ينظم عمل منظمات المجتمع المدني ويضمن حريتها في العمل والنشاط.

قانون الصحافة والإعلام: يضمن حرية الصحافة ويضع إطارًا قانونيًا لحماية الصحفيين ووسائل الإعلام.

د. **قوانين إصلاح النظام القضائي:**

قانون السلطة القضائية: ينظم عمل القضاء ويضمن استقلاليته.

قانون المحاكم: يحدد أنواع المحاكم واختصاصاتها وإجراءات التقاضي.

هـ. **قوانين تعزيز الشفافية والمساءلة:**

قانون الحق في الوصول إلى المعلومات: يضمن للمواطنين حق الوصول إلى المعلومات الحكومية لزيادة الشفافية.

قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب: يضع آليات لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لضمان نزاهة النظام المالي.

3. **الهيئات والمؤسسات الدستورية:**

أ. **المفوضية العليا المستقلة للانتخابات:** الأساس الدستوري المادة 102 من الدستور تنص على إنشاء مفوضية مستقلة لإدارة الانتخابات.

ب. **هيئة النزاهة:** الأساس الدستوري المادة 103 من الدستور تنص على إنشاء هيئة نزاهة مستقلة لمكافحة الفساد.

ج. **المحكمة الاتحادية العليا:** الأساس الدستوري المادة 92 من الدستور تحدد صلاحيات المحكمة الاتحادية العليا لضمان دستورية القوانين وتفسير النصوص الدستورية.

د. **مجلس القضاء الأعلى:** الأساس الدستوري المادة 90 من الدستور تنص على استقلالية القضاء وتحديد دور مجلس القضاء الأعلى في إدارة شؤون القضاء.

4. **الاستراتيجيات الوطنية والمبادرات الإصلاحية:**

أ. **استراتيجية مكافحة الفساد:**

الإطار القانوني: مبنية على قانون هيئة النزاهة، تركز على تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية.

المبادرات التنفيذية: تشمل إنشاء وحدات متخصصة في مكافحة الفساد داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية.

ب. **استراتيجية تطوير النظام القضائي:**

الإطار القانوني: مبنية على قانون السلطة القضائية وقانون المحاكم.

المبادرات التنفيذية: تشمل تحسين بيئة العمل القضائي، وتوفير التدريب المستمر للقضاة، وتحديث البنية التحتية للمحاكم.

ج. **استراتيجية حقوق الإنسان:**

الإطار القانوني: مبنية على القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

المبادرات التنفيذية: تشمل حملات توعية وتدريب للمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني حول حقوق الإنسان.

5. **دور المنظمات الدولية والشركاء الدوليين:**

أ. **الدعم الفني والقانوني:**

الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): تقديم الدعم الفني في صياغة القوانين والتشريعات الداعمة للديمقراطية.

الاتحاد الأوروبي: توفير الخبرات والتدريب للمؤسسات العراقية لتعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة.

ب. **الرقابة والتقييم:**

منظمات المجتمع المدني الدولية: مراقبة الانتخابات وتقييم الأداء الحكومي في مجالات حقوق الإنسان والشفافية.

الوكالات الدولية المتخصصة: تقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز في عملية التحول الديمقراطي.

تاسعاً: قتلة الدولة.. من هم؟

قتلة الدولة (أو القتلة السياسيين) هم أفراد أو مجموعات يقومون بتنفيذ عمليات قتل لأهداف سياسية أو عسكرية أو اقتصادية التي تخططها الدول (صانعة القتلة) ضد الدول (المستهدفة)، ولخطورة هذا الموضوع ولأن العراق يمثل واحدة من أبرز الدول التي أصبحت ميداناً لإختبارات التي تجريها (الدول والمنظمات القاتلة) ضد (العراق الجديد/ المستهدف)، كان لابد من تسليط إلضوء على هذا الموضوع الخطير والمقلق، إذ يمكن أن يكون القتلة مرتبطين بأجهزة الدولة أو يعملون بشكل مستقل لتحقيق أهداف معينة، إنهم الادوات التي تستغلها الدول المعادية والخصوم من أجل ممارسة القتل كاسلوب رائج حالياً نظراً لجدواه وفوائده الجمّة؛ المباشرة وغير المباشرة، السريعة والبطئية، وتسريع وتائر الشلل والانتكاس للدول المناوئة، انه

صورة من صور الحروب (الناعمة) غير المنظورة أو المحسوسة. يُعجّل من تفاقمها غباء الدولة المستهدفة وضعف وعيها وقدراتها الانية والاستخبارية والسياسية، وللمزيد يتم تبيان الآتي:

1. أنواع قتلة الدولة

أ. **القتلة الرسميون (أو الموظفون الحكوميون)**: هؤلاء هم الأفراد الذين يعملون مباشرة لصالح وكالات حكومية، مثل وكالات الاستخبارات أو الوحدات العسكرية الخاصة. يتم تجنيدهم وتدريبهم من قبل هذه الجهات ويعملون بموجب أوامر رسمية لتحقيق مآرب مشبوهة، مثل وحدة الاغتيالات في الموساد الصهيوني.

ب. **القتلة المتعاقدون**: هم أفراد أو مجموعات يتم التعاقد معهم من قبل الوكالات السريّة لتنفيذ عمليات محددة. يمكن أن يكونوا من المرتزقة أو الشركات العسكرية الخاصة، مثل مايتم تداوله عن دور شركة (بلاك ووتر).

ج. **القتلة شبه الرسميين**: هؤلاء يعملون بشكل غير رسمي لصالح الاجهزة الاستخباراتية السرية، وقد يتلقون دعماً غير مباشر مثل التمويل أو التدريب. غالباً ما يتم استخدامهم لتنفيذ عمليات يمكن أن تنكر الدولة تورطها فيها، مثل الجماعات المسلّحة غير الرسمية.

د. القتلة المستقلون: يعملون بشكل مستقل لتحقيق أهداف سياسية محددة، وليس بالضرورة أن يكون لهم ارتباط مباشر بالدولة. قد يكون لديهم دوافع إيديولوجية أو شخصية.

هـ.**القتلة (المواطنون) والقتلة (الاجانب)**: قد يكون قاتل الدولة من مواطني الدولة ذاتها ويعمل لصالح أجندته الخاصة أو مرتزق لصالح أجهزة دولة معادية اخرى، وقد يكون من (الاجانب) المقيمين والعاملين في احد السفارات أو البعثات أو المنظمات أو الوكالات الاقليمية والدولية وغيرها، أو قد يكون مزدوج الجنسية!.

2. خصائص قتلة الدولة

التدريب العالي: يتم تدريبهم على تقنيات القتال، التكتيكات السرية، واستخدام الأسلحة.

القدرة على التخفي: لديهم القدرة على التسلل والتخفي لتنفيذ العمليات دون اكتشافهم.

الاحترافية: يتميزون بالاحترافية العالية في تنفيذ العمليات بدقة وسرعة.

الدوافع القوية: دوافعهم قد تكون وطنية، إيديولوجية، أو حتى مادية.

3. وظائف قتلة الدولة

اغتيال الشخصيات المهمة: القضاء على القادة السياسيين، العسكريين، أو الأشخاص المؤثرين الذين يمثلون تهديداً لمصالح الجهات التي يعمل القتلة تحت إمرتها.

الإرهاب السياسي: بث الرعب في صفوف الأعداء أو السكان لزرع الفوضى وإضعاف الروح المعنوية.

التخريب: تدمير البنية التحتية الحيوية أو تعطيل العمليات العسكرية والاقتصادية.

التجسس والمراقبة: جمع المعلومات الاستخباراتية عن الأهداف المحتملة والتحضير لعمليات مستقبلية.

تنفيذ العمليات القذرة: القيام بعمليات غير قانونية أو غير أخلاقية لا تستطيع أن تتبناها رسمياً.

4. كيف يتم تجنيد قتلة الدولة؟

تجنيد وتوظيف قتلة الدولة هو عملية معقدة وحساسة تتطلب سرية عالية ودقة في الاختيار والتدريب. سأوضح بالتفصيل الخطوات التي تتبعها الدول في تجنيد وتوظيف هؤلاء الأفراد:

تحديد الاحتياجات والمهارات المطلوبة: أول خطوة هي تحديد المهارات والخبرات المطلوبة للعمليات المستقبلية، مثل القدرات القتالية، الخبرة في الاستخبارات، والقدرة على العمل في بيئات خطرة.

تحديد المرشحين المحتملين: يتم اختيار المرشحين من خلال عدة قنوات:

الأفراد العسكريين: يتم اختيار أفراد من الوحدات العسكرية الخاصة أو القوات الخاصة الذين لديهم خبرة قتالية وتدريب عالي.

أجهزة الاستخبارات: يتم تجنيد الأفراد من داخل وكالات الاستخبارات الذين لديهم خبرة في العمل السري.

الشركات الأمنية الخاصة: بعض الحكومات تتعاون مع شركات أمنية خاصة لتجنيد أفراد لديهم خبرة في العمليات القتالية والأمنية.

السجلات الجنائية: أحياناً يتم تجنيد أفراد لديهم سجل إجرامي أو مرتزقة بشرط استعدادهم للعمل تحت أوامر الدولة.

التقييم والاختبار:

يخضع المرشحون لعدة اختبارات نفسية وجسدية للتأكد من قدرتهم على تحمل الضغوط والعمل في ظروف صعبة.

يتم إجراء مقابلات مكثفة للتحقق من ولائهم واستعدادهم لتنفيذ الأوامر دون تردد.

الفحص الأمني والخلفية: يتم إجراء فحص أمني شامل للمرشحين للتأكد من عدم وجود ارتباطات مع جهات معادية أو عدم وجود تهديدات أمنية.

5. كيف يتم توظيف قتلة الدولة؟

التدريب المكثف: يتم إرسال الأفراد المختارين إلى مراكز تدريب خاصة حيث يتلقون تدريباً مكثفاً يشمل:

التدريب العسكري المتقدم: مثل القتال اليدوي، استخدام الأسلحة، والقنص.

التدريب الاستخباراتي: جمع المعلومات، التخفي، والمراقبة.

التدريب على العمليات الخاصة: تنفيذ الاغتيالات، التخريب، والهروب بعد التنفيذ.

الدمج في الوحدات الخاصة:

يتم دمجهم في وحدات خاصة تتبع مباشرة لهيئات حكومية مثل الاستخبارات العسكرية أو الوحدات الخاصة التابعة للجيش.

في بعض الأحيان، يتم تكوين وحدات سرية تعمل بشكل مستقل لتحقيق مهام محددة.

التخصيص للمهمات:

بعد التدريب، يتم تكليفهم بمهمات محددة بناءً على مهاراتهم وخبراتهم.

يتم تزويدهم بمعلومات دقيقة حول الأهداف والخطط التنفيذية.

الدعم اللوجستي والتقني:

توفر الاجهزة السرية الدعم اللوجستي والتقني لقتلة الدولة، مثل الأسلحة، معدات التجسس، ووسائل النقل.

يتم توفير وثائق هوية مزورة وتغطية قانونية في حالة القبض عليهم.

المراقبة والتقييم المستمر:

يتم مراقبة أداء هؤلاء الأفراد باستمرار للتأكد من ولائهم وكفاءتهم.

يتم إجراء تدريبات دورية وتحديثات على مهاراتهم وتقنياتهم.

السرية والاحترافية:

السرية العالية: جميع مراحل التجنيد والتوظيف تتم بسرية تامة لتجنب أي تسرب للمعلومات.

الاحترافية: يتم التعامل مع هؤلاء الأفراد بطرق احترافية تضمن تنفيذ المهام بدقة وسرعة دون ترك أي آثار.

6. **الوسائل والاساليب:** يستخدم قتلة الدولة مجموعة متنوعة من الطرق والأساليب والأدوات لتنفيذ مهامهم بفعالية وسرية، منها:

أ. **الطرق والأساليب:**

1. **الاغتيال المباشر:**

إطلاق النار: استخدام بنادق القنص أو المسدسات المجهزة بكواتم الصوت لقتل الهدف من مسافة بعيدة أو قريبة.

السم: تسميم الطعام أو الشراب، أو استخدام مواد سامة عند الاتصال الجسدي مع الهدف.

التفجير: وضع عبوات ناسفة في السيارات أو الأماكن التي يرتادها الهدف، أو استخدام الأحزمة الناسفة.

2. **التخفي والتسلل**:

التنكر: استخدام الأزياء والمكياج لتغيير الهوية والمظهر الشخصي للتمكن من الاقتراب من الهدف دون اكتشاف.

الاختراق: اختراق الأماكن المحمية أو المحصنة باستخدام تقنيات التسلل والمراقبة السرية.

3. **التكنولوجيا المتقدمة**:

الأجهزة الإلكترونية: استخدام أجهزة التجسس، كاميرات المراقبة المخفية، وبرامج التجسس لجمع المعلومات وتحديد الوقت المناسب للهجوم.

الطائرات بدون طيار (الدرونز): استخدام الدرونز المسلحة لتنفيذ الاغتيالات من الجو بدقة عالية.

4. **الهجمات غير المباشرة**:

افتعال الحوادث: التسبب في حوادث سيارات أو تفجيرات عرضية تبدو وكأنها نتيجة لأحداث طبيعية.

الاغتيال بالوكالة: استخدام جماعات أخرى لتنفيذ الهجوم بحيث لا يمكن ربط الجريمة مباشرة بالدولة.

5. **التلاعب النفسي**:

الابتزاز والتهديد: استخدام التهديدات أو الضغط النفسي على الهدف لتنفيذ أمور تؤدي إلى مقتله.

الإشاعات والمعلومات المضللة: نشر معلومات مضللة لإبعاد الشبهات أو تمويه الهدف.

ب. **الأدوات**

1. **الأسلحة النارية**:

مسدسات مزودة بكواتم صوت: لتنفيذ عمليات الاغتيال بهدوء دون إثارة الانتباه.

بنادق القنص: للقضاء على الأهداف من مسافات بعيدة بدقة عالية.

2. **المواد السامة**:

السموم الكيميائية: مثل السيانيد والريسين والبولونيوم، والتي يمكن إدخالها إلى الجسم عبر الطعام أو الشراب أو اللمس.

السموم البيولوجية: مثل التوكسينات البكتيرية والفيروسية التي يمكن أن تسبب الوفاة ببطء.

3. **الأدوات التفجيرية:**

العبوات الناسفة: مواد متفجرة محشوة في عبوات يمكن تفجيرها عن بعد.

الأحزمة الناسفة: تستخدم للعمليات الانتحارية، محشوة بمواد متفجرة وشظايا معدنية.

4. **أدوات المراقبة والتجسس:**

الكاميرات الخفية: كاميرات صغيرة يمكن إخفاؤها في الأماكن المحيطة بالهدف.

أجهزة التنصت: لاختراق الاتصالات الهاتفية والمراسلات الإلكترونية.

5. **الأدوات التكنولوجية:**

الطائرات بدون طيار (الدرونز): مزودة بكاميرات وأسلحة لتتبع واستهداف الأفراد بدقة.

برامج التجسس: لاختراق الحواسيب والأجهزة المحمولة للحصول على معلومات حساسة.

ج. **التنفيذ والمتابعة**

1. **التخطيط الدقيق:**

جمع المعلومات: دراسة روتين الهدف، وتحليل نقاط الضعف، واختيار الوقت والمكان المناسبين للهجوم.

إعداد الخطط: وضع خطط بديلة لتجنب الفشل وضمان نجاح العملية.

2. **تنفيذ العملية:**

التنفيذ السريع والدقيق: تنفيذ الهجوم بسرعة ودقة لضمان قتل الهدف والانسحاب بأمان.

التغطية والإخلاء: تأمين طرق الهروب والتخلص من الأدلة التي قد تشير إلى تورطهم.

3. **إخفاء الأثر:**

التخلص من الأدلة: محو أي أثر يمكن أن يكشف عن هويتهم أو ارتباطهم بالدولة.

إنشاء قصص كاذبة: الترويج لروايات مزيفة لتضليل التحقيقات وإبعاد الشبهات.

7. **مجالات قتل الدول!**

يتم قتل الدولة بطرق متعددة تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية والتنموية والجيوسياسية والجيوبوليتيكية، باستخدام مجموعة من المناورات والحيل والتكتيسات، منها:

القتل السياسي:

الاغتيالات: قتل القادة السياسيين أو الشخصيات المؤثرة لخلق فراغ في السلطة وزعزعة الاستقرار.

الانقلابات: تنظيم أو دعم انقلابات عسكرية للإطاحة بالحكومات المنتخبة ديمقراطياً.

التجسس والتلاعب: زرع جواسيس وتجنيد عملاء داخل الحكومة لجمع المعلومات والتأثير على القرارات السياسية.

الحملات الإعلامية: استخدام وسائل الإعلام لنشر الشائعات والمعلومات المضللة لتشويه سمعة الحكومة وإضعافها.

القتل الاقتصادي:

العقوبات الاقتصادية: فرض عقوبات اقتصادية لتقييد التجارة والاستثمارات، مما يؤدي إلى تدهور الاقتصاد.

الحصار المالي: تجميد الأصول وحظر التعاملات المالية الدولية لشل الاقتصاد الوطني.

الهجمات السيبرانية: شن هجمات إلكترونية على البنوك والمؤسسات المالية لتعطيل الأنظمة وسرقة الأموال.

التلاعب بالأسواق: التلاعب بأسعار السلع الأساسية مثل النفط أو الحبوب للتسبب في التضخم والركود الاقتصادي.

القتل الاجتماعي:

التفرقة العرقية والدينية: إذكاء الفتن والنزاعات بين المجموعات العرقية والدينية لتمزيق النسيج الاجتماعي.

نشر الفوضى: دعم وتمويل الجماعات المسلحة والمليشيات لخلق حالة من الفوضى وانعدام الأمن.

استهداف البنية التحتية: تخريب المنشآت الحيوية مثل المدارس والمستشفيات لإضعاف المجتمع.

التجسس الداخلي: نشر الخوف بين السكان باستخدام أساليب التجسس والمراقبة.

د. **القتل الثقافي**:

التدمير الثقافي: تدمير المواقع الأثرية والمعالم الثقافية لهدم الهوية الثقافية للشعب.

الهيمنة الثقافية: فرض الثقافة الأجنبية على حساب الثقافة المحلية عبر وسائل الإعلام والتعليم.

تشويه اللغة: إضعاف اللغة الأم عبر فرض لغات أخرى كلغة رسمية أو مهيمنة.

منع الفنون: قمع الفنون والآداب المحلية التي تعبر عن الهوية الثقافية للشعب.

هـ. **القتل الروحي والمعنوي والنفسي**:

الدعاية النفسية: استخدام الدعاية النفسية لنشر الإحباط والخوف بين السكان.

الحرب النفسية: استخدام وسائل مثل الإشاعات وحملات التخويف لزعزعة الروح المعنوية للشعب.

التدمير الروحي: استهداف الأماكن الدينية والرموز الروحية لتدمير الإيمان والروح المعنوية.

التلاعب بالمعتقدات: زرع أفكار متطرفة أو مضللة لخلق نزاعات داخلية نفسية وروحية.

و. **القتل التنموي:**

إعاقة التنمية: منع أو تعطيل المشاريع التنموية الكبرى مثل البنية التحتية، والتعليم، والصحة.

تقييد المساعدات: حجب المساعدات الدولية والتنموية لزيادة معاناة السكان.

التلاعب بالاستثمارات: تثبيط أو تحويل الاستثمارات الخارجية إلى دول أخرى منافسة.

تدمير البيئة: تلويث الموارد الطبيعية وتدمير البيئة لإعاقة التنمية المستدامة.

ز. **القتل الجيوسياسي:**

التدخلات العسكرية: شن حروب أو تدخلات عسكرية لتغيير الخارطة السياسية والإقليمية.

التحالفات العدائية: بناء تحالفات إقليمية أو دولية ضد الدولة المستهدفة لعزلها دبلوماسياً.

دعم الحركات الانفصالية: دعم الحركات الانفصالية لتفتيت الدولة وإضعافها.

إعادة ترسيم الحدود: فرض تغييرات على الحدود لإضعاف الدولة جيوسياسياً.

ح. **القتل الجيوبوليتيكي:**

السيطرة على المواقع الاستراتيجية: احتلال أو السيطرة على المواقع الاستراتيجية مثل الموانئ والقواعد العسكرية.

التنافس على الموارد: السيطرة على الموارد الطبيعية للدولة المستهدفة مثل النفط والمعادن.

الحصار الجيوسياسي: عزل الدولة جيوسياسياً عن محيطها من خلال سياسات الاحتواء والحصار.

التهديدات العسكرية: استخدام التهديدات العسكرية المستمرة لإبقاء الدولة في حالة توتر دائم.

8. طرق اكتشاف قتلة الدولة

يستدعي كشف الدول للعمليات العدائية والأنشطة التدميرية التي تستهدفها جهوداً متكاملة تعتمد على مجموعة من الوسائل والتقنيات، ومنها:

أ. **الاستخبارات البشرية (HUMINT):**

تجنيد العملاء: تجنيد عملاء داخل شبكات الأعداء أو الجماعات المشبوهة لجمع معلومات من داخل المنظمات.

العملاء المزدوجين: تشغيل عملاء مزدوجين لجمع معلومات وإرباك الجهة المعادية.

المراقبة والتسلل: إرسال عملاء للاختراق والمراقبة الميدانية للأهداف المحتملة.

ب. **الاستخبارات التقنية (TECHINT):**

التنصت والمراقبة الإلكترونية: استخدام أجهزة التنصت على الهواتف والمحادثات عبر الإنترنت للحصول على معلومات حساسة.

التجسس السيبراني: اختراق الأنظمة الإلكترونية والبرمجيات المستخدمة من قبل الأعداء لجمع المعلومات.

المراقبة بالفيديو: استخدام كاميرات المراقبة في الأماكن الحساسة والمواقع الاستراتيجية لرصد الأنشطة غير العادية.

ج. **الاستخبارات الإشاراتية (SIGINT):**

التنصت على الاتصالات: رصد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحصول على إشارات عن الأنشطة المشبوهة.

تحليل الشفرات: فك شفرات الرسائل المشفرة التي تستخدمها الجماعات المعادية.

د. **الاستخبارات الجغرافية (GEOINT):**

تحليل الصور الفضائية: استخدام صور الأقمار الصناعية لمراقبة التحركات والأنشطة المشبوهة في المناطق المستهدفة.

الخرائط الجغرافية: تحديث الخرائط الجغرافية باستمرار لمراقبة التغيرات والتحركات غير الطبيعية.

هـ. **التحليل الاستخباراتي (INTEL):**

جمع البيانات: جمع بيانات من مصادر متعددة وتحليلها للبحث عن أنماط مشبوهة أو غير طبيعية.

التحليل التنبؤي: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والنماذج التنبؤية لتوقع التحركات والأنشطة المستقبلية للأعداء.

و. **التعاون الدولي:**

التحالفات الاستخباراتية: التعاون مع وكالات استخبارات الدول الصديقة لتبادل المعلومات والمساعدة في كشف المخططات.

المنظمات الدولية: التعاون مع منظمات دولية مثل الإنتربول لتتبع الأنشطة الإجرامية عبر الحدود.

ز. **مكافحة التجسس (COUNTERINTEL):**

الكشف عن الجواسيس: تنفيذ عمليات مكافحة التجسس للكشف عن العملاء والجواسيس العاملين لصالح الدول المعادية.

العمليات الدفاعية: تعزيز الأمن الداخلي والحماية ضد الاختراقات الأمنية.

ح. **التدريب والتوعية:**

تدريب الأفراد: تدريب الموظفين والمسؤولين على كيفية التعرف على الأنشطة المشبوهة والاستجابة لها.

حملات التوعية: إطلاق حملات توعية للجمهور حول كيفية الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

ط. **الاستخبارات المالية (FININT):**

رصد التحويلات المالية: مراقبة التحويلات المالية الكبيرة أو غير العادية التي قد تشير إلى تمويل الأنشطة المشبوهة.

التحقيق في الجرائم المالية: تتبع الأموال واكتشاف عمليات غسيل الأموال التي يمكن أن تمول الأنشطة العدائية.

ق. **التكنولوجيا الحديثة:**

الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة (Big Data): استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل كميات ضخمة من البيانات والكشف عن الأنماط المشبوهة.

الدرونز والطائرات بدون طيار: استخدام الدرونز لمراقبة المناطق النائية أو الحساسة والحصول على صور ومقاطع فيديو عالية الدقة.

ل. **التعاون مع القطاع الخاص:**

الشركات الأمنية الخاصة: التعاون مع شركات الأمن الخاصة التي تملك تقنيات متقدمة في مجالات المراقبة والحماية.

الشركات التقنية: التعاون مع شركات التقنية لتحسين أدوات المراقبة والتحليل.

م. **البحث العلمي والدراسات الأكاديمية:**

الأبحاث والدراسات: دعم الدراسات الأكاديمية والبحثية التي تركز على استراتيجيات الكشف عن الأنشطة المشبوهة.

المؤتمرات وورش العمل: المشاركة في المؤتمرات وورش العمل التي تجمع خبراء الأمن والاستخبارات لتبادل الخبرات وأحدث التقنيات.

عاشراً: الاستراتيجيات الوقائية

يقتضي منع قتلة الدول من تحقيق غاياتهم ومآربهم استراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل الإجراءات الأمنية، الدبلوماسية، الاقتصادية، والاجتماعية، وكالاتي:

1. **تحسين قدرات الاستخبارات:**

تدريب العملاء: تقديم تدريب متقدم لعناصر الاستخبارات لتحسين مهاراتهم في جمع وتحليل المعلومات.

استخدام التكنولوجيا: تبني أحدث تقنيات المراقبة والتجسس لتحسين قدرة الاستخبارات على الكشف عن الأنشطة المشبوهة.

تقوية الأجهزة الأمنية:

تعزيز قوات الشرطة: تجهيز وتدريب قوات الشرطة والأمن على التعامل مع التهديدات الداخلية بفعالية.

زيادة التنسيق بين الوكالات: تحسين التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة لتبادل المعلومات بسرعة وفعالية.

تحسين أنظمة الحدود والهجرة:

مراقبة الحدود: استخدام تكنولوجيا متقدمة لمراقبة الحدود ومنع دخول الأفراد المشبوهين.

التدقيق في التأشيرات: تعزيز عمليات التدقيق في منح التأشيرات للكشف عن الأفراد المحتملين ذوي النوايا العدائية.

4. تعزيز القدرات الدفاعية:

تطوير القوات الخاصة: تدريب وتجهيز وحدات خاصة للتعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية.

التكنولوجيا العسكرية: تبني تقنيات عسكرية متقدمة مثل الطائرات بدون طيار، الدفاع السيبراني، وأنظمة الاستطلاع المتقدمة.

5. التعاون الدولي:

التحالفات العسكرية: تعزيز التعاون العسكري مع الدول الصديقة لتبادل الخبرات والمعلومات الاستخباراتية.

المناورات المشتركة: إجراء تدريبات ومناورات مشتركة لتحسين جاهزية القوات والتنسيق بين الدول.

4. الردع الاقتصادي:

أ.عقوبات مستهدفة: فرض عقوبات اقتصادية على الأفراد والجماعات والدول المتورطة في الأنشطة العدائية.

ب. حظر التجارة: تقييد التجارة مع الدول الداعمة للإرهاب أو التي تشكل تهديداً أمنياً.

5. مراقبة التمويل:

مكافحة غسيل الأموال: تعزيز القوانين والإجراءات لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

التعاون مع البنوك: العمل مع المؤسسات المالية لرصد الأنشطة المالية المشبوهة وتجميد الأصول المشبوهة.

6. الدبلوماسية والسياسة الخارجية

اتفاقيات أمنية: توقيع اتفاقيات تعاون أمني واستخباراتي مع الدول الأخرى لتعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

المشاركة في المنظمات الدولية: تعزيز الدور في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة لتنسيق الجهود الدولية ضد التهديدات المشتركة.

7.الدبلوماسية الوقائية:

الحوار والمفاوضات: استخدام الدبلوماسية لحل النزاعات ومنع تصعيد الأزمات.

البعثات الدبلوماسية: زيادة نشاط البعثات الدبلوماسية لرصد التهديدات وتطوير علاقات إيجابية مع الدول الأخرى.

8. الحماية الاجتماعية والثقافية:

برامج التوعية: إطلاق برامج توعية تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية ومحاربة الأفكار المتطرفة.

الاندماج الاجتماعي: دعم برامج الاندماج الاجتماعي للمجتمعات المهمشة لمنع استغلالها من قبل الجماعات المعادية.

9. حماية الهوية الثقافية:

حماية التراث الثقافي: تنفيذ مشاريع لحماية المواقع الأثرية والتراث الثقافي.

دعم الفنون والتعليم: تعزيز الفنون والتعليم لزيادة الوعي الثقافي والانتماء الوطني.

10. مكافحة الحرب النفسية والدعاية:

إطلاق حملات إعلامية: نشر حملات إعلامية لفضح الدعاية المضللة وتقديم الحقائق للجمهور.

التحقق من المعلومات: دعم منصات التحقق من الأخبار لمواجهة الأخبار الكاذبة والإشاعات.

11.التوعية النفسية:

برامج الصحة النفسية: تقديم برامج دعم نفسي للمجتمع لتعزيز الصحة النفسية ومواجهة الحرب النفسية.

التدريب على المقاومة النفسية: تدريب الأفراد على كيفية مواجهة الحرب النفسية والدعاية السلبية.

12. تعزيز التنمية المستدامة:

تحسين الخدمات الأساسية: تطوير وتحسين الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمواصلات.

مشاريع التنمية الريفية: دعم مشاريع التنمية الريفية لخلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة في المناطق النائية.

13. تحفيز الاقتصاد:

تشجيع الاستثمارات: تقديم حوافز للاستثمارات المحلية والدولية لتعزيز الاقتصاد.

دعم الابتكار: تعزيز ريادة الأعمال والابتكار لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

14. استخدام التكنولوجيا المتقدمة:

حماية البنية التحتية الرقمية: تطوير أنظمة قوية لحماية الشبكات والبنية التحتية الرقمية من الهجمات السيبرانية.

تدريب الكوادر: تدريب الكوادر على أحدث تقنيات الأمن السيبراني والاستجابة للهجمات.

15. تحليل البيانات الكبيرة (Big Data):

رصد الأنماط المشبوهة: استخدام تقنيات تحليل البيانات الكبيرة للكشف عن الأنماط المشبوهة والنشاطات غير العادية.

التنبؤ بالتهديدات: استخدام الذكاء الاصطناعي والنماذج التنبؤية لتحديد التهديدات المحتملة قبل وقوعها.

الحادي عشر: كيف نبدأ؟

إعادة النظر في نظام الحكم في العراق يتطلب مجموعة من الإجراءات والتغييرات الشاملة التي يمكن أن تساهم في مواجهة التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجه البلاد. إليك بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها:

1. **التوافق الوطني والحوار السياسي:** تعزيز الحوار والتفاهم بين الأحزاب والفصائل المختلفة لتحقيق التوافق الوطني وتجاوز الانقسامات السياسية.
2. **الإصلاح السياسي:**
   - إجراء تعديلات على الدستور الحالي لتحقيق توازن أفضل في السلطات وتوزيع الموارد بين مختلف المحافظات.
   - تعزيز مبادئ الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان في البلاد.
3. **مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية:**
   - اتخاذ إجراءات قوية لمكافحة الفساد في مختلف المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.
   - تعزيز الشفافية في إدارة الموارد وتوزيع الثروة الوطنية بشكل عادل.
4. **تحسين الأمن وتعزيز الجيش والشرطة:**
   - تعزيز القدرات الأمنية لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، بما في ذلك تدريب القوات العسكرية والشرطية.
   - تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

5. **تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية:**

توجيه الاستثمارات نحو تحسين البنية التحتية وتعزيز الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية.

دعم القطاع الخاص وتشجيع ريادة الأعمال لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

6. **تعزيز الديمقراطية والمشاركة المدنية:**

تعزيز دور المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية في عملية صنع القرار والرقابة على السلطة.

تشجيع المشاركة السياسية والانتخابية الفعّالة لتعزيز الشرعية الديمقراطية للحكومة.

7. **تعزيز التعليم والتكنولوجيا:**

تحديث مناهج التعليم لتلبية احتياجات سوق العمل وتعزيز مهارات الشباب.

الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الثاني عشر: الانتقال الآمن الناجز

تستدعي صياغة خطة شاملة ومتكاملة للانتقال الديمقراطي الآمن في العراق توجيه الجهود على عدة جبهات: السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، القانونية، والمؤسسية في اطار عمل شامل وكالاتي:

أ. **إصلاح المؤسسات السياسية**

1. **إعادة هيكلة النظام السياسي:**

صياغة دستور جديد أو تعديل الدستور الحالي: يركز على تعزيز الفصل بين السلطات، حقوق الإنسان، وتكريس مبدأ الشفافية والمساءلة.

نظام انتخابي عادل: تطوير نظام انتخابي يضمن تمثيلاً عادلاً لجميع الفئات، مع إشراف هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات.

2. **بناء توافق وطني:**

حوارات وطنية شاملة: تنظيم مؤتمرات وورش عمل تجمع مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية والطائفية للوصول إلى اتفاقيات حول مستقبل النظام السياسي.

تأسيس مجلس وطني للمصالحة: يعمل على معالجة الانقسامات الطائفية والعرقية، ويعزز الوحدة الوطنية.

ب. **تعزيز سيادة القانون**

1. **إصلاح النظام القضائي:**

ضمان استقلالية القضاء: من خلال تعديل القوانين الحالية وتوفير التدريب للقضاة وتعزيز آليات المحاسبة.

تطوير آليات مكافحة الفساد: إنشاء مؤسسات قوية ومستقلة لمكافحة الفساد، مع تفعيل قوانين صارمة وضمان تنفيذها.

2. **تطبيق العدالة الانتقالية:**

- **محاسبة المسؤولين عن الجرائم السابقة:** من خلال لجان حقيقة ومصالحة ومحاكم خاصة لضمان تحقيق العدالة للضحايا.

ج. **تعزيز الأمن والاستقرار**

1. **إصلاح الأجهزة الأمنية:**

إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية: ضمان أن تكون الأجهزة الأمنية خاضعة لسيطرة مدنية وتعمل بشكل مستقل عن التأثيرات السياسية.

التدريب والتطوير: توفير برامج تدريبية لتحسين كفاءة الأجهزة الأمنية وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في عملياتهم.

2. **مكافحة الإرهاب والعنف:** تطوير استراتيجيات شاملة تتضمن التعاون مع المجتمع الدولي وتحسين قدرات الاستخبارات وتوفير برامج لإعادة تأهيل الأفراد المنخرطين في العنف.

د. **الإصلاح الاقتصادي**

1. **تنويع الاقتصاد:**

تحفيز قطاعات غير النفطية: من خلال تقديم حوافز للاستثمار في مجالات مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات.

تطوير البنية التحتية: تحسين البنية التحتية لتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. تحسين الخدمات العامة

تعزيز التعليم والصحة: زيادة التمويل وتحسين نوعية الخدمات التعليمية والصحية لضمان تنمية بشرية مستدامة.

برامج مكافحة الفقر: تنفيذ برامج شاملة لمكافحة الفقر وتوفير فرص عمل لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة.

هـ.**تعزيز دور المجتمع المدني:**

1. **دعم المنظمات غير الحكومية:**

تقديم الدعم المالي والفني: لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في العملية السياسية.

ضمان حرية التعبير والتجمع: تعديل القوانين لضمان حرية العمل المدني والنشاطات المجتمعية.

2. **تعزيز الثقافة الديمقراطية:**

برامج توعية: تنفيذ حملات توعية مجتمعية لتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية.

التعليم المدني: تضمين مواد دراسية حول الديمقراطية والمواطنة في المناهج التعليمية.

و.**التعاون الدولي والإقليمي وتعزيز العلاقات الدولية:**

طلب الدعم الدولي: من خلال شراكات مع منظمات دولية ودول داعمة لتوفير الخبرات والتمويل اللازمين.

تعزيز التعاون الإقليمي: مع الدول المجاورة لتحقيق استقرار أمني وسياسي واقتصادي مشترك.

ز. **إدارة الكوارث البيئية والطبيعية وتطوير خطط استجابة:**

تحسين قدرات الاستجابة: من خلال إنشاء فرق استجابة سريعة وتدريب الكوادر على إدارة الأزمات.

تطوير بنية تحتية مرنة: لتقليل تأثير الكوارث الطبيعية على المجتمعات المحلية.

ح. **التنفيذ والمتابعة:إنشاء آليات تنفيذ ومراقبة**

تأسيس هيئة وطنية للانتقال الديمقراطي: تتولى تنسيق وتنفيذ الخطة وضمان التزام جميع الأطراف بها.

آليات مراقبة وتقييم: تنفيذ نظام لمراقبة وتقييم التقدم المحرز بانتظام وإجراء التعديلات اللازمة على الخطة بناءً على النتائج والتحديات.

من الواضح ان تحقيق الانتقال الديمقراطي الآمن في العراق يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، بدءًا من الحكومة والمؤسسات السياسية وصولًا إلى المجتمع المدني والمجتمع الدولي. ان الالتزام بتنفيذ هذه الخطة الشاملة يمكن أن يضع العراق على مسار ثابت نحو الديمقراطية المستدامة والازدهار.

الثالث عشر: المحاصصة.. عش الدبابير

يتطلب التخلص من الآثار السلبية للطائفية والمحاصصة السياسية في العراق استراتيجية شاملة متعددة الأبعاد تشمل الإصلاح السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والتعليمي، وكالاتي:

1. **الإصلاح السياسي:**

تعزيز الدولة المدنية: يجب تعزيز مفهوم الدولة المدنية التي تقوم على سيادة القانون والمواطنة المتساوية بدلاً من الانتماءات الطائفية أو العرقية.

إصلاح النظام الانتخابي: اعتماد نظام انتخابي يعزز التمثيل الوطني بدلاً من التمثيل الطائفي، مثل نظام الدوائر الانتخابية الصغيرة أو نظام التمثيل النسبي الذي يمكن أن يقلل من تأثير المحاصصة، أو الجمع بينهما أو أي نظام آخر يطوّق التحاصص الطائفي والمناطقي.

تشجيع الأحزاب العابرة للطوائف: دعم وتسهيل إنشاء الأحزاب السياسية التي تتبنى برامج وطنية شاملة وتضم أعضاء من مختلف الطوائف والأعراق.

2. **الإصلاح الاقتصادي:**

تنويع الاقتصاد: تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والخدمات لتوفير فرص عمل لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية.

التنمية المتوازنة: توجيه الاستثمارات والمشاريع التنموية إلى مختلف مناطق البلاد بشكل عادل ومتوازن لتقليل الفجوات الاقتصادية بين الطوائف والمناطق.

3. **الإصلاح الاجتماعي:**

تعزيز الهوية الوطنية: تعزيز الهوية الوطنية العراقية الجامعة من خلال الإعلام، الثقافة، والبرامج التعليمية التي تركز على القيم المشتركة والتاريخ الوطني المشترك.

التصدي لخطاب الكراهية: مكافحة خطاب الكراهية والطائفية من خلال قوانين صارمة وتنفيذها بفعالية، بالإضافة إلى حملات توعية وتعليمية.

4. **الإصلاح التعليمي:**

مناهج تعليمية موحدة: تطوير مناهج تعليمية تسلط الضوء على التنوع الثقافي والديني في العراق وتحث على التعايش السلمي والتسامح.

برامج تعليمية لتعزيز الحوار: إدخال برامج تعليمية وتشجيع الأنشطة التي تعزز الحوار بين الطلاب من مختلف الخلفيات.

5. **العدالة الانتقالية:**

محاسبة الفاسدين والمسيئين: إنشاء آليات لمحاسبة المسؤولين عن الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية.

تعويض الضحايا: توفير تعويضات ومعالجة عواقب النزاعات الطائفية على الضحايا، بما في ذلك إعادة توطين النازحين وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم.

6. **بناء الثقة بين المجتمعات:**

مبادرات المصالحة الوطنية: دعم مبادرات المصالحة والحوار بين الطوائف المختلفة لتعزيز الثقة والتعاون بين مكونات المجتمع العراقي.

المجتمع المدني: تشجيع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز السلم الاجتماعي والتفاهم بين مختلف الطوائف.

بتطبيق هذه الاستراتيجيات بشكل متكامل ومستدام، يمكن للعراق أن يتخطى التحديات المرتبطة بالطائفية والمحاصصة السياسية، ويحقق استقراراً وتنمية شاملة تعود بالنفع على جميع مواد الإصلاح السياسي.

مصادر مهمة

الكتب العربية:

الأمن القومي العربي: التحديات والاستجابات – تأليف: عبد الكريم غلاب، دار الشروق، 2003.

الجريمة المنظمة: دراسة في الجذور والأسباب والتحديات – تأليف: محمد عبد الله، دار النهضة العربية، 2011.

الكتب الإنجليزية:

Diamond, Larry. "Developing Democracy: Toward Consolidation." Johns Hopkins University Press, 1999.

Linz, Juan J., and Stepan, Alfred* "Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe." Johns Hopkins University Press, 1996.

O'Donnell, Guillermo, Schmitter, Philippe C., and Whitehead, Laurence "Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies." Johns Hopkins University Press, 1986.

Al-Kubaisi, Saad. "Democracy and State Building in Iraq." Routledge, 2015.

The Economic Hitman - Author: John Perkins, Berrett-Koehler Publishers 2004.

The New Confessions of an Economic Hitman - Author: John Perkins, Berrett-Koehler Publishers, 2016.

Dodge, Toby. "Iraq: From War to a New Authoritarianism." Routledge, 2013.

Diamond, Larry. "Developing Democracy: Toward Consolidation." Johns Hopkins University Press, 1999.

Linz, Juan J., and Stepan, Alfred. "Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe." Johns Hopkins University Press, 1996.

O'Donnell, Guillermo, Schmitter, Philippe C., and Whitehead, Laurence. "Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies." Johns Hopkins University Press, 1986.

Al-Kubaisi, Saad. "Democracy and State Building in Iraq." Routledge, 2015.

مقالات علمية عربية:

"دور الاستخبارات في مكافحة الإرهاب: دراسة مقارنة بين الدول العربية" – مجلة الأمن العربي، 2020.

"تحديات الأمن القومي العربي في ظل التحولات الإقليمية والدولية" – مجلة السياسة الدولية، 2019.

نحو العراق..
المعلّن والسرّي

المحاضرة الخامسة والثلاثون

نحو العراق.. المعلّن والسرّي

"الإنتصار بالقدرة على الإستخبار"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: السيادة.. بين القديم والجديد

مفهوم السيادة التقليدي:

في القانون الدولي التقليدي، يُفهم مصطلح السيادة على أنه السلطة المطلقة للدولة على أراضيها وشعبها دون تدخل من دول أخرى. يتضمن هذا السيطرة الكاملة على الشؤون الداخلية والخارجية، وحرية التصرف في صنع القوانين وتطبيقها. ومع ذلك، هذا المفهوم يتعرض للضغط في العصر الحديث بسبب مجموعة متنوعة من العوامل.

مفهوم السيادة السيالة أو السائلة:

السيادة السيالة أو السائلة هو مصطلح يشير إلى تآكل السيادة التقليدية بسبب التأثيرات العالمية المعقدة والمتداخلة. يُستخدم هذا المصطلح لوصف الحالة التي لم تعد فيها الدول قادرة على ممارسة السيطرة الكاملة على شؤونها الداخلية والخارجية بسبب التحديات والمخاطر العالمية الجديدة.

العوامل التي تساهم في تآكل السيادة:

أ. **العولمة:**

التكامل الاقتصادي: العولمة الاقتصادية تربط الدول بشكل وثيق عبر التجارة والاستثمار. المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) وصندوق النقد الدولي (IMF) تفرض قواعد تؤثر على السياسات الاقتصادية الوطنية.

الشركات متعددة الجنسيات: هذه الشركات غالباً ما تكون لديها ميزانيات تفوق ميزانيات بعض الدول، مما يمنحها نفوذاً كبيراً في صنع السياسات المحلية.

ب. **التدخلات العسكرية والسياسية:**

التدخلات الإنسانية: أحياناً تتدخل الدول أو التحالفات الدولية عسكرياً في دول أخرى تحت ذريعة منع الإبادة الجماعية أو حماية حقوق الإنسان، مما يقلل من سيادة الدولة المعنية.

التدخلات السياسية: الدعم الخارجي للمجموعات السياسية داخل دولة ما يمكن أن يؤثر على الاستقرار السياسي والسيادة.

ج. **الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:**

القوانين الدولية: الاتفاقيات والمعاهدات التي تنضم إليها الدول تُقيد أحياناً من سيادتها من خلال فرض معايير أو قواعد معينة يتعين عليها الالتزام بها.

التعاون الإقليمي: التكامل الإقليمي كما في حالة الاتحاد الأوروبي، حيث تتخلى الدول الأعضاء عن بعض جوانب سيادتها لصالح هيئات فوق وطنية.

د. **التكنولوجيا والمعلومات:**

الإنترنت والتواصل: انتشار المعلومات والتكنولوجيا يجعل من الصعب على الدول التحكم الكامل في المعلومات التي تصل إلى مواطنيها.

الأمن السيبراني: الهجمات الإلكترونية عبر الحدود تمثل تهديداً جديداً للأمن القومي، يصعب على الدول مواجهتها بمفردها.

هـ. **التحديات البيئية:**

التغير المناخي: القضايا البيئية تتطلب تعاونا دوليا، وغالباً ما تفرض الاتفاقيات البيئية الدولية التزامات على الدول تؤثر على سيادتها.

الكوارث الطبيعية: التعامل مع الكوارث الطبيعية الكبرى يمكن أن يتطلب تدخلًا دوليًا، مما يقلل من القدرة على إدارة الأزمات بشكل مستقل.

و. **الهجرة واللجوء/ التدفقات الكبيرة:** موجات الهجرة واللجوء الكبيرة بسبب النزاعات أو الكوارث تؤثر على قدرة الدول على التحكم في حدودها وسياساتها السكانية.

ثانياً: التبعات السياسية والاجتماعية لتآكل السيادة

أ. **التبعات السياسية:**

شرعية الحكومة: تآكل السيادة يمكن أن يؤدي إلى فقدان الشرعية للحكومات التي تُعتبر غير قادرة على حماية استقلالها.

الصراعات الداخلية: قد تنشأ الصراعات الداخلية نتيجة لتدخلات خارجية أو نتيجة للشعور بفقدان السيطرة على السياسات الوطنية.

ب.**التبعات الاجتماعية:**

التأثير الثقافي: العولمة الثقافية قد تؤدي إلى فقدان الهويات الوطنية بسبب التدفق الحر للأفكار والثقافات.

التوترات الاجتماعية: التدخلات الخارجية والتغييرات الاقتصادية قد تؤدي إلى توترات اجتماعية داخلية، حيث يشعر بعض المواطنين بالتهديد من القوى الخارجية.

ثالثاً: أمثلة على تآكل السيادة

أ. **الاتحاد الأوروبي:** الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تخلت عن بعض جوانب سيادتها لصالح مؤسسات الاتحاد، خاصة في مجالات الاقتصاد والسياسة النقدية.

ب. **التدخلات العسكرية:** التدخلات العسكرية في العراق وليبيا وسوريا تحت ذريعة التدخل الإنساني أو تغيير النظام هي أمثلة على تآكل السيادة.

ج. **الأزمات الاقتصادية:** الأزمة الاقتصادية في اليونان والتدخل من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي فرض سياسات تقشف أثرت على السيادة الاقتصادية لليونان.

4. **البيئة:** اتفاقية باريس للمناخ تفرض التزامات على الدول للحد من انبعاثات الكربون، مما يتطلب سياسات وطنية قد تكون غير مرغوبة محليًا.

رابعاً: التسويات والمواجهة

أ. **التسويات:**

التعاون الدولي: الدول بحاجة لتعزيز التعاون الدولي لإدارة التحديات المشتركة مثل الإرهاب والتغير المناخي.

التوازن بين السيادة والتكامل: إيجاد توازن بين الحفاظ على السيادة الوطنية والمشاركة في النظام الدولي.

ب. **المواجهة:**

القومية الجديدة: بروز الحركات القومية التي تسعى لاستعادة السيطرة الوطنية في مواجهة العولمة.

الإصلاحات المحلية: تعزيز الحكم الرشيد والسياسات التي تعزز من قدرة الدول على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية بفعالية.

في المحصلة، فأن تآكل السيادة هو نتيجة لعوامل متعددة تشمل العولمة، التدخلات العسكرية والسياسية، الاتفاقيات الدولية، التكنولوجيا، التحديات البيئية، والهجرة. هذه الظاهرة تعيد تعريف مفهوم السيادة التقليدي وتفرض تحديات جديدة على الدول في كيفية تحقيق التوازن بين الحفاظ على سيادتها والانخراط في النظام الدولي. التعامل الفعال مع هذه التحديات يتطلب تعزيز التعاون الدولي وإيجاد حلول مبتكرة للتعامل مع القضايا المعقدة والمتداخلة التي تؤثر على السيادة في العصر الحديث.

خامساً: الحسابات المكشوفة.. الحسابات المخفيّة

ان توضيح المخططات المعلنة والسرية من قبل الدول والجهات المختلفة تجاه العراق هو موضوع معقد ويستند في الغالب إلى التحليلات السياسية والوثائق المعلنة والمعلومات الاستخباراتية، وغالبًا ما يكون موضوعًا مثيرًا للجدل. في هذا السياق، يمكننا استعراض المصالح والأهداف المعلنة للدول والجهات المعنية تجاه العراق، ولكن من المهم أن ندرك أن المخططات السرية والتفاصيل الدقيقة غالبًا ما تكون غير معروفة تمامًا للعامة وتتطلب تحليلًا معمقًا، وبالمجمل يمكن توضيح ذلك بالاتي:

المخططات المعلنة: التعاون الاقتصادي، التعاون الامني، الدعم الانساني، التعاون الثقافي، التعاون التكنولوجي، نشر الارهاب.

المخططات المحتملة والسرّية: إضعاف الدولة، مطامع توسعية، التحكم من خلال التهديد والديون، النفوذ السياسي، التواجد العسكري، التأثر السياسي، التعويضات، مواجهة النفوذ الاقليمي، التأثر الاقتصادي، التأثر الاعلامي، التواجد الاستخباراتي، دعم الانفصال، تعزيز العلاقات مع الكيان، نشر الارهاب، الدعم الخفي للجماعات المسلحة، تجنيد الافراد، السيطرة على مناطق مهمة.

في كثير من الأحيان، تتلاقى مصالح الجهات الفاعلة في إبقاء العراق ضعيفًا أو منقسمًا، لأن ذلك يسهل على كل جهة تحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية. رغم أن الدوافع والأهداف تختلف، إلا أن النتيجة النهائية قد تكون دولة عراقية لا تمتلك القدرة الكافية على مواجهة الضغوطات الخارجية والتحديات الداخلية بشكل فعال.

لكن، لا يمكن اعتبار جميع الأطراف بأنها تريد عمداً إبقاء العراق ضعيفًا. بعض الأطراف قد تفضل وجود عراق قوي ومستقر إذا كان يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية. لذا، تحليل الدوافع والمصالح لكل جهة يوفر فهمًا أعمق لتعقيدات الوضع العراقي.

تحليل الدول والجهات التي ترغب في أن تكون دولة العراق قوية يتطلب النظر في المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية لكل منها. الدول والجهات التي تسعى إلى عراق مستقر وقوي عادة ما تتبع سياسات تدعم السيادة العراقية والتنمية المستدامة.

سادساً: العراق الضعيف.. كارثة إقليمية ودولية

إن ارادة بقاء العراق دولة ضعيفة يمكن أن يؤدي إلى مجموعة واسعة من الأضرار الإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم، وهذه الاضرار ممكن أن تشمل:

أ. **الأضرار الإقليمية:**

الأمن والإرهاب:

- **ملاذ آمن للإرهابيين:** ضعف الحكومة العراقية يمكن أن يجعل البلاد ملاذًا آمنًا للجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة، مما يزيد من التهديدات الإرهابية في المنطقة.
- **انتشار الأسلحة:** عدم الاستقرار يمكن أن يؤدي إلى انتشار الأسلحة بشكل غير منظم، مما يزيد من العنف والتهديدات الأمنية في الدول المجاورة.

ب. **النزاعات الطائفية والعرقية:**

- **زيادة النزاعات:** ضعف الدولة يمكن أن يؤدي إلى تصاعد النزاعات الطائفية والعرقية داخل العراق، مما ينعكس سلبًا على استقرار الدول المجاورة.
- **تدخل خارجي:** دول الجوار قد تتدخل في الشؤون العراقية لدعم جماعات أو طوائف معينة، مما يزيد من التوترات الإقليمية.

ج. **الاقتصاد والطاقة:**

- **عدم استقرار إمدادات النفط:** العراق يمتلك احتياطيات ضخمة من النفط، وأي اضطرابات في الإنتاج يمكن أن تؤثر على أسواق النفط العالمية وترفع الأسعار.
- **تدفق اللاجئين:** ضعف الدولة يمكن أن يؤدي إلى موجات كبيرة من اللاجئين الفارين من العنف وعدم الاستقرار، مما يضغط على الدول المجاورة ويؤدي إلى أزمات إنسانية.

د. **العلاقات السياسية/ التوترات الدبلوماسية:** ضعف العراق يمكن أن يؤدي إلى توتر العلاقات بين الدول الإقليمية التي قد تتصارع على النفوذ داخل العراق، مما يزيد من عدم الاستقرار الإقليمي.

الأضرار الدولية:

أ.الأمن العالمي:

تهديد الإرهاب العالمي: الجماعات الإرهابية العاملة في العراق يمكن أن تشن هجمات ضد أهداف دولية، مما يهدد الأمن العالمي.

الجريمة المنظمة: ضعف الدولة يمكن أن يسهل عمل الشبكات الإجرامية المنظمة التي تتاجر بالمخدرات والأسلحة والبشر.

ب.الاقتصاد العالمي:

تقلبات أسعار النفط: العراق هو واحد من أكبر منتجي النفط في العالم، وأي اضطراب في إنتاجه يمكن أن يسبب تقلبات كبيرة في أسعار النفط العالمية، مما يؤثر على الاقتصاد العالمي.

تكاليف المساعدات الدولية: المجتمع الدولي قد يضطر إلى تقديم مساعدات إنسانية واقتصادية كبيرة للعراق، مما يزيد من الأعباء المالية على الدول المانحة والمنظمات الدولية.

ج.التأثير على التجارة والاستثمار:

تعطيل التجارة: ضعف الاستقرار في العراق يمكن أن يعطل طرق التجارة الإقليمية والدولية، مما يؤثر على التجارة العالمية.

تراجع الاستثمارات: عدم الاستقرار السياسي والأمني يمكن أن يثني الشركات والمستثمرين الدوليين عن الاستثمار في العراق، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد العالمي.

د. النزوح والهجرة:

أزمة اللاجئين: تدفق اللاجئين العراقيين إلى دول أخرى يمكن أن يسبب أزمات إنسانية ويزيد من الضغط على موارد الدول المضيفة.

التوترات الاجتماعية: تدفق اللاجئين قد يؤدي إلى توترات اجتماعية واقتصادية في الدول المضيفة، مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي.

هـ. التغيرات المناخية/ إدارة الموارد: ضعف الدولة يمكن أن يؤدي إلى سوء إدارة الموارد الطبيعية، مما يفاقم التحديات البيئية ويؤثر على الجهود العالمية لمكافحة التغيرات المناخية.

وبخلاصة مقتضبة (جامعة – شاملة)، فأن الإفعال في إضعاف العراق وإنهاكه يُفرز تداعيات إقليمية ودولية عديدة، تشمل:

أ. **الأمن والإرهاب:**

ضعف الحكومة الاتحادية يجعل العراق بيئة خصبة لنمو وتوسع الجماعات الإرهابية. هذه الجماعات قد تستخدم العراق كقاعدة لشن هجمات إقليمية ودولية، مما يزيد من التهديدات الإرهابية العالمية. كما أن تدفق المقاتلين الأجانب إلى العراق يمكن أن يعود بنتائج كارثية على البلدان الأصلية لهؤلاء المقاتلين عند عودتهم.

ب. **النزاعات الطائفية والعرقية:**

عدم الاستقرار الداخلي يساهم في تصاعد النزاعات الطائفية والعرقية، مما يؤدي إلى تزايد العنف الداخلي وانتشار الفوضى. هذا قد يؤدي إلى تدخلات خارجية من قبل الدول المجاورة التي تسعى لدعم مجموعات معينة لتحقيق مصالحها، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني والسياسي.

ج. **الاقتصاد والطاقة:**

يمتلك العراق احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، وأي اضطراب في إنتاجه يمكن أن يؤثر بشكل كبير على أسواق الطاقة العالمية. زيادة أسعار النفط نتيجة لعدم الاستقرار في العراق يمكن أن تؤدي إلى تباطؤ اقتصادي عالمي. كما أن تعطل إمدادات النفط يمكن أن يؤثر على دول تعتمد بشكل كبير على النفط العراقي.

د.**تدفق اللاجئين:**

أي تصاعد في العنف وعدم الاستقرار يؤدي إلى موجات كبيرة من اللاجئين، مما يضغط على الدول المجاورة ويؤدي إلى أزمات إنسانية. هذه الأزمات قد تؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في الدول المضيفة، مما يزيد من التوترات الإقليمية.

هـ. **العلاقات السياسية:**

يسهم إضعاف الحكومة الاتحادية إلى تدخلات خارجية من قبل القوى الإقليمية والعالمية التي تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة. هذا التدخل قد يزيد من تعقيد الوضع السياسي في العراق ويؤدي إلى زيادة التوترات بين الدول الإقليمية.

و. **الاقتصاد العالمي:**

ان عدم الاستقرار في العراق يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي من خلال تأثيره على أسعار النفط وإمدادات الطاقة. كما أن تعطل التجارة والاستثمارات يمكن أن يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

ز. **التغيرات المناخية:**

تؤدي لإدارة ضعيفة للموارد الطبيعية إلى استنزاف الموارد وتفاقم التحديات البيئية، هذا يمكن أن يؤثر على الجهود العالمية لمكافحة التغيرات المناخية ويزيد من التحديات البيئية على المستوى الإقليمي والدولي.

سابعاً: العراق القوي.. أرضٌ صلبة وسماءٌ ممطرة

ان وجود دولة عراقية قوية ومستقرة يمكن أن يجلب العديد من الفوائد على الصعيدين الإقليمي والدولي. هذه الفوائد تمتد إلى مجالات الأمن، الاقتصاد، السياسة، والمجتمع، وكالاتي:

الفوائد الإقليمية:

الأمن والاستقرار:

مكافحة الإرهاب: عراق قوي يلعب دورًا محوريًا في محاربة الجماعات الإرهابية مثل داعش، مما يساهم في تعزيز الأمن الإقليمي.

استقرار الحدود: عراق مستقر يساهم في استقرار الحدود مع الدول المجاورة، مما يقلل من النزاعات الحدودية والتوترات الأمنية.

تخفيف التدخلات الخارجية: دولة قوية تتمتع بالسيادة يمكنها تقليل التدخلات الخارجية في شؤونها، مما يعزز الاستقرار الإقليمي.

التعاون الاقتصادي:

التجارة الإقليمية: عراق قوي ومقتدر سيجعله يكون مركزًا للتجارة والنقل في المنطقة، مما يعزز التجارة البينية ويوفر فرصًا اقتصادية للدول المجاورة.

المشاريع المشتركة: يمكن للعراق المشاركة في مشاريع إقليمية كبرى مثل شبكات الطاقة والبنية التحتية، مما يعزز التكامل الاقتصادي في المنطقة.

العلاقات السياسية:

تحقيق التوازن الإقليمي: عراق قوي يساهم في موازنة القوى الإقليمية، مما يعزز السلام والاستقرار السياسي.

الدبلوماسية الفاعلة: دولة مستقرة تستطيع ممارسة دبلوماسية فعالة، تسهم في حل النزاعات الإقليمية وتعزيز التعاون السياسي.

د. **التنمية الاجتماعية:**

تحسين الأوضاع الإنسانية: عراق مستقر يمكنه تقديم خدمات أفضل لمواطنيه، مما يقلل من تدفقات اللاجئين إلى الدول المجاورة ويحسن الأوضاع الإنسانية في المنطقة.

التعاون الثقافي: تعزيز التعاون الثقافي والتعليمي بين العراق والدول المجاورة يمكن أن يساهم في تعزيز التفاهم المتبادل والتعايش السلمي.

الفوائد الدولية:

أ. الأمن العالمي:

مكافحة الإرهاب: عراق قوي ومستقر يسهم في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، مما يقلل من التهديدات الإرهابية على المستوى الدولي.

تعزيز الأمن البحري: استقرار العراق يساهم في أمن الممرات البحرية الحيوية مثل الخليج العربي، مما يعزز أمن الطاقة العالمي.

ب.الاقتصاد العالمي:

استقرار أسواق النفط: كونه واحدًا من أكبر منتجي النفط في العالم، استقرار العراق يضمن إمدادات نفطية مستقرة، مما يساعد في تحقيق استقرار أسعار النفط العالمية.

الاستثمارات الدولية: عراق مستقر يجذب الاستثمارات الدولية في مختلف القطاعات، مما يعزز النمو الاقتصادي العالمي.

التجارة الدولية: موقع العراق الجغرافي يجعله مركزًا للتجارة بين آسيا وأوروبا، مما يعزز التجارة الدولية ويخفض تكاليف النقل.

ج.العلاقات الدولية:

الدور الإيجابي في المنظمات الدولية: عراق قوي يمكنه أن يلعب دورًا بناءً في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، مما يسهم في تعزيز التعاون الدولي والسلام.

المشاركة في مبادرات السلام: دولة مستقرة يمكنها أن تكون شريكًا فاعلًا في مبادرات السلام العالمية والمشاريع الإنسانية.

د.التنمية المستدامة:

مكافحة الفقر: استقرار العراق سيسهم في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يعزز الجهود الدولية في هذا المجال.

البيئة: إدارة جيدة للموارد الطبيعية في عراق مستقر تصب تسهم في الجهود الدولية لمكافحة التغيرات المناخية وحماية البيئة.

ثامناً: الاستراتيجية الوطنية للاستجابة

يقتضي من الدول الواعية والفاعلة أن تستوعب روح العصر وتحدياته وتعقيداته، ومن ثم الإنطلاق إلى صناعة إرادة وطنية للاستجابة المقتدرة، وفيما يأتي توضيح مثال لمعالم الوجهة الاستراتيجية لهذا الغرض:

أ. **تحليل السياق الدولي والإقليمي/ الوعي والتحليل:** يجب فهم وتحليل السياق الدولي والإقليمي بعناية، بما في ذلك دراسة مصالح الدول والجهات المختلفة وتأثيراتها المحتملة.

ب. **التعاون الدولي والإقليمي:**

التحالفات الاستراتيجية: بناء تحالفات استراتيجية مع الدول التي تتشارك مصالح مشتركة مع العراق وتعزيز التعاون الإقليمي.

التعاون الأمني: تعزيز التعاون الأمني مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية لمكافحة الإرهاب والتحديات الأمنية.

ج. **تعزيز القدرات الداخلية:**

الاستقرار السياسي: تعزيز الاستقرار السياسي الداخلي من خلال إصلاحات سياسية وتطوير بنية الحكم.

التنمية الاقتصادية: تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تعزيز الاستثمارات في قطاعات متنوعة.

التعليم والتكنولوجيا: الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا لتعزيز التنمية البشرية والقدرات التكنولوجية.

د. **الدبلوماسية الفعالة:**

التواصل الدبلوماسي: تطوير شبكة دبلوماسية فعالة تعمل على تعزيز صورة العراق دوليًا وتعزيز العلاقات مع الدول المختلفة.

الدبلوماسية العامة: استخدام الدبلوماسية العامة ووسائل الإعلام لتعزيز الصورة الإيجابية للعراق وزيادة الوعي الدولي بالسياسات العراقية.

هـ. **الإدارة الأمنية والوقائية:**

الأمن الداخلي: تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية وتطوير استراتيجيات وقائية لمواجهة التهديدات.

المشاركة المجتمعية: إشراك المجتمع المحلي في جهود مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار.

و. **التقييم والمراجعة المستمرة:**

التقييم الدوري: إجراء تقييم دوري للمخططات والسياسات وتعديلها بناءً على المستجدات الدولية والإقليمية.

التخطيط الاستراتيجي: تطوير خطط استراتيجية مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الدولية.

ز. **تعزيز الوحدة الوطنية**:

التوازن السياسي: ضمان تمثيل متوازن لجميع الطوائف والمجموعات العرقية في الحكومة والمؤسسات الوطنية، وفقاً للدستور.

التنمية المتوازنة: توزيع مشاريع التنمية والاستثمارات بشكل عادل بين جميع المناطق لضمان التنمية المتوازنة، بحسب الدستور.

ح. **الإصلاحات الاقتصادية**:

تنويع الاقتصاد: تنويع مصادر الدخل الوطني بعيداً عن النفط من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية.

الإصلاحات الهيكلية: تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتحسين بيئة الأعمال.

مصادر مهمة

كتب عربية

محمد عبد الجبار الشبوط، المؤامرة الكبرى على العراق، 2010، دار الرافدين، بغداد، العراق.

عبد الله النفيسي، العراق: المخططات السرية، 2015، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

عبد الرزاق السامرائي، العراق بين المخططات والمؤامرات، 2012، دار الحكمة، بغداد، العراق.

طالب البغدادي، العراق والمخططات السرية، 2009، دار الشروق، القاهرة، مصر.

كتب أجنبية

1. Peter Harling & Hamid S. Al-Lawi ،Iraq: The Secret War Plans, 2008, Palgrave Macmillan, New York, USA.
2. Patrick Cockburn, The Occupation: War and Resistance in Iraq, 2006, Verso Books, London, UK.

3. Michael R. Gordon & Bernard E. Trainor, Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq, 2006 , Pantheon Books, New York, USA.
4. Anthony H. Cordesman, The Iraq War: Strategy, Tactics, and Military Lessons, 2003, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, D.C., USA.

قادة الدوّل..
سُبُل الصناعة

المحاضرة السادسة والثلاثون

قادة الدولة.. سُبُل الصناعة

"بالوعاةُ القادة، تنبعث الإرادة وتتوطّد السيادة وتسمو الريادة"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: لماذا برامج التدريب القيادي؟

تعتبر برامج التدريب القيادي من أهم البرامج الاستراتيجية للدول لعدة أسباب مهمة:

1. **تطوير القادة الفعّالين:** تساهم برامج التدريب القيادي في تطوير القادة القادرين على تحقيق رؤى وأهداف الدولة بفعالية. فهي تمنح القادة المهارات والمعرفة اللازمة للتعامل مع التحديات المعقدة واتخاذ القرارات الصائبة.

2. **تعزيز الابتكار والتنمية:** تشجع برامج التدريب القيادي على التفكير الإبداعي والابتكار في جميع المجالات، مما يسهم في تطوير الاقتصاد والتكنولوجيا والمجتمع بشكل عام.

3. **تعزيز الاستدامة والاستقرار:** من خلال تطوير قادة قادرين على التعامل مع التحديات الوطنية والعالمية بشكل فعّال، تساهم برامج التدريب القيادي في تحقيق الاستدامة والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

4. **تحفيز النمو الاقتصادي:** يمكن للقادة المدربين بشكل جيد أن يحفزوا النمو الاقتصادي من خلال تنمية البنية التحتية، ودعم الابتكار، وتعزيز بيئة الأعمال الصحية.

5. **تعزيز الثقة والشفافية:** يؤدي توفير برامج التدريب القيادي إلى بناء ثقة الجماهير في الحكومة والمؤسسات، وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة.

6. **تعزيز التنافسية الوطنية:** من خلال تطوير مهارات القادة وزيادة كفاءتهم، يمكن للدولة تحسين تنافسيتها على المستوى الإقليمي والعالمي.

7. **تحقيق التنمية المستدامة:** يسهم تطوير القادة في مجالات مثل البيئة والتعليم والصحة في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين.

بشكل عام، تعتبر برامج التدريب القيادي استثمارا استراتيجيًا يسهم في تحقيق الأهداف الوطنية وتعزيز تطور الدولة على المدى البعيد، وهي تمثل الركيزة الأساسية لبناء مستقبل مزدهر ومستدام.

يترتب على استثمار الدولة في تطوير القيادة وإعداد القادة على المستوى الوطني يترتب عليه العديد من الفوائد والعوائد التي تنعكس إيجابيًا على المجتمع والدولة بشكل عام، وتشمل:

أ. **سياسيًا:**

- تعزيز الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة من خلال تطوير قادة قادرين على التعامل مع التحديات السياسية بفعالية.
- بناء ثقة المواطنين في النظام السياسي وتعزيز الشفافية والمشاركة المدنية.

ب. **اقتصاديًا:**

- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير البنية التحتية ودعم الابتكار وريادة الأعمال.
- زيادة فرص العمل وتحسين مستوى الدخل الوطني من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة بإدارة قيادية فعّالة.

ج. **تنمويًا:**

- تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير البنية التحتية وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الحيوية وتحسين جودة الخدمات العامة.
- تعزيز التعليم والصحة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين.

د. **اجتماعيًا:**

- تعزيز التضامن الاجتماعي والمساواة وتقليل الفجوات الاجتماعية من خلال توفير فرص متساوية للجميع.
- تطوير مهارات التواصل وبناء العلاقات الاجتماعية الإيجابية داخل المجتمع.

هـ. **فكريًا وثقافيًا:**

- تعزيز الوعي الثقافي والفكري من خلال تشجيع الإبداع والابتكار وتطوير الثقافة الوطنية.
- دعم البحث العلمي والتكنولوجيا ونقل المعرفة والتكنولوجيا من خلال تطوير القادة في هذه المجالات.

هذه الفوائد والعوائد لا تقتصر على الجوانب المذكورة فقط، بل تشكل نقاط الانطلاق لبناء مجتمع مزدهر ومستدام يستفيد من تطور وتقدم القادة على المستوى الوطني في جميع الجوانب الحيوية.

ثانياً: مؤشرات الفجوة القيادية

هنالك بعض المؤشرات والعلامات التي قد تشير إلى نقص وضعف القيادات في العراق، سواء في القطاعات الرسمية أو غير الرسمية، وفي مختلف المجالات، منها:

أ. **تفشي الفساد:** انتشار الفساد في مؤسسات الدولة وغيرها من المنظمات يشير إلى ضعف القيادات في مكافحته وفي فرض النظام والشفافية.

ب. **ضعف الأداء الإداري:** عدم القدرة على تحقيق الأهداف المحددة، وتنفيذ السياسات بكفاءة، وإدارة الموارد بفعالية، يشير إلى نقص في القيادة الإدارية.

ج. **انقطاع الاتصال:** عدم قدرة القادة على التواصل بفعالية مع الموظفين والجمهور، وعدم قدرتهم على توجيه رسائل واضحة وملهمة يمكن أن يشير إلى ضعف في القيادة الاتصالية.

د. **تدهور الخدمات العامة:** انخفاض جودة الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية يمكن أن يكون علامة على عدم فعالية القيادة في تحقيق التقدم وتلبية احتياجات المواطنين.

هـ. **تقويض حقوق الإنسان:** انتهاك حقوق الإنسان وانعدام العدالة الاجتماعية يشير إلى فشل القيادة في تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع.

و. **تأخر في التنمية الاقتصادية:** عدم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وارتفاع معدلات البطالة والفقر يمكن أن تكون نتيجة لقيادة ضعيفة في القطاع الاقتصادي.

ز. **ضعف الرؤية والتخطيط:** عدم وجود رؤية واضحة للمستقبل وخطط عمل فعالة لتحقيقها يمكن أن يشير إلى نقص في القيادة الاستراتيجية.

ح. **التشدد السياسي والتقسيم الطائفي:** تأثير الانقسامات السياسية والطائفية على الاستقرار السياسي والاجتماعي يمكن أن يشير إلى ضعف في القيادة الوطنية والمصلحة العامة.

هذه بعض العلامات التي يمكن أن تشير إلى نقص وضعف القيادات في العراق في مختلف المجالات والقطاعات، والتي يجب مراعاتها ومعالجتها لتعزيز التنمية والاستقرار في البلاد.

ثالثاً: المناهج الفعّالة

هناك العديد منالمناهج المحددة والموثوقة التي تستخدم لصناعة وتأهيل قادة التغيير والإصلاح والنهضة الوطنية، منها:

أ. **منهجية قيادة التغيير الاستراتيجي**: تركز هذه المنهجية على تطوير قدرات القادة في تحليل الوضع الحالي، ووضع رؤية مستقبلية، وتنفيذ استراتيجيات فعالة لتحقيق التغيير المطلوب. واحدة من الأساليب الشهيرة في هذا الصدد هي منهجية "كوتلر للتغيير" (Kotter's Change Model).

ب. **منهجية التنمية القيادية**: تركز هذه المنهجية على تطوير مهارات القيادة الفردية والجماعية، بما في ذلك الاتصال الفعّال، وإدارة الفريق، واتخاذ القرارات. من الأمثلة على المناهج الشهيرة في هذا المجال هي "نموذج قيادة هيرمان" (Hersey's Leadership Model) و"نموذج بلاك وموتن" (Blake and Mouton's Managerial Grid).

ج. **منهجية تطوير المهارات الشخصية**: تركز هذه المنهجية على تطوير مجموعة متنوعة من المهارات الشخصية الضرورية للقادة، مثل التواصل الفعّال، وحل المشكلات، والابتكار. واحدة من المناهج الشهيرة في هذا الصدد هي "نموذج بلوم لتكوين الأهداف" (Bloom's Taxonomy).

د. **منهجية الحوكمة والشفافية**: تركز هذه المنهجية على تطوير مهارات الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. يمكن أن تشمل هذه المناهج الدورات التدريبية حول القوانين والأنظمة المحلية والدولية المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد.

رابعاً: القيادة من الجذور

لصناعة قادة للدولة والمجتمع العراقي بالعدد الكافي وبالنوعية الرصينة، يجب على الحكومة والمؤسسات العراقية اتخاذ عدة إجراءات والتركيز على مجموعة متنوعة من المجالات والقطاعات. الخطوات التي يمكن اتخاذها بهذا الاتجاه هي:

أ. **تطوير التعليم**: تعزيز جودة التعليم منذ المراحل الابتدائية حتى التعليم العالي، بما يشمل تحديث المناهج وتطوير مهارات التدريس وتوفير البنية التحتية اللازمة.

ب. **تعزيز التدريب والتطوير**: تقديم برامج تدريبية وتطويرية متخصصة في مجالات القيادة، وإدارة التغيير، والابتكار، والحوكمة، والتنمية الشخصية.

ج. **تعزيز القيم والأخلاقيات**: تشجيع ثقافة النزاهة والمسؤولية الاجتماعية والاحترام المتبادل، وذلك من خلال التعليم والتوعية الثقافية.

د. **توفير الفرص المتساوية**: ضمان المساواة في الفرص لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات، للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هـ. **تشجيع الابتكار وريادة الأعمال**: دعم وتشجيع الشباب والمبتكرين لتطوير مشاريعهم الريادية والابتكارية التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و. **تعزيز الحوكمة الرشيدة**: تطوير أنظمة حوكمة فعالة في المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لضمان الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.

ز. **تعزيز الصحة والرعاية الاجتماعية**: توفير الرعاية الصحية الجيدة والخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، وتطوير برامج لتعزيز الصحة النفسية والعافية.

ح. **تعزيز القطاعات الحيوية**:تطوير القطاعات الحيوية مثل الصناعة، والزراعة، والطاقة، والتكنولوجيا، والسياحة، وتقديم الدعم للمشاريع ذات الأثر الكبير.

هذه الخطوات تسلط الضوء على المجالات الرئيسية التي يجب التركيز عليها لصناعة قادة للدولة والمجتمع العراقي بالعدد الكافي وبالنوعية الرصينة، مما يسهم في تحقيق التنمية والاستقرار في البلاد.

خامساً: مجالات الاختصاص القيادية

أ. **السياسة:**

- تعزيز الديمقراطية وتعزيز مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار.
- تطوير القيادة السياسية الفاعلة والمسؤولة.
- تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الحوار والتفاهم الوطني.

ب. **الاقتصاد:**

- تعزيز الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.
- تطوير سياسات اقتصادية فعّالة لمكافحة البطالة وتعزيز التنمية الاجتماعية.
- تعزيز التجارة الدولية وتنويع مصادر الدخل الوطني.

ج. **الفكر:**

- تعزيز ثقافة الحوار والاحترام المتبادل بين الثقافات والمجتمعات.
- تشجيع الابتكار الفكري والتنوع الفكري والابداع الثقافي.
- دعم وتشجيع البحث العلمي وتطوير المعرفة والثقافة العامة.

د. **التنمية:**

- تعزيز التنمية المستدامة في جميع المجالات بما يضمن الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين جودة الحياة وتلبية احتياجات السكان في مجالات الصحة والتعليم والسكن والخدمات الأساسية.

- تعزيز المشاركة المجتمعية وتفعيل دور المجتمع المدني في عمليات التنمية المحلية.

هـ. **التحول الرقمي:**

- تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الوصول إلى خدمات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات.
- تعزيز التعليم الرقمي وتطوير مهارات الشباب في مجال التكنولوجيا.
- دعم ريادة الأعمال الرقمية وتشجيع الابتكار التكنولوجي.

و. **الذكاء الاصطناعي:**

- تطوير السياسات والإطارات القانونية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة أخلاقية ومسؤولة.
- تعزيز البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مختلف القطاعات.
- تدريب الكوادر الوطنية على استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي بفعالية.

ز. **التغيير:**

- تعزيز ثقافة التغيير والابتكار وتشجيع القادة على تطبيق التغيير بشكل فعّال.
- تطوير استراتيجيات لإدارة التغيير وتخطيط عمليات التحول بشكل فعّال.
- تقديم الدعم الفني والاستشاري للمنظمات والقادة في تطبيق عمليات التغيير.

ح. **الريادة:**

- تشجيع ثقافة الريادة وتطوير مهارات ريادة الأعمال بين الشباب والمبتكرين.
- توفير برامج دعم وتمويل للمشاريع الريادية وتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- تطوير بيئة ملائمة لنمو وازدهار الشركات الناشئة والمبتكرة.

ط. **الابداع والابتكار:**

- تعزيز ثقافة الابتكار وتشجيع الأفكار الجديدة والمبتكرة في جميع المجالات.
- توفير الدعم والموارد لتطوير وتنفيذ المشاريع الابتكارية والإبداعية.
- تطوير مراكز البحث والتطوير لتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا.

سادساً: خطط التدريب القيادي

يتطلب تدريب القادة على المجالات المذكورة خططاً تدريبية متخصصة ومتكاملة تشمل عدة مراحل وطرق تدريبية متنوعة:

أ. **تحليل الاحتياجات:**

- يبدأ التدريب بتحليل احتياجات القادة والمؤسسات، مما يتيح تحديد المهارات والمعرفة المطلوبة في كل مجال.
- يتضمن هذا التحليل مراجعة الأداء الحالي وتحديد الثغرات والمجالات التي يحتاج فيها القادة إلى التطوير.

ب. **تصميم البرامج التدريبية:** يتم بناء البرامج التدريبية بناءً على نتائج تحليل الاحتياجات، مع تحديد الأهداف الرئيسية والمحتوى البرمجي والأساليب التدريبية المناسبة.

ج. **تنفيذ البرامج التدريبية:**

- يشمل هذا المرحلة تقديم البرامج التدريبية المصممة بشكل دوري ومنتظم.
- يمكن تنفيذ البرامج التدريبية عبر وسائل مختلفة مثل الورش العملية، والدورات التدريبية، والمحاضرات، والتدريب عن بعد.

د. **استخدام الحالات العملية والمواقف الواقعية:** يتم تضمين الحالات العملية والمواقف الواقعية في التدريب لتمكين القادة من تطبيق المفاهيم والمهارات المكتسبة في بيئة واقعية.

هـ. **التقييم والمتابعة:**

- يجب إجراء تقييم دوري لأداء القادة وتطويرهم بناءً على نتائج التقييم.
- تشمل هذه المرحلة تقديم التغذية الراجعة الفعّالة وتوفير الدعم اللازم للقادة في تحسين أدائهم.

و. **تطوير مهارات القيادة:** يجب توفير التدريب على مهارات القيادة مثل التواصل الفعال، وإدارة الوقت، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات.

ز. **التدريب المخصص والمتخصص:** يمكن تقديم التدريب المخصص والمتخصص لمجموعات القادة وفقًا لاحتياجاتهم الخاصة ومجالات عملهم المحددة.

ح. **استخدام التكنولوجيا:** يمكن استخدام التكنولوجيا في تنفيذ التدريب عن بعد، وتوفير الموارد التعليمية عبر الإنترنت، واستخدام التطبيقات التعليمية الرقمية.

سابعاً: البرنامج الوطني للتنمية القيادية

ان مقترح مشروع وبرنامج وطني استراتيجي شامل ومتكامل لتنمية القادة يمكن أن يكون عبارة عن مبادرة تهدف إلى تعزيز قدرات القيادة في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، وفقاً للإطار الاتي:

❖ **اسم المشروع**:برنامج قادة للمستقبل

❖ **الأهداف**:

أ. اكتشاف وتطوير المرشحين الموهوبين للقيادة في القطاعين الحكومي وغير الحكومي.

ب. تأهيل القادة الحاليين والمرشحين للقيادة من خلال تطوير مهاراتهم ومعرفتهم.

ج. ضمان استمرارية واستدامة القادة الناجحين من خلال دعمهم وتوجيههم.

❖ **مكونات المشروع**:

أ. **برنامج اكتشاف المواهب**:

- إطلاق حملات ومبادرات للتعريف بمفهوم القيادة وتشجيع المواهب على التقدم للمشاركة في البرنامج.
- إجراء اختبارات تقييمية ومقابلات شخصية لتحديد المرشحين المناسبين للقيادة.

ب. **برنامج تطوير القادة**:تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي متكامل يشمل مجموعة متنوعة من المواضيع مثل ال...

وبغية تنفيذ المشروع والبرنامج الوطني الاستراتيجي لتطوير القادة في العراق، يمكن تنظيم مجموعة متنوعة من البرامج التدريبية التي تستهدف تطوير مهارات القيادة وتعزيز القدرات الشخصية والمهنية للقادة المشاركين:

أ. **برنامج تطوير القيادة**:

- يشمل تدريب القادة على مهارات القيادة الأساسية مثل التوجيه والتحفيز واتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- يتناول أيضاً مواضيع مثل إدارة الفريق، والتواصل الفعال، وبناء العلاقات.

ب. **برنامج التنمية الشخصية**:يركز على تطوير مهارات القادة في مجالات مثل إدارة الوقت، والتفكير الإبداعي، وحل المشكلات، وتنمية الثقة بالنفس.

ج. **برنامج التنمية المهنية**:يتناول تطوير المهارات المهنية الخاصة بمجال عمل القادة، مثل التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المشاريع، وتحليل البيانات.

د. **برنامج الاتصال والتواصل**:يهدف إلى تطوير مهارات التواصل الفعّال مع الفرق العاملة والجمهور، وإدارة النزاعات، وبناء العلاقات.

هـ. **برنامج القيادة التحويلية:** يركز على تطوير القدرة على إثراء البيئة التنظيمية وتحفيز التغيير والتحول بشكل إيجابي.

و. **برنامج إدارة الاجتماعات والعروض التقديمية:** يتناول كيفية تخطيط وإدارة الاجتماعات بشكل فعّال، وتقديم العروض التقديمية بثقة ووضوح.

ز. **برنامج التحليل الاستراتيجي:** يشمل تعلم كيفية تحليل البيانات والمعلومات بشكل استراتيجي لاتخاذ القرارات الصائبة.

ح. **برنامج التنمية القيادية للمراقبين والمدراء:** يتناول كيفية تطوير وإدارة الفرق وتحفيزها لتحقيق الأهداف المؤسسية.

ط. **برنامج التغيير والابتكار:** يهدف إلى تطوير قدرات القادة في تحديد فرص التغيير وتنفيذ الابتكارات داخل المؤسسة.

ي. **برنامج إدارة الأزمات واتخاذ القرارات الحاسمة:** يتعلم القادة كيفية التعامل مع الأزمات بشكل فعّال واتخاذ القرارات الصعبة في الظروف الصعبة.

ثامناً: مناخ صناعة القيادة

ان عملية صناعة قادة التغيير والإصلاح والنهضة الوطنية الشاملة في العراق تتطلب جهودًا متعددة المجالات والمستويات، بحيث يجب أن تتضمن:

أ. **تعليم وتدريب القادة:** توفير التعليم والتدريب اللازم للقادة في مجالات القيادة، وإدارة التغيير، وتطوير المهارات الشخصية والاجتماعية.

ب. **تشجيع الابتكار والابداع:** تعزيز بيئة تشجيعية للابتكار والإبداع في مختلف القطاعات، وتوفير الدعم للمبادرات الجديدة والمشاريع الريادية.

ج. **تشجيع الشفافية ومكافحة الفساد:** اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في القطاع العام والخاص.

د. **تعزيز الحوكمة الرشيدة:** تطوير أنظمة حوكمة رشيدة في المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لضمان الاستدامة والفاعلية.

هـ. **تعزيز التعاون الوطني:** تشجيع التعاون والتضامن الوطني بين مختلف الفئات والقطاعات في المجتمع العراقي.

و. **تعزيز القيم الوطنية:** تعزيز القيم الوطنية والمواطنة الفاعلة من خلال التعليم والتوعية الثقافية.

ز. **تعزيز التنمية المستدامة:** تطوير استراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات بما يحقق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

ح. **تشجيع المشاركة المجتمعية:** دعم وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات العامة.

تاسعاً: الاستثمار الوطني في القادة

ان الاستثمار في صناعة قيادات وطنية في كل من القطاع العام والقطاع الخاص يحقق عوائد وطنية كبيرة تتجلى في عدة أبعاد تشمل التنمية الاقتصادية، الاستقرار السياسي، التنمية الاجتماعية، والابتكار الثقافي والفكري، منها:

❖ **في القطاع العام:**

أ. **تحسين جودة الحوكمة:**تطوير قيادات فعّالة يمكن أن يعزز الحوكمة الرشيدة والشفافية في الإدارة العامة، مما يؤدي إلى تحسين إدارة الموارد العامة، وتقليل الفساد، وزيادة الثقة في المؤسسات الحكومية.

ب. **تعزيز الاستقرار السياسي:**قادة مدربون جيدًا يمكنهم التعامل بفعالية مع التحديات السياسية المعقدة، وتعزيز الاستقرار السياسي، وتسهيل عمليات الانتقال السلمي للسلطة.

ج. **كفاءة تقديم الخدمات العامة:**يمكن للقادة الأكفاء تحسين كفاءة وفعالية الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والنقل، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين.

د. **تحقيق التنمية المستدامة:**القادة المؤهلون يمكنهم توجيه السياسات نحو التنمية المستدامة، مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق توازن طويل الأجل.

❖ **في القطاع الخاص:**

أ. **تعزيز النمو الاقتصادي:**قادة قويون في القطاع الخاص يمكنهم دفع عجلة الابتكار وزيادة الإنتاجية، مما يسهم في النمو الاقتصادي المستدام وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ب. **خلق فرص عمل:**القيادة الفعّالة في الشركات يمكن أن تؤدي إلى توسع الأعمال وزيادة فرص العمل، مما يساهم في تقليل البطالة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

ج. **جذب الاستثمارات:**بيئة أعمال مستدامة ومدارة بشكل جيد تجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويزيد من الثقة في الاقتصاد الوطني.

د. **تحسين تنافسية الشركات:**تطوير قادة مؤهلين يعزز من قدرة الشركات على التنافس على المستويين الإقليمي والدولي، مما يفتح أسواقًا جديدة ويزيد من الصادرات.

❖ **النتائج المشتركة للقطاعين في العائد الوطني للاستثمار في القيادة يتمثل:**

أ. **تنمية رأس المال البشري**:الاستثمار في التدريب القيادي يعزز من رأس المال البشري، حيث يصبح الأفراد أكثر مهارة وكفاءة، مما ينعكس إيجابًا على الإنتاجية والإبداع في كلا القطاعين.

ب. **الاستجابة للتحديات المتغيرة**:قادة مدربون يمكنهم التكيف بسرعة مع التغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، مما يزيد من مرونة واستدامة المؤسسات.

ج. **تعزيز التعاون بين القطاعين**:يمكن للقادة المؤهلين في كلا القطاعين العمل معًا بشكل أكثر فعالية لتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة، مثل التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية.

د. **تعزيز الابتكار والإبداع**:القادة المدربون على الابتكار يمكنهم تعزيز ثقافة الإبداع في المؤسسات، مما يؤدي إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق المتغيرة.

❖ **أمثلة واقعية للاستثمار في القيادة:**

أ. **سنغافورة**:استثمرت سنغافورة بشكل كبير في تطوير قادتها، مما ساعد في تحويلها من دولة صغيرة ذات موارد محدودة إلى مركز اقتصادي عالمي مزدهر.

ب. **دول الشمال الأوروبي**:تُعرف دول مثل السويد والنرويج بفلسفتها في تطوير القادة، مما أسهم في تحقيق مستويات عالية من الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدام.

ان الاستثمار في صناعة القيادات الوطنية في القطاعين العام والخاص يعزز بشكل كبير من القدرات التنافسية للدولة، ويؤدي إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين، ويدعم التنمية المستدامة. إنه استثمار طويل الأجل يؤتي ثماره عبر تعزيز الاستقرار السياسي، النمو الاقتصادي، والابتكار في جميع جوانب المجتمع.

عاشراً: تجارب دولية.. قصص نجاح مماثلة

بالامكان انتخاب أفضل الدول في العالم في إعداد وتدريب القادة وتأهيلهم، تشمل: سنغافورة، الولايات المتحدة، السويد، كندا، وألمانيا. هذه الدول تتميز بهياكل تنظيمية متقدمة ومنهجيات وبرامج تدريبية متميزة، وبالامكان إيضاح مجموعة تفاصيل عن هذه الدول وكيفية تنظيمها وتدريبها للقادة:

أ. **سنغافورة:**

- **الهيكل التنظيمي:**
  - **مؤسسات رئيسية:** المعهد المدني للخدمة العامة، أكاديمية سنغافورة للإدارة.
  - **نهج متعدد المستويات:** يشمل التدريب الأولي، التدريب المستمر، وبرامج القيادة المتقدمة.

- **المنهجية والبرامج:**
  - **برامج التدريب المكثف:** برامج تدريبية قصيرة الأجل تركز على تطوير مهارات القيادة والإدارة.
  - **التدريب العملي:** يشمل برامج التبادل الدولي، والتدريب الميداني في مؤسسات حكومية ودولية.
  - **التركيز على الكفاءات:** تطوير المهارات الأساسية مثل التفكير الاستراتيجي، وحل المشكلات، والابتكار.

ب. **الولايات المتحدة:**

- **الهيكل التنظيمي:**
  - **مؤسسات رئيسية:** أكاديمية القيادة الفيدرالية (FLA)، مراكز القيادة في الجامعات مثل جامعة هارفارد (Harvard Kennedy School).
  - **برامج حكومية وخاصة:** تشمل برامج تديرها الوكالات الحكومية والشركات الخاصة.
- **المنهجية والبرامج:**
  - **برامج التعليم التنفيذي:** برامج مثل تلك التي تقدمها جامعة هارفارد وجامعة ستانفورد، تستهدف قادة المستقبل في القطاعين العام والخاص.
  - **التدريب المستمر:** برامج تطوير مستمرة تهدف إلى تحسين مهارات القيادة على مدى الحياة المهنية.
  - **التوجيه والإرشاد:** برامج التوجيه الفردي التي تربط القادة الجدد بقادة ذوي خبرة.

ج. **السويد:**

- **الهيكل التنظيمي:**
  - **مؤسسات رئيسية:** المعهد السويدي للإدارة العامة (SIPU)، برامج القيادة في الجامعات السويدية.
  - **نهج تعاوني:** يشتمل على التعاون بين القطاعين العام والخاص، ومؤسسات التعليم العالي.
- **المنهجية والبرامج:**
  - **التعليم القائم على المشاريع:** برامج تعتمد على مشروعات حقيقية لتطوير مهارات القادة.
  - **التركيز على الاستدامة:** إدراج موضوعات الاستدامة في برامج التدريب القيادي.

- **القيادة التحويلية**: برامج تهدف إلى تطوير القادة القادرين على إدارة التغيير بشكل فعال.

د. **كندا:**

- **الهيكل التنظيمي:**
  - **مؤسسات رئيسية:** مدرسة القيادة الكندية (Canada School of Public Service)، برامج القيادة في الجامعات الكندية.
  - **نهج شمولي:** يشمل التدريب النظري والتطبيقي والتعلم مدى الحياة.
- **المنهجية والبرامج:**
  - **التدريب المتكامل:** برامج تدريبية تدمج بين التدريب عبر الإنترنت والتدريب الميداني.
  - **الشراكات الدولية:** برامج تعاون مع مؤسسات تعليمية دولية لتبادل الخبرات.
  - **التركيز على القيم:** تعزيز القيم الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية في التدريب القيادي.

هـ. **ألمانيا:**

- **الهيكل التنظيمي:**
  - **مؤسسات رئيسية:** الأكاديمية الاتحادية للإدارة العامة (BAköV)، برامج القيادة في الجامعات الألمانية.
  - **نهج مركزي:** تنظيم برامج التدريب على مستوى الحكومة الفيدرالية والولايات.
- **المنهجية والبرامج:**
  - **برامج التعليم المزدوج:** الجمع بين الدراسة الأكاديمية والتدريب العملي.
  - **التركيز على الجودة:** برامج تركز على الجودة والكفاءة في الإدارة.
  - **القيادة الصناعية:** برامج تدريب للقادة في القطاع الصناعي، بالتعاون مع الشركات الكبرى.

تتميز هذه الدول بهياكل تنظيمية قوية ومنهجيات تدريبية مبتكرة ومتكاملة تهدف إلى إعداد قادة فعّالين قادرين على مواجهة التحديات المختلفة. تشمل المنهجيات التدريبية التعليم التنفيذي، التدريب العملي، التوجيه والإرشاد، الشراكات الدولية، والتركيز على الاستدامة والقيم الأخلاقية. تقدم هذه الدول نماذج يمكن الاستفادة منها في تطوير برامج تدريبية فعّالة للقادة في أي دولة ومنها العراق.

الحادي عشر: المؤسسات القيادية المختصة

توجد في الدول التي تتميز بإعداد وتدريب القادة بشكل فعّال، جهات حكومية ومؤسسات متخصصة تتولى تنظيم هذه العملية،بالإضافة إلى ذلك، توجد تشريعات وسياسات تدعم هذا النظام، وعلى سبيل المثال:

أ. **سنغافورة:**

- **الجهات المسؤولة:**
  - **المعهد المدني للخدمة العامة (CSC)**: المؤسسة الرئيسية لتدريب القادة الحكوميين.
  - **أكاديمية سنغافورة للإدارة (SIM)**: تقدم برامج تدريبية متخصصة في القيادة والإدارة.
- **التشريعات والسياسات:**
  - **قانون الخدمة العامة:** ينظم إدارة وتطوير موظفي الخدمة العامة بما في ذلك التدريب القيادي.
  - **السياسات الحكومية للتطوير المهني**: تتضمن خطط التطوير المهني المستمر للقادة في القطاع العام.

ب. **الولايات المتحدة:**

- **الجهات المسؤولة:**
  - **أكاديمية القيادة الفيدرالية (FLA)**: تابعة لمكتب إدارة شؤون الموظفين (OPM) وتقدم برامج تدريبية للقادة الفيدراليين.
  - **جامعات ومعاهد تعليمية**: مثل جامعة هارفارد (Harvard Kennedy School) التي تقدم برامج تعليمية وتدريبية للقادة.
- **التشريعات والسياسات:**
  - **قانون إصلاح الخدمة المدنية لعام 1978**: يشمل أحكامًا لتطوير وتدريب موظفي الحكومة الفيدرالية.
  - **برنامج القيادة التنفيذي (SES)**: يشمل سياسات وإجراءات لتطوير القادة التنفيذيين في الحكومة الفيدرالية.

ج. **السويد:**

- **الجهات المسؤولة:**
  - **المعهد السويدي للإدارة العامة (SIPU)**: يقدم برامج تدريبية للقادة الحكوميين.
  - **جامعات ومعاهد تعليمية**: مثل جامعة ستوكهولم التي تقدم برامج القيادة.
- **التشريعات والسياسات:**
  - **قانون الخدمة العامة**: ينظم تطوير وتدريب موظفي الخدمة العامة.
  - **السياسات الوطنية للتعليم المستمر**: تركز على تطوير المهارات القيادية على مدار الحياة المهنية.

د. **كندا:**

- **الجهات المسؤولة:**
  - **مدرسة القيادة الكندية (Canada School of Public Service)**: تقدم برامج تدريبية لموظفي الخدمة العامة.
  - **جامعات ومعاهد تعليمية**: مثل جامعة تورنتو التي تقدم برامج متقدمة في القيادة.
- **التشريعات والسياسات:**

قانون الخدمة العامة: يشمل أحكامًا لتطوير وتدريب موظفي الحكومة الفيدرالية.

- **سياسة التنمية المستمرة للموظفين**: تدعم التدريب المستمر وتطوير القيادات في القطاع العام.

هـ. **ألمانيا:**

- **الجهات المسؤولة:**
  - **الأكاديمية الاتحادية للإدارة العامة (BAköV)**: تقدم برامج تدريبية للقادة الحكوميين.
  - **جامعات ومعاهد تعليمية**: مثل جامعة مانهايم التي تقدم برامج في القيادة والإدارة.
- **التشريعات والسياسات:**
  - **قانون الخدمة المدنية**: ينظم تطوير وتدريب موظفي الخدمة المدنية.
  - **السياسات الفيدرالية لتطوير القيادات**: تتضمن برامج ومبادرات لتطوير القيادات في الحكومة الاتحادية والولايات.

توجد في هذه الدول هياكل تنظيمية قوية تديرها مؤسسات حكومية متخصصة في التدريب القيادي، بالإضافة إلى جامعات ومعاهد تعليمية تساهم في هذا المجال. تُدعم هذه الهياكل بتشريعات وسياسات وطنية تهدف إلى تعزيز تطوير القيادة على جميع المستويات. تُظهر هذه النماذج كيف يمكن للدول تنظيم وتطوير برامج تدريبية فعّالة لإعداد قادة قادرين على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

الثاني عشر: الجودة والاعتمادية

تتأسسمعايير الجودة والاعتمادية التي تعتمدها الدول المتقدمة لتنظيم برامج وفعاليات تدريبية للقادة على مجموعة من العناصر الأساسية التي تضمن فعالية وكفاءة هذه البرامج، ونبين التفاصيل لكل من هذه المعايير في الدول المذكورة:

أ. **سنغافورة:**

- **معايير الجودة والاعتمادية:**
  - **اعتماد البرامج:** برامج تدريب القادة تخضع لاعتماد من قبل الجهات الرسمية مثل المعهد المدني للخدمة العامة (CSC) لضمان مطابقتها للمعايير الوطنية.
  - **تقييم الأداء:** استخدام مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتقييم فعالية البرامج التدريبية والتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة.
  - **مراجعة المناهج:** مراجعة دورية للمناهج الدراسية والتدريبية لضمان مواكبتها لأحدث التطورات في مجال القيادة والإدارة.
  - **التدريب القائم على الأدلة:** تصميم البرامج بناءً على أحدث الأبحاث والدراسات في مجال تطوير القيادة.

ب. **الولايات المتحدة:**

- **معايير الجودة والاعتمادية:**
  - **الاعتماد الأكاديمي:** برامج القيادة في الجامعات مثل جامعة هارفارد تخضع لاعتماد أكاديمي من هيئات مثل الجمعية الأمريكية للاعتماد (AACSB) وغيرها.
  - **التقييم الشامل:** استخدام أدوات تقييم شاملة مثل التقييم 360 درجة التي تشمل تقييمات من الزملاء والمشرفين والمشاركين أنفسهم.
  - **مراجعة البرامج:** مراجعة مستمرة للبرامج التدريبية وتحديثها بناءً على التغذية الراجعة من المشاركين والتغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية.

- **المعايير الفيدرالية**: برامج مثل تلك المقدمة من أكاديمية القيادة الفيدرالية (FLA) تتبع المعايير الفيدرالية المحددة من مكتب إدارة شؤون الموظفين (OPM).

ج. **السويد:**

- **معايير الجودة والاعتمادية:**

- **الجودة الأكاديمية**: الجامعات السويدية التي تقدم برامج القيادة تعتمد على نظام تقييم داخلي وخارجي لضمان جودة التعليم والتدريب.
- **التقييم المستمر**: استخدام تقييمات مستمرة تشمل التقييم الذاتي للمشاركين، بالإضافة إلى تقييمات من المدربين والزملاء.
- **التحديث الدوري**: تحديث البرامج التدريبية بشكل دوري لضمان تماشيها مع أحدث الممارسات والمعايير
- **الشفافية والمساءلة**: الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة في تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية.

د. **كندا:**

- **معايير الجودة والاعتمادية:**

- **الاعتماد الوطني**: البرامج التدريبية تعتمد من قبل جهات وطنية مثل مجلس اعتماد التعليم العالي في كندا.
- **مؤشرات الأداء**: استخدام مؤشرات أداء محددة لتقييم فعالية التدريب وتحقيق أهداف التنمية القيادية.
- **التقييم المبني على النتائج**: تقييم فعالية البرامج بناءً على النتائج الملموسة والأداء العملي للقادة بعد التدريب.
- **التغذية الراجعة المستمرة**: جمع التغذية الراجعة من المشاركين والمدربين بشكل مستمر لتحسين جودة البرامج.

هـ. **ألمانيا:**

- **معايير الجودة والاعتمادية:**

- **الجودة الأكاديمية والاعتمادية**: برامج القيادة تخضع لاعتماد من قبل هيئات مثل مؤسسة التعليم العالي الألمانية.

- **التقييم الشامل**: تطبيق التقييم 360 درجة لتقديم نظرة شاملة عن أداء المشاركين في البرامج التدريبية.
- **مراجعة المناهج بانتظام**: مراجعة وتحديث المناهج الدراسية والتدريبية بانتظام لضمان ملاءمتها لأحدث التطورات.
- **التدريب العملي**: التركيز على التدريب العملي والتجريبي لتعزيز التعلم التطبيقي ومهارات القيادة الفعلية.

الثالث عشر: التدريب القيادي الاختصاصي

من خلال الاطلاع الححيف على التجارب في الدول المتقدمة، لوحظ فصل التدريب القيادي العام عن التدريب القيادي الاختصاصي، وكذلك فصل التدريب القيادي للقطاع الحكومي عن التدريب القيادي للمجتمع والشباب والمرأة من خلال هياكل تنظيمية وبرامج مخصصة تلبي احتياجات كل فئة على حدة، مثالها:

أ. **سنغافورة**

- **فصل التدريب القيادي العام عن الاختصاصي:**
  - ❖ **التدريب القيادي العام:**
    - **المعهد المدني للخدمة العامة (CSC)**: يقدم برامج عامة لتطوير المهارات القيادية الأساسية التي يمكن تطبيقها في مختلف القطاعات.
    - **أكاديمية سنغافورة للإدارة (SIM)**: توفر برامج تدريبية تركز على المهارات الإدارية والقيادية العامة.
  - ❖ **التدريب القيادي الاختصاصي:**
    - **المعاهد المتخصصة**: مثل معهد التعليم الطبي لإعداد قادة في القطاع الصحي.
    - **برامج مخصصة**: برامج تدريبية موجهة نحو قطاعات معينة مثل التكنولوجيا، التمويل، وغيرها، تتضمن دورات متقدمة وورش عمل مخصصة.
- **فصل التدريب القيادي للقطاع الحكومي عن المجتمع والشباب والمرأة:**
  - ❖ **القطاع الحكومي:**
    - **برامج CSC**: تستهدف موظفي الحكومة وتغطي مواضيع مثل الحوكمة، السياسة العامة، والإدارة الحكومية.

- **برامج التبادل والتدريب العملي:** تتضمن إيفاد الموظفين الحكوميين إلى مؤسسات دولية لتبادل الخبرات.

❖ **المجتمع والشباب والمرأة:**

- **المجلس الوطني للشباب:** يوفر برامج تدريبية للشباب تركز على القيادة المجتمعية وريادة الأعمال.
- **برامج خاصة للمرأة:** مثل تلك المقدمة من منظمات غير حكومية وجامعات، تستهدف تمكين المرأة وتطوير مهاراتها القيادية في مختلف المجالات.

ب. **الولايات المتحدة:**

- **فصل التدريب القيادي العام عن الاختصاصي:**

❖ **التدريب القيادي العام:**

- **جامعة هارفارد (Harvard Kennedy School):** تقدم برامج تدريبية عامة في القيادة تشمل مهارات التفكير الاستراتيجي، التواصل، وإدارة الأزمات.
- **مؤسسات مثل أكاديمية القيادة الفيدرالية (FLA):** تقدم برامج عامة للموظفين الفيدراليين.

❖ **التدريب القيادي الاختصاصي:**

- **البرامج المتخصصة في الجامعات:** مثل برامج إدارة الأعمال (MBA) التي تركز على قطاعات محددة مثل التكنولوجيا، الرعاية الصحية، والتمويل.
- **مراكز الأبحاث والمعاهد التخصصية:** تقدم دورات وورش عمل تركز على مجالات محددة.

- **فصل التدريب القيادي للقطاع الحكومي عن المجتمع والشباب والمرأة:**

❖ **القطاع الحكومي:**

- **برنامج القيادة التنفيذي (SES):** برامج متقدمة للقادة الفيدراليين تركز على تطوير السياسات وإدارة الوكالات الحكومية.
- **معهد إدارة شؤون الموظفين (OPM):** يقدم برامج تدريبية لموظفي الحكومة على جميع المستويات.

❖ **المجتمع والشباب والمرأة:**

- **مبادرات مثل برنامج قادة المستقبل (Future Leaders Program)**:برامج للشباب تركز على تطوير المهارات القيادية المجتمعية والريادية.
- **منظمات غير حكومية مثل جمعية المرأة في القيادة (Women in Leadership)**:تقدم برامج مخصصة لتطوير وتمكين القيادات النسائية.

ج. **السويد:**

- **فصل التدريب القيادي العام عن الاختصاصي:**

❖ **التدريب القيادي العام:**

- **المعهد السويدي للإدارة العامة (SIPU)**: يوفر برامج عامة لتطوير القيادة في القطاع العام.
- **برامج التعليم المستمر في الجامعات**: تقدم دورات تدريبية عامة في القيادة والإدارة.

❖ **التدريب القيادي الاختصاصي:**

- **برامج متخصصة في الجامعات والمعاهد**: مثل برامج القيادة في مجال الرعاية الصحية، والتعليم، والبيئة.
- **مراكز التميز**: مثل مركز القيادة المستدامة الذي يركز على القيادة في المجالات البيئية.

- **فصل التدريب القيادي للقطاع الحكومي عن المجتمع والشباب والمرأة:**

❖ **القطاع الحكومي:**

- **برامج SIPU**: تستهدف القادة في القطاع الحكومي وتغطي مواضيع مثل السياسة العامة، الإدارة العامة، والحوكمة.
- **التدريب العملي**: يشمل التدريب في الوزارات والهيئات الحكومية.

❖ **المجتمع والشباب والمرأة:**

- **المجلس الوطني للشباب**: يقدم برامج تدريبية للشباب في القيادة المجتمعية والريادة.
- **مؤسسات مثل جمعية المرأة السويدية**: تقدم برامج تدريبية لتطوير وتمكين القيادات النسائية في مختلف المجالات.

د. **كندا:**

- **فصل التدريب القيادي العام عن الاختصاصي:**
  - ❖ **التدريب القيادي العام:**
    - **مدرسة القيادة الكندية (Canada School of Public Service)**: تقدم برامج عامة لتطوير القيادة في القطاع العام.
    - **برامج التعليم المستمر في الجامعات:** تقدم دورات تدريبية عامة في القيادة.
  - ❖ **التدريب القيادي الاختصاصي:**
    - **برامج متخصصة في الجامعات:** مثل برامج القيادة في مجال الأعمال، التكنولوجيا، والرعاية الصحية.
    - **مراكز التميز:**مثل مراكز القيادة والابتكار في الجامعات التي تقدم برامج متخصصة.
- **فصل التدريب القيادي للقطاع الحكومي عن المجتمع والشباب والمرأة:**
  - ❖ **القطاع الحكومي:**
    - **برامج Canada School of Public Service**: تستهدف موظفي الحكومة على جميع المستويات.
    - **برامج التبادل الدولي**: تشمل التدريب العملي في المؤسسات الحكومية الدولية.
  - ❖ **المجتمع والشباب والمرأة:**
    - **مبادرات مثل برنامج القادة الشباب:** تركز على تطوير مهارات القيادة للشباب.
    - **منظمات مثل جمعية المرأة القيادية في كندا:** تقدم برامج تدريبية لتمكين المرأة وتطوير مهاراتها القيادية.

هـ. **ألمانيا:**

- **فصل التدريب القيادي العام عن الاختصاصي:**
  - ❖ **التدريب القيادي العام:**
    - **الأكاديمية الاتحادية للإدارة العامة (BAköV)**: تقدم برامج عامة في القيادة والإدارة للموظفين الحكوميين.
    - **برامج التعليم المستمر في الجامعات:** تقدم دورات عامة في القيادة والإدارة.

❖ **التدريب القيادي الاختصاصي:**

- **برامج متخصصة في الجامعات والمعاهد:** مثل برامج القيادة في مجال الهندسة، التكنولوجيا، والرعاية الصحية.
- **مراكز التميز:** مثل مركز القيادة الصناعية الذي يركز على تطوير قادة في القطاع الصناعي.

- **فصل التدريب القيادي للقطاع الحكومي عن المجتمع والشباب والمرأة:**

❖ **القطاع الحكومي:**

- **برامج BAköV:** تستهدف القادة في القطاع الحكومي على جميع المستويات.
- **برامج تدريب متقدمة:** مثل برامج القيادة التنفيذية للمديرين الحكوميين.

❖ **المجتمع والشباب والمرأة:**

- **برامج القيادة المجتمعية:** تقدمها منظمات مثل مؤسسة فريدريش إيبرت لتطوير مهارات القيادة في المجتمع.
- **جمعيات المرأة الألمانية:** تقدم برامج مخصصة لتطوير وتمكين القيادات النسائية.

في هذه الدول، يتم فصل التدريب القيادي العام عن التدريب القيادي الاختصاصي من خلال تقديم برامج متخصصة تستهدف مجالات معينة. يتم فصل التدريب القيادي للقطاع الحكومي عن التدريب القيادي للمجتمع والشباب والمرأة من خلال هياكل تنظيمية وبرامج مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات كل فئة. يتضمن ذلك استخدام مؤسسات ومعاهد مختلفة، برامج تعليمية مخصصة، وتوجيه السياسات الوطنية نحو دعم هذه المبادرات المتنوعة.

الرابع عشر: الارتباط والتمويل

في الدول المتقدمة التي تركز على إعداد وتدريب القادة، ترتبط المؤسسات التدريبية بمجموعة متنوعة من الجهات الحكومية والخاصة، وتتلقى تمويلها من مصادر متعددة، مثالها:

أ. **سنغافورة:**

- **ارتباط المؤسسات:**

- **المعهد المدني للخدمة العامة (CSC):** مرتبط بوزارة الخدمة العامة ويعمل تحت إشرافها لتدريب موظفي الحكومة.
- **أكاديمية سنغافورة للإدارة (SIM):** مؤسسة خاصة ولكنها تتعاون مع الحكومة والمؤسسات الأكاديمية لتقديم برامج تدريبية.

- **التمويل:**
  - **تمويل حكومي:** تمول الحكومة جزءًا كبيرًا من برامج CSC، بما في ذلك تخصيص ميزانية سنوية للتدريب والتطوير.
  - **الرسوم الدراسية:** تتلقى أكاديمية SIM تمويلًا من رسوم التسجيل والدورات التي يدفعها المشاركون.
  - **الشراكات العامة والخاصة:** التمويل من شراكات مع شركات خاصة ومؤسسات دولية.

ب. **الولايات المتحدة:**

- **ارتباط المؤسسات:**
  - **أكاديمية القيادة الفيدرالية (FLA):** مرتبطة بمكتب إدارة شؤون الموظفين (OPM) وتخضع لإشرافه.
  - **جامعات ومعاهد تعليمية مثل جامعة هارفارد (Harvard Kennedy School):** مؤسسات تعليمية مستقلة ولكنها تتعاون مع الحكومة والشركات لتقديم برامج تدريبية.
- **التمويل:**
  - **تمويل حكومي:** البرامج الحكومية مثل FLA ممولة من ميزانية الحكومة الفيدرالية.
  - **الرسوم الدراسية والمنح:** الجامعات تحصل على تمويل من رسوم الطلاب، والمنح الدراسية، والتبرعات.
  - **الشراكات مع القطاع الخاص:** الشركات والمؤسسات الخاصة تدعم برامج التدريب من خلال الشراكات والرعاية.

ج. **السويد:**

- **ارتباط المؤسسات:**
  - **المعهد السويدي للإدارة العامة (SIPU):** مرتبط بوزارة الشؤون الإدارية ويعمل تحت إشرافها.
  - **الجامعات السويدية:** مؤسسات تعليمية حكومية أو مستقلة تتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص.

- **التمويل:**
  - **تمويل حكومي: SIPU** يتلقى تمويلًا مباشرًا من الحكومة لتغطية تكاليف البرامج التدريبية.
  - **الرسوم الدراسية:** الجامعات تعتمد على التمويل من رسوم التعليم والدورات التدريبية.
  - **المؤسسات والمنظمات الدولية:** تمويل إضافي من خلال الشراكات مع المنظمات الدولية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.

د. **كندا:**

- **ارتباط المؤسسات:**
  - **مدرسة القيادة الكندية (Canada School of Public Service):** مرتبطة بالحكومة الفيدرالية وتخضع لإشرافها.
  - **الجامعات الكندية:** مؤسسات تعليمية مستقلة تتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص.
- **التمويل:**
  - **تمويل حكومي:** تمويل مباشر من الحكومة لبرامج مدرسة القيادة الكندية.
  - **الرسوم الدراسية والمنح:** الجامعات تحصل على تمويل من رسوم الطلاب، والمنح الدراسية، والتبرعات.
  - **الشراكات مع القطاع الخاص:** برامج تدريبية ممولة من شراكات مع الشركات والمؤسسات الخاصة.

هـ. **ألمانيا:**

- **ارتباط المؤسسات:**
  - **الأكاديمية الاتحادية للإدارة العامة (BAköV):** مرتبطة بالحكومة الاتحادية وتخضع لإشراف وزارة الداخلية الألمانية.
  - **الجامعات الألمانية:** مؤسسات تعليمية حكومية أو مستقلة تتعاون مع الحكومة والشركات.
- **التمويل:**
  - **تمويل حكومي:** تمويل مباشر من الحكومة الاتحادية والولايات للبرامج التدريبية في BAköV.
  - **الرسوم الدراسية:** الجامعات تعتمد على التمويل من رسوم التعليم والدورات التدريبية.

- **التمويل من الاتحاد الأوروبي**: الحصول على تمويل إضافي من خلال برامج ومشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي.

ترتبط المؤسسات التدريبية في هذه الدول بالجهات الحكومية والوزارات المعنية بالتدريب والتطوير، كما تتعاون مع الجامعات والشركات الخاصة. يتنوع التمويل بين التمويل الحكومي المباشر، رسوم الدورات والبرامج، المنح الدراسية، والشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية. هذه الهياكل التمويلية المتنوعة تضمن استدامة البرامج التدريبية وجودتها.

الخامس عشر: نموذج تدريب قيادي

نظراً لتنوع وكفاءة البرامج التدريبية في تطوير القيادة، فأنه سيتم إختيار الولايات المتحدة الاميركية كمثال، وكما هو موضح أدناه:

- **برنامج القيادة التنفيذي (Executive Leadership Program) – جامعة هارفارد، كلية كينيدي:**

أ. **الأهداف:**

- تطوير المهارات القيادية الأساسية مثل التفكير الاستراتيجي، اتخاذ القرارات، والتواصل الفعّال.
- تعزيز القدرة على قيادة فرق العمل وإدارة التغيير.

ب. **الفئة المستهدفة:** المسؤولون الحكوميون، القادة في القطاع الخاص، ورواد الأعمال.

ج. **مدة البرنامج:** يستمر البرنامج لمدة 4-6 أسابيع، يتضمن ورش عمل، محاضرات، وجلسات تدريبية.

د. **المناهج والمواضيع:**

- **التفكير الاستراتيجي:**
  - أدوات وتقنيات للتخطيط الاستراتيجي.
  - تحليل البيئات التنافسية.
- **اتخاذ القرارات:**
  - تحليل القرارات المعقدة.
  - تقنيات حل المشكلات.
- **التواصل الفعّال:**
  - مهارات العرض والتقديم.

- بناء شبكات التواصل.

- **إدارة التغيير:**

- استراتيجيات لقيادة التغيير التنظيمي.
- التعامل مع المقاومة للتغيير.

- **القيادة الأخلاقية:** مبادئ القيادة الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية.

هـ. **طرق التدريس:**

- **المحاضرات التفاعلية:** يقدمها أساتذة وخبراء في القيادة والإدارة.
- **ورش العمل:** جلسات عملية لتطبيق المفاهيم النظرية.
- **دراسات الحالة:** تحليل حالات دراسية حقيقية لتعزيز الفهم العملي.
- **التقييم 360 درجة:** تقييم شامل من الزملاء والمدربين لتحديد نقاط القوة ومجالات التحسين.

و. **الشهادات والتقييم:**

- يحصل المشاركون على شهادة من جامعة هارفارد عند إتمام البرنامج بنجاح.
- يتم تقييم المشاركين من خلال مشاريع عملية واختبارات نظرية.

مثال على برنامج تدريبي قيادي اختصاصي:

- **برنامج القيادة في الرعاية الصحية (Healthcare Leadership Program) – جامعة كورنيل:**

أ. **الأهداف:**

- تطوير المهارات القيادية المتخصصة في إدارة المؤسسات الصحية.
- تعزيز المعرفة بالتحديات والفرص في قطاع الرعاية الصحية.

ب. **الفئة المستهدفة:** المديرون التنفيذيون في المستشفيات والمراكز الطبية، قادة الفرق الصحية، والمختصون في إدارة الرعاية الصحية.

ج. **مدة البرنامج:** يستمر البرنامج لمدة 6 أشهر، يتضمن وحدات دراسية مكثفة، وورش عمل عملية.

د. **المناهج والمواضيع:**

- **إدارة العمليات الصحية:**

- تحسين الكفاءة التشغيلية.

- إدارة الموارد الصحية.

- **السياسات الصحية:**
  - تحليل السياسات الصحية وتأثيرها على المؤسسات.
  - التكيف مع التغيرات التنظيمية.
- **الابتكار في الرعاية الصحية:**
  - تقنيات جديدة في العلاج والرعاية.
  - التحول الرقمي في الخدمات الصحية.
- **الجودة وسلامة المرضى:**
  - استراتيجيات لتحسين جودة الرعاية.
  - إدارة المخاطر وسلامة المرضى.
- **التمويل وإدارة الميزانية:**
  - إدارة التكاليف والميزانية في المؤسسات الصحية.
  - نماذج التمويل للرعاية الصحية.

هـ. **طرق التدريس:**

- **المحاضرات المتخصصة:** يقدمها أساتذة وخبراء في إدارة الرعاية الصحية.
- **التدريب العملي:** تطبيق عملي في مستشفيات ومراكز طبية.
- **مشاريع بحثية:** مشاريع ميدانية لتحليل مشكلات حقيقية في المؤسسات الصحية.
- **جلسات إشراف:** إشراف مستمر من خبراء في المجال لتوجيه المشاركين.

و. **الشهادات والتقييم:**

- يحصل المشاركون على شهادة متخصصة في القيادة الصحية من جامعة كورنيل.
- يتم التقييم من خلال تقارير المشروعات، الاختبارات، والتقييم العملي في المؤسسات الصحية.

بذلك،تقدم الجامعات والمؤسسات التعليمية المرموقة برامج تدريبية قيادية عامة واختصاصية تلبي احتياجات القادة في مختلف القطاعات. البرامج العامة تركز على المهارات الأساسية للقيادة مثل التفكير الاستراتيجي والتواصل، بينما البرامج الاختصاصية تقدم تدريبًا متعمقًا في مجالات محددة مثل الرعاية

الصحية، التكنولوجيا، أو التمويل. يتم تمويل هذه البرامج عبر الرسوم الدراسية، الدعم الحكومي، والشراكات مع القطاع الخاص.

السادس عشر: العراق واستلهام التجارب القيادية

للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في التدريب القيادي، يمكن للعراق اتباع مجموعة من الخطوات العملية لتكييف وتبني أفضل الممارسات بما يتناسب مع السياق العراقي وفق الاتي:

أ. **تحليل وتقييم الاحتياجات المحلية:**

- **تقييم الاحتياجات:** إجراء دراسة شاملة لتحديد الاحتياجات القيادية في مختلف القطاعات (الحكومية وغير الحكومية).
- **تحديد الفجوات:** تحديد الفجوات في المهارات والقدرات القيادية الحالية.

ب. **تطوير استراتيجية وطنية للتدريب القيادي:**

- **خطة شاملة:** وضع استراتيجية وطنية تتضمن رؤية وأهداف طويلة الأمد لتطوير القادة.
- **تحديد الأولويات:** تحديد الأولويات بناءً على القطاعات الأكثر احتياجًا للقيادة الفعالة (مثل السياسة، الاقتصاد، الصحة، والتعليم).

ج. **إنشاء مؤسسات تدريبية متخصصة:**

- **مراكز وطنية:** تأسيس مراكز وطنية للتدريب القيادي، مثل الأكاديمية الاتحادية للإدارة العامة في ألمانيا أو أكاديمية القيادة الكندية.
- **شراكات دولية:** التعاون مع مؤسسات تدريبية عالمية مثل جامعة هارفارد أو جامعة سنغافورة للإدارة للحصول على المناهج والاستشارات.

د. **تصميم برامج تدريبية متنوعة:**

- **برامج تدريب قيادي عام:**
  - **برامج للموظفين الحكوميين:** برامج تدريبية لتطوير المهارات القيادية الأساسية مثل التفكير الاستراتيجي، اتخاذ القرارات، وإدارة الأزمات.
  - **برامج للقطاع الخاص:** تدريب القادة في الشركات والمؤسسات الخاصة على مهارات الإدارة والابتكار وريادة الأعمال.
- **برامج تدريب قيادي اختصاصي:**
  - **الرعاية الصحية:** برامج متخصصة لتطوير القيادات في قطاع الصحة.

- **التكنولوجيا والتحول الرقمي**: دورات متقدمة في التكنولوجيا الحديثة وإدارة التحول الرقمي.
- **السياسات العامة**: برامج لتدريب القادة في وضع وتنفيذ السياسات العامة.

هـ. **تطبيق أفضل الممارسات من الدول المتقدمة:**

- **الهيكل التنظيمي:**
  - **إنشاء هيئة مركزية**: تأسيس هيئة مركزية تتولى الإشراف على جميع برامج التدريب القيادي وتنسق بينها.
  - **مجلس استشاري**: تكوين مجلس استشاري يضم خبراء محليين ودوليين لتقديم الاستشارات وضمان جودة البرامج
- **التمويل:**
  - **تمويل حكومي**: تخصيص ميزانية من الدولة لدعم برامج التدريب القيادي.
  - **شراكات مع القطاع الخاص**: تشجيع الشركات والمؤسسات الخاصة على تمويل برامج التدريب من خلال شراكات واستثمارات مشتركة.
  - **منح دولية**: الاستفادة من المنح الدولية والمساعدات الفنية المقدمة من المؤسسات العالمية.

و. **تطوير مناهج تدريبية مبتكرة:**

- **استيراد وتكييف المناهج**: استيراد المناهج التدريبية من المؤسسات العالمية الرائدة وتكييفها لتناسب السياق العراقي.
- **التركيز على التدريب العملي**: إدراج التدريب العملي والتدريب الداخلي في المؤسسات المحلية والدولية كجزء من البرامج التدريبية.
- **استخدام التكنولوجيا**: استغلال التكنولوجيا الحديثة في التعليم والتدريب، مثل الدورات التدريبية عبر الإنترنت والمنصات التعليمية الرقمية.

ز. **برامج تدريب متخصصة للفئات المختلفة:**

- **القيادات الحكومية:**
  - **برامج للمديرين التنفيذيين**: برامج تدريبية مخصصة للمديرين التنفيذيين في القطاع الحكومي لتطوير قدراتهم على إدارة السياسات العامة وتنفيذها.
  - **تبادل الخبرات**: برامج تبادل مع الدول المتقدمة لإيفاد المسؤولين الحكوميين للتدريب والعمل في مؤسسات دولية لفترات محددة.

- **القيادات الشبابية والنسائية:**

  - **برامج للشباب:** إنشاء برامج تدريبية تركز على تطوير المهارات القيادية للشباب في المدارس والجامعات.
  - **تمكين المرأة:** برامج خاصة لتدريب وتمكين النساء في القيادة من خلال دورات وورش عمل مخصصة.

ح. **التقييم المستمر وتحسين الجودة:**

  - **نظام تقييم:** وضع نظام تقييم مستمر لقياس فعالية البرامج التدريبية وتحسينها باستمرار.
  - **معايير الجودة:** تبني معايير الجودة العالمية في تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية.

ط. **الترويج للثقافة القيادية:**

  - **حملات توعية:** إطلاق حملات توعية لتعزيز أهمية القيادة الفعالة في التنمية الوطنية.
  - **الفعاليات والمؤتمرات:** تنظيم مؤتمرات وندوات حول القيادة تجمع القادة والخبراء لمناقشة التحديات والفرص.

❖ **مثال على خطوات تنفيذية:**

أ. **إنشاء معهد القيادة العراقي:**

  - **التأسيس:** تأسيس معهد وطني للقيادة بإشراف وزارة التعليم العالي ويرتبط برئاسة مجلس الوزراء.
  - **الشراكات:** عقد شراكات مع معاهد دولية مثل كلية كينيدي بجامعة هارفارد ومعهد سنغافورة للإدارة، أو غيرها من المؤسسات الرصينة.

ب. **برنامج تدريبي قيادي عام:**

  - **المسمى:** "برنامج القادة التنفيذيين العراقيين"
  - **المدة:** 6 أشهر، تشمل وحدات دراسية وورش عمل ومشاريع عملية.
  - **المناهج:** التفكير الاستراتيجي، اتخاذ القرارات، التواصل الفعّال، إدارة الأزمات، والقيادة الأخلاقية.
  - **التقييم:** مشاريع تطبيقية واختبارات نظرية.

ج. **برنامج تدريبي قيادي اختصاصي:**

  - **المسمى:** "برنامج القيادة الصحية"

- **المدة**: 9 أشهر، تتضمن وحدات دراسية، تدريب عملي في مستشفيات، ودراسات حالة.
- **المناهج**: إدارة العمليات الصحية، السياسات الصحية، الابتكار في الرعاية الصحية، الجودة وسلامة المرضى، التمويل وإدارة الميزانية.
- **التقييم**: تقارير مشاريع، اختبارات، وتقييم عملي في المؤسسات الصحية.

❖ **تفويض المهام لدى القادة:**

✓ وضع كريس دونلي donnellycss صورة معبرة تشرح بعض التفاصيل التي تعزز مفهوم تفويض المهام لدى القادة. فعلى يسار الصورة وضع أول حرف من كلمة تفويض DELEGATE ليشرح كيف تكون الطريقة الأفضل في التفويض كالتالي:

D-Develop طوِّر المهارات والثقة لدى فريقك

E-Enhance حسن الفاعلية بإسناد المهام المناسبة

L-Lighten خفِّف المهام بالتركيز على المهام الاستراتيجية والصورة الكاملة

E-Empower مكِّن أعضاء الفريق لأخذ زمام المبادرة والنمو

G-Generate ولِّد أفكار جديدة من خلال التعاون

A-Avoid تجنب الاحتراق الوظيفي عبر مشاركة المسؤوليات

T-Trust ثِق بامكانيات وأحكام فريقك

E-Elevate ارفع أداء فريقك ومعنوياته بشكل عام

✓ في أعلى الصفحة يمين كتب ما أسماه "قاعدة قيمة الوقت" وتتكون من القواعد التالية:

أ. تحديد قيمة وقتك.

ب. تفويض جميع المهام ذات القيمة الأقل.

ج. التركيز فقط على الأنشطة ذات القيمة العالية.

✓ ثموضعماأسماه"قاعدة 20/80":

أ. 80% من النتائج تأتي من 20% من الجهود.

ب. اكتشف 20% من مهامك ذات التأثير.

ج. فوّض المهام الأقل تأثيراً والتي تمثل 80% من مهامك.

✓ بعدها شرح "قاعدة 70%":

إذا كان بإمكان شخص ما القيام بمهمة ما بنسبة 70% على الأقل مثلك فقم بتفويضها. فذلك سوف يحرر وقتك ويساعدهم على النمو.

- ✓ وفي الدائرة التي سماها "دولاب التفويض" شرح خمس تعليمات تساعدكم على التفويض:

أ. اختر بعناية: اختر ما تريد تفويضه واختر الشخص المناسب للمهمة

ب. اشرح ودرب: اشرح لماذا تفوض واعط تعليمات واضحة

ج. ضع التوقعات: اذكر بوضوح مستوى سلطتهم وتوقعاتك.

د. تابع تقدم العملية: تحقق بانتظام ولكن لا تقم بالإدارة الدقيقة.

هـ. تقديم التغذية الراجعة: تقديم تغذية راجعة بناءة وتكريم الذين يقومون بالعمل الجيد.

مصادر مهمة

- **الكتب العربية:**

1. القيادة والإدارة في العصر الرقمي، د. عبد الرحمن علي جابر، استراتيجيات التغيير والابتكار،2020، دار الفكر العربي، مصر.
2. تطوير القيادات في المنظمات الحكومية، د. محمود عبد الحفيظ، مدخل استراتيجي،2019، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة.
3. الابتكار في المؤسسات العامة، د. أحمد علي مصطفى، من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الأولى.2021، دار جامعة الملك سعود للنشر، السعودية.

- **الكتب الأجنبية:**

1. Leadership in Organizations, Gary Yukl, Leadership in Organizations. 9th Edition.2019 .Pearson. USA.
2. The Lean Startup, Eric Ries. How Today's Entrepreneurs Use Continuous Innovation to Create Radically Successful Businesses. 2011. Crown Business. USA.
3. Good to Great: Jim Collins, Good to Great: Why Some Companies Make the Leap… and Other Don't. 2001. Harper Business. USA.
4. Digital Transformation: Survive and Thrive in an Era of Mass Extinction: Thomas M. Siebel, Digital Transformation: Survive and Thrive in an Era of Mass Extinction, 2019. Rosetta Books. USA

5. Drive: The Surprising Truth About What Motivates Us, Daniel H. Pink.Drive: The Surprising Truth About What Motivates Us, 2009. Riverhead Books. USA.

- **الأبحاث والمقالات الأكاديمية:**

1. The Role of Leadership in Promoting Innovation, Michael A. West. The Role of Leadership in Promoting Innovation. Journal of Organizational Behavior, 31,2010 ,.17-1 ص
2. Strategic Leadership for the Digital Age, Annabelle Gawer. Strategic Leadership for the Digital Age. Academy of Management Perspectives. 34.2020.135-123.

- **المجلات والدوريات:**

1. Harvard Business Review, Leading Digital Transformation, January-February, 2021, Harvard Business Publishing.
2. MIT Sloan Management Review, The Digital Leadership Imperative, Spring 2020, MIT Press.

- **الكتب المترجمة:**

1. القيادة والإدارة في العصر الرقمي (مترجم)، Gary Yukl، القيادة في المنظمات، د. محمد السيد، الطبعة الأولى، 2018، المركز القومي للترجمة، مصر.
2. الابتكار المستدام (مترجم)، Clayton M. Christensen، الابتكار المستدام، د. سامي محمد، الطبعة الأولى، 2020، دار الكتاب العربي، لبنان.

- **كتب عن المناهج التدريبية القيادية المتكاملة:**

1. Leadership Development: Paths to Self-Insight and Professional Growth, David V. Day, Michelle M. Harrison, and Stanley M. Halpin, ،2008 الطبعة الثانية Routledge, USA.
2. The Center for Creative Leadership Handbook of Leadership Development, Ellen Van Velsor, Cynthia D. McCauley, and Marian N. Ruderman,2010 ،الطبعة الثالثة , Jossey-Bass, USA.
3. The Leadership Challenge: How to Make Extraordinary Things Happen in Organizations, James M. Kouzes and Barry Z. Posner, 2017, Wiley, USA. الطبعة السادسة،

- **مواقع إلكترونية تقدم مناهج تدريبية قيادية متكاملة:**

1. Harvard Business School Online, [online.hbs.edu] (https://online.hbs.edu/)

- المحتوى: يقدم مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية والبرامج الشاملة في القيادة والإدارة، مستندة إلى مناهج معتمدة من كلية هارفارد للأعمال.

2. Coursera, [coursera.org] (https://www.coursera.org/)

- المحتوى: يحتوي على العديد من الدورات التدريبية المقدمة من جامعات عالمية مرموقة في مجال القيادة، مثل برنامج "Foundations of Everyday Leadership" من جامعة إلينوي.

3. LinkedIn Learning, [linkedin.com/learning] (https://www.linkedin.com/learning/)

- المحتوى: يوفر دورات تدريبية متخصصة في القيادة، مثل " Developing Executive Leadership" و"Leadership Foundations"، التي تشمل مواد فيديو تعليمية وتقييمات.

- **منظمات تدريبية تقدم برامج قيادية معتمدة:**

1. The Center for Creative Leadership (CCL), [ccl.org](https://www.ccl.org/)

- المحتوى: يقدم برامج تدريبية مخصصة للقادة في مختلف المراحل المهنية، مع منهجيات تعتمد على الأبحاث وأفضل الممارسات في تطوير القيادة.

2. International Coach Federation (ICF), coachfederation.org

- المحتوى: توفر برامج تدريبية وشهادات معتمدة في القيادة والإرشاد المهني، مستندة إلى معايير عالية الجودة.

3. Institute of Leadership and Management (ILM)، [i-l-m.com](https://www.i-l-m.com/)

- المحتوى: يقدم شهادات وبرامج تدريبية في القيادة والإدارة مع مناهج معتمدة ومطورة لتناسب مختلف المستويات والقطاعات.

- **برامج تطوير القيادة:**

1. "Leadership: Theory and Practice" Peter G. Northouse. Sage Publications, 8th Edition, 2018, United States.

- **برامج التنمية الشخصية:**

1. "Emotional Intelligence 2.0" Travis Bradberry، Jean Greaves. Talent Smart, 2009, United States.

- **برامج التنمية المهنية:**

1. "The 7 Habits of Highly Effective People: Powerful Lessons in Personal Change" Stephen R. Covey. Free Press, 25th Anniversary Edition, 2013, United States.

- **برامج الاتصال والتواصل:**

1. "Crucial Conversations: Tools for Talking When Stakes Are High" Kerry Patterson، Joseph Granny، Ron McMillan، Al Switzler. McGraw-Hill Education, 2nd Edition, 2011, United States.

- **برامج القيادة التحويلية:**

1. "Transformational Leadership" Bernard M. Bass، Ronald E. Riggio. Psychology Press, 2nd Edition, 2006, United States.

- **برامج إدارة الاجتماعات والعروض التقديمية:**

1. "The Skilled Facilitator: A Comprehensive Resource for Consultants, Facilitators, Managers, Trainers, and Coaches" Roger Schwarz. Jossey-Bass, 2nd Edition, 2013, United States.

- **برامج التغيير والابتكار:**

1. "Leading Change" John P. Kotter. Harvard Business Review Press, 2012, United States.

- **برامج إدارة الأزمات واتخاذ القرارات الحاسمة:**

1. "Decision Making and the Will of God: A Biblical Alternative to the Traditional View" Garry Friesen، J. Robin Maxson. Multnomah Books, 2004, United States.

- **برامج التنمية القيادية للمراقبين والمدراء:**

1. "The First-Time Manager "Loren B. Belker، Jim McCormick، Gary S. Topchi. AMACOM, 7th Edition, 2012, United States.

- **برامج تحليل الاستراتيجي:**

1. "Strategic Management: Concepts and Cases" Fred R. David، Forest R. David. Pearson, 16th Edition, 2016, United States.

- **التدريب القيادي الرسمي:**

1. "Leadership in Organizations" Gary Yukl. Pearson, 9th Edition, 2012, United States.
2. "Effective Leadership and Management in Nursing" Eleanor J. Sullivan. Pearson, 9th Edition, 2017, United States.
3. "Leadership: Enhancing the Lessons of Experience" Richard L. Hughes، Robert C. Ginnett، Gordon J. Curphy. McGraw-Hill Education, 9th Edition, 2018, United States.
4. "The Effects of Leadership Development Programs on Leader Self-Insight, Efficacy, and Effectiveness" Scott I. Tannenbaum، Robert J. Scott، Joan M. Chassin. Personnel Psychology, Volume 68, Issue 3, 2015, Pages 597-650.

- **التدريب القيادي غير الرسمي:**

1. "Leadership 101: What Every Leader Needs to Know" John C. Maxwell. Thomas Nelson, 2002, United States.
2. "Dare to Lead: Brave Work. Tough Conversations. Whole Hearts." Brené Brown. Random House, 2018, United States.
3. "The Leadership Challenge: How to Make Extraordinary Things Happen in Organizations" James M. Kouzes، Barry Z. Posner. Jossey-Bass, 6th Edition, 2017, United States.
4. "Learning Leadership in a Rapidly Changing World: The Implications of the Changing Nature of Work" Laura Bierema، Susan Elaine Murphy. Advances in Developing Human Resources, Volume 20, Issue 1, 2018, Pages 24-41.

قادة الدولة
كيف نقيّم أداءَهم؟

المحاضرة السابعة والثلاثون

قادة الدولة كيف نقيّم أداءَهم؟

"في الأمم الحيّة؛ القادّة يتصدرون، والعقلاء يترصّدون"

د.عقيل محمود الخزعلي

في فاعلية الدول وصيروراتها، يتموضع القادّة في صدارة سلّم التأثير وتغيير مجرى الاحداث والمواقف وما ينتج عن ذلك من صناعة التاريخ، إما مجداً تتغنى به الامة أو لعنة أبدية توصم تاريخها وتحرف مستقبلها، ونتيجتةً لهذا الدور الخطر والجوهري لقادة الدولة في التنمية وتشيكل المصير، لابُدَّ من تأسيس منهجية موضوعية معيارية لتقييمهم واتخاذ الاجراءات التي تقتضيها نتائج التقييم، بعيداً عن التدخلات السياسية المنحازة أو الفاسدة، لذلك هناك ضرورة لتوضيح أهم معالم منهجيات التقييم ووفقاً للآتي:

أولاً: المنهجيات

يمكن استخدام عدة منهجيات وطرق لتقييم الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بالوزارات، منها:

أ. **تقييم الأداء:** يتم تقييم أداء الوزراء ورؤساء الجهات من خلال مراجعة أدائهم في تحقيق الأهداف المحددة مسبقًا وفقًا لبرامجهم وخططهم العملية.

ب. **التقييم المالي:** يتضمن هذا النوع من التقييم مراجعة الإنفاق والموارد المالية المخصصة للجهة أو الوزارة، وتقدير مدى كفاءة استخدام هذه الموارد.

ج. **استطلاعات الرأي:** يمكن تنفيذ استطلاعات لقياس رضا المواطنين عن خدمات الجهة أو الوزارة وأداء الوزير أو الرئيس على رأي الجمهور.

د. **تقييم الأداء الإداري:** يركز هذا النوع من التقييم على جودة الإدارة والتنظيم داخل الجهة أو الوزارة، بما في ذلك الإدارة المالية والإدارة الإدارية والإدارة العامة.

هـ. **تقييم الشفافية والمساءلة:** يتم تقييم مدى شفافية ومساءلة الوزير أو رئيس الجهة في تقديم المعلومات اللازمة والتواصل مع الجمهور والجهات المعنية.

و. **التقييم القانوني والأخلاقي:** يتم تقييم الوزير أو رئيس الجهة بناءً على مدى التزامهم بالقوانين والأخلاقيات المهنية ومدى تفاعلهم مع القضايا القانونية والأخلاقية ذات الصلة.

ومن أجل تنظيم ذلك بصورة موضوعية ذات أثر مُنتج، فأنه يستدعي بعض التوضيحات وكالاتي:

أ. **تقييم الأداء:**

- يتطلب تقييم الأداء تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية وتحديد معايير قياسية لقياس أداء الوزراء ورؤساء الجهات.
- يمكن استخدام نتائج التقييم لتوجيه الإصلاحات وتحسين أداء الوزراء والجهات الحكومية.

ب. **التقييم المالي:**

- يشمل هذا التقييم مراجعة الميزانيات والتكاليف وتقدير كفاءة استخدام الموارد المالية.
- يمكن أن يسهم التقييم المالي في تحسين إدارة الموارد المالية وتقليل الهدر.

ج. **استطلاعات الرأي:**

- يتم تصميم استطلاعات الرأي لقياس رضا وتوقعات الجمهور من الخدمات الحكومية وأداء الوزراء والجهات.
- يمكن استخدام نتائج الاستطلاعات لتوجيه التحسينات وتوجيه السياسات الحكومية.

د. **تقييم الأداء الإداري:**

- يشمل هذا التقييم مراجعة هياكل الإدارة وعملياتها وتحديد نقاط القوة والضعف.
- يمكن استخدام نتائج التقييم لتطوير الإدارة وتحسين الكفاءة والفعالية.

هـ. **تقييم الشفافية والمساءلة:**

- يتضمن هذا التقييم مراجعة سياسات الشفافية وآليات المساءلة داخل الحكومة.
- يمكن أن يساعد التقييم في تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين وتعزيز الشفافية والمساءلة.

و. **التقييم القانوني والأخلاقي:**

- يتطلب هذا التقييم مراجعة التزام الوزراء ورؤساء الجهات بالقوانين والأخلاقيات المهنية.
- يمكن أن يساعد التقييم في تعزيز النزاهة والأخلاقيات في الحكومة والمؤسسات العامة.

جدول يوضح المنهجيات المختلفة لتقييم الوزراء ورؤساء الجهات في النظام البرلماني النيابي في العراق، مع تفصيل المؤشرات المستخدمة في كل منها:

ت	المنهجية	المؤشرات
1	تقييم الأداء	– معدل تحقيق الأهداف المحددة مقارنة بالأهداف المستهدفة. – معدل التنفيذ والإنجاز في المشاريع والبرامج الحكومية. – تقييم رضا المواطنين عن خدمات الوزارة أو الجهة.
2	التقييم المالي	– نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة بالميزانية المخصصة. – نسبة التوفير والكفاءة في استخدام الموارد المالية. – تقييم استخدام القروض والمنح الخارجية وفقًا للأهداف المحددة.
3	استطلاعات الرأي	– معدل رضا المواطنين عن جودة الخدمات والأداء الحكومي. – تقييم شفافية الجهة ومستوى التواصل مع الجمهور. – درجة ثقة الجمهور في الوزارة أو الجهة.
4	تقييم الأداء الإداري	– معدل الاستجابة للشكاوى والاستفسارات وجودة الخدمة العملية. – تقييم فعالية هياكل الإدارة والتنظيم الإداري. – معدل التحسينات والابتكارات التي تم تنفيذها داخل الجهة أو الوزارة.
5	تقييم الشفافية والمساءلة	– توفر المعلومات الحكومية ودرجة وضوحها وسهولة الوصول إليها. – تقييم الآليات الموجودة لمعالجة الفساد والتجاوزات في الحكومة. – درجة المساءلة والتبليغ عن أداء الوزراء والجهات الحكومية.
6	التقييم القانوني والأخلاقي	– مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات الوطنية والدولية. – مدى الالتزام بمعايير الأخلاقيات المهنية والتصرف الأخلاقي في الحكومة والجهات الحكومية. – معدل تطبيق العقوبات والتدابير القانونية ضد أي مخالفات أو فساد مالي أو أخلاقي.

توضح هذه المؤشرات تقدير الأداء والمساءلة والشفافية للوزراء ورؤساء الجهات في النظام البرلماني النيابي في العراق بطريقة شاملة ومفصلة.

ثانياً: موازين التقييم

يعتمد تحديد النسب والأوزان والدرجات لكل مؤشر على عدة عوامل، بما في ذلك أهمية المؤشر، والأثر المتوقع له على أداء الوزير أو رئيس الجهة، والمعايير القياسية المتبعة في التقييم.

كيف يمكن تحديد هذه العناصر:

1. **النسب:**
   أ. يتم تحديد النسب بناءً على الوزن المناسب لكل مؤشر بالمقارنة مع مجموع المؤشرات الأخرى، عادة ما يتم احتساب النسب بنسبة مئوية من مجموع النقاط الممكنة لجميع المؤشرات.
   ب. **مثال:** إذا كان لدينا 10 مؤشرات، وأردنا تخصيص أهمية 30٪ لمؤشر الأداء، فسيكون للمؤشر الأداء نسبة 30٪ من مجموع النقاط.
2. **الأوزان:**
   أ. تعكس الأوزان الأهمية النسبية لكل مؤشر بالنسبة لتقدير الأداء الشامل، يتم تحديد الأوزان بناءً على تقدير القيمة النسبية لكل مؤشر في تحقيق أهداف التقييم.
   ب. **مثال:** إذا كان لدينا 10 مؤشرات وأردنا تخصيص أهمية أكبر لمؤشر الشفافية، فسنعطي هذا المؤشر وزنًا أكبر في التقييم النهائي.
3. **الدرجات:**
   أ. تتمثل الدرجات في القيم المخصصة لكل مؤشر بناءً على أدائه. يمكن أن تتراوح الدرجات من 0 إلى 100 أو أي نظام تقدير آخر يعتمد على المعايير المحددة.
   ب. **مثال:** إذا كان مؤشر الأداء الإداري يتم قياسه من خلال مجموعة من المعايير، مثل الاستجابة للشكاوى والتحسينات الإدارية، يمكن أن تحصل كل جزء من هذه المعايير على نقاط مختلفة وتُجمع لتحصل على درجة إجمالية للمؤشر.

ثالثاً: الاساس القانوني للتقييم

يتم تحديد الإطار القانوني والدستوري لتقييم الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة وفقًا للقوانين والتشريعات المعمول بها وطنياً، وأهمها:

أ. **الدستور العراقي**

ب. **القوانين والتشريعات النافذة**

ج. **اللوائح والأنظمة الداخلية**

لايّوجد تشريعات محددة تحدد بالضبط إجراءات تقييم الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة. ومع ذلك، يمكن القول إن عمليات التقييم تتم وفقاً لمجموعة من التشريعات والأنظمة القانونية النافذة التي تنظم عمل الحكومة والمؤسسات الحكومية بشكل عام.

هناك بعض التشريعات الرئيسية والدستورية التي يمكن أن تؤثر على عمليات التقييم، ومن بينها:

أ. **الدستور العراقي:** يحدد الدستور العراقي في مادته 79 صلاحيات رئيس الوزراء ووزراء الحكومة، ومن ضمن هذه الصلاحيات قد يتم تضمين إجراءات تقييم أداء الوزراء، في القطاع الداخلي لمجلس الوزراء.

ب. **قانون الخدمة المدنية:** ينظم هذا القانون الإجراءات المتعلقة بتوظيف وترقية وتقاعد الموظفين الحكوميين، وربما يشمل بعض الأحكام التي ممكن أن تسهم بتقييم أدائهم.

ج. **قوانين الرقابة والمساءلة:** تتضمن هذه القوانين الإجراءات والآليات المتعلقة بالرقابة والمساءلة في العمل الحكومي، وقد تتضمن أيضاً إجراءات لتقييم أداء المسؤولين الحكوميين، وفق جداول ومؤشرات محددة.

د. **اللوائح الداخلية للحكومة والوزارات:** تحتوي اللوائح الداخلية على إجراءات وتفاصيل تنفيذية حول عمل الحكومة والوزارات، وقد تتضمن بعض الأنظمة للتقييم والمراقبة للمهام والاعمال.

هـ. **قوانين الرقابة المالية:** تنظم هذه القوانين إجراءات رقابة الميزانيات الحكومية وتقديم التقارير المالية، وقد تحتوي على بعض الأحكام المتعلقة بتقييم أداء الإدارة المالية.

ويمكن أن يكون الاستناد إلى النظام الداخلي لمجلس الوزراء أحد الأسس القانونية لتنظيم عمليات تقييم الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة، يعتبر النظام الداخلي لمجلس الوزراء مصدراً رئيسياً للإرشاد وصنع السياسات بشأن الإجراءات والآليات التي يجب اتباعها أثناء تنفيذ عمليات التقييم. ومن خلال النظام الداخلي، يمكن تحديد معايير التقييم وآليات تطبيقها والإجراءات المتبعة في حالات عدم تحقيق الأداء المطلوب.

ومن الأمثلة على الأمور التي يمكن أن يغطيها النظام الداخلي لمجلس الوزراء فيما يتعلق بتقييم الوزراء:

1. تحديد المعايير والمؤشرات التي يتم تقييم أداء الوزراء بناءً عليها.

2. وضع الإجراءات والآليات المتبعة لتنفيذ عمليات التقييم بشكل دوري ومنتظم.
3. تحديد الآليات والإجراءات لتوجيه الوزراء في حالة عدم تحقيق الأداء المطلوب أو وجود مخالفات.
4. تحديد آليات تقديم التقارير والملاحظات حول أداء الوزراء إلى الهيئات المختصة.
5. تحديد الإجراءات المتبعة لاتخاذ القرارات المتعلقة بترقية الوزراء أو إقالتهم بناءً على نتائج التقييم.

رابعاً: الدور التقيميمي لرئيس مجلس الوزراء

في النظام البرلماني، يكون لرئيس الوزراء دور مهم في تنظيم وإدارة عمل الحكومة، وبالتالي، يكون له صلاحية وتأثير في عمليات تقييم الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين، ويمكن ذلك من خلال:

أ. **تحديد السياسات والأولويات:** يمكن لرئيس مجلسالوزراء تحديد السياسات والأولويات الحكومية والمواضيع الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها في عمل الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين، ويمكن أن يتم تقييم أدائهم بناءً على قدرتهم على تحقيق هذه الأولويات.

ب. **تعيين وإقالة الوزراء والمحافظين:** يمكن لرئيس مجلسالوزراء أن يكون له دور في تعيين الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة، وبالتالي يمكن له أيضاً أن يؤثر في عمليات تقييمهم وإقالتهم إذا لم يكونوا يقومون بواجباتهم بشكل مرضٍ.

ج. **توجيهات العمل:** يمكن لرئيس مجلس الوزراء أن يصدر توجيهات للوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين بشأن أدائهم والأولويات الحكومية، وبالتالي يمكن لهذه التوجيهات أن تؤثر على عمليات التقييم.

د. **المراقبة والرقابة:** يمكن لرئيس مجلسالوزراء أن يتخذ إجراءات للمراقبة والرقابة على أداء الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين، وهذا يمكن أن يشمل إجراءات التقييم والمراجعة الدورية.

وبالامكان تطبيق نفس المبادئ والآليات التي ذكرتها سابقًا على وكلاء الوزراء والمدراء العامين أيضًا، حيث أن وكالة الوزارة والمديريات العامة تشكل جزءًا أساسيًا من الهيكل التنظيمي للحكومة، ولذلك يجب أن تكون مسؤولة عن تحقيق الأهداف والسياسات المحددة من قبل الحكومة ورئيس مجلس الوزراء.

بالتالي، يتاح لرئيس مجلسالوزراء أو السلطات المختصة في الحكومة تحديد معايير وآليات تقييم لوكلاء الوزراء والمدراء العامين لضمان أدائهم بشكل فعال وفقًا لمتطلبات وأهداف الحكومة. يمكن أن تشمل هذه المعايير والآليات على سبيل المثال الآتي:

أ. تحديد المؤشرات الرئيسية لأداء الوكلاء والمديرينالعامين، مثل تحقيق الأهداف والميزانية والإنجازات الرئيسية.
ب. وضع إجراءات دورية لتقييم أداء الوكلاء والمديرينالعامين وتقديم التقارير حولها.
ج. تحديد معايير لتعيين وترقية وإقالة الوكلاء والمديرينالعامين بناءً على أداءهم.

د. تقديم التوجيهات لوكلاء الوزراء والمديرينالعامين لضمان تحقيق الأهداف الحكومية.

هـ. إجراء المراجعات الداخلية والخارجية لأداء وكلاء الوزراء والمديرينالعامين وتقديم التوصيات لتحسين الأداء.

خامساً: رقمنة التقييم

تتطلب عمليات تقييم الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة ووكلاء الوزراء والمديرينالعامين بشكل فعال استخدام أنظمة الكترونية ورقمية متقدمة، هذه الأنظمة تساعد في تسهيل عمليات التقييم وتوفير البيانات والمعلومات بشكل مباشر وفوري، وهنالك بعض الأنظمة الالكترونية والرقمية التي يمكن استخدامها في مثل هذه التقييمات:

أ. **نظم إدارة الأداء:**

- تسمح نظم إدارة الأداء بتتبع وتوثيق أداء الوزراء والمدراء العامين ووكلاء الوزراء عبر فترات زمنية محددة.
- يمكن لهذه النظم تسجيل الأهداف والمعايير والإنجازات والملاحظات والتقييمات الشخصية والتوجيهات.

ب. **أنظمة تقديم التقارير:**

- تساعد هذه الأنظمة في إنشاء وتوليد التقارير الدورية حول أداء الوزراء والمدراء العامين ووكلاء الوزراء.
- يمكن أن تكون هذه التقارير متعددة الأبعاد وتشمل مختلف المؤشرات والبيانات الهامة.

ج. **منصات التقييم عبر الإنترنت:**

- توفر هذه المنصات بيئة آمنة وسهلة لتقديم التقييمات والملاحظات حول أداء الوزراء والمدراء العامين.
- يمكن للموظفين والمسؤولين الحكوميين تقديم تقييماتهم بشكل مباشر عبر الإنترنت.

د. أنظمة إدارة الأداء الشخصي:

- تساعد هذه الأنظمة في تتبع وتقييم أداء الوزراء والمدراء العامين على المستوى الفردي.
- يمكن لهذه الأنظمة توفير تقارير شاملة حول أداء كل فرد وتحديد المجالات التي يحتاج إلى تطويرها.

هـ. **منصات التحليل البياني:**

- توفر هذه المنصات القدرة على تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بأداء الوزراء والوكلاءوالمديرينالعامين بشكل شامل.

- يمكن استخدام التحليلات البيانية لاكتشاف الاتجاهات والمشاكل والفرص لتحسين الأداء.

مصادر مهمة

- **كتب باللغة العربية:**

1. عبد الرحمن الكواكبي: طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، 1900، دار الجيل، بيروت، لبنان.
2. محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
3. محمد سليم العوادي: في النظام السياسي للدولة الإسلامية، 1989، دار الشروق، القاهرة، مصر.

- **كتب باللغة الإنجليزية:**

1. James MacGregor Burns, Leadership, 1978 , Harper & Row، New York, USA.
2. Peter G. Northouse: Theory and Practice, 1997, multiple editions, the latest in 2021, SAGE Publications, Thousand Oaks, USA
3. :John P. Kotter, Leading Change, 1996, Harvard Business Review Press, Boston, USA

الشعبوية؛
سلاح ثوّار أم بيادق طُغاة؟!

المحاضرة الثامنة والثلاثون

الشعبوية، سلاح ثوّار أم بيادق طُغاة؟!

"عندما تكون السذاجة مُربِحةِ"

د.عقيل محمود الخزعلي

الشعبوية: هي مفهوم معقد ومتعدد الأوجه، يشير إلى نهج سياسي يهدف إلى مخاطبة احتياجات وتطلعات "الشعب" ضد "النخبة" أو المؤسسات التقليدية. تتنوع تعريفات الشعبوية وتتخذ أشكالًا مختلفة بناءً على السياقات السياسية والاجتماعية المختلفة، ويمكن تناولها من جوانب متعددة:

أولاً: التعريف السياسي

الشعبوية في السياسة تشير إلى أسلوب قيادي أو حركة سياسية تروج لحقوق واحتياجات "الناس العاديين" في مواجهة "النخب" السياسية أو الاقتصادية التي يُعتقد أنها فاسدة أو منفصلة عن الجمهور. غالباً ما تتبنى الحركات الشعبوية خطابًا مبسطًا وواضحًا يركز على التفرقة بين "الشعب النقي" و"النخبة الفاسدة".

ثانياً: السمات الأساسية للشعبوية

- **الانقسام الثنائي**: تركز الشعبوية على خلق انقسام حاد بين "الشعب" و"النخبة".
- **الزعامة الكاريزمية**: غالبًا ما يكون هناك زعيم كاريزمي يدعي أنه الممثل الحقيقي لإرادة الشعب.
- **رفض المؤسسات**: تميل الحركات الشعبوية إلى انتقاد المؤسسات التقليدية مثل البرلمان، القضاء، الإعلام، والأحزاب السياسية التقليدية، معتبرة إياها عائقًا أمام إرادة الشعب.
- **الخطاب البسيط**: تعتمد الشعبوية على خطاب بسيط ومباشر يسهل فهمه من قبل الجميع.

ثالثاً: الشعبوية الاقتصادية

في السياق الاقتصادي، قد تتبنى الحركات الشعبوية سياسات تهدف إلى إعادة توزيع الثروة والموارد لصالح الفئات المتضررة اقتصاديًا. قد تتجسد هذه السياسات في زيادة الإنفاق الاجتماعي، دعم الفئات الفقيرة، أو فرض قيود على الشركات الكبرى والمؤسسات المالية.

رابعاً: الشعبوية الثقافية

تسعى الشعبوية الثقافية إلى حماية أو تعزيز القيم التقليدية والهوية الوطنية ضد التغيرات الثقافية والاجتماعية التي يرونها مهددة. قد تعبر عن رفضها للهجرة، العولمة، أو التأثيرات الثقافية الأجنبية.

خامساً: الشعبويون.. "من ثمارهم تعرفونهم"!

يتميز القادة الشعبويون يتميزون بصفات وسمات وسلوكيات معينة تجعلهم مميزين عن غيرهم من القادة السياسيين التقليديين، ويمكن إلتقاط ذلك من خلال:

أ. **الخطاب المناهض للنخبة:**

- **انتقاد النخب:** القادة الشعبويون ينتقدون النخب السياسية، الاقتصادية، والإعلامية بشدة، ويصورون أنفسهم كأصوات تمثل "الشعب" ضد هذه النخب.
- **خطاب ضد الفساد:** غالبًا ما يركزون على قضايا الفساد وسوء الإدارة، مما يلقى صدىً واسعًا بين الفئات الغاضبة والمحبطة من الوضع القائم.

ب. **التواصل المباشر مع الجماهير:**

- **اللغة البسيطة والمباشرة:** يستخدم القادة الشعبويون لغة بسيطة ومباشرة يسهل على عامة الناس فهمها، ويتجنبون اللغة السياسية المعقدة.
- **استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:** يعتمدون بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل المباشر مع الجماهير، متجاوزين الوسائل الإعلامية التقليدية.

ج. **الشخصنة والكاريزما:**

- **شخصية كاريزمية:** يتمتعون بشخصية قوية وجاذبة، قادرة على حشد الدعم والإلهام بين الجماهير.
- **التركيز على الذات:** يميلون إلى تقديم أنفسهم كمنقذين أو أبطال يستطيعون تحقيق التغيير المطلوب.

د. **التوجه القومي أو الديني:**

- **الهوية القومية:** يركزون على القضايا القومية ويستغلون الشعور الوطني للترويج لأجنداتهم، مما يعزز الوحدة الوطنية على أساس القومية.
- **الهوية الدينية:** في بعض الأحيان، يستخدمون الدين لتعزيز رسالتهم وجذب الدعم من الفئات الدينية في المجتمع.

هـ. **تبسيط القضايا والحلول:**

- **الحلول السريعة:** يقدمون حلولاً سريعة وبسيطة للقضايا المعقدة، مما يجعل رسالتهم جذابة وسهلة الفهم.
- **تجاهل التعقيدات:** يتجاهلون التعقيدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويركزون على تقديم رواية بسيطة للمشكلات والحلول.

و. **استغلال المشاعر والعواطف:**

- **إثارة المشاعر:** يعتمدون على إثارة المشاعر والعواطف بين الجماهير، سواء كانت مشاعر الغضب، الخوف، الفخر الوطني، أو الإحباط.
- **الخطاب الناري:** يستخدمون خطابًا حماسيًا ونارياً لجذب الانتباه وحشد الدعم.

ز. **النقد والرفض للمؤسسات التقليدية:**

- **رفض المؤسسات القائمة:** يميلون إلى نقد ورفض المؤسسات التقليدية، مثل البرلمان، القضاء، والإعلام، ويصورونها على أنها فاسدة أو غير فعالة.
- **التشكيك في الديمقراطية التمثيلية:** قد يشككون في فعالية الديمقراطية التمثيلية ويطالبون بآليات بديلة، مثل الديمقراطية المباشرة.

ح. **الوعود الكبيرة والمبالغ فيها:**

- **الوعود الكبيرة:** يقدمون وعودًا كبيرة وجذابة حول تحسين الحياة اليومية للمواطنين، مثل توفير فرص العمل، تحسين الخدمات العامة، ومحاربة الفساد.
- **عدم الوفاء بالوعود:** في كثير من الأحيان، يواجهون صعوبة في الوفاء بهذه الوعود الكبيرة، مما قد يؤدي إلى خيبة أمل بين الجماهير.

ط. **التحالفات المرنة:**

- **التحالفات الاستراتيجية:** يعقدون تحالفات مرنة ومؤقتة لتحقيق أهدافهم، ويتحالفون مع قوى مختلفة بناءً على المصالح المشتركة.
- **التغيير المستمر للتحالفات:** يمكن أن يغيروا تحالفاتهم بشكل متكرر استجابةً للتغيرات السياسية.

ي. **استهداف الفئات المهمشة:**

- **تمثيل المهمشين:** يركزون على تمثيل الفئات المهمشة في المجتمع، مثل الفقراء، العاطلين عن العمل، والفئات التي تشعر بأنها غير ممثلة.
- **الوعود بالدعم:** يعدون بتقديم دعم خاص لهذه الفئات وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

- **أمثلة على قادة شعبويين:**

1. **دونالد ترامب (الولايات المتحدة):**
   - استخدم وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل المباشر مع الجماهير.
   - قدم خطابًا ناريًا ووعودًا كبيرة بتغيير النظام السياسي ومحاربة الفساد.
2. **هوغو شافيز (فنزويلا):**
   - قدم نفسه كمنقذ للفقراء والمهمشين.
   - اعتمد على خطابات قومية وكاريزما شخصية قوية لجذب الدعم.

يتميّز القادة الشعبويون بخطاب مناهض للنخب، تواصل مباشر مع الجماهير، كاريزما شخصية، تبسيط القضايا، استغلال العواطف، ورفض المؤسسات التقليدية. يسعون لجذب دعم الفئات المهمشة من خلال وعود كبيرة بالتحسين والإصلاح، لكن غالبًا ما يواجهون تحديات في الوفاء بهذه الوعود. فهم هذه السمات يساعد في تحليل ودراسة الظاهرة الشعبوية وتأثيراتها على الأنظمة السياسية والاجتماعية.

سادساً: الشعبوية.. ديناميات التوسّع

ساهم الإعلام والثورة المعلوماتية ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير في تنامي ظاهرة الشعبوية عبر عدة طرق:

أ. **زيادة الوصول إلى المعلومات:**

- **توسع نطاق الوصول:** فتحت وسائل الإعلام التقليدية والرقمية أفاقًا جديدة للوصول إلى المعلومات والأخبار، مما سمح للقادة الشعبويين بنشر رسائلهم وخطاباتهم بشكل أوسع وأسرع.

- **تبسيط الرسائل**: سهلت وسائل التواصل الاجتماعي تبسيط الرسائل ونقلها بسرعة، مما جعلها أكثر قابلية للتفاعل والانتشار بين الجماهير.

ب. **تعزيز الاندماج والتفاعل:**

- **تحفيز التفاعل**: توفرت وسائل التواصل الاجتماعي منصة للمشاركة والتفاعل المباشر بين القادة الشعبويين وجماهيرهم، مما زاد من شعور الجمهور بالمشاركة في العملية السياسية.
- **تشجيع الاندماج الاجتماعي**: ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تشجيع الاندماج الاجتماعي والانتماء للمجتمعات الافتراضية التي تدعم الرؤى الشعبوية المشتركة.

ج. **تعزيز الهوية والانتماء:**

- **تعزيز الهوية الجماعية**: عبر مواقع التواصل الاجتماعي، يمكن للأفراد التعبير عن هويتهم الثقافية والسياسية والانتماء للمجموعات التي تشجع الرؤى الشعبوية.
- **تعزيز الانفعالات**: يمكن للوسائل الرقمية أن تعزز الانفعالات والعواطف بين الجمهور، مما يسهم في تعزيز الولاءات للقادة الشعبويين.

د. **توسيع نطاق الدعم والتأثير:**

- **توسيع نطاق الدعم**: تسهل وسائل التواصل الاجتماعي عمليات التنظيم والدعوة، مما يمكن القادة الشعبويين من جذب دعم واسع من عبر البلاد وحتى عبر الحدود.
- **توسيع نطاق التأثير**: تمكن وسائل الإعلام الرقمية القادة الشعبويين من التأثير على السياسات العامة واتجاهات الجماهير بشكل أوسع من خلال التواصل المباشر والفوري.

هـ. **تقوية الحوار العام:**

- **تحفيز الحوار العام**: تعزز وسائل الإعلام الرقمية والتواصل الاجتماعي الحوار العام بين الجمهور والقادة الشعبويين وبين أفراد المجتمع، مما يساعد في توجيه التغيير وتحديد الأولويات السياسية.

سابعاً: الشعبوية.. اسباب الاستزادة

يعود بروز ظاهرة الشعبوية إلى مجموعة من الاسباب، وتشمل:

- **الأسباب النفسية:**

أ. **الخوف والقلق**: الأوضاع الاقتصادية الصعبة والتغيرات الاجتماعية قد تثير القلق والخوف لدى الأفراد، مما يجعلهم يبحثون عن قادة يعدون بحلول سريعة وسهلة.

ب. **الحاجة للانتماء:** يمكن للأشخاص الشعور بالحاجة للانتماء إلى مجموعات تشاركهم القيم والمعتقدات، والشعبوية قد توفر هذا الشعور بالانتماء والانضمام لمجموعة.

- **الأسباب الاجتماعية:**

أ. **الفقر والبطالة:** تزايد معدلات البطالة والفقر يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات الاستياء والغضب بين الفئات الاجتماعية المتضررة، مما يزيد من استعدادهم لقبول رسائل الشعبوية.

ب. **الانقسامات الاجتماعية:** تعمق الانقسامات الاجتماعية بين الطبقات الاقتصادية والثقافية قد يؤدي إلى بروز التوترات والصراعات، وتسهم الشعبوية في استغلال هذه الانقسامات لتحقيق أهدافها.

- **الأسباب السياسية:**

أ. **عدم الرضا عن النظام السياسي الحالي:** قد يكون عدم الرضا عن النظام السياسي الحالي والشعور بالتهميش أو الإهمال دافعًا للأفراد للبحث عن خيارات سياسية بديلة، مما يفتح الباب أمام ظهور الشعبوية.

ب. **الفشل في تحقيق التغيير الاجتماعي:** عندما يشعر الناس بالإحباط من عدم تحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب من قبل الأنظمة السياسية التقليدية، قد يبحثون عن الحلول في الشعبوية التي تعد بتغيير سريع وجذري.

- **الأسباب الاقتصادية:**

أ. **تدهور الظروف الاقتصادية:** تراجع الأوضاع الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستوى المعيشة يمكن أن يخلق بيئة من الاستياء والغضب، مما يجعل الناس أكثر عرضة لقبول الرسائل الشعبوية التي تعد بتحسين الوضع الاقتصادي.

ب. **تبني سياسات اقتصادية لصالح فئات معينة:** قد تتبنى الحكومات سياسات اقتصادية تخدم فئات معينة على حساب الأخرى، مما يزيد من التوترات الاجتماعية ويعزز ظهور الشعبوية كرد فعل.

- **الأسباب الثقافية:**

أ. **الهوية والانتماء:** قد يساهم التشدد الثقافي والهوية الوطنية القوية في تعزيز الشعبوية، حيث يمكن للقادة الشعبويين استغلال هذه العواطف لجذب دعم الجماهير.

ب. **التغييرات الثقافية:** يمكن أن تسهم التغييرات الثقافية مثل التعددية الثقافية والتعصب الثقافي في زيادة الانقسامات وتعزيز الشعبوية.

- **الأسباب الأخرى:**

أ. **نقص الثقة بالمؤسسات:** عندما يفقد الناس الثقة بالمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قد يلجأون إلى الشعبوية كبديل لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم.

ب. **استغلال الأزمات والتوترات الدولية:** قد يستغل القادة الشعبويون الأزمات الدولية والتوترات الجيوسياسية.

ثامناً: هل الشعبوية أزمة وجدانية؟!

تبني بعض القادة والرموز للظاهرة الشعبوية يمكن أن يكون ناتجًا عن مجموعة من الأسباب النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وأسباب أخرى، وهذه بعضها بالتفصيل:

- **الأسباب النفسية:**

أ. **الرغبة في السلطة والتأثير:** بعض القادة والرموز يبحثون عن السلطة والتأثير في المجتمع، والشعبوية يمكن أن توفر لهم هذا الفرصة لجذب الجماهير والتأثير عليها.

ب. **الحاجة إلى التقدير والتميز:** يمكن لبعض الأشخاص الذين يعانون من انخفاض في مستوى التقدير أو الانتماء الاجتماعي أن يجدوا في قيادة الحركات الشعبوية فرصة للتميز وجذب الانتباه.

- **الأسباب الاجتماعية:**

أ. **الانتقام من الطبقة السياسية أو الاجتماعية:** قد يتبنى بعض القادة والرموز الشعبويين الشعبوية كوسيلة للانتقام من الطبقات السياسية أو الاقتصادية التي يعتقدون أنها نالت من حقوقهم أو امتيازاتهم.

ب. **توجهات الجمهور والمطالب الشعبية:** عندما يكون هناك غضب شعبي ومطالب شعبية غير مستجابة، قد يبحث القادة والرموز عن فرص للتأكيد على هذه المطالب وتمثيلها.

- **الأسباب السياسية:**

أ. **الفشل في تحقيق التغيير السياسي:** قد يتبنى بعض القادة والرموز الشعبويين هذه الرؤية كرد فعل على فشل الأنظمة السياسية التقليدية في تحقيق التغيير المطلوب.

ب. **الاستفادة من الفجوات السياسية:** قد يستغل القادة والرموز الشعبويون الفجوات السياسية والانقسامات بين الأحزاب والجماهير لتحقيق أهدافهم الشخصية أو السياسية.

- **الأسباب الاقتصادية:**

أ. **استغلال الانقسامات الاقتصادية:** يمكن لبعض القادة والرموز استغلال الانقسامات الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية لجذب دعمها وتأييد قضاياها.

ب. **وعود بتحسين الأوضاع الاقتصادية:** بعض القادة الشعبويين قد يستخدمون الوعود بتحسين الأوضاع الاقتصادية لجذب دعم الجماهير وتحقيق أهدافهم السياسية.

- **الأسباب الثقافية:**

أ. **التشدد الثقافي والوطنية:** يمكن للقادة والرموز الشعبويين استغلال التشدد الثقافي والوطنية لجذب الجماهير وتحقيق أهدافهم السياسية.

ب. **تعزيز الهوية الثقافية:** بعض القادة والرموز الشعبويين قد يستخدمون الشعبوية كوسيلة لتعزيز الهوية الثقافية والانتماء الوطني.

- **الأسباب الأخرى:**

أ. **التأثيرات الدولية والخارجية:** قد تكون هناك تأثيرات دولية أو خارجية تدعم أو تعزز بعض القادة والرموز الشعبويين لتحقيق أهدافها السياسية.

ب. **التوترات العرقية أو الدينية:** قد يؤدي التوتر العرقي أو الديني إلى اندلا ع الشعبوية وتبني القادة والرموز لهذه الظاهرة كوسيلة للتعبير عن المطالب والمشاعر الشعبية.

تاسعاً: الشعبوية في اليمين واليسار

- **الشعبوية اليمينية:** غالبًا ما ترتبط بالقومية، معاداة الهجرة، والدعوة إلى تعزيز الهوية الوطنية والثقافية.
- **الشعبوية اليسارية:** تميل إلى التركيز على العدالة الاجتماعية، المساواة الاقتصادية، ومناهضة الشركات الكبرى والنخب الاقتصادية.

عاشراً: النقد والتحليل

تتعرض الشعبوية لانتقادات عديدة، من بينها:

- **التبسيط الزائد:** اتهامها بتبسيط القضايا المعقدة وتقديم حلول غير واقعية.
- **الشخصنة:** الاعتماد المفرط على زعماء كاريزماتيين مما يؤدي إلى تهميش المؤسسات الديمقراطية.
- **الاستقطاب:** تسبب في استقطاب المجتمع وزيادة التوترات بين مختلف الفئات.

الحادي عشر: الأمثلة التاريخية والمعاصرة

شهد التاريخ عدة حركات وقادة شعبويين مثل:

- أندرو جاكسون في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر.
- خوان بيرون في الأرجنتين.
- هوغو تشافيز في فنزويلا.
- حركات وأحزاب حديثة مثل حزب البديل من أجل ألمانيا وحزب الرابطة في إيطاليا.

في المجمل، تبقى الشعبوية ظاهرة معقدة تتخذ أشكالًا متعددة وتعكس التوترات القائمة بين الفئات الشعبية والنخب في مختلف المجتمعات.

الثاني عشر: المنافع والمضار

الشعبوية، كأي ظاهرة سياسية، تحتوي على جوانب إيجابية وأخرى سلبية. يمكن تلخيص المنافع والأضرار المرتبطة بها كالتالي:

- **المنافع والإيجابيات:**

أ. **التعبير عن مظالم الشعب:**

- **التمثيل السياسي:** توفر الشعبوية صوتًا للفئات التي تشعر بأنها مهمشة أو غير ممثلة في النظام السياسي القائم، مما يتيح لها فرصة للتعبير عن مظالمها واحتياجاتها.
- **التغيير والإصلاح:** يمكن أن تكون الحركات الشعبوية دافعة للإصلاح السياسي والاقتصادي، خاصة في الأنظمة التي تعاني من الجمود أو الفساد.

ب. **زيادة المشاركة السياسية:**

- **التفاعل المجتمعي:** تعمل الشعبوية على زيادة المشاركة السياسية من خلال تحفيز المواطنين على الانخراط في العملية السياسية والانتخابية.
- **تحقيق الشفافية/** تسعى إلى تسليط الضوء على القضايا التي قد يتم تجاهلها من قبل النخب السياسية التقليدية، مما يعزز من الشفافية والمساءلة.

ج. **إعادة توزيع السلطة:**

- **تمكين المواطنين:** من خلال مواجهة النخب التقليدية، تسعى الحركات الشعبوية إلى إعادة توزيع السلطة بطريقة تتيح للمواطنين العاديين فرصة أكبر للتأثير على السياسات الحكومية.
- **الديمقراطية المباشرة:** بعض الحركات الشعبوية تروج للديمقراطية المباشرة والاستفتاءات، مما يعزز من إشراك الشعب في صنع القرار.

د. **مواجهة الفساد:**

- **مكافحة الفساد:** كثير من الحركات الشعبوية تركز على مكافحة الفساد والممارسات غير النزيهة داخل الحكومات والمؤسسات الاقتصادية، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين الحوكمة.

- **الأضرار والسلبيات والتداعيات:**

أ. **الاستقطاب والانقسام:**

- **الاستقطاب الاجتماعي:** يمكن أن تؤدي الشعبوية إلى زيادة الاستقطاب الاجتماعي والسياسي من خلال خلق انقسامات حادة بين "الشعب" و"النخب".
- **التوترات الاجتماعية:** غالبًا ما تثير الشعبوية التوترات بين الفئات المختلفة في المجتمع، مما قد يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي.

ب. **تبسيط القضايا:**

- **الحلول غير الواقعية:** تعتمد الشعبوية غالبًا على تبسيط القضايا المعقدة وتقديم حلول غير واقعية أو مبسطة، مما قد يؤدي إلى سياسات غير فعالة أو ضارة.
- **إهمال التعقيد:** تتجاهل الشعبوية التعقيدات المتأصلة في القضايا السياسية والاقتصادية، مما قد يضر بعملية صنع القرار.

ج. **ضعف المؤسسات الديمقراطية:**

- **الشخصنة:** يمكن أن تؤدي إلى تركيز السلطة في يد زعيم كاريزمي واحد، مما يقلل من دور المؤسسات الديمقراطية ويضعفها.
- **تآكل الثقة بالمؤسسات:** قد تؤدي الشعبوية إلى تآكل الثقة بالمؤسسات السياسية التقليدية، مما يضعف النظام الديمقراطي بشكل عام.

د. **السياسات الاقتصادية الشعبوية:**

- **عدم الاستدامة المالية:** غالبًا ما تتبنى الحركات الشعبوية سياسات اقتصادية قصيرة الأمد وذات تأثيرات شعبوية قد تكون غير مستدامة ماليًا على المدى الطويل.
- **إجراءات حمائية:** تميل السياسات الاقتصادية الشعبوية إلى اتخاذ إجراءات حمائية قد تؤدي إلى تقييد التجارة الحرة والإضرار بالاقتصاد على المدى الطويل.

هـ. **التدهور في العلاقات الدولية:**

- **العزلة:** قد تؤدي السياسات الشعبوية إلى تبني مواقف انعزالية أو قومية، مما قد يضر بالعلاقات الدولية والتعاون العالمي.
- **التوترات الدبلوماسية:** الخطاب الشعبوي يمكن أن يثير التوترات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، مما قد يؤثر على الاستقرار الدولي.

و. **إثارة النزاعات الداخلية:**

- **العنف السياسي:** في بعض الحالات، قد تؤدي الخطابات الشعبوية إلى إثارة العنف السياسي أو النزاعات الداخلية، مما يهدد السلام الداخلي.

تحمل الشعبوية في طياتها إمكانية تعزيز الديمقراطية من خلال تمكين الفئات المهمشة والتعبير عن مظالمها، ولكنها تحمل أيضاً مخاطر الاستقطاب الاجتماعي، تآكل الثقة بالمؤسسات الديمقراطية، وتبني سياسات غير مستدامة. تحقيق التوازن بين الإيجابيات والسلبيات يتطلب وعيًا وتفاعلًا مسؤولًا من قبل كل من القادة الشعبويين والجمهور.

الثالث عشر: الشعبوية السلبية.. خطر يوازي الدكتاتورية

تُشكّل الظاهرة الشعبوية السلبية خطرًا على الدولة ووجودها وبقائها واستقرارها وتنميتها في حالات متعددة، من خلال تأثيراتها غير المحدودة والتي قد تتسبب بالآتي:

أ. **تآكل الثقة بالمؤسسات الديمقراطية:**

1. **تقويض حكم القانون:**

- **الهجمات المستمرة على المؤسسات القضائية والتشريعية:** عندما يشكك القادة الشعبويون في شرعية المؤسسات القضائية والتشريعية وينتقدونها باستمرار، يؤدي ذلك إلى تآكل ثقة الجمهور بهذه المؤسسات.
- **تجاوز السلطات الدستورية:** يمكن للقادة الشعبويين محاولة تجاوز السلطات الدستورية وتفكيك الضوابط والتوازنات التي تحمي الديمقراطية.

2. **ضعف المساءلة:**

- **تقليل الشفافية:** عدم الشفافية في الحكم وعدم محاسبة الفساد قد يؤديان إلى شعور بالإحباط واليأس بين المواطنين، مما يزيد من تفشي الفساد والظلم.
- **استغلال السلطة:** استخدام الشعبوية كوسيلة للبقاء في السلطة لفترات طويلة دون مساءلة حقيقية.

ب. **الاستقطاب والانقسام الاجتماعي:**

1. **تفاقم النزاعات الداخلية:**

- **تأجيج الفروق العرقية والطائفية:** القادة الشعبويون قد يستغلون الفروق العرقية والطائفية لتعزيز سلطتهم، مما يزيد من النزاعات الداخلية.

- **زيادة الكراهية والتمييز**: الخطاب الشعبوي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الكراهية والتمييز بين مختلف الفئات في المجتمع.

2. **انعدام الوحدة الوطنية:**

- **تقويض التماسك الاجتماعي**: الشعبوية تساهم في تقسيم المجتمع إلى "نحن" و"هم"، مما يؤدي إلى تفكيك الوحدة الوطنية.
- **الصدامات العنيفة**: يمكن أن يؤدي الخطاب الشعبوي إلى اندلاع صدامات عنيفة بين مختلف المجموعات الاجتماعية والسياسية.

ج. **الاضطرابات الاقتصادية:**

1. **سياسات اقتصادية غير مستدامة:**

- **الوعود غير الواقعية**: تقديم وعود اقتصادية غير واقعية مثل زيادات كبيرة في الرواتب أو تقديم خدمات مجانية دون وجود تمويل مستدام.
- **العجز المالي**: يمكن أن تؤدي السياسات الشعبوية إلى عجز مالي كبير نتيجة للإسراف في الإنفاق الحكومي دون وجود موارد كافية.

2. **تدهور بيئة الاستثمار:**

- **عدم الاستقرار السياسي**: الخطاب الشعبوي وعدم الاستقرار السياسي يمكن أن يخيف المستثمرين ويؤدي إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
- **تآكل الثقة في الاقتصاد**: تقويض الثقة في سياسات الدولة الاقتصادية يؤدي إلى تدهور الاقتصاد بشكل عام.

د. **العزلة الدولية:**

1. **تدهور العلاقات الخارجية:**

- **سياسات معادية للعولمة**: يمكن أن تتبنى الحكومات الشعبوية سياسات معادية للعولمة والتجارة الحرة، مما يؤدي إلى تدهور العلاقات التجارية والدبلوماسية.
- **العقوبات الاقتصادية**: يمكن أن تؤدي السياسات الشعبوية المثيرة للجدل إلى فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية من قبل الدول الأخرى.

2. **فقدان الدعم الدولي:**

- **تراجع المساعدات الدولية:** فقدان ثقة المجتمع الدولي يمكن أن يؤدي إلى تراجع المساعدات الاقتصادية والتنموية.
- **الانعزال السياسي:** قد يؤدي الخطاب الشعبوي إلى عزلة سياسية ودبلوماسية، مما يحد من قدرة الدولة على التعاون الدولي.

هـ. **التدهور البيئي والاجتماعي:**

1. **تجاهل القضايا البيئية:**

- **التركيز على القضايا القصيرة الأمد:** الشعبوية غالبًا ما تركز على حلول قصيرة الأمد وتجاهل القضايا البيئية المستدامة.
- **تدمير الموارد الطبيعية:** يمكن أن تؤدي السياسات الشعبوية إلى استغلال مفرط للموارد الطبيعية دون مراعاة العواقب البيئية.

2. **تفاقم الأزمات الاجتماعية:**

- **تزايد الفقر والبطالة:** عدم استدامة السياسات الاقتصادية الشعبوية قد يؤدي إلى زيادة الفقر والبطالة على المدى الطويل.
- **تراجع الخدمات العامة:** يمكن أن تؤدي السياسات الشعبوية إلى تراجع جودة الخدمات العامة مثل التعليم والصحة.

و. **ضعف الحوكمة والإدارة:**

1. **فساد الإدارة:**

- **تسييس الإدارة العامة:** استخدام الإدارة العامة كأداة لتحقيق مكاسب سياسية يمكن أن يؤدي إلى ضعف الكفاءة والفساد.
- **ضعف المؤسسات الحكومية:** تقويض دور المؤسسات الحكومية المستقلة يؤدي إلى ضعف الحوكمة وزيادة الفساد.

2. **ضعف التخطيط والسياسات العامة:**

- **غياب التخطيط الاستراتيجي:** التركيز على السياسات القصيرة الأمد والوعود الانتخابية بدلاً من التخطيط الاستراتيجي يمكن أن يؤدي إلى قرارات غير مدروسة.

- **الفوضى في التنفيذ:** الافتقار إلى السياسات العامة المنهجية يؤدي إلى فوضى في تنفيذ المشاريع التنموية.

الرابع عشر: الشعبوية السلبية.. سياقات التحجيم

لتقليل سلبيات الشعبوية وزيادة منافعها، يمكن اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات التي توازن بين تلبية مطالب الشعب وتعزيز الاستقرار والنظام الديمقراطي، وكالاتي:

أ. **تعزيز الشفافية والمساءلة:**

- **تعزيز مؤسسات الشفافية:** يجب دعم وتعزيز دور مؤسسات الرقابة والمساءلة، مثل المحاكم الدستورية، هيئات مكافحة الفساد، والمؤسسات الإعلامية المستقلة.
- **تشجيع المشاركة المدنية:** زيادة دعم المجتمع المدني وتشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة في الرقابة على السياسات الحكومية.

ب. **تعزيز التثقيف السياسي والمدني:**

- **التعليم والتوعية:** الاستثمار في برامج التعليم والتوعية السياسية التي تساعد المواطنين على فهم تعقيدات القضايا السياسية والاقتصادية بشكل أفضل.
- **التثقيف الإعلامي:** تعزيز مهارات التفكير النقدي ووسائل الإعلام في المدارس والجامعات لضمان قدرة الأفراد على تقييم المعلومات بشكل دقيق.

ج. **إصلاح النظام السياسي والانتخابي:**

- **النظم الانتخابية التمثيلية:** اعتماد نظم انتخابية تضمن تمثيلًا عادلًا لجميع الفئات في المجتمع، مثل النظم النسبية.
- **تقوية الأحزاب السياسية:** دعم الأحزاب السياسية في تطوير برامج سياسية تعبر عن مصالح مختلف الفئات، مما يعزز من التنافس السياسي البناء.

د. **تعزيز الحوار والتوافق السياسي:**

- **الحوار الوطني:** تنظيم حوارات وطنية تضم جميع الفئات السياسية والاجتماعية بهدف الوصول إلى توافق حول القضايا الوطنية الكبرى.
- **التعاون بين الأحزاب:** تشجيع التعاون بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لتحقيق أهداف مشتركة وتجنب الاستقطاب الحاد.

هـ. **تعزيز الاقتصاد العادل والمستدام:**

- **السياسات الاقتصادية المستدامة:** تبني سياسات اقتصادية تركز على النمو المستدام وتوزيع الثروة بشكل عادل، مع مراعاة الأثر البيئي والاجتماعي.
- **دعم الفئات المهمشة:** تنفيذ برامج دعم للفئات المهمشة اقتصاديًا، مثل تقديم دعم مباشر للأسر الفقيرة، وتوفير فرص عمل وتعليم للجميع.

و. **الحوكمة الرشيدة والإدارة الفعالة:**

- **إصلاح الإدارة العامة:** تحسين كفاءة الإدارة العامة من خلال تطبيق ممارسات الحوكمة الرشيدة وتبني سياسات قائمة على الأدلة.
- **مكافحة الفساد:** تطبيق سياسات صارمة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في جميع مستويات الحكومة.

ز. **التواصل الفعال والمستمر مع الشعب:**

- **التواصل المستمر:** الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة ومستدامة بين القادة السياسيين والمواطنين لضمان استماع القادة لمطالب الشعب بشكل مستمر.
- **استجابة سريعة للمطالب:** تطوير آليات لاستجابة سريعة وفعالة لمطالب الشعب بما يتماشى مع المبادئ الديمقراطية.

ح. **إدارة التنوع الثقافي والاجتماعي:**

- **سياسات الاندماج:** تبني سياسات تشجع على اندماج جميع الفئات في المجتمع وتعزز من الوحدة الوطنية.
- **احترام حقوق الإنسان:** ضمان احترام حقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات والفئات المهمشة.

ط. **تعزيز التعاون الدولي:**

- **التعاون الدولي:** تعزيز العلاقات والتعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق الاستقرار العالمي.
- **التعلم من التجارب الدولية:** الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في معالجة القضايا السياسية والاجتماعية بشكل فعال.

الخامس عشر: الشعبوية في العراق.. مظاهر ومؤشرات

تتجلى الشعبوية في العراق من خلال عدة مظاهرات ومؤشرات تعكس التوترات؛ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلاد، منها:

أ. **الخطاب السياسي المناهض للنخبة:**

- **انتقاد الفساد:** الخطاب السياسي في العراق غالبًا ما يركز على مكافحة الفساد المنتشر في المؤسسات الحكومية. السياسيون الشعبويون يستخدمون هذا الموضوع لاستقطاب دعم الجماهير الغاضبة من الفساد وعدم الشفافية.
- **الاحتجاجات ضد النخب السياسية:** شهد العراق احتجاجات واسعة ضد النخب السياسية، ابرزها الاحتجاجات التي اندلعت في بغداد والمحافظات الجنوبية، حيث طالب المحتجون بإسقاط الحكومة ومحاسبة الفاسدين.

ب. **المطالبة بالخدمات الأساسية:**

- **نقص الخدمات:** غالبًا ما يستغل الشعبويون على تؤججة الحركات الشعبوية في العراق المطالبة بتحسين الخدمات العامة مثل الكهرباء، المياه، والرعاية الصحية.
- **أمثلة:** في صيف 2018، شهدت البصرة احتجاجات عنيفة نتيجة سوء الخدمات الأساسية مثل انقطاع الكهرباء والمياه الملوثة.

ج. **الدعوة إلى العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة:**

- **الفقر والبطالة:**تعبر عن نفسها من خلال المطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل، خصوصًا في المناطق التي تعاني من الفقر والبطالة.
- **أمثلة:** الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية، التي تركزت في المناطق الفقيرة التي تعاني من نقص فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

د. **الزعامة الكاريزمية:**

- **زعماء شعبويون:** ظهور زعماء شعبويين سياسين أو دينيين أو ناشطين.
- **حركات شعبية:** ،تعتمد على دعم الفئات المهمشة والغاضبة من النخب الحاكمة.

هـ. **الاحتجاجات المطالبة بالتغيير السياسي:**

- **حركة تشرين:** الحركة الاحتجاجية التي بدأت في أكتوبر 2019 (حركة تشرين) تعد من أبرز الأمثلة على الحركات الشعبية في العراق، المحتجون طالبوا بتغيير النظام السياسي، مكافحة الفساد،

وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية، وتسببت بجدل سياسي واعلامي محتدم فضلاً عن تأثيراتها الملموسة في الوضع الحكومي وقتئذ والإفضاء إلى إستقالتها.

- **الضغط على الحكومة:** هذه الاحتجاجات أجبرت رئيس الوزراء عادل عبد المهدي على الاستقالة، وأدت إلى تغييرات في الحكومة والبرلمان، مما يعكس قوة الحركة الشعبية وتأثيرها.

و. **الشعور بالهوية الوطنية:**

- **الانتماء الوطني:** الحركات الشعبوية غالبًا ما تستند إلى الشعور القوي بالهوية الوطنية العراقية، ضد التدخلات الأجنبية والنفوذ الخارجي.
- **أمثلة:** الخطاب الذي يرفض التدخلات الأجنبية، سواء كانت من دول الجوار أو من القوى الغربية، ويطالب بسيادة العراق.

ز. **الدعوة إلى السيادة والاستقلال:**

- **رفض الهيمنة الخارجية:** الشعبويون في العراق كثيرًا ما يعبرون عن رفضهم للهيمنة الخارجية على السياسات الداخلية للعراق.
- **أمثلة:** الدعوات إلى خروج القوات الأجنبية من العراق ورفض الاتفاقيات التي تُعتبر انتهاكًا للسيادة الوطنية.

السادس عشر: الشعبوية وأجندة الخارج

تقتضي مواجهة الظاهرة الشعبوية في العراق وتقنينها ضمن سياسات تشريعية موضوعية، يجب اتباع نهج شامل ومتوازن يتضمن الإصلاحات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، يتضمن:

أ. **الإصلاحات السياسية:**

1. **تعزيز الشفافية والمساءلة:**

- **تفعيل قوانين مكافحة الفساد:** تطبيق وتنفيذ قوانين صارمة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في المؤسسات الحكومية، مع إنشاء هيئات مستقلة لمراقبة تنفيذ هذه القوانين.
- **حماية المبلغين:** تشريع قوانين تحمي المبلغين عن الفساد وتضمن سلامتهم ووظائفهم، مما يشجع المزيد من الناس على الإبلاغ عن الممارسات غير القانونية.

2. **تعزيز استقلالية القضاء:**

- **إصلاح النظام القضائي:** ضمان استقلالية القضاء عن النفوذ السياسي وتعزيز كفاءته، مما يزيد من الثقة في العدالة ويقلل من تأثير الشعبوية.

- **تسريع الإجراءات القضائية**: تبسيط وتسريع الإجراءات القضائية المتعلقة بقضايا الفساد وسوء الإدارة.

ب. **الإصلاحات الاقتصادية:**

1. **تحسين توزيع الثروة:**

- **إصلاح النظام الضريبي**: تصميم نظام ضريبي عادل يضمن توزيع الثروة بشكل أكثر إنصافًا ويقلل من التفاوت الاقتصادي.
- **تطوير سياسات الدعم الاجتماعي**: تعزيز البرامج الاجتماعية لدعم الفئات الفقيرة والمهمشة من خلال برامج تدريبية وفرص عمل، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

2. **تعزيز النمو الاقتصادي المستدام:**

- **تنويع الاقتصاد**:تقليل الاعتماد على النفط من خلال تنويع مصادر الدخل القومي وتعزيز القطاعات الأخرى مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة.
- **دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة**: توفير تسهيلات وقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة.

ج. **الإصلاحات الاجتماعية:**

1. **تحسين التعليم والتوعية:**

- **التعليم المدني**: إدراج مواد تعليمية في المناهج الدراسية تركز على القيم الديمقراطية، المشاركة المدنية، والتفكير النقدي.
- **حملات توعية**: إطلاق حملات توعية لزيادة وعي المواطنين حول دورهم في النظام الديمقراطي وأهمية المشاركة السياسية المسؤولة.

2. **تعزيز الوحدة الوطنية:**

- **تشجيع التعايش السلمي**: تعزيز الحوار بين مختلف الفئات والطوائف في المجتمع العراقي لتقوية النسيج الاجتماعي ومنع الاستقطاب.
- **برامج المصالحة الوطنية**: تنفيذ برامج مصالحة وطنية لتعزيز السلام والاستقرار ومعالجة النزاعات التاريخية.

د. **الإصلاحات التشريعية:**

1. **تعزيز دور البرلمان:**

- **تشريع قوانين فعالة:** تعزيز دور البرلمان في تشريع القوانين التي تستهدف بشكل خاص معالجة القضايا التي تستغلها الحركات الشعبوية، مثل مكافحة الفساد وتحسين الخدمات العامة.
- **رقابة فعالة:** تمكين البرلمان من ممارسة دور رقابي فعال على السلطة التنفيذية لضمان الشفافية والمساءلة.

2. **تنظيم النشاط السياسي:**

- **قوانين الأحزاب السياسية:** وضع قوانين صارمة تنظم نشاط الأحزاب السياسية وتمنع استغلال الشعبوية لتحقيق مكاسب قصيرة الأمد على حساب الاستقرار الوطني.
- **تمويل الأحزاب:** تنظيم تمويل الأحزاب السياسية لضمان شفافية مصادر التمويل ومنع التأثيرات الخارجية والداخلية غير المشروعة.

هـ. **الإصلاحات الإعلامية:**

1. **تعزيز حرية الإعلام واستقلاليته:**

- **إصلاح القوانين الإعلامية:** ضمان حرية الصحافة واستقلاليتها عن النفوذ السياسي والاقتصادي.
- **مكافحة الأخبار الزائفة:** إنشاء هيئات مستقلة لرصد الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة ومعاقبة الجهات التي تنشرها.

2. **تشجيع الإعلام المسؤول:**

- **تعزيز الإعلام العام:** دعم الإعلام العام الذي يقدم معلومات دقيقة وموضوعية ويعزز الحوار البناء.
- **تدريب الصحفيين:** توفير برامج تدريبية للصحفيين على ممارسات الصحافة الجيدة والتحقيقات الاستقصائية.

و. **تعزيز المجتمع المدني:**

1. **دعم المنظمات غير الحكومية:**

- **تشجيع نشاط المجتمع المدني:** دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- **تمويل مستدام**: توفير تمويل مستدام للمنظمات غير الحكومية من خلال منح حكومية ودولية.

2. **المشاركة المجتمعية:تعزيز الحوار المجتمعي**: إنشاء منصات للحوار بين الحكومة والمجتمع المدني لضمان مشاركة جميع الأطراف في صنع القرار.

السابع عشر: إدارة الشعبوية

يمكن أن تتأثر الشعبوية في العراق بدعم من جهات داخلية وخارجية لأسباب متعددة، تشمل الأهداف السياسية، الاقتصادية، والأيديولوجية.

- **الجهات الداخلية:**

أ. التيارات السياسية والجماعات المسلحة المحلية.

ب. الأحزاب السياسية ذات الخطاب القومي والديني.

ج. **القيادات القبلية والمحلية**:الزعماء القبليون والمحليون: الذين يستخدمون الشعبوية لتعزيز نفوذهم في مناطقهم المحلية، من خلال تقديم أنفسهم كممثلين لمصالح الشعب ضد النخب المركزية.

- **الجهات الخارجية**:دول الجوار وما بعد الاقليمية والجهات الدولية، من أجل تحقيق:

ب. التأثير السياسي والعسكري.

ج. النفوذ الثقافي والديني.

د. الدعم المادي والسياسي لبعض الجماعات.

هـ. السياسات الإعلامية.

و. التنافس الإقليمي.

- **الوسائل والأهداف التي تستخدمها هذه الجهات الخارجية:**

أ. **وسائل الدعم:**

- **التمويل**: توفير التمويل للأحزاب السياسية، الحركات الشعبية، ووسائل الإعلام التي تروج للخطاب الشعبوي.
- **التدريب والتوجيه**: تقديم التدريب والتوجيه للناشطين الشعبويين لتعزيز قدرتهم على التنظيم وحشد الدعم الشعبي.
- **الدعم الإعلامي**: استخدام وسائل الإعلام لنشر الخطابات الشعبوية، وتغطية الأحداث بطريقة تعزز من مصداقية هذه الحركات.

ب. **الأهداف:**

- **تعزيز النفوذ:** تسعى الجهات الداخلية والخارجية لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي في العراق.
- **زعزعة الاستقرار:** قد تستفيد بعض الجهات من زعزعة استقرار الحكومة المركزية لتحقيق أهدافها الخاصة، مثل إضعاف المنافسين أو الحصول على تنازلات سياسية.
- **تحقيق الأجندات الإيديولوجية:** قد تستخدم الخطابات الشعبوية لتحقيق أهداف إيديولوجية، مثل تعزيز القومية أو المعتقدات الدينية.

مصادر مهمة

- **كتب باللغة العربية:**

1. "الشعبوية في السياسة العالمية والعربية"، د. علي مصطفى، مؤسسة الرسالة، 2015، بيروت، لبنان.
2. "الشعبوية في السياسات العربية المعاصرة"، د. نصير الغماري، دار الفارابي، 2019، الرباط، المغرب.
3. "الشعبوية وتحولات الحكم في الوطن العربي"، د. محمد العوضي، مركز دراسات الخليج للأبحاث، 2018، الكويت.

- **كتب باللغة الإنجليزية:**

1. "Populism: A Very Short Introduction", Cas Mudde, Cristóbal Rovira Kaltwasser, Oxford University Press, 2017, Oxford, United Kingdom
2. "What Is Populism?", Jan-Werner Müller, University of Pennsylvania Press, 2016, Philadelphia, United States.
3. "The People vs. Democracy: Why Our Freedom Is in Danger and How to Save It", Yascha Mounk, Harvard University Press, 2018, Cambridge, United States.

القطاع الخاص..
شريك التنمية المستدام

المحاضرة التاسعة والثلاثون

القطاع الخاص.. شريك التنمية المستدام

"الدول الناهضة تحلقُ بجناحين: القطاع العام والقطاع الخاص،
والإ فالقاعُ مصيرُ من قصّ أحدهما"

د.عقيل محمود الخزعلى

أولاً: المفهوم

القطاع الخاص هو جزء من الاقتصاد الوطني والعالمي،ويشمل الشركات والمؤسسات والمشروعات التي يمتلكها ويديرها الأفراد أو الشركات الخاصة، وليس الحكومة، حيث يهدف القطاع الخاص أساسًا إلى تحقيق الربح من خلال تقديم السلع والخدمات في السوق، ويسهم في دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي المستدام للدولة، ومن هنا بات يمثل مرتكزاً محورياً ورئيسياً في الدول الحديثة التواقة للنهوض والتقدم.

- **مميزات القطاع الخاص:**

أ. **الملكية الفردية أو الجماعية:** يمتلك الأفراد أو مجموعة من الأشخاص (مثل المساهمين في شركة) الشركات والمؤسسات.

ب. **الهدف الربحي:** يسعى لتحقيق الأرباح من خلال تحسين الإنتاجية وتقديم منتجات أو خدمات ذات قيمة.

ج. **التمويل الذاتي:** يعتمد بشكل رئيسي على التمويل الذاتي أو الاستثمارات من الأفراد والشركات، وليس على التمويل الحكومي.

د. **المرونة:** يتمتع بالمرونة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة والإنتاج والتسويق، مما يتيح له الاستجابة السريعة لتغيرات السوق.

هـ. **المنافسة:** يخضع لقوانين المنافسة في السوق، مما يشجع على الابتكار وتحسين الجودة.

- **أنواع المؤسسات في القطاع الخاص:**

أ. **المؤسسات الفردية**: وهي شركات يمتلكها ويديرها شخص واحد.

ب. **الشراكات**: وهي شركات يمتلكها ويديرها شخصان أو أكثر.

ج. **الشركات المساهمة**: وهي شركات يمتلكها عدد كبير من المساهمين ويشرف عليها مجلس إدارة منتخب.

د. **الشركات ذات المسؤولية المحدودة (LLC)**: وهي شركات يقتصر فيها مسؤولية المساهمين على مقدار استثماراتهم فيها.

ثانياً: تحديات القطاع الخاص

أ. **التنافس الشديد**: يحتاج إلى التكيف المستمر مع تغيرات السوق والمنافسة الشرسة.

ب. **المخاطر المالية**: يمكن أن يواجه مخاطر مالية تؤدي إلى خسائر أو إفلاس.

ج. **التنظيمات الحكومية**: يجب أن يلتزم بالقوانين واللوائح الحكومية، التي قد تكون مقيدة في بعض الأحيان.

د. **الوصول إلى التمويل**:قد يواجه صعوبة في الحصول على التمويل اللازم للتوسع أو الاستمرار.

القطاع الخاص يلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، إلا أنه يواجه تحديات تتطلب استراتيجيات فعالة للتغلب عليها والاستمرار في النمو.

ثالثاً: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

أ. **الاستثمار والتوسع الاقتصادي**: يقوم القطاع الخاص بتوفير الاستثمارات اللازمة لتطوير البنية التحتية وتعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يسهم في تعزيز نمو الاقتصاد.

ب. **خلق فرص العمل**: من خلال توسيع نشاطاته وتوسيع نطاق الأعمال، يسهم القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة للسكان المحليين، وبالتالي يقلل من معدلات البطالة.

ج. **زيادة الإنتاجية والكفاءة**: يعمل القطاع الخاص على تعزيز الإنتاجية والكفاءة من خلال التحسين المستمر في العمليات والتقنيات، وهذا يساهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة.

د. **الابتكار والتطوير**: يعمل القطاع الخاص على تشجيع الابتكار والتطوير في مجالات متعددة، مما يسهم في تحسين التكنولوجيا ورفع مستوى الحياة.

هـ. **توليد الإيرادات للدولة**: يساهم القطاع الخاص في توليد الإيرادات للدولة من خلال الضرائب والرسوم التي يدفعها، مما يساهم في تمويل الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

رابعاً: القطاع الخاص.. تجارب دولية رائدة

أ. **سنغافورة:** استخدمت سنغافورة استراتيجية قوية لجذب الاستثمارات الخاصة وتشجيع ريادة الأعمال، مما ساهم في تحويلها إلى واحدة من أكثر الدول ازدهارًا اقتصاديًا في العالم.

ب. **الصين:** اعتمدت الصين سياسات اقتصادية تشجع على الاستثمارات الخاصة وتحرير الأسواق، مما أدى إلى نمو اقتصادي هائل وتحسين مستوى المعيشة.

ج. **الولايات المتحدة:** تعتبر الولايات المتحدة واحدة من أبرز الأمثلة على دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد، حيث توفر بيئة مواتية للأعمال وتشجع على الابتكار والاستثمار.

توضح تجارب هذه الدول كيف يمكن أن يكون القطاع الخاص محركًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة في الدول.

خامساً: القطاع الخاص في العراق.. تحت المجهر

يتأثر تقييم القطاع الخاص في العراق بعدة عوامل، بما في ذلك الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد وبالامكان ايضاح ذلك من خلال الاتي:

أ. **القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي:**

- يعتبر القطاع الخاص محدودا نسبيًا مقارنة بالقطاع الحكومي، وهو يعاني من التحديات الهيكلية والأمنية والاقتصادية التي تواجه البلاد.
- الاقتصاد العراقي يتسم بالاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، وهو ما يقلل من دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة.

ب. **الإحصائيات والمؤشرات:**

- **بيانات دولية:** تقديرات منظمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تشير إلى تحسن تدريجي في النشاط الاقتصادي في العراق، ولكن مع تحديات مستمرة.
- **البيانات الوطنية:** تتوفر بيانات من وزارة التخطيط العراقية وهيئة الإحصاءوالمعهد العراقي للتنمية الاقتصادية، وتشمل هذه البيانات الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، والاستثمارات في القطاع الخاص.

ج. **التحديات والفرص:**

- **التحديات:** تشمل التحديات الأمنية، وضعف البنية التحتية، والفساد، ونقص التمويل، وقلة الاستثمارات الأجنبية.

- **الفرص**: تتمثل الفرص في تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز القطاعات غير النفطية مثل السياحة والزراعة والصناعات الخفيفة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

د. **الجهود الحكومية والإصلاحات**:تبذل الحكومة العراقية جهودًا لتعزيز دور القطاع الخاص من خلال سياسات التحفيز وتحسين بيئة الأعمال ومكافحة الفساد، ولكن التقدم قد يكون بطيئًا نظرًا للتحديات الهيكلية الكبيرة، ومن المحاسن المفصلية التي قدتها الحكومة في قانون الموازنة العامة الاتحادية هي الضمانات السيادية التي تقدمها الحكومة لمشاريع القطاع الخاص الاستراتيجية والحيوية.

هـ. **التعاون الدولي والمساعدة الخارجية**:يتلقى القطاع الخاص في العراق دعمًا من المنظمات الدولية والمانحين الدوليين في مجالات مثل التدريب والتمويل وتطوير البنية التحتية، وهذا يمكن أن يسهم في تعزيز قدراته.

بالمحصلة، فأن القطاع الخاص في العراق يواجه تحديات كبيرة ولكنه يمتلك أيضاً فرصًا للتطور والتحسن، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التعاون الدولي يمكن أن يلعب دورًا هامًا في دعم تطويره.

سادساً: العراق بؤرة الجذب

يمتلك العراق العديد من الفرص والمميزات التي يمكن أن يستغلها ويستثمرها القطاع الخاص المحلي والاجنبي، ومن بين هذه الفرص:

أ. **الثروات الطبيعية**: يعتبر العراق من بلدان الشرق الأوسط الغنية بالموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز الطبيعي. يمكن للشركات الخاصة الاستفادة من هذه الثروات من خلال الاستثمار في قطاعات الطاقة والبتروكيماويات.

ب. **الزراعة والغذاء**: تمتلك العراق أراضي زراعية خصبة ومناخ ملائم للزراعة، مما يوفر فرصًا للاستثمار في قطاع الزراعة وتحسين إنتاجية المحاصيل وتطوير صناعة الغذاء.

ج. **البنية التحتية**: تحتاج العراق إلى تطوير وتحديث البنية التحتية في مختلف القطاعات مثل النقل والطاقة والاتصالات، وهذا يوفر فرصًا للشركات الخاصة للمشاركة في مشاريع البنية التحتية.

د. **السياحة**: تمتلك العراق مواقع سياحية وآثار تاريخية وثقافية فريدة، ومع استقرار الأوضاع الأمنية يمكن للقطاع الخاص استثمار في تطوير قطاع السياحة وتسويق الوجهات السياحية.

هـ.**التكنولوجيا والابتكار**: يمكن للشركات الخاصة العراقية الاستفادة من التقدم التكنولوجي في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطب والهندسة والبيئة، والمساهمة في تطوير هذه القطاعات.

و. **الموقع الاستراتيجي**: يحظى العراق بموقع استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، مما يجعله مركزًا للتجارة والاستثمار وقاعدة للتوسع في الأسواق المجاورة.

ز. **العمالة الشابة**: يمتلك العراق سكانا شبابا بمهارات وقدرات متنوعة، ويمكن للقطاع الخاص استغلال هذه العمالة الشابة وتوظيفها في مختلف الصناعات والخدمات.

بذلك يمكن اعتبار العراق أرضًا بِكرًا وواعدًا لعمل القطاع الخاص والاستثمار فيه، وذلك لعدة أسباب:

أ. **الموارد الطبيعية**: يمتلك العراق احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، مما يوفر فرصًا للاستثمار في قطاع الطاقة والبتروكيماويات والصناعات المتعلقة.

ب. **البنية التحتية**: يحتاج العراق إلى تطوير البنية التحتية في مختلف القطاعات مثل النقل والطاقة والاتصالات، مما يخلق فرصًا للشركات الخاصة للمشاركة في مشاريع البنية التحتية.

ج. **السياحة**: يمتلك العراق مواقع سياحية وآثار تاريخية وثقافية فريدة، ومع استقرار الأوضاع الأمنية يمكن للقطاع الخاص استثمار في تطوير قطاع السياحة وتسويق الوجهات السياحية.

د. **القوة العمالية**: يتمتع العراق بشباب طموح ومهارات متنوعة، ويمكن للقطاع الخاص استغلال هذه العمالة الشابة وتوظيفها في مختلف الصناعات والخدمات.

هـ. **السوق الاستهلاكية**: يتمتع العراق بسوق استهلاكية كبيرة نتيجة لعدد سكانه الكبير، مما يوفر فرصًا للاستثمار في قطاعات مثل التجزئة والصناعات الغذائية والخدمات.

و. **التطور الاقتصادي المستقبلي**: بمرور الزمن وتحسن الظروف الاقتصادية والسياسية، يمكن أن يشهد العراق تطورًا اقتصاديًا يعزز من فرص الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

سابعاً: معوّقات على الطريق

بصورة عامة، تم تأشير عدة معوقات وتحديات ومخاطر واجهت القطاع الخاص في العراق، ومن بين أبرزها:

أ. **الأمن والاستقرار**: يعتبر الوضع الأمني وعدم الاستقرار واحدة من أكبر التحديات التي تواجه القطاع الخاص في العراق، حيث تتعرض المنشآت والممتلكات والعمالة لخطر التهديدات والابتزازات.

ب. **الفساد والبيروقراطية**: يعتبر الفساد والبيروقراطية من المعضلات الرئيسية التي تعيق عمل القطاع الخاص في العراق، حيث تواجه الشركات صعوبات في الحصول على التراخيص والموافقات الحكومية وتعرض للانتهاكات والابتزاز في كثير من الفترات السابقة.

ج. **ضعف البنية التحتية:** تعاني العديد من المدن والمناطق في العراق من ضعف البنية التحتية في مجالات مثل النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي، مما يؤثر سلبًا على قدرة الشركات الخاصة على تنفيذ مشاريعها بكفاءة.

د. **التحديات القانونية والقوانين الضريبية:** تواجه الشركات الخاصة تحديات في فهم والتعامل مع التشريعات والقوانين الضريبية المعقدة والمتغيرة في العراق، مما يزيد من التكاليف ويقلل من الثقة في بيئة الأعمال.

هـ. **قلة التمويل والاستثمار:** تعاني الشركات الخاصة في العراق من قلة الدعم المالي والتمويل، وتواجه صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتطوير وتوسيع أعمالها، وذلك نتيجة للتحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه البلاد.

و. **التغيرات السياسية والسياسات الاقتصادية:** يتأثر القطاع الخاص في العراق بالتغيرات السياسية والسياسات الاقتصادية الجديدة التي قد تؤثر على بيئة الأعمال وتجعلها أكثر تعقيدًا.

ثامناً: الاسس القانونية الوطنية

توجد في الإطار الوطني العراقي عدة مواد دستورية وقوانين تشريعية تنظم دور القطاع الخاص وتحدد حقوقه وواجباته، من بين هذه الأنظمة:

أ. **الدستور العراقي:** يعتبر الدستور العراقي الإطار الأساسي الذي يحدد دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. ينص الدستور على ضمان حرية الاقتصاد وحق الملكية الفردية وحماية الملكية الخاصة، ويشير أيضاً إلى أهمية دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل.

ب. **التشريعات الاقتصادية:** يوجد عدد من القوانين الاقتصادية في العراق التي تنظم عمل القطاع الخاص، منها قانون الشركات والمؤسسات الخاصة، وقانون الاستثمار، وقانون العمل، وقانون الاستثمار، وغيرها من القوانين التي تحدد حقوق الشركات والعاملين في القطاع الخاص وتحدد آليات التشغيل والاستثمار.

ج. **التشريعات الضريبية:** تحتوي التشريعات الضريبية في العراق على قوانين تنظم ضرائب الشركات والأفراد وتحدد الالتزامات الضريبية للشركات الخاصة.

د. **السياسات الاقتصادية:** يتم وضع سياسات اقتصادية من قبل الحكومة تهدف إلى تشجيع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، من خلال توفير بيئة مواتية للاستثمار وتوفير التسهيلات والحوافز الضرورية.

وبتفصيل أدق وأكثر وضوحاً، يتم تبيان المصاديق القانونية الاتية:

أ. **الدستور العراقي:**

- **المادة 25**: تضمن حق الملكية الفردية وحماية الملكية الخاصة.
- **المادة 26**: تكفل حرية الاقتصاد وتشجيع الاستثمار وحماية الاستثمارات.
- **المادة 27**: تؤكد على دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.
- **المادة 30**: تحدد دور الدولة في توجيه الاقتصاد وتحفيز القطاع الخاص.

ب. **القوانين والتشريعات:**

- **قانون الشركات والمؤسسات الخاصة رقم 21 لسنة 1997**: ينظم إنشاء وتنظيم وإدارة الشركات والمؤسسات الخاصة.
- **قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006**: يحدد شروط وضوابط الاستثمار في العراق ويوفر حوافز وتسهيلات للمستثمرين.
- **قانون العمل رقم 37 لسنة 2015**: يحمي حقوق العمال والعاملين في القطاع الخاص وينظم علاقتهم مع أصحاب العمل.
- **قانون الضرائب في العراق**: يحدد الضرائب التي يجب دفعها من قبل الشركات والأفراد ويحدد الإجراءات الضريبية والتسهيلات.

ج. **السياسات الاقتصادية:**

سياسات وخطط التنمية الاقتصادية: تصدرها الحكومة لتحديد الأهداف الاقتصادية والخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص.

د. **التعليمات والقرارات الحكومية**:تتخذ الحكومة العراقية قرارات وتعليمات تنظم عمل القطاع الخاص وتوفير التسهيلات والحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي.

ولكن، هناك عدة قوانين وتشريعات إضافية يحتاجها القطاع الخاص في العراق، بين استحداث أو تعديل لها، لتعزيز دوره وتحقيق التنمية الاقتصادية. من بين هذه القوانين والتشريعات:

أ. **قانون العقود**: يحدد القواعد والإجراءات التي يجب اتباعها في إبرام وتنفيذ العقود بين القطاع الخاص وبين الأطراف الأخرى، مما يساعد على ضمان الحماية القانونية للأطراف وتعزيز ثقة المستثمرين.

ب. **قانون الملكية الفكرية**: يحمي حقوق الملكية الفكرية للشركات الخاصة والأفراد، مثل حقوق الملكية الأدبية والفنية والاختراعات، ويعزز الابتكار والابداع والاستثمار في هذه المجالات.

ج. **قانون العمل**: ينظم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال في القطاع الخاص، ويحمي حقوق العمال ويضمن توفير بيئة عمل آمنة وصحية وعادلة.

د. **قانون البيئة**: يحدد الضوابط والتشريعات البيئية التي يجب على الشركات الخاصة الالتزام بها في عملياتها، مما يساهم في حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

هـ. **قوانين الضرائب والرسوم**: تنظم القوانين الضريبية والرسومية الضرائب التي يجب على الشركات الخاصة دفعها، وتحدد الإجراءات اللازمة لتسديد هذه الضرائب والرسوم.

و. **تشجيع الاستثمار**: يحتاج القطاع الخاص في العراق إلى سياسات وتشريعات تشجيعية للتحفيز على الاستثمار، مثل توفير حوافز مالية وضريبية وتسهيلات إدارية للشركات.

ز. **قوانين الشفافية ومكافحة الفساد**: تحدد القوانين والتشريعات الضوابط والإجراءات اللازمة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في القطاع الخاص، مما يساهم في بناء بيئة أعمال نزيهة ومواتية للاستثمار.

لذلك، تمتلك بعض الدول التي قوانين شاملة ومتكاملة للقطاع الخاص تعمل على تنظيم وتعزيز دور الشركات والمستثمرين وتوفير بيئة أعمال ملائمة بلامكان الاستفادة من تجربتها،منها:

أ. **الولايات المتحدة الأمريكية**: تمتلك الولايات المتحدة قوانين شاملة للقطاع الخاص تتنوع بين قوانين الشركات، والضرائب، والعمل، والملكية الفكرية، وغيرها. على سبيل المثال، قانون الشركات في الولايات المتحدة يوفر أنواعًا مختلفة من الشركات مثل الشركات المحدودة المسؤولية والشركات المساهمة.

ب. **المملكة المتحدة**: تمتلك المملكة المتحدة نظامًا قانونيًا شاملاً ينظم القطاع الخاص، بما في ذلك قوانين الشركات والعمل والضرائب وحماية المستهلك والملكية الفكرية.

ج. **ألمانيا**: تتميز ألمانيا بقوانين دقيقة ومتكاملة للقطاع الخاص تشمل قوانين الشركات والعمل والضرائب والتجارة الخارجية والمنافسة.

د. **سنغافورة**: تعتبر سنغافورة واحدة من أفضل الأمثلة على بيئة أعمال مواتية، حيث تمتلك قوانين متكاملة تعزز الشفافية والمرونة وتحمي حقوق المستثمرين.

هـ. **كوريا الجنوبية**: تمتلك كوريا الجنوبية قوانين تنظم القطاع الخاص بشكل شامل تشمل قوانين الشركات والعمل والضرائب والملكية الفكرية.

وهناك بعض الدول العربية التي تمتلك قوانين شاملة ومتكاملة للقطاع الخاص منها:

أ. **الإمارات العربية المتحدة:** تعتبر الإمارات واحدة من الدول الرائدة في منطقة الشرق الأوسط في تنظيم القطاع الخاص، تمتلك الإمارات قوانين شاملة تغطي مجموعة واسعة من المجالات مثل الشركات، والضرائب، والعمل، وحقوق الملكية الفكرية.

ب. **المملكة العربية السعودية:** تعمل السعودية على تطوير قوانين القطاع الخاص لتعزيز بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار. تشمل القوانين المتكاملة في المملكة مجالات مثل الشركات، والعمل، والضرائب، وحماية المستهلك.

ج. ج. **قطر:** تسعى قطر إلى تعزيز دور القطاع الخاص كجزء من رؤيتها الاقتصادية للمستقبل. تمتلك قطر قوانين تنظم الشركات والعمل والضرائب والاستثمار.

د. د. **البحرين:** تعمل البحرين على تطوير البنية التشريعية لدعم القطاع الخاص، وتمتلك قوانين تنظم الشركات والعمل والاستثمار بشكل شامل.

هـ. هـ. **الأردن:** تسعى الأردن إلى تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار من خلال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالقطاع الخاص، مثل قوانين الشركات والعمل والضرائب.

تاسعاً: الحاجة إلى مدونة وطنية للقطاع الخاص

يحتاج صياغة قانون شامل ومتكامل للقطاع الخاص في العراق إلى وجود مدونة قانونية وتقنين موحد يغطي كل جوانب القطاع الخاص بشكل شامل. هذه المدونة القانونية يجب أن تضمن تنظيمًا موحدًا لجميع المجالات ذات الصلة بالقطاع الخاص مثل الشركات، والعمل، والضرائب، والاستثمار، وغيرها.

هذه المدونة القانونية يمكن أن تسهل فهم القوانين واللوائح المتعلقة بالقطاع الخاص وتوفر إطار قانوني واضح يعزز الشفافية والثقة بين المستثمرين والشركات والحكومة. كما أن وجود تشريعات واضحة وموحدة يسهل تطبيق القوانين والإجراءات بشكل فعال وعادل لجميع الأطراف المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسهم وجود مدونة قانونية وتقنين موحد للقطاع الخاص في العراق في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي، حيث يمكن للمستثمرين الأجانب الاطلاع على القوانين واللوائح المعمول بها بسهولة ويقين.

مقترح لصياغة مدونة قانونية وتقنين موحد للقطاع الخاص في العراق:

- **المدونة القانونية للقطاع الخاص في العراق:**

أ. **الجزء الأول: التعاريف والمفاهيم**

- **المادة 1: التعاريف:** تحدد هذه المادة التعاريف الأساسية للمصطلحات المستخدمة في هذه المدونة.

ب. **الجزء الثاني: تنظيم الشركات والمؤسسات الخاصة**

- **المادة 2: إنشاء الشركات:** تنص هذه المادة على الإجراءات اللازمة لإنشاء الشركات وتسجيلها.
- **المادة 3: أنواع الشركات:** تحدد هذه المادة أنواع الشركات المسموح بها وشروط تأسيسها وتنظيمها.
- **المادة 4: إدارة الشركات:** تنص هذه المادة على الإجراءات والآليات المتعلقة بإدارة الشركات وحقوق المساهمين.

ج. **الجزء الثالث: العمل والعمال في القطاع الخاص**

- **المادة 5: حقوق العمال:** تضمن هذه المادة حقوق العمال والعاملين في القطاع الخاص والالتزامات المتبادلة.
- **المادة 6: علاقة العمل:** تحدد هذه المادة العلاقة القانونية بين صاحب العمل والعمال والإجراءات اللازمة لتنظيمها.

د. **الجزء الرابع: الاستثمار والتنمية**

- **المادة 7: تشجيع الاستثمار:** توفر هذه المادة الحوافز والتسهيلات للمستثمرين في القطاع الخاص.
- **المادة 8: دعم الابتكار:** تشجع هذه المادة على الابتكار وتطوير التكنولوجيا في القطاع الخاص.
- **الجزء الخامس: الضرائب والرسوم**
- **المادة 9: الضرائب:** تحدد هذه المادة أنواع الضرائب المفروضة على الشركات والأفراد في القطاع الخاص.
- **المادة 10: الرسوم:** تحدد هذه المادة الرسوم والتكاليف المتعلقة بتأسيس وتشغيل الشركات والمؤسسات الخاصة.

هـ. **الجزء السادس: الشفافية ومكافحة الفساد**

- **المادة 11: الشفافية:** تلزم هذه المادة الشركات بالالتزام بمعايير الشفافية والنزاهة في أعمالها.
- **المادة 12: مكافحة الفساد:** تتضمن هذه المادة إجراءات وآليات لمكافحة الفساد في القطاع الخاص.

و. **الجزء السابع: الإجراءات التنفيذية**

- **المادة 13: الإجراءات التنفيذية:** تنص هذه المادة على الإجراءات والآليات التنفيذية لتطبيق أحكام هذه المدونة.

مصادر مهمة

- **الكتب العربية:**

1. نجيب الكويكبي، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، 2018، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
2. محمد علي المسيحاوي، تشجيع الاستثمار وتنمية القطاع الخاص في العراق، 2019، دار الساقي، بغداد، العراق.

- **الكتب الأجنبية:**

1. Richard M. Auty, Sustaining Development in Mineral Economies: The Resource Curse Thesis, 1993, Routledge, London, UK.
1. Paul Collier, The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It, 2007, Oxford University Press, Oxford, UK.

المجتمع المدني..
شرعيّة التدعيم الديموقراطي

المحاضرة الاربعون

المجتمع المدني.. شرعيّة التدعيم الديموقراطي

"حياةُ الدول بعزيمة شعوبها، ونماءَها بمدنيّة سلوكياتها"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: المفهوم

المجتمع المدني هو مجموعة من الأفراد والمؤسسات غير الحكومية التي تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع. تشمل هذه المؤسسات والمنظمات الجمعيات الخيرية، والمنظمات غير الربحية، والنقابات، والجمعيات العلمية، والأكاديميات، وغيرها.

يهدف المجتمع المدني إلى تعزيز المشاركة المدنية وتعزيز الديمقراطية، والعمل على حل المشكلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في المجتمع. تعتبر المنظمات غير الحكومية جزءاً هاماً من المجتمع المدني، وتقوم بمجموعة واسعة من الأنشطة بما في ذلك تقديم المساعدات الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وتعزيز التعليم والصحة والثقافة.

ولمزيد من التوضيح يمكن يتم تبيان الاتي:

أهداف المجتمع المدني: تتنوع أهداف المجتمع المدني بحسب البلد والثقافة، ولكنها عمومًا تشمل تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز حقوق الإنسان، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

أنواع المؤسسات والمنظمات في المجتمع المدني: تتنوع المؤسسات والمنظمات في المجتمع المدني بحسب مجال عملها، فمنها ما يركز على المساعدات الإنسانية مثل الصليب الأحمر، ومنظمات حقوق الإنسان مثل منظمة هيومن رايتس ووتش، ومنظمات بيئية مثل جمعية حماية الطبيعة، وجمعيات ثقافية وتعليمية مثل اليونسكو.

التمويل والتمويل الذاتي: تعتمد معظم المؤسسات والمنظمات في المجتمع المدني على التمويل من مصادر متعددة، بما في ذلك التبرعات الخاصة، والتمويل الحكومي، والتمويل الدولي من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

المشاركة والتأثير: تتمثل قوة المجتمع المدني في قدرته على جمع الأفكار والطاقات والموارد للعمل على تحقيق التغيير في المجتمع، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.

التحديات والمسائل القانونية: تواجه المؤسسات والمنظمات في المجتمع المدني تحديات مثل القيود القانونية، والتضييق على حرية التعبير، والتمويل، والتشريعات التنظيمية التي قد تقيد نشاطها.

ثانياً: الادوار والمسؤوليات

تضطلع المؤسسات في المجتمع المدني بعدة وظائف وأدوار ومسؤوليات في الدول الحديثة، ومن أهمها:

تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد: تلعب المؤسسات في المجتمع المدني دورًا هامًا في تشجيع المشاركة المدنية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ومراقبة الحكومة لضمان تقديم الخدمات بفعالية والحفاظ على حقوق المواطنين.

حماية حقوق الإنسان: تعمل المؤسسات في المجتمع المدني على مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، والدفاع عن الضحايا، والعمل على تحقيق العدالة وتعزيز حقوق الإنسان في مختلف المجتمعات.

تعزيز التنمية المستدامة: تسعى المؤسسات في المجتمع المدني إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال دعم البرامج والمشاريع التي تعمل على تحسين جودة الحياة، وحماية البيئة، وتعزيز التعليم والصحة، وتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة.

تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: تضطلع المؤسسات في المجتمع المدني بدور هام في مراقبة استخدام السلطة والموارد العامة، والعمل على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من خلال المراقبة والتقارير والضغط العام.

تعزيز التعليم والتثقيف العام: تقدم المؤسسات في المجتمع المدني برامج تثقيفية وتوعوية لتعزيز الوعي المجتمعي بقضايا مختلفة، مثل حقوق الإنسان، والصحة، والتعليم، والبيئة.

أمثلة لادوار مفترضة لمؤسسات مدنية محددة

المؤسسات الدينية:

تعزيز القيم الأخلاقية والتسامح والتعايش السلمي بين أتباع المذاهب الدينية المختلفة.

دعم العمل الخيري والإغاثي للفقراء والمحتاجين في المجتمع.

تعزيز روح المسؤولية الاجتماعية والمشاركة المجتمعية.

المؤسسات الحزبية:

تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية من خلال توفير بيئة سياسية شفافة ومنفتحة.

تمثيل المصالح والآراء السياسية المتنوعة للمواطنين والمجتمع.

المؤسسات الإعلامية:

تقديم معلومات دقيقة وموضوعية للمواطنين لتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة.

المساهمة في تعزيز الوعي العام بالقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

الجمعيات والاتحادات والنقابات:

تمثيل مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة والعمل على تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والعملية.

المشاركة في عمليات صنع القرار والمراقبة الاجتماعية لأداء الحكومة والمؤسسات العامة.

جماعات الضغط:

تمثيل مصالح المجتمع والدفاع عن حقوقه ضد القرارات والسياسات التي قد تكون ضارة.

تعزيز الحوار والتفاهم بين الحكومة والمجتمع لتحقيق الاستجابة لمطالب الشعب.

مراكز الدراسات والأبحاث والسياسات:

تقديم تحليلات ودراسات مستقلة وموضوعية حول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

توفير المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية بناءً على أسس علمية.

ثالثاً: الحصارات والخوانق

أن التهديدات والمخاطر والتحديات التي يمكن تواجه المؤسسات في المجتمع المدني على المستوى الوطني للدول عديدة، ومن بينها:

التشريعات المقيدة: قد تفرض الحكومات قيودًا قانونية على نشاطات المؤسسات في المجتمع المدني، مما يعوق قدرتها على العمل بحرية. على سبيل المثال، قد تقوم الحكومة بتشريعات تقييدية تضع قيودًا على حرية التجمع أو حرية التعبير.

التضييق على المنظمات غير الحكومية: قد تواجه المؤسسات في المجتمع المدني ضغوطًا وتضييقًا من الحكومات، مما يمكن أن يشمل التحقيقات القضائية الزائفة، وإغلاق المنظمات، ومصادرة الأموال.

تهميش المجتمع المدني: قد يتجاهل القطاع الحكومي المجتمع المدني وآراؤه، مما يؤدي إلى تهميش دوره وتقليل تأثيره في صنع القرار.

تقليل التمويل والموارد: يمكن أن يؤدي تقليل التمويل الحكومي أو الدولي للمؤسسات في المجتمع المدني إلى صعوبات مالية، مما يؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها.

التجسس والمراقبة: قد تتعرض المؤسسات في المجتمع المدني للتجسس والمراقبة من قبل الحكومات أو الجهات الأمنية، مما يعرض أمن وسلامة أعضائها وموظفيها للخطر.

تهديدات من الجماعات المتطرفة أو الإرهابية: يمكن أن تتعرض المؤسسات في المجتمع المدني لتهديدات من الجماعات المتطرفة أو الإرهابية التي تعارض أهدافها وتسعى لتقويض جهودها.

اما بالنسبة إلى التحديات التي يمكن أن تواجه الدول من قبل المؤسسات في المجتمع المدني، فأبرزها:

التحديات السياسية: قد تواجه الحكومات مقاومة من المؤسسات في المجتمع المدني عندما تتعارض أهدافها أو قراراتها مع مصالح الحكومة. على سبيل المثال، منظمات حقوق الإنسان قد تنتقد الحكومة عندما تقوم بانتهاكات لحقوق الإنسان، مما يمثل تحديًا للسلطة الحاكمة.

الضغوط:قد تتعرض الحكومات لضغوط اقتصادية من المؤسسات في المجتمع المدني عندما تطالب بتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة أو تندد بالفساد المالي. على سبيل المثال، منظمات مكافحة الفساد قد تكون على حافة التواجه مع الحكومة عندما تطالب بالتحقيق في قضايا فساد محتملة داخل الحكومة.

التحديات الاجتماعية: قد تتعرض الحكومات لضغوط اجتماعية من المؤسسات في المجتمع المدني عندما تطالب بتغييرات اجتماعية هامة. على سبيل المثال، منظمات حقوق المرأة قد تنادي بتغييرات في قوانين الأسرة أو برامج لمكافحة العنف الأسري، مما قد يثير جدلاً وتوتراً مع الحكومة.

التحديات البيئية: قد تواجه الحكومات انتقادات حادة من المؤسسات في المجتمع المدني عندما لا تتخذ إجراءات كافية لحماية البيئة والتصدي للتغيرات المناخية. على سبيل المثال، منظمات البيئة قد تطالب بتشديد التشريعات البيئية وتنفيذ إجراءات للحفاظ على البيئة، مما يضع الحكومة في مواجهة ضغوط شديدة لاتخاذ إجراءات فعالة.

الابتزاز: قد تمارس بعض مؤسسات المجتمع المدني ــ المحلية والاجنبية ــ مختلف أشكال الابتزاز لمؤسسات الدولة لتحقيق مآرب دنيئة ومشبوهة.

رابعاً: اختراقات متبادلة ولكنها ممكنة!

هناك مجموعة من التحديات الأمنية والاستخبارية التي يمكن أن تواجه الحكومات من المؤسسات في المجتمع المدني قد تشمل ما يأتي:

التجسس والاختراق الإلكتروني: يمكن لبعض المؤسسات في المجتمع المدني أن تكون هدفاً لأنشطة التجسس والاختراق الإلكتروني من جهات غير حكومية أو حتى من أجهزة الدولة. هذا يمكن أن يعرض معلومات حساسة أو خطط أو استراتيجيات المؤسسة للخطر.

التهديدات البدنية والعنف: في بعض الحالات، قد تتعرض المؤسسات في المجتمع المدني للتهديدات البدنية أو العنف من قبل جماعات متطرفة أو منافسين سياسيين أو جهات غير حكومية تعارض أهدافها.

المراقبة والمتابعة السرية: قد تستخدم بعض الحكومات الرصد والمراقبة السرية لمؤسسات المجتمع المدني، سواء عبر الاستخبارات أو وكالات الأمن، وهذا يعرض خصوصية وأمن المؤسسة للخطر.

القمع والاضطهاد: قد تتعرض المؤسسات في المجتمع المدني لقمع واضطهاد من قبل الحكومات التي ترى فيها تهديداً لسياساتها أو سلطتها. يمكن أن تتعرض للتضييق القانوني أو الانتهاكات لحقوق الإنسان.

التشويه والتشهير: قد تتعرض المؤسسات في المجتمع المدني لحملات تشويه وتشهير من قبل الحكومات أو وسائل الإعلام الموالية لها، بهدف التشويه لسمعتها أو تقليل مصداقيتها أمام الجمهور.

هذه التحديات تعتبر خطيرة وتهدد حقوق وحريات المؤسسات في المجتمع المدني، وتحتاج الحكومات إلى اتخاذ إجراءات لحماية هذه المؤسسات وضمان أمنها وسلامة أعضائها، بما في ذلك تعزيز التشريعات التي تحمي حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني.

في المقابل هناك جُملة من التحديات الأمنية التي قد تمارسها بعض المؤسسات في المجتمع المدني ضد الدول قد تشملمايأتي:

التجسس على الحكومة: بعض المؤسسات في المجتمع المدني قد تقوم بأنشطة تجسس على الحكومة، مثل جمع المعلومات السرية أو التدويل عن السياسات الحكومية، بهدف التأثير على القرارات السياسية أو الكشف عن أنشطة غير قانونية.

تجنيد عناصر في القوات الأمنية: قد تقوم بعض المؤسسات في المجتمع المدني بمحاولات لتجنيد أفراد في القوات الأمنية أو الجيش بهدف التأثير على سياسات الدولة أو تحقيق أهداف معينة.

التأثير على السياسات الحكومية: بعض المؤسسات في المجتمع المدني قد تقوم بحملات للتأثير على السياسات الحكومية، سواء عبر التدويل أو التظاهرات أو الضغط السياسي، بهدف تغيير السياسات أو إسقاط الحكومة.

التعاون مع جهات خارجية ضد الدولة: قد تقوم بعض المؤسسات في المجتمع المدني بالتعاون مع جهات خارجية معادية للدولة، مما يمكن أن يشكل تهديداً لأمن واستقرار الدولة.

تقديم الدعم المالي أو اللوجستي للجماعات المتطرفة: بعض المؤسسات في المجتمع المدني قد تقدم الدعم المالي أو اللوجستي للجماعات المتطرفة أو الإرهابية، مما يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الأمن القومي للدولة.

لذا، يستدعي ذلك كله التعاون الوثيق بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني من أجل تعزيز الامن والشفافية والتنسيق التنموي المشترك.

خامساً: الإستناد القانوني

في العراق، يوجد سند دستوري وقانوني لعمل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني. هذا السند يتمثل في العناصر التالية:

أ. **الدستور العراقي**: يحمل الدستور العراقي الصادر في عام 2005، والذي يؤكد على حقوق المواطنين في تأسيس والانخراط في منظمات المجتمع المدني، وحرية التعبير والتجمع والمشاركة في الحياة العامة.

ب. **قوانين وتشريعات الجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية**: تنظم الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية في العراق من خلال تشريعات خاصة تحدد شروط تأسيسها وتسجيلها وأنشطتها وتمويلها.

ج. **قوانين العمل الدولية والاتفاقيات الدولية**: يتمتع المجتمع المدني في العراق بالحماية بموجب الاتفاقيات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان وحرية التعبير وحرية التجمع وحقوق الجمعيات.

سادساً: آفاق الشراكة المستدامة

أثبتت التجارب الميدانية في الدول المتقدمة أن النموذج الأفضل للتوظيف والاستثمار الإيجابي لوجود وعمل مؤسسات المجتمع المدني هو نموذج (الشراكة) بين الحكومة والمجتمع المدني. هذا النموذج يعتمد على التعاون والتنسيق بين الحكومة والمؤسسات في المجتمع المدني لتحقيق أهداف مشتركة وتعزيز التنمية المستدامة والديمقراطية، وهذا يتطلب:

تعزيز الشراكة والتعاون: يجب تعزيز الشراكة والتعاون بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني من خلال تبادل المعرفة والخبرات والموارد، وتحديد الأولويات وتطوير السياسات والبرامج الوطنية بشكل مشترك.

تشجيع المشاركة المدنية: يجب تشجيع المشاركة المدنية الفعالة والمستدامة في عمليات صنع القرار وتنفيذ السياسات، وذلك من خلال توفير المساحات والمنصات اللازمة للحوار والتشاور بين الحكومة والمجتمع المدني.

تعزيز الشفافية والمساءلة: يجب تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال نشر المعلومات والبيانات بشكل مفتوح وتشجيع المراقبة المجتمعية لأداء الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.

توجيه الجهود نحو الأولويات الوطنية: يجب توجيه الجهود والموارد نحو تحقيق الأولويات الوطنية والتحديات الرئيسية التي تواجه العراق، مثل التنمية المستدامة، وبناء السلام، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

تعزيز القدرات والتنمية المؤسسية: يجب تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني من خلال تقديم الدعم الفني والتدريب والتمويل لتمكينها من أداء دورها بفعالية وكفاءة.

تشجيع الابتكار والتجديد: يجب تشجيع الابتكار والتجديد في عمل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال دعم المشاريع والمبادرات الجديدة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الوطنية.

سابعاً: الحساسيات.. كيف نتجاوزها؟!

يتطلب تجاوز الحساسيات والسلبيات بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطات جهوداً متبادلة من الطرفين وتبني نهج يعتمد على الحوار والتعاون، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

تعزيز الحوار والتواصل: يجب على كل من مؤسسات المجتمع المدني والسلطات الحكومية تعزيز الحوار المستمر والتواصل المباشر بينهما. يمكن تحقيق ذلك من خلال عقد اجتماعات دورية وورش عمل مشتركة، وتبادل الآراء والأفكار بشكل مفتوح وصادق.

بناء الثقة: يجب على الطرفين بناء الثقة المتبادلة من خلال الالتزام بالوعود والتعهدات، والعمل بشفافية ونزاهة في التعامل مع بعضهما البعض.

التعرف على الاحتياجات المشتركة: يجب على كل من مؤسسات المجتمع المدني والسلطات الحكومية التعرف على الاحتياجات والتحديات المشتركة التي تواجه المجتمع، والعمل معًا لإيجاد الحلول الفعّالة لهذه التحديات.

احترام الحقوق والحريات: يجب على السلطات الحكومية احترام حقوق المجتمع المدني، بما في ذلك حقه في التعبير والتجمع والمشاركة السياسية، وعلى المقابل يجب على مؤسسات المجتمع المدني ممارسة حقوقها بمسؤولية وبما يتماشى مع القوانين المحلية.

تشجيع الشفافية والمساءلة: يجب على السلطات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني تشجيع الشفافية والمساءلة في العمل، وذلك من خلال نشر المعلومات بشكل مفتوح والتقارير الدورية عن أداء الجهات المعنية.

تعزيز القدرات والتعليم: يمكن تجاوز الحساسيات والسلبيات من خلال تعزيز قدرات العاملين في المجتمع المدني والسلطات الحكومية، وتوفير التدريب والتعليم المستمر لهم لتعزيز فهمهم لأهمية الشراكة والتعاون.

وبناءً على الخطوات المذكورة أعلاه، يمكن صياغة مقترح لميثاق وطني يعكس التزام السلطات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في دولة العراق بالشراكة والتعاون، يتضمن الاتي:

مقترح لميثاق وطني:

ميثاق الشراكة والتعاون بين السلطات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في دولة العراق:

نحن، السلطات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في دولة العراق، ملتزمون بتعزيز الشراكة والتعاون لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. إننا نؤمن بأهمية تعزيز الحوار وبناء الثقة المتبادلة بين الطرفين، وبالتالي، فإننا نلتزم بما يأتي:

1. **تعزيز الحوار والتواصل**: نلتزم بتعزيز الحوار والتواصل المستمر بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني من خلال عقد اجتماعات دورية وورش عمل مشتركة، وتبادل الآراء والأفكار بشكل مفتوح وصادق.
2. **بناء الثقة**: نلتزم ببناء الثقة المتبادلة من خلال الالتزام بالوعود والتعهدات، والعمل بشفافية ونزاهة في التعامل مع بعضنا البعض.
3. **التعرف على الاحتياجات المشتركة**: نلتزم بالتعرف على الاحتياجات والتحديات المشتركة التي تواجه المجتمع، والعمل معًا لإيجاد الحلول الفعّالة لهذه التحديات.
4. **احترام الحقوق والحريات**: نلتزم بالعمل بالشفافية واحترام حقوق المجتمع المدني، بما في ذلك حقه في التعبير والتجمع والمشاركة السياسية، والحفاظ على حقوق الإنسان.
5. **التشجيع على الشفافية والمساءلة**: نلتزم بتشجيع الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال نشر المعلومات بشكل مفتوح والتقارير الدورية عن أداء الجهات المعنية.
6. **تعزيز القدرات والتعليم**: نلتزم بتعزيز قدرات العاملين في المجتمع المدني والسلطات الحكومية، وتوفير التدريب والتعليم المستمر لهم لتعزيز فهمهم لأهمية الشراكة والتعاون.

ثامناً: الاستقالة الديموقراطية.. الفاعلية الديموقراطية

يمكن أن يؤدي عزوف الشعب عن المشاركة في الانتخابات والتصدي السياسي إلى عدة تداعيات وكوارث محتملة:

- **فقدان الشرعية**: قد يؤدي عدم مشاركة الشعب في الانتخابات إلى فقدان الشرعية للحكومة أو النظام السياسي، مما يؤدي إلى انعدام الثقة العامة في السلطات الحاكمة.
- **تفاقم الفساد**: يمكن أن يزيد عزوف الناس عن المشاركة في الحياة السياسية من فرص الفساد، حيث يمكن للسلطات الحاكمة أن تستغل الفرص غير المراقبة لتحقيق مصالحها الفئوية.
- **ضعف الديموقراطية**: يمكن أن يؤدي انخفاض المشاركة السياسية إلى تقليل الاختيارات المتاحة للشعب، مما يقلل من تمثيل الآراء والمصالح المختلفة في الحكم.
- **تصاعد الاضطرابات**: قد يؤدي عدم مشاركة الشعب في الحياة السياسية إلى زيادة التوترات والاحتجاجات، وربما إلى اندلا ع الصراعات الداخلية.

تراجع التنمية الاقتصادية: قد يؤدي الضعف السياسي إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يثبط التنمية الاقتصادية ويؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي وفرص العمل.

بالمقابل، فإن المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية يمكن أن تعزز الديموقراطية والاستقرار والتنمية الاقتصادية.

تتخذ الدول المتقدمة عدة طرق يمكن استخدامها لتحفيز الشعب ودفعهم للمشاركة الإيجابية في الحياة السياسية:

توعية وتثقيف: يمكن تحفيز الشعب عن طريق توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول أهمية المشاركة السياسية ودورها في تحقيق التغيير.

تعزيز الثقة: يجب إقامة ثقة الشعب في العملية الديموقراطية وفعالية الحكومة في تحقيق مصالحهم وتحقيق التغيير الإيجابي.

تشجيع المشاركة المجتمعية: يمكن تحفيز الشعب عن طريق تشجيع المشاركة في الأنشطة المجتمعية والمبادرات الاجتماعية التي تساهم في تحسين الظروف المحلية.

إثارة القضايا: يمكن تحفيز الشعب عن طريق إثارة القضايا المهمة والملهمة التي تهمهم، وتشجيعهم على المشاركة في التغيير والتأثير في سياسات الحكومة.

تقديم الحوافز: يمكن تقديم مزايا ملموسة للمشاركة السياسية، مثل الحق في التصويت أو المشاركة في صنع القرار.

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي: يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع الناس على المشاركة في الحوارات السياسية والنقاشات والتفاعل مع القضايا الهامة.

يتطلب تحفيز الشعب للمشاركة الإيجابية جهود متعددة المستويات ومستمرة من الحكومة والمنظمات المجتمعية ووسائل الإعلام والأفراد في المجتمع.

تاسعاً: متى تتهدد الشرعية

تتهدد شرعية أي نظام حكم عندما تنشأ شكوك بشأن مشروعيته في عيون الشعب أو المجتمع الدولي نتيجة بعض العوامل أهمها:

فشل في تحقيق التوافق الشعبي: عندما يفشل النظام الحاكم في تحقيق دعم واسع النطاق من قبل الشعب، قد يُعتبر ذلك علامة على فقدان الشرعية.

الانتهاكات الحقوقية: عندما يقوم النظام بانتهاك حقوق الإنسان بشكل مستمر وواسع النطاق، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة في شرعية النظام.

الفساد والتعصب: عندما يصبح النظام متورطًا في الفساد المستمر أو يظهر تعصب في صالح فئة أو جماعة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى شكوك في شرعية الحكم.

الفشل في إدارة الأزمات: عندما يفشل النظام في التعامل بفعالية مع الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع الثقة في قدرته على الحكم.

عدم الشرعية الدولية: عندما يرفض المجتمع الدولي أو المؤسسات الدولية الاعتراف بشرعية النظام الحاكم، سواء بسبب انتهاكات حقوق الإنسان أو عدم شرعية انتخاباته، فإن ذلك يمثل تهديدًا كبيرًا لشرعية النظام.

تتأثر شرعية النظام بمجموعة متنوعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويمكن أن يتدهور بشكل سريع إذا لم يتم التصرف بحكمة لمعالجة القضايا التي تهدده.

عاشراً: تبعات انهيار نظام الحكم

عند انهيار أي نظام حكم في بلد ما، قد تظهر عدة سيناريوهات محتملة ومتوقعة، ومنها:

فوضى واضطرابات: قد ينجم عن الانهيار اندلاع فترة من الفوضى والاضطرابات، حيث يحاول الفراد والجماعات المنافسة السيطرة على السلطة أو تحقيق مصالحهم الشخصية.

اندلاع الصراعات الداخلية: قد يؤدي الانهيار إلى اندلاع صراعات داخلية بين مختلف الفصائل السياسية أو العرقية أو الدينية، مما يزيد من حدة الصراع والتوتر.

تفكك الهوية الوطنية: قد يتسبب الانهيار في تفكك الهوية الوطنية واندلاع نزاعات حول الانفصال أو تقسيم البلد.

انعدام الأمن والاستقرار: قد يتسبب الانهيار في انعدام الأمن والاستقرار، مما يؤثر سلبًا على حياة المواطنين والاقتصاد والبنية التحتية.

تدخل دولي: قد تقوم دول أخرى بالتدخل في شؤون البلد المتضرر بهدف استقرار الوضع أو حماية مصالحها.

عدم الاعتراف الدولي: قد يرفض المجتمع الدولي أو المؤسسات الدولية الاعتراف بالحكومة الجديدة، مما يزيد من التعقيدات والتحديات التي تواجه البلد المتضرر.

تختلف هذه السيناريوهات باختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كل بلد، وتتأثر بالعديد من العوامل مثل الثقافة والتاريخ والدين والجغرافيا والقوى الدولية المتدخلة.

يستدعي تفادي السيناريوهات السلبية المحتملة عند انهيار نظام حكم في بلد ما يتطلب جهوداً متعددة المستويات ومنها:

الحوار والتفاهم: تشجيع جميع الأطراف على الجلوس معًا والتفاوض لإيجاد حلول سلمية للمشاكل السياسية والاجتماعية قبل وصول الوضع إلى نقطة الانهيار.

تعزيز الديموقراطية: تعزيز المؤسسات الديموقراطية والحكم الرشيد والشفافية لتعزيز ثقة المواطنين في النظام السياسي ومؤسساته.

تعزيز التسامح والتعددية: تشجيع ثقافة التسامح والاحترام المتبادل بين مختلف الفصائل السياسية والاجتماعية والثقافية لتجنب الانقسامات والصراعات.

تحقيق العدالة ومكافحة الفساد: محاربة الفساد وتحقيق العدالة لضمان المساءلة والشفافية واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تعزيز التنمية المستدامة وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين للحد من الفقر والبطالة وتحسين الخدمات الأساسية.

الدبلوماسية والتعاون الدولي: التعاون مع المجتمع الدولي والجهات الإقليمية والدولية لتقديم الدعم والمساعدة في تعزيز الاستقرار والحلول السلمية.

تعزيز الوعي والتثقيف: توعية المواطنين بأهمية الحوار والمشاركة المدنية وتعزيز الوعي بحقوقهم ومسؤولياتهم في بناء المجتمع.

ان تحقيق هذه الجهود يتطلب التعاون والتضافر بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

الحادي عشر: التدخلات وجُدُر الممانعة

تتخد الكثير من الدول مجموعة اجراءات وطنية تحول دون الاختراقات والتدخلات في شؤونها الداخلية، ومنها:

تعزيز السيادة الوطنية: تعزيز السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلالية في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، وذلك من خلال تعزيز الهياكل الحكومية والمؤسسات الوطنية وتحقيق الاستقلالية في السياسات الداخلية والخارجية.

بناء علاقات دولية قوية: بناء علاقات دولية قوية ومتوازنة مع الدول الجارة والدول الأخرى في المنطقة وحول العالم، وذلك من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجالات مختلفة مثل التجارة والأمن والتنمية.

التواصل والحوار: تعزيز التواصل والحوار مع الدول الإقليمية والدولية وبناء الثقة المتبادلة، وذلك من خلال تبادل الزيارات الرسمية وعقد الاجتماعات والمفاوضات لحل النزاعات وتجنب التصعيد.

التعاون الإقليمي: الاستفادة من آليات التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة وتحقيق التنمية المستدامة.

تعزيز الاقتصاد الوطني: تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل وتعزيز الصناعات المحلية وتحسين بنية التحتية الاقتصادية.

الالتزام بالقوانين والمعاهدات الدولية: الالتزام بالقوانين الدولية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وذلك من خلال تطبيق القوانين بشكل عادل ومنصف والتعاون مع المنظمات الدولية لحماية حقوق الدولة ومصالحها.

يتطلب تحقيق هذه الخطوات جهوداً حكومية وشعبية متكاملة، بالإضافة إلى التعاون مع الشركاء الدوليين لتحقيق الاستقرار والأمن في الدولة والمنطقة بشكل عام.

إذا فشلت جميع الجهود المبذولة لتفادي التدخلات الإقليمية والدولية في شؤون الدولة، وتعرض البلاد لتدخلات خارجية، فاحشة، تلجأ العديد من الدول إلى تكريس خطوات إضافية اخرى، منها:

تعزيز الدفاع عن السيادة: الدفاع عن سيادتها ومصالحها الوطنية، وذلك من خلال اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الأمن الوطني وتعزيز القدرة الدفاعية للبلاد

التحالفات الإقليمية والدولية: البحث عن التحالفات الإقليمية والدولية التي تساندها في مواجهة التدخلات الخارجية، وذلك من خلال تعزيز العلاقات مع الدول والمنظمات التي تشاركه نفس المصالح والتحالف معها للدفاع عن السيادة.

اللجوء إلى المنظمات الدولية: اللجوء إلى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة للحصول على الدعم والمساعدة في مواجهة التدخلات الخارجية.

الدبلوماسية القوية: استخدام الدبلوماسية القوية والمفاوضات الدولية للدفاع عن مصالحها الوطنية وتحقيق التوازن في العلاقات الدولية.

الاعتماد على القانون الدولي: الاعتماد على القوانين الدولية ومبادئ العدالة الدولية في مواجهة التدخلات الخارجية، والعمل على تحقيق العدالة والحقوق والسيادة بموجب القوانين الدولية.

تعزيز الاستقلالية الاقتصادية: تعزيز الاستقلالية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وتحسين بنية التحتية الاقتصادية لتقليل التأثير السلبي للتدخلات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

يتوجب تحقيق هذه الخطوات تضافر جهود الحكومة والمؤسسات الوطنية والشعب بأسره، بالإضافة إلى التعاون مع الشركاء الدوليين المناسبين لتحقيق الهدف المنشود من تفادي ومواجهة التدخلات الخارجية.

ان مواجهة التدخلات الإقليمية والدولية في شؤون العراق تتطلب موازنة وتسويات دقيقة ومعقدة للغاية، نظراً لتشابك الملفات والمصالح والتعقيدات والمرجعيات المتنوعة في المنطقة وعلى الساحة الدولية.

هذه التسويات تتطلب مهارات دبلوماسية عالية وقدرة على التفاوض والتواصل الفعال مع الأطراف المعنية، بما في ذلك القوى الإقليمية والدولية والجهات الداخلية، يجب أن تكون هذه التسويات مبنية على مصلحة العراق وسيادته واستقلاليته، مع مراعاة الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة.

من الضروري أن يتم التفاوض بحذر وحكمة وبناء على معرفة دقيقة بالوضع وتحليل مختلف العوامل المؤثرة. يجب أن تكون هذه التسويات مبنية على المبادئ الأساسية للعدالة والشفافية واحترام السيادة الوطنية.

ومن الطبيعي أن تكون هذه العملية صعبة وتحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، لكن الجهود المبذولة في هذا الصدد تعتبر حاسمة للحفاظ على استقرار العراق وسلامته السياسية والاقتصادية والأمنية.

الثاني عشر: المجتمعات بين فكّي النخبة والطبقات

تتجادل الواحات الفكرية والسياسية في عدّة مواضيع ومنها الجدوى والآثار لمفهومي (النخبة) و(الطبقات)، واللذان يحتاجان إلى مزيد من التوضيح وكالأتي:

الجانب النظري المفاهيمي

نظرية النخبة (Elite Theory)

مفهوم النظرية: تُعتبر نظرية النخبة إحدى النظريات السياسية والاجتماعية التي تؤكد أن هناك مجموعة صغيرة من الأفراد أو الفئات تمتلك القوة والنفوذ وتتحكم في المجتمع والدولة. وتقول النظرية إن هذه النخبة تتمتع بقدرات خاصة تجعلها قادرة على اتخاذ القرارات الهامة والتحكم في الموارد الأساسية.

أصول النظرية: بدأت نظرية النخبة في الظهور بشكل واضح مع أعمال الفلاسفة والمفكرين في القرن العشرين، مثل فيلفريدو باريتو وجايتانو موسكا وويبر. هؤلاء المفكرون أشاروا إلى أن السلطة دائمًا ما تكون متمركزة في أيدي قلة من الأفراد بغض النظر عن النظام السياسي.

ملامح النظرية:

التركيز على السلطة والنفوذ: النخبة تتمتع بالقدرة على اتخاذ القرارات المهمة.

القدرة على التأثير: النخبة تستطيع التأثير في السياسات والقرارات الحكومية.

الاستقرار والاستمرارية: النخبة تحافظ على مكانتها من خلال مؤسسات وآليات تضمن استمرارية نفوذها.

تأثيرها في الدول:

السيطرة السياسية: النخبة غالبًا ما تكون مسيطرة على الأجزاء الحيوية في الحكومة والاقتصاد.

التوجيه الاجتماعي: النخبة تضع القواعد والمعايير التي توجه السلوك الاجتماعي.

التمييز الاقتصادي: تساهم في تكوين فجوات اقتصادية بين مختلف طبقات المجتمع.

نظرية الطبقات (Class Theory)

مفهوم النظرية: تركز نظرية الطبقات على تقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية مختلفة بناءً على معايير اقتصادية واجتماعية، مثل الثروة، والدخل، والمهنة، والتعليم. وتنطلق النظرية من أن العلاقات بين هذه الطبقات هي علاقات صراع وتنافس على الموارد والسلطة.

أصول النظرية: تعود جذور نظرية الطبقات إلى أعمال كارل ماركس وفريدريك إنجلز، الذين تحدثوا عن الطبقة البرجوازية (أصحاب رأس المال) والطبقة البروليتارية (العمال)، وأن الصراع بين هذه الطبقات هو محرك التاريخ.

ملامح النظرية:

التركيز على الاقتصاد: تعتبر العوامل الاقتصادية العامل الرئيسي في تحديد الطبقات.

الصراع الطبقي: تركز النظرية على الصراع بين الطبقات المختلفة كقوة دافعة للتغيير الاجتماعي.

الوعي الطبقي: تشدد على أهمية وعي الأفراد بانتمائهم الطبقي وتأثيره على تصرفاتهم وسلوكياتهم.

تأثيرها في الدول:

التفاوت الاجتماعي والاقتصادي: تؤدي إلى ظهور فجوات كبيرة بين الطبقات المختلفة.

الحركات الاجتماعية: تشجع على ظهور حركات اجتماعية ونقابية تطالب بتحسين أوضاع الطبقة العاملة.

التغيير السياسي: يمكن أن تؤدي إلى تغييرات سياسية كبيرة في حالة تطور الصراعات الطبقية.

العلاقة بين النظريتين وتأثيرهما:

على الرغم من الاختلافات الجوهرية بين نظريتي النخبة والطبقات، فإنهما تساهمان في فهم كيفية توزيع السلطة والنفوذ والثروة في المجتمعات. يمكن أن تتواجد النخبة داخل أي طبقة اجتماعية وتؤثر في ديناميكيات الصراع الطبقي. كما يمكن للطبقات الاجتماعية المختلفة أن تتحد تحت قيادة نخبة معينة لتحقيق أهداف مشتركة.

ان تأثير النظريتين يظهر بشكل واضح في هيكلية الحكم والسياسات الاجتماعية والاقتصادية للدول، حيث تعكس السياسات غالبًا مواقف ومصالح النخبة الحاكمة أو توازنات القوى بين الطبقات المختلفة.

بين الايجاب والسلب:بالإمكان رصد مجموعة من الايجابيات والسلبيات على كلا نظرتين: النخبة والطبقات وكالاتي:

نظرية النخبة (Elite Theory)

الإيجابيات:

التركيز على الكفاءة والمهارة:

تفترض النظرية أن النخبة تمتلك مهارات وقدرات خاصة تمكنها من إدارة المجتمع بشكل فعال واتخاذ قرارات حاسمة.

يمكن أن تؤدي إدارة النخبة إلى استقرار سياسي واجتماعي نظراً لقدرتها على التحكم في الأمور الحساسة.

الاستقرار والاستمرارية:وجود نخبة ثابتة يمكن أن يضمن استمرارية السياسات والاستراتيجيات، مما يخلق بيئة مستقرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السرعة في اتخاذ القرار:النخبة تتمتع بقدرة على اتخاذ القرارات بسرعة دون الحاجة إلى المرور عبر إجراءات طويلة ومعقدة، مما يعزز كفاءة الحكم.

السلبيات:

الإقصاء والتهميش:تركز السلطة في أيدي نخبة محددة يمكن أن يؤدي إلى تهميش شرائح واسعة من المجتمع وحرمانها من المشاركة في صنع القرار.

الفساد والمحسوبية:يمكن أن يؤدي تركز السلطة إلى انتشار الفساد والمحسوبية، حيث تسعى النخبة إلى الحفاظ على مكانتها وحماية مصالحها.

عدم التمثيل العادل:قد لا تعبر قرارات النخبة عن مصالح واحتياجات غالبية السكان، مما يؤدي إلى فجوات اجتماعية واقتصادية.

نظرية الطبقات (Class Theory)

الإيجابيات:

الوعي بالعدالة الاجتماعية:تسلط النظرية الضوء على أهمية العدالة الاجتماعية والمساواة بين الطبقات، مما يشجع على تبني سياسات تهدف إلى تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

التغيير الاجتماعي:يمكن أن تؤدي الصراعات الطبقية إلى تغييرات سياسية واجتماعية تهدف إلى تحسين ظروف الطبقات المحرومة وتوفير فرص متساوية للجميع.

التحفيز على المشاركة السياسية:تدفع النظرية الأفراد للانخراط في الحركات الاجتماعية والسياسية بهدف تحسين أوضاعهم والدفاع عن حقوقهم.

السلبيات:

التوتر الاجتماعي والصراعات:التركيز على الصراع الطبقي يمكن أن يؤدي إلى زيادة التوترات والصراعات الاجتماعية، مما يهدد الاستقرار العام في المجتمع.

الانقسامات العميقة:تقسيم المجتمع إلى طبقات قد يعزز الانقسامات العميقة ويمنع التعاون بين مختلف الفئات الاجتماعية.

إغفال الجوانب الأخرى:قد تركز النظرية بشكل مفرط على العوامل الاقتصادية وتغفل جوانب أخرى مثل الثقافية والسياسية التي تساهم في تشكيل العلاقات الاجتماعية.

التأثير على الدول:

نظرية النخبة:

إيجابي: يمكن أن تؤدي إلى استقرار سياسي واجتماعي نظراً للقدرة الفعالة للنخبة على إدارة الشؤون.

سلبي: يمكن أن تؤدي إلى تركز السلطة والفساد، مما يخلق فجوات اجتماعية واقتصادية ويزيد من تهميش الفئات المحرومة.

نظرية الطبقات:

إيجابي: تشجع على العدالة الاجتماعية والمساواة، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المحرومة.

سلبي: يمكن أن تزيد من التوترات والصراعات الاجتماعية، مما يهدد الاستقرار العام في المجتمع.

يتطلب تجاوز سلبيات كل من نظرية النخبة ونظرية الطبقات اتباع سياسات وإجراءات شاملة: أهمها:

كيفية تجاوز سلبيات نظرية النخبة:

تعزيز الشفافية والمساءلة:

إجراءات:إنشاء آليات شفافة للمساءلة تضمن أن القرارات التي تتخذها النخبة تكون خاضعة للرقابة والمراجعة.

أمثلة: إنشاء لجان مستقلة لمراجعة القرارات والسياسات، تشجيع وسائل الإعلام على ممارسة دورها الرقابي، وتطبيق قوانين صارمة لمكافحة الفساد.

تشجيع المشاركة الشعبية:

إجراءات: توفير قنوات تواصل بين الحكومة والمواطنين لضمان أن تكون القرارات والسياسات متوافقة مع احتياجات الشعب.

أمثلة: إنشاء مجالس استشارية تمثل مختلف فئات المجتمع، استخدام الاستفتاءات العامة، وتعزيز دور المجتمع المدني في صنع القرار.

توسيع قاعدة النخبة:

إجراءات: تشجيع التنوع في صفوف النخبة لضمان تمثيل أكبر لشرائح المجتمع المختلفة.

أمثلة: تعزيز التعليم والتدريب لتمكين الأفراد من مختلف الخلفيات من الوصول إلى مراكز القيادة، وتعزيز سياسات التمييز الإيجابي.

الحد من الفساد والمحسوبية:

إجراءات: تطبيق قوانين صارمة لمكافحة الفساد وتضارب المصالح، وضمان وجود عقوبات فعالة ورادعة.

أمثلة: إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في الإجراءات الحكومية والمناقصات العامة.

كيفية تجاوز سلبيات نظرية الطبقات:

تقليل التفاوت الاقتصادي:

إجراءات: تنفيذ سياسات اقتصادية تهدف إلى توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة وتقليل الفجوات بين الطبقات.

أمثلة: فرض ضرائب تصاعدية، زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وتقديم دعم مالي للأسر ذات الدخل المنخفض.

تعزيز العدالة الاجتماعية:

إجراءات: توفير فرص متساوية لجميع الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

أمثلة: تقديم منح دراسية للطلاب من الطبقات المحرومة، تعزيز سياسات التمييز الإيجابي في التوظيف، وضمان الوصول العادل إلى الرعاية الصحية والخدمات العامة.

تشجيع الحوار والتعاون بين الطبقات:

إجراءات: تعزيز الحوار بين مختلف الطبقات الاجتماعية وتشجيع التعاون والعمل المشترك لتحقيق الأهداف المشتركة.

أمثلة: إنشاء منتديات للحوار المجتمعي، دعم المبادرات المجتمعية التي تجمع بين أفراد من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة، وتعزيز ثقافة العمل الجماعي.

الحد من التوترات الاجتماعية:

إجراءات: العمل على تقليل الأسباب الجذرية للتوترات والصراعات الاجتماعية من خلال سياسات تعزز التماسك الاجتماعي والتفاهم المتبادل.

أمثلة: تنظيم حملات توعية لتعزيز الفهم المتبادل بين الطبقات المختلفة، توفير برامج تدريبية لتنمية المهارات الاجتماعية والمهنية، وتعزيز دور المجتمع المدني في بناء جسور التواصل بين الفئات المختلفة.

تجسيدات عراقية

مظاهر نظرية النخبة في العراق

المظاهر:

الهيمنة السياسية للنخب الحاكمة:

تتركز السلطة السياسية في أيدي مجموعة صغيرة من النخب التي تمتلك النفوذ والسيطرة على القرارات السياسية والاقتصادية.

هذه النخب غالباً ما تكون مرتبطة بأحزاب سياسية قوية أو بمرجعيات دينية ومذهبية.

النفوذ الاقتصادي:

تسيطر النخب الاقتصادية على موارد البلاد الأساسية، مثل النفط والغاز، مما يعزز من قوتها الاقتصادية والسياسية.

النخب التجارية والعائلات الثرية تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد وتؤثر على سياسات الدولة.

المحسوبية والفساد:

تنتشر المحسوبية والفساد بشكل واسع، حيث تستخدم النخب مواقعها لتعزيز مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة.

انتشار الفساد أدى إلى تدهور الخدمات العامة وزيادة الفجوة بين النخب الحاكمة وبقية الشعب.

التقييم:

إيجابي: قد توفر النخب استقراراً نسبياً في بعض الحالات وتضمن استمرارية السياسات.

سلبي: يؤدي تركز السلطة والنفوذ في أيدي النخب إلى تهميش شرائح واسعة من المجتمع، انتشار الفساد، وتفاقم عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية.

مظاهر نظرية الطبقات في العراق

المظاهر:

التفاوت الاقتصادي والاجتماعي:

يوجد تفاوت كبير في الدخل والثروة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، حيث تعاني الطبقات الفقيرة من ظروف معيشية صعبة.

الطبقة الوسطى محدودة، مما يزيد من الفجوة بين النخبة الثرية والطبقات العاملة والفقيرة.

الصراع الطبقي:

تظهر الصراعات الطبقية بشكل واضح من خلال الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والخدمات الأساسية.

الحركات الاحتجاجية تعبر عن الاستياء من الفساد وتدهور الخدمات وتطالب بالعدالة الاجتماعية.

البطالة والفقر:

يعاني العراق من معدلات بطالة عالية ومستويات فقر مرتفعة، مما يعمق الفجوة بين الطبقات.

نقص فرص العمل يدفع الكثيرين إلى الهجرة أو العمل في قطاعات غير رسمية بأجور متدنية وظروف غير مستقرة.

التقييم:

إيجابي: تبرز الحركات الاجتماعية دورها في المطالبة بالعدالة والمساواة ومحاولة تحسين ظروف الفئات المحرومة.

سلبي: يؤدي التفاوت الكبير والصراع الطبقي إلى تدهور الاستقرار الاجتماعي وزيادة التوترات، مما يعوق التنمية ويؤثر سلباً على الاستقرار السياسي.

ان إصلاح الدولة والمجتمع في العراق، على مستوى كافة المجالات وجميع المستويات، يتطلب دوراً تكاملياً لكل من النخب والطبقات المختلفة، ويمكن تصوره وفقاً للآتي:

دور النخب في إصلاح الدولة والمجتمع

القيادة السياسية والإصلاحات الحكومية:

وضع السياسات والتشريعات: النخب السياسية تملك القدرة على صياغة سياسات وتشريعات تهدف إلى تحسين الحكم ومكافحة الفساد وتعزيز العدالة الاجتماعية.

تحديث البنية التحتية: الاستثمار في تطوير البنية التحتية الأساسية مثل التعليم والصحة والنقل يمكن أن يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تحسين الحوكمة: تطبيق أنظمة حوكمة فعالة تضمن الشفافية والمساءلة، وتعزز من الثقة بين الحكومة والمواطنين.

القيادة الاقتصادية:

تحفيز النمو الاقتصادي: النخب الاقتصادية يمكنها أن تلعب دوراً محورياً في تطوير اقتصاد متنوع ومستدام، وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تشجيع الاستثمارات في قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا والزراعة والسياحة.

دعم ريادة الأعمال: توفير بيئة ملائمة لريادة الأعمال يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة ويعزز من الابتكار والتنمية المحلية.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تشجيع التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع تنموية كبرى.

التأثير الثقافي والاجتماعي:

التعليم والتوعية: النخب الأكاديمية والثقافية يمكنها أن تساهم في تحسين النظام التعليمي وتقديم برامج تدريبية وتوعوية تهدف إلى تعزيز قيم المواطنة والعدالة الاجتماعية.

تعزيز الحوار المجتمعي: تشجيع الحوار بين مختلف فئات المجتمع لتعزيز التفاهم والتعايش السلمي بين الطوائف والمجموعات المختلفة.

دور الطبقات في إصلاح الدولة والمجتمع

الطبقات العاملة والفئات الشعبية:

المشاركة في العملية السياسية: تشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة في الانتخابات والأنشطة السياسية لضمان تمثيل أفضل لمصالحهم في صنع القرار.

النقابات والاتحادات: تقوية دور النقابات العمالية والاتحادات المهنية للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمل والأجور.

الطبقة الوسطى:

تحقيق الاستقرار الاجتماعي: تعزيز الطبقة الوسطى يمكن أن يسهم في تحقيق استقرار اجتماعي أكبر، حيث تكون هذه الطبقة غالباً أكثر استعداداً لدعم الإصلاحات والاستقرار السياسي.

الابتكار والمشاريع الصغيرة: دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

التعليم والمهنية: الاستثمار في التعليم المهني والفني لتمكين الطبقة الوسطى من تطوير مهاراتها والاندماج في سوق العمل بشكل فعال.

الطبقات الفقيرة والمهمشة:

برامج الدعم الاجتماعي: تعزيز برامج الدعم الاجتماعي التي تستهدف الفئات الأكثر فقراً لتوفير الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة.

التعليم والتدريب: توفير فرص التعليم والتدريب المجاني أو المدعوم للفئات الفقيرة لتمكينها من الحصول على فرص عمل أفضل والخروج من دائرة الفقر.

المشاركة المجتمعية: تشجيع الفئات المهمشة على المشاركة في الأنشطة المجتمعية والمبادرات المحلية لزيادة تفاعلها مع المجتمع وبناء شعور الانتماء.

التعاون بين النخب والطبقات في الإصلاح

تشكيل تحالفات:

الشراكات الاستراتيجية: إنشاء تحالفات بين النخب والطبقات المختلفة لتعزيز التعاون والعمل المشترك في مشاريع التنمية والإصلاح.

المجالس الاستشارية: تشكيل مجالس استشارية تضم ممثلين عن النخب والطبقات الاجتماعية المختلفة لضمان أن السياسات والقرارات تعكس احتياجات ومصالح الجميع.

تعزيز الوعي والمشاركة:

حملات التوعية: إطلاق حملات توعية تشجع على المشاركة الفعالة في العملية السياسية والاجتماعية وتعزز من مفهوم المواطنة.

البرامج التعليمية: تطوير برامج تعليمية وثقافية تهدف إلى تعزيز الوعي بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

التنمية المستدامة والشاملة:

خطط التنمية الوطنية: وضع خطط تنمية شاملة تستند إلى رؤية وطنية مشتركة تأخذ في الاعتبار احتياجات ومتطلبات جميع فئات المجتمع.

الاستثمار في الإنسان: التركيز على الاستثمار في التعليم والصحة والتنمية البشرية كجزء أساسي من خطط التنمية.

مصادر مهمة

عبد الله الأحمر، دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية في العراق، 2018، دار الكتاب الجديد، بغداد، العراق.

علي العلوي، تأسيس المجتمع المدني في العراق: دراسة ميدانية، 2016، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.

د. عادل عطية الشلبي، المجتمع المدني وتحولات الدولة في العراق، 2019، مكتبة النهضة العربية، بغداد، العراق.

"العراق والنظام الدولي، أسس المشكلة وحلولها المقترحة" د. جواد علي،2020، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

"العراق بعد الاحتلال، التحديات والآفاق" عادل عبد الرحمن الجبوري، مركز الدراسات الاستراتيجية العراقي، بغداد، العراق.

"العراق بعد سقوط صدام، الواقع والتحديات والمسارات المستقبلية"، د. عبد الستار الهاشمي ود. فراس حميد محمد، 2018، مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق.

"العراق بعد داعش، التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية"، د. حسن جاسم محمد، 2018، مركز الدراسات،الاستراتيجية العراقي، بغداد، العراق،"العراق والتدخلات الإقليمية: الآفاق والتحديات"، د. محمد العزاوي، 2017، بيروت، لبنان.

القيادة الاستراتيجية..
روح العصر

المحاضرة الحادية والاربعون

القيادة الاستراتيجية.. روح العصر

"بلا إدارة استراتيجيةٍ مُحَكَّمَةٍ، الكُلُّ في تَيه؛
القائد والفريق والهدف والموارد والمنظمة والمستقبل والمصير

د.عقيل محمود الخزعلي

ينطلق العالم الحديث بعزيمة متوثّبة نحو إجراء التحديثات المتوالية في مجالات النُظُم والإدارة والمأسسة مستنداً على معطيات التراكم الخبروي للتجربة الانسانية وبما يفيضُهُ البحث الاكاديمي العلمي بمخرجاته الخلاّقة، من هنا، إنبثق مفهوم " الإدارة الاستراتيجية " ليمثل واحدة من الثمار الحيوية في إدارة الدول والمؤسسات وتوجيهها نحو تحقيق الرؤى والاهداف بطريقة آمنة ومستدامة، لذلك ولمزيد من إيضاح هذا المحور الارتكازي المهم، يتم تبيان الآتي:

أولاً: الإدارة الاستراتيجية..المفهوم والتعريف

الإدارة الاستراتيجية: هي عملية تحديد الأهداف ووضع الخطط واتخاذ القرارات لتوجيه المؤسسة نحو تحقيق رؤيتها بشكل فعال وفعّال. تتضمن الإدارة الاستراتيجية تحليل البيئة الخارجية والداخلية، وتحديد الأهداف طويلة الأمد، وتحديد الاستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف، وتخصيص الموارد وتنفيذ الخطط، ومراقبة وتقييم الأداء. في جوهرها، تعني الإدارة الاستراتيجية التفكير بشكل استراتيجي واتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل كبير على مستقبل المؤسسة.

ذلك يتضمن مفهوم الإدارة الاستراتيجية الاتي:

أ. **تحليل البيئة:** يتضمن تقييم العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على المؤسسة، مثل الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تقييم القدرات والنقاط القوية والضعف داخل المؤسسة نفسها.

ب. **وضع الأهداف:** يتمثل التحدي الأساسي في تحديد أهداف محددة وقابلة للقياس والواقعية والمحددة زمنياً، والتي تعبر عن رؤية المؤسسة والتوجهات المستقبلية.

ج. **تطوير الاستراتيجيات:** يشمل ابتكار الطرق والخطط لتحقيق الأهداف المحددة، ويتضمن تحليل الخيارات المتاحة واختيار الأفضل من بينها بناءً على القدرات والموارد المتاحة.

د. **تخصيص الموارد:** يتعلق هذا الجانب بتوجيه الموارد المالية والبشرية والمادية نحو الأنشطة والمبادرات التي تدعم الاستراتيجية العامة للمؤسسة.

هـ. **تنفيذ الخطط:** يشمل هذا المرحلة تحويل الاستراتيجيات إلى أفعال من خلال تنظيم وتوجيه وإدارة العمليات والمشاريع.

و. **مراقبة وتقييم الأداء:** يتضمن هذا الجانب مراقبة تقدم تنفيذ الخطط وقياس الأداء بشكل دوري، وإجراء التعديلات اللازمة لضمان تحقيق الأهداف بنجاح.

باختصار، الإدارة الاستراتيجية تمثل عملية متكاملة ومتعددة الجوانب تهدف إلى تحقيق التنافسية والنجاح المستدام للمؤسسة في بيئة متغيرة.

ثانياً: تاريخ الإدارة الاستراتيجية

شهدت الإدارة الاستراتيجية مجموعة تحولات في المنشأ والتكوين والتطوّر، بالإمكان إجمالها بالاتي:

أ. **الأصول البدائية (قبل القرن العشرين)**:تتأرجح الأصول البدائية للإدارة الاستراتيجية بين النهج العسكري والاقتصادي. فقد اقتبس العديد من الفكر الاستراتيجي من العسكرية، مثل فهم الأهداف وتخطيط العمليات.

ب. **التأثير العلمي (أوائل القرن العشرين)**:نشأت الإدارة العلمية ونظرية المؤسسات في بداية القرن العشرين، وقدمت هذه النظريات نهجًا نظريًا وتطبيقيًا لتحسين كفاءة العمليات وتنظيم العمل.

ج. **التطور المتواصل (منتصف القرن العشرين)**: تأثرت الإدارة الاستراتيجية بتطورات السوق والتكنولوجيا والعولمة، مما أدى إلى تطوير أدوات ونهج جديدة مثل التحليل البيئي وإدارة الجودة الشاملة.

د. **النهضة الحديثة (الستينيات والسبعينيات)**: شهدت هذه الفترة نشوء الإدارة الاستراتيجية كمجال متخصص، مع التركيز على تطوير الرؤية والأهداف الاستراتيجية وتحليل البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة.

هـ. **التطور المعاصر (من الثمانينيات إلى اليوم)**: تتطور مفاهيم وأدوات الإدارة الاستراتيجية باستمرار لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الحديثة، مع التركيز على المرونة والابداع.

ثالثاً: الاستراتيجية.. المكونات والدعامات

تتكون مكونات الاستراتيجية والقيادة الاستراتيجية من عدة عناصر أساسية تعمل معًا لتحقيق أهداف المؤسسة بشكل فعال ومستدام، أهمها:

- **مكونات الاستراتيجية:**

أ. **الرؤية والرسالة:**

- **تحديد الرؤية:** هي الصورة المثلى لما يطمح الحزب أو المؤسسة لتحقيقه في المستقبل.
- **تحديد الرسالة:** هي التوجيهات والقيم التي تحدد ما يميز الحزب وتميزه عن الآخرين.

ب. **التحليل الاستراتيجي:**

- **تحليل البيئة الخارجية:** تقدير للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تؤثر على المؤسسة.
- **تحليل القدرات الداخلية:** تقييم للموارد والقدرات ونقاط القوة والضعف داخل المؤسسة.

ج. **تحديد الأهداف والأولويات:**

- **تحديد الأهداف الاستراتيجية:** الأهداف طويلة الأمد التي تساهم في تحقيق الرؤية والرسالة.
- **تحديد الأولويات:** تحديد الأهداف الرئيسية التي يجب التركيز عليها لتحقيق النجاح.

د. **تطوير الاستراتيجية:**

- **وضع الاستراتيجية:** تحديد الخطط والإجراءات والمبادئ التوجيهية التي ستسهم في تحقيق الأهداف.
- **تحديد العمليات:** تحديد الخطوات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية وتخصيص الموارد.

هـ. **تنفيذ الاستراتيجية:**

- **تنفيذ الخطط:** تطبيق العمليات المحددة وتخصيص الموارد بشكل صحيح.
- **متابعة وتقييم:** متابعة تقدم التنفيذ وتقييم الأداء والتعديل على الاستراتيجية إذا لزم الأمر.

- **مكونات القيادة الاستراتيجية:**

أ. **رؤية وقيادة الرؤية:**

- **تحديد الرؤية:** وضع رؤية مستقبلية وإلهام الآخرين للمساهمة في تحقيقها.
- **توجيه الرؤية:** توجيه الجهود وتحفيز الفريق للعمل نحو تحقيق الرؤية.

ب. **اتخاذ القرارات الاستراتيجية:**

- **تحليل البيانات:** تحليل البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات الاستراتيجية الصائبة.
- **اتخاذ القرارات:** اتخاذ القرارات الصعبة والمستنيرة والتي تخدم مصلحة المؤسسة.

ج. **توجيه وتطوير الفريق:**

- **توجيه الفريق:** توجيه وتوجيه أفراد الفريق نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- **تطوير الفريق:** تطوير مهارات وقدرات أفراد الفريق من خلال التدريب والتطوير.

د. **بناء الثقة وتعزيز العلاقات:**

- **بناء الثقة:** بناء الثقة بين أفراد الفريق والتفاعل معهم بناءً على الثقة والاحترام.
- **تعزيز العلاقات:** تعزيز العلاقات الإيجابية وتعزيز التواصل الفعال.

هـ. **التعلم والتطوير المستمر:**

- **التعلم المستمر:** الاستمرار في التعلم واكتساب المعرفة الجديدة وتطوير القدرات الشخصية.
- **التطوير المستمر:** التحسين المستمر للمهارات والمعرفة والتجارب لتحقيق النجاح الاستراتيجي.

- **المكونات: توجد اكثر من صيغة للاستراتيجية، منها:**

صيغة رقم (1)

أ. **الهدف (Purpose):**

- يتعلق بتحديد الغرض الرئيسي للمؤسسة أو المشروع أو الحملة الاستراتيجية.
- يجب أن يكون الهدف واضحًا ومحددًا ويوضح لماذا تقوم المؤسسة بالفعل ما تقوم به.

ب. **الخطط (Plans):**

- تتعلق بوضع الخطط الفعالة لتحقيق الهدف المحدد.
- يجب أن تكون هذه الخطط محكمة ومتناسقة وتحدد الخطوات والإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف.

ج. **الناس (People):**

- يشير إلى أهمية الفريق البشري ودوره في تحقيق الاستراتيجية.
- يجب توظيف وتوجيه وتدريب الأشخاص بشكل مناسب لضمان تنفيذ الخطط بكفاءة.

د. **الموارد (Resources)**:

- يتعلق بتوفير الموارد الضرورية لتحقيق الهدف، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية والمادية والتقنية.
- يجب تخصيص الموارد بشكل فعال وفقًا لاحتياجات الاستراتيجية والأولويات.

هـ. **العملية (Process)**:

- يتعلق بتنفيذ ومتابعة الخطط وتقييم أدائها.
- يشمل هذا الجانب تنظيم العمليات الداخلية وتطويرها لضمان الفعالية والكفاءة في تحقيق الهدف.

هذه العناصر الخمسة – الهدف والخطط والناس والموارد والعملية – تشكل إطارًا متكاملًا لتحديد وتطبيق الاستراتيجية بشكل شامل وفعال. من خلال توجيه الجهود وتخصيص الموارد بشكل مناسب وتنظيم العمليات بشكل فعال، يمكن للمؤسسة تحقيق أهدافها بنجاح.

صيغة رقم (2)

أ. **المنافسة (Competiton)**: يتعلق بفهم المنافسين والقوى التي تؤثر على السوق وتحديد نقاط القوة والضعف في المافسة.

ب. **المشترين (Customers)**: يتعلق بفهم احتياجات وتفضيلات العملاء وتحديد كيفية تلبية هذه الاحتياجات بشكل فعال.

ج. **الموردين (Suppliers)**: يتعلق بتقييم علاقات المؤسسة مع الموردين وضمان توفر المواد والخدمات بجودة عالية وبأسعار تنافسية.

د. **الموقع (Position)**: يتعلق بتحديد الموقع الاستراتيجي للمؤسسة في السوق وكيفية تميزها عن المنافسين.

هـ. **الإدارة (Management)**: يتعلق بإدارة الموارد والعمليات وتنفيذ الاستراتيجيات بشكل فعال لتحقيق التميز التنافسي.

صيغة رقم 3 (5P's)

أ. **الموقع (Positioning)**:

- يركز هذا العنصر على موقع المنظمة أو المنتج في السوق.
- يشمل تحديد كيفية تميز المنظمة عن منافسيها وتحديد نقاط القوة والضعف.

ب. **الاتجاه (Perspective)**:

- يتعلق بفهم رؤية القيادة والمجتمعات المؤثرة والاتجاهات الرئيسية في السوق.

- يتطلب تحليلًا استراتيجيًا للاتجاهات الحالية والمستقبلية في الصناعة.

ج. **المخطط (Plan):**

- يشمل هذا العنصر وضع الخطط الاستراتيجية وتحديد الأهداف والإجراءات اللازمة لتحقيقها.
- يجب أن يكون الخطة متناغمة مع الموقع والاتجاه والقدرات المتاحة.

د. **النقل (Pace):**

- يتعلق بوضع إستراتيجيات لتحديد سرعة التطور والنمو للمنظمة.
- يتطلب تقديرًا لسرعة التغييرات في البيئة وقدرة المنظمة على التكيف معها.

هـ. **النمط (Pattern):**

- يركز على تحديد الأنماط السابقة والحالية للسلوك التنظيمي والأداء.
- يهدف إلى استخلاص الدروس المستفادة من الخبرات السابقة وتحسين الأداء المستقبلي.

هذه العناصر تشكل إطاراً شاملاً لتحليل البيئة التنظيمية ووضع الاستراتيجيات الفعالة للمنظمات، حيث تعمل معًا لتحديد الموقف الحالي وتوجيه المنظمة نحو النجاح في المستقبل.

صيغة رقم (4) بورتر

أ. التهديدات (Threats)

ب. الفرص (Opportunities)

ج. القدرات (Capabilities)

د. الأهداف (Objectives)

هـ. الحيلة (Ploy)

رابعاً: المقارنة بين الإدارة التقليدية والإدارة الاستراتيجية

أ. **التوجه والهدف:**

- الإدارة التقليدية تركز على إدارة العمليات اليومية وتحقيق الأهداف الفورية.
- الإدارة الاستراتيجية تركز على تحديد الأهداف طويلة الأمد ووضع الخطط لتحقيقها.

ب. **التخطيط:**

- الإدارة التقليدية غالبًا ما تعتمد على التخطيط القصير الأجل والتكتيكات اليومية.
- الإدارة الاستراتيجية تعتمد على التخطيط الطويل الأجل وتحليل الاتجاهات المستقبلية.

ج. **التنفيذ:**

- الإدارة التقليدية تركز على تنفيذ المهام والعمليات وفقًا للخطط المحددة.
- الإدارة الاستراتيجية تركز على توجيه الموارد نحو المبادرات الاستراتيجية الرئيسية وضمان تنفيذها بنجاح.

د. **المراقبة والتقييم:**

- الإدارة التقليدية تركز على مراقبة الأداء الحالي وتحديد الانحرافات عن الأهداف اليومية.
- الإدارة الاستراتيجية تركز على مراقبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات الطويلة الأجل وتقييم تأثيرها على أداء المؤسسة.

هـ. **المرونة والتكيف:**

- الإدارة التقليدية قد تكون أقل مرونة وتكيفًا مع التغيرات البيئية والسوقية.
- الإدارة الاستراتيجية تشجع على التكيف والمرونة من خلال تحليل البيئة وتعديل الاستراتيجيات بناءً على التغيرات.

و. **التواصل والشراكات:**

- الإدارة التقليدية قد تكون أكثر تركيزًا على التواصل الداخلي والتنسيق بين الأقسام.
- الإدارة الاستراتيجية تشجع على التواصل الخارجي مع الشركاء والمعنيين لتحقيق التوافق والدعم للاستراتيجيات المعتمدة.

هذه بعض الفروقات الرئيسية بين الإدارة التقليدية والإدارة الاستراتيجية، والتي تعكس الاختلاف في التوجه والتركيز والطريقة التي تدير بها المؤسسات أعمالها وتحقق أهدافها.

خامساً: الإدارة الاستراتيجية...الاهداف والاركان

تهدف الإدارة الاستراتيجية إلى تحقيق عدة أهداف وغايات، وتعتمد على عدة أركان رئيسية لتحقيق هذه الأهداف. وكالاتي:

- **أهداف الإدارة الاستراتيجية:**

أ. **تحقيق التنافسية:** تسعى الإدارة الاستراتيجية إلى تحقيق تنافسية مستدامة للمؤسسة عبر تحديد ميزاتها التنافسية الفريدة وتطوير استراتيجيات للاستفادة منها.

ب. **تحقيق النمو والتوسع:** تهدف الإدارة الاستراتيجية إلى تحقيق النمو المستدام للمؤسسة من خلال تطوير وتنفيذ استراتيجيات توسيع الأعمال واستغلال الفرص الجديدة في السوق.

ج. **تحقيق الاستدامة المالية:** تسعى الإدارة الاستراتيجية إلى ضمان استدامة الأعمال والنمو المالي عبر تحليل وتقييم الأداء المالي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسينه.

د. **تحقيق التوجه الاستراتيجي:** تهدف الإدارة الاستراتيجية إلى توجيه المؤسسة نحو تحقيق رؤيتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية بشكل فعال وفعّال.

- **أركان الإدارة الاستراتيجية:**

أ. **التحليل الاستراتيجي:**يتضمن تحليل البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة لفهم الاتجاهات السوقية والتحديات والفرص المتاحة، وتقييم القدرات والموارد الداخلية.

ب.**وضع الأهداف والرؤية:** يشمل تحديد الأهداف الاستراتيجية الطويلة الأمد وتحديد الرؤية والتوجه الاستراتيجي للمؤسسة.

ج. **تطوير الاستراتيجيات:**يتعلق بتطوير استراتيجيات متعددة لتحقيق الأهداف المحددة، بما في ذلك استراتيجيات النمو والتوسع والتحول التنظيمي.

د. **تنفيذ الاستراتيجيات:**يشمل تنفيذ وتنفيذ الخطط الاستراتيجية المحددة، بما في ذلك توجيه الموارد والإدارة الفعالة للمشاريع والمبادرات.

هـ. **مراقبة وتقييم الأداء:** يتضمن مراقبة تنفيذ الاستراتيجيات وتقييم الأداء بانتظام لضمان تحقيق الأهداف واتخاذ التدابير التصحيحية عند الضرورة.

هذه الأهداف والأركان تشكل الإطار العام للإدارة الاستراتيجية وتسهم في توجيه المؤسسة نحو النجاح والاستدامة في بيئة الأعمال المتغيرة.

سادساً: خطوات الإدارة الاستراتيجية في القطاع العام

تبني الإدارة الاستراتيجية في مؤسسات الدولة يتطلب عدة خطوات مهمة لضمان نجاح التنفيذ وتحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل فعال. إليك تفصيلًا للخطوات الرئيسية:

أ. **تحديد الرؤية والأهداف الاستراتيجية:** يجب على المؤسسة تحديد رؤيتها المستقبلية والأهداف الاستراتيجية التي ترغب في تحقيقها على المدى الطويل.

ب. **تحليل البيئة الخارجية والداخلية:** يتضمن تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية التي تؤثر على المؤسسة، بالإضافة إلى تقييم القدرات والنقاط الضعف والتهديدات الداخلية.

ج. **وضع الاستراتيجيات:** بناءً على التحليل السابق، يتعين وضع استراتيجيات متكاملة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، مع التركيز على الاستفادة من الفرص المتاحة والتغلب على التحديات.

د. **تخصيص الموارد:** يجب على المؤسسة تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات المحددة، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية.

هـ. **تنفيذ الاستراتيجيات:** يتضمن ذلك توجيه الموارد وتنفيذ الخطط والمشاريع المحددة في إطار الاستراتيجيات العامة للمؤسسة.

و. **مراقبة وتقييم الأداء:** يتعين على المؤسسة مراقبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات وتقييم الأداء بانتظام لضمان التحقيق المستمر للأهداف واتخاذ التدابير التصحيحية عند الضرورة.

ز. **التواصل والتشارك:** يجب على المؤسسة تعزيز التواصل والتشارك بين جميع أعضاء المؤسسة لضمان فهم وتبني الاستراتيجيات والمبادرات الاستراتيجية.

ح. **التعلم والتحسين المستمر:** يجب على المؤسسة تعزيز ثقافة التعلم المستمر والتحسين المستمر لتحسين الأداء وتكييف الاستراتيجيات مع التغيرات في البيئة الخارجية.

باختصار، تبني الإدارة الاستراتيجية في مؤسسات الدولة يتطلب جهود متواصلة وتنسيقاً فعالاً بين جميع أقسام المؤسسة لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية ورفع مستوى الأداء والكفاءة.

سابعاً: علاقة الإدارة الاستراتيجية بالتخطيط

ترتبط الإدارة الاستراتيجية بشكل وثيق بالتخطيط الاستراتيجي والوظيفي والتشغيلي، حيث تشكل هذه الأنواع الثلاثة من التخطيط أركانًا أساسية في عملية تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، إليك العلاقة بينهم بالتفصيل:

أ. **التخطيط الاستراتيجي:**

- يمثل التخطيط الاستراتيجي الأساس لعملية الإدارة الاستراتيجية، حيث يهدف إلى وضع الرؤية والأهداف الطويلة الأمد للمؤسسة وتحديد السبل الفعالة لتحقيقها.
- يشمل التخطيط الاستراتيجي تحليل البيئة ووضع الاستراتيجيات وتحديد المبادرات الرئيسية التي يجب تنفيذها لتحقيق الأهداف المحددة.

ب. **التخطيط الوظيفي:**

- يرتبط التخطيط الوظيفي بتحديد الأهداف والاستراتيجيات المحددة لكل قسم أو وحدة داخل المؤسسة.
- يتمثل التخطيط الوظيفي في تحديد الأنشطة والمسؤوليات وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الوظيفية المحددة.

ج. **التخطيط التشغيلي:** اليومية والتحكم فيها لتحقيق الأهداف الوظيفية المحددة.

- يتضمن التخطيط التشغيلي تحديد الإجراءات والمعايير والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ الأنشطة اليومية بكفاءة وفعالية.
- لذلك بالامكان تصور العلاقة بينهم:
- يتمثل التخطيط الاستراتيجي في وضع الرؤية والأهداف الطويلة الأمد، بينما يرتكز التخطيط الوظيفي والتشغيلي على تحديد الأنشطة والمسؤوليات لتحقيق هذه الأهداف.
- يتمثل التنفيذ الفعلي للإستراتيجية في عمليات التخطيط الوظيفي والتشغيلي، حيث يتم تنفيذ الخطط والمبادرات الاستراتيجية على مستوى الوظائف والعمليات اليومية.
- يسهم التخطيط الوظيفي والتشغيلي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية عبر تنظيم الأنشطة وتخصيص الموارد وضمان تنفيذ الخطط بكفاءة وفعالية.

باختصار، الإدارة الاستراتيجية تعتمد على التخطيط الاستراتيجي والوظيفي والتشغيلي كأدوات أساسية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وتحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف مستويات التخطيط يساهم في نجاح عملية الإدارة الاستراتيجية.

ثامناً: معايير الإدارة الاستراتيجية ومؤشراتها

تُنفَّذُ الإدارة الاستراتيجية في المؤسسات الحكومية والقطاع العام بمجموعة من المعايير والشروط والمؤشرات التي تهدف إلى ضمان نجاح تطبيق هذا النهج، إليك تفصيلًا للمعايير والشروط والمؤشرات المطلوبة:

- **المعايير والشروط**:

أ. **الالتزام السياسي والإداري**: يجب أن يكون هناك الالتزام القوي من قِبَل القيادة السياسية والإدارية بتنفيذ الإدارة الاستراتيجية وتقديم الدعم اللازم لها.

ب. **توافر الرؤية والرغبة في التغيير**: يجب وجود رؤية واضحة للمستقبل ورغبة حقيقية في تغيير وتحسين الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ج. **توافر الموارد اللازمة**: يجب توفير الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لتنفيذ الإدارة الاستراتيجية بنجاح.

د. **التواصل والشراكات**: يجب تعزيز التواصل والتعاون بين جميع أقسام المؤسسة ومع الشركاء الخارجيين لضمان تحقيق التوافق والتعاون في تطبيق الإدارة الاستراتيجية.

هـ. **المرونة والتكيف**: يجب أن تكون المؤسسة قادرة على التكيف مع التغيرات في البيئة الخارجية وضمان المرونة في استراتيجياتها وعملياتها.

- **المؤشرات المطلوبة:**

أ. **مؤشرات الأداء:** يجب تحديد مؤشرات أداء محددة وقابلة للقياس تعكس تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة وتقدم التقارير المنتظمة حولها.

ب. **مؤشرات التقييم:** يجب وجود مؤشرات تقييم تساعد على تقييم تطبيق الإدارة الاستراتيجية بشكل شامل وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تحسين.

ج. **مؤشرات الرضا والمشاركة:** يمكن استخدام مؤشرات الرضا لقياس مدى رضا الموظفين والمعنيين ومدى مشاركتهم في عملية الإدارة الاستراتيجية.

د. **مؤشرات التحسين المستمر:** يجب تحديد مؤشرات تقييم تقدم التحسين المستمر في أداء المؤسسة وتطبيق الإدارة الاستراتيجية.

هـ. **مؤشرات التعلم والتطوير:** يمكن استخدام مؤشرات لتقييم مدى استفادة المؤسسة من عملية الإدارة الاستراتيجية في تعزيز التعلم وتطوير المهارات.

- **الاستدامة والتطوير:** يجب أن تكون الإدارة الاستراتيجية عملية مستدامة تتطور وتتكيف مع التغيرات في البيئة واحتياجات المؤسسة، ويجب تطويرها بانتظام لضمان تحقيق الأهداف بشكل مستمر.

هذه المعايير والشروط والمؤشرات تشكل الإطار الأساسي لتطبيق الإدارة الاستراتيجية بنجاح في المؤسسات الحكومية والقطاع العام، وتساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية ورفع م

تاسعاً: تحديات الإدارة الاستراتيجية

تواجه الإدارة الاستراتيجية في القطاع العام العديد من التحديات والمعوقات التي يجب التغلب عليها لضمان نجاح تنفيذ هذا النهج بشكل فعّال، إليك تفصيلًا لبعض هذه التحديات والمعوقات:

أ. **البيروقراطية والتعقيد الإداري:** يواجه القطاع العام تحديات كبيرة نتيجة للبيروقراطية والتعقيدات الإدارية التي قد تجعل عملية تطبيق الإدارة الاستراتيجية أكثر صعوبة.

ب. **الضغوط السياسية:** قد تكون هناك ضغوط سياسية تؤثر على عملية تطبيق الإدارة الاستراتيجية، مما قد يؤدي إلى تغييرات متكررة في الأولويات والسياسات.

ج. **التغيير الثقافي والمؤسسي:** يمكن أن يكون من الصعب تغيير الثقافة والهيكل التنظيمي القائم في المؤسسات الحكومية لتناسب متطلبات الإدارة الاستراتيجية.

د. **قلة المرونة والتكيفية:** قد تكون المؤسسات الحكومية أقل مرونة في التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة والمتطلبات الجديدة، مما يجعل تطبيق الإدارة الاستراتيجية أكثر تحديًا.

هـ. **قلة الموارد والتمويل:** يمكن أن تكون قلة الموارد المالية والبشرية تحديًا رئيسيًا يصعب تجاوزه لتطبيق الإدارة الاستراتيجية بشكل فعال.

و. **قيود القوانين واللوائح:** قد تفرض القوانين واللوائح الحكومية قيودًا على عملية تطبيق الإدارة الاستراتيجية، مما يؤدي إلى تعقيد العملية وتقليل مرونتها.

ز. **الثقافة التنظيمية:** قد تكون الثقافة التنظيمية القائمة تعتبر عقبة لتطبيق الإدارة الاستراتيجية، خاصة إذا كانت تشجع على التحفظ والمحافظة على الوضع القائم دون التغيير.

ح. **ضعف التقنية والبنية التحتية:** يمكن أن تكون لها مدخلية جوهرية في تاخير وتعويق المضي قدما بتطبيق منهجية الإدارة الاستراتيجية.

عاشراً: اهم المصادر والمراجع للإدارة الاستراتيجية

هناك العديد من المصادر والمراجع العلمية والأكاديمية العربية المعتمدة في مجال الإدارة الاستراتيجية التي تقدم معرفة قيمة وتحليلات متعمقة في هذا المجال، إليك بعض الأمثلة على هذه المصادر:

أ. **مجلة الإدارة والاقتصاد المعاصر:** تعتبر هذه المجلة من أبرز المصادر في مجال الإدارة والاقتصاد في العالم العربي، وتنشر بحوثًا ومقالات تتناول مواضيع متعددة في الإدارة الاستراتيجية.

ب. **مجلة إدارة الأعمال:** تعتبر مجلة إدارة الأعمال من المصادر الرائدة في مجال إدارة الأعمال والإدارة الاستراتيجية في العالم العربي، وتنشر أبحاثًا ودراسات علمية في هذا المجال.

ج. **كتب ومؤلفات أكاديمية:** هناك العديد من الكتب والمؤلفات الأكاديمية التي تُعنى بمواضيع الإدارة الاستراتيجية، مثل كتب البروفيسور مصطفى رضا والدكتور خليل عماش وغيرهم.

د. **مواقع ومنصات التعليم عبر الإنترنت:** توجد العديد من المواقع والمنصات التعليمية عبر الإنترنت التي تقدم دورات ومقالات وموارد مجانية حول الإدارة الاستراتيجية، مثل منصة Coursera وموقع Harvard Business Review Arabic وغيرها.

هـ. **المؤتمرات والندوات الأكاديمية:** يُعتبر حضور المؤتمرات والندوات الأكاديمية في مجال الإدارة الاستراتيجية فرصة مهمة للتعرف على أحدث الأبحاث والمناقشات في هذا المجال وبناء شبكة معرفية مع الباحثين والأكاديميين.

تتوفر هذه المصادر والمراجع باللغة العربية وتقدم معلومات قيمة وموثوقة في مجال الإدارة الاستراتيجية، مما يساعد الباحثين والمهتمين في تطوير معرفتهم ومهاراتهم في هذا المجال.

الحادي عشر: القادة الاستراتيجيون.. من الموهبة إلى الصناعة

ان صناعة القادة الاستراتيجيين باعتبارها عملية متعددة الجوانب تقتضي القيام بخطوات عدّة، أهمها:

أ. **التعرف على المواهب والقدرات:** يتم اختيار الأفراد الذين يظهرون مواهب القيادة والقدرة على التفكير الاستراتيجي من خلال عمليات تقييم وتطوير.

ب. **التدريب والتطوير:** يتم توفير التدريب المكثف لتطوير مهارات القيادة الاستراتيجية مثل التحليل الاستراتيجي، واتخاذ القرارات، وإدارة التغيير.

ج. **التجارب والتعلم من التجارب:** يتم تعريض المرشحين لتجارب عملية ومشاريع استراتيجية ليكتسبوا الخبرة والتعلم العملي.

د. **المواجهة بالتحديات:** يتم تحفيز المرشحين للتعامل مع تحديات القيادة الاستراتيجية الحقيقية وتطوير مهاراتهم في التعامل معها.

هـ. **التوجيه والمرافقة:** يتم توفير الإرشاد والمرافقة المستمرة من قبل القادة الاستراتيجيين الأكثر خبرة لدعم نمو وتطور المرشحين.

و. **التقييم والتحسين المستمر:** يتم تقييم أداء المرشحين بانتظام وتوجيههم نحو النقاط التي يحتاجون إلى تطويرها ليصبحوا قادة استراتيجيين مؤثرين.

ز. **الثقافة التنظيمية المناسبة:** يجب أن تكون الثقافة التنظيمية مشجعة للقيادة الاستراتيجية، حيث يتم تقدير وتشجيع الابتكار وتحفيز الموظفين على تولي المسؤولية واتخاذ المبادرة.

هذه العمليات تشكل مساراً مستمراً لتطوير وتنمية القادة الاستراتيجيين داخل الدولة والمؤسسات.

- **من هم المرشحون للقيادة؟**

المرشحون للنجاح في أن يصبحوا قادة استراتيجيين يمكن أن يكونوا من مجموعة متنوعة من الأفراد، منهم:

أ. **القادة الحاليون ذوو الخبرة:**

- يتمتعون بخبرة واسعة في المجال وفهم عميق للصناعة والسوق.
- يظهرون قدرة على اتخاذ القرارات الصعبة وإدارة الموارد بشكل فعال.
- يتمتعون بمهارات توجيهية قوية وقدرة على تحفيز وتوجيه الفرق نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ب. **الموظفون المتفانون والمبدعون:**

- يظهرون استعداداً لتجاوز التوقعات وتحقيق النتائج الممتازة.
- يتمتعون بقدرة على التفكير الإبداعي والابتكار في تطوير حلول جديدة للتحديات الاستراتيجية.

ج. **الموظفون المتعلمون والقادرون على التكيف:**

- يظهرون استعداداً للاستمرار في تطوير مهاراتهم وتعلم المفاهيم والمهارات الجديدة.

- يتمتعون بقدرة على التكيف مع التغييرات السريعة في البيئة التنافسية وتطبيق الحلول المناسبة بسرعة.

د. **الموظفون ذوو القدرة على بناء العلاقات:**

- يتمتعون بمهارات تواصل فعالة وقدرة على بناء علاقات قوية مع الفريق والشركاء الاستراتيجيين.
- يستطيعون التفاعل بشكل فعال مع مختلف الفئات داخل وخارج المؤسسة.

هـ. **الموظفون ذوو الرؤية الاستراتيجية:**

- يفهمون بشكل واضح رؤية وأهداف المؤسسة ويمكنهم تحويلها إلى خطط عمل ملموسة.
- يمتلكون القدرة على تحليل البيانات وتحديد الاتجاهات الاستراتيجية لتحقيق النجاح.

و. **الموظفون المبادرون:**

- يظهرون قدرة على اتخاذ المبادرة وتحمل المسؤولية وتحفيز الآخرين لتحقيق الأهداف.
- يتمتعون برؤية شاملة ويسعون لتطوير الابتكارات والتحسين المستمر في المؤسسة.

الثاني عشر: التدريب القيادي

تشمل الدورات التدريبية والتأهيلية لصناعة القادة الاستراتيجيين مجموعة واسعة من المضامين والمواضيع التي تهدف إلى تطوير مهارات القيادة الاستراتيجية وتجهيز المشاركين بالأدوات والمعرفة اللازمة للنجاح في دور القيادة الاستراتيجية، فبعد استيفاء متطلبات التأهيل الشخصي والتنمية الذاتية، يتم التأهيل القيادي التدريبي من خلال عدة برامج، منها:

أ. **تحليل البيئة الاستراتيجية:**

- دراسة الاتجاهات السوقية والتطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية.
- تقدير التحديات والفرص في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

ب. **وضع الاستراتيجية وتخطيطها:**

- تطوير رؤية وأهداف استراتيجية واضحة.
- تحليل المنافسة وتحديد الميزة التنافسية للمؤسسة.
- وضع خطط عمل استراتيجية وتحديد الأولويات والمبادرات.

ج. **تنفيذ الاستراتيجية:**

- إدارة التغيير والتحول التنظيمي.

- تخصيص الموارد وتوجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

د. **مراقبة وتقييم الأداء:**

- تطوير نظم مراقبة وتقييم الأداء الاستراتيجي.
- تحليل النتائج واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

هـ. **التواصل الاستراتيجي:**

- بناء علاقات فعالة مع الفريق والشركاء والمساهمين.
- توجيه وتحفيز الفريق نحو تحقيق رؤية وأهداف المؤسسة.

و. **التفكير الاستراتيجي واتخاذ القرارات:**

- تطوير مهارات التحليل والتفكير الاستراتيجي.
- تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات الصعبة وإدارة المخاطر.

ز. **الابتكار والابتكار الاستراتيجي:**

- تعزيز ثقافة الابتكار داخل المؤسسة.
- تطوير استراتيجيات الابتكار وتطبيقها لتحقيق التفوق التنافسي.

ح. **القيادة الفعّالة:**

- تطوير مهارات الاتصال والتوجيه والتحفيز.
- بناء الثقة وتعزيز الانخراط والتميز الشخصي في القيادة.

الثالث عشر: الاستراتيجيون ومعادلتي: التنافس والدفاع

معادلة الميزة التنافسية ومعادلة الخطة الدفاعية هما أدوات استراتيجية يمكن للقادة الاستراتيجيين استخدامها لفهم بيئة المنافسة وتحديد استراتيجيات النجاح والبقاء في السوق، والبيئة المتغير واللايقينية:

- **معادلة الميزة التنافسية:**

أ. تعبر عن العوامل التي تجعل المؤسسة أو المنتج الخاص بها مميزًا وتوفر لها ميزة تنافسية في السوق.

ب. تتكون عادة من عدة عناصر، مثل:

- **تكلفة الإنتاج:** القدرة على تقليل التكاليف وتقديم المنتج بسعر تنافسي.
- **الجودة:** تقديم منتجات أو خدمات ذات جودة عالية يفضلها العملاء.
- **التميز:** تقديم خصائص فريدة أو مزايا تجعل المنتج أو الخدمة مميزة عن المنافسين.

- **الابتكار**: القدرة على تقديم منتجات جديدة أو تطوير منتجات حالية بشكل مبتكر.

ج. الهدف من هذه المعادلة هو تحديد العوامل الرئيسية التي يجب على المؤسسة تطويرها أو تحسينها لتحقيق التفوق التنافسي.

- **معادلة الخطة الدفاعية:**

أ. تعبر عن استراتيجيات الاحتياط التي يتبناها القادة الاستراتيجيون للحفاظ على موقعهم في السوق والتصدي للتحديات الناتجة عن المنافسة.

ب. تتضمن عادة عدة مراحل، مثل:

- **تحليل الضعف**: تحديد نقاط الضعف في الأداء أو الإستراتيجية.
- **تحديد الاستجابة**: تطوير استراتيجيات للتعامل مع التحديات المحتملة.
- **تنفيذ الخطة**: تنفيذ الإجراءات المحددة لتعزيز القدرة على المنافسة.

ج. الهدف من هذه المعادلة هو تحضير المؤسسة لمواجهة التحديات المحتملة وضمان استمراريتها في السوق.

الرابع عشر: استراتيجيات القادة

هناك مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التي يمكن للقادة الاستراتيجيين العمل عليها بحسب الظروف والمواقف والبيئة والمستجدات والمتغيرات، ومن هذه الاستراتيجيات الشائعة:

أ. **استراتيجية التكيف (Adaptation Strategy):**

- تتمثل هذه الاستراتيجية في تكييف المؤسسة مع التغييرات في البيئة الخارجية، مثل التطورات التكنولوجية أو التغيرات في احتياجات العملاء.
- يتضمن ذلك تحليل الاتجاهات والتحولات في السوق وتعديل استراتيجيات العمل والمنتجات بما يتوافق مع المتغيرات الجديدة.

ب. **استراتيجية التوسع (Expansion Strategy):**

- تهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة حصة السوق أو توسيع نطاق العمل، سواء عبر التوسع في الأسواق الجديدة أو تطوير منتجات جديدة.
- يمكن أن يشمل ذلك فتح فروع جديدة، أو توسيع العمليات الدولية، أو تطوير منتجات أو خدمات جديدة.

ج. **استراتيجية التركيز (Focus Strategy)**:

- تركز هذه الاستراتيجية على تحديد نيش سوقي معين وتلبية احتياجاته بشكل مميز، مما يسمح للمؤسسة بتحقيق تميز تنافسي.
- يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجية التركيز على فئة معينة من العملاء أو منطقة جغرافية محددة أو منتجات أو خدمات معينة.

د. **استراتيجية الابتكار (Innovation Strategy)**:

- تتمثل هذه الاستراتيجية في تطوير منتجات أو عمليات أو نماذج أعمال جديدة تسمح للمؤسسة بتحقيق التفوق التنافسي.
- يشمل ذلك استثمار الوقت والموارد في البحث والتطوير وتطبيق التكنولوجيا الجديدة لتلبية احتياجات العملاء بشكل مبتكر.

هـ. **استراتيجية الاستحواذ والاندماج (Merger and Acquisition Strategy)**:

- تعتمد هذه الاستراتيجية على الاستحواذ على شركات أخرى أو الاندماج معها لتعزيز موقع المؤسسة في السوق.
- تهدف إلى استغلال الفرص الاستراتيجية لتحقيق التوسع وتعزيز القدرات وزيادة القيمة للمساهمين.

هذه مجرد بعض الاستراتيجيات التي يمكن للقادة الاستراتيجيين العمل عليها بناءً على الظروف والمواقف والبيئة والمستجدات والمتغيرات التي تواجه المؤسسة. يجب على القادة أن يكونوا قادرين على تقدير الوضع واختيار الاستراتيجية الأنسب لتحقيق أهداف المؤسسة وتحقيق التفوق التنافسي.

الخامس عشر: القائد الاستراتيجي في حزب

ان موضوع "دور القادة الاستراتيجيين في حزب سياسي" يشمل عدة جوانب ومضامين مهمة تتعلق بالقيادة السياسية وتطوير الاستراتيجيات السياسية، منها:

أ. **تحديد الرؤية والأهداف**: كيفية دور القادة الاستراتيجيين في وضع رؤية وأهداف للحزب السياسي تعكس قيمه وأولوياته.

ب. **تطوير استراتيجيات الحملة الانتخابية**: كيفية تطوير استراتيجيات فعالة للحملة الانتخابية بما يشمل تحديد المنصات والرسائل السياسية وتنظيم الحملة.

ج. **بناء الشبكات والتحالفات**: دور القادة الاستراتيجيين في بناء علاقات قوية مع الجمهور والجهات الأخرى وتشكيل التحالفات السياسية.

د. **التفاوض وإدارة الأزمات**: كيفية تطوير مهارات التفاوض وإدارة الأزمات والتعامل مع التحديات السياسية المختلفة.

هـ. **تحليل البيانات والتنبؤ بالاتجاهات**: كيفية استخدام البيانات والتحليلات لفهم الاتجاهات السياسية وتنبؤ النتائج وتحديد الاستراتيجيات المناسبة.

و. **تطوير قيادة الحزب**: كيفية تطوير وتدريب القادة السياسيين الجدد وبناء فريق قيادي متكامل يستطيع تحقيق أهداف الحزب.

ز. **بناء الثقافة السياسية والمشاركة الشعبية**: دور القادة الاستراتيجيين في بناء ثقافة سياسية قائمة على الديمقراطية وتشجيع المشاركة الشعبية وتعزيز الشفافية.

ح. **التفاعل مع وسائل الإعلام والجمهور**: كيفية التواصل مع وسائل الإعلام والجمهور بشكل فعال وبناء علاقات إعلامية جيدة.

ط. **التعامل مع التحديات السياسية والقانونية**: كيفية التعامل مع التحديات القانونية والسياسية المختلفة التي تواجه الحزب.

ي. **تقييم الأداء وتحديث الاستراتيجيات**: كيفية تقييم أداء الحزب وتحليل النتائج لتحديث الاستراتيجيات وتحقيق التحسين المستمر.

السادس عشر: القادة والتفكير الاستراتيجي

يتطلب التفكير الاستراتيجي الفعّال للقيادة المؤسسية الاستراتيجية مجموعة من المتطلبات والمهارات، ومن أبرزها:

أ. **فهم السياق السياسي والاجتماعي**: يجب على القادة أن يكونوا على دراية بالسياق السياسي العام والمحلي، بما في ذلك الاتجاهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ب. **الرؤية الاستراتيجية**: يجب أن تكون لدى القادة رؤية استراتيجية واضحة لمستقبل الحزب والمجتمع، وأهداف واضحة يسعون لتحقيقها.

ج. **القدرة على التحليل والتقييم**: يتطلب التفكير الاستراتيجي الفعّال القدرة على تحليل البيانات والمعلومات بشكل شامل وتقييم النتائج المتوقعة للخطط والسياسات المقترحة.

د. **القدرة على اتخاذ القرارات الصعبة**: يجب أن يكون القادة قادرين على اتخاذ القرارات الصعبة واتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية.

هـ. **التواصل الفعّال**: يجب أن يتمتع القادة بمهارات التواصل الفعالة لنقل رؤيتهم وأهدافهم إلى الجمهور وكسب دعمه.

و. **المرونة والتكيف**: يجب أن يكون مستعدين للتكيف مع التغيرات المفاجئة في البيئة السياسية وتعديل استراتيجياتهم وسياساتهم وفقًا لذلك.

ز. **القيادة الشخصية**: يجب أن يكون لدى القادة القدرة على القيادة بالمثال وتحفيز الآخرين لتحقيق أهداف الحزب والمجتمع.

ح. **القدرة على بناء العلاقات**: يجب أن يكون لدى القادة القدرة على بناء وتعزيز العلاقات مع الأفراد والجماعات المهمة داخل الحزب وخارجه.

تلك المتطلبات تشكل أساسًا لتفكير القيادة الاستراتيجية الفعال في المؤسسات، وتساهم في تطوير استراتيجيات تحقيق الأهداف التنموية والسياسية والاجتماعية المرجوة.

السابع عشر: القيادة الاستراتيجية.. التقييم والتدريب

يتطلب اختبار درجة القيادة الاستراتيجية لدى المرشحين أو الذين يتم تقييمهم، استخدام مجموعة من الأدوات والتقنيات التقييمية، منها:

أ. **تحديد المعايير**: يجب أولاً تحديد المعايير والمؤشرات التي ستستخدم لقياس القيادة الاستراتيجية، مثل الرؤية، والتحليل الاستراتيجي، والاتجاهات السياسية، والقدرة على صنع القرارات الاستراتيجية، وغيرها.

ب. **اختيار الأدوات التقييمية**: يتم اختيار أدوات تقييم ملائمة لقياس هذه المعايير، مثل استبيانات، ومقابلات، وتقييمات من قبل الزملاء، ومراجعات الأداء، وما إلى ذلك.

ج. **تطبيق الأدوات التقييمية**: يتم تطبيق الأدوات التقييمية على الأعضاء الذين يرغبون في تقديم أداء استراتيجي للمؤسسة، يمكن أن تكون هذه الأدوات موجهة من قبل فريق التقييم أو ذاتية التقييم.

د. **جمع البيانات والمعلومات**: يتم جمع البيانات والمعلومات من خلال الأدوات التقييمية المختارة، مما يسمح بتقييم القدرات الاستراتيجية للأعضاء بناءً على المعايير المحددة.

هـ. **تحليل البيانات والتقييم**: يتم تحليل البيانات والمعلومات المجمعة لتقدير درجة القيادة الاستراتيجية لكل عضو، وتحديد نقاط القوة والضعف.

و. **تقديم الردود والملاحظات**: يتم تقديم الردود والملاحظات لكل فرد بشأن أداءهم الاستراتيجي والمناطق التي يحتاجون إلى التطوير فيها.

ز. **تطبيق التطوير والتدريب**: يتم توجيه الأعضاء إلى البرامج التدريبية الملائمة لتطوير مهاراتهم القيادية الاستراتيجية وتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.

ح. **المتابعة والتقييم المستمر**: يتم متابعة تطور الأعضاء وتقديم التغذية الراجعة بشكل دوري لضمان تطوير القيادة الاستراتيجية بشكل مستمر.

وكمثال على الادوات التقييمية هو الاتي:

أ. **استبيان التقييم الذاتي:**

- يطلب من المقيمين ملء استبيان يسأل عن مهارات القيادة الاستراتيجية والخبرات والمعرفة.
- يمكن أن يشمل الاستبيان أسئلة حول الرؤية، والتحليل الاستراتيجي، واتخاذ القرارات، والتخطيط الاستراتيجي، والتواصل، وغيرها.
- يتم تحليل النتائج لتحديد النقاط القوة والضعف وتوجيه الجهود التطويرية بناءً على ذلك.

ب. **مقابلات التقييم:**

- تجرى مقابلات مع الأعضاء الرئيسيين في المؤسسة لمناقشة قدراتهم القيادية الاستراتيجية وتقييم أدائهم.
- يتم توجيه الأسئلة لاستكشاف المهارات الاستراتيجية، والخبرات السابقة في صنع القرارات، والقدرة على التخطيط والتنفيذ، والقيادة بالمثال، وغيرها.

ج. **تقييم الأداء المتعدد الزملاء:**

- يُطلب من زملاء العمل والمشاركين في المؤسسة تقديم تقييماتهم لأداء القادة الاستراتيجيين موضوعي البحث.
- يمكن استخدام أدوات تقييم مثل مراجعات 360 درجة لتقديم آراء شاملة حول أداء القيادة الاستراتيجية.

د. **مراجعات الأداء السنوية:**

- تجرى مراجعات دورية لأداء القادة الاستراتيجيين مع تحديد أهداف استراتيجية وتقييم تحقيقها.
- يتم مناقشة الأداء في مجالات مثل الرؤية، والتحليل، واتخاذ القرارات، والتخطيط، والتواصل، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير.

هـ. **دورات تدريبية وورش عمل:**

- يمكن تنظيم دورات تدريبية وورش عمل مخصصة لتطوير مهارات القيادة الاستراتيجية.
- يمكن أن تشمل هذه الدورات تدريبًا على التحليل الاستراتيجي، وتطوير الرؤية والأهداف، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، والتواصل الفعال، وغيرها.

هذه الأدوات والنماذج يمكن تخصيصها وتعديلها بحسب احتياجات وظروف المؤسسة لتحقيق أقصى فائدة من عملية تقييم القيادة الاستراتيجية.

- **برنامج تدريبي مقترح:**

أ. **عنوان البرنامج التدريبي:** تطوير القيادة الاستراتيجية في القطاع العام

ب. **مدة البرنامج:** البرنامج مدته ثلاثة ايام.

ج. **الاهداف:**

- فهم مفهوم القيادة الاستراتيجية واهميتها في سياق مؤسسات القطاع العام.
- تحليل السياق السياسي والاجتماعي وتحديد التحديات والفرص التي تواجه المؤسسة.
- تطوير المهارات الاستراتيجية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية الفعالة.
- تعزيز قدرات التخطيط والتنفيذ لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
- تعزيز مهارات التواصل والتفاوض وبناء العلاقات لتعزيز الدعم المؤسسي والتأثير المهني.

- **التفاصيل:**

أ. **اليوم الأول: تحليل السياق والتحديات**

- **برنامج تدريبي مقترح:**

أ. **عنوان البرنامج التدريبي:** تطوير القيادة الاستراتيجية في القطاع العام.

ب. **مدة البرنامج:** البرنامج مدته ثلاثة أيام.

ج. **الأهداف:**

- فهم مفهوم القيادة الاستراتيجية وأهميتها في سياق الأحزاب السياسية.
- تحليل السياق السياسي والاجتماعي وتحديد التحديات والفرص التي تواجه الأحزاب.
- تطوير المهارات الاستراتيجية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية الفعالة.
- تعزيز قدرات التخطيط والتنفيذ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحزب.
- تعزيز مهارات التواصل والتفاوض وبناء العلاقات لتعزيز الدعم الشعبي والتأثير المهني.

- **التفاصيل:**

أ. **اليوم الأول: تحليل السياق والتحديات**

- مفهوم القيادة الاستراتيجية في الأحزاب السياسية.
- تحليل السياق السياسي والاجتماعي وتحديد التحديات والفرص.
- تقنيات تحليل القوى والضعف والفرص والتهديدات (SWOT Analysis).

- ممارسة عملية: تطبيق تقنيات التحليل على الحالات الواقعية.

ب. **اليوم الثاني: التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات**

- مراحل تطوير الاستراتيجية الحزبية.
- تحديد الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية للحزب.
- تطوير خطط العمل الاستراتيجية وتحديد المبادئ التوجيهية والخطوات العملية.
- ممارسة عملية: ورشة عمل لتطوير خطة عمل استراتيجية للحزب.

ج. **اليوم الثالث: تنفيذ الاستراتيجية والتواصل الفعال**

- دور القيادة في تنفيذ الاستراتيجية ومراقبة التقدم.
- تطوير مهارات التواصل الاستراتيجي وبناء العلاقات السياسية.
- التفاوض وإدارة الصراعات داخل الحزب.
- ممارسة عملية: دورة تدريبية لتطوير مهارات التواصل والتفاوض.

- **الإجراءات الاستكمالية:**

- تقديم جلسات تتبع لمتابعة تقدم المشاركين وتقديم الدعم الفني اللازم.
- إعداد تقرير تقييمي للبرنامج وتحليل النتائج واقتراح التحسينات المستقبلية.

مقترح لحقيبة تدريبية متكاملة وتفصيلية عن موضوع القيادة الاستراتيجية:

- **عنوان الحقيبة التدريبية:**

"القيادة الاستراتيجية: تطوير المهارات القيادية لتحقيق النجاح المستدام"

- **محتوى الحقيبة التدريبية:**

أ. **مقدمة:**

- تعريف القيادة الاستراتيجية وأهميتها.
- أهداف ومخرجات الحقيبة التدريبية.

ب. **الجلسة الأولى: مفهوم القيادة الاستراتيجية**

- تعريف القيادة الاستراتيجية ومكوناتها.
- أهمية الرؤية والأهداف الاستراتيجية.

ج. **الجلسة الثانية: أسس ومبادئ القيادة الاستراتيجية**

- القيادة التحويلية والقيادة الرشيدة.
- مبادئ التخطيط الاستراتيجي وتطوير الاستراتيجيات.

د. **الجلسة الثالثة: تطبيقات القيادة الاستراتيجية في المنظمات**

- دراسات الحالة وتحليل الأمثلة الناجحة لتطبيقات القيادة الاستراتيجية.
- استراتيجيات تحفيز وتمكين الفرق العاملة.

هـ. **الجلسة الرابعة: تطوير مهارات القيادة الاستراتيجية**

- تقييم مهارات القيادة الشخصية.
- تطوير خطط تدريبية شخصية لتحسين المهارات القيادية.

و. **الجلسة الخامسة: التحليل والتقييم الاستراتيجي**

- استخدام أدوات التحليل الاستراتيجي مثل ماتريس SWOT وتحليل PESTEL.
- تقييم الأداء الاستراتيجي واستخراج الدروس المستفادة.

ز. **الجلسة السادسة: تطبيق القيادة الاستراتيجية في سياق الأحزاب السياسية**

- دراسة الحالة وتحليل تجارب نجاح القيادة الاستراتيجية في السياسة.
- استراتيجيات القيادة في إطار الحملات الانتخابية وتنظيم الحزب.

ح. **الجلسة السابعة: الممارسات القيادية الاستراتيجية للتغيير والابتكار**

- تحليل تجارب الابتكار والتغيير في المنظمات.
- استراتيجيات تحفيز الإبداع وتطبيق الابتكار في سياق القيادة الاستراتيجية.

ط. **الجلسة الثامنة: تطبيق القيادة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والشركات الناشئة**

- تحليل تحديات وفرص القيادة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والشركات الناشئة.
- استراتيجيات لتطوير القيادة الاستراتيجية في الشركات الناشئة.

ي. **الجلسة التاسعة: التقييم والمتابعة**

- تقييم فعالية الحقيبة التدريبية وتحديد المناطق التي تحتاج إلى تحسين.
- إعداد خطة للمتابعة والتقييم المستمر لتطبيق مفاهيم القيادة الاستراتيجية.

- **الملاحظات الإضافية:**

- يمكن إضافة تمارين تطبيقية وأنشطة تفاعلية متعددة لتعزيز فهم المشاركين وتطبيق المفاهيم النظرية.
- يجب تضمين دراسات الحالة وأمثلة واقعية لتعزيز التطبيق العملي لمفاهيم القيادة الاستراتيجية.
- يُنصح بتوفير ورش عمل صغيرة لتمكين المشاركين من تطبيق المهارات المكتسبة في سياق عملي.

مصار مهمة

- **كتب باللغة العربية:**

1. محمد بن راشد آل مكتوم:"فصول في القيادة"، 2017، دار الميزان، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
2. عمرو خالد: "مبادئ القيادة الناجحة"، 2019، دار الشروق، القاهرة، مصر.
3. د. إبراهيم الفقي: "قوة التفكير الإستراتيجي"، 2015، دار الشروق، القاهرة، مصر.
4. د. سليمان الشحي: "القيادة الاستراتيجية: النظرية والتطبيق"، 2018، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- **كتب باللغة الإنجليزية:**

1. Simon Sinek: "Leaders Eat Last: Why Some Teams Pull Together and Others Don't" 2014 , Portfolio/Penguin, USA
2. John C. Maxwell: "The 21 Irrefutable Laws of Leadership: Follow Them and People Will Follow You", 2007, Thomas Nelson, USA
3. Michael E. Porter: "Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors", 1980, Free Press, USA.
4. Peter F. Drucker: "The Effective Executive: The Definitive Guide to Getting the Right Things Done", 1966, Harper Business,. USA

الدبلوماسية..
مرونة الأساليب
لإدارة الثوابت

المحاضرة الثانية والاربعون

الدبلوماسية.. مرونة الأساليب لإدارة الثوابت

"الدبلوماسية: فن المناورة لحماية الثوابت ورعاية المصالح وتعزيز المكاسب؛
لا أكثر ولا أقل"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: المفهوم

يشمل مفهوم الدبلوماسية الحديث؛ استخدام الاتصالات والتفاوض والتواصل الدبلوماسي بين الدول والمنظمات الدولية لحل النزاعات وتحقيق الأهداف المشتركة، مع التركيز على تطبيق المبادئ القانونية والأخلاقية، وتشمل الدبلوماسية الحديثة أيضاً التواصل مع المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لتعزيز العلاقات وتحقيق الأهداف الدبلوماسية.

ان الدبلوماسية الحديثة تستوعب عدّة مجالات منها:

1. **الاتصالات الدبلوماسية:** تشمل استخدام الرسائل الرسمية، والاجتماعات الدبلوماسية، والمحادثات الثنائية أو الجماعية، والمؤتمرات الدولية.
2. **التفاوض:** يشير إلى عملية التواصل والتفاوض بين الدول لتحقيق المصالح المشتركة أو حل النزاعات بشكل سلمي ومقبول للجميع.
3. **التواصل الثقافي:** تشمل تبادل الثقافات والقيم بين الدول لتعزيز فهم متبادل وبناء علاقات أقوى.
4. **الدبلوماسية العامة:** تشمل التواصل مع المجتمع الدولي بشكل عام من خلال وسائل الإعلام والندوات والأنشطة الثقافية.

5. **الدبلوماسية الرقمية:** تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لتسهيل التواصل وتعزيز العلاقات الدولية.

6. **الدبلوماسية الاقتصادية:** تركز على التفاعلات الاقتصادية بين الدول، بما في ذلك التجارة والاستثمار وتنسيق السياسات الاقتصادية.

7. **الدبلوماسية البيئية:** تركز على التعاون بين الدول لمواجهة التحديات البيئية العالمية مثل تغير المناخ وحفظ البيئة.

ثانياً: الصنوف

تُصنف الدبلوماسية الحديثة وفق عدة أنواع وتصنيفات تشمل:

1. **دبلوماسية السلام والأمن:** تركز على تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال التواصل والتفاوض بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

2. **دبلوماسية الاقتصاد والتجارة:** تشمل التفاوض بين الدول لتعزيز التجارة والاستثمار وتطوير العلاقات الاقتصادية.

3. **دبلوماسية البيئة والتنمية:** تركز على التعاون الدولي لمواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

4. **دبلوماسية الصحة:** تتعلق بالتعاون الدولي في مجال الصحة العامة ومكافحة الأمراض الوبائية وتعزيز الرعاية الصحية.

5. **دبلوماسية القيم وحقوق الإنسان:**تركز على الترويج للقيم الإنسانية وحقوق الإنسان ومكافحة التمييز وتعزيز العدالة والمساواة.

6. **دبلوماسية الثقافة والتراث:** تتمحور حول تعزيز التبادل الثقافي وحماية التراث الثقافي العالمي.

7. **دبلوماسية التكنولوجيا والابتكار:** تركز على التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا والابتكار وتبادل المعرفة والتجارب في هذا المجال.

ثالثاً: الشرنقة القانونية الدولية

تُدار الدبلوماسية الوطنية للدول وسط مجموعة من القوانين والمبادئ والأعراف التي تحكم المشهد العالمي والنظام الدولي الجديد تشمل:

1. **ميثاق الأمم المتحدة:** يعتبر مرجعًا أساسيًا للقانون الدولي، حيث يحدد حقوق الدول وواجباتها وينص على مبادئ مثل حل النزاعات بوسائل سلمية وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

2. **القانون الدولي الإنساني**: يحدد حقوق الأفراد في حالات النزاع المسلح ويضع قيودًا على استخدام القوة ويحمي المدنيين والمنشآت المدنية.

3.**اتفاقيات حقوق الإنسان**:تضمن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد في جميع أنحاء العالم.

4. **القانون الدولي البيئي**: يحدد الالتزامات والمسؤوليات المشتركة للدول فيما يتعلق بحماية البيئة والتصدي للتحديات البيئية العالمية مثل تغير المناخ.

5. **الاتفاقيات التجارية الدولية**: تحدد القواعد والشروط للتجارة الدولية وتسهل التعاون الاقتصادي بين الدول.

6. **مبادئ السيادة وعدم التدخل**: تؤكد على حقوق الدول في تحديد شؤونها الداخلية دون تدخل خارجي، مع مراعاة احترام حقوق الإنسان.

7. **مبدأ المسؤولية المشتركة**: يشير إلى الالتزام المشترك للمجتمع الدولي بمواجهة التحديات العالمية مثل الفقر والأمن الغذائي والصحة العامة.

تشمل تأثيرات هذه القوانين والمبادئ والأعراف تشكيل العلاقات بين الدول، وتوجيه السلوك الدولي، وحل النزاعات، وتحديد الأولويات في مجالات مختلفة مثل التجارة والبيئة وحقوق الإنسان.

رابعاً: النظام العالمي الجديد.. سهام النقد

تعمل الدبلوماسية الراهنة وسط مناخ يموج بالتقلبات واللايقين حتى بات يؤشر على النظام العالمي الجديد عدّة إنتقادات، ومنها:

1. **العدالة الاقتصادية**: عدم المساواة الاقتصادية بين الدول والفجوات الاقتصادية الكبيرة بين الدول النامية والمتقدمة، مما يؤثر على الفرص المتاحة ويزيد من التوترات الاجتماعية والاقتصادية.

2. **التمثيل غير المتوازن**: التمثيل غير المتوازن في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، حيث يعتبر بعض الدول أن الهياكل القرارية لا تعكس توازن القوى الحقيقي بين الدول.

3. **التدخل الخارجي والاحتلال**: استخدام القوة العسكرية أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى دون موافقة دولية أو مبررات قانونية مقنعة، مما يثير قلقًا بشأن احترام سيادة الدول.

4. **التحيز الثقافي والعقائدي**: يشكك بعض الأشخاص في عدم العدالة الثقافية والعقائدية في بعض القرارات والسياسات العالمية، مما يؤثر على التوافق والتعاون الدولي.

5. **التغييرات البيئية والتحديات الجديدة**: يعتبر البعض أن النظام العالمي الحالي غير كافٍ في مواجهة التحديات البيئية المتزايدة مثل تغير المناخ ونضوب الموارد الطبيعية.

خامساً: اللاعبون والمؤثرن

يجب أن تُدرك المنظومة الدبلوماسية للدول أن البيئة الدولية تتنازعها مجموعة من الفواعل المؤثرة فيه ومنه، وأهمهم:

1. **الدول الكبرى:** تتمثل في الدول التي تمتلك نفوذاً سياسياً، اقتصادياً، وعسكرياً كبيراً على الساحة الدولية، مثل الولايات المتحدة، الصين، روسيا، والاتحاد الأوروبي.
2. **المؤسسات الدولية:** تشمل منظمات دولية مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، التي تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل السياسات الدولية وإدارة الشؤون العالمية.
3. **القادة السياسيون:**تشمل هذه الفئة رؤساء الدول والحكومات، ووزراء الخارجية، ومسؤولي السياسة الخارجية الذين يتخذون القرارات ويشاركون في صياغة السياسات الدولية.
4. **الشركات الكبرى والمؤسسات المالية:** تلعب الشركات العالمية الكبرى دوراً مهماً في تحديد التجارة والاستثمار وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية. كما أن المؤسسات المالية مثل البنوك الدولية والصناديق الاستثمارية لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي.
5. **النشطاء والمنظمات غير الحكومية:** تشمل هذه الفئة المنظمات غير الحكومية والنشطاء الذين يسعون إلى التأثير على السياسات العالمية في مجالات مثل حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وتطوير المجتمع.

وهنالك عدة لاعبين جدد يؤثرون بشكل مباشر أو غير مباشر في الأحداث الإقليمية والدولية والعالمية، وتشمل:

1. **المنظمات غير الحكومية الناشئة:** تظهر منظمات غير حكومية جديدة تسعى إلى تحقيق التغيير في مجالات مثل حقوق الإنسان، والبيئة، والتعليم، والتنمية المستدامة، وتتمتع بقدرة أكبر على التأثير من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الحديثة.
2. **الشركات الناشئة والابتكارية:** تظهر شركات جديدة في مجالات التكنولوجيا والابتكار والتجارة الإلكترونية والطاقة المتجددة، وتلعب دورًا مهمًا في تحديد الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية وتوجيه الاستثمارات.
3. **الحركات الاجتماعية والثقافية:** تشمل حركات المجتمع المدني والنشطاء الذين يناضلون من أجل التغيير في السياسات الحكومية، ويسعون للعمل على قضايا مثل المساواة، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية.

4. **الدول النامية الصاعدة:** تلعب دول مثل الهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا دورًا متزايد الأهمية في المشهد الدولي، حيث تسعى لزيادة تأثيرها ومشاركتها في صياغة السياسات العالمية.
5. **الشبكات الاجتماعية والتقنيات الحديثة:** تمتلك الشبكات الاجتماعية الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي قدرة كبيرة على تحديد الرأي العام ونشر الأفكار والمعلومات بشكل واسع، مما يجعلها لاعبًا مهمًا في تشكيل الرأي العام والتأثير على القرارات السياسية.
6. **اللوبيات وجماعات الضغط:** تمثل مجموعات من الأفراد أو الشركات أو المؤسسات التي تعمل معًا للتأثير على عملية صنع القرار في الحكومات أو المنظمات الدولية أو المؤسسات الخاصة، غالبًا من خلال الضغط على المسؤولين الحكوميين أو إثناءهم على تبني سياسات أو قرارات معينة.
7. **الكارتلات السياسية والعقائدية الايديولوجية والاقتصادية:** تشير إلى مجموعات من الأفراد أو الدول أو المؤسسات التي تعمل معًا بشكل متعمد لتحقيق أهداف مشتركة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عقائدية، وغالبًا ما تمارس الكارتلات نفوذًا كبيرًا في القرارات الدولية والإقليمية.
8. **المنظمات السرية:** تمثل مجموعات سرية من الأفراد أو الجماعات التي تعمل في الخفاء وبعيدًا عن الرأي العام، وتتأثر بشكل كبير على الأحداث الدولية والإقليمية من خلال توجيه السياسات وتشكيل القرارات.

كذلك يضاف إلى أبرز المؤثرين حالياً في المشهد الدولي والتأثير فيه، هي:

1. **لوبيات الصناعات الكبرى:** مثل لوبيات النفط والغاز أو لوبيات الأسلحة والادوية والغذاء، التي تعمل على التأثير في سياسات الحكومات لصالح مصالحها الاقتصادية.
2. **جماعات الضغط البيئية:** مثل Greenpeace أو Sierra Club، التي تسعى للضغط على الحكومات والشركات لتبني سياسات بيئية أكثر صرامة.
3. **اللوبيات المالية:** مثل البنوك الكبرى وشركات التأمين، التي تعمل على تشكيل التشريعات المالية والضريبية لصالح مصالحها.
4. **الكارتلات النفطية:** مثل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، التي تعمل على تنظيم إنتاج النفط وتحديد الأسعار لتحقيق مصالحها الاقتصادية.
5. **الجماعات السياسية العقائدية الدينية:** مثل المنظمات اليهودية والمسيحية والاسلامية...

سادساً: المنظمات... الاهداف السرية

تعمل الدبلوماسية في سياقاتٍ إقليمية ودولية يشوبها الحذر والتعقيد والتوجس، لذا يكون تحديد الأهداف الخفية وغير المنظورة وغير المعلنة للمنظمات والدول المتدافعة موضوعًا حساسًا، حيث تختلف الرؤى

والتحليلات حسب السياق والتاريخ والمصالح المعنية، ومن الصعب تحديد هذه الأهداف بدقة بسبب طبيعة السرية والتعقيدات التي قد تكون متورطة فيها، ومع ذلك، يُعتقد أن بعض المنظمات قد تسعى إلى تحقيق أهداف سرية أو غير معلنة تشمل:

1. **التأثير السياسي**: قد تسعى بعض المنظمات إلى تشكيل السياسات وتوجيه القرارات السياسية بما يخدم مصالحها، سواء كانت دينية أو ثقافية أو سياسية.
2. **التأثير الاقتصادي**: يُشاع أحيانًا أن بعض المنظمات تعمل على توجيه الاقتصاد وتوجيه التدفقات المالية بما يخدم أهدافها ومصالحها.
3. **تعزيز الانتشار الديني أو الثقافي**: قد تعمل بعض المنظمات على تعزيز انتشار معتقداتها أو قيمها أو ثقافتها على الصعيدين المحلي والدولي.
4. **تحقيق المكاسب الجيوسياسية**: قد تستخدم بعض المنظمات نفوذها لتحقيق مكاسب جيوسياسية، مثل تعزيز السلطة الإقليمية أو توجيه التوازنات الدولية.
5. **الحفاظ على الهوية الثقافية أو الدينية**:قد تسعى بعض المنظمات إلى الحفاظ على الهوية الثقافية أو الدينية للمجموعات التي تمثلها بوسائل مختلفة، بما في ذلك التأثير في التشريعات والسياسات الحكومية.

سابعاً: هل العالم يُقاد من نخبة؟

ان التصور بأن العالم يتحكم فيه نخبة أو صفوة من الأفراد الايديولوجيين والاقتصاديين المؤدلجين الموجهين يعتمد على مجموعة من الادلة والحجج والاستنادات، ومنها:

1. **التركيب السلطوي**: تظهر الدراسات السياسية والاقتصادية أن السلطة والنفوذ في العالم غالبًا ما تتمركز في يد فئة محدودة من الأفراد أو الشركات أو المؤسسات.
2. **التأثير الاقتصادي**: يشير العديد من الباحثين إلى تأثير الشركات الكبرى والمؤسسات المالية في توجيه السياسات وتحديد السياسات الاقتصادية لصالح مصالحها.
3. **العلاقات الدولية والدبلوماسية**: يُعتقد أن هناك شبكات معقدة من العلاقات الدبلوماسية والتجارية والعسكرية تسهم في تشكيل القرارات الدولية والإقليمية.
4. **التحالفات واللوبيات**: تُظهر الأبحاث أن التحالفات بين الشركات والمصالح واللوبيات قد تؤثر بشكل كبير في عملية صنع القرار.

5. **التحليل الفلسفي والاجتماعي:** يتناول بعض الفلاسفة والعلماء الاجتماعيون مفهوم الهيمنة الثقافية والسياسية والاقتصادية، ويشير إلى وجود طبقة حاكمة تسيطر على القوى الدافعة في المجتمع.

ومع ذلك، يُشير البعض إلى أن هذه النظرية تحمل بعض الجوانب المثيرة للجدل والتي يُمكن أن تختلف تفسيراتها وفقًا للسياق والتحليل الذي يتم اعتماده.

ثامناً: العراق.. أي دبلوماسية نبتغي؟

العراق، كغيره من الدول، يمكن أن يتبنى مجموعة متنوعة من أنواع الدبلوماسية بناءً على السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يواجهه، وتتضمن بعض الأنواع التي يمكن أن تكون ملائمة للعراق حالياً ومستقبلاً:

1. **الدبلوماسية الثنائية:** تركز على بناء العلاقات مع الدول الأخرى من خلال تبادل الزيارات الرسمية والمحادثات والاتفاقيات الثنائية في مجالات مثل الاقتصاد والأمن والتعليم.
2. **الدبلوماسية الإقليمية:** تعزز العلاقات مع الدول الجارة والمنظمات الإقليمية، مما يمكن أن يساعد في تعزيز الأمن الإقليمي وتعزيز التعاون الاقتصادي.
3. **الدبلوماسية الاقتصادية:** تركز على تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مع الدول الأخرى، وتبني شراكات استراتيجية تعزز النمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل.
4. **الدبلوماسية الثقافية:** تهدف إلى تعزيز التبادل الثقافي والتعاون العلمي والتعليمي، مما يساهم في تعزيز الفهم المتبادل والتعاون بين الشعوب.
5. **الدبلوماسية العامة:** تتضمن مشاركة العراق في المنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية للتعبير عن وجهات نظره والعمل على حل القضايا العالمية.
6. **الدبلوماسية الدينية الروحية:** تركز على استخدام القيم والمبادئ الدينية لتعزيز التفاهم والتسامح بين الشعوب والدول، وتشجيع الحوار الديني لتحقيق السلام والاستقرار.
7. **الدبلوماسية السياحية:** تستخدم لتعزيز السياحة والسفر بين الدول، من خلال توقيع اتفاقيات السياحة وتسهيل الإجراءات وتبادل المعلومات السياحية، والاسهام في الإنعاش الاقتصادي والتنموي.
8. **الدبلوماسية الانتاجية:** تركز على تعزيز التجارة والاستثمار وتحسين بيئة الأعمال بين الدول، من خلال تبادل المعلومات الاقتصادية وتوقيع اتفاقيات التجارة والاستثمار.

9. **الدبلوماسية الطاقية**: تتعلق بتوقيع اتفاقيات الطاقة وتبادل التكنولوجيا والخبرات في مجالات النفط والغاز والطاقة المتجددة.
10. **الدبلوماسية الاتصالية والنقلية**: تركز على تحسين الاتصالات والنقل بين الدول، من خلال تطوير البنية التحتية وتسهيل النقل الجوي والبري والبحري.
11. **الدبلوماسية الأمنية**: تتعلق بتعزيز التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتبادل المعلومات الأمنية والتعاون في مجالات الدفاع والأمن الوطني.
12. **الدبلوماسية الثقافية**: تستخدم لتعزيز التفاهم الثقافي وتبادل الفنون والثقافة وتعزيز التعاون الثقافي بين الدول.
13. **الدبلوماسية الوقائية**: تركز على تحقيق السلام والاستقرار والتوازن الإقليمي والدولي من خلال تطوير استراتيجيات لتفادي النزاعات وتحقيق التسوية السلمية للنزاعات.
14. **الدبلوماسية التكاملية**: تستخدم لتعزيز التكامل الإقليمي والدولي وتطوير الشراكات الإقليمية والدولية في مجالات مثل التجارة والاقتصاد والبنية التحتية.
15. **الدبلوماسية الريادية**: تركز على تعزيز الابتكار والريادة وتبادل الخبرات والمعرفة في مجالات التكنولوجيا والعلوم والتعليم.
16. **الدبلوماسية الإنسانية**: تستخدم لتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية والتعاون في مواجهة الأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية، وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية البشرية في جميع أنحاء العالم.

تاسعاً: دبلوماسية الفرادة العراقية.. ماهو السبيل؟

يتحتم على العراق اتباع استراتيجية متكاملة ومنهجية مدروسة لتحقيق فعالية ونجاح في ممارسة مختلف أنواع الدبلوماسية، تشمل عدة جوانب:

1. **تحليل السياق الدولي والإقليمي**: دراسة السياق الدولي والإقليمي وتحليل القوى والمصالح المعنية، بما في ذلك العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية.
2. **تحديد الأولويات والأهداف**: تحديد الأولويات والأهداف في ممارسة كل نوع من أنواع الدبلوماسية وضبط استراتيجيته وفقًا لها.
3. **بناء الشبكات والتحالفات**: بناء وتعزيز الشبكات والتحالفات الدولية والإقليمية في مجالات مختلفة، مما يمكنه من تعزيز تأثيره وزيادة فاعليته.

4. **تعزيز القدرات الدبلوماسية:** استثمار في تطوير قدراته الدبلوماسية من خلال تدريب الدبلوماسيين وتعزيز البنية التحتية الدبلوماسية وتحسين الاتصالات الخارجية.
5. **التعاون الوطني:** تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والخاصة والمدنية في تنفيذ السياسات والمبادرات الدبلوماسية.
6. **الترويج والتسويق:** استخدام الدبلوماسية العامة ووسائل التواصل الاجتماعي للترويج لسياساته ومواقفه وزيادة الوعي بأهدافه وإنجازاته.
7. **التقييم والمراجعة:** تقييم أداءه الدبلوماسي بانتظام والمراجعة الدورية لسياساته واستراتيجياته وتعديلها حسب الحاجة والتطورات.

عاشراً: طيف الاصدقاء والاعداء

من المعروف ان تصنيف الدول والفواعل الإقليمية والدولية للعراق حسب العلاقة يمكن أن يتغير بمرور الوقت وبناءً على الأحداث والمواقف والمصالح السياسية والاقتصادية، وعلى اساس ذلك يتم تحديد تراتبية الدول وتقسيمها الى: (الاصدقاء، الحلفاء، الشركاء، الأعدقاء– Frenemies –، المنافسين، الخصوم، المتربصين، إلاعداء، المناوئين).

ان عملية تمييز الدول والفواعل الإقليمية والدولية بحسب العلاقة مع العراق يتطلب استخدام معايير موضوعية، لتحديد الطيف الذي تقع فيه، ويمكن استخدام بارامتر لذلك من خلال تحديد طبيعة كل بُعد من الآتي:

أ. **العلاقات السياسية:**

- تشمل معاهدات الصداقة والتعاون والاتفاقيات الدولية التي توقعتها الدول مع العراق.
- تقدير مدى التزام الدول بمبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

ب. **العلاقات الاقتصادية:**

- يمكن تقييم العلاقات الاقتصادية بمعرفة حجم التجارة الثنائية ومستوى الاستثمارات المشتركة.
- النظر في مدى التبادل النقدي والتعاون في المشاريع الاقتصادية والتنموية.

ج. **الأمن والدفاع:**

- تقدير مدى التعاون في مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود وتوفير الدعم الأمني.
- تقييم مدى التعاون في مجال التحالفات العسكرية والدفاع المشترك.

د. **الثقافة والتاريخ:**

- تحليل العلاقات الثقافية والتبادل الفني والأدبي والتعليمي بين الدول.
- النظر في التاريخ المشترك والتأثير الثقافي للعلاقات بين الدول.

هـ. **القضايا الإنسانية والإنسانية:**

- تقييم مدى تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية الاقتصادية للعراق من قبل الدول.
- النظر في مواقف الدول من القضايا الإنسانية مثل حقوق الإنسان واللاجئين والمهاجرين.

هذه التفاصيل تساعد في فهم أعمق للعلاقات الدولية وتقدير طبيعة العلاقات بين العراق والدول والفواعل الإقليمية والدولية الأخرى بشكل شامل وموضوعي.

وبالامكان اعتماد منهجية محددة وواضحة لتقييم العلاقات الدولية بين العراق والدول والفواعل الإقليمية والدولية الأخرى مع الأمثلة التطبيقية، وفقاً للآتي:

أ. **تحليل العلاقات السياسية:**

- **المنهجية:** تقييم مدى التعاون السياسي والتفاهم بين الدول على أساس الاتفاقيات والمعاهدات.
- **الأمثلة التطبيقية:** قد يتم قياس مدى التزام الدول بمعاهدات الحدود والتعاون السياسي مثل اتفاقية العلاقات الجارية بين العراق وإيران.

ب. **تقييم العلاقات الاقتصادية:**

- **المنهجية:** تحليل حجم التجارة الثنائية ومستوى الاستثمارات المشتركة بين الدول.
- **الأمثلة التطبيقية:** يمكن قياس العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا من خلال تحليل حجم التبادل التجاري والاستثمارات في قطاعات مختلفة مثل الطاقة والبنية التحتية.

ج. **تقدير الأمن والدفاع:**

- **المنهجية:** تحليل مدى التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود.
- **الأمثلة التطبيقية:** يمكن تقدير مدى التعاون الأمني بين العراق والولايات المتحدة من خلال تقييم مشاركة الجانبين في عمليات مكافحة الإرهاب مثل تدريب القوات العراقية وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

د. **تحليل الثقافة والتاريخ:**

- **المنهجية:** دراسة الروابط الثقافية والتاريخية والتأثير الثقافي للعلاقات بين الدول.

- **الأمثلة التطبيقية**: يمكن تقييم الروابط الثقافية بين العراق وإيران من خلال دراسة التأثير المتبادل للأدب والفنون والتبادل الثقافي عبر التاريخ.

هـ. **تحليل القضايا الإنسانية والإنسانية:**

- **المنهجية**: تقييم مواقف الدول من القضايا الإنسانية مثل حقوق الإنسان واللاجئين.
- **الأمثلة التطبيقية**: يمكن تقييم موقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة الإنسانية في العراق من خلال دراسة التمويل الإنساني والدعم للمشاريع التنموية والإغاثية في المناطق المتضررة.

هذه المنهجية والأمثلة التطبيقية تساعد في إبراز كيفية تقييم العلاقات الدولية بين العراق والدول الأخرى بشكل موضوعي وواضح وقابل للتطبيق على الأرض.

س/ كيف يمكن للعراق تطبيق المنهجية المذكورة مع الدول والفواعل الإقليمية والدولية المختلفة؟

أ. **مع الدول الأخرى في العالم، خصوصا الدول العظمى والكبرى:**

- يمكن للعراق تطبيق المنهجية عن طريق توسيع وتعزيز العلاقات الثنائية من خلال التواصل الدبلوماسي المستمر وبناء الثقة.
- يجب أن يسعى العراق إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الكبرى من خلال تبادل الخبرات والمعرفة في مختلف القطاعات.
- يمكن للعراق أيضاً الاستفادة من دعم الدول العظمى في مجالات الأمن والتنمية ومكافحة الإرهاب.

ب. **مع الأقطاب المتعددة في العالم والجوار الإقليمي:**

- يجب على العراق السعي إلى بناء شراكات استراتيجية مع الأقطاب المتعددة في العالم، مثل امريكا والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا ودول البريكس ، لتعزيز العلاقات الثنائية وتبادل المصالح.
- في الجوار الإقليمي، يجب على العراق تطوير علاقات جيدة مع الدول المجاورة عبر التعاون الاقتصادي والأمني والثقافي.

ج. **مع التحالفات الإقليمية والدولية:**

- يمكن للعراق المشاركة بفاعلية في التحالفات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني.
- ينبغي للعراق أيضاً التفاعل مع التحالفات الدولية مثل الأمم المتحدة، من خلال دعم جهود السلام والأمن العالمي.

د. **مع المحاور المتصارعة والمتنازعة جيوسياسيًا وجيواستراتيجيًا:**

- يجب على العراق الابتعاد عن المواقف القائمة على الانحياز والتعامل بموضوعية مع المحاور المتنازعة، مع الحفاظ على السيادة الوطنية.
- ينبغي للعراق تطوير استراتيجية خارجية تهدف إلى تقليل التوترات وتعزيز الحوار والتفاهم مع جميع الأطراف المعنية.

الحادي عشر: العراق وصناعة الموقف

ان الموقف المحتمل للعراق من المحاور والتحالفات الإقليمية والدولية في مجالات الأمن والاقتصاد والتجارة، يمكن أن يتحدد في سياق ثوابته ومصالحه الوطنية والحيوية، وكالاتي:

أ. **الأمن:**

- المحاور والتحالفات الإقليمية: يمكن للعراق المشاركة في التحالفات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز الأمن الإقليمي ومواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والتطرف.
- **الأمثلة:** تعاون العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا وايران في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

ب. **الاقتصاد:**

- المحاور والتحالفات الإقليمية: يمكن للعراق الانضمام إلى التحالفات الإقليمية مثل منظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي لتعزيز التعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات والمعرفة في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- الأمثلة: التعاون الاقتصادي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وتركيا وايران في مجالات الطاقة والبنية التحتية.

ج. **التجارة:**

- **المحاور والتحالفات الإقليمية:** يمكن للعراق الاستفادة من التحالفات الإقليمية في تسهيل التجارة وتقليل الحواجز الجمركية وتعزيز الاستثمارات المشتركة.
- **الأمثلة:** تحسين العلاقات التجارية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وتركيا وايران من خلال توقيع اتفاقيات التجارة الحرة وتبادل المنتجات والخدمات.

بتوظيف هذه الاستراتيجيات، يمكن للعراق تعزيز التعاون والتفاهم مع المحاور والتحالفات الإقليمية والدولية في مجالات الأمن والاقتصاد والتجارة، مما يسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

- **الموقف المحتمل للعراق من التحالفات والمنظمات الدولية الاقتصادية والتنموية:**

أ. **الاتحاد الأوروبي (EU):**

- **الموقف:** يمكن للعراق التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجالات متعددة بما في ذلك التجارة والاستثمار والتنمية وحقوق الإنسان.
- **الأمثلة:** التعاون في مجال الاستثمارات الأوروبية في العراق ودعم الاتحاد الأوروبي لمشاريع التنمية والبنية التحتية.

ب. **البنك الدولي:**

- **الموقف:** يمكن للعراق التعاون مع البنك الدولي للحصول على التمويل والدعم الفني في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **الأمثلة:** استخدام القروض والمنح الصادرة عن البنك الدولي لتنفيذ مشاريع التنمية في العراق مثل تحسين البنية التحتية وتعزيز الخدمات الاجتماعية، مع الحذر من الانزلاق في التبعية الاقتصادية المهيكلة.

ج. **صندوق النقد الدولي (IMF):**

- الموقف: يمكن للعراق التعاون مع صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية، مع الحذر من الانزلاق في التبعية الاقتصادية المهيكلة.
- **الأمثلة:** تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بناءً على التوصيات والشروط المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي.

د. **منظمة التجارة العالمية (WTO):**

- **الموقف:** يمكن للعراق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لتعزيز التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية.
- **الأمثلة:** الالتزام بالاتفاقيات التجارية الدولية وتحسين بيئة الأعمال في العراق لتشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

5. **الجامعة العربية:**

- **الموقف:** يمكن للعراق التعاون مع الجامعة العربية في تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول العربية الأخرى.
- **الأمثلة:** المشاركة في برامج التنمية الاقتصادية العربية ودعم مبادرات التكامل الاقتصادي العربي.

هذه التحالفات والمنظمات الدولية توفر للعراق فرصًا لتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

- **الموقف المحتمل للعراق بالنسبة لمنظمة دول البريكس (BRICS) ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO):**

أ. **منظمة دول البريكس (BRICS):**

- **الموقف:** يمكن للعراق التعاون مع BRICS في مجالات متعددة بما في ذلك التجارة والاستثمار والتنمية الاقتصادية.
- **الأمثلة:** تعزيز التعاون التجاري مع دول BRICS من خلال تبادل المنتجات والخدمات وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة.

ب. **منظمة شنغهاي للتعاون (SCO):**

- **الموقف:** يمكن للعراق التعاون مع SCO في مجالات الأمن والاقتصاد والثقافة والتنمية الإقليمية.
- **الأمثلة:** المشاركة في جهود مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الإقليمي مع دول SCO، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي.

هذه التحالفات الإقليمية والدولية توفر للعراق فرصًا لتوسيع دائرة شراكاته الدولية وتعزيز تعاونه مع دول ذات تأثير إقليمي ودولي. ومن المهم للعراق أن يستفيد من هذه التحالفات لتحقيق أهدافه الاقتصادية والأمنية والسياسية بشكل فعال ومستدام.

الثاني عشر: بوصلة الاسبقيات الدبلوماسية

إن وضع منهجية للأسبقيات والأولويات في العلاقات الدبلوماسية والخارجية لدولة العراق مع كل الدول والمنظمات والوكالات والتحالفات والمحاور الإقليمية والدولية يتطلب عملية دقيقة ومتكاملة، تشمل:

أ. **تحليل الوضع الراهن:** يجب تقييم الوضع الراهن للعلاقات الدبلوماسية مع كل دولة ومنظمة وتحالف ومحور، بما في ذلك مستوى التعاون الحالي والتحديات الموجودة.

ب. **تحديد الأولويات**:يتعين تحديد الأولويات في العلاقات الخارجية بناءً على ثولبتهومصالحه الوطنية وأهدافه الاستراتيجية، مع التركيز على المجالات ذات الأهمية القصوى.

ج. **تحليل الفرص والتحديات**:ينبغي تقييم الفرص المتاحة للتعاون مع كل دولة أو منظمة أو تحالف، بالإضافة إلى تحليل التحديات المحتملة التي قد تواجه عملية التعاون.

د. **وضع الاستراتيجيات والخطط**:يجب وضع استراتيجيات وخطط عمل واضحة لتحقيق الأهداف الخارجية، مع تحديد الإجراءات والمبادرات اللازمة لتحقيقها.

هـ. **التفاوض والتواصل**:ينبغي تعزيز عمليات التفاوض والتواصل الدبلوماسي مع الدول والمنظمات والتحالفات، وذلك لتعزيز الفهم المتبادل وتعزيز العلاقات.

و. **مراقبة وتقييم**:يتعين مراقبة تنفيذ الخطط الخارجية وتقييم النتائج بانتظام، والتكيف مع التغيرات في السياق الدولي.

مثال على تطبيق المنهجية:

- **الأولوية**: تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول منظمة البريكس.
- **الفرص**: استغلال العلاقات الثنائية القائمة والاستفادة من برامج التمويل والاستثمار المقدمة من قبل BRICS.
- **التحديات**: التأكيد على ضرورة التنسيق الفعال وتسهيل الإجراءات لتحقيق التعاون الاقتصادي.
- **الاستراتيجية**: وضع خطة لتعزيز التبادل التجاري والاستثماري مع دول BRICS عبر توقيع اتفاقيات تجارية وتنظيم فعاليات لتبادل الخبرات الاقتصادية.
- **التواصل**: إقامة اجتماعات دورية ومشاركة في المؤتمرات والفعاليات الاقتصادية لتعزيز التواصل والتبادل الثقافي.
- **المراقبة والتقييم**: مراقبة تنفيذ الخطط وتقييم النتائج لضمان تحقيق الأهداف المرجوة في التعاون الاقتصادي مع BRICS.

الثالث عشر: التحسسات الدولية والاقليمية.. وسائل التسكين

يتطلب من الدبلوماسية الوطنية العمل على تجنب الحساسيات المفرطة مع دول الجوار والدول الإقليمية والكبرى والعظمى، منها:

أ. **الحوار والتفاهم:**

- ينبغي السعي للحوار المفتوح والتفاهم مع دول الجوار والإقليمية والدول الكبرى والعظمى.

- يتضمن ذلك فتح قنوات التواصل الدبلوماسي والسياسي المستمرة، وتبادل الزيارات الرسمية والتواصل مع السفارات المعتمدة.

ب. **الاحترام المتبادل للسيادة:**

- يجب التأكيد على احترام سيادة الدول الأخرى وحقها في اتخاذ قراراتها السيادية دون تدخل.
- يمكن للعراق تجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتركيز على بناء علاقات مبنية على الاحترام المتبادل والتعاون البناء.

ج. **الالتزام بالقانون الدولي:**

- ينبغي الالتزام بالقوانين والمعاهدات الدولية والإقليمية، والتي تضمن احترام الحقوق والالتزامات المتبادلة.
- يساعد الالتزام بالقانون الدولي في تجنب الصراعات والتوترات غير المرغوب فيها مع الدول الجوار والإقليمية والدول الكبرى والعظمى.

د. **التعاون الإقليمي والدولي:**

- يمكن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات مشتركة مثل الأمن، ومكافحة الإرهاب، والتجارة الدولية، وتنمية البنية التحتية.
- يساعد التعاون الإقليمي والدولي في بناء الثقة وتعزيز العلاقات المتبادلة بين الدول وتجنب الحساسيات غير المبررة.

هـ. **توضيح الرؤية والأهداف:**

- ينبغي توضيح الرؤية وألاهداف الخارجية بشكل واضح ومفهوم، مما يساعد في تجنب الحساسيات من قبل الدول الأخرى.
- يمكن للعراق تحقيق ذلك من خلال وثائق السياسة الخارجية والخطابات الرسمية والتواصل مع وسائل الإعلام الدولية.

باستخدام هذه الإجراءات، يمكن للعراق تجنب الحساسيات المفرطة مع دول الجوار والإقليمية والدول الكبرى والعظمى، والحفاظ على علاقات سلمية ومتوازنة في المشهد الدولي، وعليها أيضاً ان تُبادل العراق بذات الاسلوب والنهج.

الرابع عشر: قيادة الدفة في واقع مضطرب

يتطلب تعامل العراق مع بيئة إقليمية مضطربة وصراع المحاور الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط استراتيجية متعددة الأبعاد، تتضمن على سبيل المثال:

أ. **الحياد الإيجابي:**

- **النهج:** الحفاظ على موقف محايد وعدم الانحياز إلى أي محور إقليمي أو دولي بشكل صارم.
- **التطبيق:** التأكيد على العلاقات المتوازنة مع جميع الدول المحيطة والقوى الكبرى، والعمل على بناء جسور التواصل مع جميع الأطراف.
- **المثال:** يمكن للعراق تعزيز علاقاته مع كل من الدول المجاورة رغم التوترات بين بعضها بينهما، من خلال مبادرات الوساطة والحوارات الثنائية.

ب. **تعزيز القدرات الوطنية:**

- **النهج:** بناء وتقوية المؤسسات الوطنية لتكون قادرة على التعامل مع الأزمات والمستجدات بشكل مستقل.
- **التطبيق:** تطويرالدبلوماسية العراقيةوالأجهزة الأمنية والعسكرية، وتحسين البنية التحتية الاقتصادية، وتعزيز التعليم والبحث العلمي.
- **المثال:** تطوير الجيش العراقي وزيادة التعاون مع المنظمات الدولية لتعزيز القدرات الدفاعية والإنسانية.

ج. **التعاون الإقليمي:**

- **النهج:** العمل على تعزيز التعاون الإقليمي في المجالات المشتركة مثل الأمن، والاقتصاد، والبيئة.
- **التطبيق:** المشاركة في مبادرات إقليمية للتعاون، مثل مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.
- **المثال:** يمكن للعراق لعب دور في مكافحة الإرهاب من خلال التعاون مع دول الجوار لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق العمليات الأمنية.

د. **الدبلوماسية الفاعلة:**

- **النهج:** تعزيز النشاط الدبلوماسي وبناء علاقات دبلوماسية قوية مع جميع الدول، سواء كانت مجاورة أو كبرى.

- **التطبيق**: زيادة عدد البعثات الدبلوماسية، والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات والمنتديات الدولية، واستضافة الفعاليات الدولية.
- **المثال**: يمكن للعراق استخدام دبلوماسيته لاستضافة محادثات سلام أو وساطات في النزاعات الإقليمية، مما يعزز مكانته الدولية.

هـ. **الاقتصاد المتنوع**:

- **النهج**: تنويع الاقتصاد العراقي لتقليل الاعتماد على النفط، وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- **التطبيق**: تطوير القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، وتبسيط إجراءات الاستثمار الأجنبي.
- **المثال**: يمكن للعراق عقد اتفاقيات تجارية مع دول مختلفة لتعزيز التنوع الاقتصادي، مثل التعاون مع الصين في مبادرة الحزام والطريق.

و. **إدارة الأزمات**:

- **النهج**: بناء نظام لإدارة الأزمات يكون فعالاً وسريع الاستجابة.
- التطبيق: إنشاء مراكز لإدارة الأزمات وتدريب الكوادر على التعامل مع مختلف أنواع الأزمات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو بيئية.
- **المثال**: يمكن للعراق تطوير استراتيجيات للتعامل مع الأزمات مثل النزاعات الداخلية، أو الأزمات الاقتصادية، أو الكوارث الطبيعية.

7. **الإعلام والاتصال**:

- **النهج**: استخدام وسائل الإعلام والاتصال بشكل استراتيجي لبناء صورة إيجابية للعراق وتعزيز التواصل مع المجتمع الدولي.
- **التطبيق**: تطوير استراتيجيات إعلامية تروج للرؤية العراقية وتشرح مواقف العراق بوضوح على الساحة الدولية.
- **المثال**: إنشاء قنوات إعلامية حكومية ودعم الصحافة المحلية لتغطية الشؤون الدولية والإقليمية من منظور عراقي.

ح. **الوساطة وحل النزاعات**:

- **النهج**: تبني دور الوسيط في النزاعات الإقليمية والدولية لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

- **التطبيق**: المشاركة في جهود الوساطة وحل النزاعات بين الأطراف المتنازعة، واستضافة جولات مفاوضات.
- **المثال**: لعب دور في وساطة النزاع بين إيران والسعودية، والعمل على تقليل التوترات بين دول الخليج.

مصادر مهمة

1. "الدبلوماسية الحديثة: مفاهيم وآليات"، د. ناصر بن محمد السلمان، دار الكتاب الجامعي.
2. "الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين: تحديات واستراتيجيات"، د. أحمد نجيب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. الدبلوماسية الرقمية: استراتيجيات جديدة في السياسة الدولية، د. محمود علي، دار الفكر العربي.
4. "الدبلوماسية الثقافية في العصر الرقمي"، د. منى الطيب ، دار الهدى.
5. الدبلوماسية الاقتصادية: أدوات وأساليب في العالم المعولم"، د. علي بن إبراهيم القاضي، دار الحكمة.
6. الدبلوماسية الإنسانية: دورها في إدارة الأزمات الدولية"، د. خالد بن عبد الرحمن، دار المنار.
7. الاستقرار والسياسة الخارجية في بيئة إقليمية مضطربة، حسن ناصر، الطبعة الأولى، 2019، دار المدى، العراق.
8. السياسة الخارجية العراقية: التحولات والأزمات، أحمد عادل، الطبعة الأولى، 2020، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
9. الجغرافيا السياسية للعراق: دراسة تحليلية، محمد علي الصالح، الطبعة الثانية، 2018، دار الكتب العلمية، لبنان.

الاستجابة الوطنية للأزمات الخارجية

– منظور تحليلي بتاريخ حزيران/ 2024م –

المحاضرة الثالثة والاربعون

الاستجابة الوطنية للأزمات الخارجية

– منظور تحليلي بتاريخ حزيران/ 2024م –

"من علامات الحياة للدول؛ قوة الرصد، قدرة التنبؤ، عمق الادراك، سرعة الاستجابة، إحكام التنفيذ، تعجيل التعافي، فقه التقويم"

د.عقيل محمود الخزعلي

أولاً: المقدمة

يشهد الوضع الاقليمي والدولي مجموعة أزمات: (أمنية وعسكرية وإقتصادية وسياسية)، يمثل أبرزها التطورات الحاصلة في حرب الكيان الصيهوني على (غزّة/ فلسطين، لبنان، سوريا، ايران)، فضلاً عن تداعيات الحرب (الروسية – الاوكرانية) التي غيّرت في طبيعة العلاقات والتفاعلات والاصطفافات.

كلُّ ذلك إنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على مجمل الاوضاع الاقليمية والدولية، وبات ينذر بكوارث وتداعيات جمّة قد تصل مدياتها إلى حرب إقليمية واسعة النطاق أو حرب عالمية ثالثة تستخدم فيها اسلحة غير تقليدية أبرزها الاسلحة النووية.

هذا الواقع المتداعي والمضطرب يملي على الدول والحكومات والشعوب إعلان حالة التأهب القصوى وإستنفار كافة الجهود من أجل العمل على الإسهام في تعزيز الجهود الاقليمية والدولية لتفادي تفاقم الاوضاع وحل الأزمات بالطرق الدبلوماسية، والسعي في إتخاذ تدابير وطنية وقائية عاجلة، والاستعداد لأي تطورات في الاحداث تستوجب تدخلات طارئة على المستوى الوطني الشامل.

ثانياً: أهم المستجدات والتوترات الإقليمية والدولية

أ. حرب الكيان الصيهوني على قطاع غزة / دولة فلسطين، والصراع مع حركة المقاومة الاسلامية (حماس).

ب. استهداف الكيان الصيهوني لمواقع وأهداف بشرية وحيوية ضد: (لبنان، سوريا، ايران، العراق...)، والردود المقابلة على هذه الانتهاكات.

ج. بروز دور الفصائل المسلحة كفاعل رئيسي – غير دولي – في معادلة الصراع.

د. التصعيد الذي يشهدهُ اليمن ومضيق باب المندب، وتأثيرات ذلك إقليمياً ودولياً.

هـ. الحرب الداخلية في دولة السودان.

و. الحرب الروسية – الاوكرانية والتي تنذر بتداعيات كارثية على المستوى العالمي.

ز. التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة مع كل من: (روسيا، الصين، كوريا الشمالية، ايران، اليمن، سوريا، لبنان...)، ومواقفها المنحازة مع الكيان الصهيوني ضد شعبنا الفلسطيني.

ح. التوترات بين الاتحاد الاوربي والناتو وروسيا.

ط. الانقسام العالمي والاسلامي والعربي تجاه الأحداث.

ي. ضعف المؤسسات الدولية والاقليمية مثل الامم المتحدة وتشكيلاتها، حيث تعاني من إنقسامات حادّة فضلاً عن عدم القدرة على اتخاذ إجراءات حاسمة تجاه الصراعات والنزاعات والحروب، وفشل ذريع في التحركات الدبلوماسية لاحتواء الأزمات وإيقاف الحروب الراهنة.

ك. زيادة حدة الصراع على الموارد والنفوذ والقوة، والمجالات الحيوية: الجيوسياسية والجيواستراتيجية والجيوفضائية.

ل. بروز فواعل – غير دولية – جديدة على المسرح الدولي، تؤثر في الاحداث والمواقف، مثل (الشركات متعدية الجنسيات، حركات المقاومة،الجماعات المسلحة، لوبيات الضغط: الاعلامي والسياسي والاقتصادي والديني)..

م. التوتر بين الصين وتايوان وفي بحر الصين الجنوبي.

ن. التوتر بين كوريا الشمالية وجيرانها وأمريكا.

س. التعاون الاستراتيجي بين الصين وروسيا وكوريا الشمالية.

ع. تفعيل دول البريكس (BRICS).

ف. اضطراب في الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية.

ص. تحديات جادّة في سلاسل الإمداد والتوريد.

ق. تحديات بيئية وصحية.

ر. اختلالات في الخزين الاستراتيجي الغذائي والمائي والدوائي.

ش. تصاعد حدة التصريحات بالحرب العالمية الثالثة أو الحرب النووية التكتيكية والاستراتيجية، ونشر أسلحة الدمار الشامل في مناطق التوتر.

ت. (8) إنقلابات في قارة أفريقيا خلال (7) سنوات.

ث. الصراعات في: كشمير وميانمار وقره باغ وكوسوفو...

خ. سباق التسلح المقلق، وحركة الغواصات والمدمرات والطائرات.

ذ. حدّة الاستقطابات والتصريحات الانفعالية وبروز الخطاب اليميني والشعبوي المتشدد.

ثالثاً: السيناريوهات المحتملة في الشرق الأوسط

- **بين الكيان الصهيوني وغزة:**

أ. **تصعيد محدود:**

– **الوصف**: تبادل مستمر لإطلاق النار والهجمات الجوية دون تصعيد شامل.

– **الأسباب**: ردود فعل على أحداث معينة مثل إطلاق الصواريخ أو العمليات الفردية.

– **النتائج**: استمرار الوضع الراهن مع سقوط ضحايا مدنيين وتصعيد التوترات دون حلول جذرية.

ب. **تصعيد شامل:**

– **الوصف**: دخول طرفي النزاع في حرب شاملة تشمل هجمات برية واسعة النطاق.

– **الأسباب**: انهيار محادثات الهدنة أو حادث كبير مثل اغتيال قائد هام.

– **النتائج**: دمار كبير وخسائر بشرية مرتفعة، وربما تدخلات دولية لفرض هدنة.

ج. **تهدئة مؤقتة:**

– **الوصف**: التوصل إلى اتفاق تهدئة بوساطة دولية أو إقليمية.

– **الأسباب**: ضغوط دولية، نجاح مفاوضات غير مباشرة.

– **النتائج**: توقف مؤقت للعمليات العسكرية، وبدء محادثات لإعادة الإعمار وتخفيف الحصار.

- **بين الكيان الصهيوني ولبنان:**

أ. **تصعيد محدود:**

– **الوصف**: تبادل إطلاق نار بين حزب الله والجيش الإسرائيلي.

– **الأسباب**: عمليات عبر الحدود، حوادث أمنية.

- **النتائج**: زيادة التوترات ولكن دون حرب شاملة.

ب. **حرب شاملة:**

- **الوصف**: دخول الكيان وحزب الله في حرب شاملة وتنجر معها الفصائل في العراق وسوريا واليمن، وفي المحتمل ايران غالباً.
- **الأسباب**: هجوم كبير من حزب الله، أو عملية عسكرية إسرائيلية واسعة.
- **النتائج**: دمار كبير في لبنان وشمال الكيان، ضغوط دولية لوقف القتال.

ج. **هدوء نسبي:**

- **الوصف**: استمرار الهدوء النسبي مع عمليات أمنية متقطعة.
- **الأسباب**: ضغوط دولية، توافقات إقليمية.
- **النتائج**: استقرار محدود مع استمرار التوتر تحت السطح.

- **بين الكيان الصهيوني وإيران:**

أ. **ضربات متبادلة:**

- **الوصف**: ضربات جوية إسرائيلية على أهداف إيرانية في سوريا أو هجمات سيبرانية متبادلة.
- **الأسباب**: استمرار الأنشطة النووية الإيرانية، ودعم إيران للفصائل المسلحة.
- **النتائج**: استمرار التوترات وزيادة التحركات العسكرية.

ب. **حرب شاملة:**

- **الوصف**: اندلاع حرب مباشرة بين إسرائيل وإيران.
- **الأسباب**: هجوم إيراني مباشر على إسرائيل، أو عملية إسرائيلية واسعة ضد منشآت نووية إيرانية.
- **النتائج**: تأثيرات إقليمية ودولية كبيرة، وخسائر بشرية ومادية واسعة.

ج. **مفاوضات دبلوماسية:**

- **الوصف**: بدء مفاوضات دبلوماسية لتخفيف التوترات.
- **الأسباب**: ضغوط دولية، تغيير في القيادة أو السياسات.
- **النتائج**: تهدئة مؤقتة مع إمكانية التوصل لاتفاقيات محدودة.

- **السيناريوهات المحتملة لحرب روسيا وأوكرانيا:**

أ. **استمرار الوضع الحالي:**

- **الوصف:** استمرار القتال على الجبهات الحالية دون تغييرات كبيرة في السيطرة.
- **الأسباب:** عدم قدرة أي من الطرفين على تحقيق تقدم حاسم.
- **النتائج:** استمرار الخسائر البشرية والمادية دون حلول واضحة.

ب. **تصعيد عسكري:**

- **الوصف:** زيادة العمليات العسكرية وتوسيع نطاق القتال ليشمل مناطق جديدة.
- **الأسباب:** تلقي تعزيزات أو دعم خارجي، محاولة تغيير مسار الحرب.
- **النتائج:** زيادة الخسائر وتأثيرات أكبر على المدنيين والبنية التحتية.

ج. **تدخل دولي:**

- **الوصف:** تدخل دولي مباشر لفرض وقف إطلاق النار أو إرسال قوات حفظ سلام.
- **الأسباب:** تفاقم الأزمة الإنسانية، ضغوط دولية كبيرة.
- **النتائج:** وقف مؤقت للقتال، بدء مفاوضات سلام.

د. **مفاوضات سلام:**

- **الوصف:** التوصل إلى اتفاق سلام شامل بين الطرفين.
- **الأسباب:** ضغوط داخلية وخارجية، تعب الأطراف المتحاربة وأستنزافها.
- **النتائج:** إنهاء النزاع، بدء إعادة الإعمار.

هـ. **انهيار الحكومة الأوكرانية:**

- **الوصف:** انهيار الحكومة الأوكرانية تحت الضغوط العسكرية والاقتصادية.
- **الأسباب:** استمرار الضغط العسكري الروسي، ضعف الدعم الدولي.
- **النتائج:** سيطرة روسية على مناطق واسعة، تغييرات جذرية في النظام السياسي الأوكراني.

و. **تغيير النظام في روسيا:**

- **الوصف:** تغيير سياسي في روسيا نتيجة لأزمات داخلية.
- **الأسباب:** ضغوط اقتصادية وعسكرية، احتجاجات داخلية.
- **النتائج:** تغيير في السياسات الخارجية، احتمالية تهدئة النزاع.

- **سيناريو حرب في الشرق الأوسط / الأسباب المحتملة:**

أ. **تصعيد بين الكيان الصهوني وإيران:**

- **الوصف:** زيادة التوترات بين الكيان الصهيوني وإيران قد تؤدي إلى ضربة إسرائيلية على المنشآت النووية الإيرانية.
- **النتائج:** رد إيراني عنيف عبر حلفائها في لبنان (حزب الله) وغزة والدول الاخرى، وقد تمتد لتشمل هجمات على القوات الأمريكية في المنطقة.

ب. **تفجر صراع في لبنان:**

- **الوصف:** تفجر صراع داخلي في لبنان بين حزب الله والقوى المناوئة له، قد يمتد لإسرائيل.
- **النتائج:** تدخل إسرائيلي واسع النطاق ورد حزب الله بضربات صاروخية.

ج. **انهيار اتفاقيات الهدنة بين الكيان وغزة:**

- **الوصف:** انهيار هدنة بين الفصائل في غزة والكيان الصهيوني يؤدي إلى حرب شاملة.
- **النتائج:** عمليات عسكرية واسعة من الطرفين وزيادة الضحايا المدنيين.

- **السيناريوهات المحتملة:**

أ. **حرب شاملة متعددة الأطراف:**

- **الوصف:** اندلاع حرب تشمل الكيان الصهيوني، إيران، حزب الله، حماس، وربما دول أخرى في المنطقة.
- **الأسباب:** انهيار التوازن الإقليمي، تحركات عسكرية مفاجئة، عمليات إرهابية كبيرة.
- **النتائج:**
- **مباشرة:** دمار واسع، خسائر بشرية كبيرة، تهجير جماعي، تدمير البنية التحتية.
- **غير مباشرة:** زيادة التطرف والإرهاب، تدخلات دولية لإنهاء الصراع، أزمات إنسانية واسعة النطاق.

ب. **تدخل دولي محدود:**

- **وصف:** تدخل دولي لفرض هدنة أو وقف إطلاق النار.
- **الأسباب:** تفاقم الأزمة الإنسانية، تهديد لاستقرار المنطقة والعالم.

- **النتائج**:
- **مباشرة**: وقف مؤقت للقتال، بدء محادثات سلام.
- **غير مباشرة**: إعادة بناء البنية التحتية، إصلاح العلاقات الإقليمية.

- **سيناريو حرب عالمية ثالثة/ الأسباب المحتملة**:

أ. **تصعيد الصراع بين القوى الكبرى**:

- **الوصف**: تصاعد الصراع بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى.
- **الأسباب**: نزاعات على النفوذ الجيوسياسي، تحركات عسكرية، أزمات اقتصادية.

ب. **حادث كبير يؤدي إلى تصعيد**:

- **الوصف**: حادث عسكري كبير مثل إسقاط طائرة، هجوم سيبراني واسع النطاق، أو حادث نووي.
- **الأسباب**: أخطاء عسكرية أو تصعيد غير مقصود.

- **السيناريوهات المحتملة**:

أ. **حرب تقليدية شاملة**:

- **الوصف**: اندلاع حرب تقليدية بين القوى الكبرى تشمل استخدام القوات البرية، الجوية، والبحرية.
- **الأسباب**: فشل الدبلوماسية، تصعيد النزاعات الإقليمية، تحالفات عسكرية.
- **النتائج**:
- **مباشرة**: دمار واسع، خسائر بشرية كبيرة، انهيار الأنظمة الاقتصادية.
- **غير مباشرة**: فوضى سياسية، أزمات إنسانية هائلة، تغيرات جذرية في الخريطة السياسية العالمية.

ب. **حرب نووية**:

- **الوصف**: تصعيد يصل لاستخدام الأسلحة النووية.
- **الأسباب**: انهيار الردع النووي، تحركات عسكرية خاطئة.
- **النتائج**:
- **مباشرة**: دمار شامل للمدن، مقتل الملايين، كارثة بيئية.

- **غير مباشرة**: انهيار الحضارة الحديثة، مجاعات وأمراض واسعة النطاق.

ج. **حرب سيبرانية واسعة النطاق**:

- **الوصف**: حرب سيبرانية تشمل هجمات على البنية التحتية الحيوية.
- **الأسباب**: تصاعد النزاعات الاقتصادية والسياسية، هجمات انتقامية.
- **النتائج**:
- **مباشرة**: انهيار الأنظمة المالية، توقف الخدمات الأساسية، فوضى اجتماعية.
- **غير مباشرة**: تغيير في طبيعة الحروب المستقبلية، تطوير تقنيات جديدة للدفاع والهجوم.

- **التفصيل والتأثيرات**:

- **الاقتصادية**:
  - دمار واسع للبنية التحتية.
  - انهيار الأسواق المالية.
  - زيادة البطالة والفقر.
- **الإنسانية**:
  - موجات لجوء ونزوح هائلة.
  - أزمات غذائية وصحية واسعة.
  - ارتفاع معدلات الجريمة والعنف.
- **السياسية**:
  - تغيير في الأنظمة والحكومات.
  - ظهور قوى سياسية جديدة.
  - تحولات في التحالفات الدولية.
- **البيئية**:
  - تلوث واسع النطاق بسبب استخدام الأسلحة التقليدية والنووية.
  - كوارث بيئية نتيجة الدمار العسكري.

رابعاً: أبرز التهديدات والمخاطر والتداعيات والتحديات

أ. حرب إقليمية واسعة في الشرق الأوسط تطال عدّة دول ومحاور.

ب. حرب إقليمية بين روسيا والناتو، أو عالمية ثالثة، أو حرب متعددة الجبهات، أو حروب هجينة وغير متماثلة.

ج. اضطرابات عالمية قد تشهدها معظم الدول.

د. إختلالات في التجهيزات والسلع الأساسية والاستراتيجية من: الغذاء والماء والدواء والوقود، واسعارها.

هـ. توقفات وقطوعات في حركة النقل الدولي واعلامي والشحن والطرق والممرات البحرية والبّرية والجوّية، وتعطيل التجارة وسلاسل التوريد والتصدير.

و. حروب سيبرانية وتقنية.

ز. تنامي العمليات الارهابية والجرائم المنظمة والتطرف والعنف.

ح. تلوث بايلوجي أو كيميائي أو اشعاعي.

ط. تدمير البنى التحتية والارتكازية والحيوية.

ي. فوضى واضطرابات شعبية مصحوبة بتهديدات على الممتلكات العامة والخاصة.

ك. زيادة عدد النازحين واللاجئين، والفقر والبطالة.

ل. حروب أهلية وطائفية ومناطقية واذكاء النزعات الانفصالية.

م. تعطيل مسارات التنمية والاستقرار وتهديدادات وجودية على الدول.

ن. ضربات صاروخية أو جوية لاهداف نووية أو استراتيجية أو لمواقع عسكرية مهمة.

س. انخفاض في تصدير النفط مما يؤثر بكل مباشر على موزانة الدولة ويزيد من تفاقم الفقر والبطالة وارتفاع التضخم والاضرار بالعملة الوطنية.

ع. تأثر الخزين الاستراتيجي المائي والغذائي والدوائي والوقود والسلع الاساسية والاسلحة والاعتدة.

ف. زعزعة الاستقرار السياسي والذي قد يؤدي إلى عنف مسلح أو انقلابات أو تدخلات خارجية.

ص. إضعاف سيادة الدول وإنفاذ القانون فيها، مما يتيح تنامي العنف والجريمة والارهاب وفقدان السيطرة على الاوضاع.

ق. تداعيات معنوية ونفسية واجتماعية وثقافية.

ر. شلل مؤسسات الدولة وتوقف سير إدارة اعمال القطاع العام والقطاع الخاص.

خامساً: الاجراءات العاجلة والطارئة

- **الغذاء:**

أ. **إنشاء مخزون استراتيجي:**

- **الوصف:** تخزين كميات كبيرة من المواد الغذائية الأساسية (كالقمح، الأرز، السكر).
- **الخطوات:** تهيئة أو بناء مستودعات تخزين سريعة، شراء كميات كبيرة من المواد الغذائية محليًا ودوليًا، متابعة المخزون وتحديثه دوريًا.

ب. **تعزيز الإنتاج الزراعي:**

- **الوصف:** دعم القطاع الزراعي المحلي لزيادة الإنتاج.
- **الخطوات:** تقديم قروض للمزارعين، توفير البذور والأسمدة المدعومة، تحسين تقنيات الزراعة.

- **الدواء:**

أ. **تخزين الأدوية والمستلزمات الطبية:**

- **الوصف:** تخزين كميات كبيرة من الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية.
- **الخطوات:** تهيئة مستودعات طبية سريعة، شراء الأدوية والمستلزمات من مصادر موثوقة، إنشاء نظام لإدارة المخزون الطبي.

ب. **دعم الصناعة الدوائية المحلية:**

- **الوصف:** تشجيع وتطوير صناعة الأدوية المحلية.
- **الخطوات:** تقديم حوافز للشركات المصنعة، تسهيل إجراءات الترخيص، دعم البحث والتطوير في مجال الأدوية.

ج. **تعزيز التعاون الدولي:**

- **الوصف:** إقامة شراكات مع دول ومنظمات لتأمين الأدوية في حالات الطوارئ.
- **الخطوات:** توقيع اتفاقيات مع دول صديقة ومنظمات دولية، تبادل المعلومات والتعاون الفني.

- **الماء:**

أ. **إدارة الموارد المائية:**

- **الوصف:** تحسين إدارة الموارد المائية لضمان الاستدامة.

– **الخطوات**: إصلاح شبكات توزيع المياه، تحسين تقنيات الري، تقليل الفاقد من المياه، الحفاظ على الخزين الاستراتيجي من المياه السطحية، تهيئة لاستخدام المياه الجوفية، تهيئة السيارات الحوضية لنقل الماء الصالح للشرب.

ب. **التوعية المائية:**

– **الوصف**: توعية المواطنين بأهمية ترشيد استهلاك المياه.

– **الخطوات**: حملات توعية، توزيع أدوات لترشيد استهلاك المياه، تشجيع الزراعة التي تستهلك مياه أقل.

- **الطاقة والكهرباء:**

أ. **تنويع مصادر الطاقة:**

– **الوصف**: تقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري كمصدر رئيسي للطاقة.

– **الخطوات**: استخدام منظومات الطاقة الشمسية والرياح.

ب. **الاحتياطات الطارئة:**

– **الوصف**: إنشاء نظام احتياطي للطاقة لمواجهة الطوارئ.

– **الخطوات**: بناء محطات طاقة إضافية، تخزين الوقود اللازم لتشغيل المحطات، تدريب الكوادر الفنية على إدارة الأزمات، استخدام منظومات الطاقة المتجددة مثل الخلايا الشمسية.

- **سلاسل الإمداد والتوريد:**

أ. **تقييم وتحليل المخاطر:**

– **الوصف**: تقييم نقاط الضعف في سلاسل الإمداد والتوريد وتحديد المخاطر المحتملة.

– **الخطوات**: إجراء دراسات تحليلية، تطوير خطط للطوارئ، إنشاء أنظمة مراقبة وتتبع.

ب. **تنويع الموردين:**

– **الوصف**: تقليل الاعتماد على موردين محددين.

– **الخطوات**: البحث عن موردين بديلين، توقيع اتفاقيات مع شركات دولية، إنشاء مخزون استراتيجي للمواد الأساسية.

ج. **تحسين البنية التحتية اللوجستية:**

– **الوصف**: تحسين البنية التحتية للنقل والتخزين.

- **الخطوات**: تطوير الموانئ والمطارات، تحسين شبكات الطرق والسكك الحديدية، تحديث مرافق التخزين.

- **تصدير النفط**:

أ. **تنويع أسواق التصدير**:

- **الوصف**: فتح أسواق جديدة لتصدير النفط.
- **الخطوات**: توقيع عقود تصدير مع دول جديدة، تطوير علاقات تجارية مع شركاء جدد، تحسين تسويق النفط العراقي.

ب. **تحسين إدارة الأزمات**:

- **الوصف**: وضع خطط طوارئ للتعامل مع تعطل التصدير.
- **الخطوات**: إنشاء فرق لإدارة الأزمات، التدريب على سيناريوهات الطوارئ، التعاون مع الدول المجاورة لضمان استمرار التصدير في حالات الطوارئ.

- **التنفيذ العملي**:

أ. **تشكيل فرق عمل متخصصة**:

- **الوصف**: إنشاء فرق متخصصة لكل قطاع لضمان تنفيذ الخطط بشكل فعال.
- **المهام**: التنسيق بين الجهات المختلفة، متابعة تنفيذ الخطط، تقديم تقارير دورية.

ب. **التعاون مع القطاع الخاص**:

- **الوصف**: إشراك القطاع الخاص في تنفيذ الخطط الطارئة.
- **المهام**: تقديم حوافز للشركات، تسهيل الإجراءات، دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ج. **استخدام التكنولوجيا**:

- **الوصف**: استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الكفاءة في إدارة الأزمات.
- **المهام**: تطبيق نظم المعلومات الجغرافية تبني (GIS)، استخدام التطبيقات الذكية لإدارة الموارد.

د. **التوعية والتدريب**:

- **الوصف**: تدريب الكوادر الحكومية والخاصة على إدارة الأزمات.
- **المهام**: تنظيم دورات تدريبية، عقد ورش عمل، إعداد سيناريوهات تدريبية.

سادساً: الإجراءات العاجلة لضمان استمرارية تسيير الأعمال الحكومية/ الاستعداد للطوارئ

أ. **تشكيل لجنة طوارئ حكومية:**

- **الوصف**: إنشاء لجنة طوارئ متعددة التخصصات لتنسيق الاستجابة للأزمات.
- **الخطوات**: تعيين ممثلين من جميع الوزارات، وضع خطط طوارئ واضحة، إجراء اجتماعات دورية لمتابعة الوضع.

ب. **خطة عمل حكومية للطوارئ:**

- **الوصف**: تطوير خطة عمل شاملة لضمان استمرارية الأعمال الحكومية.
- **الخطوات**: تحديد الأولويات والمهام الضرورية، توزيع المهام على الجهات المختصة، وضع جداول زمنية لتنفيذ الخطط.

- **التحول الرقمي:**

أ. **تعزيز الخدمات الإلكترونية:**

- **الوصف**: تسهيل وتوسيع نطاق الخدمات الحكومية عبر الإنترنت.
- **الخطوات**: تطوير البوابات الإلكترونية، تبسيط الإجراءات الإدارية، تدريب الموظفين على استخدام الأنظمة الإلكترونية.

ب. **الأرشفة الرقمية:**

- **الوصف**: تحويل الوثائق والمستندات الحكومية إلى شكل رقمي.
- **الخطوات**: شراء معدات الأرشفة، تدريب الموظفين على عمليات الأرشفة، تحديث القوانين لتشمل الأرشفة الرقمية.

- **البنية التحتية التقنية:**

أ. **تطوير البنية التحتية التكنولوجية:**

- **الوصف**: تحسين البنية التحتية التقنية لدعم العمل الحكومي.
- **الخطوات**: تحديث أجهزة الحاسوب والشبكات، تأمين الخوادم ومراكز البيانات، تعزيز أمن المعلومات.

ب. **النسخ الاحتياطية:**

- **الوصف**: وضع نظام نسخ احتياطية دوري لضمان استعادة البيانات في حالة الطوارئ.

- **الخطوات**: إعداد خوادم نسخ احتياطي، تحديد فترات زمنية لنسخ البيانات، إجراء اختبارات دورية لاستعادة البيانات.

- **التدريب والتطوير**:

أ. **تدريب الموظفين على إدارة الأزمات**:

- **الوصف**: إعداد برامج تدريبية للموظفين الحكوميين حول كيفية التعامل مع الأزمات.
- **الخطوات**: عقد ورش عمل ودورات تدريبية، تقديم تدريبات ميدانية، تطوير سيناريوهات محاكاة للأزمات.

ب. **تنمية مهارات القيادة**:

- **الوصف**: تطوير مهارات القيادة بين الموظفين الحكوميين في إدارة الأزمات.
- **الخطوات**: تقديم برامج تدريبية للقيادات، تشجيع العمل الجماعي والتواصل الفعّال، تقييم الأداء وتقديم ملاحظات بناءة.

- **الشفافية والتواصل**:

أ. **تعزيز التواصل مع الجمهور**:

- **الوصف**: تحسين التواصل بين الحكومة والجمهور لضمان وصول المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب.
- **الخطوات**: إنشاء قنوات اتصال فعّالة مثل المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، تقديم تقارير دورية عن الوضع الراهن، الرد على استفسارات المواطنين بسرعة وفعالية.

ب. **الشفافية في إدارة الأزمات**:

- **الوصف**: الحفاظ على الشفافية في إدارة الأزمات لتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين.
- **الخطوات**: نشر المعلومات والتقارير بشفافية، إشراك المجتمع المدني في التخطيط والتنفيذ، تقديم مبررات واضحة للقرارات الحكومية.

- **التعاون الدولي**:

أ. **تعزيز العلاقات الدولية**:

- **الوصف**: تعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الدولية لضمان الدعم في حالات الطوارئ.
- **الخطوات**: توقيع اتفاقيات تعاون، المشاركة في المبادرات الدولية، تبادل الخبرات والمعلومات.

ب. **المساعدات الدولية:**

- **الوصف:** تأمين الدعم الدولي في حالات الطوارئ.
- **الخطوات:** تقديم طلبات المساعدة للدول الصديقة والمنظمات الدولية، إعداد خطط لاستقبال وتوزيع المساعدات، التنسيق مع الجهات الدولية لضمان وصول المساعدات بسرعة.

- **إدارة الموارد البشرية:**

أ. **خطط الطوارئ للموارد البشرية:**

- **الوصف:** وضع خطط لضمان استمرارية العمل في حالة غياب الموظفين بسبب الطوارئ.
- **الخطوات:** تحديد الموظفين الأساسيين، تطوير جداول عمل مرنة، توفير الدعم النفسي والاجتماعي للموظفين.

ب. **التوظيف السريع:**

- **الوصف:** تسريع عمليات التوظيف لسد الشواغر الطارئة.
- **الخطوات:** تبسيط إجراءات التوظيف، إنشاء قاعدة بيانات للمرشحين المؤهلين، تقديم حوافز لجذب الكفاءات.

- **الأمان والطوارئ الصحية:**

أ. **تأمين أماكن العمل:**

- **الوصف:** تعزيز أمن وسلامة أماكن العمل الحكومية.
- **الخطوات:** تركيب أنظمة أمان، تدريب الموظفين على إجراءات الأمان، إنشاء خطط إخلاء.

ب. **الاستجابة للطوارئ الصحية:**

- **الوصف:** تجهيز أماكن العمل لمواجهة الطوارئ الصحية.
- **الخطوات:** توفير معدات الإسعافات الأولية، تعقيم المكاتب بشكل دوري، تقديم فحوصات طبية منتظمة للموظفين.

- **التنفيذ العملي:**

أ. **إنشاء مراكز للقيادة والسيطرة والتحكم:**

- **الوصف:** إنشاء مراكز قيادة وتحكم لإدارة الأزمات والتنسيق بين الجهات المختلفة.
- **المهام:** مراقبة الوضع، اتخاذ القرارات الطارئة، التنسيق مع الوزارات والمؤسسات.

ب. **تطوير آليات متابعة وتقييم:**

- **الوصف:** وضع آليات لمتابعة وتقييم تنفيذ خطط الطوارئ.
- **المهام:** إنشاء لجان تقييم، إجراء مراجعات دورية، تقديم تقارير تقييم الأداء.

ج. **التعاون مع المجتمع المدني:**

- **الوصف:** إشراك المجتمع المدني في خطط الطوارئ.
- **المهام:** التعاون مع المنظمات غير الحكومية، إشراك المتطوعين في تنفيذ الخطط، تعزيز التواصل مع المجتمع المحلي.

ثامناً: الإجراءات العاجلة لضمان استمرارية تسيير الأعمال الحكومية في الظروف الطارئة/ تشكيل لجنة طوارئ حكومية

أ. **تحديد الأدوار والمسؤوليات:**

- **الوصف:** تحديد مهام واضحة لكل وزارة وجهة حكومية للتعامل مع الظروف الطارئة.
- **الخطوات:** وضع خطط طوارئ تفصيلية، تعيين مسؤولين للطوارئ، توزيع الأدوار بوضوح.

ب. **اجتماعات دورية للطوارئ:**

- **الوصف:** عقد اجتماعات دورية للجنة الطوارئ لمتابعة الوضع واتخاذ القرارات السريعة.
- **الخطوات:** تحديد جدول زمني للاجتماعات، مراجعة خطط الطوارئ بانتظام، تحديث الخطط حسب الحاجة.

- **البنية التحتية التكنولوجية والرقمية:**

أ. **تعزيز الحكومة الإلكترونية:**

- **الوصف:** الانتقال إلى تقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت لتقليل الحاجة إلى التواجد الفعلي.
- **الخطوات:** تطوير بوابات إلكترونية شاملة، تدريب الموظفين والمواطنين على استخدام الخدمات الرقمية، ضمان الأمن السيبراني.

ب. **نظام النسخ الاحتياطية:**

- **الوصف:** إنشاء نظام نسخ احتياطية دوري للبيانات الحكومية لضمان استعادتها في حالات الطوارئ.

- **الخطوات**: تنفيذ بروتوكولات نسخ احتياطية يومية وأسبوعية، تخزين النسخ في مواقع متعددة، اختبار استعادة البيانات بانتظام.

- **التواصل الفعّال:**

أ. **مركز اتصالات الطوارئ:**

- **الوصف**: إنشاء مركز اتصالات مركزي لإدارة الأزمات والتواصل مع المواطنين.
- **الخطوات**: تجهيز المركز بالتكنولوجيا اللازمة، تعيين فرق عمل متخصصة، توفير خطوط هاتفية ساخنة وقنوات تواصل عبر الإنترنت.

ب. **التوعية والتوجيه:**

- **الوصف**: توعية المواطنين بإجراءات الطوارئ وتوجيههم حول كيفية التصرف.
- **خطوات**: إطلاق حملات إعلامية، توزيع كتيبات إرشادية، استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية لنشر المعلومات.

- **العمل عن بُعد:**

أ. **تفعيل العمل عن بُعد:**

- **الوصف**: تمكين الموظفين الحكوميين من العمل عن بُعد لضمان استمرارية العمل.
- **الخطوات**: تجهيز الموظفين بالأجهزة والبرمجيات اللازمة، تدريبهم على العمل عن بُعد، وضع سياسات وإجراءات للعمل عن بُعد.

ب. **البنية التحتية للاتصالات:**

- **الوصف**: تحسين شبكات الاتصال لضمان التواصل السلس بين الموظفين عن بُعد.
- **الخطوات**: تعزيز شبكات الإنترنت، تقديم الدعم الفني، توفير حلول اتصالات آمنة.

- **المرونة في العمل:**

أ. **تطوير سياسات العمل المرن:**

- **الوصف**: وضع سياسات تتيح المرونة في ساعات ومواقع العمل.
- **الخطوات**: السماح بتبديل المناوبات، تحديد ساعات عمل مرنة، تقديم خيارات للعمل من مواقع متعددة.

ب. **تدريب الموظفين:**

– **الوصف:** تدريب الموظفين على العمل بمرونة واستجابة سريعة للأزمات.

– **الخطوات:** تنظيم دورات تدريبية، إعداد سيناريوهات تدريبية، تعزيز مهارات إدارة الأزمات.

- **إدارة الموارد الحيوية:**

أ. **الاحتياطي من الموارد:**

– **الوصف:** إنشاء احتياطيات من الموارد الأساسية لضمان استمرار العمل الحكومي.

– **الخطوات:** تخزين كميات كافية من الورق، الأدوات المكتبية، المعدات الإلكترونية، وضع خطط لاستخدام الموارد بفعالية.

ب. **ضمان وصول الإمدادات:**

– **الوصف:** التأكد من استمرار وصول الإمدادات اللازمة للعمل الحكومي.

– **الخطوات:** توقيع عقود طويلة الأمد مع الموردين، إنشاء علاقات مع موردين متعددين، مراقبة سلاسل الإمداد بانتظام.

- **السلامة والأمان:**

أ. **خطط الإخلاء والطوارئ:**

– **الوصف:** وضع خطط إخلاء واضحة للموظفين في حالة الطوارئ.

– **الخطوات:** تحديد مخارج الطوارئ، إجراء تدريبات دورية على الإخلاء، تجهيز المرافق بمعدات السلامة.

ب. **تأمين المنشآت الحكومية:**

– **الوصف:** تعزيز إجراءات الأمان في المباني الحكومية.

– **الخطوات:** تركيب أنظمة مراقبة، توظيف حراس أمن، تعزيز الأمن السيبراني.

- **التنسيق والتعاون:**

أ. **التنسيق بين الوزارات:**

– **الوصف:** تعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارات لضمان استجابة متكاملة.

– **خطوات:** إنشاء فرق تنسيق مشتركة، عقد اجتماعات تنسيقية منتظمة، تبادل المعلومات بين الجهات.

ب. **التعاون مع القطاع الخاص:**

- **الوصف**: التعاون مع الشركات الخاصة لضمان تقديم الخدمات الحيوية.
- **الخطوات**: توقيع اتفاقيات شراكة، تحديد نقاط التعاون، دعم الشركات في حالات الطوارئ.

- **التنفيذ العملي:**

أ. **تفعيل مركز القيادة والسيطرة:**

- **الوصف**: إنشاء مركز قيادة وتحكم مركزي لإدارة الأزمات.
- **المهام**: مراقبة الوضع، اتخاذ القرارات الفورية، التنسيق بين الوزارات والمؤسسات.

ب. **نظام المتابعة والتقييم:**

- **الوصف**: وضع نظام لمتابعة وتقييم تنفيذ خطط الطوارئ.
- **المهام**: إجراء مراجعات دورية، تقديم تقارير تقييم الأداء، تعديل الخطط حسب الحاجة.

ج. **التدريبات والتمارين:**

- **الوصف**: إجراء تدريبات وتمارين منتظمة على الاستجابة للأزمات.
- **المهام**: إعداد سيناريوهات محاكاة، تنظيم تدريبات ميدانية، تقييم الأداء واستخلاص الدروس.

- **الهيكل التنظيمي والوظيفي لضمان استمرارية تسيير الأعمال الحكومية في الظروف الطارئة.**

1. **الهيكل التنظيمي المقترح:**

✓ **لجنة الطوارئ الحكومية (القيادة العليا)**: بالإمكان أن يضطلع مجلس الامن الوطني بمهام الإدارة القيادية للطوارئ، أو يتم تأليف لجنة وفقاً للسياق الآتي:

- **رئيس اللجنة**: رئيس مجلس الوزراء.
- **نائب رئيس اللجنة**: نائب رئيس مجلس الوزراء.
- **أعضاء اللجنة:**
- وزير الخارجية
- وزير الداخلية.
- وزير الصحة.
- وزير الدفاع.
- وزير الموارد المائية.

- وزير النفط.
- وزير الكهرباء.
- وزير التجارة.
- وزير النقل.
- وزير الاتصالات.
- رئيس جهاز الأمن الوطني.
- نائب رئيس جهاز المخابرات.
- نائب قائد العمليات المشتركة.
- رئيس المركز الوطني للتخطيط المشترك.
- رئيس مركز إدارة الأزمات/ وزارة الداخلية.

✓ **الوحدات التنفيذية المتخصصة:** تنبثق عن اللجنة العليا مجموعة من اللجان الفرعية التخصصية وكالآتي:

أ. **وحدة إدارة الطوارئ:**

- **مدير الوحدة:** مسؤول عن التنسيق والإشراف على جميع عمليات الطوارئ.
- **فرق الطوارئ الميدانية:** فرق مختصة بالاستجابة السريعة للأزمات في الميدان.

ب. **وحدة التكنولوجيا والاتصالات:**

- **مدير الوحدة:** مسؤول عن تطوير وصيانة البنية التحتية التقنية.
- **فريق الدعم الفني:** مسؤول عن تقديم الدعم الفني والتقني لجميع الوحدات.

ج. **وحدة الموارد البشرية والتدريب:**

- **مدير الوحدة:** مسؤول عن تخطيط وإدارة الموارد البشرية.
- **فريق التدريب:** مسؤول عن إعداد وتنفيذ برامج التدريب.

د. **وحدة اللوجستيات وسلاسل الإمداد:**

- **مدير الوحدة:** مسؤول عن إدارة الإمدادات واللوجستيات.
- **فريق اللوجستيات:** مسؤول عن تأمين وتوزيع الموارد الأساسية.

هـ. **وحدة الصحة والسلامة:**

– **مدير الوحدة:** مسؤول عن إدارة برامج الصحة والسلامة.

– **فرق الطوارئ الصحية:** فرق مختصة بالاستجابة للطوارئ الصحية.

و. **وحدة العلاقات العامة والتواصل:**

– **مدير الوحدة:** مسؤول عن التواصل مع الجمهور والإعلام.

– **فريق الإعلام:** مسؤول عن إعداد ونشر المعلومات.

❖ **الإجراءات والمتطلبات**

- **لجنة الطوارئ الحكومية:**

أ. **الإجراءات:**

– عقد اجتماعات دورية لمراجعة وتحديث خطط الطوارئ.

– تنسيق الجهود بين الوزارات والمؤسسات المختلفة.

– اتخاذ قرارات سريعة وفعالة في حالات الطوارئ.

ب. **المتطلبات:**

– توفير مراكز قيادة مجهزة بتكنولوجيا حديثة.

– تعيين ممثلين ذوي خبرة من كل وزارة.

– تطوير أنظمة لتبادل المعلومات بسرعة وأمان.

- **وحدة إدارة الطوارئ:**

أ. **الإجراءات:**

– تنفيذ خطط الطوارئ وتنسيق عمليات الإخلاء والإغاثة.

– مراقبة الوضع الميداني وتقديم تقارير دورية.

– تدريب الفرق الميدانية على سيناريوهات الطوارئ.

ب. **المتطلبات:**

– توفير معدات الطوارئ اللازمة.

– تدريب الموظفين على إدارة الأزمات.

– إنشاء شبكات اتصال فعالة.

- **وحدة التكنولوجيا والاتصالات:**

أ. **الإجراءات:**

– تطوير وصيانة البنية التحتية التقنية.

– توفير الحلول التقنية لدعم العمل عن بُعد.

– تأمين البيانات الحكومية من خلال أنظمة النسخ الاحتياطية.

ب. **المتطلبات:**

– تحديث الأجهزة والبرمجيات بانتظام.

– تدريب الموظفين على استخدام التكنولوجيا.

– ضمان وجود حلول أمنية قوية.

- **وحدة الموارد البشرية والتدريب:**

أ. **الإجراءات:**

– إعداد خطط لاستمرارية العمل في حالات غياب الموظفين.

– تقديم برامج تدريبية حول إدارة الأزمات والعمل عن بُعد.

– تقييم أداء الموظفين وتقديم الدعم النفسي.

ب. **المتطلبات:**

– توفير قاعات تدريب مجهزة.

– تطوير برامج تدريبية متخصصة.

– إنشاء نظام تقييم ومتابعة الأداء.

- **وحدة اللوجستيات وسلاسل الإمداد:**

أ. **الإجراءات:**

– إدارة وتأمين المخزونات الاستراتيجية من الموارد الأساسية.

– تطوير خطط طوارئ لتأمين الإمدادات.

– التنسيق مع الموردين المحليين والدوليين.

ب. **المتطلبات:**

– بناء مخازن استراتيجية.

- توقيع عقود مع موردين متعددين.
- مراقبة سلاسل الإمداد بشكل دوري.

- **وحدة الصحة والسلامة:**

أ. **الإجراءات:**

- إعداد وتنفيذ خطط الإخلاء والإسعافات الأولية.
- مراقبة وتطبيق إجراءات الصحة والسلامة في أماكن العمل.
- تقديم الفحوصات الطبية المنتظمة للموظفين.

ب. **المتطلبات:**

- تجهيز المرافق بمعدات الإسعافات الأولية.
- تدريب الموظفين على إجراءات الصحة والسلامة.
- توفير أدوات الوقاية الشخصية.

- **وحدة العلاقات العامة والتواصل:**

أ. **الإجراءات:**

- إعداد حملات توعية وإرشاد المواطنين.
- توفير قنوات تواصل فعالة مع الجمهور.
- نشر المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب.

ب. **المتطلبات:**

- تطوير بوابات إلكترونية وقنوات تواصل اجتماعي.
- تدريب الموظفين على إدارة الأزمات الإعلامية.
- توفير موارد للتواصل الفوري.

❖ **الضمانات والمتطلبات لضمان الفاعلية والنجاح:**

أ. **القيادة والتنسيق:**

✓ **ضمان الدعم الكامل من القيادة العليا:**

- الالتزام بتوفير الموارد اللازمة.
- المتابعة المستمرة لخطط الطوارئ وتحديثها.

– دعم القرارات السريعة والفعالة.

ب. **البنية التحتية والتكنولوجيا:**

✓ **تطوير البنية التحتية التكنولوجية:**

– الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة.

– ضمان استمرارية العمل عن بُعد.

– تأمين البيانات والمعلومات الحكومية.

ج. **التدريب والتطوير:**

✓ **تدريب مستمر للموظفين:**

– تنظيم دورات تدريبية منتظمة.

– تطوير مهارات القيادة وإدارة الأزمات.

– توفير برامج دعم نفسي واجتماعي.

د. **الشفافية والتواصل:**

✓ **ضمان الشفافية في التواصل مع الجمهور:**

– نشر المعلومات بشفافية ودقة.

– تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين.

– إشراك المجتمع المدني في خطط الطوارئ.

هـ. **التعاون الدولي والمحلي:**

✓ **تعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الدولية:**

– توقيع اتفاقيات تعاون.

– المشاركة في المبادرات الدولية.

– تأمين الدعم والمساعدات الدولية في حالات الطوارئ.

❖ **التنفيذ العملي والمتابعة**

أ. **إنشاء أوتفعيل مركز القيادة والسيطرة/ الإجراءات:**

– تجهيز المركز بالتكنولوجيا الحديثة.

– تدريب الفرق على إدارة الأزمات.

– ضمان التنسيق الفعال بين الوحدات المختلفة.

ب. **تطوير نظام متابعة وتقييم/الإجراءات:**

– وضع معايير واضحة لتقييم الأداء.

– إجراء مراجعات دورية للخطط.

– تقديم تقارير دورية وتحليل الأداء.

ج. **إجراء تدريبات وتمارين منتظمة/ الإجراءات:**

– إعداد سيناريوهات محاكاة للطوارئ.

– تنظيم تدريبات ميدانية وتقييم الأداء.

– تحسين الخطط بناءً على نتائج التدريبات.

❖ **توزيع الادوار والمهام على المستوى الوطني**

- **السلطة التنفيذية (الحكومة المركزية)/ رئيس مجلس الوزراء:**

أ. **الدور والمسؤوليات:**

– قيادة وإدارة لجنة الطوارئ الحكومية.

– اتخاذ القرارات الاستراتيجية في حالات الطوارئ.

– التنسيق القيادي بين الوزارات والهيئات الحكومية.

ب. **المهام والواجبات:**

– عقد اجتماعات دورية للجنة الطوارئ.

– متابعة تنفيذ خطط الطوارئ وتحديثها.

– توجيه الجهود الوطنية نحو استجابة متكاملة للأزمات.

- **نائب رئيس مجلس الوزراء/ وزير التخطيط:**

أ. **الدور والمسؤوليات:**

– دعم رئيس مجلس الوزراء في قيادة لجنة الطوارئ.

– الإشراف على تنفيذ الخطط والإجراءات.

– التنسيق مع الوزارات المختصة لضمان التنفيذ الفعّال.

ب. **المهام والواجبات:**

- متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن لجنة الطوارئ.
- تقديم تقارير دورية لرئيس الوزراء عن الوضع الراهن.
- العمل كحلقة وصل بين الوزارات المختلفة.

- **الوزارات والهيئات المركزية:**

أ. **وزارة الداخلية:**

✓ **الدور والمسؤوليات:**

- الحفاظ على الأمن والنظام العام خلال الأزمات.
- إدارة عمليات الإخلاء وتقديم الدعم اللوجستي.
- إدارة الأزمات والكوارث الداخلية ومتطلبات الدفاع المدني.

✓ **المهام والواجبات:**

- وضع خطط للإخلاء والتدريب عليها.
- تنسيق جهود الشرطة وقوات الأمن.
- توفير الموارد والمعدات اللازمة للتعامل مع الطوارئ والأزمات.
- تهيئة متطلبات السلامة والدفاع المدني.

ب. **وزارة الصحة:**

✓ **الدور والمسؤوليات:**

- توفير الرعاية الصحية اللازمة خلال الأزمات.
- إدارة الطوارئ الصحية وضمان استمرارية الخدمات الصحية.

✓ **المهام والواجبات:**

- تجهيز المستشفيات والمرافق الصحية.
- تنسيق عمليات الإغاثة الصحية.
- توفير الأدوية والمستلزمات الطبية الضرورية.

ج. **وزارة الدفاع:**

✓ **الدور والمسؤوليات:**

– دعم العمليات اللوجستية والأمنية.

– تقديم المساعدة في عمليات الطوارئ والإخلاء والإنقاذ.

✓ **المهام والواجبات:**

– تجهيز القوات العسكرية للتدخل في حالات الطوارئ.

– توفير الموارد والمعدات العسكرية اللازمة.

– التنسيق مع وزارة الداخلية في العمليات الميدانية.

د. **وزارتي الموارد المائية والبلديات:**

✓ **الدور والمسؤوليات:**

– ضمان استمرارية توفير المياه النظيفة خلال الأزمات.

– إدارة الموارد المائية بشكل فعال.

✓ **المهام والواجبات:**

– مراقبة جودة المياه وتوزيعها.

– إصلاح وصيانة البنية التحتية المائية.

– توفير المياه للمناطق المتضررة.

هـ. **وزارتي الكهرباء والنفط:**

✓ **الدور والمسؤوليات:**

– ضمان استمرارية توفير الكهرباء والوقود.

– إصلاح وصيانة شبكات الكهرباء خلال الأزمات.

– ضمان ايجاد بدائل لتصدير النفط.

✓ **المهام والواجبات:**

– تطوير خطط طوارئ للطاقة.

– توفير مولدات احتياطية للمرافق الحيوية.

– تنسيق الجهود مع شركات الكهرباء المحلية.

– تهيئة البدائل الضرورية في حالة الطوارئ.

و. **وزارة التجارة:**

✓ **الدور والمسؤوليات:**

– ضمان توفير المواد الغذائية والسلع الأساسية.

– إدارة سلاسل التوريد والتوزيع خلال الأزمات.

✓ **المهام والواجبات:**

– مراقبة مخزونات الغذاء وتوزيعها.

– التنسيق مع الموردين المحليين والدوليين.

– تقديم الدعم اللوجستي لتوزيع المواد الأساسية.

ز. **وزارة النقل:**

✓ **الدور والمسؤوليات:**

– ضمان استمرارية خدمات النقل والمواصلات.

– إدارة عمليات النقل اللوجستي خلال الأزمات.

✓ **المهام والواجبات:**

– توفير وسائل النقل اللازمة للإخلاء والإغاثة.

– إصلاح وصيانة البنية التحتية للنقل.

– تنسيق الجهود مع شركات النقل.

ح. **وزارة الاتصالات:**

✓ **الدور والمسؤوليات:**

– ضمان استمرارية خدمات الاتصالات.

– توفير الدعم الفني للبنية التحتية الرقمية.

✓ **المهام والواجبات:**

– تطوير وصيانة شبكات الاتصال.

– توفير حلول الاتصالات الآمنة.

– تنسيق الجهود مع شركات الاتصالات.

ط. **وزارة المالية:**

- ترشيد الانفاق العام.
- زيادة الايرادات.
- سيولة مالية للطوارئ.
- بدائل للايرادات والنفقات.

- **الهيئات والمؤسسات الوطنية:**

أ. المركز الوطني للتخطيط المشترك + مركز إدارة الأزمات.

✓ **الدور والمسؤوليات:**

- تنسيق جهود الاستجابة للأزمات على المستوى الوطني.
- توفير الدعم الفني والإداري للوزارات والمحافظات.

✓ **المهام والواجبات:**

- إعداد وتحديث خطط الطوارئ الوطنية.
- تنظيم تدريبات وتمارين على الاستجابة للأزمات.
- تقديم تقارير دورية للجنة الطوارئ الحكومية.

ب. **دائرة الصحة العامة:**

✓ **الدور والمسؤوليات:**

- متابعة الوضع الصحي العام.
- تقديم التوجيهات الصحية للوزارات والمحافظات.

✓ **المهام والواجبات:**

- مراقبة انتشار الأوبئة والأمراض.
- توفير الإرشادات الصحية للمواطنين.
- تنسيق الجهود مع وزارة الصحة.

- **حكومات الأقاليم والمحافظات:**

أ. **رئيس الإقليم/المحافظ:**

✓ **الدور والمسؤوليات:**

– قيادة جهود الطوارئ على المستوى المحلي.

– التنسيق مع الحكومة المركزية والوزارات.

✓ **المهام والواجبات:**

– تطوير خطط طوارئ محلية.

– قيادة فرق الطوارئ المحلية.

– التواصل مع لجنة الطوارئ الحكومية لتنسيق الجهود.

ب. **مجلس الطوارئ المحلي:**

✓ **الدور والمسؤوليات:**

– دعم المحافظ في إدارة الأزمات.

– التنسيق مع الوحدات التنفيذية المحلية.

✓ **المهام والواجبات:**

– إعداد وتحديث خطط الطوارئ المحلية.

– تنظيم التدريبات المحلية.

– تقديم تقارير دورية للمحافظ.

- **الجهات القطاعية:**

أ. **المولدات الاهلية:**

✓ **الدور والمسؤوليات:**

– ضمان استمرارية خدمات الكهرباء.

– التنسيق مع وزارة الكهرباء والنفط.

✓ **المهام والواجبات:**

– إصلاح وصيانة الشبكات المحلية.

– توفير مولدات احتياطية.

– تقديم تقارير دورية لوزارة الكهرباء.

ب. **دائرة المياه المحلية:**

✓ **الدور والمسؤوليات:**

– ضمان توفير المياه النظيفة.

– التنسيق مع وزارة الموارد المائية.

✓ **المهام والواجبات:**

– مراقبة جودة المياه المحلية.

– إصلاح وصيانة البنية التحتية المائية.

– تقديم تقارير دورية لوزارة الموارد المائية ووزارة البلديات.

ج. **شركات النقل والمواصلات/ الحكومية والاهلية:**

✓ **الدور والمسؤوليات:**

– ضمان استمرارية خدمات النقل.

– التنسيق مع وزارة النقل.

✓ **المهام والواجبات:**

– توفير وسائل النقل للطوارئ.

– إصلاح وصيانة البنية التحتية للنقل.

– تقديم تقارير دورية لوزارة النقل.

د. **المستشفيات والمرافق الصحية المحلية:**

✓ **الدور والمسؤوليات:**

– توفير الرعاية الصحية خلال الأزمات.

– التنسيق مع وزارة الصحة ودائرة الصحة العامة.

✓ **المهام والواجبات:**

– تجهيز المستشفيات لمواجهة الطوارئ.

– تنسيق جهود الطوارئ الصحية.

– تقديم تقارير دورية لوزارة الصحة.

هـ. **كل الهيئات والجهات الاخرى مثل**؛ اللجنة العليا للتحول الرقمي، اللجنة العليا للامن السيبراني، اللجنة العليا للكوارث الاشعائية والبايولوجية..

- **التدابير في حالة الحرب النووية:**

إذا حدثت حرب نووية أو تعرض العراق لتأثيراتها، فإن الموضوع الحقيقي إلى إتخاذ إجراءات عاجلة وفعّالة لحماية المواطنين وإدارة التداعيات على مختلف الجوانب الحياتية، ومنها:

أ. **التحذير والإعلام العام:**

- **إطلاق التحذيرات الفورية:** استخدام أنظمة الإنذار المبكر لتنبيه المواطنين بفوران الهجوم النووي وتحديد المناطق المتضررة.
- **الإعلام العام:** توفير معلومات دقيقة ومحدثة للمواطنين حول الإجراءات الواجب اتخاذها للحفاظ على سلامتهم.

ب. **الحماية المدنية والإخلاء:**

- **الملاجئ النووية:** تحديد وتجهيز الملاجئ الآمنة لحماية المواطنين من الإشعاع النووي.
- **خطط الإخلاء:** تنظيم وتنفيذ عمليات إخلاء للمناطق المتضررة ونقل السكان إلى مناطق آمنة.

- **الرعاية الصحية والإغاثة:**

- **الاستعداد الطبي:** تجهيز المستشفيات والمرافق الصحية لاستقبال الضحايا وتقديم الرعاية الطبية اللازمة.
- **توزيع المساعدات:** تنسيق جهود توزيع المساعدات الطبية والإغاثية للمتضررين وتوفير الغذاء والمأكولات والمياه النظيفة.

- **الحفاظ على النظام العام والأمن:**

- **السيطرة على الفوضى:** تعزيز الإجراءات الأمنية للحفاظ على النظام العام ومنع النهب والفوضى.
- **التعاون مع القوات الدولية:** العمل مع المنظمات الدولية والدول الجارة لتبادل المعلومات والمساعدة في إدارة الأزمة.

- **التعامل مع التداعيات البيئية:**

- **المراقبة البيئية:** مراقبة الأماكن المتضررة من الإشعاع النووي وتقييم التأثيرات البيئية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

– **التنظيف والتخلص من النفايات النووية:** تنظيف المناطق الملوثة وإدارة بقايا النفايات النووية بطريقة آمنة ومستدامة.

- **الاستعداد للإعمار والتعافي:**

– **خطط الإعمار:** وضع خطط لإعادة بناء المناطق المتضررة وتأمين التمويل اللازم لذلك.

– **الدعم النفسي والاجتماعي:** تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين للتعافي من تأثيرات الحرب النووية.

تُصدّر بعض الدول نعم، هناك لوائح وإجراءات خاصة ومتكاملة تصدر في العديد من الدول، بما في ذلك الدول التي تواجه تهديدات بالحروب النووية أو الأزمات الكبرى. هذه اللوائح والإجراءات تشمل عادةً ما يأتي:

أ. **الخطط الوطنية للطوارئ:** تعتمد الدول على وجود خطط محدثة ومتكاملة للتعامل مع مختلف أنواع الأزمات، بما في ذلك الحروب النووية. هذه الخطط تشمل إعدادات الإخلاء، الملاجئ النووية، التعامل مع التلوث الإشعاعي، إدارة الموارد الطبية والغذائية، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية.

ب.**القوانين والتشريعات:** توجد قوانين تنظم استخدام الطاقة النووية والسلامة النووية وإدارة النفايات النووية، والتي تلعب دوراً حاسماً في حماية السكان والبيئة من التأثيرات الضارة للنشاطات النووية، سواء في السلامة العامة أو خلال حالات الطوارئ.

ج. **التدريب والممارسة:** يتم تنظيم تدريبات دورية وممارسات للتأكد من جاهزية الجهات المعنية للاستجابة السريعة في حالات الطوارئ، بما في ذلك الطوارئ النووية. هذه التدريبات تشمل جميع الجوانب اللازمة للتعامل مع مخاطر النووية.

د. **الهياكل التنظيمية الخاصة:** توجد هياكل تنظيمية متخصصة لإدارة الطوارئ النووية، مثل هيئات الطوارئ الوطنية التي تضم مختلف الوزارات والجهات المعنية، بالإضافة إلى الهيئات الرقابية والإشرافية المعنية بالسلامة النووية.

هـ. **التعاون الدولي:** تشمل اللوائح والاتفاقيات الدولية التي تنظم التعاون الدولي في حالات الطوارئ النووية، مثل اتفاقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) والاتفاقيات الإقليمية الأخرى.

لذلك في حالة حدوث حروب إقليمية واسعة أو حروب عالمية أو حروب نووية، فأنه يجب على الدول وضع إطار قانوني وتنظيمي متكامل للتعامل مع هذه الأزمات الطارئة، يشمل عدة جوانب رئيسية:

أ. **الخطط الوطنية للطوارئ:**

- **خطط الإخلاء والملاجئ**: تحديد المناطق الآمنة والملاجئ النووية وتجهيزها بالمعدات الضرورية للحماية من الإشعاع والأضرار الناتجة عن الحرب النووية.
- **خطط الإمداد والتوريد**: ضمان توفير الغذاء والماء والدواء والمواد الأساسية للسكان المتضررين، بالإضافة إلى تأمين الطاقة والكهرباء للمرافق الحيوية.

ب. **القوانين والتشريعات:**

- **قوانين الطوارئ والأمن الوطني**: إنشاء وتنفيذ قوانين تتيح للحكومة اتخاذ إجراءات استثنائية في حالات الطوارئ، مثل حظر التجول، وإعفاء الشركات من بعض القيود لضمان استمرارية الإنتاج الحيوي.
- **قوانين الحماية البيئية**: وضع قوانين لحماية البيئة من التلوث الناتج عن الحروب والكوارث، وإدارة النفايات الخطرة بشكل آمن وفعال.

ج. **التدريب والممارسة:**

- **التدريبات الدورية**: تنظيم تدريبات وممارسات للجهات المعنية لضمان استجابة سريعة وفعالة في حالات الطوارئ، بما في ذلك التدريب على التعامل مع النفايات النووية وإدارة المواقع الملوثة.
- **التعاون والتنسيق**: تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الحكومية، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص لتبادل المعلومات والموارد والخبرات في مجالات الطوارئ والإغاثة.

د. **الهياكل التنظيمية الخاصة/ الهيئات الوطنية للطوارئ**: إنشاء هياكل تنظيمية خاصة لإدارة الطوارئ النووية والكوارث، تضم ممثلين من مختلف الوزارات والهيئات ذات الصلة، بالإضافة إلى تعيين قيادات مختصة بالتعامل مع الطوارئ الكبرى.

هـ. **التعاون الدولي:**

- **الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية**: المشاركة في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية للسلامة النووية والحماية البيئية، مع تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات والمساعدة في حالات الطوارئ.

مصادر مهمة

1. "Ukraine vs Gaza" - International Institute for Strategic Studies (IISS) (https://www.iiss.org/online-analysis/survival-online/2024/02/ukraine-vs-gaza/)
2. "Can the Israel-Hamas & Russia-Ukraine Wars Lead to World War?" - Northeastern University News (https://news.northeastern.edu/2024/01/25/israel-hamas-russia-ukraine-world-war/)
3. "How Does the Israel-Hamas War Impact Russia and Ukraine?" - United States Institute of Peace (USIP) (https://www.usip.org/2024/01/how-israel-hamas-war-impacts-russia-ukraine)
4. "The Gaza War Has Convinced Russia It Was Right All Along" - The Moscow Times
5. (https://www.themoscowtimes.com/2024/01/16/gaza-war-russia-strategy)

الإدارة
من المركزية إلى التمكين

المحاضرة الرابعة والاربعون

الإدارة من المركزية إلى التمكين

"مركزيّة مطلقة.. تصدّعات مؤجل"

د.عقيل محمود الخزعلي

نتيجة التوسع الهائل في الوظائف والعمليات الادارية: (التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، التوظيف، التنسيق، التواصل، القرار، التمويل، الانتاج، التسويق، الريادة،...)، وعلى خلفية تطوّر علوم الإدارة وفنونها وأساليبها، فلقد بات من الواضح أهمية التحوّل في الفهم والاساليب التي تحكمّ منظومة العمل الاداري في مؤسسات الدولة، ولعل أهم الموضوعات التي يجب أن تُستوعب وتطبّق هيّ آليات التحوّل إلى التمكين الوظيفي الواسع والذي يحقق قفزات على مستوى الاداء والولاء الوظيفي والمخرجات والانتاجية.

اولاً: مفاهيم أساسية

أ. **اللامركزية الإدارية:** هي نظام يقوم على توزيع السلطة واتخاذ القرارات بشكل متوزع بدلاً من تركيزها في سلطة واحدة. يتم ذلك عن طريق إعطاء صلاحيات وسلطات إدارية للمستويات الفرعية داخل المنظمة أو النظام الإداري. على سبيل المثال، في نظام لامركزي، يمكن للإدارات المحلية أو الفروع الإدارية اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل محددة بدون الحاجة للموافقة الكاملة من السلطة المركزية.

ب. **التفويض الإداري:** يشير إلى عملية منح السلطة والمسؤولية للأفراد داخل المنظمة أو الهيكل الإداري لاتخاذ القرارات وتنفيذها. في هذا السياق، يتم تحديد السلطات والمسؤوليات بوضوح للأفراد المخولين بها، مما يسمح بالتحكم والمرونة في عمليات اتخاذ القرارات. مثلاً، مدير مبيعات قد يكون مخولاً بتحديد أسعار المنتجات في حدود محددة بدون الحاجة للرجوع إلى الإدارة العليا.

ج. **التمكين الإداري:** يعني منح القدرة والإمكانيات والموارد اللازمة للأفراد لاتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل فعال. يتضمن التمكين الإداري إزالة العوائق وتوفير الدعم والتدريب اللازم لتمكين الفرد من تحقيق

أهدافه وأهداف المنظمة. على سبيل المثال، توفير التدريب والموارد اللازمة لموظفي المبيعات لتمكينهم من تحسين أدائهم وتحقيق المبيعات المستهدفة.

د. العلاقة بين هذه المفاهيم:

- التفويض الإداري يمكن أن يكون جزءًا من نظام اللامركزية الإدارية، حيث يُمنح المزيد من السلطة والمسؤولية للمستويات الفرعية.
- التمكين الإداري يمكن أن يدعم عملية التفويض الإداري من خلال توفير الدعم والموارد اللازمة للأفراد لاتخاذ القرارات بشكل مستقل وفعال.

أيضًا، يمكن أن يكون هناك نظام لامركزي دون وجود تفويض إداري كافٍ، وبالعكس. لكن التمكين الإداري يعزز عملية التفويض الإداري ويسهم في تعزيز اللامركزية الإدارية من خلال تمكين الأفراد وتحفيزهم على اتخاذ المبادرة والمسؤولية.

ان تطبيق اللامركزية الإدارية والتفويض الإداري والتمكين الإداري في المؤسسات الحكومية العراقية له تأثير إيجابي كبير على كفاءة العمل وخدمة المواطنين، إذ يمكن تطبيقها من خلال عدّة خطوات منها:

أ. **تبني اللامركزية الإدارية:**

- تحديد وتوزيع السلطة والمسؤولية بشكل موزع داخل المؤسسة، مع إعطاء السلطات المحلية أو الفروع الإدارية قدرات تنفيذية أكبر.
- تطوير هياكل إدارية مرنة وقادرة على التكيف مع التحديات المتغيرة واحتياجات المواطنين.
- تعزيز ثقافة العمل التعاوني وتشجيع التواصل المباشر بين المستويات المختلفة داخل المؤسسة.

ب. **تطبيق التفويض الإداري:**

- تحديد سلطات ومسؤوليات كل مستوى من المستويات الإدارية بوضوح وشفافية.
- توفير التدريب والتوجيه للموظفين لتمكينهم من اتخاذ القرارات بشكل مستقل ومبتكر.
- إنشاء آليات لمراقبة وتقييم أداء القرارات المتخذة في إطار التفويض الإداري.

ج. **تعزيز التمكين الإداري:**

- توفير الموارد اللازمة والتدريب للموظفين لتمكينهم من أداء مهامهم بفعالية وكفاءة.
- تشجيع الابتكار والمبادرة من خلال إنشاء بيئة عمل تشجع على تبادل الأفكار وتطوير الحلول الجديدة.

- تعزيز ثقافة الاستشارة والمشاركة في اتخاذ القرارات لزيادة الشفافية والشمولية في عملية الإدارة.

- **مثال تطبيقي لترسيخ المفاهيم/ في وزارة الصحة العراقية:**

أ. **اللامركزية الإدارية:**

في وزارة الصحة، يمكن تطبيق اللامركزية الإدارية من خلال توزيع السلطة والمسؤولية على المستويات المحلية والإقليمية. على سبيل المثال، يمكن للمستشفيات في مختلف المحافظات العراقية أن تكون لها درجة كبيرة من الاستقلالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد البشرية والميزانية المحلية، وفقاً لاحتياجات المجتمعات المحلية.

ب. **التفويض الإداري:**

يمكن تطبيق التفويض الإداري عن طريق منح المديرين في المستشفيات السلطة اللازمة لاتخاذ القرارات التشغيلية اليومية، مثل تعيين الموظفين وتقديم الخدمات الطبية وإدارة المخزون. بموجب هذا النظام، يمكن للمديرين التفاعل بشكل أسرع مع التحديات المحلية وتلبية احتياجات المرضى بفعالية أكبر.

ج. **التمكين الإداري:**

يمكن تعزيز التمكين الإداري في وزارة الصحة عن طريق توفير التدريب المناسب والموارد اللازمة للموظفين في المستويات المحلية. على سبيل المثال، يمكن تنظيم دورات تدريبية متخصصة لموظفي المستشفيات حول إدارة الموارد البشرية وتحسين جودة الخدمات الصحية، وكذلك توفير ميزانيات محلية للمستشفيات لتلبية احتياجاتها الخاصة.

ثانياً: تمركز السلطة.. وبالٌ وعقدة

من الواضح ان عدم تطبيق مبادئ اللامركزية الإدارية والتفويض والتمكين إلى عدة اضرار وخسائر وتداعيات على مستوى الجهة أو الوزارة وعلى المستوى الوطني بشكل عام، ويمكن استكشاف ذلك من خلال الاتي:

أ. **تضييق الرقابة والتحكم:**

- يؤدي عدم تطبيق اللامركزية إلى تركيز السلطة والقرارات في يد القيادة العليا، مما يقلل من فرص التحكم والرقابة على العمليات والموارد.
- وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية، يعتبر تراكم السلطة في يد القيادة العليا داخل الحكومات سبباً رئيسياً لظاهرة الفساد وضياع الموارد.

ب. **تباطؤ العملية القرارية:**

- يؤدي التراكم الإداري والإجرائي بسبب غياب اللامركزية إلى تباطؤ العملية القرارية والتنفيذية.

- وفقًا لتقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، يمكن أن تكلف بطء العملية القرارية الاقتصاد حوالي 1-2% من الناتج المحلي الإجمالي (نموذجياً) في الدول النامية.

ج. **قلة التحفيز والإبداع:**

- يقلل عدم تفويض السلطة والمسؤولية من مستوى التحفيز والإبداع لدى الموظفين، حيث يشعرون بعدم الثقة في قدرتهم على التأثير والتغيير.
- وفقًا لدراسة نشرتها مجلة "Harvard Business Review"، تبين أن الإبداع والابتكار يتأثران سلبًا بالبيروقراطية والتراكم الإداري.

د. **تدهور الخدمات العامة:**

- تدهور جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، نتيجة للتأخير في اتخاذ القرارات وتباطؤ عمليات التنفيذ.
- وفقًا لتقرير منظمة الصحة العالمية، يمكن أن يؤدي تدهور الخدمات الصحية إلى زيادة حالات المرض والوفيات.

هـ. **فقدان الفرص الاقتصادية:**

- قد يؤدي تدهور البيئة الإدارية إلى فقدان الفرص الاقتصادية، حيث يمكن أن يكون التأخير في اتخاذ القرارات وتنفيذها عائقًا للاستثمار والنمو الاقتصادي.
- وفقًا لتقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي والتراكم البيروقراطي إلى فقدان فرص الاستثمار وتراجع النمو الاقتصادي.

ثالثاً: زراعة القناعة باللامركزية الادارية

يتطلب العمل على إقناع رئيس الجهة على تطبيق مبادئ (اللامركزية والتفويض والتمكين)، استراتيجية شاملة تشمل عدة جوانب:

أ. **توعية وتثقيف القيادة العليا:**

- عرض الفوائد المحتملة لتطبيق اللامركزية والتفويض والتمكين على الوزير أو رئيس الجهة، مثل زيادة كفاءة الإدارة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- توضيح كيف يمكن أن يساهم هذا النهج في تحسين صورة الجهة أو الوزارة أمام المواطنين والمجتمع الدولي.

ب. **عرض الأمثلة والنماذج الناجحة:**

- تقديم أمثلة على البلدان أو المؤسسات التي نجحت في تطبيق اللامركزية والتفويض والتمكين، مما أدى إلى تحسين الأداء وزيادة الكفاءة.
- تقديم دراسات حالة ناجحة داخل البلاد، إذا كانت متاحة، لإظهار الفوائد الفعلية لتطبيق هذه النهج.

ج. **التفاوض والضغط السياسي:**

- استخدام الضغط السياسي من قبل الأطراف المهتمة، مثل البرلمان أو المنظمات غير الحكومية، لدعم تطبيق اللامركزية والتفويض والتمكين.
- التفاوض بشكل مباشر مع الوزير أو رئيس الجهة، مع تقديم الحجج المقنعة والأمثلة الواقعية التي تبرز أهمية التغيير.

د. **إيجاد التشريعات والإطار القانوني المناسب:**

- وضع قوانين أو قرارات تنفيذية تلزم الوزير أو رئيس الجهة بتطبيق مبادئ اللامركزية والتفويض والتمكين في إدارة الجهة أو الوزارة.
- توفير الدعم اللازم لتطبيق هذه التشريعات، بما في ذلك التدريب والموارد المالية والفنية الضرورية.

هـ. **الضغط الشعبي والرأي العام:**

- استخدام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لزيادة الوعي حول أهمية تطبيق اللامركزية والتفويض والتمكين، والضغط على القيادة العليا لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
- تنظيم حملات توعية وندوات ومناقشات عامة لتبادل الآراء.

رابعاً: الشروط والمعايير

أ. اللامركزية الإدارية

- **الشروط والمعايير:**

1. **الإطار القانوني والتشريعي:**

- **توفير الأساس القانوني:** يجب أن تكون هناك قوانين وتشريعات واضحة تدعم وتحدد نطاق اللامركزية.
- **التوافق مع الدستور:** يجب أن تتوافق السياسات والإجراءات مع الدستور العراقي الذي يدعم توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والجهات المحلية.

2. **التنظيم الإداري:**

- **إعادة هيكلة الوزارة أو الجهة الحكومية:** إعادة تنظيم الهياكل الإدارية بحيث تتناسب مع نظام اللامركزية.
- **تحديد السلطات والمسؤوليات:** تحديد واضح للصلاحيات والمسؤوليات الممنوحة لكل مستوى إداري.

3. **القدرات والمهارات:**

- **تطوير القدرات الإدارية:** توفير التدريب اللازم للموظفين والإدارات المحلية على إدارة الموارد واتخاذ القرارات.
- **تعزيز المهارات القيادية:** إعداد برامج تدريبية لتعزيز المهارات القيادية والإدارية للمديرين في الوحدات المحلية.

4. **البنية التحتية:**

- **تطوير البنية التحتية التكنولوجية:** توفير الأنظمة التكنولوجية التي تدعم العمليات الإدارية اللامركزية.
- **تأمين الموارد المالية:** تخصيص الموارد المالية اللازمة لدعم الوحدات الإدارية المحلية.

5. **الرقابة والمتابعة:**

- **إنشاء آليات رقابة فعّالة:** وضع أنظمة رقابية لتقييم أداء الإدارات المحلية وضمان تحقيق الأهداف.
- **التقييم الدوري:** تنفيذ عمليات تقييم دوري لتحسين الأداء وتعديل السياسات حسب الحاجة.

ب. التفويض الإداري

- **الشروط والمعايير:**

1. **السياسات والإجراءات:**

- **إعداد سياسات واضحة للتفويض:** وضع سياسات وإجراءات تحدد المهام التي يمكن تفويضها وشروط التفويض.
- **التوثيق:** توثيق جميع عمليات التفويض بوضوح لضمان الشفافية والمساءلة.

2. **التدريب والتطوير:**

- **برامج تدريبية شاملة:** توفير برامج تدريبية للموظفين الذين سيُفوض لهم المهام، لضمان قدرتهم على أداء المهام بكفاءة.
- **الإرشادات والتوجيهات:** تقديم إرشادات وتوجيهات مستمرة لضمان تنفيذ المهام المفوضة بشكل صحيح.

3. **الدعم الفني والتقني:**

- **توفير الدعم اللازم:** تقديم الدعم الفني والتقني للموظفين المفوضين لضمان تنفيذ المهام بكفاءة.
- **تسهيل الوصول إلى الموارد:** ضمان توافر الموارد اللازمة لتنفيذ المهام المفوضة.

4. **الرقابة والمساءلة:**

- **آليات رقابية فعّالة:** إنشاء آليات لمراقبة وتقييم أداء الموظفين المفوضين لضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات.
- **التغذية الراجعة:** تقديم تغذية راجعة دورية للموظفين المفوضين لتحسين الأداء.

ج. **التمكين الإداري**

- **الشروط والمعايير:**

1. **بيئة تنظيمية داعمة:**

- **تشجيع ثقافة التمكين:** بناء ثقافة تنظيمية تشجع على المبادرة والابتكار وتحمل المسؤولية.
- **التحفيز:** وضع برامج تحفيزية لتعزيز روح المبادرة والمسؤولية لدى الموظفين.

2. **توفير الموارد والتدريب:**

- **تدريب مستمر:** توفير برامج تدريبية مستمرة لتطوير مهارات الموظفين في مختلف المجالات.
- **دعم الموارد:** تخصيص الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لتمكين الموظفين من أداء مهامهم بكفاءة.

3. **تعزيز المشاركة والشفافية:**

- **إشراك الموظفين في صنع القرار:** إشراك الموظفين في عملية اتخاذ القرارات وتقديم آرائهم ومقترحاتهم.
- **تعزيز الشفافية:** ضمان الشفافية في العمليات الإدارية والمساءلة على جميع المستويات.

4. **آليات المتابعة والتقييم:**

- **نظام تقييم الأداء:** إنشاء نظام تقييم أداء يعتمد على مؤشرات واضحة وشفافة لقياس مدى نجاح التمكين الإداري.
- **خطط التحسين المستمر:** استخدام نتائج التقييم لوضع خطط لتحسين الأداء وتعزيز القدرات الإدارية للموظفين.

- **تطبيق هذه الشروط في وزارة الصحة العراقية كنموذج:**

أ. **اللامركزية الإدارية:**

- **الإطار القانوني:** اعتماد قوانين وتشريعات تدعم اللامركزية في وزارة الصحة، مثل منح الصلاحيات للمستشفيات المحلية.
- **إعادة الهيكلة:** تقسيم الوزارة إلى وحدات إدارية مستقلة على مستوى المحافظات.
- **تطوير القدرات:** تنظيم دورات تدريبية للمديرين في المستشفيات الإقليمية على إدارة الموارد.
- **البنية التحتية:** تجهيز المستشفيات المحلية بالأنظمة التكنولوجية الحديثة.
- **الرقابة:** وضع آليات لتقييم أداء المستشفيات بشكل دوري.

ب. **التفويض الإداري:**

- **السياسات:** وضع سياسات تفويض واضحة للمهام اليومية للمستشفيات.
- **التدريب:** تنظيم برامج تدريبية لمديري المستشفيات على المهام المفوضة.
- **الدعم الفني:** توفير الدعم الفني للمستشفيات لضمان تنفيذ المهام بكفاءة.
- **الرقابة:** مراقبة أداء المديرين وتقديم التغذية الراجعة بانتظام.

ج. **التمكين الإداري:**

- **البيئة التنظيمية:** بناء ثقافة تشجع على الابتكار في المستشفيات.
- **الموارد:** تخصيص ميزانيات محلية لدعم المبادرات الصحية.
- **المشاركة:** إشراك الموظفين في صنع القرار وتقديم آرائهم.
- **التقييم:** وضع نظام تقييم أداء لتحسين الخدمات الصحية.

خامساً: الأسس القانونية الوطنية

من النقاط الايجابية في العراق، وجود أسس دستورية وقانونية تنظم مبادئ اللامركزية الإدارية والتفويض الإداري والتمكين الإداري. هذه المبادئ مدعومة من قبل عدة نصوص دستورية وقانونية تهدف إلى تعزيز توزيع السلطة وتحسين كفاءة الإدارة العامة أهمها:

أ. **الأساس الدستوري:**

الدستور العراقي لعام 2005:

- **المادة 105:** تنص على تشكيل هيئة عامة لضمان توزيع العائدات المالية بشكل عادل، مما يدعم فكرة توزيع السلطات على المستويات المحلية.
- **المادة 114:** تتعلق بالاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية والسلطات الإقليمية، مما يعزز فكرة توزيع السلطة والتعاون بين المستويات الحكومية المختلفة.
- **المادة 115:** تنص على أن كل ما لم يُنص عليه ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من اختصاص السلطات الإقليمية أو المحلية، مما يشير إلى توزيع السلطة بشكل لامركزي.

ب. **الأساس القانوني:**

- **قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم (قانون رقم 21 لسنة 2008 المعدل):**

- **المادة 2:** تنص على أن المحافظات غير المنتظمة في إقليم تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لسلطة الرقابة فقط.
- **المادة 7:** تحدد سلطات مجلس المحافظة وصلاحياته في مجالات التخطيط والتنمية والميزانية، مما يدعم اللامركزية الإدارية.
- **المادة 31:** تنص على إنشاء مجالس محلية في الأقضية والنواحي، ومنحها صلاحيات إدارية ومالية.

ج. **التفويض الإداري:**

- **قانون الخدمة المدنية (قانون رقم 24 لسنة 1960 المعدل):** يتضمن أحكاماً تتعلق بالصلاحيات والمسؤوليات الممنوحة للموظفين في الخدمة المدنية، بما في ذلك تفويض السلطات من المديرين إلى الموظفين الأدنى في الهيكل الإداري.

د. **التمكين الإداري:**

- **قانون إدارة البلديات (قانون رقم 165 لسنة 1964 المعدل)**: يتضمن نصوصاً تدعم تمكين البلديات من إدارة شؤونها بشكل مستقل ضمن الأطر القانونية المحددة، مما يعزز فكرة التمكين الإداري على المستوى المحلي.

هـ. **الإجراءات التنفيذية واللوجستية:**

- **تعليمات وزارة المالية:**

– تتضمن تعليمات تحدد كيفية إدارة وتوزيع الميزانيات بين الإدارات المحلية، مما يدعم التفويض والتمكين المالي.

– تتيح هذه التعليمات للأقاليم والمحافظات تخصيص موارد مالية مستقلة لدعم مشاريعها الخاصة.

و. **التنسيق والتعاون بين الجهات:**

- **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:** تتضمن نصوصاً تتعلق بتعزيز الشفافية والمساءلة على جميع المستويات الحكومية، مما يدعم التمكين الإداري من خلال توفير بيئة عمل نزيهة وشفافة.

سادساً: التنفيذ الفعّال

يتطلب تطبيق مبادئ اللامركزية الإدارية، التفويض، والتمكين في المؤسسات الحكومية العراقية، اتباع الخطوات الاتية لضمان التنفيذ الفعّال وتحقيق الأهداف المرجوة من اللامركزية والتمكين:

أ. **تطبيق اللامركزية الإدارية:**

الخطوة 1: وضع الأساس القانوني والتنظيمي

– **تحديد الإطار القانوني:** استناداً إلى الدستور والقوانين القائمة، يتم تحديد الأطر القانونية التي تدعم اللامركزية.

– **إصدار لوائح تنظيمية:** إصدار لوائح تنظيمية تفصيلية توضح كيفية توزيع السلطة والمسؤولية بين الإدارات المركزية والمحلية.

الخطوة 2: هيكلة الإدارة

– **إعادة تنظيم الهياكل الإدارية:** تقسيم الوزارة أو الجهة الحكومية إلى وحدات إدارية مستقلة تعمل تحت إشراف السلطة المركزية ولكن بقدر كبير من الاستقلالية.

– **تحديد صلاحيات الوحدات:** تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل وحدة إدارية محلية بوضوح.

الخطوة 3: بناء القدرات

- **تدريب الموظفين:** توفير برامج تدريبية لتطوير مهارات وقدرات الموظفين في الوحدات المحلية على إدارة الموارد واتخاذ القرارات.
- **تعزيز البنية التحتية:** توفير البنية التحتية والتكنولوجية اللازمة لدعم العمليات الإدارية في الوحدات المحلية.

الخطوة 4: آليات المتابعة والتقييم

- **إنشاء نظام رقابة وتقييم:** وضع آليات لمراقبة وتقييم أداء الوحدات المحلية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.
- **التغذية الراجعة والتحسين المستمر:** استخدام نتائج التقييمات لتحسين العمليات والسياسات بشكل مستمر.

ب. تطبيق التفويض الإداري

الخطوة 1: تحديد المهام والصلاحيات

- **تحديد المهام المناسبة للتفويض:** تحليل المهام الإدارية وتحديد تلك التي يمكن تفويضها إلى المستويات الأدنى من الإدارة.
- **وضع سياسات التفويض:** إصدار سياسات توضح بشكل مفصل المهام التي سيتم تفويضها، والشروط والضوابط المتعلقة بذلك.

الخطوة 2: تدريب وتأهيل الموظفين

- **برامج تدريبية:** إعداد برامج تدريبية لتأهيل الموظفين الذين سيُفوض لهم المهام الجديدة.
- **تقديم الإرشادات:** توفير إرشادات وتوجيهات مستمرة لضمان تنفيذ المهام المفوضة بكفاءة.

الخطوة 3: تنفيذ التفويض

- **بدء عملية التفويض:** تنفيذ خطة التفويض بإعطاء الموظفين الصلاحيات اللازمة لأداء المهام المفوضة.
- **دعم الموظفين:** تقديم الدعم المستمر للموظفين المفوضين لضمان تجاوز التحديات وتحقيق الأداء الأمثل.

الخطوة 4: المتابعة والتقييم

- **مراقبة الأداء:** وضع آليات لمراقبة أداء الموظفين المفوضين وتقييم مدى كفاءتهم في أداء المهام.

- **التغذية الراجعة**: تقديم تغذية راجعة دورية للموظفين وتحديد مجالات التحسين.

ج. تعزيز التمكين الإداري

الخطوة 1: خلق بيئة داعمة

- **ثقافة التمكين**: تشجيع ثقافة تنظيمية تدعم التمكين وتشجع على المبادرة والابتكار.
- **تحفيز الموظفين**: وضع برامج تحفيزية لتشجيع الموظفين على أخذ المبادرات وتحمل المسؤولية.

الخطوة 2: توفير الموارد والتدريب

- **توفير الموارد اللازمة**: ضمان توافر الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية اللازمة لتمكين الموظفين من أداء مهامهم بكفاءة.
- **برامج تدريبية مستمرة**: تقديم برامج تدريبية مستمرة لتعزيز مهارات الموظفين في مجالات الإدارة والقيادة.

الخطوة 3: تعزيز المشاركة والشفافية

- **إشراك الموظفين في صنع القرار**: إشراك الموظفين في عملية صنع القرار وتقديم آرائهم ومقترحاتهم.
- **تعزيز الشفافية**: ضمان الشفافية في العمليات الإدارية والمساءلة على جميع المستويات.

الخطوة 4: تقييم وتحسين الأداء

- **نظام تقييم الأداء**: إنشاء نظام تقييم أداء يعتمد على مؤشرات واضحة وشفافة لقياس مدى نجاح التمكين الإداري.
- **خطط التحسين المستمر**: استخدام نتائج التقييم لوضع خطط لتحسين الأداء وتعزيز القدرات الإدارية للموظفين.

- **تطبيق النموذج في وزارة الصحة العراقية كنموذج:**

أ. **تطبيق اللامركزية في وزارة الصحة:**

- **إعادة هيكلة الوزارة**: تقسيم وزارة الصحة إلى وحدات إدارية إقليمية تتمتع باستقلالية إدارية ومالية.
- **تفويض السلطات للمستشفيات الإقليمية**: منح المستشفيات والمراكز الصحية في المحافظات صلاحيات إدارة الموارد البشرية والمالية محلياً.

ب. **تطبيق التفويض الإداري في وزارة الصحة:**

- **تفويض المهام الإدارية:** منح مديري المستشفيات الإقليمية صلاحيات في تعيين الموظفين وإدارة الميزانيات التشغيلية.
- **تدريب وتأهيل الموظفين:** إعداد برامج تدريبية لمديري المستشفيات لتطوير مهاراتهم في الإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية.

ج. **تعزيز التمكين الإداري في وزارة الصحة:**

- **تشجيع الابتكار:** إنشاء بيئة عمل تشجع على الابتكار والمبادرة، من خلال منح جوائز للأفكار والمشاريع الصحية المبتكرة.
- **إشراك العاملين في صنع القرار:** تشكيل لجان استشارية تضم موظفين من مختلف المستويات الإدارية للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات.

بتطبيق هذه الخطوات، يمكن لوزارة الصحة العراقية أن تحقق تحولاً كبيراً نحو إدارة أكثر فعالية وكفاءة، مما يسهم في تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

سابعاً: الجهات المعنيّة

هناك عدة جهات مسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مبادئ اللامركزية الإدارية والتفويض والتمكين الإداري، هذه الجهات تشمل المستوى الحكومي والوزاري، بالإضافة إلى الهيئات الرقابية والتنظيمية، وأهمها:

أ. **الجهات الحكومية الاتحادية:**

- **مجلس الوزراء:**
  - **وضع السياسات العامة:** مجلس الوزراء هو الجهة العليا التي تضع السياسات العامة للدولة، بما في ذلك السياسات المتعلقة باللامركزية والتفويض والتمكين.
  - **إصدار القرارات التنفيذية:** يتخذ مجلس الوزراء القرارات التنفيذية اللازمة لتنفيذ السياسات والتوجيهات.
- **وزارة التخطيط:**
  - **التخطيط الاستراتيجي:** وضع خطط التنمية الوطنية التي تأخذ في الاعتبار تعزيز اللامركزية والتفويض.
  - **التنسيق بين الوزارات:** تنسيق الجهود بين مختلف الوزارات لضمان تنفيذ السياسات اللامركزية بشكل متكامل.

- **وزارة المالية:**

– **تخصيص الميزانيات:** مسؤولية تخصيص الميزانيات للأقاليم والمحافظات وفقاً لمبادئ اللامركزية المالية.

– **الرقابة المالية:** مراقبة كيفية استخدام الأموال المخصصة وضمان الشفافية والمساءلة.

ب. **الجهات المحلية:**

- **المحافظات والمجالس المحلية:**

– **تنفيذ السياسات المحلية:** تنفيذ السياسات والبرامج التنموية على المستوى المحلي.

– **إدارة الموارد المحلية:** إدارة الموارد المحلية بكفاءة وتحديد الأولويات التنموية.

– **الرقابة المحلية:** مراقبة أداء المؤسسات المحلية وضمان تحقيق الأهداف التنموية.

- **البلديات:**

– **تقديم الخدمات المحلية:** مسؤولية تقديم الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والنقل.

– **إدارة المشاريع المحلية:** تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية المحلية.

ج. **الجهات الرقابية والتنظيمية:**

- **هيئة النزاهة:**

– **مكافحة الفساد:** مراقبة ومنع الفساد في الأجهزة الحكومية على جميع المستويات.

– **تحقيق الشفافية:** تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع العمليات الحكومية.

- **ديوان الرقابة المالية الاتحادي:**

– **الرقابة المالية والإدارية:** فحص وتدقيق الحسابات المالية والإدارية لجميع مؤسسات الدولة لضمان الكفاءة والشفافية.

– **تقديم التقارير:** تقديم تقارير دورية للبرلمان والحكومة حول أداء المؤسسات.

د. **الجهات التشريعية:**

- **مجلس النواب العراقي:**

– **التشريع:** سن القوانين التي تدعم وتؤطر مبادئ اللامركزية والتفويض والتمكين.

– **المراقبة:** مراقبة تنفيذ السياسات والقوانين وضمان التزام الحكومة بتنفيذها.

– **المسائلة**: مساءلة المسؤولين الحكوميين وضمان الشفافية في إدارة الشؤون العامة.

هـ. **الوزارات القطاعية**:

- **وزارة الصحة (كمثال)**:

– **تطبيق السياسات الصحية**: تنفيذ السياسات الصحية الوطنية والمحلية وفقاً لمبادئ اللامركزية.

– **تفويض الصلاحيات**: تفويض الصلاحيات للإدارات الصحية المحلية والمستشفيات.

– **تمكين الكوادر الصحية**: تدريب وتأهيل الكوادر الصحية المحلية لتمكينها من تقديم خدمات عالية الجودة.

و. **الجهات الاستشارية والداعمة**:

- **منظمات المجتمع المدني**:

– **التوعية والتثقيف**: رفع الوعي بين المواطنين حول أهمية اللامركزية والتفويض والتمكين.

– **مراقبة الأداء الحكومي**: المشاركة في مراقبة أداء الحكومة وتقديم توصيات لتحسينه.

- **الجهات الدولية**:

– **الدعم الفني والمالي**: تقديم الدعم الفني والمالي للمشاريع التنموية التي تعزز اللامركزية.

– **تبادل الخبرات**: توفير منصات لتبادل الخبرات بين العراق والدول الأخرى.

تنفيذ النموذج في وزارة الصحة العراقية:

1. **مجلس الوزراء**:

– إصدار قرارات تتعلق بتطبيق اللامركزية في قطاع الصحة.

– تحديد سياسات عامة لتفويض الصلاحيات والتمكين الإداري في وزارة الصحة.

2. **وزارة التخطيط**:

– تضمين مبادئ اللامركزية الصحية في خطط التنمية الوطنية.

– التنسيق مع وزارة الصحة لتحديد الأهداف والمخرجات المتوقعة.

3. **وزارة المالية**:

– تخصيص ميزانيات مستقلة للمحافظات لدعم الخدمات الصحية المحلية.

– متابعة صرف الميزانيات وضمان استخدامها بكفاءة.

4. **وزارة الصحة:**

- إعادة هيكلة الوزارة لتوزيع الصلاحيات بين المركز والوحدات الصحية المحلية.
- تنظيم دورات تدريبية للكوادر الصحية المحلية.
- تفويض الصلاحيات الإدارية والمالية للمستشفيات المحلية.

5. **المحافظات والمجالس المحلية:**

- إدارة وتنفيذ البرامج الصحية على المستوى المحلي.
- مراقبة أداء المستشفيات والمراكز الصحية في المحافظة.

6. **هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية:**

- مراقبة استخدام الموارد المالية في قطاع الصحة لضمان الشفافية والمساءلة.
- تقديم تقارير دورية حول كفاءة وفعالية الاداء والصرف وجودة المخرجات والنتائج.

ثامناً: مقترح تشريع اللامركزية والتمكين

للأهمية البالغة المترتبة على اللامركزية والتمكين فمن الافضل صياغة تشريع وطني يستوفي موضوعاتهما ومتطلباتهما، ويحمل جنبة الوضوح والالتزام، وبالامكان الاسترشاد بمثال التشريع الاتي:

(التشريع الوطني لتعزيز اللامركزية الإدارية وتفويض السلطة وتمكين الموظفين في المؤسسات الحكومية)

الفصل الأول: التعريفات والأهداف

- **المادة 1:** يُقر هذا القانون بمفهوم اللامركزية الإدارية كنظام إداري يهدف إلى توزيع السلطة والمسؤولية بين المستويات الإدارية المختلفة داخل المؤسسات الحكومية.
- **المادة 2:** يهدف هذا القانون إلى تعزيز التفويض الإداري كآلية لتمكين الموظفين من اتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل مستقل وفعّال.
- **المادة 3:** يهدف هذا القانون إلى تعزيز التمكين الإداري من خلال توفير الموارد والدعم اللازم للموظفين لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية.

الفصل الثاني: آليات تطبيق اللامركزية الإدارية*

- **المادة 4:** يتعين على المؤسسات الحكومية تحديد وتوزيع السلطة والمسؤولية بين المستويات الإدارية بشكل شفاف وواضح.

- **المادة 5**: يجب على المؤسسات الحكومية تطوير هياكل إدارية مرنة وقادرة على التكيف مع التحديات المتغيرة واحتياجات المواطنين.
- **المادة 6**: يجب على المؤسسات الحكومية تشجيع ثقافة العمل التعاوني وتعزيز التواصل المباشر بين المستويات المختلفة داخل المؤسسة.

الفصل الثالث: تطبيق التفويض الإداري

- **المادة 7**: يتعين على المؤسسات الحكومية تحديد وتوضيح سلطات ومسؤوليات كل مستوى إداري بشكل دقيق وشفاف.
- **المادة 8**: يتوجب على المؤسسات الحكومية توفير التدريب والتوجيه للموظفين لتمكينهم من اتخاذ القرارات بشكل مستقل ومبتكر.
- **المادة 9**: يجب على المؤسسات الحكومية إنشاء آليات لمراقبة وتقييم أداء القرارات المتخذة في إطار التفويض الإداري.

الفصل الرابع: تعزيز التمكين الإداري

- **المادة 10**: يجب على المؤسسات الحكومية توفير الموارد اللازمة والتدريب للموظفين لتمكينهم من أداء مهامهم بفعالية وكفاءة.
- **المادة 11**: يتعين على المؤسسات الحكومية تشجيع الابتكار والمبادرة من خلال إنشاء بيئة عمل تشجع على تبادل الأفكار وتطوير الحلول الجديدة.
- **المادة 12**: يجب على المؤسسات الحكومية تعزيز ثقافة الاستشارة والمشاركة في اتخاذ القرارات لزيادة الشفافية والشمولية في عملية الإدارة.

الفصل الخامس: الإجراءات التنفيذية والمراقبة

- **المادة 13**: يتولى الجهاز التنفيذي للحكومة تحديد الإجراءات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون.
- **المادة 14**: يتم إنشاء هيئة مراقبة لمتابعة تنفيذ القانون وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الأداء الإداري في المؤسسات الحكومية.

الفصل السادس: العقوبات

- **المادة 15**: يعاقب بالغرامة أو العقوبة الإدارية كل من يخالف أحكام هذا القانون.

الفصل السابع: الفترة الانتقالية والتقييم

- **المادة 16**: تحدد هذه المادة فترة انتقالية تتيح للمؤسسات الحكومية العراقية الانتقال إلى نظام اللامركزية الإدارية وتطبيق التفويض الإداري والتمكين الإداري، مع تقديم الدعم اللازم لتحقيق هذا الانتقال.
- **المادة 17**: تتطلب هذه المادة إجراء تقييم دوري لتقييم تطبيق القانون ومدى تحقيقه لأهدافه، مع إجراء التعديلات اللازمة لتحسين الأداء الإداري في المؤسسات الحكومية.

الفصل الثامن: الإجراءات النهائية

- **المادة 18**: يُعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويُلغى أي قوانين أو أنظمة تتعارض مع أحكامه.

مصادر مهمة

- **كتب عربية:**

1. عبد الله محمد الرميثي، اللامركزية الإدارية وتطبيقاتها في الدول العربية، 2018، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

2. أحمد عبد الفتاح، التفويض الإداري: المبادئ والتطبيقات، 2016، دار النشر للجامعات، الإسكندرية، مصر.

3. جمال محمد العبد، التمكين الإداري: مفاهيمه وأبعاده، 2017، دار الكتاب الجامعي، بيروت، لبنان.

4. محمد زكي، إدارة البلديات: تجارب ونماذج عملية، 2019، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.

- **كتب أجنبية:**

1. Michael E. Milakovich and George J. Gordon, Public Administration: Balancing Power and Accountability, 2013, Cengage Learning, Boston, USA.

2. Dean Tjosvold and Mary M. Tjosvold, Teamwork for Customers: Building Organizations that Take Pride in Serving, 1991, Jossey-Bass Publishers, San Francisco, USA.

3. Dwight Waldo, The Administrative State: A Study of the Political Theory of American Public Administration, 2006 (Reprint edition), Transaction Publishers, New Brunswick, USA.

4. John P. Kotter, Leading Change, 1996, Harvard Business Review Press, Boston, USA.
5. Paul Hersey, Kenneth H. Blanchard, Dewey E. Johnson, Management of Organizational Behavior: Leading Human Resources, 2012 (10th Edition), Pearson, Upper Saddle River, NJ, USA.

محافظات المستقبل بين اللامركزية والتنمية المحلية

– محافظة كربلاء المقدسة أنموذجاً –

المحاضرة الخامسة والاربعون

محافظات المستقبل
بين اللامركزية والتنمية المحلية

– محافظة كربلاء المقدسة انموذجاً –

"لا تستهين بلبنة في الجدار لأنه قد يتداعى كله عندما تتفتت"

د.عقيل محمود الخزعلي

تحتل الأقاليم المحافظات العراقية في نظام مابعد (2003) مركزاً محورياً في معادلة الحكم وتسيير شؤون دفة العمل الحكومي بتفاصيله (التشريعية والتنفيذية والرقابية) المحلية، والتي تنعكس بالضرورة على مجمل وتفاصيل الحراك: (الاقتصادي والتنموي والاستثماري) على المستوى الوطني ككل، ولذلك تستدعي هذه الحقائق إهتماماً خاصاً ورئيسياً لتركيز وجهة الرؤى والجهود تجاه تمكين هذه المحافظات للاشتراك في قيادة التنمية الشاملة – بصورة عامة – والمستدامة في البلد كونها تمثلّ ركناً في معادلة الديموقراطية ونظام الحكم من خلال الهيئات المحلية المنتجة والتي يجب أن تعكس أهتمامات جمهورها في الشؤون المحلية وفقاً للدستور النافذ، من هنا تأتي هذه الاطروحة لصياغة رؤية حول آليات ومضامين دفع المحافظات للانطلاق في معطيات الحاضر لصناعة مستقبل اكثر ازدهاراً ورفاهاً واستقراراً حيث تم اختيار محافظة كربلاء المقدسة كانموذج لهذه الاطروحة لأسباب عديدة، ويبقى الامر مُتاحاً لجميع المحافظات للاسترشاد بهذه الاطروحة والاستئناس بها في صياغة رؤية وخطة نهوض محلية شاملة.

اولاً: هندسة اللامركزية المحلية

الهندسة اللامركزية للمحافظات والحكومات المحلية هي نهج في تصميم وتنظيم الهياكل الحكومية يهدف إلى تحقيق الفاعلية والفعالية في إدارة الشؤون المحلية من خلال منح صلاحيات أكبر للمستويات الإقليمية والمحلية من الحكومة الاتحادية، **تتضمن مبادئ الهندسة اللامركزية عدة جوانب، منها:**

أ. **التفويض القريب للقرارات:** توفير صلاحيات وصلاحيات تنفيذية للمحافظات والحكومات المحلية لاتخاذ القرارات التي تخص شؤونها المحلية.

ب. **الشفافية والمشاركة:** تشجيع المشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرار وضمان شفافية العملية الحكومية.

ج. **التخصيص المحلي للموارد:** توزيع الموارد المالية والبشرية بطريقة تسمح بتحقيق الأولويات والاحتياجات المحلية.

د. **التعاون الإقليمي:** تشجيع التعاون والتنسيق بين المحافظات والحكومات المحلية لتحقيق الأهداف المشتركة.

وبشكل عام، تهدف الهندسة اللامركزية إلى تعزيز الديمقراطية المحلية وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات بشكل فعال وفعال في المستويات الإقليمية والمحلية، وتحقيق تطوير مستدام وشامل في تلك المناطق.

تعتبر الهندسة اللامركزية نهجًا شاملاً يتضمن تغييرًا في الطريقة التي يتم بها تنظيم الحكومات والمؤسسات الحكومية على المستوى المحلي والإقليمي، من خلال:

أ. **التفويض السلطة المحلية:** تشجيع تخويل السلطات المحلية بصلاحيات واسعة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون المحلية، مثل التخطيط العمراني، وإدارة الموارد المحلية، وتنظيم الخدمات العامة.

ب. **التشجيع على التشاركية والشفافية:** تشجيع الشفافية في عمليات اتخاذ القرارات المحلية، وتشجيع المشاركة المجتمعية في هذه العمليات من خلال استخدام الاستشارات العامة واللجان الاستشارية المحلية.

ج. **التنسيق الإقليمي:** تعزيز التعاون والتنسيق بين المحافظات المختلفة لتبادل الخبرات والموارد وتطوير الخطط الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة.

د. **التخصيص المحلي للموارد:** ضمان توزيع الموارد المالية والبشرية بشكل عادل وفقًا للاحتياجات المحلية والأولويات، مما يساعد في تعزيز الخدمات المحلية وتحسين جودة الحياة.

هـ. **تعزيز الديمقراطية المحلية:** تشجيع الاستقلالية والمسؤولية المحلية في اتخاذ القرارات، وتعزيز مشاركة المواطنين في عمليات الحكم المحلية من خلال الانتخابات المحلية والمشاركة في الحياة السياسية والمجتمعية.

وبالمحصلة تهدف الهندسة اللامركزية إلى تحقيق تنمية مستدامة وتقدم اجتماعي واقتصادي في المستوى المحلي والإقليمي من خلال تعزيز الحكم المحلي وتفعيل دور المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرارات.

يتطلب تطبيق الهندسة اللامركزية منهجية وخطوات محددة لضمان تنفيذها بشكل فعال، وكالاتي:

أ. **تحليل الوضع الحالي:**

– تقييم البنية التنظيمية الحالية للحكومة المحلية ومدى ملاءمتها لتطبيق الهندسة اللامركزية.

– تحديد المشكلات والتحديات التي تواجه الحكومة المحلية في تقديم الخدمات واتخاذ القرارات.

ب. **وضع الرؤية والأهداف:** تحديد الرؤية المستقبلية للحكومة المحلية والأهداف الاستراتيجية التي ترغب في تحقيقها من خلال تطبيق الهندسة اللامركزية.

ج. **تشكيل فريق العمل:** تعيين فريق عمل متخصص يتولى مهمة تطبيق الهندسة اللامركزية، وتحديد الأدوار والمسؤوليات لكل فرد في الفريق.

د. **تطوير الخطة الاستراتيجية:** وضع خطة استراتيجية مفصلة تحدد الخطوات اللازمة لتطبيق الهندسة اللامركزية، بما في ذلك الإجراءات والمواعيد الزمنية والموارد المطلوبة.

هـ. **إعداد البنية التنظيمية:** تحديد الهياكل التنظيمية الجديدة التي تدعم الهندسة اللامركزية وتوزيع السلطات والمسؤوليات بشكل فعال.

و. **تطبيق التغييرات:** تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتطبيق التغييرات المطلوبة في البنية التنظيمية والسياسات والإجراءات.

ز. **التوعية والتدريب:** توعية وتدريب الموظفين وأعضاء المجتمع المحلي على مبادئ وأساليب الهندسة اللامركزية وأهميتها.

ح. **المتابعة والتقييم:** متابعة تقدم التطبيق وتقييم النتائج بانتظام لضمان تحقيق الأهداف المحددة واتخاذ التدابير التصحيحية عند الضرورة.

ط. **التحسين المستمر:** تحليل النتائج وتحديث الخطط والسياسات بانتظام بناءً على التجارب والتغيرات في البيئة المحلية.

يجب أن تمارس الهندسة اللامركزية وفق منظور توزيع المهام والادوار والمسؤوليات بين جميع الجهات المعنية والمختصة وفقاً للمقاربة الآتية:

دور الحكومة الاتحادية:

أ. **وضع السياسات والتشريعات:** تقديم الإطار القانوني والسياسي اللازم لتمكين تطبيق الهندسة اللامركزية على المستوى المحلي، بما في ذلك وضع القوانين والتشريعات ذات الصلة.

ب. **تقديم الدعم المالي والتقني:** توفير التمويل والموارد اللازمة لتطبيق الهندسة اللامركزية، بما في ذلك توفير الدعم المالي والتقني لتطوير البنية التحتية وتنفيذ المشاريع.

ج. **الرقابة والمراقبة:** مراقبة تطبيق الهندسة اللامركزية وضمان تنفيذها بشكل صحيح، بالإضافة إلى تقديم الإرشادات والمساعدة الفنية عند الحاجة.

د. **تعزيز التعاون الإقليمي:** تشجيع التعاون والتنسيق بين المحافظات المختلفة لتبادل الخبرات والموارد وتحقيق الأهداف المشتركة.

دور الحكومة المحلية:

أ. **تطبيق السياسات والبرامج:** تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية التي تهدف إلى تعزيز الهندسة اللامركزية على المستوى المحلي.

ب. **إدارة الشؤون المحلية:** تنظيم الشؤون المحلية بشكل فعال، بما في ذلك تقديم الخدمات العامة وإدارة الموارد المحلية وتنظيم البنية التحتية.

ج. **المشاركة المجتمعية:** تشجيع وتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرارات المحلية وتنفيذ البرامج والمشاريع.

د. **توجيه السياسات المحلية:** تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج المحلية التي تلبي احتياجات وأولويات المجتمع المحلي، بناءً على الإطار الوطني والتوجيهات الاتحادية.

هـ. **تقديم التقارير والتقييم:** تقديم التقارير الدورية إلى الحكومة الاتحادية حول تطبيق الهندسة اللامركزية وتقييم نتائجها وتحديد النقاط القوة والضعف.

بالتعاون بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، يمكن تحقيق الهندسة اللامركزية بنجاح وتحقيق الأهداف المحددة لتطوير الخدمات المحلية وتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة.

ثانياً: استراتيجية التنمية المحلية.. ماهي خريطتها؟

إن تطوير استراتيجية تنموية شاملة ومستدامة لمحافظة كربلاء يتطلب عملية شاملة ومتكاملة تشمل الخطوات التالية:

أ. **تحليل الوضع الحالي:** دراسة مفصلة للوضع الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، والثقافي في كربلاء لفهم التحديات والفرص المتاحة.

ب. **وضع الأهداف:** تحديد الأهداف الرئيسية التي يجب تحقيقها خلال فترة الاستراتيجية، مع التركيز على التنمية المستدامة وتعزيز جودة الحياة للسكان.

ج. **المشاركة المجتمعية:** إشراك جميع الأطراف المعنية مثل الحكومة المحلية، المجتمع المدني، القطاع الخاص، والسكان المحليين في عملية صياغة الاستراتيجية.

د. **تحديد القطاعات الرئيسية:** تحديد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية الكبيرة لتنمية المحافظة، مثل السياحة، التعليم، البنية التحتية، والزراعة.

هـ. **وضع السياسات والبرامج:** وضع سياسات وبرامج تنموية محددة تستهدف تعزيز القطاعات الرئيسية وتحسين البنية التحتية وتعزيز فرص العمل وتعزيز الخدمات الاجتماعية.

و. **تنفيذ الاستراتيجية:** تنفيذ البرامج والمشاريع وفقًا للخطط المحددة، مع مراقبة وتقييم الأداء بانتظام لضمان تحقيق الأهداف المحددة.

ز. **الاستمرارية والتحسين المستمر:** العمل على تحسين الاستراتيجية بناءً على التقييم المستمر وملاحظة التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية.

من المهم أيضاً توفير الدعم: (المالي والفني والقانوني والاداري) اللازم لتنفيذ الاستراتيجية بنجاح، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج والمشاريع.

ثالثاً: الاستراتيجية.. الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية: تمكين محافظة كربلاء لتكون مركزًا متقدماً للتنمية المستدامة والتسامح والازدهار الاقتصادي، مع الحفاظ على تراثها الديني والثقافي.

الرسالة: نحن نسعى إلى بناء محافظة كربلاء كمركز متميز للتعليم والابتكار، ووجهة رائدة للسياحة الدينية، وبيئة مستدامة تعزز جودة الحياة للمجتمع المحلي وتلهم العالم.

القيم الجوهرية:

أ. **التسامح والتعايش:** نؤمن بقيم التسامح والتعايش السلمي بين الطوائف والثقافات المختلفة، ونعزز الحوار والتعاون المشترك.

ب. **التنمية المستدامة:** نلتزم بتعزيز التنمية المستدامة التي تحقق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وتضمن استدامة النمو على المدى الطويل.

ج. **الشفافية والمساءلة:** نؤمن بأهمية الشفافية والمساءلة في عملية اتخاذ القرار وتنفيذ البرامج، ونعمل على تعزيز النزاهة والمساءلة في جميع المستويات.

د. **الابتكار والإبداع:** نشجع على الابتكار والإبداع في جميع القطاعات لتحقيق التطور والتحسين المستمر في جودة الحياة وفرص العمل.

هـ. **العدالة الاجتماعية:** نعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص متساوية للجميع للوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص التعليم والعمل.

التوجه الاستراتيجي المناسب: يركز التوجّه الاستراتيجي على تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في محافظة كربلاء، مع التركيز على تعزيز الاقتصاد المحلي، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز السياحة الدينية، وتحسين جودة الحياة للمجتمع المحلي.

يتمثل التوجه الاستراتيجي في توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحددة، مع التركيز على الابتكار والاستدامة والشمولية.

البديل الاستراتيجي: يتناول البديل الاستراتيجي توجهات مختلفة قد تشمل تركيزًا مختلفًا أو تحقيق أهداف مختلفة. على سبيل المثال، بدلاً من التركيز بشكل أساسي على تنمية السياحة الدينية، يمكن أن يتم التوجه نحو تنمية الصناعات الأخرى مثل الصناعات الثقافية أو الصناعات الخضراء. كما يمكن أيضاً تبني نهج مختلف للتعاون مع القطاع الخاص أو تطوير استراتيجيات جديدة للتعليم والتدريب. يتم اختيار البديل الاستراتيجي بناءً على تحليل الوضع الحالي وتقدير الفرص والتحديات المحتملة.

رابعاً: القطاعات المستهدفة

يتطلب تحديد الاستراتيجية لمحافظة كربلاء ولسنة الهدف، (2035) رؤية طويلة الأمد وتحديد أهداف ملموسة وقابلة للقياس، وفي قطاعات عديدة، اهمها:

أ. **الاقتصاد:** تحويل كربلاء إلى مركز اقتصادي رئيسي في المنطقة، من خلال تعزيز الاستثمارات في الصناعات الواعدة مثل السياحة الدينية، التعليم العالي، والزراعة المستدامة. كما يجب دعم ريادة الأعمال وتعزيز بيئة الأعمال المحلية.

ب. **التعليم والتدريب:** تطوير برامج تعليمية وتدريبية عالية الجودة لتأهيل الشباب وتطوير مهاراتهم، وتعزيز التعليم العالي والبحث العلمي لتلبية احتياجات السوق المحلية والعالمية.

ج. **البنية التحتية:** تطوير البنية التحتية لتلبية احتياجات النمو المستدام، بما في ذلك تحسين الطرق والمواصلات، وتطوير الشبكات الكهربائية والمياه، وتعزيز الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

د. **السياحة الدينية:** استغلال الإرث الديني الغني لكربلاء لتطوير صناعة السياحة الدينية، من خلال تحسين البنية التحتية السياحية وتوفير خدمات الضيافة عالية الجودة.

هـ. **البيئة والاستدامة:** الحفاظ على البيئة وتعزيز الاستدامة من خلال تطبيق ممارسات بيئية واستدامة في جميع القطاعات، بما في ذلك الزراعة، وإدارة الموارد المائية، والطاقة.

و. **المجتمع والثقافة:** تعزيز الهوية الثقافية والاجتماعية لكربلاء، وتعزيز التفاعل الاجتماعي والتعاون المجتمعي من خلال دعم المبادرات الثقافية والاجتماعية.

ز. **المشاركة المجتمعية:** تشجيع المشاركة الفعّالة للمجتمع المحلي في عملية صناعة القرار وتنفيذ البرامج، وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد وتوزيع الفوائد.

خامساً: الاستراتيجية المحلية.. خطوات تفصيلية

أ. **تحليل الوضع الحالي:**

جمع البيانات والمعلومات حول الوضع الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، والثقافي في كربلاء.

تقديم تحليل شامل للتحديات والفرص المتاحة، مع تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف.

ب. **تحديد الرؤية والأهداف:**

عقد جلسات استشارية مع جميع الأطراف المعنية لتحديد الرؤية الطويلة الأمد لكربلاء.

تحديد الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة، مع تحديد مؤشرات الأداء الملموسة.

ج. **إشراك الأطراف المعنية:** عقد لقاءات وورش عمل مع الحكومة المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والسكان المحليين للتشاور حول أولويات التنمية والإجراءات المستقبلية.

د. **تحليل القطاعات الرئيسية:**

تقييم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتحديد القطاعات ذات الأهمية الكبيرة والفرص الواعدة للتنمية.

تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في كل قطاع، وتحديد التدابير اللازمة لتعزيز القدرات وحل المشاكل.

هـ. **وضع السياسات والبرامج:** وضع سياسات وبرامج تنموية محددة تستهدف تحقيق الأهداف المحددة، مع تحديد الإجراءات اللازمة والموارد المطلوبة.

و. **تنفيذ الاستراتيجية:**

تحديد البرامج والمشاريع الرئيسية وتخصيص الموارد لتنفيذها، مع تحديد المسؤوليات والجداول الزمنية.

إطلاق حملات توعية وتشجيع لتشجيع المشاركة والتعاون في تنفيذ الاستراتيجية.

ز. **مراقبة وتقييم الأداء:**

إنشاء آليات لمراقبة وتقييم تقدم تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك مراجعة المؤشرات وتقديم التقارير الدورية.

اتخاذ التدابير التصحيحية الضرورية لضمان تحقيق الأهداف المحددة.

ح. **التحسين المستمر:** استمرارية عملية التقييم والتحسين المستمر للسياسات والبرامج، مع التكيف مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية.

باتباع هذه الخطوات والتركيز على التعاون المجتمعي والاستدامة، يمكن تحقيق استراتيجية تنموية شاملة ومستدامة لمحافظة كربلاء بحلول عام 2035.

الأهداف الاستراتيجية المفصلة:

تطوير الاقتصاد:

زيادة نصيب كربلاء من الاستثمارات الوطنية والدولية بنسبة محددة.

زيادة معدلات النمو الاقتصادي بمعدل سنوي محدد.

توسيع قاعدة الصادرات غير النفطية وتنويعها.

تعزيز التعليم والتدريب:

زيادة نسبة الطلاب الملتحقين في التعليم العالي بنسبة محددة.

تحسين معدلات التخرج والتأهيل الوظيفي للخريجين.

تطوير برامج تدريبية لتطوير مهارات العمال وتعزيز التوظيف.

تحسين البنية التحتية:

تحسين حالة الطرق والمواصلات العامة بتحديد مشاريع البنية التحتية الرئيسية وتنفيذها.

تطوير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي لتحسين الخدمات المجتمعية.

تحسين التغطية والجودة في خدمات الكهرباء والاتصالات.

تعزيز السياحة الدينية:

زيادة عدد الزوار الدينيين إلى كربلاء بنسبة محددة.

تطوير المنتج السياحي لزيادة فترات الإقامة والإنفاق.

تحسين خدمات الضيافة والسلامة للزوار.

الحفاظ على البيئة والاستدامة:

تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة والتلوث بنسبة محددة.

تعزيز استخدام الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة.

الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المحلية.

الأهداف الوظيفية المفصلة:

تحسين فرص العمل وتنويعها في القطاعات الرئيسية.

زيادة معدلات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

تقديم الدعم والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تطوير برامج التأهيل المهني والمهاري للشباب والباحثين عن عمل.

الأهداف التشغيلية المفصلة:

تشكيل فرق عمل متخصصة لتنفيذ كل بند من بنود الاستراتيجية.

تخصيص الموارد المالية والبشرية بشكل فعّال لتنفيذ المشاريع والبرامج.

تحسين الأداء الإداري والمؤسسي للحكومة المحلية لضمان تنفيذ الاستراتيجية بكفاءة.

توفير نظام متكامل لمتابعة وتقييم تقدم تنفيذ الاستراتيجية واتخاذ التدابير التصحيحية عند الضرورة.

هذه الأهداف المفصلة ستساعد في توجيه الجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في محافظة كربلاء بحلول عام 2035.

مؤشرات قياس الاداء:

الأهداف الاستراتيجية:

أ. **تطوير الاقتصاد:**

نسبة النمو الاقتصادي السنوي.

حجم الاستثمارات الوطنية والدولية في المحافظة.

تغير في الناتج المحلي الإجمالي القطاعي.

ب. **تعزيز التعليم والتدريب:**

نسبة الطلاب الملتحقين في التعليم العالي.

معدلات التخرج والتأهيل الوظيفي.

تقييمات جودة التعليم والتدريب من قبل الطلاب وأرباب العمل.

ج. **تحسين البنية التحتية:**

تقييم جودة الطرق والمواصلات العامة.

نسبة التغطية والجودة في خدمات الكهرباء والاتصالات.

تقييم جودة البنية التحتية للمياه والصرف الصحي.

د. **تعزيز السياحة الدينية:**

عدد الزوار الدينيين إلى كربلاء.

تقييمات رضا الزوار عن خدمات الضيافة والسلامة.

إيرادات السياحة الدينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

هـ. **الحفاظ على البيئة والاستدامة:**

تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة والتلوث.

زيادة في استخدام الطاقة المتجددة.

تقييم حالة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المحلية.

الأهداف الوظيفية:

أ. **تحسين فرص العمل:**

معدل البطالة.

نسبة المشاركة في القوى العاملة.

عدد الفرص الوظيفية المتاحة.

ب. **تمكين المرأة:**

معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة.

نسبة النساء في مناصب القيادة والإدارة.

تقييمات النساء لفرص التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

الأهداف التشغيلية:

أ. **فعالية الإدارة:**

معدل الاستخدام الفعّال للموارد المالية والبشرية.

تقييمات الجودة والكفاءة في إدارة المشاريع والبرامج.

معدل استجابة الحكومة المحلية لاحتياجات ومتطلبات المجتمع.

ب. **المراقبة والتقييم:**

تقييم نسب الإنجاز للمشاريع والبرامج بالمقارنة مع الأهداف المحددة.

معدل تطبيق التوصيات المستخرجة من عمليات المراقبة والتقييم.

تقييم مدى تحقيق المؤشرات الأساسية للأداء في مختلف القطاعات.

سادساً: كربلاء.. عائد وطني مستدام وملهم

على المستوى الوطني، فأن وجود محافظة كربلاء كمدينة مقدسة للمسلمين، وخصوصاً الشيعة، يمثل زخماً ربحياً استثنائياً– راهناً ومستقبلاً – متعددة الجوانب، إذ يشمل:

أ. **تطوير السياحة الدينية:** يمكن تسويق محافظة كربلاء كوجهة سياحية دينية للمسلمين، وخاصة الشيعة، من جميع أنحاء العالم. يمكن تطوير برامج سياحية تعليمية وروحية تقدم للزوار لزيارة المراقد والمواقع الدينية المقدسة وفهم تاريخها وأهميتها، مما يسهم في تعزيز الهوية الثقافية والخصوصية الحضارية والتأثير العالمي.

ب. **تعزيز البنية التحتية السياحية:** يجب تحسين البنية التحتية السياحية في كربلاء، بما في ذلك الفنادق، والمطاعم، ووسائل النقل، والخدمات السياحية الأخرى لضمان تجربة مريحة وممتعة للزوار، تعكس التطّور والتقدم والوعي الوطني.

ج. **تنمية القطاع السياحي:** يمكن تطوير صناعة السياحة الدينية في كربلاء من خلال دعم وتطوير المهارات والوظائف في القطاع السياحي، وتوفير فرص العمل للسكان المحليين، وتحفيز الاستثمارات في هذا القطاع.

د. **تعزيز التفاهم الثقافي:** يمكن استخدام وجود كربلاء كمدينة مقدسة لتعزيز التفاهم والتعايش السلمي بين الطوائف المختلفة، وتعزيز الحوار الثقافي والديني بين المسلمين والمجتمع الدولي.

هـ. **التنمية الاقتصادية المحلية:** يمكن أن يسهم السياحة الدينية في كربلاء في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الإيرادات والتوظيف وتحفيز الاستثمارات في القطاعات ذات الصلة مثل الفنادق والمطاعم والتجارة، وبالتالي الاسهام في زيادة الناتج المحلي والقومي للبلاد.

سابعاً: عوامل نجاح الاستراتيجية المحلية

يستدعي تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة لمحافظة كربلاء وجود عوامل نجاح معينة وتلبية مجموعة من المتطلبات، اهمها:

المتطلبات:

أ. **التخطيط الشامل:** تحتاج الاستراتيجية إلى تخطيط متكامل يغطي جميع القطاعات الرئيسية ويحدد الأهداف والمبادرات الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة.

ب. **التمويل الكافي:** يجب توفير التمويل الكافي لتنفيذ المشاريع والبرامج المحددة في الاستراتيجية، سواء من مصادر حكومية أو خاصة أو دولية.

ج. **الشراكات الاستراتيجية:** يجب تعزيز التعاون والشراكات بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية لضمان نجاح الاستراتيجية.

د. **القدرات البشرية:** تحتاج الاستراتيجية إلى وجود قدرات بشرية مؤهلة ومدربة لتنفيذ المشاريع والبرامج وإدارة العمليات بكفاءة.

هـ. **الشفافية والمساءلة:** يجب أن تكون العمليات وإدارة الموارد شفافة ومساءلة لضمان استخدام الموارد بكفاءة وفعالية.

د. **التقييم والتعلم:** يجب ان يتم تقييم الاستراتيجية بشكل دوري واستمراري , واستخلاص الدروس المستفادة وتطبيقها في التحسين المستمر.

عوامل النجاح:

أ. **الريادة الحكومية:** تلعب الحكومة المحلية دوراً حاسماً في قيادة العملية وتحفيز الشراكات وتوجيه السياسات وتخصيص الموارد بطريقة فعالة.

ب. **الشمولية والمشاركة:** يجب أن تشمل الاستراتيجية جميع شرائح المجتمع وضمان مشاركتها الفعّالة في عملية صناعة القرار وتنفيذ البرامج.

ج. **الابتكار والتطوير:** يجب أن تكون الاستراتيجية مرنة وقابلة للتكيف مع التحديات الجديدة والفرص المستقبلية من خلال التطوير المستمر والابتكار في الحلول.

د. **التقييم والتعلم:** يجب أن يتم تقييم تنفيذ الاستراتيجية بشكل دوري واستمراري، واستخلاص الدروس المستفادة وتطبيقها في التحسين المستمر.

ثامناً: التحليل البيئي الشامل

للقيام بتحليل بيئي شامل وفعّال للاستراتيجية والوضع القائم في محافظة كربلاء، يمكن اتباع الخطوات التالية:

أ. **تجميع البيانات:** جمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمحافظة كربلاء من مصادر موثوقة مثل الجهات الحكومية والمنظمات الدولية والأبحاث الأكاديمية.

ب. **تحليل البيئة الخارجية:**

تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية الخارجية التي قد تؤثر على تنفيذ الاستراتيجية.

تقدير تأثيرات التطورات العالمية والإقليمية على محافظة كربلاء وفرصها وتهديدها.

ج. **تحليل البيئة الداخلية:**

تقييم قدرات وموارد محافظة كربلاء بما في ذلك الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية والبنية التحتية.

تحليل العوامل الداخلية التي قد تؤثر على القدرة على تحقيق الأهداف المحددة.

د. **تحليل SWOT:**

تحليل نقاط القوة (Strengths) ونقاط الضعف (Weaknesses) والفرص (Opportunities) والتهديدات (Threats) لمحافظة كربلاء والاستراتيجية المقترحة.

تحديد ما تمتلكه محافظة كربلاء من مزايا تنافسية وقدرات، وما يمكن أن يعيق تحقيق أهداف التنمية (الميزة التنافسية للمحافظة).

هـ. **تقييم الاتجاهات المستقبلية:**

تقييم الاتجاهات المتوقعة في السياسات والاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة والمجتمع والثقافة، وتأثيرها المحتمل على محافظة كربلاء.

تحديد الفرص الناشئة والتهديدات المحتملة التي قد تظهر في المستقبل.

و. **توجيه الاستراتيجية بناءً على التحليل:** استخدام النتائج المستندة إلى التحليل لتوجيه عملية التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأولويات وتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة.

تاسعاً: فريق الاستراتيجية

يتطلب تشكيل وتأليف فريق مختص لصياغة وكتابة استراتيجية التنمية المستدامة لمحافظة كربلاء اختيار أعضاء متميزين يتمتعون بالمهارات والخبرات المناسبة، ووفقاً لخطوات ممنهجة تشمل:

تحديد الاحتياجات: قبل تشكيل الفريق، يجب تحديد المجالات والمهارات التي يحتاجها الفريق لصياغة الاستراتيجية بنجاح، مثل التخطيط الاستراتيجي، والتحليل الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والبيئة، والسياحة، والتعليم، والبنية التحتية، وغيرها.

اختيار الأعضاء:

اختيار أعضاء الفريق بعناية مستنداً إلى الخبرة والمهارات في المجالات المحددة، بما في ذلك المحليين والدوليين الذين يتمتعون بفهم عميق للسياق المحلي والتحديات العالمية.

تضمين أعضاء من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني لضمان تمثيل شامل واستجابة شاملة لاحتياجات المجتمع.

تحديد الأدوار والمسؤوليات:

تحديد دور كل عضو في الفريق ومسؤولياته بشكل واضح، مثل رئيس الفريق، ومدير المشروع، والمحللين، والكتاب الفنيين، ومتخصصي البيانات، وغيرهم.

تحديد جدول زمني للمهام والتسليمات المتوقعة لكل عضو.

د. **توفير التدريب والدعم:**

توفير التدريب والدعم اللازم لأعضاء الفريق لتعزيز مهاراتهم وفهمهم للمفاهيم والأدوات المستخدمة في صياغة الاستراتيجية.

توفير الإمكانيات والموارد اللازمة للفريق لتنفيذ مهامه بنجاح.

هـ. **التواصل والتنسيق:**

إنشاء آليات فعّالة للتواصل والتنسيق بين أعضاء الفريق ومع الجهات الخارجية المعنية مثل الحكومة المحلية والمؤسسات الدولية والمجتمع المحلي.

تحديد جلسات اجتماعية منتظمة لمتابعة تقدم العمل ومناقشة التحديات واتخاذ القرارات اللازمة.

و. **التقييم والتحسين المستمر:**

تقييم أداء الفريق بانتظام وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير.

توفير آليات لاستقبال الملاحظات والاقتراحات من الأعضاء والشركاء لضمان استمرارية تطوير الفريق وتحسين أدائه.

عاشراً: ضمانات حسن التنفيذ

لضمان نجاح استراتيجية التنمية المستدامة لمحافظة كربلاء، يتوجب على القائمين على الاستراتيجية وتنفيذها تحضير مجموعة ضمانات للتطبيق الفعال وتشمل:

أ. **رؤية واضحة ومشتركة:** يجب أن تكون الرؤية المستقبلية لمحافظة كربلاء واضحة ومتفق عليها من قبل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ب. **التزام القيادة:** يجب أن يكون لدى القيادة المحلية والوطنية التزام صارم بتنفيذ الاستراتيجية وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها.

ج. **شراكات فعّالة:** يجب تعزيز الشراكات بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية لضمان التنسيق والتعاون في تنفيذ الاستراتيجية.

د. **المشاركة المجتمعية:** يجب تشجيع ودعم مشاركة المجتمع المحلي في عملية صياغة وتنفيذ الاستراتيجية لضمان تمثيل شامل ودعم مستمر.

هـ. **التخطيط الدقيق والمتابعة الفعّالة:** يجب وضع خطة عمل دقيقة مع تحديد الموارد والمهام والمواعيد النهائية، ويجب توفير آليات فعالة لمتابعة تقدم التنفيذ واتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك أي مشاكل.

و. **الشفافية والمساءلة:** يجب أن تكون العمليات وإدارة الموارد شفافة ومساءلة لضمان استخدام الموارد بكفاءة وفعالية، وتقديم التقارير المنتظمة للمجتمع حول تقدم الاستراتيجية.

ز. **التحفيز والتشجيع:** يجب تحفيز وتشجيع جميع الأطراف المعنية والفرق المختصة للتفاني والابتكار في تحقيق أهداف الاستراتيجية وتحقيق النجاح.

ح. **التقييم المستمر والتعلم:** يجب إجراء تقييم دوري لأداء الاستراتيجية واستخلاص الدروس المستفادة وتطبيقها في التحسين المستمر للعمليات والنتائج.

الحادي عشر: الجهات المسؤولة والمعنية

ان تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل من الجهات المختلفة يعتبر أمرًا حاسمًا لضمان تنفيذ الاستراتيجية بنجاح وتحقيق النتائج المرجوة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الاتي:

الحكومة الاتحادية:

أ. **توفير الدعم المالي والموارد:** تقديم التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الكبرى والبرامج الاستراتيجية في محافظة كربلاء.

ب. **وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية:** تطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة وتوجيهها لتحقيق الأهداف المحددة للمحافظة.

ج. **التنسيق الوطني:** توفير التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية الاتحادية لتسهيل تنفيذ الاستراتيجية وحل أي تحديات قد تواجهها.

الحكومة المحلية:

أ. **تنفيذ الاستراتيجية:** تنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع التي تم تحديدها في الاستراتيجية بالشراكة مع الجهات المعنية الأخرى.

ب. **الإشراف والمتابعة:** الإشراف على تنفيذ الأنشطة والمشاريع ومتابعة تحقيق الأهداف والتقارير الدورية لتقديم حالة التنفيذ.

ز. **تحديد الأولويات:** تحديد الأولويات وتوجيه الموارد بشكل فعال وفقًا للأولويات المحددة في الاستراتيجية.

الدوائر القطاعية المحلية ومنظمات المجتمع المدني:

أ. **المساهمة في تنفيذ البرامج والمشاريع:** المشاركة في تنفيذ المشاريع والبرامج ذات الصلة بقطاعاتها ومجال عملها.

ب. **توفير الخبرات والمعرفة:** تقديم الخبرات والمعرفة المتخصصة في مجالاتها لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق الأهداف.

الجامعات والكليات الحكومية والخاصة:

البحث والتطوير: تقديم الدعم الأكاديمي والتقني لتطوير الاستراتيجية ومراجعتها بما يضمن توافقها مع أحدث الأبحاث والتطورات.

التدريب والتأهيل: تقديم البرامج التدريبية والتأهيلية للكوادر البشرية في محافظة كربلاء لتعزيز قدراتهم ومهاراتهم في تنفيذ الاستراتيجية.

الثاني عشر: الاستراتيجية.. الثابت والمتغيّر

تستدعي صياغة استراتيجية التنمية المستدامة لمحافظة كربلاء، دراسة العديد من الثوابت والمتغيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لضمان نجاح الاستراتيجية وتحقيق الأهداف المحددة، وعلى سبيل المثال:

الثوابت:

أ. **التاريخ والتراث:** الاحتفاظ بالتاريخ والتراث الثقافي والديني لمحافظة كربلاء واستخدامها كمورد للتنمية والسياحة.

ب. **الموارد الطبيعية:** الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والغابات والحياة البرية لضمان استدامتها وتوفيرها للأجيال القادمة.

ج. **التنوع الثقافي والاجتماعي:** احترام التنوع الثقافي والاجتماعي لسكان محافظة كربلاء وتعزيز المشاركة الشاملة لجميع شرائح المجتمع في عملية التنمية.

4. **الديموغرافيا:** فهم التغيرات في التركيب السكاني واحتياجات السكان من الخدمات والبنية التحتية والفرص الاقتصادية.

5. **التحديات البيئية:** مواجهة التحديات البيئية مثل التلوث وتغير المناخ والحفاظ على البيئة الطبيعية والحيوية.

المتغيرات:

أ. **السياسية والأمنية:** التأثيرات المحتملة للتطورات السياسية والأمنية على استقرار وتطور محافظة كربلاء.

ب. **الاقتصادية:** تأثير التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية على فرص العمل والاستثمار والتنمية الاقتصادية.

ج. **التكنولوجيا والابتكار:** الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار في تعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة لسكان المحافظة.

د. **التغيرات الاجتماعية والثقافية:** فهم التحولات الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على احتياجات وتطلعات السكان وسلوكياتهم.

هـ. **التغيرات التكنولوجية:** مواكبة التطورات التكنولوجية وتكاملها في مختلف جوانب الحياة لتحقيق التنمية المستدامة.

و. **التغيرات السياسية والاقتصادية الدولية:** الاستجابة للتحولات السياسية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي وتأثيرها على محافظة كربلاء.

الثالث عشر: وعي المخاطر والتحديات

من المتوقع ان تواجه استراتيجية التنمية المستدامة لمحافظة كربلاء مجموعة من التهديدات والمخاطر والتحديات الداخلية والخارجية التي يجب مراعاتها ومعالجتها بعناية لضمان نجاح الاستراتيجية، منها:

التهديدات والمخاطر الداخلية:

أ. **ضعف البنية التحتية:** نقص التمويل والبنية التحتية القديمة وغير الكافية قد تعيق تنفيذ المشاريع والبرامج المحددة في الاستراتيجية.

ب. **التضخم والتدهور الاقتصادي:** التضخم والتدهور الاقتصادي قد يؤثران سلبًا على القدرة الشرائية للمواطنين وقدرتهم على الاستثمار في التنمية.

ج. **البطالة وقلة فرص العمل:** ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل قد يؤديان إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وقد يعيقان تحقيق أهداف الاستراتيجية.

د. **تدهور البيئة:** التلوث وتدهور البيئة قد يؤثر سلبًا على صحة السكان وجودة الحياة، مما يعيق التنمية المستدامة.

التهديدات والمخاطر الخارجية:

أ. **التغيرات السياسية والأمنية:** تأثير التغيرات السياسية والأمنية في المنطقة على استقرار وأمن محافظة كربلاء، مثل التوترات السياسية أو النزاعات المسلحة.

ب. **تقلبات الأسواق العالمية:** تقلبات الأسواق العالمية وتغيرات أسعار النفط والسلع الأساسية قد تؤثر على اقتصاد محافظة كربلاء وقدرتها على تنفيذ الاستراتيجية.

د. **تغيرات المناخ:** آثار تغير المناخ مثل الفيضانات والجفاف والتغيرات المناخية المفاجئة قد تسبب أضرارًا بالغة على البنية التحتية والاقتصاد والمجتمع.

4. **التغيرات التكنولوجية:** التطورات التكنولوجية السريعة قد تجعل بعض الصناعات التقليدية غير قادرة على المنافسة، مما يؤثر على الاقتصاد المحلي والتوظيف.

التحديات الإدارية والسياسية:

أ. **الفساد وسوء الإدارة:** تحديات الفساد وسوء الإدارة في الدوائر الحكومية قد تقلل من فعالية تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق الأهداف المحددة.

ب. **ضعف الإرادة السياسية:** ضعف الإرادة السياسية أو الصراعات السياسية قد يعيق تنفيذ الإصلاحات اللازمة وتحقيق التغيير المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة.

الرابع عشر: الاقتصاد المحلي المرن

لتحقيق الاقتصاد المتوازن والمستقر والمرن والمستدام في محافظة كربلاء وتحقيق التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي الشامل، يلزم اتباع سلسلة من الخطوات والمتطلبات، منها:

المتطلبات:

أ. **توفير البنية التحتية القوية:** تحسين البنية التحتية في المحافظة بما في ذلك الطرق والمواصلات والطاقة والمياه لدعم نمو الاقتصاد وتعزيز الاستدامة.

ب. **تعزيز التعليم والتدريب:** تطوير القدرات البشرية من خلال تعزيز التعليم والتدريب في المجالات الرئيسية المطلوبة لتطوير الاقتصاد المحلي.

ج. **تعزيز بيئة الأعمال:** توفير بيئة عمل جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم الحوافز للمستثمرين.

د. **تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية:** تحديد القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتطويرها بشكل مستدام لتعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

هـ. **تعزيز التكنولوجيا والابتكار:** دعم الابتكار وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في الصناعات المحلية لزيادة الإنتاجية والتنافسية.

و. **الاستدامة البيئية:** اتباع الممارسات البيئية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية لضمان استمرارية الاقتصاد وصحة البيئة.

الخطوات:

أ. **تحليل الوضع الحالي:** إجراء تقييم شامل للوضع الحالي للاقتصاد المحلي وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.

ب. **وضع الأهداف:** تحديد الأهداف الاقتصادية الرئيسية ووضع خطط لتحقيقها بما يضمن الاستقرار والنمو المستدام.

ج. **تطوير الاستراتيجية:** صياغة استراتيجية شاملة تشمل السياسات والبرامج والمشاريع لتحقيق الاقتصاد المتوازن والمستدام.

د. **تنفيذ الاستراتيجية:** تنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع المحددة في الاستراتيجية بالتعاون مع الجهات المعنية المحلية والوطنية.

هـ. **متابعة وتقييم:** متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقييم الأداء بانتظام لتحديد التقدم المحقق واتخاذ التدابير التصحيحية إذا لزم الأمر.

و. **تحسين المرونة:** تعزيز المرونة في الاقتصاد المحلي لمواجهة التحديات الخارجية والتغيرات غير المتوقعة.

الخامس عشر: كربلاء.. نحو العالمية

تحمل محافظة كربلاء أهمية كبيرة على المستوى الوطني الإقليمي والدولي نظراً لعدة عوامل، وهذا ينعكس في التقييمات الإقليمية والدولية للمحافظة وتأثيرها على الأوضاع في العراق والمنطقة بشكل عام، وهذا يشمل عدة مناحي اهمها:

الأهمية الدينية والثقافية:

تعتبر كربلاء المدينة الدينية المقدسة للمسلمين، حيث يقع فيها مرقد الإمام الحسين (ع) ومرقد أخيه العباس (ع). لذا، تمتلك كربلاء مكانة خاصة في قلوب المسلمين الشيعة في العراق وخارجه، فضلاً عن المراقد المقدسة الاخرى والحوزات الدينية العديدة.

تعتبر كربلاء مركزاً للالهام بالصمود والتضحية والبذل والتفاني وذلك لخصوصية الامام الحسين (ع) وأحداث استشهاده المؤلمة ومارافق ذلك من تغيرات مفصلية في التاريخ الإسلامي.

الأهمية السياسية والاجتماعية:

أ. **الاستقرار السياسي:** تأثير كربلاء يمتد إلى الساحة السياسية في العراق، حيث تلعب دوراً حيوياً في تشكيل السياسات الوطنية وتأثيرها على الحكومة المركزية.

ب. **التوازن الاجتماعي:** يعتبر الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهمية البالغة لمحافظة كربلاء، حيث يؤثر على استقرار العراق بشكل عام، ويعكس صورة إيجابية عن البلاد في المجتمع الدولي.

الأهمية الاقتصادية والسياحية:

أ. **التنمية الاقتصادية:** يمثل قطاع الزيارة والسياحة مصدر دخل رئيسي للاقتصاد المحلي في كربلاء، ويساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

ب. **جذب الاستثمارات:** تحظى كربلاء بفرص استثمارية في قطاعات متعددة مثل الزراعة والصناعة والسياحة، مما يجعلها محط أنظار المستثمرين المحليين والدوليين.

الأهمية الإنسانية والإنسانية:

المساهمة في الأمن والسلام: بفضل دورها الديني والثقافي، تعتبر كربلاء مركزاً للسلم والتسامح وتعزيز الوحدة الوطنية في العراق.

التأثير على الأوضاع الإقليمية والدولية:

أ. **تعزيز التعاون الإقليمي:** يمكن لكربلاء، بوصفها مركزًا دينيًا وثقافيًا، أن تلعب دورًا في تعزيز التعاون والتفاهم بين الدول والمجتمعات في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي والانساني.

ب. **تأثير على العلاقات الدولية:** تنعكس الأوضاع في كربلاء على العلاقات الخارجية للعراق، وقد تؤثر في التفاعلات مع الدول الإسلامية والمنظمات الإسلامية الدولية.

ان تنمية وتعزيز الأهمية والسمعة والمكانة لمحافظة كربلاء على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي يتطلب جهود متكاملة ومتعددة الأبعاد، تشمل:

أ. **تطوير البنية التحتية:** تحسين البنية التحتية وتطوير البنية التحتية في كربلاء بما يتناسب مع مكانتها المقدسة، بما في ذلك الطرق والمواصلات والمطارات والفنادق والمرافق السياحية.

ب. **تنمية القطاع السياحي:** تطوير موارد السياحة لتعزيز قطاع السياحة وتطوير المواقع الدينية والثقافية والتاريخية لجذب السياح الوطنيين والدوليين.

ج. **تعزيز الأمن والاستقرار:** تعزيز الأمن والاستقرار والعمل على تعزيز الأمن والاستقرار في المحافظة لضمان سلامة الزوار والمواطنين وجذب الاستثمارات والسياح.

د. **التسويق والترويج:** حملات ترويجية لتنظيم حملات ترويجية ودعائية على المستوى الوطني والدولي لتسليط الضوء على جماليات المحافظة وتعزيز سمعتها كوجهة سياحية ودينية.

هـ. **الاستثمار في التعليم والثقافة:** تعزيز التعليم والثقافة والاستثمار في التعليم والثقافة لتعزيز الوعي والتربية الدينية والثقافية للمواطنين وزوار المحافظة.

و. **تعزيز التعاون الدولي:** التعاون الدولي مع الجهات الدولية والمنظمات الإقليمية في مجالات الثقافة والسياحة والتنمية لزيادة الوعي الدولي بأهمية كربلاء.

ز. **تنمية الاقتصاد المحلي:** تحفيز النمو الاقتصادي لتعزيز النمو الاقتصادي المحلي من خلال دعم الصناعات الحرفية والزراعة والصناعات الناشئة.

ح. **التسويق الرقمي:** استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي للترويج للمحافظة وجذب المزيد من السياح والزوار.

ط. **تعزيز الرفاهية الاجتماعية:** تحسين مستوى الحياة والرفاهية للمواطنين في كربلاء من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان.

ي. **الترويج للتعددية الثقافية:** تعزيز التعايش السلمي والتعددية الثقافية والدينية في المحافظة لتعزيز صورتها كمكان متسامح ومفتوح.

السادس عشر: إنعاش بيئة الاعمال

يعتبر تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في محافظة كربلاء جزءًا حيويًا من الاستراتيجية الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد المحلي والوطني، مما يستدعي اتخاذ مجموعة خطوات تطويرية، منها:

أ. **تبسيط الإجراءات الإدارية:** تبسيط وتسريع إجراءات التراخيص والتصاريح والتسجيل للشركات والمستثمرين الجدد.

ب. **تطوير البنية التحتية:** تحسين البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والكهرباء والماء والصرف الصحي لدعم الأعمال وتشجيع الاستثمار.

ج. **توفير الحوافز والتسهيلات:** تقديم حوافز مالية وضريبية للمستثمرين مثل الإعفاء من الضرائب لفترات زمنية محددة وتقديم القروض بشروط ميسرة.

د. **تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:** تطبيق سياسات شفافة وفعالة لمكافحة الفساد وتعزيز ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال.

هـ. **تطوير المهارات العمالية:** توفير التدريب المهني والتقني للعمالة المحلية لتحسين المهارات والكفاءات اللازمة للعمل في القطاعات الاقتصادية المحلية.

و. **تعزيز البحث والتطوير:** دعم البحث والتطوير وتشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين جودة المنتجات وتعزيز التنافسية.

ز. **تعزيز الأمن والاستقرار:** العمل على تعزيز الأمن والاستقرار في المحافظة لخلق بيئة أمنية مستقرة تشجع على الاستثمار.

ح. **توفير الدعم الحكومي:** تقديم الدعم والمساعدة الحكومية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الوصول إلى التمويل.

ط. **بناء الشراكات الاستراتيجية:** تعزيز التعاون بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لدعم الأعمال وتعزيز بيئة الاستثمار.

ي. **التسويق والترويج:** الترويج لفرص الاستثمار في كربلاء عبر حملات تسويقية مستهدفة ومشاركة في المعارض والمؤتمرات الوطنية والدولية.

السابع عشر: مصادر تمويل الاستراتيجية

لتنفيذ استراتيجية تنمية محافظة كربلاء لعام 2035، يمكن الاعتماد على مجموعة متنوعة من مصادر التمويل، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، اهمها:

مصادر التمويل الحكومية:

أ. **ميزانية الحكومة الاتحادية:** تخصيص موارد مالية من ميزانية الحكومة الاتحادية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة في محافظة كربلاء.

ب. **القروض الدولية**: الاستعانة بالقروض والتمويلات الدولية من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتمويل مشاريع التنمية.

ج. **الدعم الحكومي المحلي**: توجيه جزء من ميزانية الحكومة المحلية لدعم مشاريع التنمية المحلية وتنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة لمحافظة كربلاء.

مصادر التمويل غير الحكومية:

أ. **الاستثمارات الخاصة**: يمكن جذب الاستثمارات الخاصة من الشركات والمستثمرين الوطنيين والدوليين لتمويل مشاريع التنمية في محافظة كربلاء.

ب. **التمويل الأجنبي**: تلقي الدعم المالي والتمويل من الدول والمنظمات الدولية والأجهزة الإنسانية لدعم مشاريع التنمية والإغاثة في المحافظة.

ج. **الشراكات مع المنظمات الدولية**: الاستفادة من الشراكات مع المنظمات الدولية والأمم المتحدة والمؤسسات الإنسانية للحصول على التمويل والدعم لمشاريع التنمية.

د. **التبرعات والهبات**: يمكن الحصول على تمويل من خلال التبرعات والهبات من الأفراد والشركات الخاصة والمؤسسات الخيرية لدعم مشاريع التنمية في المحافظة.

هـ. **الشراكات مع القطاع الخاص**: الاستفادة من الشراكات مع الشركات الخاصة في إطار التعاون العام لتنفيذ مشاريع التنمية وتحسين البنية التحتية.

الجمع بين المصادر: يمكن استخدام مزيج من مصادر التمويل الحكومية وغير الحكومية لتنفيذ استراتيجية تنمية محافظة كربلاء، مع الأخذ في الاعتبار الاستدامة المالية وتحقيق أقصى قدر من الفوائد للمجتمع المحلي.

الثامن عشر: الحكومة المحلية.. قطب الحركة

لبدء تنفيذ استراتيجية تنمية محافظة كربلاء بنجاح، هناك العديد من الخطوات التي يجب على الحكومة المحلية اتخاذها، ومنها:

أ. **وضع الرؤية والأهداف**: تحديد رؤية واضحة وأهداف محددة لتحقيق التنمية المستدامة في المحافظة، وضمان تنسيقها مع الاحتياجات والتطلعات المحلية.

ب. **إعداد الخطط الاستراتيجية**: تطوير خطط استراتيجية متكاملة تحدد الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة وتنفيذها بكفاءة.

ج. **توفير التمويل**: تخصيص موارد مالية كافية لدعم تنفيذ الاستراتيجية، والسعي للحصول على التمويل من مصادر حكومية وغير حكومية.

د. **تعزيز الشراكات**: بناء شراكات فعالة مع القطاع الخاص والمنظمات المحلية والدولية لتعزيز التعاون وتوفير الموارد والخبرات اللازمة.

هـ. **تطوير البنية التحتية**: العمل على تحسين البنية التحتية في المحافظة، بما في ذلك الطرق والمرافق والخدمات الأساسية.

و. **تعزيز البيئة التشريعية**: وضع تشريعات وسياسات تشجع على الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي في المحافظة.

ز. **تنفيذ المشاريع الرئيسية**: تنفيذ مشاريع رئيسية تسهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية، مثل مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ح. **المراقبة والتقييم**: إنشاء آليات لمراقبة وتقييم تقدم تنفيذ الاستراتيجية بانتظام، وتعديل الخطط والسياسات حسب الحاجة.

ط. **تشجيع المشاركة المجتمعية**: تشجيع ودعم المشاركة المجتمعية في عملية صياغة وتنفيذ الاستراتيجية، وضمان تضمين احتياجات وآراء المواطنين.

ي. **تعزيز الشفافية والمساءلة**: ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد وتنفيذ المشاريع، وتقديم التقارير الدورية للمواطنين حول التقدم المحقق.

التاسع عشر: مؤهلات فريق الاستراتيجية

يتعين على أعضاء فريق صياغة الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها، أن يتوفروا على مجموعة متنوعة من المهارات والمؤهلات، وتشمل:

الخبرة الاستراتيجية: يجب أن يكون أعضاء الفريق لديهم فهم عميق لعمليات التخطيط الاستراتيجي وتطوير الاستراتيجيات، بما في ذلك تحليل البيانات وتقييم الوضع الحالي وتحديد الأهداف.

المعرفة بالمجال: ينبغي لأعضاء الفريق أن يكونوا ملمين بالقطاعات المختلفة المتعلقة بالاستراتيجية، مثل الاقتصاد، والتخطيط العمراني، والسياحة، والتنمية الاجتماعية.

القدرة على التحليل والتفكير النقدي: يجب أن يكون أعضاء الفريق قادرين على تحليل البيانات والمعلومات بشكل منهجي واستخلاص الأفكار الرئيسية وتقديم الحلول الإبداعية.

الاتصال الفعّال: يجب أن يكون أعضاء الفريق قادرين على التواصل بشكل فعّال مع أعضاء الفريق والجهات المعنية الأخرى، وتبادل الأفكار والمعلومات بوضوح وشفافية.

القدرة على العمل الجماعي: ينبغي أن يكون أعضاء الفريق قادرين على العمل بشكل فعّال كفريق واحد، والتعاون مع بعضهم البعض لتحقيق الأهداف المحددة.

القدرة على التخطيط والتنظيم: يجب أن يكون لدى أعضاء الفريق مهارات التخطيط والتنظيم الجيدة، بما في ذلك وضع الجداول الزمنية وتنظيم الاجتماعات وتقديم التقارير.

التفاني والالتزام: ينبغي أن يكون أعضاء الفريق ملتزمين بتحقيق أهداف الاستراتيجية والعمل بجدية وتفاني لضمان نجاحها.

القدرة على التعامل مع التغير: يجب أن يكون لدى أعضاء الفريق القدرة على التكيف مع التغيرات والتحديات التي قد تطرأ خلال عملية صياغة الاستراتيجية وتنفيذها.

ان الاختصاصات المطلوب لإعضاء فريق صياغة الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها، فأهمها:

التخطيط الاستراتيجي: يجب أن يكون هناك أعضاء في الفريق لديهم خبرة في عمليات التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك وضع الرؤية والأهداف وتحليل البيانات.

الاقتصاد والتنمية: يمكن أن يكون لدى بعض أعضاء الفريق خلفية في الاقتصاد والتنمية لفهم التأثيرات الاقتصادية للاستراتيجية وتحديد الفرص الاقتصادية.

البنية التحتية والتخطيط العمراني: يجب أن يكون هناك أعضاء في الفريق لديهم خبرة في تطوير البنية التحتية والتخطيط العمراني لضمان استيعاب النمو المستدام.

السياحة والثقافة: يمكن أن يتضمن الفريق أعضاء لديهم معرفة بصناعة السياحة والثقافة لتطوير استراتيجيات لتعزيز السياحة والتراث الثقافي في المنطقة.

التكنولوجيا والابتكار: يجب أن يكون هناك أعضاء في الفريق لديهم فهم للتكنولوجيا والابتكار لتطوير استراتيجيات تعتمد على التكنولوجيا لتحسين الخدمات وتعزيز الابتكار.

الشؤون الاجتماعية والتنمية البشرية: يمكن أن يتضمن الفريق أعضاء لديهم فهم للشؤون الاجتماعية والتنمية البشرية لتضمين جوانب التنمية البشرية في الاستراتيجية.

التسويق والاتصالات: يجب أن يكون هناك أعضاء في الفريق لديهم مهارات في التسويق والاتصالات لتطوير استراتيجيات للتسويق والتواصل حول الاستراتيجية.

إدارة المشاريع والتنفيذ: يجب أن يتوفر في الفريق أعضاء لديهم خبرة في إدارة المشاريع والتنفيذ لتطبيق الاستراتيجية بشكل فعال وفعال.

عشرون: الفريق المحلي.. هيكلية مقترحة

بالامكان صياغة هيكلية تنظيمية ووظيفية لفريق صياغة الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها، لتكون كالاتي:

أ. **المدير التنفيذي للفريق:**

يتولى المسؤولية العامة عن إدارة الفريق وتنفيذ الاستراتيجية.

يوجه الأعضاء ويوفر التوجيه الاستراتيجي والرؤية.

يتفاعل مع الجهات الخارجية ويسهل الشراكات والتعاون.

ب. **مدير الاستراتيجية والتخطيط:**

يتولى وضع وتنفيذ استراتيجيات تحقيق أهداف المحافظة.

يقوم بتحليل البيانات والمعلومات وتقديم التوصيات لتحسين الأداء.

يتابع تطبيق الخطط ويقيم تقدم التنفيذ.

ج. **مدير المشاريع والتنفيذ:**

يتولى تنسيق وإدارة تنفيذ المشاريع والمبادرات المدرجة في الاستراتيجية.

يضمن تنفيذ المشاريع في الوقت المحدد والموازنة المحددة.

يتعامل مع الجهات المعنية ويحل المشكلات التنفيذية.

د. **مسؤول التحليل والبيانات:**

يجمع ويحلل البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يقدم التقارير والتحليلات التي تسهم في عملية صياغة الاستراتيجية واتخاذ القرارات.

هـ. **مسؤول التواصل والعلاقات العامة:**

يدير الاتصالات العامة والعلاقات العامة للفريق والاستراتيجية.

يبني ويحافظ على علاقات جيدة مع الشركاء والمجتمع المحلي ووسائل الإعلام.

و. **مسؤول التسويق والترويج:**

يطور وينفذ استراتيجيات التسويق والترويج للأهداف والمشاريع.

يتعامل مع التسويق الرقمي والإعلان والعلاقات العامة لجذب الاهتمام والدعم.

ز. **مسؤول الشؤون المالية:**

يدير الميزانية ويتابع النفقات والإيرادات لتحقيق التوازن المالي.

يقدم التقارير المالية ويتعامل مع الجوانب المالية للمشاريع والمبادرات.

ح. **مسؤول الموارد البشرية:**

يتولى إدارة الموارد البشرية للفريق ويضمن توافر المهارات والكفاءات المطلوبة.

يتعامل مع الاختيار والتوظيف والتدريب وتقييم الأداء.

ط. **السكرتارية واللجان الفرعية:** يجب أن يؤسس الفريق سكرتارية خاصة به، وتفويضه صلاحية تأليف اللجان الفرعية والقطاعية لإنجاز مهامه.

هذه الهيكلية توفر توزيعًا فعّالًا للمسؤوليات والوظائف داخل الفريق، مما يسهل تنفيذ الاستراتيجية بشكل متكامل وفعّال.

الحادي وعشرون: الفرق واللجان الفرعية

يكون تشكيل الفرق واللجان الفرعية حيويًا لدعم فريق صياغة الاستراتيجية وضمان نجاحه، من خلال:

أ. **لجنة استشارية محلية:**

تتألف من ممثلين عن مختلف الجهات والمؤسسات المحلية.

تقدم المشورة والتوجيه للفريق الرئيسي بشأن احتياجات المجتمع المحلي وتوجيهات السياسات.

ب. **فرق العمل القطاعية:**

يتم تشكيلها للعمل على جوانب محددة من الاستراتيجية، مثل البنية التحتية، والسياحة، والتعليم.

تقدم توصيات محددة للفريق الرئيسي بناءً على احتياجات القطاع.

ج. **لجنة تقييم ومراجعة:**

تتولى مراجعة تقدم تنفيذ الاستراتيجية وتقييم الأداء.

تقدم توصيات للتحسين وتعديل الخطط الاستراتيجية عند الضرورة.

د. **فرق العمل المؤقتة:**

تشكل لمعالجة قضايا محددة أو مشاريع محددة تتطلب تعاونًا مشتركًا.

تنتهي بعد إكمال المهمة المحددة لها.

هـ. **لجنة المتابعة والتقارير:**

تقوم بمتابعة تقدم تنفيذ الاستراتيجية وتحليل البيانات وإعداد التقارير.

تقدم تقارير دورية للجهات الرئيسية المعنية.

و. **فريق التواصل والتوعية:**

يعمل على التواصل مع المجتمع المحلي والجهات المعنية ووسائل الإعلام.

ينشر الوعي بالاستراتيجية ويعزز التواصل والشراكات.

ز. **لجنة الدعم المالي والموارد:**

تعمل على توفير التمويل والموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

تسعى للحصول على تمويل حكومي وغير حكومي وإدارة الموارد المالية بشكل فعال.

ح. **فريق التقنية وتطوير البرمجيات:**

يعمل على تطوير وتنفيذ الحلول التقنية لدعم تنفيذ الاستراتيجية.

يشمل مطوري برامج ومتخصصي تقنية المعلومات.

بتشكيل هذه الفرق واللجان الفرعية وغيرها، يمكن توزيع المهام والمسؤوليات بشكل فعّال وضمان دعم الفريق الرئيسي في جميع جوانب صياغة الاستراتيجية وتنفيذها.

الثاني وعشرون: السياسات والبرامج

لتحقيق وتطبيق استراتيجية تنموية شاملة ومستدامة لمحافظة كربلاء، يمكن اقتراح السياسات والبرامج والمشاريع والإجراءات التنفيذية التالية – على سبيل المثال –

السياسيات:

سياسات التنمية المستدامة: تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متوازن ومستدام.

سياسات الترويج للاستثمار: توفير بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

سياسات الحوكمة الرشيدة: تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في جميع المجالات الحكومية والمؤسسات العامة.

البرامج:

برامج تطوير البنية التحتية: تطوير البنية التحتية الطرقية، والمياه، والصرف الصحي، والكهرباء لدعم النمو الاقتصادي.

برامج تعزيز السياحة: تطوير المواقع السياحية وتوفير الخدمات السياحية لزيادة الإيرادات السياحية.

برامج تطوير التعليم والتدريب: تحسين جودة التعليم وتوفير فرص التدريب المهني للشباب لتعزيز فرص العمل.

المشاريع:

مشاريع بناء المدارس والمستشفيات: لتوفير البنية التحتية الصحية والتعليمية للمواطنين.

مشاريع تنمية المناطق الصناعية والسياحية: لجذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل.

مشاريع تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة: لتعزيز الاستدامة البيئية وتوفير الطاقة النظيفة.

الإجراءات التنفيذية:

إنشاء هيئة تنمية محافظة كربلاء: لتنسيق وتنفيذ السياسيات والبرامج والمشاريع.

تحسين بيئة الأعمال: بتبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم الدعم لرجال الأعمال والمستثمرين.

تنفيذ حملات توعية وتثقيف: للمواطنين حول أهمية الاستراتيجية ودورهم في تحقيق أهدافها.

من المعروف تخطيطياً وادارياً، أنه لا فائدة مرجوة من الاستراتيجيات من دون تنفيذ جاد ورقابة صارمة، لذلك ترى المؤسسات المختصة ان أفضل أسلوب لممارسة الرقابة على تنفيذ ومتابعة وتقييم وتقويم هذه الاستراتيجية هو استخدام نموذج إدارة الأداء الشامل (Balanced Scorecard) بالتزامن مع تطبيق نموذج دورق المعلومات (Dashboard)، ويمكن تطبيقها وفقاً للاتي:

أ. **إنشاء نموذج إدارة الأداء الشامل (Balanced Scorecard):**

تحديد المؤشرات الرئيسية للأداء (KPIs) التي تعكس الأهداف الاستراتيجية لكل جانب من جوانب الاستراتيجية مثل الاقتصاد، البيئة، التعليم، السياحة، وغيرها.

تحديد الأهداف والمستويات المستهدفة لكل مؤشر رئيسي للأداء.

تحديد الإجراءات والمسؤوليات لتحقيق ومتابعة هذه الأهداف.

ب. **تطبيق نموذج دورق المعلومات (Dashboard):**

استخدم لوحات المعلومات لتلخيص البيانات وعرضها بشكل بصري لتقديم صورة شاملة لأداء الاستراتيجية.

تصميم لوحة المعلومات بحيث تظهر المؤشرات الرئيسية للأداء ومدى تحقيق الأهداف المحددة.

التأكد من أن لوحة المعلومات سهلة الاستخدام ومتاحة لجميع أعضاء الفريق والمسؤولين المعنيين.

ج. **المتطلبات:**

تحديد فترات زمنية لمتابعة الأداء وإجراء تقييم دوري للتقدم المحرز.

تعيين مسؤولين مختصين بمتابعة وتقييم الأداء وتقديم التقارير.

تطوير آليات لتوثيق البيانات والتقارير المنتجة من قبل لوحة المعلومات والنموذج المتوازن لإدارة الأداء.

د. **كيفية التنفيذ:**

عقد اجتماعات دورية لمتابعة الأداء وتقييم التقدم المحقق نحو تحقيق الأهداف.

استخدام تقنيات التحليل مثل تحليل SWOT لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.

اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة بناءً على التحليلات والتقارير الواردة من لوحة المعلومات.

تطبيق مهم/ مثال لنموذج إدارة الأداء الشامل:

الجانب الاستراتيجي	المؤشر الرئيسي للأداء (KPI)	الهدف	الإجراءات والمسؤوليات
الاقتصاد	معدل النمو الاقتصادي	6% سنويًا	– متابعة البيانات الاقتصادية المحددة. – تقديم التقارير الشهرية للإدارة التنفيذية
البيئة	نسبة استخدام الطاقة المتجددة	زيادة بنسبة 20% في غضون 5 سنوات	– تقييم الإمكانيات لتطوير مشاريع الطاقة المتجددة. – تطوير خطة عمل لزيادة استخدام الطاقة المتجددة
التعليم	معدل النجاح في الامتحانات	زيادة بنسبة 10% في غضون 3 سنوات	– تحديد المناطق التعليمية التي تحتاج إلى تحسين. – تنفيذ برامج تطوير الأكاديميين والطلاب
السياحة	عدد السياح الدوليين	زيادة بنسبة 15% في السنة القادمة	– تحسين البنية التحتية السياحية. – تسويق المواقع السياحية لزيادة الجذب

لوحة المعلومات (Dashboard):

المؤشر الرئيسي للأداء	الهدف	التقدير الفعلي	التغير عن الهدف
معدل النمو الاقتصادي	%6	%5.8	%0.2-
نسبة استخدام الطاقة المتجددة	%20+	%18+	%2-
معدل النجاح في الامتحانات	%10+	%9.5+	%0.5-
عدد السياح الدوليين	%15+	%12+	%3-

الرابع وعشرون: الاكتفاء المحلي الذاتي

يتعين تحقيق الاكتفاء الذاتي لموارد الحكومة المحلية من خلال اتخاذ الجهود المتعددة في مجموعة متنوعة من المجالات والقطاعات، اهمها:

أ. **تنمية الموارد البشرية:**

تحسين التعليم والتدريب للموظفين المحليين لتطوير مهاراتهم وزيادة كفاءتهم.

تشجيع التوظيف المحلي وتطوير المواهب المحلية.

تعزيز البرامج التعليمية والتدريبية في المجالات ذات الاحتياجات الخاصة لتلبية احتياجات السوق المحلية.

ب. **تحقيق الاكتفاء المالي:**

- تعزيز القدرة على جني الإيرادات المحلية من خلال زيادة الضرائب المحلية بشكل عادل وفعال.
- تطوير وتنويع مصادر الدخل المحلي بما في ذلك الرسوم والرسوم على الخدمات.
- تحسين إدارة النفقات والميزانية لضمان استخدام الموارد بكفاءة وفعالية.

ج. **تحقيق الاكتفاء المادي والتقني:**

- تعزيز الصناعات المحلية وتشجيع الاستثمارات المحلية في قطاعات الإنتاج والصناعة.
- تطوير البنية التحتية المحلية بما في ذلك الطرق والمياه والكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- توفير الدعم الفني والتقني للشركات المحلية لتحسين جودة المنتجات والخدمات.

د. **تحقيق الاكتفاء التنموي والاقتصادي:**

تشجيع ودعم ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة المحلية.

تطوير السياسات والبرامج لتحفيز النمو الاقتصادي المحلي وتعزيز التنمية المستدامة.

توفير الدعم للمشاريع الزراعية والصناعية والخدمية التي تعزز التنمية المحلية وتوفير فرص العمل المحلية.

هـ. **تعزيز التعاون والشراكات:**

تعزيز التعاون والشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي.

استخدام الشراكات العامة والخاصة لتطوير المشاريع الكبيرة وتحسين البنية التحتية.

ولكي تستثمر الحكومة المحلية ميزتها التنافسية لصالح الاكتفاء الذاتي والتنموي والاقتصادي، يمكنها اتباع الخطوات التالية:

أ. **تحليل البيئة المحلية:** تحليل القوى والضعف في البنية التحتية المحلية، والقوى العاملة، والموارد الطبيعية، والتاريخ الاقتصادي والاجتماعي.

ب. **تحديد الفرص المحلية:**اكتشاف الفرص المحلية لتطوير الصناعات الرئيسية، مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، والتكنولوجيا.

ج. **تحليل المنافسين المحليين:** تحليل المنافسة المحلية لفهم مكانة المحافظة في السوق المحلية والمنافسة مع المنافسين الآخرين.

د. **تطوير الاستراتيجيات التنافسية:** تطوير استراتيجيات لتعزيز الميزات التنافسية للمحافظة، مثل توفير الدعم للشركات المحلية، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع الابتكار.

هـ. **تعزيز الابتكار والتكنولوجيا:** تشجيع الابتكار وتبني التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات المحلية.

و. **الترويج والتسويق:** ترويج لميزات المحافظة وفرص الاستثمار المحلية من خلال حملات تسويقية موجهة لجذب الاستثمارات والأعمال.

ز. **تعزيز التعاون والشراكات:** تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتطوير مشاريع مشتركة وتعزيز الاستثمارات المحلية.

ح. **توجيه السياسات الحكومية:** ضبط السياسات الحكومية لدعم الأنشطة الاقتصادية المحلية وتعزيز التنمية المستدامة.

ومن نافلة القول يلعب القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني يلعبان دوراً هاماً في تعزيز الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة في المحافظة، ويمكن لها القيام بالعديد من المهام والأدوار والمسؤوليات، بما في ذلك:

الاستثمار والتطوير الاقتصادي:

تقديم الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المحلية لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

دعم تطوير الصناعات المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز القدرة التنافسية وتوفير المنتجات المحلية.

ب. **الابتكار وتقنيات المعلومات:**

- تطوير التقنيات الحديثة وتبني الابتكار في مجالات مختلفة مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات.
- تقديم الدعم الفني والتقني للمشاريع المحلية لتحسين كفاءة الإنتاج وجودة المنتجات.

ج. **المشاركة المجتمعية والتوعية:**

- تشجيع المشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرار وتنفيذ المشاريع المحلية.
- توعية المجتمع المحلي بأهمية دعم الاقتصاد المحلي وشراء المنتجات المحلية.

د. **البنية التحتية والخدمات العامة:**

- تطوير وصيانة البنية التحتية المحلية مثل الطرق، والمياه، والكهرباء، والاتصالات.
- تقديم الخدمات العامة مثل التعليم، والرعاية الصحية، والثقافة، والرياضة.

هـ. **الشراكات والتعاون:**

- تشجيع التعاون مع الحكومة المحلية والقطاع العام لتنفيذ المشاريع والبرامج المحلية.
- بناء الشراكات مع الجامعات والمؤسسات البحثية لدعم البحث والابتكار.

و. **تحفيز السياحة والترويج للسياحة المحلية:** تطوير المنتجات والخدمات السياحية المحلية والترويج لها لجذب السياح وزيادة الإيرادات المحلية.

ز. **المسؤولية الاجتماعية للشركات:** تبني مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات لدعم المشاريع الاجتماعية والبيئية والتعليمية في المحافظة.

مصادر مهمة

الكتب العربية

1. عبد الرحمن بن زيدان: الإدارة المحلية والتنمية ، 2008 ، دار الفكر المدينة، دمشق، الدولة سوريا.

2. محمد علي صبحي: التنمية المحلية- نظريات وتجارب ، 2015، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، المدينة القاهرة، الدولة مصر

3. أحمد محمد الخشاب: التخطيط الإقليمي والتنمية المحلية ، 2010، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر.

الكتب الإنجليزية

.1: Paul Smoke Decentralization in Asia and Latin Americ Comparative Interdisciplinary Perspective, of Publication 2002, Edward Elgar Publishing Cheltenham United Kingdom.

:.2 James Manor Title the Political Economy of Democratic Decentralization، 1999، The World Bank،Washington, D.C، USA.

الفهرس

العراق نحو فاعلية حضارية.	16-5
أولاً: المفهوم	7
ثانياً: فاعلية العراق.. مؤشرات مهمة.	9
ثالثاً: سلم الارتقاء.. من اين نبدأ؟ وكيف؟	9
رابعاً: الجهات ذات العلاقة	10
خامساً: متطلبات التحول الحضاري	14
سادساً: الإسناد الاقليمي والدولي	15
سابعاً: تسديد الرمية الحضارية.	16
مصادر مهمة	16
العراق التحدي - الاستجابة.	26-18
أولاً: المسار والمنهجية	20
ثانياً: مصادر التحدي والقلق	21
ثالثاً: لماذا الان؟	24
رابعاً: قطاع الطرق.. التحدي الأكبر.	25
مصادر مهمة	26
الاقتصاد؛ منحة أم لعنة؟!.	48-27
أولاً: السياسات المفاهيم المتقاربة	29
ثانياً: تقييم ومؤشرات.	32
ثالثاً: حزمة المعالجات التكاملية.	34
رابعاً: رقمنة السياسات.	37
خامساً: كيف ينوّع العراق مصادر إيراداته؟.	39
سادساً: معادلة الرواتب.. من التأرجح إلى الثبات	42
سابعاً: أولويات الانفاق.. من التسيب إلى التقنين.	43
ثامناً: الاستثمار الاجنبي.. رافد للاستدامة المالية	44
تاسعاً: تنويع الاقتصاد.. تجارب دولية ملهمة	45
عاشراً: الادخار والاكتناز الشخصي.. كيف نستثمره؟	46

مصادر مهمة 48
أسواق العمل.. بركان مؤجل. 58-50
أولاً: تهديدات وتحديات سوق العمل 52
ثانياً: وظائف في طريق الاندثار 53
ثالثاً: الرقمنة وسوق العمل. 53
رابعاً: ما لذي ينبغي فعله؟ 54
خامساً: إطار عام المقترح تشريع أو ورقة سياسات تشريعية حول تعزيز التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في العراق 57
مصادر مهمة 58
العراق والدروس المستأنفة 72-59
أولاً: التاريخ.. منهجيات التعاطي 61
ثانياً: العراق والصيرورة التاريخية 62
ثالثاً: دوامة العنف المتسلسل. 63
رابعاً: مغذيات العنف. 65
خامساً: المتآمرون على الحضارة العراقية.. من هم؟.. 66
سادساً: عدم الاتعاظ من التاريخ.. لماذا؟. 67
سابعاً: التاريخ العراقي.. خلاصة العِبر. 68
ثامناً: انبعث الإرث الحضاري.. مسؤولية من؟. 71
مصادر مهمة 72
الإرادة الوطنية.. زخم التقدم. 83-76
أولاً: المفهوم 78
ثانياً: عناصر الإرادة الوطنية. 78
ثالثاً: تحديات الإرادة الوطنية. 79
رابعاً: ترميم تصدعات الإرادة. 79
خامساً: صناعة الإرادة.. وجهة وطنية استراتيجية. 80
سادساً: مناهج تعليمية. 82
مصادر مهمة 83
القيم الوطنية.. من الخفوت إلى الإشعاع. 111-84
أولاً: القيم والمفاهيم المتقاربة 86

ثانياً: صناعة القيم.. مُعَجَّلات النهضة. 93
ثالثاً: تمظهرات القيم في الواقع. 98
رابعاً: أهم القيم. 101
خامساً: أي منها هو والأخطر والأكثر أولوية؟ 101
سادساً: التأثيرات المتبادلة بين القيم. 102
سابعاً: للقيم انواع اخرى. 102
ثامناً: القيم.. كيف تتكون؟ 103
تاسعاً: القيم في الالفية الثالثة 104
عاشراً: متخصصو صناعة القيم 105
الحادي عشر: بارومیتر القيم 106
الثاني عشر: منهجية انبعاث القيم الوطنية 107
الثالث عشر: مبادرات من أجل قيم وطنية فاعلة 109
مصادر مهمة 111
الزمن والوطن؛ معانقة أم مفارقة؟! 123-113
أولاً: المفهوم. 115
ثانياً: تحولات الازمان وصيرورة المجال. 116
ثالثاً: الزمن في فقه الحضارة العراقية. 116
رابعاً: الزمن والإقلاع الحضاري. 117
خامساً: وللزمن أصدقاؤه وأعداؤه! 118
سادساً: التقدم ارتماء في أحضان المستقبل 121
سابعاً: صناعة الزمن العراقي. 121
مصادر مهمة 123
التأثير الوطني من الهامش إلى المتن. 131-124
أولاً: المقدمة 126
ثانياً: التأثير الوطني بوجهيه 127
ثالثاً: التأثيرات الاقليمية والدولية على العراق 130
رابعاً: منهجية صناعة التأثير... 131
مصادر مهمة 131
متلازمة الأمية الحضارية.. التفكيك والبناء 141-134

أولاً: المفهوم 136
ثانياً: الأمية استنزاف حضاري 137
ثالثاً: استراتيجيات لمواجهة الأمية. 139
رابعاً: الأثر الإيجابي لمواجهة الأمية 140
خامساً: تجارب ناجحة لمواجهة الأمية. 140
مصادر مهمة 141
هوية النماذج.. من الشواش إلى الفرادة 142-180
أولاً: صيرورة الهوية. 144
ثانياً: تحديات صناعة الهوية.. تجارب دولية 146
مصادر مهمة 180
المواطنة.. غراء الوطنية وقاعدة التأسيس. 182-191
اولاً: أبعاد وعناصر 184
ثانياً: فضاءات المواطنة الحديثة 185
ثالثاً: أعمدة المواطنة ومؤشراتها 185
رابعاً: المواطنة.. استراتيجية تنفيذية. 187
خامساً: المعوقات المحلية 188
سادساً: منهجية التعليم على المواطنة. 189
سابعاً: الاستناد القانوني العراقي للمواطنة 190
ثامناً: المواطنة.. صناعة مَنْ؟ 190
مصادر مهمة 191
في العراق.. الدين قرين. 192-196
أولاً: المنشأ والمسار 194
ثانياً: التوظيف الايجابي. 195
ثالثاً: تجديد الخطاب 196
مصادر مهمة 196
الاستثمار الثقافي.. وقود التجدد. 198-212
أولاً: المفهوم 200
ثانياً: الميزة العراقية 201
ثالثاً: النهج الاستراتيجي للاستثمار. 202

رابعاً متطلبات نجاح الاستراتيجية 204
خامساً: منازلة التحديات 205
سادساً: الفاعلون في الاستثمار الثقافي. 206
سابعاً: الاستناد القانوني. 207
ثامناً: مصادر التمويل. 208
تاسعاً: أعمدة الاستراتيجية 209
عاشراً: تجارب دولية رائدة 209
مصادر مهمة 211
العالم.. والتحولات الانقلابية 229-212
العراق والنظام الدولي.. من الادراك إلى الفاعلية. 266-230
اولاً: النظام الدولي والنظام العالمي.. المفهوم والتعريف. 232
ثانياً: مجالات التمييز بين النظام الدولي والنظام العالمي الجديد 233
ثالثاً: نظرة شاملة عن النظام العالمي الجديد 234
رابعاً: المعادلات والسنن الحاكمة على النظام العالمي الجديد 236
خامساً: الفاعلون والمؤثرون في النظام العالمي الجديد 238
سادساً: أبرز الانتقادات والمعارضات الموجهة ضد النظام العالمي الجديد. 241
سابعاً: سبيل الإصلاحات الدولية 243
ثامناً: عناصر الإلزام والجزاء 245
تاسعاً: التوجهات الدولية المؤدلجة. 249
عاشراً: التدمير المبطن 250
الحادي عشر: القوة الناعمة.. إحلال بدل الاحتلال 251
الثاني عشر: النهج السياسي.. من العفوية إلى الموضوعية 254
الثالث عشر: العراق والواقعية السياسية 259
الرابع عشر: القوة المدركة للعراق 263
الخامس عشر: العراق كلاعب ومؤثر 265
مصادر مهمة 266
العراق وجغرافية التأثير. 279-268
أولاً: الانواع 270
ثانياً: من حيز الجغرافيا إلى فضاءات التأثير. 271

ثالثاً: خلفيات الاهتمام الدولي بالعراق 273
رابعاً: الجيو عراقية الجديدة 274
خامساً: تسويق اطروحة الجيو عراقية 278
مصادر مهمة 279
كيف نتحرر من الجمود الديموقراطي؟. 316-282
أولاً: المفهوم والمراحل.. 284
ثانياً: بين الانتقال والتحول 285
ثالثاً: تحديات الانتقال والتحوّل 288
رابعاً: متطلبات نجاح الانتقال الديموقراطي 288
خامساً: كوابح الفشل للانتقال الديموقراطي. 290
سادساً: معالم خطة النجاح. 291
سابعاً: الجهات المسؤولة عن الانتقال والتحوّل. 294
ثامناً: الاستناد القانوني للانتقال والتحول 296
تاسعاً: قتلة الدولة.. من هم؟ 299
عاشراً: الاستراتيجيات الوقائية. 308
الحادي عشر: كيف نبدأ؟ 311
الثاني عشر: الانتقال الآمن الناجز. 312
الثالث عشر: المحاصصة.. عش الدبابير. 314
مصادر مهمة 316
نحو العراق.. المعلن والسري. 330-318
أولاً: السيادة.. بين القديم والجديد. 320
ثانياً: التبعات السياسية والاجتماعية لتأكل السيادة. 322
ثالثاً: أمثلة على تأكل السيادة 322
رابعاً: التسويات والمواجهة 322
خامساً: الحسابات المكشوفة.. الحسابات المخفية. 323
سادساً: العراق الضعيف.. كارثة إقليمية ودولية. 324
سابعاً: العراق القوي.. أرض صلبة وسماء ممطرة 327
ثامناً: الاستراتيجية الوطنية للاستجابة 329
مصادر مهمة 330

قادة الدول.. سُبل الصناعة 371-332
أولاً: لماذا برامج التدريب القيادي؟ 334
ثانياً: مؤشرات الفجوة القيادية 336
ثالثاً: المناهج الفعالة 336
رابعاً: القيادة من الجذور... 337
خامساً: مجالات الاختصاص القيادية 338
سادساً: خطط التدريب القيادي 339
سابعاً: البرنامج الوطني للتنمية القيادية. 340
ثامناً: مناخ صناعة القيادة 342
تاسعاً: الاستثمار الوطني في القادة. 343
عاشراً: تجارب دولية.. قصص نجاح مماثلة. 344
الحادي عشر: المؤسسات القيادية المختصة. 347
الثاني عشر: الجودة والاعتمادية. 349
الثالث عشر: التدريب القيادي الاختصاصي. 351
الرابع عشر: الارتباط والتمويل. 355
الخامس عشر: نموذج تدريب قيادي. 358
السادس عشر: العراق واستلهام التجارب القيادية. 361
مصادر مهمة 365
قادة الدولة كيف نقيم أداءهم؟ 380-371
أولاً: المنهجيات 373
ثانياً: موازين التقييم. 376
ثالثاً: الأساس القانوني للتقييم 377
رابعاً: الدور التقييمي لرئيس مجلس الوزراء. 378
خامساً: رقمنة التقييم. 379
مصادر مهمة 380
الشعبوية؛ سلاح ثوار أم بيادق طغاة؟! 403-381
أولاً: التعريف السياسي. 383
ثانياً: السمات الأساسية للشعبوية 383
ثالثاً: الشعبوية الاقتصادية 384

رابعاً: الشعبوية الثقافية 385
خامساً: الشعبويون .. " من ثمارهم تعرفونهم!" 385
سادساً: الشعبوية.. ديناميات التوسع 386
سابعاً: الشعبوية.. اسباب الاستزادة. 387
ثامناً: هل الشعبوية أزمة وجدانية؟! 389
تاسعاً: الشعبوية في اليمين واليسار. 390
عاشراً: النقد والتحليل. 390
الحادي عشر: الأمثلة التاريخية والمعاصرة 391
الثاني عشر: المنافع والمضار 391
الثالث عشر: الشعبوية السلبية.. خطر يوازي الدكتاتورية. 393
الرابع عشر: الشعبوية السلبية.. سياقات التحجيم 396
الخامس عشر: الشعبوية في العراق.. مظاهر ومؤشرات 398
السادس عشر: الشعبوية وجدول أعمال الخارج 399
السابع عشر: إدارة الشعبوية 402
مصادر مهمة 403
القطاع الخاص.. شريك التنمية المستدام 405-417
أولاً: المفهوم 407
ثانياً: تحديات القطاع الخاص.. 408
ثالثاً: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. 408
رابعاً: القطاع الخاص.. تجارب دولية رائدة 409
خامساً: القطاع الخاص في العراق.. تحت المجهر 409
سادساً: العراق بؤرة الجذب 410
سابعاً: معوقات على الطريق 411
ثامناً: الاسس القانونية الوطنية 412
تاسعاً: الحاجة إلى مدونة وطنية للقطاع الخاص. 415
مصادر مهمة 417
المجتمع المدني.. شرعية التدعيم الديموقراطي 418-441
أولاً: المفهوم 420
ثانياً: الادوار والمسؤوليات 421

ثالثاً: الحصارات والخوانق 422
رابعاً: اختراقات متبادلة، ولكنها ممكنة. 423
خامساً: الاستناد القانوني. 425
سادساً: آفاق الشراكة المستدامة. 425
سابعاً: الحساسيات.. كيف نتجاوزها ؟! 426
ثامناً: الاستقالة الديموقراطية.. الفاعلية الديموقراطية. 427
تاسعاً: متى تتهدد الشرعية. 428
عاشراً: تبعات انهيار نظام الحكم 429
الحادي عشر: التدخلات وجُدُر الممانعة. 430
الثاني عشر: المجتمعات بين فكي النخبة والطبقات. 432
مصادر مهمة 441
القيادة الاستراتيجية.. روح العصر. 467-442
أولاً: الإدارة الاستراتيجية.. المفهوم والتعريف 444
ثانياً: تاريخ الإدارة الاستراتيجية 445
ثالثاً: الاستراتيجية.. المكونات والدعامات 446
رابعاً: المقارنة بين الإدارة التقليدية والإدارة الاستراتيجية 449
خامساً: الإدارة الاستراتيجية ... الاهداف والاركان 450
سادساً: خطوات الإدارة الاستراتيجية في القطاع العام. 451
سابعاً: علاقة الإدارة الاستراتيجية بالتخطيط 452
ثامناً: معايير الإدارة الاستراتيجية ومؤشراتها. 453
تاسعاً: تحديات الإدارة الاستراتيجية. 454
عاشراً: اهم المصادر والمراجع للإدارة الاستراتيجية 455
الحادي عشر: القادة الاستراتيجيون.. من الموهبة إلى الصناعة 455
الثاني عشر: التدريب القيادي 457
الثالث عشر: الاستراتيجيون ومعادلتي: التنافس والدفاع. 458
الرابع عشر: استراتيجيات القادة. 459
الخامس عشر: القائد الاستراتيجي في حزب. 460
السادس عشر: القادة والتفكير الاستراتيجي. 461
السابع عشر: القيادة الاستراتيجية.. التقييم والتدريب 462

مصار مهمة 467
الدبلوماسية.. مرونة الأساليب الإدارة الثوابت. 488-468
أولاً: المفهوم. 470
ثانياً: الصنوف. 471
ثالثاً: الشرنقة القانونية الدولية 471
رابعاً: النظام العالمي الجديد.. سهام النقد. 472
خامساً: اللاعبون والمؤثر. 473
سادساً: المنظمات ... الاهداف السرية 474
سابعاً: هل العالم يقاد من نخبة؟. 475
ثامناً: العراق.. أي دبلوماسية نبتغي ؟. 476
تاسعاً: دبلوماسية الفرادة العراقية.. ما هو السبيل؟ 477
عاشراً: طيف الاصدقاء والاعداء 478
الحادي عشر: العراق وصناعة الموقف 481
الثاني عشر: بوصلة الاسبقيات الدبلوماسية. 483
الثالث عشر: المتحسسات الدولية والاقليمية.. وسائل التسكين. 484
الرابع عشر: قيادة الدفة في واقع مضطرب 486
مصادر مهمة. 488
الاستجابة الوطنية للأزمات الخارجية. 526-490
أولاً: المقدمة 492
ثانياً: أهم المستجدات والتوترات الإقليمية والدولية. 493
ثالثاً: السيناريوهات المحتملة في الشرق الأوسط 494
رابعاً: أبرز التهديدات والمخاطر والتداعيات والتحديات 499
خامساً: الاجراءات العاجلة والطارئة. 501
سادساً: الإجراءات العاجلة لضمان استمرارية تسيير الأعمال الحكومية / الاستعداد للطوارئ. 504
ثامناً: الإجراءات العاجلة لضمان استمرارية تسيير الأعمال الحكومية في الظروف الطارئة. 507
مصادر مهمة 526
الإدارة من المركزية إلى التمكين. 547-528
اولاً: مفاهيم أساسية. 530
ثانياً: تمركز السلطة.. وبال وعقدة 532

ثالثاً: زراعة القناعة باللامركزية الادارية.. 533
رابعاً: الشروط والمعايير 534
خامساً: الأسس القانونية الوطنية 538
سادساً: التنفيذ الفعال 539
سابعاً: الجهات المعنية. 542
ثامناً: مقترح تشريع اللامركزية والتمكين. 545
مصادر مهمة 547
محافظات المستقبل بين اللامركزية والتنمية المحلية 583-550
اولاً: هندسة اللامركزية المحلية. 553
ثانياً: استراتيجية التنمية المحلية.. ماهي خريطتها؟ 555
ثالثاً: الاستراتيجية.. الرؤية والرسالة والقيم 556
رابعاً: القطاعات المستهدفة 557
خامساً: الاستراتيجية المحلية.. خطوات تفصيلية 558
سادساً: كربلاء.. عائد وطني مستدام وملهم. 561
سابعاً: عوامل نجاح الاستراتيجية المحلية 562
ثامناً: التحليل البيئي الشامل. 563
تاسعاً: فريق الاستراتيجية 564
عاشراً: ضمانات حسن التنفيذ. 565
الحادي عشر: الجهات المسؤولة والمعنية 566
الثاني عشر: الاستراتيجية.. الثابت والمتغير 567
الثالث عشر: وعي المخاطر والتحديات 568
الرابع عشر: الاقتصاد المحلي المرن. 569
الخامس عشر: كربلاء.. نحو العالمية 570
السادس عشر: إنعاش بيئة الاعمال. 571
السابع عشر: مصادر تمويل الاستراتيجية. 572
الثامن عشر: الحكومة المحلية.. قطب الحركة. 573
التاسع عشر: مؤهلات فريق الاستراتيجية. 574
عشرون: الفريق المحلي.. هيكلية مقترحة 575
الحادي وعشرون: الفرق واللجان الفرعية. 577

الثاني وعشرون: السياسات والبرامج. 578
الثالث وعشرون المراقبة الاستراتيجية. 579
الرابع وعشرون: الاكتفاء المحلي الذاتي 581
مصادر مهمة 583

فهرس الاجزاء

الجزء الاول

الإهداء	5
تقديم	7
المقدمة	10
في البدء.. أسئلة	16
الدولة العراقية: بوادر استقرار أم عنفوان انهيار؟	42-20
الدولة.. الكيان الواجب.	44-38
الدولة، أي طراز نبتغيه؟	83-46
الدولة؛ والايديولوجية الذكية	95-86
التفكير الاستراتيجي للدولة - الإطار المنهجي المقترح للعراق-	136-98
عراق المستقبل.. من الاستحالة إلى الإمكان.	192-136
العراق في المؤشرات الدولية.. قراءة وتقويم.	214-192
قوة الدولة.. كيف ندركها؟	242-236
للإصلاح الوطني العراقي.. خريطة.	254-244
التخطيط التنموي الوطني.. المنهجية والمسار.	289-254
التخطيط والسياسات.. استثمار العقل والمستقبل	358-292
التخطيط بالنتائج؛ ثروة التنفيذ.	379-360
للإصلاح.. منهجية.	391-380
إدارة الدولة.. الطريق إلى المجد الوطني	407-392
مدنية الدولة.. العصرنة الجامعة.	419-408
المستقبليات.. ضمانة البقاء	443-420
نحو إستراتيجية مرنة للأمن الوطني العراقي.	456-444

الجزء الثاني

العراق نحو فاعلية حضارية.	16-5
العراق التحدي - الاستجابة.	26-18
الاقتصاد؛ منحة أم لعنة؟!.	48-27
أسواق العمل.. بركان مؤجل.	58-50
العراق والدروس المستأنفة	72-59
الإرادة الوطنية.. زخم التقدم.	83-76
القيم الوطنية.. من الخفوت إلى الإشعاع.	111-84
الزمن والوطن؛ معانقة أم مفارقة؟!	123-113
التأثير الوطني من الهامش إلى المتن.	131-124
متلازمة الأمية الحضارية.. التفكيك والبناء	141-134
هوية النماذج.. من الشواش إلى الفرادة	180-142
المواطنة.. غراء الوطنية وقاعدة التأسيس.	191-182
في العراق.. الدين قرين.	196-192
الاستثمار الثقافي.. وقود التجدد.	212-198
العالم.. والتحولات الانقلابية	229-212
العراق والنظام الدولي.. من الادراك إلى الفاعلية.	266-230
العراق وجغرافية التأثير.	279-268
كيف نتحرر من الجمود الديموقراطي؟.	316-282
نحو العراق.. المعلن والسري.	330-318
قادة الدول.. سُبل الصناعة	371-332
قادة الدولة كيف نقيم أداءهم؟	380-371
الشعبوية؛ سلاح ثوار أم بيادق طغاة؟!	403-381
القطاع الخاص.. شريك التنمية المستدام	417-405
المجتمع المدني.. شرعية التدعيم الديموقراطي	441-418
القيادة الاستراتيجية.. روح العصر.	467-442
الدبلوماسية.. مرونة الأساليب الإدارة الثوابت.	488-468
الاستجابة الوطنية للأزمات الخارجية.	526-490
الإدارة من المركزية إلى التمكين.	547-528
محافظات المستقبل بين اللامركزية والتنمية المحلية	583-550

الجزء الثالث

إدارة الاداء الحكومي.. من اللاإكتراثية إلى الإنتاجية	30-6
التقييم 360.. ميزان الإنجاز.	48-32
حوكمة القطاع العام.. المسار والمنهجية.	61-50
الرشاقة الشاملة.. طلاقة التكيف	106-66
منظومة القرار.. من الارتجال إلى الموضوعية.	120-108
إدارة الاستشارات العامة.. الرؤية الأمثل لقرارات أنضج	164-122
المستشارون القياصرة.. ثورة الخبرة.	182-166
التحولات الرقمية القيادة الضوئية.	198-184
الترهل الوظيفي من الاستعصاء إلى الحلحلة.	210-198
الفساد.. التجريف المتسلسل للدولة	238-212
قطاع الطاقة.. داينمو الحضارة	266-240
جهاز الاستخبارات الوطني... الاستثمار في المعلومة.	294-268
الجماعات المسلحة.. الاندماج والتكيف.	305-296
الإعلام والمسؤولية الوطنية والحضارية.	331-306
إدارة الأزمات من الرصد إلى المراجعة.	372-332
الأسرة.. مطبخ الحضارة.	382-374
الفرد.. خط الشروع التغييري.	393-384
الزيارات المليونية الاستثمار الغائب.	405-394
الأحزاب السياسية.. وجهة التغيير.	466-406
صناعة المناهج والبرامج الحكومية	487-468
المحاور التأسيسية لاستخلاص الدروس المستقاة من الانتخابات	500-490

نبذة عن المنظمة

منظمة شبابنا للقيادة والتنمية؛ منظمة مجتمع مدني غير حكومية تأسست عام 2014 ومسجلة رسمياً في الأمانة العامة لمجلس الوزراء – دائرة المنظمات غير الحكومية، عملت المنظمة ومنذ تأسيسها في مجالات متعددة مثل التدريب والأغاثة وحملات التوعية المجتمعية والصحية، وقد تخصصت المنظمة في مجال تدريب الشباب وتطوير مهاراتهم وتمكينهم من خلال العشرات من الأنشطة والفعاليات التدريبية التي استهدفت الألاف من الشباب في بغداد والمحافظات، وبالشراكة مع العديد من الجهات المختصة محلياً و دولياً.

د. عقيل محمود كريم علي الخزعلي

تولد: **1973 – كربلاء/العراق**

الاسهام في قيادة البرامج التدريبية

- **-دورات القيادات الحكومية في معهد اعداد القادة/الامانة العامة لمجلس الوزراء .**
- **-دورات اعداد القادة الشباب في اكاديمية اعداد القادة/بغداد**
- **-دورات بناء القدرات للسادة المستشارين والمديرين العامين ومن هم بدرجتهم في مركز التطوير الاداري/ وزارة التخطيط.**
- **-دورات في القيادة الادارية الحديثة في مسقط وصلالة/سلطنة عمان.**
- **-دورات اعداد المدربين في العراق/ اكثر من ١٠٠ مدرب .**
- **-دورات في التنمية الذاتية والنجاح والتميز في محافظات: بغداد، كربلاء، البصرة، بابل، واسط دهوك، الناصرية، ميسان، السليمانية.**
- **-دورات القيادة الاستراتيجية في بغداد والسليمانية وكربلاء.**
- **- دورات التخطيط الاستراتيجي في وزارة التخطيط ومعهد اعداد وتأهيل القادة.**

الشهادات العلمية

-

- **بكالوريوس طب وجراحة عامة**
- **بكالوريوس قانون**
- **ماجستير تخطيط استراتيجي**

الشهادات التدريبية

- دورة خلايا الطوارئ وادارة الازمات / الامم المتحدة / الكويت 2007 م
- مدرب دولي / حاصل على المرتبة المتقدمة (كبير مدربين) في التنمية البشرية من البورد العربي للاستشارات والتدريب والتنمية البشرية.
- مدرب اداري من البورد العربي للاستشارات والتدريب والتنمية البشرية.

الخبرة المهنية

- طبيب مقيم لمدة سنتين في محافظة كربلاء المقدسة (1997-1999).
- طبيب ممارس ومدير شعبة التدريب في دائرة صحة كربلاء المقدسة في عام 2003.
- عضو مجلس محافظة كربلاء المقدسة في شباط 2004.
- رئيس مجلس محافظة كربلاء المقدسة للفترة (تموز 2004 – اذار 2005).
- محافظ كربلاء المقدسة للفترة (اذار 2005 – نيسان 2009).
- عضو مجلس محافظة كربلاء المقدسة– مسؤول العلاقات العامة للفترة (2009– 2013).
- معاون وكيل وزارة الداخلية للفترة (2013– 2014).
- وكيل وزير الداخلية للفترة (2014 – 2019).
- مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون التنمية الادارية – مستمر.
- رئيس سكرتارية الهيأة العليا للتنسيق بين المحافظات / إضافة لمهام المستشار– منذ سنة 2021 لغاية 2022/11/14.

- **رئيس مركز العمليات الوطني / إضافة لمهام المستشار– مستمر.**
- **رئيس فريق متابعة البرنامج الحكومي / إضافة لمهام المستشار– مستمر.**
- **رئيس اللجنة العليا لتبسيط الاجراءات والخدمات الحكومية/ إضافة لمهام المستشار– مستمر.**

المساهمات العلمية

- **رئيس مجلس التنمية العراقي.**
- **عضو مؤسس لشبكة الصداقة العراقية.**
- **الاشتراك في الفعاليات التنموية والمدنية داخل العراق وخارجه.**

النشاط المدني

- **تأليف كتاب ((الامن المستدام وصناعة المستقبل)) منشور.**
- **تأليف كتاب ((المرشد للقادة والقادة الاداريين)) منشور.**
- **تأليف كتاب ((مقاربات في شؤون التنمية الادارية في العراق)) منشور**
- **نشر بحوث:**
  - **بحث بعنوان: التخطيط الاستراتيجي ودوره في الأداء المؤسسي الحكومي.**
  - **بحث بعنوان: معايير تقييم الأداء المؤسسي وأثرها في الامن الوطني العراقي.**
- **المشاركة في مؤتمرات وندوات وورش عمل في داخل العراق وخارجه في كل من: (الاردن، تركيا، الامارات، سلطنة عمان، مصر، تونس، النمسا، سويسرا، ايطاليا، المانيا، فرنسا، امريكا، ماليزيا، اليابان)، اذ تم تقديمنا لأوراق عمل عديدة، اهمها:**

- التحوّل في الديمقراطيات الناشئة.
- صناعة الامن الشامل.
- مقاربات في سياسة مكافحة الارهاب.
- الاستراتيجية الامنية الفعالة.
- بناء منظومة القيّم الوظيفية.
- الابعاد الجديدة في خدمة العملاء والزبائن.
- الاسبقيات الامنية بعد هزيمة داعش.
- الانتقال الاحترافي في تدريب الشرطة.
- صناعة المواطنة الاقتصادية الفعالة.
- القيادة الادارية ...الازمة والحلول.
- السبل الفعالة لمكافحة الارهاب محلياً ودولياً.
- تطوير اداء السلطات المحلية في القضايا المدنية

الاهتمامات الخاصة

- دراسة عن ((الحكومات المحلية.. رؤى اصلاحية)).
- تدريب الالاف من الكوادر الشبابية والوظيفية في مهارات القيادة وادارة الذات والتنمية الذاتية والادارية.
- بحث حول الامن المستدام لمؤتمر العراق 2030م/وزارة التخطيط، وفاز ضمن المراتب الخمسة الاولى.
- بحث بعنوان: الإدارة بالقيم ودورها في السلوك القيادي واتجاهات المنظمة.

- قراءة الكتب والابحاث الفكرية والثقافية والتنموية والكتابة والمحاضرة فيها.
- الارتقاء بعمل منظمات المجتمع المدني.
- تدريب الكوادر الشبابية وبناء القدرات الانسانية واعداد القيادات.
- الاسهام في تقديم اطروحات في الاصلاح السياسي والفكري والاداري.

اللغات

- العربية.
- الانكليزية

المهارات الشخصية

- كتابة المقالات والدراسات في المجالات السياسية والادارية والتنموية.
- التفكير والتخطيط الإستراتيجيين.
- استخدام الحاسوب.
- التدريب المتخصص في قضايا التنمية الذاتية والسياسية والادارية.
- فنون التواصل، والاتصال وادارة الحوار والاجتماعات.
- العمل الجماعي وبناء الفرق.
- حل المشكلات وادارة الازمات الادارية.
- الادارة العامة والقيادة الادارية والمؤسسية